

دکتور کمال بشر

التفكير اللغوي
بين
القديم والجديد

دكتور كمال بشر

التفكير اللغوي بين القديم والجديد

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الكتاب : التفكير اللغوي بين القديم والجديد

المؤلف : د/ كمال بشر

رقم الإيداع : ١١٨٣٢ / ٢٠٠٥

تاريخ النشر : ٢٠٠٥

الترقيم الدولي : 9 - 829 - 215 - 977 I. S. B. N.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للنشر ولا يسمح

بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بلى

شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناشر

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والطابع : ١٢ شارع نوبار لاطوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣.١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٢

والعرض الدائم }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

واجهة الكتاب

التعبير بالمصطلحين «القديم» و «الحديث» لا يعنى بحال انفصال حلقات الزمن بعضها عن بعض ، إذ إن هذه الحلقات متداخلة ومتشابكة إلى حد يصعب على الإنسان أن ينتزع حلقة معينة من هذه الحلقات ويفردها وحدها بالنظر والتأمل ، دون إطلالة من نوع ما على السابقات واللاحقات من أحوالها . وإذا جاز لنا هذا الفصل أحياناً فإنما هو على ضرب من المجاز أو التسميح لغرض موقوت ، يتمثل فى إرادة التركيز على حلقة دون أخرى ، لاكتشاف ما مسها من ألوان جديدة مساوقة لجدة الحياة نفسها . وقد يكون الفصل - وهو قليل - لوقوع أحداث حياتية بارزة ، أو وجود ظواهر إنسانية فى الفكر والسلوك ، انمازت بها فترة زمنية دون أخرى ، وأمكن وسمها أو تحديد أبعادها نسبياً ، وفقاً لخصوصياتها التى ترشح هذا الوسم أو ذاك التحديد .

فى إطار هذا المفهوم لحلقات الزمن وتتابعه ، ندرج الآن إلى إلقاء الضوء على جهود لغوية ذات ألوان فكرية ومنهجية ، تؤهل وسمها بالجدة وحسبانها إضافات حديثة ، وإن كانت فى أساس بنائها وأصولها ذات صلة بصورة من الصور بما قبلها فى إطار حلقات الزمن الممتدة خطوطه وخيوطه ، مشكلة نسيجاً متكاملاً يعكس الفكر الإنسانى واتجاهاته فى تعامله مع لغته ومع نفسه فى الوقت ذاته .

لندرج إلى هذه الألوان على مهل وفى إيجاز شديد ، أملين بذلك أن يلم القارئ أو الدارس بشيء ذى بال من المبادئ الأساسية والقضايا الجوهرية التى تنتظمها هذه الألوان الحديثة ، والتى نظن أنها - فى مجملها - تشكل منطلقاً

لدراسات أوسع وأعمق . وهى فى الوقت نفسه - بحكم موقعها فى مسيرة الزمان -
قد تساعد ذوى الاهتمام على تصور موقع الدراسات اللغوية العربية فى القديم فى
إطار ما يجرى حولنا فى ميدان الدرس اللغوى فى صورته الحاضرة .

ولسنا نرمى من ذلك إلى عقد مقارنة بين الجانبين القديم والجديد ، وإنما
إلى مجرد الكشف عن أهم نقاط الاتفاق والافتراق بينهما ، أخذين فى الحسبان
عامل التطور الزمنى والفكرى معاً .

من المعلوم أن علماء اللغة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، لم تكن لديهم
خطوط واضحة للبحث اللغوى ، بحيث يستطيعون التفريق بين الاتجاهات
المختلفة تفويهاً واضحاً . فكنت ترى الدراسات المقارنة والتاريخية مختلطة
بعضها ببعض ، وتشاهد كليهما مشوباً بشيء من النظر الوصفى المرتبط أحياناً
بالأفكار الفلسفية .

كما كانت الدراسات اللغوية فى هذه الحقبة ، تنظر إلى الأحداث اللغوية
مختلطة بعضها ببعض ، فكانت تنظر فى أصواتها وصرفها ونحوها ودلالاتها مرة
واحدة وفى أثر علمى واحد ، فتخلط بين حقائق هذا المستوى أو ذاك وحقائق
المستوى الآخر ، ولا تميز بين حدود هذا أو ذاك . ومن ثم كانت جل الأعمال
اللغوية التى ورثناها عن هذه الفترات ناقصة قاصرة عن بيان وجه الحق وعاجزة عن
الكشف عن الحقائق اللغوية المختلفة . لم يفتن علماء اللغة آنذاك إلى أن اللغة
كطيف الشمس : شيء معقد مركب لا يمكن دراسته إلا بتشقيقه أو تحليله إلى
ألوانه المختلفة . فلم يفرقوا بين الجانب الصوتى والجانب الصرفى ، وبين هذين
وبقية الجوانب . وهكذا ضاعت أكثر الحقائق اللغوية بهذا السلوك الذى ينحو نحو
التعميم والسطحية أحياناً .

وبالمثل ، كان الدرس اللغوى فى الفترات السابقة يتميز بالعكوف - أكثر الأحيان - على لغة واحدة أو مجموعات معينة من اللغات ، دون النظر فى طبيعة اللغة الإنسانية بعامة ، أو التفكير فى المبادئ اللغوية ذات الصفات العامة التى يمكن أن يؤخذ بها فى دراسة أية لغة على وجه الأرض .

ومن سمات هذه المراحل التاريخية أيضًا (وخاصة فى العصور الوسطى) ، الاهتمام باللغات الرسمية أو لغات المثقفين واللغات المشتركة الفصيحة ، مع عدم الاهتمام باللسان الدارج أو اللهجات ، أو إهمال هذه الصور اللغوية إهمالاً تاماً ، أو ما يشبه أن يكون كذلك .

وظل الحال كذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر ، عندما بدأت الأفكار اللغوية المختلفة تتحدد ، وتتخذ الاتجاهات المتنوعة مسارات لها واضحة ، غير مختلط بعضها ببعض بالصورة التى شاهدنا فى العصور الخالية .

ينتظم هذا الكتاب بحوثاً ودراسات لغوية تغطى مساحة واسعة من الزمن ، وأفكاراً ذات ألوان ومناح متعددة ، صنفت فى أوقات مختلفة بوصفهما قضايا أو نقاطاً لها قدرها وأهميتها بالنسبة للدارس اللغوى ، متخصصاً كان أم ناشئاً فى الحقل ، يحاول طرق أبواب هذا المجال الواسع العريض ، المتشعبة أطرافه وجنباؤه : التفكير اللغوى بين القديم والجديد ، مع وقفات متأنية عند تلك المبادئ والاتجاهات أو المناهج التى تقيم هذا البناء الكبير الموسوم بـ «علم اللغة» فى الشرق والغرب على سواء ، مع إلقاء ضوء كاشف على جهود العرب فى دنيا البحث اللغوى .

صنعت هذه البحوث والدراسات على فترات متتابة فى صورة محاضرات ألقى على طلاب الدراسات العليا فى الجامعات العربية أو محاضرات فى مؤتمرات علمية أو لقاءات فكرية بين أهل الاختصاص ، حتى بدت لبنات صالحات

لتشديد عمل متكامل ، يرشح نفسه بطرحه على الشادين والدفع به إليهم : فكان ما كان استقر البناء مكسواً بالطلاء .

يقع هذا الكتاب فى قسمين ، مسبق كل منهما بمدخل خاص .

القسم الأول

فى الدرس اللغوى الحديث

يقع هذا القسم فى مدخل وأربعة فصول

**المدخل : التفكير اللغوى فى القديم
مساره وتطوره**

أشرنا فى هذا المدخل إلى مسار التفكير اللغوى إشارات خفيفة تبرز نشاط الإنسان وفكره نحو لغته ، فقدمنا فكرةً مختصرة عن تلك الجهود التى قامت بها فى القديم هيئات أو مدارس أو أفراد لها مميزات أو خواص تنسب إليها .

وكان البدء بالهنود . معلوم أن الهنود كانوا من السباقين فى الدرس اللغوى ، إذ انصرفوا إلى اللغة السنسكريتية درساً وبحثاً ، وانتقلوا من ذلك إلى دراسة اللهجات والרטانات المختلفة تيسيراً على المتكلمين بهذه اللغة ، وكان لبائيتى دور بارز فى هذا الشأن ، إذ يقال إنه أول دارس نحاً نحواً وصفيّاً من نوع ما ، وكان عمله هذا بذرة خصب لنمو هذا المنهج فى أنحاء متفرقة من العالم .

وكان لهؤلاء الهنود أيضاً جهود بارزة فى الدراسات الصوتية بوجه خاص .

ونحنوا بعد نحو اليونانيين ، إذ كانت لهم نظرات خاصة فى درس اللغة اعتمدوا فيها على الجوانب العقلية والفلسفية ؛ إذ إنهم كانوا يعدون الدرس اللغوى

عنصرًا من عناصر التفكير المنطقي . ومعلوم أن لهم جهودًا بارزة في تصنيف الكلم إلى أنواعها وتصنيف الجمل إلى أغطائها المختلفة .

ومن بعدهم جاء الرومان فحدّوا حدّو اليونانيين ، وانفردوا بعد بنقطة مهمة تتمثل في زعمهم أن اللغة الرومانية لغة مثالية ، فحاولوا وضع قواعدها لتكون أساسًا لوضع قواعد عالمية سميت فيما بعد بـ «علم القواعد العام» ، وتلا ذلك البحث اللغوي في عصر الاستكشافات الذي امتاز أصحابه بمعرفة لغات عدّة ، فحاولوا النظر في هذه اللغات لمعرفة الفروق بينها ، وكان ذلك بمثابة الانطلاقة إلى الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة ، وكان للألمان بوجه خاص جهود واضحة في هذا المجال .

هذه الجهود السابقة كلها تكاثفت وتكاثفت حتى آل الأمر في النهاية إلى الدخول فيما يعرف بـ «علم اللغة العام» .

الفصل الأول

علم اللغة : مفهومه وحدوده

من الطبيعي أن تكون لعلم اللغة جذور وبذور ذات ألوان اشترك فيها كثير من الدارسين في مختلف أنحاء العالم ، وكان لكل من الأوروبيين والأمريكان دور بارز في تشكيل هذا العلم بصورة ما . حتى جاء دي سوسير فأحدث انقلابًا واضحًا في الدرس اللغوي كانت نتيجته التشكيل الواضح لهذا العلم الموسوم بـ «علم اللغة العام» .

وفي هذا الفصل أشرنا إلى موقع علم اللغة بمفهومه الحديث في العالم العربي فالفينا أثره واضحًا في أعمال مجموعة من الرواد العرب يتزعمهم الدكتور إبراهيم

أُيس وتلامذته ، واستمر الحال على هذا الوضع فترة محدودة من الزمن ، ثم أصاب الخو اللعوى نوع من التكاسل أو الفتور لدرجة أن بعض الخالمين لهؤلاء الرواد خلطوا بين علم اللغة وحقه اللغة ، وأكثر من هذا ، ظهر الخلط واضحاً فيما بعد فى تفسير مفهوم علم اللغة ، وهى اختيار المصطلحات العربية التى تقابل فى نظرهم المصطلح العلمى العام Linguistics

الفصل الثانى

فى المدارس اللغوية

وبه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : دى سوسير وحواريوه

المبحث الثانى : الخالفون

المبحث الثالث : اللاسوسيريون

المبحث الأول . قررنا أن الفصل فى تشكيل علم اللغة بمعناه الحديث يرجع بلا منازع إلى دى سوسير وأفكاره العميقة ، وسار على هديه جمع من تلامذته وحوارييه هه وههه فى أوربا وغيرها مع معارصات حميفة من بعض الدارسين

المبحث الثانى وجاء من بعد هؤلاء جمع من اللعويين من أنحاء شتى من العالم وأفادوا جميعاً بصورة أو بأخرى من أفكار دى سوسير ومبادئه مع محاولة ابتداء أفكار خاصة بكل منهم يرجع بعضها إلى أفكار تقليدية وبعض آخر إلى ضرب من التجديد ، من هؤلاء جراى ، ويلومفيلد ، وأولمان

المبحث الثالث وهكهذا اتسعت دائرة علم اللغة وأفكاره هه وهههه وانشغل به جمع كبير من العلماء الدارين فى هذا الحقل ، واتخذ بعضهم موقفاً مستقلاً غير

منحار إلى دى سوسير أو خالفه ، وأتوا بمنهج للدرس وألوان من الفكر اللغوى يرشحهم للاستقلالية فى هذا المجال . محال الدرس اللغوى بعامة - . فى مقدمة هؤلاء فيرث مؤسس مدرسة لندن اللغوية ، وتشومسكى صاحب المدرسة اللغوية المشهورة الموسومة بـ «مدرسة القواعد التوليدية التحويلية» .

الفصل الثالث

فروع علم اللغة

وبه مبحثان :

المبحث الأول : التفريع بحسب المادة اللغوية

المبحث الثانى : تفريعات بينية

المبحث الأول من الطبيعى أن يختلف الدارسون وفقاً لمناهجهم فى تحديد فروع علم اللغة أو مستويات البحث فيها ، ومن ثم اخترانا نحن نظاماً للتفريع يحتلف فى قليل أو كثير عما صنع هؤلاء وأولئك . والعروع التى اخترناها يتركز عملها كلها على المادة اللغوية ذاتها من أصوات وصرف وبحو . . إلخ ، وأتبعنا ذلك بتعريف موجز لهذه العروع جميعاً .

المبحث الثانى بتقدم الزمن ، تقدم الفكر فى النظر إلى الحياة وإلى اللغة بوجه خاص ، إذ إن اللغة هى واجهة الإنسان ومشكلاتها تعكس مشكلات الإنسان نفسه . ومن ثم انصرف جمع من العلماء أصحاب التخصصات الإنسانية المختلفة إلى اللغة علّهم يجدون فيها ما يشبع حاجتهم أو يلقى الصوء على مشكلاتهم الخاصة فى علومهم . ومن هنا ظهرت علوم بينية ذات صلة وثيقة باللغة

ونحنصصات إسانية محتلفة ، فظهر مثلاً ما يسمى علم اللغة المنسى علم اللغة الاجتماعي علم اللغة الجغرافي . . إلح .

ولحدة هذه العلوم حدة سسية قدما تعريفات موحدة لها مع بيان مسئولياتها في هذا اللون من الدرس اللغوي الإساني .

وهي نهاية هذا المبحث أشربا إلى فروع علمية أخرى كالكلام على علم اللغة العام وعلم اللغة الخاص وبسا وجهة نظربا في هذا التفرع ، وأتبعنا ذلك بالكلام على ما يسمى عند بعضهم علم اللغة المنظري وعلم اللغة التطبيقي

الفصل الرابع

في مناهج الدرس في علم اللغة

للدرس اللغوي مناهج عدة يحتلف الدارسون نوع اختلاف في عددها ومسئوليات كل منها واحتراما بحس الإشارة إلى تلك المناهج ذات الانتشار الواسع التي يعتمدها الثقات من اللغويين . من هذه المناهج علم اللغة التاريخي - علم اللغة المقارن علم اللغة المعياري - علم اللغة الوصفي . . إلح ، وأصفنا إلى ذلك مناهج أخرى لها وربها في العمل اللغوي على الرغم من ظهورها في زمن حديث نسبياً من أهمها ما يعرف بـ «علم اللغة السوي» و «علم اللغة التصفيي» و «علم اللغة التوليدي التحويلي» المشهور بالقواعد التوليديّة التحويلية

القسم الثاني

التفكير اللغوي عند العرب

يقع هذا القسم في مدخل وخمسة فصول

المدخل : نظرات عامة

أشرنا في هذا المدخل إلى واقع اللغة العربية في الوقت الحاضر ومحاولة بعض الدارسين الأحاد يدها والارتقاء بها ونشرها بين الجماهير . ولكن أنى لهم ذلك والألسر العربية منوثة برطانات ولهجات وكلمات وأساليب أحسية ؟

وانتقلنا إلى الأسلاف ، لنحصر جهودهم في خدمة لغتهم فألمينا تراثاً صحماً هائلاً في كل فروع اللغة من ثروة لفظية وبحر وصرف . إلخ . أو بعبارة أخرى لقد طوفوا بعمق واتساع في كل جوانب اللغة وماسحوها بدءاً بالثروة اللفظية واسهاءً بالأساليب كما أشرنا إلى أن التفكير اللغوي عند هؤلاء القوم كان له وجود من نوع ما قبل اللعويين المحترمين ، طهر ذلك في أقل تقدير في محاورات الشعراء في الأسواق الأدبية وهم يلقون أشعارهم على ما هو معروف .

الفصل الأول

مستويات الدرس اللغوي ومناهجه

وبه مبحثان :

المبحث الأول : العلاقة بين المستويات

المبحث الثاني : مناهج البحث في اللغة

المبحث الأول أكدنا في هذا المبحث عمق التفكير اللغوي عند العرب واتساعه ، ولكننا مع ذلك لاحظنا أنهم لم يراعوا الرعاية الكافية العلاقة بين المستويات ، من أصوات وصرف وتراكيب .. إلخ ؛ إذ جاءت حل أعمالهم مشتملة على هذه المستويات جميعاً ولكنها جاءت معزلة بعضها عن بعض ، في حين أن هذه المستويات تكون كلاً متكاملاً ، يتعلق كل مستوى بصاحبه ويخدمه . فالصرف مثلاً لا يستغنى عن الأصوات ، وكلاهما يخدم النحو ويعمل على تفسير قصاياه ومشكلاته .

المبحث الثاني : كان الاهتمام الكبير باللغة دافعاً لهؤلاء القوم إلى أن يتهجوا بهجاً يصمم لهم وضع قواعد ثابتة مطردة تضمن الصحة المطلقة مع محاولة فرض هذه القواعد على أصحاب اللغة ، صمماً لوحدتها . فكان المصنع العالب في أعمالهم هو ما يسمى بالمصنع المعياري . ومن المعروف أن هذا المصنع منهج مثالي صعب تحقيقه ، ومن ثم اضطروا إلى طلب المعونة من مناهج أخرى ، وصفية وفلسفية وافتراسية وتأويلية . إلخ ، فجاء العمل معقداً إلى حدٍّ واضح .

الفصل الثانى

فى الثروة اللفظية والمعنى

حاولنا فى هذا الفصل وما يليه من فصول تسحيل أمثلة واقعية بما قدم علماء العربية من جهود تؤكد حرصهم على النظر فى كل فروع اللغة عنهج أو مناهج اتبعوها . وكلها تدل على عمق أفكارهم فى التفسير والتحليل والتفعيد ، وإن اختلفت هذه المناهج من مستوى إلى آخر .

وهى هذا الفصل الذى معنا ، أكدنا واقعا يشهد لهم بالسبق والسعة والعمق فى دراسة الثروة اللفظية ومعانيها ، وتبين لنا أنهم كانوا سباقين فى هذا العمل زمنا وفكرا . جمعوا هذه الثروة وحللوها وفسروا معانيها فى صورة كتيبات أو رسائل ومعاجم ، وصغت هذه المعاجم بمناهج مختلفة من حيث الترتيب والتصنيف فهناك مدرسة الترتيب الصوتى ومدرسة القافية ومدرسة الألفباء العادية ، وذكرنا أمثلة من هذه الفئة وتلك حتى وصلنا إلى الوقت الحاضر ، مشيرين إلى إتساح مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى هذا الشأن

وانتقلنا بعد إلى طرائق تمكيرهم فى المعنى ، وألفينا أن جل جهدهم فى هذا الشأن كان منصبا على المفردات ومع ذلك لم يفتهم والبلاعين منهم بوجه خاص - النظر فى معانى الكلمات فى سياقاتها المختلفة

والأهم من هذا كله ، لاحظنا اهتمام البلاغيين بوجه خاص بالمقام أو ما يشار إليه الآن بالسياق غير اللغوى ، حيث أشار هؤلاء القوم إلى أهمية المقام وما يحتويه من عناصر ، متمثلة فى الشخص (المرسل - المتلقى) وما يصحب ذلك من حركات الجسم وإيماءاته ، بوصف كل ذلك من العوامل ذات الأهمية البالغة فى تفسير المعانى وتحليلها .

الفصل الثالث

فى الدرس الصوتى

أكد لنا هذا الفصل أن العرب قاموا بدراسة أصوات لغتهم دراسة لم يسبق لها مثيل ، من حيث الشمول والعمق والدقة ، حتى إن بعضهم كالسكاكى مثلاً توصيحا لأفكاره الصوتية - قدم لنا رسماً لجهاز النطق ، وحاول توزيع الأصوات العربية على أعضاء هذا الجهاز ودلنا على هذا الذى يقول بالإشارة إلى جهود شيخهم الأول الخليل ثم وفصا وقفة متأنية عند شيخهم الثانى وهو سيبويه ، فألفينا عجباً من العمل فى هذا الشأن من حيث وصف الأصوات وتحديد محارجها وسماتها ، وتم له ذلك ناتج منهج سليم يصارع تلك المناهج الحديثة المعروفة لنا الآن فى الدرس اللغوى الحديث ، وهو منهج التدقيق - أى تدقيق الأصوات بطقاً لتعرف خواصها وأنهيا هذا الفصل بمقولة تصدق على هذا العمل الرائع حيث قررنا : لم يبح العرب فى دراسة لغتهم بمباحهم فى دراسة الأصوات سبقاً ومنهجاً وتحليلاً.

الفصل الرابع

فى الدرس الصرفى

جاءت دراساتهم لهذا المستوى واسعة شاملة لكل الطواهر التى تنمى إلى علم الصرف وقد ساقهم الطموح إلى تعرف كل ما يصيب الصيغ ومبايها من تغير أو تبدل ، إلى درجة أنهم بطبيعة الحال حلقوا غير قليل من المسائل بعضها ببعض وكان الأولى فى نظرنا فصل هذه عن تلك ودلنا على ذلك بإحصاءهم للأفعال الثلاثية الحرف والماقصة لنظام التقعد لظايرها الثلاثية الصحيحة البناء

وكان رأينا أنه من الأولى فصل هاتين العشتين معصهما عن بعض في التحليل
لاحتلافهما في المسمى ، ورأينا أيضًا أنه كان في الإمكان النظر إلى هذه الأفعال
الحواف والمافضة نظره بارجحية ، إذ من المحتمل أن الإعلال الذي أصاب هذه الفئة
من الأفعال سببه التطور الذي لحق اللغة في تاريخها الطويل ، برغم أن هذه
الأفعال تعود إلى أصل صحيح الساء في القديم

الفصل الخامس

رأى في دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين

الفصول الثلاثة السابقة انتهت إلى أنه على الرغم من حودة ما فعل هؤلاء
القوم مع لغتهم بالتقعد ، بدءًا للأجيال الخالفة نوع من الصعوبة في الإحاطة بهذه
لقواعد واستيعابها ، حتى حار الناس في الوقت الحاضر بالذات بالشكوى من
صعوبة اللغة العربية ، وكان الرأي عندنا أن الصعوبة ليست في قواعد العربية ذاتها
وإنما في طريقة تفعيمها وطرائق درسها وتحليلها

من هنا حاولنا تقديم منهج سهل مفيد في تيسير هذه القواعد باتباع منهج
محدد لا يحيد عنه في هذا التفعيم ، وهو المنهج الوصفي المسمى على الوصف من
نصوص مطبوعة أو مكتوبة . ورأينا أن أصلح طريق لتعليم اللغة للناشئة يعتمد حملة
وتفصيلًا على تقديم النصوص للدارسين وعرضها عليهم مفروءة قرءة جهرية من
معلم ساجح ، حيث تكون الفرصة مواتية للاستماع الصحيح والاستيعاب
الصحيح . ويعقب ذلك محاولة المعلم استساغ قواعده من هذه النصوص متنوعًا
كل ذلك بالتدريب الشفهي والكتبي جميعًا

والله أعلم وهو الموفق ،،،،

المحتويات

الصفحة

الموضوع

القسم الأول فى الدرس اللغوى الحديث

المدخل التفكير اللغوى فى القديم - مساره وتطوره ٢٣
الفصل الأول :

علم اللغة مفهومه وحدوده ٤٩
الفصل الثانى :

فى المدارس اللغوية ٨١

المبحث الأول - دى سوسير وحواريوه ٨٦

المبحث الثانى الخالكون ١٢٥

المبحث الثالث اللاسوسيريون ١٤٤

★ فيرث ١٤٤

★ شومسكى ١٥٥

★ رأى وتعليق ١٦١

الفصل الثالث :

فروع علم اللغة ١٦٧

المبحث الأول التفريع بحسب المادة اللغوية ١٧١

المبحث الثانى تفرعات بنية ١٨٩

الفصل الرابع :

فى مساهم الدرس فى علم اللغة ٢١٣

القسم الثاني

التفكير اللغوي عند العرب

المدخل : نظرات عامة ٢٦٥
الفصل الأول :

مستويات الدرس اللغوي ومناهجه ٢٨٣
المبحث الأول العلاقة بين المستويات ٢٨٥
المبحث الثاني مناهج البحث في اللغة ٣١٣

الفصل الثاني :

في الثروة اللفظية والمعنى ٣٣١
المبحث الأول في الثروة اللفظية ٣٣٣
المبحث الثاني في المعنى والسياق ٣٥٦

الفصل الثالث :

في الدرس الصوتي ٣٧٩

الفصل الرابع :

في الدرس الصرفي ٤١٩

الفصل الخامس :

رأى في دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين ٤٥٧

القسم الأول

في الدرس اللغوي الحديث

وبه مدخل وأربعة فصول :

المدخل : التفكير اللغوي في القديم

مساره وتطوره

الفصل الأول :

علم اللغة : مفهومه وحدوده

الفصل الثاني :

في المدارس اللغوية

الفصل الثالث :

فروع علم اللغة

الفصل الرابع :

في مناهج الدرس في علم اللغة

مدخل فى التفكير اللغوى فى القديم

من الطبيعى أن يشغل الإنسان منذ القديم بلعته أو نأى وميعة يعتر بها عن نفسه ، وتيسر له الاتصال بمن حوله ، حفاظًا على نفسه وتمكينًا له من أداء دوره فى الحياة ، وتحقيقًا لخلافة الله فى أرضه كى بعمره ، واستمرارًا لبقائه ، وتحجيرًا لطاقاته الإنسانية التى تقود فى النهاية إلى تكوين مجتمعات صغيرة أو كبيرة ، مؤهلة لتأكيد هذه الخلافة ، كما أرادها الخالق حلًا وعلا

يقال إن الإنسان بدأ وسينته التواصلية بالرقص والعباء والإشارة ، حتى استوى على عوده واستطاع أن يفعل قدراته اللغوية المسموحة من الله تعالى ، وأن يحققها فى صورة أصوات لغوية مطوقة تفى نوع وفاء بحاجاته من التعبير والاتصال

وبمرور الزمن تعمقت هذه القدرات وازداد تفعيلها ، وتنوعت صور هد التفعيل باللعب أو التعنى فى استخدام تلك المصحة الربابة المعروفة بحجار النطق ، وهكذا دواليك حتى قدر للإنسان أن يحظى بصورة نطقية من الكلام المسوق الذى يمكن وشمه باللعة ، بصورة من الصور أو بمعنى من المعانى

وبمرور الزمن أيضًا تنوعت هذه الصورة النطقية وانتظمت أنساقها واتسعت محالات استخدامها معبرة أو عاكسة لحياة هذا الإنسان بما يلقى من أنماط النشاط المتجدد ، وما يستظمها من سلوك وتفاعل مع الظروف والملاسات الحياتية المتنوعة أو المتغيرة من فترة إلى أخرى .

وهكذا أحسن الإنسان بأهمية لبعته ، فالتفت إليها وأحد يحاورها بالأحد
والعطاء ، حتى اتسعت مادتها وانتشرت دوائرها استحداثها ، الأمر ، لدى دعاه إلى
رعيتها وحمانيها من عوادي الرمان وما قد يصيبها من حبل أو نحاور من عوامل
لحظ وسوء الأداء من أصحابها ، مفردين أو مجتمعين على حد سواء

أحد يفكر في قصاها ومشكلاتها بصورة من الصور وكلمة تدرج في سديم
الرمس واتسعت دوائرها معارفه وسوعت اهتماماته ، تدرج في طرائق التفكير في هذه
اللغة ، وتوع في رواد النظر فيها ، كي يقف على أسرارها ويعرف طبيعتها إحساسًا
منه بأن سه وبيها سبًا قريبًا وصلة وثيقة ، فعمل في الكشف عنها كشفًا عن نفسه ،
عقلًا وفكرًا وسلوكًا وملامح إنسانية

ربما كان التفكير في هذه القصا والمشكلات في البدء تفكيرًا فرديًا ، يقوم
به فرد أو أفراد غير مجتمعين أو متفقين على خط أو نهج يعي بأمالهم ويحقق
أهدافهم وربما ظل الأمر على هذه الحال لمدة طالت أم قصرت إلى أن ظهرت
جهود جماعية أو ما أشبه أن تكون كذلك ، رسمت لنفسها خطًا من التفكير أو
نهجت نهجًا بميرها ويحدد أبعاد اتجاهاتها في النظر الواعي سبًا إلى اللغة

وما أكثر مشكلات اللغة في القديم والحديث ، فهي ذات ارتباط وثيق
بالإنسان ، بل هي خاصته الأولى ، تسير معه أينما وحل ، وتؤثر فيه ويتأثر بها ،
وتتعد إلى حياته كلها ، حيرها وشرها وهي مصدر سعادته أحيانًا ، ومصدر شقائه
أحيانًا أخرى

وهي أيضًا وسيلته الأولى في الاتصال والفهم والإفهام ومن ثم كانت
الأداة الأندية التي يعتمد عليها في تسيير شئون حياته وتصريف أموره كلها ومن
طبيعة البشرية أن تنحو دائمًا نحو التطور والتقدم ، وأن تكتشف أسرار الكون ، وأن
نسكروا وأن نحترع لتنتقل من حسن إلى أحسن ، وليس من سبيل للإنسان

والأمر على هذا الوضع إلا أن ينحأ إلى اللغة بعبء الوصول إلى أهدافه ، وتحقيق
مآله هذه

ولكن هذه اللغة ربما لا تسعفه أحياناً ، وقد تعرض لها بعض الصعوبات
والمشكلات ، نتيجة لما يقع في المجتمع على المستويين المحلي والعالمي
كليهما . من تطور أو تغير ، وما يصيبها من عوامل القصور أو الضعف أحياناً
وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان اختلاف اللغات على وجه الأرض

ومعلوم أن اللغة تؤدي دوراً مهماً في حياتنا اليومية ، ولكن الرجل العادي
قليل ما يلاحظ ذلك أو يهتم به ، لأنه يعدّها شيئاً مألوفاً عادياً كالنفس والمشي
مثلاً ، والواقع أن للغة تأثيراً كبيراً في تصرفاتنا واثراً لا يحصى في أعمالنا ومع
هذه كله لم تعط العناية اللائقة بها في العظم التعليم في كثير من بلاد العالم
فما في حياتنا العادية فهذه ظروف ومساكنات بحري فيها مناقشات دعوية من نوع
غير عملي بين بعض الأشخاص المثقفين ثقافة تقليدية ، كالمناقشات التي
سمعتها حول موضوع الصواب والخطأ مثلاً كأن يسمع شخصاً يناقش حر في
حور أو عدم حوار محلي ، لحال معرفة ، وكما يظهر في سؤالي هل من الصواب
أن نجمع على وزن «فواعل» ما كان على رتبة فعل صيغة لمذكر عاقل ؟ ، أو هل
الأحسن والأوفر كتابة كلمة «الرحمن» بألف بعد الميم حسب ما تقتضيه لصو
ونحو ذلك ؟ هذه المناقشات وبحورها تتبع نموذجاً واحداً تقريباً فقد يرجع
«سافشون» إلى الفواعل مكتوبة للإحالة عن هذه المسائل أو إلى المختصين
لأحد ، أنهم فيها وربما يهتمون بمتابعة كتب لغوية أو دوى أشتاب ، وبحلول
بهاء المناقشة نوع من التفكير المخلوط الذي يستعمل مصطلحات ذات صبغة
فلسفية أو منطقية ، أو واقعية وصيغة

هذه هي الطريقة المألوفة في معالجة المسائل اللغوية في مثل هذه
المواقف . والواقع أنها طريقة غير علمية إلى حد بعيد ، وهي تمت بصلة كبيرة
إلى تعاليم فلاسفة العصور القديمة والعصور الوسطى . ولم تدرس اللغة بطريقة
علمية سبياً عن طريق الملاحظة الشاملة الدقيقة إلا في أثناء القرن التاسع عشر
أو نحو ذلك .

فعلم اللغة بمعناه الدقيق لا يزال ينتظر مزيداً من البحث ، كما أن التقدم
المصححي الذي أحرره هذا العلم لم يبل حقه من الدرس في كثير من دور التعليم
فعلم القواعد والعلوم اللغوية الأخرى في مدارسنا وكلياتنا لا تزال تعرض وتبحث
على الطريقة التقليدية . وكثير من الناس يجدون صعوبة كبيرة في بادئ الأمر ، لا
في فهم طرق هذا العلم ومصادره فحسب ، بل في تحرير أنفسهم من الأفكار القديمة
التي فرصت عليهم من المدارس القديمة ذات المبادئ المدرسية كذلك

وهكذا يرى أن مشكلات اللغة كثيرة متنوعة منها ما يرجع إلى طبيعتها ،
ومنها ما يعود إلى سوء فهم حقيقتها ، وهناك مشكلات أخرى تعرض لها بسبب
الظروف الخارجية المحيطة بها

وأهم هذه المشكلات كلها بنحصر في مناهج دروسها وطرائق تعرفها بطريق
علمي سليم وهي طمس أن الوقوف على سبيل دراستها وحطط تحليلها كصيل بحل
كثير من مشكلاتها الأخرى

لذلك أثرنا أن نركز في عملنا هذا على النظم في أهم المناهج التي نوصيها
إلى أهدافها والتي تعبنا على الكشف عن مشكلاتها الأخرى ومحاولة علاجها في
الحاضر والمستقبل .

ومناهج الدرس اللغوي قديمة وحديثة ذات اتجاهات عدة . ولكنا سوف
نقتصر هنا على أهمها وأشهرها ، مبهدين لذلك كله بمفكرة موحدة عن المسار
التاريخي للمناهج اللغوية في العصور الحوالية

ففى القديم كانت هناك جهود كثيرة فى الدرس اللغوى بصورة ما ، وكانت لهذه الجهود دوائر علمية أو ما يمكن أن تسمى تحاوراً مدارس لغوية فى أماكن متفرقة من العالم عربى وشرفه على سواء

وبكفينا هنا أن نشير إشارات موجزة إلى شىء من جهود بعض هذه الدوائر أو المدارس ، بوصفها أمثلة لما كان يجرى آنذاك وتمهيداً للنظر فى جهود العرب وخطوط تفكيرهم فى تناول لغتهم ، وهى الشغل الشاغل لهذا الكتاب فى محمله وفيما يلى ذكر لبعض هذه الدوائر أو المدارس

أولاً : الهند :

فى الهند ، انكب الدارسون على لغتهم السمسكريتية وأشعروها بحثاً ودراسة وسلكوا فى ذلك مباح مختلفة كى يصلوا إلى أعراضهم من أسهل الطرق ، وليحققوا بذلك واحداً دينياً وقومياً معاً . وطل الحال كذلك حتى جاء «پانينى» pāṇinī وسلك مسلكاً جديداً فى درس لغتهم ، واحتر مذهباً محدداً وصعبه لنفسه ، ذلك هو المذهب الوصفى القائم على وصف الواقع اللغوى وتسجيل هذا الواقع مع التحليل الحالى بصورة أو بأخرى من التعقيدات الفلسفية والمنطقية وكان مذهب هذا يهدف إلى تبسيط الحقائق اللغوية لى حسه كى ييسر لهم فهم النصوص والخطوس الدبببة القديمة ومن ثم لم يتحرج من النظر فى اللهجات العامة ومحاولة الكشف عن خواصها ، أملاً فى تعميق مذهب الوصفى وتوسيع دائرة تطبيقه ، ووفاء فى الوقت نفسه لهدفه الأساسى ، وهو بصييق الشفة من النصوص القديمة وما جرى حوله من الاستعمال اللغوى الحى المتمثل فى اللهجات والرمطانات المختلفة

وبسجل التاريخ اللغوى أن هذه الفكرة الوصفية التى لمسها «پانينى» كان لها تأثيرها الكبير على الدارسين فيما بعد ، وأنها كانت بمثابة نقطة الضوء التى

جدت اللغويين الأوربيين إلى النظر الدقيق في أبعاد هذه الفكرة وأهميتها ، حتى تمكنوا بمرور الزمن من وضع منهج وصفي متكامل الحباب ، محدد الجهات منصط في مبادئه وأهدافه ، حتى غدا منهجاً واضحاً في الانتشار والتطبيق في جميع أنحاء العالم وظل حتى هذه اللحظة المنهج المفصل عند عالمية اللغويين وقد نتج عن هذا الأساع في الانتشار والتطبيق أن أصبح المنهج الوصفي نفسه عدة مساهم ، أو منتظماً لعدة خطوط واتجاهات وفقاً لوجهات نظر الدارسين ومدارسهم اللغوية المختلفة

ولقد كان للهود جهود لغوية عميقة متنوعة ، وحادت أعمالهم على مستوى ملحوظ من الدقة . ولهؤلاء القوم آثار من الدرس داب صلة بمروع علم اللغة المختلفة ، فطروا في الأصوات والصرف والنحو والمعاجم

فهي محال الأصوات بالذات ، اعمار الهود من غيرهم من الدارسين في القديم ، حيث عرصوا لكثير من قصايا الأصوات ووصيفها إلى أنماط بحسب خواصها النطقية والسمعية كما أشاروا إلى كيمييات صدور هذه الأصوات فمبها ما يعرف اليوم بالأصوات الوقفات الانصارية plosive stops ، ومبها الاحككية fricatives إلح كما بطروا في الطائفة الكيرة الأخرى ، وهي الحركات وحاولوا تقديم تعريفات لها ، على الرغم من صعوبة ذلك الأمر على ما هو معروف ومن تعريفاتهم لها ، ما يروى أنهم قالوا «الحركة صوت يمكن أن يُعنى به» (vowel is the sound that can be sung) وهذا التعريف ربما يسب عن إدراك من نوع ما للخاصة لأمامية للحركة ، وهي حرية مرور الهواء من الفم

ويقرر بعضهم أن جهود الهود في الدرس الصوتي تعد الأساس للنظر الصوتي الحديث ، يقول واحد منهم إن المدرسة الإنجليزية في الأصوات لم نشأ في القرن التاسع عشر إلا على المعلومات التي قدمها «ولسم حوبر» عن السحاء

ورجال الأصوات اليهود ويقول آخر «لم يسبق الأوربيين في هذا العلم (الأصوات) إلا قومان العرب واليهود» ويقول فيرث . «إن الدراسات الصوتية شأت في أحضان لغتين مقدستين ، هما العبرية والسيسكريدية»

وقد نال النحو حظاً كبيراً وعناية فائقة من اليهود اللغويين ، حتى قال بعضهم : «إن النحو لم يلق عناية في العالم مثل ما لقيه من اليهود» كانت هناك مدارس نحوية متعددة تشغل نفسها بهذا العلم ، وكان «پاييسى» الأوفى حظاً والأعمق فكراً في هذا المجال ألف كتاباً ونشر أفكاراً ، وحط لنفسه منهجاً جديداً واصبح الأبعاد والاتجاه وقد احتل الدارسون في القديم والحديث بهذا الرجل وقدروا أعماله حير تقدير قال عنه «ماكس مولر» «لا يوجد نحو في أى لغة يمكن أن يعادل نحوه» ويقول «بلومفيلد» . «إن نحو «پاييسى» بُعداً واحداً من أعظم الشواهد القديمة على تقدم العقل البشرى» وفي رأى «روبس» أن اسم «پاييسى» يقف متميزاً من غيره من كل النحاة اليهود

ويعتبر النحو عند اليهود من غيره من الأنحاء القديمة بأمور تتعلق بطرائق النظر في اللغة ومعالجتها والوصول منها إلى نتائج أهمها في نظر الدرس الحديث أنهم بدأوا عملهم بجمع المادة اللغوية المراد درسها ثم قاموا بتصنيفها ، مسجلين إلى استخلاص القواعد منها وهم بذلك يحالون اليهوديين في منهجهم المعروف ، وهو البدء من الفكر الفلسفى مع محاولة تطبيق المبادئ الفلسفية على حقائق اللغة

أما في مجال الدرس المعجمى ، فقد بدأ اليهود عملهم بإعداد قوائم من الألفاظ الصعبة في النصوص المقدسة القديمة ، وأتبعوا ذلك بشرح معانى هذه الألفاظ ، وهو عمل يشبه ما سُمى بعدُ معاجم الموضوعات أو معاجم المعانى وامتد العمل عندهم في هذا المجال ، واتسعت دوائره حتى وصلوا إلى صنع معاجم متوعة في موادها وطرائق ترتيب ألفاظها ، وفي أحجامها كذلك

ولقد كانت الهند على كل حال - المركز الأول الذى ظهرت فيه دراسات لغوية من نوع أحدث انقلابًا وتغيرًا فى أدهان الأوربيين فيما يختص باللغة - والديانة البرهمنية (سنة إلى براهما معبود الهندوس الأول) قد عبت بالمحافظة على مجموعة من الترانيم القديمة كنصوص مقدسة يرجع أكثرها قدمًا إلى حوالي ١٢٠٠ سنة قبل الميلاد فى الأقل - فلما تقادم العهد بلغة هذه النصوص أصبحت طريقة نطقها وأصبح شرحها شرحًا صحيحًا مهمة طائفة خاصة من العلماء - ولقد انتقل هذا الاهتمام القديم بالدراسات اللغوية إلى محالات أكثر واقعية وألصق بالساحية العملية - فلقد كان فى المجتمع الهندى - كما هو الحال فى مجتمعنا - طبقات اجتماعية مختلفة متعددة اللهجات - وبدوا أنه كانت هناك عوامل دعت الطبقات العليا إلى استعمال لهجات الطبقة الدنيا - وهنا نجد علماء القواعد من الهنود يتوسعون فى دائرة اهتمامهم بالنصوص المقدسة ويضيفون إليها دراسة لغة الطبقة العليا - ثم يأخذون فى وضع القواعد والجداول الصرفية نعية وصف النموذج الصحيح للكلام الذى سموه فيما بعد باللغة السسكريتية . ولقد توصلوا على مر الأيام إلى وضع دراسات منظمة للقواعد والمعجم - ولقد مصت أحيال استمر فيها هذا العمل قبل كتابة أقدم مؤلف وصل إلينا ، وهو كتاب «پانينى» pāṇini فى القواعد . هذا الكتاب الذى يرجع تاريخه إلى ما بين ٣٥٠ و ٢٥٠ قبل الميلاد يعد من أعظم الآثار العلمية للدكاء الإنسانى ، إذ إنه يصف بأقصى دقة كل نعرف واشتقاق وتركيب وكل استعمال يحوى لكلام مؤلفه ولم نخط لغة أخرى حتى اليوم ، على ما يقال ، بما بلغه هذا الوصف من الدقة والكمال . وربما كان هذا العمل الممتاز بما تضمنه من تفصيل دقيق وبحث وافٍ أحد الأسباب التى أدت إلى ازدهار السسكريتية وجعلها اللغة الرسمية ولغة الأدب فى جميع أنحاء الهند البرهمنية - وبعد أن تقادم العهد باللغة السسكريتية ولم تعد لغة قومية لأى فرد فى هذا المجتمع استمرت (كما استمرت اللاتينية

الكلاسيكية في أوروبا) تستخدم في كل الأغراض الكتابية الخاصة بالموضوعات العلمية والدينية

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر وصلت إلى أوروبا بعض المعلومات عن اللغة السسكريتية ، وعن قواعد اللغة الهندية ، وذلك عن طريق المشترين . وفي القرن الثامن عشر وصلت هذه المعلومات بصورة أوسع وأدق عن طريق علماء الإبحار فلم يكد بدأ القرن التاسع عشر حتى أصبحت الدراسات الخاصة باللغة السسكريتية تكون جزءاً مهماً من ثقافة العلماء الأوروبيين

ولقد كان لعلم القواعد الهندية الفصل في إتاحة الفرصة للأوروبيين لأول مرة لأن يقيموا ويتعرفوا على وصف دقيق شامل للغة من اللغات ؛ وصف ليس مسيئاً على النظريات المجردة ، بل على الملاحظة والتجربة . أصف إلى ذلك ما قدمه اكتشاف اللغة السسكريتية من إمكانيات في الدراسات اللغوية المقارنة فمن ذلك مثلاً ، أن الرأي القائل بوحود قرابة وعلاقة بين بعض اللغات أصبح ثابتاً ومؤكداً ، وذلك بسبب وحود لغة في الهند شقيقة اللغات المعروفة في أوروبا وهذه القراءة تتضح من التشابه الكبير بين كلمات هذه السسكريتية واللغات الأوربية .

وأهم مما تقدم ما هيأه لنا التحليل الدقيق المظم للقواعد الهندية من تعرف طبيعة التركيب اللغوي . فحسن إلى وقت قريب ، بل إلى الآن لم يرد في القواعد اللغوية التقليدية التي سارت على نهج قواعد اللغة الإغريقية ونظامها إلا صعباً وعموماً ، لم يمكنها من تفسير وتوضيح طواهر اللغات التي كنت لها هذه القواعد . أما القواعد الهندية فقد علمت الأوروبيين كيف يحللون صيغ الكلام

فأصبح الإنسان حين يحترق ويقارن العناصر المكونة لهذا الكلام قادراً على أن يفسر بوضوح ودقة وجوه الشبه والخلاف بين هذه الصيغ ، يعكس الحال في الماضي ، حيث كان التعرف على هذه الطواهر غير ميسور

ثانياً : اليونانيون ،

لقد كان اليونانيون القدماء موهوبين في النظر إلى الأشياء والبحث فيها وظهر ذلك جلياً في معالحتهم للغة فقد فكروا بشجاعة وإصرار في أصلها وتاريخها وتركيبها ، والحق أن معظم معلوماتنا التقليدية عن اللغة يرجع الفصل فيها إليهم . يحبرنا هيرودوت في كتاباته في القرن الخامس عشر قبل الميلاد أن ملكاً من ملوك مصر أراد أن يبرهن على أن اللغة المصرية هي أقدم اللغات أو أنها أصل اللغات ، فأمر بعزل طفل حديث الولادة عن الناس حتى لا تكون هناك فرصة للتقليد ولكن على عكس ما توقع ذلك الملك كانت كلمة «بيكوس» bakos هي أول ما نطق به من الأطفال وقد ظهر فيما بعد أن هذه الكلمة معناها «الحجر» في لغة أخرى قديمة هي اللغة «المرحبة» Phrygian

نظر اليونانيون في لغتهم نظراً فلسفياً معتمداً على مبادئ المنطق ومقولاته ، ومرتبطة أشد ارتباطاً بالتفكير العقلي الصرف ، على أساس أن اللغة في نظرهم أنداك - إن هي إلا تمثيل أو تحسيد أو أداء لطقى لما «يسفر في نفس الإنسان ، من أفكار ، أو تعبير عما كمن في دهنه من «معان» ومن ثم نحوا في تعيد عنهم ووضع صوابتها منحي سمشي مع هذا النهج «فلسفي لعقلي ، عبر مسررين في تحيد كثيرة . سوفوع الحى ، الحارى على كسنة العامة بمتفعل معهم في حباتهم اليومية وطروفهم وملاساتهم الاجتماعية وربما كان نسب في هذه البصرة ، فلسفة سعيهم وراء الوصول إلى «المودح» الذى سعى أن يحتدى من قواعد وفو بين هامة لطرائق صوع الكلام وتألفه ، وليس من همهم تسحيل الواقع بالفعل المسم بسمات فردية أو سئة صرفة

ومما يدل على هذه البصرة الفلسفة إلى اللغة ارتباط جهود اليونانيين بأسماء فلاسفتهم الأوائل ، مثل أفلاطون وأرسطو نظر هؤلاء وغيرهم في كثر من

المشكلات والقضايا اللغوية فقد ناقش أفلاطون في إحدى محاوراته أصل الكلمة وعالج مشكلة العلاقة بين الكلمات والأشياء أهى علاقة طبيعية ضرورية أم أنها مجرد نتيجة للعرف الإنسانى ؟ وقد أعطت آراؤه هذه أول فكرة عن موضوع طالما كثر فيه الحدل والنقاش بين «القياسيين» الذين يؤمنون بأن اللغة شىء يرجع إلى الطبيعة ، ومن ثم كانت فى أساسها منظمة ومطقية وبين أصحاب مذهب «الشذوذ» الذين يرفضون هذه المراعم ويرهنون على شذوذ اللغة

ونقال إن أفلاطون - على ما يروى بعضهم - كان أول من اكتشف «إمكانية القواعد (grammar) على التوليد ، وأن اللغة (logos) مؤلفة فى الأساس من مجموعات من الأسماء والأفعال المحددة منطقياً ، مكوّنة الإسناد وقد أدت هذه النظرة المبكرة إلى التحليل الثنائى للجملة (اسم + فعل ، وفعل + سم) المتبع أحياناً كثيره منذ ذلك الحين» كما بعد أفلاطون أيضاً أول من فرق بين الاسم والفعل ، وتبعه بعد ذلك أرسطو وراى عليه قسماً ثالثاً سماه «الرابطة» كما قدم هذ الفيلسوف العظيم (أفلاطون) تقسيماً ثلاثياً للأصوات أصوات العلة لأصوات الصامتة المعهورة ، الأصوات الصامتة المهموسة

ويقال إن أرسطو ومن بعده الروافقون اصبرهوا إلى النظر الدقيق فى بناء اللغة اليونانية ، ووصلوا من ذلك إلى تحديد أنواع الكلام ، وهى الأنواع التى يهيم بها كل تحليل نحوى ، كما توصلوا كذلك إلى معرفة الأحاسس النحوية (categories of grammar) ، مثل الحالة والعدد (الإفرد والتثنية والجمع) والسوع (التذكير والتأنيث) وصيغة الفعل (الماضى والمصارع إلخ) ولقد كانت هذه الجهود وغيرها ذات أثر كبير فيما تلا ذلك من دراسات فى التحليل النحوى

كما توصل اليونانيون أيضاً إلى مسائل أخرى ذات صعة تفصيلية ، كما ظهر ذلك فى دراسة لغة «الإلياذة والأوديسا» اللتين كانتا مكتونتين بلغة إغريقية

قديمة غير معروفة . ولكن هذه الأعمال الأخيرة لم يكن لها تأثير كبير على الدراسات اللغوية التي جاءت بعد ذلك ، على الرغم من أنها أفادت الإغريق أنفسهم ، إذ أعطتهم فرصة للمقارنة بين اللهجات المختلفة للغة ولم تتقدم الدراسة اللغوية العامة التي بدأها اليونانيون ولم يجد فيها جديد حتى القرن الثامن عشر ، حين بدأ العلماء يرفضون القول بأن اللغة هبة مباشرة من الله ، وعندما أخذوا في وضع نظريات أخرى خاصة بأصل اللغة ونشأتها ، ومع ذلك لم يحدث أي تقدم في هذا القرن في ناحية تريح الكلمات

وعندما انتقلت الدراسات اللغوية إلى الروائيين انفصلت عن الفلسفة وعُدت فرعاً مستقلاً تحت حقل واسع ، سُمي *philosophia* . وقد حاول الروائيون فصل مستويات اللغة بعضها من بعض ، وهي الأصوات والصرف والنحو ، وإن كان عملهم جاء مركزاً على النحو ، حتى قيل إن بداية النحو بمعناه الحديث تعود إلى جهود هؤلاء الروائيين ولم تقف جهود الروائيين عند هذا الحد ، فأضافوا - مثلاً - أقساماً للكلمة غير تلك الثلاثة التي قدمها أرسطو .

ولما تحولت الدراسات اللغوية إلى الإسكندرية بررت إلى الوجود مدرسة نحوية كاملة ، وكان ذلك خلال القرن الأول قبل الميلاد ، على ما يذكر بعض الدارسين . ولقد كان للروائيين أيضاً جهود ملحوظة في المجال المعجمي ، وتم إيجار معاجم كثيرة في الإسكندرية ، ويقرر بعض العلماء أن القرون الأولى بعد الميلاد تحسب العصر الذهبي للمعاجم اليونانية ، وبخاصة في مدينة الإسكندرية

ثالثاً ، الرومان :

ثم جاء الرومان بعد ذلك وألفوا في قواعد اللغة اللاتينية على النظام الإغريقي وطلت أشهر مؤلفاتهم تُستعمل متوابعاً طوال العصور الوسطى وفي هذه العصور (عندما تحولت اللغة اللاتينية من صورتها القديمة إلى الصور الحديثة

التي نعرفها اليوم باسم اللغات الرومانية Romance Languages مثل الفرنسية والإيطالية والإسبانية) ، استمر التقليد القديم في الكتابة باللغة اللاتينية القديمة الكلاسيكية . ومن ثم اقتضت دراسة العلماء في العصور الوسطى في الدول اللاتينية وغيرها على اللغة اللاتينية الكلاسيكية وقد اكتشف فلاسفة هذه العصور بعض الطواهر الخاصة بقواعد هذه اللغة كالفرق بين الأسماء والصفات وكوحوه الخلاف في المطابقة وبين اختيار الصيغة المناسبة للموقع (مثاله في اللغة العربية اختيار الصمير المتصل «ك» في موضع النصب والجر ، والمفصل «أست» في موضع الرفع) . ولكن آثارهم في هذا الشأن كانت أقل فائدة مما قدمه السابقون من العلماء الذين كانت لهم معرفة مباشرة باللغات التي درسوها

ولقد رأى علماء العصور الوسطى في اللغة اللاتينية الكلاسيكية اللغة المثالية من الناحية المنطقية أو اللغة الطبيعية التي تمثل الكلام الإنساني وهذه النظرة أدت فيما بعد إلى محاولة الوصول إلى ما يعرف بعلم القواعد العام (Universal grammar) الذي قصد به إلى المرهنة على أن تركيب اللغات المختلفة - وخصوصاً تركيب اللغة اللاتينية - يتضمن أو يشتمل على قوانين منطقية صالحة للتطبيق العالمي وقد استمر هذا المبدأ سائداً حتى القرن التاسع عشر ، وظهرت آثاره في كتابات بعض علماء القرن العشرين . كما لا يزال يرى هذه الآثار في المدارس التقليدية التي تحاول تطبيق المبادئ المنطقية على اللغة .

ولقد كان من النتائج السبئية لمؤ فكرة علم القواعد العام وجود اعتقاد بأن علماء القواعد وعلماء المعاني مع ما لهم من مقدرة على الجدل والنقاش - يمكنهم أن يثبتوا أن اللغة أسساً ومبادئ منطقية وأن في وسعهم أن يبينوا للناس كيف يجب عليهم أن يتكلموا . وقد كان من جراء انتشار الثقافة والتربية في القرن الثامن عشر أن أقل كثير من المتكلمين باللهجات العامة إلى تعلم لهجات

الطبقات العليا ، وقد أدى هذا العمل إلى وجود فرصة طيبة للتقليديين من العلماء فأقلوا على كتابة القواعد المعيارية متجاهلين في ذلك الاستعمال الحقيقي للغة في سبيل إرضاء المبادئ النظرية التحمينية . وللأسف لا يزال الاعتقاد في قدمية التقليديين ورائهم الخيالية سائداً في المدارس وبعض الأوساط العلمية حتى الآن

ولقد كانت اللغة بالنسبة لعلماء العصور الوسطى تعنى شيئاً واحداً هو اللغة اللاتينية كما تظهر في الكتب ولكن مجال البحث لم يستمر على ذلك طويلاً بل اتسع أفقه في عصر النهضة وفي أواخر العصور الوسطى اهتم العلماء بدراسة اللغة الإغريقية مرة أخرى وبعد ذلك بقليل ظهرت دراسات لغوية في اللغتين العربية والعربية (أى في أوربا) وكان أهم شيء ظهر في هذه الأونة هو اهتمام العلماء في بلاد مختلفة بدراسة اللغات المعاصرة لهم لا بدراسة اللغات القديمة فقط كما كان الشأن في الماضي .

ولقد امتد تأثير هاتين المدرستين (اليونانية والرومانية) امتداداً واسعاً عريضاً في معظم القارة الأوروبية وطل الدارسون هناك حتى وقت قريب يأحدون بمحمل الأفكار والمبادئ اللغوية التي أفرها هؤلاء وأولئك ، وحدثوا في تطبيقها على المستويين . البحث العلمي الأكاديمي وتعليم القواعد في فصول دراسة اللغات الأوروبية المختلفة ولم يشد الأمر عن ذلك كثيراً حتى كانت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما برزت إلى الوجود مصادر فردية تنحو بالدرس اللغوي أنحاء تعد في قليل أو كثير عما قرره الأولون من اليونانيين واللاتينيين والملاحظ على كل حال أن هذه المصادر الحديثة لم تكن في حملتها واصحة المعالم والحدود ، وإنما كانت أشبه بأفكار جرئية من أنواع شتى بصرب بعضها إلى نظرات عقلية فلسفية ، ويأخذ بعضها بمبدأ الوصف وتسجيل الواقع ، ويسلك بهج ثالث مسلكاً تاريخياً أو تاريخياً مقارناً وطل الأمر على هذا الوضع الموسوم

بالحظ بين المناهج حتى ظهر عنقري البحث اللغوي الحديث العالم السويسري
الشهر فريدريك دي سوسير de Saussure الذي يعد بحق الرائد الأول في
توجيه الدارسين في جميع أنحاء الأرض وجهات جديدة في الدرس اللغوي
وبخاصة فيما يتعلق بالمناهج وطرائق البحث في اللغة

رابعاً : عصر الاستكشافات :

ثم كان عصر الاستكشافات الجغرافية الذي صاحبه معرفة سطحية بكثير
من اللغات ، ونع ذلك اكتساب لاس عن طريق الأسفار والانتقال من بلد إلى
آخر لمجموعات كلمات صحيحة من لغات مختلفة وقام المشرون بترجمة الكتب
الدينية إلى اللغات الأجنبية وقد بدأ القساوسة الإيسايون هذا العمل ابتداءً من
القرن السادس عشر وكانت لهم مؤلفات وأبحاث عن اللغات الأمريكية على أن
هذه المؤلفات بحب تقلها شئ من الحذر والحيلة ، حيث إن مؤلفيها لم يكونوا
دوى حرية كافية لتعرف أصوات اللغات الأجنبية ، ومن ثم لم يمكنهم درستها
بدقة . أصف إلى ذلك أنهم ما كانوا يعرفون شيئاً إلا المصحح الذي استعمل في
وضع قواعد اللغة اللاتينية ، وقد سب هذا تشويه دراستهم إذ قد أحصوها لهذا
المصحح المحدود

كل ما تقدم يرب مدى معرفة علماء العصور الوسطى وما بعدها باللغات
ودراستها لقد سجلوا الطواهر الحوية للغة ولكن بأساليب واصطلاحات فلسفية
ولم بأحد في الحسبان الاختلافات التركيبية بين اللغات بل طمسوا هذه
الاختلافات بإحصاءها لقوانين وقواعد اللغة اللاتينية وهم أيضاً لم يلاحظوا
أصوات الكلام وحلظوا بين هذه لأصوات وبين رموز الكتابة وحروف الهجاء
هذا المشل في التمييز بين الكلام الحقيقي واستعمال الرموز لكتابة شوه
فكرتهم عن تاريخ اللغة لاحظ هؤلاء لعلماء أن المثقفين ثقافة عالية في العصور

الوسطى وما بعدها كانوا يكتبون لغة لاتينية جيدة (وكانوا يتكلمونها كذلك) على حين كان أنصاف المثقفين وأمثالهم ممن تعورهم الدقة يحطثون كثيراً حينما يكتبون هذه اللغة . ولعدم مقدرة هؤلاء العلماء على إدراك الحقيقة الواضحة وهي أن الكتابة شيء والكلام الحقيقي شيء آخر استنتجوا أن اللغات إنما تصاد وتطل قوية سليمة باستعمال المثقفين ودوى البصيرة من الناس ولكنها تتغير وتتعرض للانحطاط عن طريق إفساد السوق والعوام لها فهم لذلك يعتقدون بالنسبة للغات الحديثة (كاللغة الإنجليزية مثلاً) أن لغة الكتب ولغة الطبقات العليا هي المجتمع تمثل لغة قديمة سليمة صحيحة ، وعن هذه اللغة تنفر لغة السوق وسفلة الناس التي يصيبها الفساد والإفساد الذي يظهر فيما يسمى بـ«الانحطاط اللغوي» ومن هنا شعر علماء النحو والقواعد بحيرة نامة وأخذوا في وضع معايير خيالية مستمدة من اعتبارات منطقية محضة

هذه الأخطاء هي النظر إلى اللغات عاقت العلماء عن الاستفادة من المادة الصحيحة والحقائق التي كانت في متناول أيديهم بالفعل ونعني بهذه المادة وتلك الحقائق اللغات واللهجات الحديثة والآثار المكتوبة للغات القديمة والسحوث الخاصة باللغات الأحسية ، وبوجه خاص تلك الوثائق التي نرى المراحل المتعاقبة للغة الواحدة كمراحل اللغة الإنجليزية السكسوية واللغة الإنجليزية الحديثة ، أو مراحل اللغة اللاتينية واللغات الرومانية الحديثة إما نعرف أن اللغات يشبه بعضها بعضاً ، ولكن نظرية «الانحطاط اللغوي» لم تشجع على القيام سحوث علمية دقيقة تبين هذا الشبه وذلك لأن هذه النظرية حسست التعبير أو التطور اللغوي (كالتطور الذي طرأ على اللغة اللاتينية وأدى إلى ظهور الفرنسية مثلاً) مجرد فساد وانحطاط

خامسًا ، الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة :

لقد كانت هناك آراء عامصة ظلت رديحًا من الرمن تنادى بأن اللغات الأوربية محدرة عن اللغة السنسكرىتية ، وأن هذه الأخيرة أصل لها ولكن هذه الآراء سرعان ما قصى عليها وحل محلها رأى آخر يرى أن اللغة السنسكرىتية واللاتينية والإغريقية وغيرها من اللغات ترجع كلها إلى أم واحدة قديمة ويقال إن أول من نادى بهذا الرأى الأحر هو السير وليم جوبر ، أول عالم أوربى فى اللغة السنسكرىتية . فقد ألقى سنة ١٧٨٦م كلمة جاء فيها : «إن اللغة السنسكرىتية تحمل فى نطونها تشابهاً باللغة الإغريقية واللاتينية وهذا التشابه قوى لدرجة أنه لا يمكن القول إن ذلك يرجع إلى مجرد المصادفة بل على العكس من ذلك فهو يبين بوضوح أن هذه اللغات الثلاث قد انحدرت عن أصل واحد عام ، من المحتمل أن يكون قد اندثر نهائياً» ويقول بلومفيلد : «ومن المحتمل أن ترجع اللغات القوطية (أى الجرمانية) والسلتية إلى هذا الأصل أيضاً»

ومن المعلوم أن القيام بدراسة مقارنة لهذه اللغات يحتاج إلى دراسة وصفية لكل واحدة منها على حدة غير أن طبيعة الدراسات المقارنة بالأصافة إلى ما تكشف عنه فيما يتعلق بتاريخ الصيغ القديمة للكلام والهجرات القبلية وأصل الشر وعاداتهم ، كل هذا من شأنه أن يعرى الباحثين أعراء كبيراً لدرجة تعوقهم عن الدراسات الوصفية التحليلية لذلك لم يجد أحدًا منهم قد أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة ، ولم يشأ أن يسير على النهج الذى اتبع فى دراسة اللغة السنسكرىتية وكان كل ما فى وسعهم حينما واحتهتم الدراسات الدقيقة لقواعد اللغة السنسكرىتية والتحليل الدقيق للصيغ القاموسية - هو محاولة استحصار ما يشبهها من طواهر فى بعض اللغات المعروفة لهم هذا الأسلوب فى الدراسة فى الواقع لم يكن إلا حيلة مؤقتة أو مهرباً يلجأون إليه وفى أكثر الأحيان

كان يضطر القارئ بالمقارنة إلى عمل بحوث أولية كي يصل إلى بعض الحقائق ، ولكنه في أوقات أخرى كان يفضل الطريق لقص في منهجه وأسس دراسته . ولو كان لدى العلماء الأوروبيين وصف لهذه اللغات يمكن مقارنته بما قام به اليهود من وصف اللغة السسكريتية ، لكنت هناك فرصة مؤكدة لتقدم الدراسات المقارنة للغات الهندية الأوربية بشكل أسرع وصورة أدق ومع هذا على الرغم من القصر في الاستعداد العلمي - قد أصبحت هذه الدراسات إحدى الخطوات الأساسية وأعظمها نجاحاً في العلوم الأوربية في القرن التاسع عشر

ولقد أظهرت الدراسات المقارنة المتعاقبة على مرور الأيام علاقات لغوية معينة بين بعض اللغات المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم . فقد ثبت أن اللغات الإيرانية تشبه السسكريتية في بعض الوجوه كما ثبت وجود علاقة بين اللغات البلطيقية واللغات السلافية وهكذا أيد البحث اللغوي رأي «جونر» الذي وصل إليه في القدم من أن اللغات الجرمانية لها صلة وقراءة باللغات اللاتينية والإغريقية والسسكريتية وفي وقت متأخر نسبياً ظهر أن كلا من اللغتين الأرمينية والألبانية تنتمي إلى أسرة اللغات الهندية الأوربية وكان هذا هو الاسم الذي أطلقه العلماء على هذه اللغات المذكورة وغيرها لما ثبت من وجود علاقة وقراءة أكيدة بينها جميعاً ، وكلها ترجع إلى أم مجهولة قديمة سماها هؤلاء العلماء باللغة الهندية الأوربية الأصلية أو البدائية proto Indo European language

ولقد أحدثت الدراسات المقارنة منذ اكتشاف هذه القرابة بين هذه اللغات في النشاط والازدياد ولكن بدء الدراسات المقارنة المسماة على أسس علمية منظمة كان على يد «ب» (Bopp) حين طرح على الناس بحثه المعلق بتصنيف الأفعال في اللغات السسكريتية والإغريقية واللاتينية والإيرانية والجرمانية وذلك سنة ١٨١٦ م وفي سنة ١٨١٨ م سن «راسك» أن الكلمات في اللغات الجرمانية

د ت قرانة شكلية منظمة بكلمات اللغات الهندية الأوربية الأخرى من الساحة الصوتية .مثلاً أيما يوحد الصوت [P] في اللغات الأخرى يوحد الصوت [F] مقابلاً له في اللغات الجرمانية كما في نحو pather التي يقابلها pater في اللغة اللاتينية . وفي سنة ١٨١٩ نشر «يعقوب حريم» المجلد الأول من كتابه المشهور «علم القواعد» وهذا الكتاب ليس - كما قد يتبادر إلى الذهن - خاصاً بقواعد اللغة الألمانية نفسها ، بل هو عبارة عن دراسة مقارنة لنحو اللغات الجرمانية كلها أى القوطية ولغات البلاد الإسكندنافية واللغة الإنجليزية والهولندية والألمانية وغيرها . وفي الطبعة الثانية من هذا الكتاب التي ظهرت سنة ١٨٢٢ قدم لنا «حريم» دراسة منظمة بين فيها مقابلات الأصوات الساكنة في اللغات الجرمانية واللغات الهندية الأوربية الأخرى . ومنذ ذلك التاريخ وهذه المقابلات تعرف عند المتكلمين باللغة الإنجليزية بقانون «حريم» . ومع أن هذه المقابلات ما هي إلا مسألة تاريخية إلا أن لها معزى في غاية الأهمية . ذلك لأنها تبين لنا أن الأعمال الإنسانية ليست دائماً اعتباطية ، بل إنها قد تتبع طرقاً منظمة حتى في المسائل غير المهمة كما في حالة نطق الأصوات المفردة في سلسلة الكلام . والواقع أن الدراسة المقارنة التي أجراها «حريم» في اللغات الجرمانية لم يظهر لها مثيل أو نظير حتى الآن في رأى بعضهم

وفي سنة ١٨٣٣ بدأ «ت» في نشر بحثه المستفيض الخاص بالنحو المقارن للغات الهندية الأوربية . وفي السنوات ١٨٣٣ إلى ١٨٣٦ ظهرت الطبعة الأولى لكتاب «ت» Pott المسمى «بحوث في تاريخ الكلمات» . وتاريخ الصيغة اللغوية يمكن الحصول عليه بواسطة البحث عن صيغها القديمة في ذات اللغة وفي الصيغ الأخرى في اللغات ذات القرابة والصلة التي تعدّ بمثابة الصروع لأم واحدة . ويمكن القول بأن الدراسات التاريخية الحديثة للكلمات في اللغات

الهندية الأوربية إنما يرجع الفضل فيها إلى حد كبير إلى السحوث التي قام بها «بُت» Pott .

وهي السنوات التالية لذلك حدث تقدم سريع في هذه الدراسات لدرجة أن السحوث السابقة صغیرها وكبیرها أصبحت مما ينظر إليها على أنها قد عفى عليها الزمن . فكتاب «بت» على الرغم من طبعاته الجديدة قد امتار عنه وفاقه ذلك المؤلف الذى قدمه لنا «شليشر» سنة ١٨٦١ المسمى «موجز النحو المقارن للغات الهندية الأوربية» . وظهر أيضًا كتاب بالعنوان نفسه سنة ١٨٨٦ للأستاذين «كارل برجمان ودليروك» . وتعدّ الطبعة الثانية من هذا الكتاب الأخير المرجع النموذجي لهذه الدراسات في الوقت الحاضر .

ثم ظهرت بحوث مفصلة نوعًا ما ، ولكنها قد حصصت لدراسات فروع اللغة الهندية الأوربية كل على حدة ، وذلك على النسق الذى سار عليه من قبل «جریم» في بحثه الخاص باللغات الجرمانية من ذلك ما قام به أحد العلماء من دراسة حادة للغات الرومانية في كتابه المعروف بـ «قواعد اللغات الرومانية» (أى اللاتينية وما تفرع منها) ، ومثله ذلك البحث الذى قدمه عالم أحر للغات السلافية تحت عنوان «النحو المقارن للغات السلافية» .

ولقد نجحت هذه الدراسات في إلقاء ضوء على نواح تاريخية كثيرة ، غير أن أهميتها المباشرة تظهر فيما أوصحته خاصًا باللغة . ومع أن اللغات الهندية الأوربية كان لها أصل عام واحد إلا أن كل واحدة منها كان لها بعد ذلك طريقها ومهجتها المستقل في التطور اللغوى . ولقد أصبح لدى اللغوى الآن مجموعة كبيرة من التفاصيل الخاصة بهذا التطور وهي تفاصيل من شأنها أن تمكنه من وضع قواعد عامة تتعلق بهذا التطور

فى سنة ١٨٦٧ كتب «وتنى» اللغوى الأمريكى كتابه «اللغة ودراسة اللغة»
وفى سنة ١٨٧٤ أخرج للناس كتابه الآخر المسمى «حياة اللغة وموها» وهدان
الكتابان قد ترجما إلى عدة لغات أوربية . وما رالا معترين من البحوث الممتازة
فى الدراسات اللغوية على الرعم مما قد يبدو فيهما من نقص بالنسبة للدارس
الحديث . وفى سنة ١٨٨٠ طهر كتاب للأستاذ «هيرمان بول» بعنوان «أسس
التاريخ اللغوى» . وهذا الكتاب بطبعاته المتعاقبة (طهرت الطبعة الخامسة منه سنة
١٩٢٠) أصبح عملاً نموذجياً فيما يختص بطرق البحث فى علم اللغة التاريخى .
وكتاب بول هذا يوضح عملية التطور اللغوى التى كشفت عنها أولاً الدراسات
الهندية الأوربية . وهذا الكتاب - على الرعم من أنه لم يرق إلى الدرجة التى
وصلتها مؤلفات «وتنى» قد أثر تأثيراً كبيراً فى الدراسات اللغوية ، حتى لنقول
إن إهمال الدارسين المحدثين له أمر يعود عليهم بالضرر . ومع ذلك فكتاب بول
تؤحد عليه بعض المآحد التى تبدو اليوم بديهية . وربما يرجع ذلك إلى صيق أفق
البحث فى الدراسات اللغوية فى القرن التاسع عشر .

من هذه الأخطاء التى تؤخذ على «بول» إهماله للدراسات الوصفية فى
اللغة . صحيح أنه اعترف بضرورة هذه الدراسات ، ولكن أبحاثه الحقيقية كانت
مقصورة على مسائل التطور اللغوى وهو فى هذا النقص يشارك غيره ممن عاش
فى زمنه من العلماء والواقع إنه لا يمكن أن ندرس التطور اللغوى إلا بعد إجراء
مقارنات بين اللغات ذات الأصل الواحد أو بين فترات تاريخية محتلمة للغة معينة .
وهناك ضعف آخر فى كتاب «بول» يتمثل فى إصراره على التحليل
النفسى . كان من عادته أن يتبع ما يذكره عن الحقائق اللغوية بتفسير معتمد على
العمليات العقلية والذهنية التى يفترض أن المتكلم يتعرض لها فى أثناء الكلام .
والواقع أن هذه العمليات إنما يكشف عنها الكلام نفسه وهى لا تصيف جديداً إلى
البحث اللغوى ولكنها تعرضه للعموص والإبهام

والحق أن الدراسات اللغوية كما تبدو في كتاب «بول» وفي غيره من المؤلفات تكشف بوضوح عن صلتها الوثيقة بالافتراضات الفلسفية لقدماء الإغريق فـ«بول» وأكثر معاصريه لم يتعاملوا إلا مع اللغات الهندية الأوروبية وهم بالإضافة إلى إهمالهم للناحية الوصفية في بحوثهم قد رفضوا أن يدرسوا اللغات التي ليس لها تاريخ معروف . هذا التضيق في مجال البحث قد حرمهم من معرفة سمات التراكيب النحوية في اللغات الأخرى التي كان من المحتمل أن تبصرهم بالحقيقة الواضحة وهي أن الظواهر النحوية للغات الهندية الأوروبية - حتى الأساسية من هذه الظواهر مثل نظام أنواع الكلمة ليست عالمية بحال من الأحوال ولكنهم لا اعتقادهم بأن هذه الظواهر ظواهر عالمية لحالها كلما بحثوا في المسائل الأساسية إلى توصيحات وتفسيرات غير واقعية مبنية على أسس نفسية فلسفية

الطريق إلى علم اللغة العام

ولقد قامت بجانب هذه البحوث التاريخية المستفيضة الواسعة دراسات لغوية عامة على نطاق ضيق نسبياً ، وإن كانت مستمرة في ازدياد ونشاط . فقواعد اللغة السنسكريتية التي وضعها الهنود (والتي عولجت بنظرة وصفية الأساس) كانت لا تزال ماثلة للعين ، فلم يكن من المستطاع أن يتحسب الباحثون الدراسات الوصفية في اللغات الهندية الأوروبية التي لم تكن مشهورة شهرة غيرها من أفراد هذه الفصيلة .

ومن المؤكد أنه لم تكن مجرد مصادفة أن تكون أحسن هذه الدراسات الوصفية ما قام به «أغسطس لسكين» في ميدان اللغات السلافية والبلطيقية ، ذلك العالم الذي كان له دور مهم في وضع أسس الطرق والمناهج التاريخية للبحوث اللغوية على أن الدراسات الوصفية في معظم الأحوال لم تتمكن من

السير مع التيار الرئيسى للأعمال التاريخية . فبعض اللغويين قد حدثتهم وأعرنهم
الحواصن التركيبية لعدد من اللغات خارج الفصيلة الهندية الأوربية على الرغم من
عدم معرفة تاريخ هذه اللغات ، وأحرون قاموا بدراسة مجموعة متنوعة من اللغات
قصداً إلى الوصول إلى فكرة عامة فلسفية عن الكلام الإنسانى

ولقد كان أول عمل تحليل الشأن فى علم اللغة العام هو كتاب «همولت»
الذى ظهر سنة ١٨٣٦ ، والذى نعرض فيه مؤلفه لاختلاف الكلام الإنسانى وتنوعه
وفى سنة ١٨٦١ نشر «شتيهال» بحثه الذى تعرض فيه للمأذح الرئيسة للتركيب
اللغوى ، بالإضافة إلى ما قدمه لنا من كتابات عامة تتعلق بأصول اللغة وقواعدها

وفى هذه الأثناء انضح لبعض الدارسين العلاقة الطبيعية بين الدراسات
الوصفية والتاريخية . من ذلك أن «فك» - فى مقالة نظرية له وفى كتيب حلل فيه
تحليلاً وصفيًا ثمانى لغات بينها قرنة - يصر على أهمية الدراسات الوصفية وعدّها
أساساً للبحث التاريخى ولوضع القواعد الفلسفية العامة . ولقد وصح هذا الاتجاه
أيضاً دى سوسير فى محاضراته الجامعية التى نشرت بعد وفاته فى صورة كتاب
سنة ١٩١٦ .

ولقد تأكد هذا الاتجاه بشكل قوى عند القيام بدراسة تاريخية للغات خارج
الفصيلة الهندية الأوربية . فقد نسين للدارسين ضرورة الحصول على حقائق
ومعلومات قائمة على الوصف لتكون أساساً للدراسات المقارنة من جهة ، ومن
جهة أخرى قد أوضحت النتائج التى توصلوا إليها أن عملية التطور اللغوى تتبع
طريقاً واحداً فى كل اللغات بقطع النظر عن تركيبها اللغوى .

وقد أدى الاندماج بين الدراستين التاريخية المقارنة والوصفية إلى توصيح
بعض المبادئ التى لم تكن ظاهرة لدى كبار علماء اللغات الهندية الأوربية فى
القرن التاسع عشر . ويبغى أن نعرف أن كل الدراسات التاريخية للغة تعتمد على

المقارنة بين مجموعتين أو أكثر من الحقائق والمعلومات الوصفية ، وأن هذه الدراسات التاريخية تعتمد في دقتها وهي كمالها على دقة الدراسة الوصفية وكمالها . كما يجب أن نذكر أن وصف لغة ما لا يحتاج إلى أية معلومات تاريخية ، بل على العكس من ذلك ، فالدارس الذي يسمح لمعلوماته التاريخية أن تؤثر على دراسته الوصفية لا بد من أن يفسد ويشوه الحقائق التي يتوصل إليها إن الوصف اللغوي يجب أن يكون موضوعيًا غير متأثر بأي شيء خارجي إذا كان لما أن يحصل على أسس صحيحة للدراسات المقارنة .

ويسعى أن نعلم أيضًا أن وضع القواعد العامة للغة إنما يكون عن طريق الاستقراء ، لا عن طريق التخمين والافتراض ، إذ إن الظواهر اللغوية التي نرى أنها عالمية ربما لا يكون لها وجود في أقرب لغة نصل إليها في دراستنا صحيح أن هناك بعض الظواهر لها وجود في بعض اللغات ولكنها غير موجودة في بعضها الآخر . وهذه الحقيقة أي وجود بعض الظواهر اللغوية في لغات مختلفة - جدية بالاهتمام وتحتاج إلى دراسة . وعندما نحظى بالمعرفة الكافية لعدد مناسب من اللغات سوف نصطر حتمًا إلى الرجوع إلى مشكلات علم النحو العام Universal grammar وسوف نصطر أيضًا إلى توضيح ما بين اللغات من وجوه شبه ووجوه خلاف

أما فيما يتعلق بالتطور اللغوي فهناك من الحقائق الكافية التي تبين لنا أن عمليات التطور في عمومها لا تختلف من لغة إلى أخرى ، وأنها تسير في الاتجاه نفسه ، بل إن ما يمكن أن يعد نموذجًا خاصًا من التطور يكاد يحدث بالطريقة ذاتها - ولكن بصورة مستقلة في اللغات التي يختلف بعضها عن بعض اختلافًا كبيرًا . وهذه الأمور كلها سوف نخضع يومًا ما حين تسمح معارفنا بذلك - لدراسات منظمة من شأنها أن تقود إلى وضع قواعد عامة ذات شأن في الموضوع

كل ما مضى بين لنا - في إحراز شديد - مسيرة التفكير اللغوى وتطوره في بعض الدوائر أو المدارس اللغوية القديمة ، ذات الأثر الفاعل في هذا الحقل في زمانها وفيما تلاها من جهود ممتدة على فترات الزمن المختلفة .

وليس يعنى هذا أننا أتينا على كل أو جل هذه الدوائر أو المدارس ، فهناك مدارس لغوية قديمة أخرى غير تلك التى أشرنا إليها سابقاً ، ولكل منها مساهم في الدرس وطرائق النظر في المادة اللغوية وتحليلها . فهناك على ضرب من التمثيل المدرسة السريانية والمدرسة العبرية والمدرسة الصينية . وهذه المدرسة الأخيرة كان لها نشاط ملحوظ في الفكر اللغوى ، وبخاصة في مجال المعاجم ، كما يسمي عن ذلك قول «فيشر» في مقدمة معجمه التاريخي . «إذا استثنينا الصين فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم اللغة وشعوره المبكر بحاجته إلى تسبيق مفرداتها بحسب أصولها وقواعدها ، غير العرب» .

هذه المقولة الصادرة عن «فيشر» (وهو من هو في الفكر اللغوى) من شأنها أن تحفز أى باحث لغوى مهتم بتعرف جهود الأسلاف (يقطع النظر عن حسياتهم ومواطنهم) أن يتحده فوراً إلى جهود العرب في هذا الميدان الواسع العريض ، حتى تتضح الصورة (نوع وصوح) عن مساهم الفكر اللغوى هنا وهناك في القديم ، ويستبين مدى اهتمام الإنسان بلغته . وللعرب دور أى دور في هذا المجال وهو الدور الذى حصصا له حزاء كبيراً من مادة هذا الكتاب ، أملاً في الكشف عن موقعهم في هذا اللون من التفكير .

ولكن ، لا علينا إن درجنا بحطوات قصيرة موفية بالعرض ، تتمثل في محاولة ربط القديم بالحديث ، وبيان أن هذا الحديث إن هو إلا امتداد لسابقه ، وإن شئنا من التعميق والتوسيع وتنوع المسالك والاتجاهات ، شأنه في ذلك شأن ما يجرى في الحياة نفسها وما يلعبها من ظروف وملابسات إنسانية

الفصل الأول

علم اللغة : مفهومه وحدوده

الفصل الأول

علم اللغة : مفهومه وحدوده

علم اللغة Linguistics - شأنه شأن مستحدثات العلوم والفنون في المجتمع الإنساني - مرّ بحطوات وثيدة ، متدرجا في سلم التكوين وتحديد الأبعاد وتعيين إطار مسئولياته وحقوقه ، حتى تشكل قوامه وجمعت لسانه في صورة هيكل أو ساء دى ملامح أو خصوصيات تميزه بوصفه علما له نوع من الاستقلال في الموقع والوظيفة والهدف في بداية القرن العشرين .

وكان لكل من الأوربيين والأمريكان دور في هذا التشكيل وذاك البناء ، وإن سدت كل من الفريقين مسلكا مستقلا في هذا الشأن ، وفقا لتاريخ كل فريق وثقافته ، واستجابه مع المادة اللغوية المتاحة في هذه البيئة أو تلك . ومن ثم كان الاختلاف الكبير بين القسيلين في طرائق البناء والتكوين لهذا العلم الجديد

كان للأوربيين تقاليد تاريخية طويلة في التفكير اللغوى المشوب بالطرف الفلسفى الموروث مند الدراسات الكلاسيكية القديمة ، كما كانت لديهم أرسية صلبة من دراسات تاريخية لغوية ظهرت في القرن التاسع عشر في صورة «الفيلولوجيا المقارنة» وكان اعتمادهم في حل ما ورثوا وجهدوا به أنفسهم من عمل معتمدا على النصوص المكتوبة

أما الأمريكان فلم يكن لديهم شىء من هذا الموروث ، ولم يكن لديهم اتصال مباشر بما صنع وبصنع الأوربيين . فالتفتوا إلى المادة المتاحة لديهم آنذاك ، وكانت هذه المادة في جملتها هي اللغات الهندية الأمريكية . وهي لغات لم تكن مكتوبة ، وهي أيضا مختلفة اختلافا كبيرا من اللغات الأوربية

ومعنى هذا كله ، أن لكل من الفريقين دورا بارزا فى هذا الساء وهذا التكوين
لعلم اللغة ، وإن جاء ذلك كله على طور مختلفة ، وألوان تفسرها ألوان ثقافة كل فريق ،
وما يلعبها من ظروف وملاسات تفعل طاقاتهم لتشبيد الساء على وجه مخصوص

وعلى الرغم من هذا الاشتراك فى مطلق التشبيد ، وعلى الرغم من وجود
جهود للفريقين مترامنة تقريبا فى تطور الدرس اللغوى ، فما زال الميل بين بعض
الدارسين إلى نسبة التأسيس الحقيقى لهذا العلم للأوربيين ، مشيرين فى ذلك إلى
الجهود الطويلة فى هذا الميدان لهؤلاء القوم (الأوربيين)

ويرجع بعضهم الفصل فى تأسيس هذا العلم عند الأوربيين إلى كل عالم أو
باحث فى هذا المجال منذ أفلاطون ولكن على الرغم من عدم إنكار جهود هؤلاء
فى هذا الميدان ، فالرأى عند الأكثرين أن الفضل كل الفضل فى ذلك ينسب
بكل مخر واعتزاز إلى أعمال العقري السويسرى «فرديناند دى سوسير» ، الذى
استطاع بحكمته وعمق فكره أن يسي هرما علميا له «استقلاله وخواصه» ، هو «علم
اللغة» بمعناه الدقيق ، كما يعرفه اليوم

وهكذا شيد البناء ، وفتحت أبوابه ووافده ترسل وتستقبل ، واتسع ميدانه
وكثر رجاله فى أنحاء من العالم مختلفة . وعرفه مجموعة من ثقافتهم فى أيسر
صورة وأسهلها ، فقالوا : «علم اللغة هو العلم الذى يدرس اللغة بطريقة علمية»
ويعنون باللغة ها أية لغة على وجه الأرض يقطع النظر عن أصحابها وأحوال
معيشتهم وأغاط حصارتهم وبيئاتهم الاجتماعية ويستوى فى ذلك أن يكون
لتلك اللغة تاريخ ثقافى مكتوب أو غير مكتوب ، أو أن يكون لها نظام كتابى أو
لم تحصص بعد لأى من النظم الكتابية ، كما هو الحال فى لغات بعض القبائل أو
البيئات فى أفريقيا

ومن فضل القول أن نقرر أنهم يعنون بالدراسة العلمية ، تلك الدراسة التي لها منهج أو مباح محددة ، تستخدم وسائل البحث العلمى ومبادئه فى المطر والتحليل والوصول إلى نتائج معينة يقررون أو يقرر أعلمهم أن أية دراسة لعوية لا تستحق بحثها بالعلمية - شأنها فى ذلك شأن سائر العلوم ما لم تتوفر فيها أربع خواص ، هى الوضوح والبطامية والموضوعية وإمكانية التطبيق

ويعنون «بالوضوح» explicitness أن يكون الفكر المطروحة و صحة ومسجلة بصورة سهلة حالية من التعقيد قدر الإمكان ، وأن تأتى هذه الأفكار متتابعة منطقيا فى سلسلة متكاملة مترابطة الحلقات ، كل واحدة منها امتداد لسانقتها ، وتجهيد للاحقتها

ومن الواضح أن تطبيق هذه الخاصة على دراسة اللغة تطبيقا حاسما يحتاج إلى حصة ونظر دقيق ذلك أن هذه الدراسة مشحونة بأفكار ذات سمات خاصة ، من شأنها أن تحرم الدارس من تطبيق هذا المبدأ (الوضوح) تطبيقا كاملا فهناك - كما نعلم جميعا - اختلافات وصحة فى الحقل الدعوى فى طرائق المعالجة واستخدام المصطلحات وتحديد مفوماتها ، كما هو الحال مثلا فى تعريف الكلمة والجملة وأركانها المكونة لها . إلخ .

وعلاج هذه المشكلات وبحوها يمكن الوصول إليه بواحد من اثني إما أن يحدد الدارس منذ البدء موقفه الخاص من هذه المشكلات وطريق تعامله هو معها ، مع التزمه بما رأى وحدد وعين فى عمله كاملا ، وإما أن يأخذ بالرأى الأشيع والأكثر ممانسة لعمله ، مع الإشارة إلى هذا الاختيار وأسباب تفصيله بالنسبة لموضوعه

أما الخاصة الثانية للعلم وهى «البطامية» systematicness ، فهى وثيقة الصلة بالخاصة الأولى وهى الوضوح وهى تعنى باختصار شديد الأحد بجهج محدد فى النظر إلى المادة المدروسة من جمع وترتيب وتفسير وتحليل للساحث أن يختار المجهج الذى يراه مناسبا مع الالتزام به فى العمل كله ، متحاشيا «العشوائية» فى تفسير المادة

واختيار المصطلحات . وأهم من هذا كله ، إحصاء المادة المدروسة للتصنيف ووضعها في نظم ذات خواص تناسب ما حصصت له من موضوع أو نقاط ، مع تحسب الخلط بين هذه النظم أو تداحلها .

والالتزام بالمنهج المختار أمر في غاية الأهمية ، إذ إن الخلط في المناهج ، يؤدي إلى الخلط في النتائج ، كما أن هذا الخلط يعنى قصورا في كفاية الدارس واستيعابه لمادته . واستخدام المصطلحات استخداما عشوائيا مصيره الغموض واللبس ، الأمر الذي يفقد العمل مهمته ، ويورع أفكار القارئ يمنة ويسرة حتى يصل إلى الحقيقة ، وربما لا يصل وهو الأكثر في مثل هذه الحالة .

وتصنيف المادة ووضعها في نظم وفقا لخواصها ضرورة تقتضيها طبيعة اللغة ، إذ إن اللغة بناء مكوّن من لبات وعناصر ذات اختلاف كبير في مادتها وطبيعتها ، الأمر الذي يوجب مقابلة هذا الاختلاف بما يناسبه من نظم ، مهما تعددت وتوعدت .

ومن الخطأ والخطر أيضا حشر الحقائق المتفقة في شيء واختلفة في شيء بعضها مع بعض ، إذ إن هذا النهج يقود الدارس حتما إلى التأويل والاقتراض بل إلى الترييف في نتائج البحث . والأوفق بل من الضروري في مثل هذه الحالة الأحد بمبدأ تعدد الأنظمة في معالجة مثل هذه الحالة ، حتى تستبين الحقيقة وفقا لواقع المادة المدروسة .

ونأتى بعد إلى الخاصة الثالثة من خواص العلم ، وهي «الموضوعية» objectivity يشك بعض الدارسين في إمكانية تحقيق «الموضوعية» تحقيقا دقيقا في درس اللغوى ، إذ إن الباحث في هذا الحقل ليس في مكتته الوصول إلى «موضوعية» تقاس بما يجرى في علوم أخرى كالكيمياء وعلم الأحياء وعلم الاجتماع ... إلخ . ذلك أن العمل في هذه العلوم ونحوها يجرى على نسق دقيق

من حيث الملاحظة والتحررة والوصول إلى نتائج عملية يدركها الجميع وقابلة للاختبار . وهذه الأمور في حملتها عصبية المال في حال النظر في اللغة

نقول : هذا الشك له ما يسوّعه إذا أخذنا «الموضوعية» في البحث اللغوي بالمعنى الدقيق للموضوعية في العلوم المذكورة وبحوها ولكن المقصود بالموضوعية هنا أنها تعنى النظر في الطواهر اللغوية نظرا واقعا مباشرا والحكم عليها حكما منصبطا ، بحيث نصل إلى نتائج متسقة مع النظر والحكم غير مشوبة بالاضطراب أو المخالفة . أو عبارة موحدة - الموضوعية هنا تعنى «الوصول إلى ما يمكن إثباته والتحقق من وجوده» ومعناها أيضا التخلص من النظر الشخصي أو المتأثر بأراء سابقة أو تصور من الباحث مفترض افتراضا

إن هذا النظر ودائك التصور من الباحث يقودان إلى العموص والتعسف في الحكم ، وكثيرا ما يتناقضان الحقيقة ، وليس لهما موقع في النظر العلمي معايير المثالية المرصى عنها هنا وهناك

أما الخاصة الرابعة من خواص العلم فهي «إمكانية التطبيق» applicability وهي في الواقع خاصة مترتبة على تحقيق الخواص السابقة ، وهي نتيجة طبيعية لها وهي أيضا تتضمن سلامة الوصول إلى أحكام عامة يمكن تطبيقها على معرديات أو جزئيات المادة الخاضعة للدرس . فإذا حرمت هذه الأحكام من هذه الإمكانية ، كان العمل في مجمله مشوبا بالنقص وعدم الدقة في مراعاة الإحراءات اللازمة في منهج البحث

والرأى أن الثقات من اللغويين في العصر الحديث متفقون على تحقيق هذه الخواص الأربع في البحث اللغوي ، ليستقيم لهم رأيهم في حسابان الدرس اللغوي علما له استقلاله وحدوده . وواضح من آثارهم اليوم أنهم يجهدون في الالتزام

بهذه الخواص والأخذ بها ، وإن اختلفوا فيما بينهم فى أسلوب المعالجة اللغوية ومناهج البحث فى اللغة .

أهم وجوه الاختلاف عندهم اختلافهم فى تحديد حقل الدراسة وطبيعة المادة الخاصة للبحث .

فمن ذلك مثلا أن «دى سوسير» مؤسس علم اللغة يرى أن هذا العلم يقتصر عمله على ما سماه *langue* ، أى اللغة المعينة ، بوصفها مجموعة القواعد والصوابط المخرونة فى ذهن الجماعة أصحاب هذه اللغة . أما ما نعتة بالاسم *parole* ، أى الكلام أو الأحداث الفعلية المنطوقة الواقعة من المتكلم الفرد ، فليس من مسئولية هذا العلم ، وإنما يقع فى دائرة علم النفس وهذا الجانب الفردى المنطوق هو ما نعبر عنه «بالكلام» فى العربية *speech* أو *speaking* باللغة الإنجليزية .

ويقرب منه أو يشبهه فى هذه الثنائية اللغوية ما سلكه «تشومسكى» فى ثنائيته ، وهى ما أشار إليها بالمصطلحين «البنية العميقة» *deepstructure* و «البنية السطحية» *surface structure* وهو معنًى فى الأساسى بالجانب الأول دون الجانب الثانى ، إذ إن تركيزه على البنية العميقة كان لبيان أن الإنسان (بمعناه العام) لديه مقدرة لغوية تشبه جهاز الكمبيوتر ، صالحة للتوليد منها ما لا نهاية له من الحمل الصحيحة . وهذا التوليد أشبه بالرمجة لهذا الجهاز فى صورة تحويل هذه الحمل إلى صنوف متعددة تحمل المعنى العام ، ولكنها تختلف فى صورها السطحية . وكان اهتمامه أيضا موجهها إلى استخلاص القواعد العامة للغة ، وصولا من ذلك إلى تأسيس ما يسمى «بالقواعد العالمية» *universal grammar*

وفى الجانب الآخر من الصورة ، نلاحظ أن كلا من «بلومفيلد» و «بيرث» لا يأخذ بهذا التفريق بين جانبي اللغة ، ويرى أنهما متكاملان ، ويعتمد كل منهما أيضا على الكلام المنطوق ، سمّه لغة أو كلاما ، لا فرق عندهما . ولكن هذا

الاتفاق فى عدم التفريق لا يعنى بحال من الأحوال اتفاقهما فى منهج الدرس وطرائق الدرس والتحليل ، كما هو معروف .

ولكل من هذه الطرقات الأربع أتباع وحالفون ها وهباك فى جميع أنحاء العالم ، وإن كانت هذه التبعية والخلافة لا تعنى الاتفاق الكامل مع هؤلاء الرواد الأربعة هاك اتفاق أو ما يشبهه فى أساسيات النظر ، بوصف هذه الأساليب انطلاقاً صالحة للعمل ، وإن جاءت أساليب العمل والسير فيه على وجه يحالف فى قليل أو كثير مسالك الرواد

ومن الملاحظ أيضاً أن كثيراً من هؤلاء التبعين والخالفين يوجهون عنايتهم ويركزون فى عملهم على اللغة المنطوقة ، إذ إنها تتسم بسمات معينة حرمت منها اللغة المكتوبة ففى النطق والأداء الصوتى للغة خواص لا يمكن أن تفصح عنها النصوص المكتوبة فهذه النصوص فى صورتها العامة جامدة ساكنة ، خالية من تلك الخواص الطبقية السالعة الأهمية فى عملية الإيصال والتوصيل ، كالسر وموسيقى الكلام (التعيم) والفصل والوصل ، وما يلى كل ذلك من ظروف ومساببات فى مقامات الكلام وسياقه الاجتماعى

ويؤيد هؤلاء رأيهم بأن اللغة المكتوبة لا ترقى بحال إلى مرتبة الكلام المنطوق فى بيان الحقيقة اللغوية التى تهدف إلى استخلاص القواعد والطواهر الصوتية التى تميز كلاماً من كلام ، وتعنى فى الوقت نفسه على الفهم والإفهام ودليل ذلك أن الناس يحتفلون فى تفسير النصوص المكتوبة واستخلاص القواعد منها ذلك ، لأنهم يحتفلون فى قراءتها وأوجه أدائها أداء صوتياً مناسباً وكم قابلتنا وتقابلنا طبعونات من وقت إلى آخر فى استيعاب المواد المكتوبة - شراً أو شعراً - لفقدان كثير من العناصر الصوتية التى تعين الدارس على الوصول إلى هدفه ومقاصده من تعيين خواص المواد المدروسة بصورة صحيحة تسع عن الواقع

ومع ذلك ، يقرر هؤلاء المهتمون بالمطوق أنه لا صير من أن ينحو علم اللغة نحو المادة المكتوبة لعرض من الأعراس . ولكن هذا الاتجاه الجائر أحيانا يقتضى تناول المكتوب تناولا حصيفا ، أحدا فى الحساب ضرورة إحياء النص المكتوب محاولة أدائه أداء صوتيا مناسباً ، مع محاولة تصور موقف اجتماعي موافق للمادة هذا النص ولكنهم مع هذا الحوار يقررون أن دراسة المكتوب تدخل فى إطار لعوى محدود ، هو ما يمكن تسميته بالدراسة اللغوية التاريخية ، أو تحقيق النصوص .

وهكذا استقر علم اللغة وحذدت معالمه ورسمت خطوط العمل فيه فى كل من أوروبا وأمريكا ، وبات من فصل القول مناقشة هذا الاستقرار وذاك التحديد

والآن تتساءل ما نصيب هذا العلم عهده السابق من الوجود أو الاستقرار أو التحديد عند العرب ؟ سؤال كبير حدير بالنظر . ولكن الإجابة عنه تحتاج إلى وقفات متأنية ونظرات دقيقة تعطى مسار الدرس اللغوى عند هؤلاء القوم عبر التاريخ ولكن ليس فى مقدورنا فى هذا المقام أن نأتى بتفاصيل القول فى هذا الأمر ، ومن ثم ساع لنا الاكتفاء بإشارات حفيقة تكشف عن هذه المسيرة بصورة من الصور .

فى البدء نمرر أنه لا يمكن لمصنف أن ينكر تلك الجهود الحسنة وتلك الإنجازات الباهرة التى قام بها العرب فى القديم فى دراسة لغتهم من حيث العمق واتساع المجالات نظر هؤلاء القوم وأجادوا الطر فى كل مستويات اللغة وأتوا فى كل ذلك نتائج تهمى بجهودهم وأهدافهم ولكن كل هذا الذى فعلوا وقاموا به من عمل ليس من الدقة بعته بالمصطلح «علم اللغة» بالمعنى الذى حددناه قبل ، وأشرنا بوصوح إلى خواصه وطبيعة العمل فيه . ذلك أن العرب فى القديم لم يستطيعوا بحكم الرمان والخبرة - الوفاء ببعض هذه الخواص . من أهمها :

١ - أنهم لم ينظروا إلى اللغة على أنها بناء متكامل ، ذو جوانب وأركان مرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا . نعم ، إنهم نظروا في كل جوانب اللغة تقريبا ، ولكنهم عرلوا هذه الجوانب بعضها ببعض ، كما لو كانت مستقلة أو ما أشبه . درسوا الأصوات والصرف والنحو . إلخ ولكن على وجه ينقصه التكامل ؛ إذ تناولوا هذه المستويات كما لو كان كل مستوى منها مستقلا بنفسه ، وليس لينة أو ركنا مهما في البناء يشد بعضها بعضا ، ومن ثم حُرِّموا من استخدام طواهر كل مستوى في تفسير وتوضيح طواهر ما يسبقه أو يلحقه من مستويات

٢ - لم يلتزموا في أعمالهم كلها بمهج محدد من مباح الدرس ، بل خلطوا بين هذه المباح خلطا ، قادهم إلى التعقيد والعموص ، كما يظهر ذلك واضحا في كثير من أعمالهم كانوا يعالجون الحقيقة الواحدة أو الظاهرة اللعوية الواحدة بأكثر من مهج وأكثر من أسلوب ، تارة بالمهج الفلسفى ، وتارة بالتأويل والافتراض والحكم بالشدود ، وتارة ثالثة بطريق الوصف إلخ

واستمر الحال على هذا الوضع بين السالمين والخالصين دون تغيير أو تعديل يذكر ، حتى حلت بأرض العرب بارقة من نور في أوائل الأربعينيات من القرون العشرين لمعت هذه البارقة في جهود رائدين كسرين وأعمالهما ، هما دكتور على عبد الواحد وافي ودكتور إبراهيم أنيس ، حيث حظى الرحلان بهذه البارقة من الحلو العلمى اللعوى بأوربا ، الأول من فرنسا ولثانى من إنجلترا

واسعت دائرة النور اتساعا ملحوظا بجهود جمع من الخالصين الذين تلقوا ثقافتهم اللعوية بصورة علمية دقيقة في إنجلترا على وجه الخصوص ومن أوائل هؤلاء الخالصين محمود السمران وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وكمال بشر ومحمد أبو المرح وتتنعت مسيرة الخالصين من المدارس في أوربا أو بلادنا

العربية ، محاولين التأسيس والتعميق والتوسيع ، حتى ساع لنا القول بأن «علم اللغة» حاول أن يجد له مكانا وموقعا خاصا على خريطة العلوم الإنسانية في ديار العرب وظل الحال كذلك لفترة غير قصيرة من الزمان مشهودة معلومة رشحت الدراسة اللغوية في هذه البلاد لاعتها بالمصطلح العلمي الدقيق «علم اللغة» الذي وجد له مكانا بارزا في مواد الدراسة في الجامعات العربية ، بجوار المصطلح العربي «علم اللغة» أو بديلا عنه

وهكذا سارت قافلة اللغويين من الشباب على درب هؤلاء الرواد ، تابعين ومقلدين لهم ، أو مبتكرين ومبدعين ، بالتفريع والتوسيع أو التعديل والإضافة ، وفقا لطروف كل دارس وموقعه وثقافته ولم يقتصر الأمر في ذلك على أهل المحروسة ، بل امتدت آثاره وملأت رباحه أجواء العالم العربي شرقه وغربه وكان لهذا الامتداد وذاك الاشارة انعكاسات واضحة على المسيرة العربية ، حيث تعددت الدروب وتنوعت السبل ، واختلفت الرؤى حول طبيعة الدرس اللغوي بمعناه الدقيق

انصرف فريق إلى الثقافة اللغوية الفرنسية ، وفريق ثان إلى الثقافة الإنجليزية ، ودار فريق ثالث في الدقاق بأى من القبيلتين ، فلم يجد بدا من العود إلى التراث اللغوي العربي ، يحاول النظر فيه من جديد ، علّه يستخلص منه أفكارا غير معهودة ، ويكشف عن خطوط منهجية تماثل أو تصارع شيئا عما يحرق في السوق اللغوية المعاصرة . جهد هذا الفريق نفسه في هذه السبل ، رغبة في اقتناص موقع له في صفوف ذلك الهر من اللغويين الذين قدر لهم أن يكتسبوا وصيدوا شيئا غير قليل من مباح الدرس اللغوي الحديث في أوروبا وأمريكا على حد سواء .

وكان ما كان اتسع نشاط الدرس اللغوي ، وامتدت أطرافه وجوانبه إلى درجه أعرت بهرا من الشباب متحمسا ، تنقصه الخبرة والدراية الكافية ، فأخذوا يحطفون من هنا وهناك أفكارا متناثرة ذات ألوان مختلفة ، بل متباينة أحيانا فوقعوا

فى مآرق عدم القدرة على لم هذه الأفكار ، وصممها بعضها إلى بعض والتنسيق
بيها ليصنعوا منها بناء متكاملًا ، يرشح نفسه لأن يكون اتجاهًا حديدًا أو ابتكارًا من
الدرس بسبب إلى كل منهم

احتلت الأفكار وتنايت الرؤى ، وانقطع حبل الوصل بين المرقاء ، وساد
الخو اللغوى فى دنيا العرب صرب من الموصى باتجاه بعضهم نحو ما سموه
«التحديث أو الحداثة» فمزا دون روية وتدبر ، وميل بعض أحر تجاه «القديم» ، رافعين
شعار «الأصالة» ، دون تحديد واع لمفهومها ، وما يسعى أن يكون النظر فيها من حيث
كونها تمثل فترة من زمن طبيعته التعير والتطور

فليس من الشجور إذن أن نقرر أن الدرس اللغوى فى بلاد العربية لأن قد
هتت أركانه ، واحتلقت حواسه ، حتى ليصعب على المصممين العارفين بعتة
المصطلح العلمى الدقيق «علم اللغة» ، كما رآه وير «أهل الحرفة والثقت منهم» ،
على وجه الخصوص .

وراد الأمر اضطرابًا وتحليطًا هرولة بعض من غير الكافين نحو الترجمة من
لأعمال اللغوية غير العربية ، وهم فى الوقت نفسه غير مؤهلين التأهيل الكافى لهذا
العمل الخطير ، لنقص فى معرفتهم اللغوية أو العلمية أو فيهما معًا

ظهر هذا الخلط والاضطراب فى كثير من أعمالهم المترجمة ، حتى إن بعضا
غير قليل منهم ، لم يوفق فى ترجمة المصطلحات التى هى - كما تعلم الثقات -
معانيح العلوم

ويكفى أن ندلل على هذا الخلط بأمثلة بما فعن ويعمل - هؤلاء من ترجمة
لمصطلح الأساسى فى الدرس اللغوى ، والكاشف عن هذا الخلل كله ، وهو
Linguistics (linguistics بالفرنسية) وهو مصطلح كما يعلم العارفون قد

استقر مفهومه وتأكد معناه في معظم أنحاء العالم ، وحرى البحث وبحرى في إطار هذا المفهوم وفي المادة العلمية التي ينتظمها هذا المفهوم منذ زمن غير قصير ، بصورة واضحة لا لئس فيها ولا عموص

طرح العرب عدة ترجمات لهذا المصطلح ، تقترب أحيانا وتبتعد أحيانا أخرى ، وفقا لوجهة نظر كل مترجم وثقافته ومدى معرفته بطبيعة الحقل العلمى المخصص له هذا المصطلح والكاشف عن حدوده وأبعاده ، بوصفه مفتاحا لتعرفه والدخول إليه للتعامل معه على وجه يفى بمفهومه العلمى ، كما يراه الرّواد المؤسسون لهذا العلم .

من الترجمات العربية التي قدمت لهذا المصطلح

علم اللغة - اللعويات - علم اللسان - اللسانيات - علم الألسن -
الألسية - الألسنيات - فقه اللغة

وإذا كان لنا أن نعلق على هذه الترجمات ، من واقع خبرتنا بالدرس اللغوى ومادته منذ أكثر من نصف قرن ، تعلمنا وتعلينا ودرسا وبحثا وتأليها ، نقول المصطلح الأول (علم اللغة) هو الصحيح مبنى ومعنى ، وهو الذى يأخذ به حملة المحققين اللغويين فى مصر وما نطن أن أحدا من هؤلاء يأخذ هذا المصطلح العربى بمفهومه القديم الذى عناه بعض الدارسين من الأسلاف القدمى ، وبعض الخلفين من المحدثين التقليديين . إن هؤلاء الدارسين من القبيلين يوظفون المصطلح «علم اللغة» فى مفهوم صيق خاص من الدرس اللغوى العربى ، وهو «الثروة اللفظية أو ما يشار إليه أحيانا بـ «متى اللغة»

تلمس هذا المفهوم الصيق واصحاحا فى أعمال نعر من القدماء الكبار ، أمثال ابن فارس وابن حنى والسكاكى وغيرهم ، كما تراه واسع الانتشار والاستخدام بين كثيرين من اللغويين المعاصرين الذين يقصهم الحيرة والمعرفة الدقيقة بمفهوم

المصطلح العلمى linguistics ، ومقابلته الفرنسى Linguistique وقع هذا ويقع منهم ، وقد عاب عليهم أن «علم اللغة» بالمعنى الذى براه - تشبها مع الفكر اللغوى العلمى - ذو مفهوم أوسع وأعمق وأشمل ، بحيث يعطى درس اللغة (أية لغة) بطريقة علمية ، بدءا بأصواتها وانتهاء بكتابتها ، مروراً بالصرف والنحو والدلالة والثروة اللفظية وما لفت لفتها . كما يعرض لمسائل عامة أخرى تفصح عن طبيعة اللغة وما يتصل بها من ظروف وملاسات غير الرمان وما يصيبها من تعبير أو تطور ، وفقاً لأحوال هذا الرمان وعلاقتها بالمجتمع الذى تعيش فيه وتتبادل معه الأحاد والعطاء.

والمصطلح «اللغويات» (أو لغويات) ليس مصطلحاً مستكراً ، كما قد يظن بعضهم وإنما هو ترجمة عربية للمصطلح الإنجليزى أو الفرنسى السابق ذكرهما وهذه الترجمة يمكن قبولها شئ من التسميح . إذ إن ستها الصرفية تشير فى إجمال إلى مفهوم يعدل مفهوم «علم اللغة» من حيث التعميم واتساع دائرة البحث فى اللغة ولكن المدارس المحقق العارف بأسرار اللغة الإنجليزية لا تروقه هذه الترجمة ، ومن حقه أن يرفضها من وجهة النظر إلى مقابلتها الإنجليزية Linguistics ، وبسببته الصرفية الخاصة . ذلك أن أصحاب هذه الترجمة قد وقعوا فى وهم ظاهر ؛ إذ هم - كما هو واضح - قد حلّلوا المصطلح الإنجليزى كما لو كان مكوناً من عنصرين ، لكل منهما (فى هذا التركيب) دلالة الخاصة هذان العنصران فى حسابهما هما Linguistic وهو عنصر يعيد الوصف ، ومعناه «لغوى» + حرف [S] الذى أخذوه على أنه علامة الجمع ، قياساً على حالات أخرى فى هذه اللغة

ومن هنا جاءت ترحمتهم النهائية بصورة الجمع أيضاً ، «اللغويات» أو «لغويات» . وحقيقة الأمر أن حرف [S] هنا ليس دليل الجمع ، وإنما هو للدلالة على «العلم» ، فيكون المعنى النهائى بالترجمة الدقيقة هو «علم اللغة» ، على أساس أن المصطلح الإنجليزى وحدة صرفية متكاملة ونظيره فى ذلك كثير من المصطلحات العلمية فى هذه اللغة مثل semantics, physics إلخ

أما الترجمات الخمس التي استخدم فيها لفظ «اللسان» بالإنفراد ، أو الجمع منسوبة وغير منسوب أو موظفا في صياغة مصدر صناعي والتي استبدل «اللسان» فيها «باللغة» فهي مشهورة في العُرف اللغوي العام إذ كثيرا ما يشار إلى الشيء باسم آتته على ضرب من الجار . ولكن بما يعكّر الصفو على هذا الاستخدام أن فريقا مهما من اللغويين المحدثين يفرّقون بين جانبيين «اللغة» الإنسانية : جانب عقلي جمعي يتمثل في القواعد والقوانين المخزونة في ذهن الجماعة اللغوية ، وسموه «اللغة» (langue عند دي سوسير) أو «المقدرة» (competence عند تشومسكي) وجانب مادي مطوق بالفعل وبعثوه «بالكلام أو اللسان» (parole عند دي سوسير) أو «الأداء» (performance عند تشومسكي) . وموضوع الدرس اللغوي الحقيقي عند هؤلاء وأولئك هو «اللغة» أو «المقدرة» ، وأما «الكلام أو اللسان أو الأداء» فهو وسيلة لفهم اللغة وتحليلها وطريق الكشف عن طاقاتها وإمكاناتها في الابتداع والتوليد .

ومعنى هذا أن مصطلح «اللسان» بكل صوره في هذه الترجمات لو أخذ بمعناه الحقيقي (وهو الأصل) انصرف إلى الجانب «الرأني» (الكلام أو الأداء) وهو غير المقصود بداته في البحث والتحليل ، وأوقع في الوهم احتمال «طرح الجانب «الحوائى» (العقلي أو المقدرة) وإحراجه من الحسبان ، في حين أنه الهدف والمعنى بالطر في الدراسات اللغوية عند هؤلاء

أصف إلى هذا أن بعضا من هذه المصطلحات يشوبها شيء من التجاور وعدم الدقة في الصياغة . «اللسانيات» مثلا بوصفه ترجمة للمصطلح linguistics - يُعترض عليه بمثل ما اعترض به على المصطلح «اللغويات» السابق الذكر ، من حيث عدم الدقة في التحليل الصرفي للمصطلح الإنجليزى ، ومن حيث إهمال فكره «العلم» المشار إليها بحرف [S] وهذا التجاور نفسه يطق على المصطلحين

العربيين «الألسية» و «الألسيات» ، بالإضافة إلى أن المصطلح الأخير فيه نوع من الشذوذ أو العراة بالسنة للصياغة الصرفية العربية ؛ إذ يتطعم صيغتي جمع ، إحداهما للتكسير والأخرى لجمع المؤنث السالم

أصف إلى هذا أن استخدام المصطلح «اللسان» وما تفرع منه من صور مختلفة بمعنى «اللغة» بطريق المجاز استخدام غير دقيق ، بل مرفوض عند كثير من المحققين ، إذ إن المجاز له لون من المعنى يخرج قليلاً أو كثيراً عن المعنى الحقيقي . والمفروض في تناول العلوم أن تسجل الأفكار والمناقشات والتحليل وبخاصة المصطلحات بلغة علمية خالصة ، مرآة من المجاز أو أى أسلوب يحتفل معه الخروج عن حقائق العلم وطبيعته

وهذا الذى نقول يطبق برمته على مصطلح «اللسان» وما تصرف منه فى العربية ، حيث إن كلمة «اللسان» هذه استخدمت فى هذه اللغة فى معان كثيرة ، ملونة بألوان مجازية ليست بصفاً أو ما بقرب منه فى المعنى الحقيقى فى الكلمة لو حاولنا استقصاء هذه الألوان لطلال بكلام فى غير موقعه وبكمياتها أن تشير إلى شىء من هذه الألوان لتأكيد أن توظيف هذه الكلمة وفروعها فى معانها المجازية يعد ب عن بيان الحقيقة .

معلوم أن كلمة «اللسان» فى العربية تطلق بمعناها لأصلى والحقيقى على ذلك العصور المعروفة من أعضاء النطق ، بل هو من أهمها . ولهذه الأهمية ، ولكونه الأداة الفاعلة والمباشرة فى توليد ما استقر فى العقل والنفس من مكنون اللغة والإفصاح عن كل ذلك بصورة منظوفة مسموعة ، جرى استعمال هذه «لكلمة» فى معانٍ أو طلال من المعانى متعددة ، بطريق المجاز أو التوسع فى المعنى من ذلك مثلاً

١ يطلق اللسان على «اللغة» ، بمعناها العام المتضمن حقيقتها العقلية والسيولوجية والفيزيائية ، كما في قولنا «لسان العرب» أو «اللسان العربي» . وعلى هذا النحو جاءت تسمية ابن منظور لمعجمه المعروف «لسان العرب» ، والمقصود لغة العرب ، مثله في اللغة الإنجليزية مثلا The English Tongue ، أى اللغة الإنجليزية .

وبهذا المعنى نفسه يمكن تفسير «اللسان» بصورة المختلطة في القرآن الكريم قال تعالى : «وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه» ، وقوله جل شأنه «واحتلاف ألسنتكم وألوانكم» .

٢ يطلق اللسان على الكلام ، أى الأداء المعلى للغة ، كما في قول شاعرهم لسان الفتى نصف ونصف فؤاده

فلم تبق إلا صورة اللحم والدم

وقول آخر

إن الكلام لى الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا

٣ استخدم «اللسان» في لغة العرب بمعنى «الكلمة» ، كما في قولهم «ندمت على لسان مى» وقد يعامل في هذه الحالة معاملة المؤنث ، وفي هذا دليل على أن المقصود به «الكلمة» ، كما ورد عنهم في نحو قولهم «أتتى لسان بى عامر»

٤ . اللسان في العربية أيضا قد يعنى «الثناء» ، كما في قوله تعالى «واحمل لى لسان صدق فى الآخرين» ومعناه - والله أعلم - احمل لى ثناء حسنا باقيا إلى آخر الدهر

٥ قد يعنى «اللسان» الرسالة ، و«السان القوم» ، أى متكلمهم ، ويقرب منه ما جاء
فى الخبر «لصاحب الحق اليد واللسان» ، ويُقصد به التقاضى

٦ وقد يجرى استعمال «اللسان» مجازاً عن دائرة اللغة بكل حواشيها وصورها ،
فيقال مثلاً «لسان السار» ، «لسان البحر» ، على ضرب من التشبيه .

ولم يقف الأمر عند ذلك فى استخدام هذه الكلمة ، بل تعداه وشتفت منه
أفعال يصعب مختلفة لها من المعانى ما يدور حول المعانى المذكورة سابقاً ، أو ما
يقاربها على نحو من الأنحاء جاء فى كلامهم .

«ألسنه ما يقول أى أبلغه وألستى فلان . أبلغه» ، و«لسنه أحده لسانه» ومنه
فى حديث «عمر» وقد ذكر امرأة «إن دخلت عليك لستتلك» أى أحدثت
لسانها ، واصفاً لها بالسلطة وكثرة الكلام

وخلاصة هذا كله أن استعمال «اللسان» (وما تفرع منه من صور) مصطلحاً
مترجماً للمصطلحين الإنجليزى Linguistics والمرسى Linguistique استعمال غير
دقيق ، بل يحاور مفهومهما إلى حد ظاهر ؛ إذ إن هذين المصطلحين الأجنبيين (وهما
الأصل فى الموضوع كنه) يعينان علم اللغة بكل حواشيها العقلية والأدائية ، بل إنهما
عند بعض الرواد يعينان «الخاص العقلى» للغة أو المقدرة اللغوية دون الخاص
الأدائى أصف إلى هذا أن استعمال المصطلحات فى معانيها المخدرة أمر غير
مرغوب وخارج عن التقاليد العلمية ، معاً ليس وعموص المقصود

والملاحظ على كل حال ، أن الخلط فى ترجمة المصطلحات يظهر بصورة
أوضح وأوسع فى مجال العلوم النظرية أو ما تعرف أحياناً «بالعلوم الإنسانية» ، على
العكس ، بعهد فى حقول العلوم التطبيقية أو «العلوم» بمعناها الدقيق ، كالطب
والهندسة وما إلى ذلك والسرى فى ذلك يرجع إلى عدة أمور ، منها

١ - أن العلوم النظرية تختلف في «حقائقها» وجهات نظر الدارسين ، كما تختلف مناهجهم وطرائق دروسهم لأبعادها وفلسفة تناولهم لها . وهذا الاختلاف في المادة الأساسية للحقل المعين يؤدي حتماً إلى عدم الاتفاق في المصطلحات المعترّة عن زوايا هذا الحقل وحوابه .

٢ أن المصطلحات الأحسية المترجمة إلى العربية تستقى في حالات كثيرة - من مصادر علمية وثقافية ولغوية مختلفة ، كالإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها . ومن الطبيعي أن يحمل كل مصطلح في طبيّاته تصوّراً أو ملمحاً خاصاً يبيّته التي انتزع منها . وينطبق هذا على المصطلحات ذات الأصل اللغوي الواحد والمتشابهة أو المتقاربة في سجعها الصوتي ، كما في المصطلح الفرنسي phonologie والإنجليزي phonology فهما معاً من أصل واحد ، ومارالت صورتهمَا النطقية متقاربة ، ومع ذلك يوظفان في مفهومين مختلفين قليلاً أو كثيراً في الدرس الصوتي الحديث

٣ المصطلح المنقول من اللغة الواحدة أو من اجمال العلمى الواحد قد يطلق في لغته الأصلية على معانٍ مختلفة ، وفقاً لوجهة نظر الدارسين ورؤيتهم لهذه المعانى وحوابها . من ذلك مثلاً المصطلح الإنجليزي phonetics الذى حار العلماء العرب في ترجمته ؛ بسبب الاضطراب الواقع في مدلوله الدقيق عند مستخدميه من اللغويين الإنجليز والأمريكان . ومثله في ذلك المصطلح الآخر psycho analysis الذى اقترح بعض الدارسين بغته بوصف أو توصيحه بعبارة تحدد المقصود منه بدقة ، كأن يقولوا مثلاً psycho analysis عند «بيج» أو «أدلر» ، أو «فرويد»

٤ - من أهم أسباب الخلط في ترجمة المصطلحات في هذه الحقول «النظرية» الصعف النسبى في درجة التمكن من اللغات الأحسية المنقول منها أو عدم

التمكن من المادّة العلمية المبرّور منها هذا المصطلح أو ذاك لا نكر أن بعض الباحثين العرب يهجمون على الأعمال والمؤلفات الأحسية ، دون أن تكتسب لديهم العدة والأدوات اللغوية الكافية للوقوف على أبعاد هذه الأعمال وأعماقها ، ومن ثمّ يأتي التجاور في النقل أو الترجمة للمادّة العلمية ومصطلحاتها . وكذلك نعلم أن بعضاً آخر من هؤلاء الدارسين يحاولون (وهذا من حقهم) أن يوسّعوا من دائرة «معارفهم» ، ويرعوا من أجل ذلك إلى الدخول بلا هوادة أو ترث في حقول دراسية أحسية ليست من صميم تخصصاتهم أو ليسوا هم مستبحون بخلية علمية عميقة أو مناسبة للميدان الذي إليه يطلّون . وتكون النتيجة - شأنهم في ذلك شأن المريق الأول الإحفاق في توصيل دقائق العلم ومصطلحاته بطريق نقل الأفكار أو ترجمتها على سواء . ولسنا نعلم كذلك أن نجد قوماً آخرين تعورهم العدة والأدوات في الحاسين معاً ، وأعنى بذلك عدم تمكنهم من لغة المنقول منها وفقدان الأرصية العلمية التي تصلح للإسات والتمريح المستقر على أصول حقيقية في هذا الميدان أو ذاك ، وبهذا يجمع هؤلاء القوم بين تحاورات وقصور الفتيان السابقين مجتمعين

هـ - المصطلح الأجنبي الواحد قد يستخدم في حقل علمي معين معي ، وفي حقل ثانٍ معي آخر ، بل قد يحدث أن يوظف مصطلح بعينه في أكثر من معي في الدائرة العلمية الواحدة ، وفقاً لطبيعة فروع الدرس في هذه الدائرة وخواصّها . يظهر ذلك مثلاً في المصطلح «word» الذي يحتلف مفهومه في المجال اللغوي العام من حال إلى حال ، اسحاً وتمشياً مع مقتضيات المستوى المعين ، كالمستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي ، حيث نقاب هناك بعدة تفسيرات بصرف كل واحد منها إلى مستوى مداته ، على الرغم

من انصواء هذه المستويات جميعا تحت مظلة علمية عامة واحدة ، هي مظلة «علم اللغة» أو «الدراسات اللغوية» .

يحدث هذا ويقع في دائرة «الإنسانيات» أو «العلوم النظرية» ، في حين أننا نلاحظ أن مساحة الاصطراب في ترجمة المصطلحات في العلوم التطبيقية أو العلوم بمعناها التقليدي المعروف ، مساحة محدودة نسبيا ، وأن لها خطوطا فكرية تعمل على صسط حواشيها وحصرها في مسار ثقل انحرافاته وتعرّحاته . ذلك أن هذه العلوم تخطى ويتمتع أهلها بمجموعة من الخواص والظروف التي تجعل الأمر هينا عند النظر والمعالجة بالترجمة ، من ذلك مثلا :

١ - أن حقائق هذه العلوم لا تقبل كثيرا من الحدل وتناطح الآراء . إنها حقائق موضوعية ، والاختلاف حولها مقصور - في أغلب الأحيان - على طرائق تقديمها وأساليب تناولها

٢ - هذه العلوم أشبه «بدائرة مغلقة» على أصحابها ، فلا تفتح أبوابها إلا لمن تأس بهم وإليهم من أهل الاختصاص ، دون غيرهم ممن ألفوا طرق أبواب العلوم النظرية ، وإن كانت تعورهم الأدوات التي ترشحهم للقبول أو التعامل الدقيق مع هذه العلوم ، ومن ثم يقعون في مأرق التحاور عند النقل بالترجمة

٣ - أهل الاختصاص في العلوم التطبيقية لهم دراية أعمق وأوسع باللغات الأحيية التي يتعاملون معها ؛ إذ المؤلف في بلادنا أن هؤلاء القوم أو أكثرهم لهم وثيق صلة بهذه اللغات على مدى طويل من الزمن ، تعلّما وتعلّما وبخبا وتفكيرا وهو وضع يحميهم نوع حماية من الوقوع في حطية الخلط والاصطراب

ولكن هذا كله لا يعنى أنهم أنوا ويأتون بمصطلحاتهم المترجمة حالية من النقص أو عدم الدقة . النقص واقع ويقع ، والخلط ملحوظ ههنا وهناك وقد يرجع ذلك في حملته إلى اختلاف الثقافات العلمية أو السئات اللغوية المدروعة منها

مصطلحاتهم ، بالإضافة إلى احتمال عدم السيطرة على المادة من بعضهم وقصور
في استيعابها .

وللتخلص من هذا المأرق مأزق القصور والضعف في ترجمة المصطلحات
كلها أو بعضها رأى بعض الدارسين الأخذ بمبدأ آخر من مبادئ النقل وهو
«التعريب» ، مع تطبيقه على كل المجالات العلمية والثقافية بوجه عام

فقہ اللغة :

«فقہ اللغة» مصطلح عربى أصيل ذو تاريخ طويل فى لراث اللغوى عند
العرب . لم يحدد لأقدمون مفهومه تحديدا حاسما ، وإنما تناولوا مواضعه تناولاً
متناثراً ، وهناك فى أعمالهم ، الأمر لذى أدى إلى الخلط به وبين مفهوم «علم
اللغة» بالمعنى الدقيق المتعارف عليه الآن بين الثقافات من الدارسين

هذا الخلط طهر واصحا فى أعمال كثير من اللغويين المحدثين ، حيث لا
يحاولون التفریق بينهما ، ويوظفون المصطلحين «فقہ اللغة» و «علم اللغة» كما لو كانا
مترادفين ، بل إن بعضهم يقتصر على استخدام المصطلح الأول ويعنون به «علم
اللغة» فى مفهومه ومحالات الدرس فيه وماهجه ومدارسه وبحسونه كما لو كان
ترجمة للمصطلح linguistics

ولسوف نحاول فى الصفحات التالية إلقاء ضوء على هذا الموضوع ، قصدا
إلى بيان الحقيقة ، استنتاجا بما صبح الأقدمون فى إطار ما سموه «فقہ اللغة» واعتمادا
على ثقافتنا وحرنا الطويلة فى إطار ما يعرف «بعلم اللغة» ، كما أرادته مؤسسه
وأهل الصناعة

«فقہ اللغة» مصطلح عربى مستق من صميم اللغة العربية فى لفظه ومعناه ،
وليس فى أصله ترجمة لمصطلح أجنبى أو تسمية عربية لنوع من الدراسة دحيل

على لغتنا أو مستحدث فيها ، وإنما هو مصطلح يكثر استعماله ويشيع ذكره في كتب العربية قديمها وحديثها ، ويطلق على نوع من البحوث اللغوية التي تتسم بالتنوع في مادتها وأهدافها . فكما يطلق فقه اللغة على بحوث ذات صبغة عامة كالكلام في أصل اللغة ومشأتها وخصائصها ، وتداخل اللغات وتوافق اللغات وتنوعها فروعاً ولهجات ، نراه يتعرض لمسائل أخرى فرعية خاصة باللغة العربية من ذلك دراسة القياس في اللغة والاطراد والشذوذ والاشتقاق والترادف والاشتراك اللفظي ، والفصح من الكلام والمصنوع منه ، والمعرب والمولد . ومن ذلك أيضاً التعرض لمسائل أحصى بكثير بما ذكر كدراسة الإبدال والقلب والنحت والتصحييف والتحريف .

ومن أهم الآثار العلمية التي تناولت بحوث فقه اللغة كلها أو بعضها بالمعنى المشار إليه سابقاً كتاب «الخصائص» لابن حسي و «الصاحي» لابن فارس و «المرهر» للسيوطي وبعض البحوث التي تعرض لها ابن سيده في كتابه «المختص» وبعض البحوث في كتاب «فقه اللغة» للذهبي ومنها أيضاً كتاب «الاشتقاق» لابن دريد و «المعرب» من الكلام الأعجمي لأبي منصور الخو البقي و «شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدحيل» لشهاب الدين الخفاحي و «سر الليال في القلب والإبدال» لأحمد فارس الشدياق

يتبين من هذا أن مباحث فقه اللغة متنوعة في طبيعتها ومتعددة في مادتها وأهدافها ولكنه ليس من الصعب على الدارس المدقق أن يجد بينها علاقات قوية تؤهلها لصنمها بعضها إلى بعض ووضعها جميعاً في دائرة واحدة من البحث اللغوي وإطلاق اسم واحد عليها . وإنه لم الممكن كذلك عدها فروعاً لأصل واحد ، ولكن فرع منها خصائصه وممراته هذه الفروع يمكن ذكر أمثلة منها على الوضوح التالي

أولا بحوث فى فلسفة اللغة ، كالكلام فى أصل اللغة ونشأتها ويتصل بذلك الكلام على تنوع اللغات وتفرعها لهجات .

ثانيا بحوث فى بعض القوانين العامة للغة كالكلام على القياس والاطراد والشذوذ وما إلى ذلك .

ثالثا بحوث تتصل بعفردات اللغة ولكن من وجوه مختلفة ، كدراسة الاشتقاق بأنواعه ، والترادف ، والاشتراك اللفظى ، والفصيح والمعرب والإبدال والقلب وما إلى ذلك .

وبين الفرعين الأولين رابطة قوية من وجهة نظر خاصة . وهى أن بحوثهما ذات صفة عامة يشوبها النظر الفلسفى الذى قد يكون ضروريا أو تقليديا فى تقديم العلوم . ومن ثم يمكن دراستهما فى منهج أو مرحلة الدراسات العامة التى تدحل فى دائرة «علم اللغة» بالمعنى الذى يرتضيه . أما الفرع الثالث فهو يتضمن دراسات تدور كلها أو معظمها حول مفردات اللغة بوجه من الوجوه . وهذه الدراسات فى الواقع يمكن إرجاع أغلبها إلى علوم اللغة الأخرى . فالاشتراك اللفظى والترادف مثلا لهما مكان فى علم المعنى أو السيميانتيك semantics الذى يشكل فرعاً من فروع علم اللغة بالمعنى الحديث . والاشتقاق بصورة عامة وكذا الإبدال والقلب موضوعات جرى التقليد على معالجتها فى علم الصرف أما الاشتقاق ، بمفهوم ابن دريد فى كتابه «الاشتقاق» ، الذى عنى به دراسة العلاقة بين الأسماء ومسمياتها وأصول هذه الأسماء ، فيمكن عده بحثاً من البحوث اللغوية التى تستعى إلى الدراسات المعروفة فى الإنجليزى onomastics (وموضوعها البحث فى الأعلام وأصولها كأعلام الأشخاص والقائل والخيال والأنهار وبحوها) وهذه الدراسات تعامل فى «علم اللغة» على أنها مبحث من مباحث «علم تاريخ الكلمات وأصولها» etymology . كما أنها تتصل من قريب أو بعيد بدراسة المعجمات ولها علاقة كذلك بفلسفة اللغة

و «فقه اللغة» بالمعنى الذى يتنا هو المفهوم من كلام العرب ومن آثارهم العلمية ، وهو الذى سار عليه بعض المحدثين من اللغويين . ولكننا نرى توسيع دائرة «فقه اللغة» بحيث يشمل تلك الدراسات اللغوية التى اصطلح العرب على تسميتها «متن اللغة» . وهى دراسات تهتم بمفردات اللغة وبيان معانيها ، أى أن موضوع دراسة «متن اللغة» عندهم هو المعجمات وما شاكلها من كتب ورسائل تحوى طائفة خاصة من الكلمات مع شرحها شرحا يحتلف باختلاف طبيعتها ، وطبقا لهدف واضعى هذه الكتب والرسائل .

أما الأسباب التى تسوغ لنا حسان فقه اللغة شاملا لما يعرف عندهم بمتن اللغة بالإضافة إلى البحوث الأخرى التى سبق ذكرها فكثيرة منها

١ من المتفق عليه أن من أهم موضوعات البحث فى فقه اللغة دراسة الكلمات ومفردات اللغة بوجه من الوجوه أو على صورة من الصور ومتن اللغة - كما هو معروف - يهتم أولا وآخرًا بهذه المفردات والكلمات ، غير أنه يتناولها بالبحث من زاوية خاصة وذلك بطريق جمعها (كلها أو نوع خاص منها) ووضعها فيما يعرف بالمعجم أو ما شاكله مع بيان معانيها وتوضيحها ومعنى هذا أن متن اللغة لا يخرج عن كونه فرعاً من فروع فقه اللغة عندهم .

٢ من الصعب تحديد طبيعة البحوث التى تتضمنها بعض المؤلفات اللغوية التى وصلت إلينا «فالعرب من الكلام الأعجمى» لأننى منصور الجواليقى و«شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل» لشهاب الدين الخفاحى مثلاً ، يصح عندهما من بحوث فقه اللغة ، وهذا ما فعله لغويون ثقات (كالدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه علم اللغة ص ٨٠ - ٨١) . وهى الوقت نفسه ليس من الخطأ أو تجاوز الصواب عندهما من كتب متن اللغة ، إذ قد تعرضا لدراسة نوع خاص من المفردات والكلمات ، فهما بذلك يعدان معجمين من نوع

خاص ، أو رسالتين لعويتين ذات صلة قوية بالمعجمات أصف إلى ذلك أن هناك مؤلفات أخرى تحوى بين دفتيها خليطا من بحوث بعضها ينتمى إلى فقه اللغة وبعض آخر شديد الارتباط بمتى اللغة أو هو من صميمه ومثل هذا يوجد فى «فقه اللغة» للثعاللى و «المخصر» لابن سيده وأكثر من هذا ، هناك «حصائص» ابن حنى الذى تعرض فيه صاحبه لأمشاج من المسائل اللغوية التى تنسب إلى فروع اللغة المختلفة وفى هذا الكتاب من البحوث ما هو من صميم فلسفة اللغة ، وما هو جدير بتسميته صرفا أو نحوا ، كما أن به ما هو من موضوعات فقه اللغة وكذلك متى اللغة وما أشك فى أن «فقه اللغة» ، هو أنسب المصطلحات العلمية التى يمكن إطلاقها على هذا الأثر العلمى وبحوه

لذلك رأينا صم هذه الدراسات بعضها إلى بعض وإطلاق اسم واحد عليها جميعا . ذلك الاسم هو «فقه اللغة» ، ولكن لا بأس من أن نلظر إلى «متى اللغة» (الذى يختص بالمعجمات وبحوها) على أنه فرع منه وفى هذا المنهج الذى احترناه تفليل من كثرة المصطلحات المختلفة حيث لا ضرورة ملحة تدعو إلى ذلك وما هو حدير بالذكر أيضا أن هذه النظرة إلى الموضوع نظرة أكثر دقة وأقرب إلى الواقع ، حيث إن الدراسات التى نحن بصدددها متصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا فى طبيعتها ومادتها ، ومن الصعب أن يفصل بينها فصلا تاما . بحيث يصح لنا تسمية بعضها فقه لغة وبعضها الآخر متى لغة ، اللهم إلا إذا عددا أحدهما فرعاً للآخر .

وإنا لملحظ فى بعض الآثار اللغوية فى القديم استخدام المصطلح «علم اللغة» بمعنى البحث فى الثروة اللفظية على ما نحو ما يجرى فى المعجمات وما إليها ، بالإضافة إلى بحوث تتعلق بالمفردات ومشكلاتها العامة ، أى لا من حيث معانيها فقط ، بل من حيث ما تتصف به من سمات فرعية كالأصالة أو عدمها ، وكالتراوى والمشارك اللفظى والمجاز والحقيقة والنحت والاشتقاق (غير الصرفى) ،

وما إلى ذلك من كل ما له صلة بها ، بوصفها مفردات لا صيغا صرفية أو وحدات في تركيب الجملة .

نقل صاحب «المواهب الفتحية» هذا المفهوم أو نحوه عن بعضهم ، حيث يقول : وقال العلامة شمس الدين الأصفهاني في «إرشاد القاصد إلى أسرار المقاصد» ، ما نصّه : «القول في اللغة ، وهو علم ينقل الألفاظ الدالة على المعاني المفردة وضبطها وتمييز الخاص بذلك اللسان من الدخيل فيه ، وتفصيل ما يدل فيه على الذوات بما يدل على الأحداث وما يدل على الأدوات ، وبيان ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها وأصنافها بما يدل على الأشخاص ، وبيان الألفاظ المتساينة والمترادفة والمشتركة»^(١)

وربما يفهم هذا المعنى أو ما يقرب منه من عبارة نقلها باحث حديث عن الفارابي الذي يقول : «علم اللغة ، هو علم الألفاظ الدالة عند كل أمة ، وعلم قوانين تلك الألفاظ وهو الذي يعطى قوانين النطق الخارج ، أي القول الخارج بالصوت وهو الذي به تكون عبارة اللسان عما في الصميم»^(٢)

أما عبد القاهر الجرجاني ، فيبدو لنا أنه يطلق المصطلح «علم اللغة» أحيانا على إطار من الدرس اللغوي يكاد يقترب من المفهوم العلمي لهذا المصطلح نفسه في الوقت الحاضر حيث يفهم من مناقشة طويلة له في كتابه «دلائل الإعجاز» أنه يطلق هذا المصطلح على الأصوات والصرف والنحو^(٣) . ويقصد بالسحو هنا العلم الباحث في الإعراب ومشكلاته ، بمعنى أنه العلم ذو القواعد المتخصصة التي تبحث في مجرد الصحة للكلام أما الوجه الآخر للنحو ، وهو المختص بالنظر في التراكيب ونظمها مع مراعاة الأنسب منها للمقام وظروف الحال ، فيسميه «النظم» ، كما هو معروف

(١) المواهب الفتحية ، ج ١ ، ص (٢ - ٣)

(٢) دكتور عثمان أمين في اللغة والفكر ص ٧ (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧) ، نقلا عن الفارابي في «إحصاء العلوم» ، تحقيق هذا الباحث نفسه

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٠ (مطبعة الفتوح الأدبية ، القاهرة سنة ١٣٣١هـ)

ومهما يمكن الأمر ، فإن المصطلح «علم اللغة» فى هذه المقولات الثلاث ،
للسابقة لا يبقى أن يؤخذ بمفهومه الدقيق المقرر بين الدارسين الآن ، الذى يعنى
دراسة اللغة أية لغة ، من جميع جوانبها وأبحاثها ، من حيث نينها ومكوناتها
ومفرداتها ، وما يلف هذه اللغة أو تلك من مسائل عامة . إنه - فى رأينا - يعنى
دراسة جانب أو جانبين من اللغة العربية وحدها . إن المصطلح «علم اللغة» فى هذه
الحالات الثلاث لا يعدو أن يكون وجها من أوجه الدرس فى فقه اللغة .

ومن الجدير بالذكر أن المصطلح «فقه اللغة» قد وطف فى الدوائر اللغوية فى
مصر منذ عقود متعددة من القرن الماضى وما يزال يوظف حتى الآن فى مفهوم
خاص ، لم يعهده علماء العربية فى القديم ، ولم يصنعوا شيئا يذكر فى إطاره . أطلقه
بعض الدارسين (وأعلهم من المستشرقين) على كل دراسة تاريخية مقارنة فى
المفردات وما إليها من صيغ صرفية أو تراكيب فى العربية وحدها على فترات الزمنية
المختلفة ، أو فى العربية وأحوالها السامية على وجه الخصوص .

ويبدو لنا على كل حال - اعتمادا على ما يجرى حولنا من دراسات لغوية
أن المصطلح «فقه اللغة» أكثر توظيفاً وأوسع انتشاراً فى حقل الدراسات السامية
التاريخية المقارنة وهو توظيف يمكن قبوله ، لو اقتصر الأمر على هذا المجال من
الدراسة ، ولكن الذى حدث أن هذه الخطوة التى بالها مصطلح «فقه اللغة» من
كثرة التوظيف وسعة الانتشار ، قد أدت فى نهاية الأمر إلى الخلط بين مفهوم فى
«فقه اللغة» و «علم اللغة» ، فى حين أن بينهما فرقا بل فروقا كثيرة .

هذا بالإضافة إلى أننا نرى - وقاء بثقافتنا وخبرتنا فى الدرس اللغوى - أن
هذه الدراسات السامية التاريخية المقارنة نفسها لها مكان معلوم وموضع مشهود فى
«علم اللغة» بمفهومه الواسع العريض الذى اتفق عليه علماء اللغة المعاصرون . إنها

فى عرف هؤلاء تقع فى إطار فرعين محدّدين من فروع «علم اللغة» ، هما علم اللغة التاريخى وعلم اللغة المقارن .

ولم يقف مفهوم «فقه اللغة» عند هذا الحدّ ، بل تجاوره واتسعت دائرته عند بعضهم ليشمل دراسة اللغة المكتوبة ، وعلى تحقيق النصوص وما إليها ، حتى يكون مناظرا - فى رأيهم - للدرس اللغوى الأوروبى فى فترة من الزمان الموسوم بالمصطلح philology ، فى حين أن هذا المصطلح الأخير نفسه قد أطلقه أصحابه فى زمن معيّن على أشقات من قصايا اللغة وعلى ظواهر لغوية مختلفة السمات والصفات ، الأمر الذى لا يؤهل صحتها بعضها إلى بعض مكثورة بقاء متكاملة من الدرس اللغوى وأكر الظن أن هذا المصطلح الأوروبى لم يعد الآن له توظيف نأى من معنى من المعانى ، إلا فى حالة استرجاع ما جرى وما كان يجرى هناك ، قبل تأسيس «علم اللغة» بالمعنى الدقيق . فهذه الدراسات المتنوعة المختلفة تدحل فى إطار علم اللغة ، فى أى فرع مناسب من فروعها . وكذلك نحن ، نرى أن هذه الدراسات بكل أشكالها وصيورها من صميم مسئوليات «علم اللغة» .

وحلاصة القول عندنا ، أن «فقه اللغة» (بمعناه الأخص أو الأعم) ما هو إلا فرع من فروع «علم اللغة» ومعنى آخر ، نقول إن بحوث فقه اللغة بالمعنى الذى بيناه هنا يمكن إرجاعها جميعا إلى مباحث «علم اللغة» . فبعض هذه البحوث داخل فى المنهج التاريخى ، وذلك كالكلام على أصل اللغة وشأتها ، وما إلى ذلك من أفكار تدور حول اللغة وليس لها اتصال بنيتها ، وبعض آخر له موقع فى الصرف ، كالكلام على الاشتقاق وأوزان الكلمة وتصرفاتها ونوع ثالث هو من صميم الدراسات المعجمية وهذا ينطبق على كل ما يتعلق بالمفردات وجمعها وبيان معانيها العامة . وأهم من هذا كله أن «فقه اللغة» بأى مفهوم أحدث مصطلح عربى خاص ، مقصورة مسئولياته على البحث فى ظواهر لغوية معينة خاصة باللغة

لعربية ، أو على السطر في دراسات لغوية تاريخية مقارنة في حقل الدراسات
اللغوية السامية

فقه اللغة إذن أخصّ بكثير من علم اللغة . فهو أولاً مصطلح (بحكم تاريخه)
دو مفهوم صيق لارتباطه باللغة العربية وحدها ، أو الدراسات اللغوية السامية وهو
ثانياً محدود الإطار والمجال ، إذ يصرّف العمل فيه إلى مسائل أو قضايا لغوية من محط
أو أنماط معيَّنة ، كما يجرى العمل فيه الآن .

ومن هنا يسوغ لنا الاستعناء عن المصطلح «فقه اللغة» والاكتفاء بذلك
المصطلح العام «علم اللغة» . ومع ذلك ، نقول . ليس هناك ما يمنع من الاحتفاظ
بمصطلحنا العربي «فقه اللغة» ، لارتباطه بتاريخ طويل وتقليد يمتد عبر العصور في
الدرس اللغوي العربي والسامي بوجه عام . ولكن هذا الجوار مشروط بقصر
مفهومه على الدراسات السابق بيانها ، وعدم الخلط بينه وبين ذلك الإطار الأعم
والأشمل الموسوم «علم اللغة» ، إذ العلاقة بينهما علاقة الخصوص والعموم ،
وليست علاقة الترادف

الفصل الثاني

في المدارس اللغوية

وبه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

دى سوسير وحواريوه

المبحث الثاني :

الخالفون

المبحث الثالث :

اللاسوسيريّون

الفصل الثانى

فى المدارس اللغوية

إذا كان دى سوسير هو مؤسس علم اللغة الحديث وواضع حجر الأساس لهذا العلم ، فهو كذلك الأستاذ الأول الذى دأبت أفكاره اللغوية وشاعت ، حتى عمت العالم وأحد الدارسون لها وهناك يتلقونها ، متعين طريقه أو محاولين تعديل مساهمته ، أو واقفين منه موقف المحاكمة وبهذا كانت أفكاره بمثابة حيوط الصوء إلى علم واسع عريض المجال ، متنوع الاتجاهات والمساهمات

فى الصفحات التالية سوف نقدم موجزاً لأهم أفكار الرجل ، وأفكار آخرين من اللغويين المحدثين الذين تأثروا به ، أو أقادوا من أعماله أو حالوه فى قليل أو كثير

ولقد وقع اختيارنا على عدد محدود من اللغويين الكبار الذين وضعوا قواعد الدرس اللغوى الحديث ، وأقاموا ، أو بالأحرى - أقام كل واحد منهم مدرسة لغوية تنسب إليه ، وفاء بجهوده وفصله فى تشكيل لسان البناء وهندسة نظمها فى حط تفكيرى معين رسمته شخصيته ، وحددت أطرافه ثقافته ، وعينت جواسه ظروف حياته الاجتماعية ، وما لها من ظروف ومؤسسات مختلفة اختلاف الزمان والمكان

ومعلوم أن العلم - وعلم اللغة بالذات - ذو ارتباط وثيق بما يجرى فى مجتمعه وظروف بيئته ومن هنا تتحدد أهدافه وتُحط مساهمات البحث فيه ، مصاحبة ذلك كله بحلقات التاريخ المختلفة التى من شأنها أن تعمل على العود إلى هذه المناهج والأهداف للنظر فيها بالتعديل أو التعبير . إلح

وهذا ما حدث ويحدث بالفعل في الحقل اللغوي ، بقطع السطر عن الرمان
والمكان فمن المعروف أن علماء العربية مثلاً حدثوا في دراسة لغتهم ووضع
قواعدها عندما ظهر اللحن وانتشر بين المسلمين غير العرب على وجه الخصوص .
ومن هنا جاءت حططهم وأهدافهم متساوقة مع هذا الوضع ، حيث اعتمدوا في
عملهم على المنهج المعيارى الذى يرمى فى الأساس إلى تعيين قواعد وقوانين
محكمة ، يسعى اتباعها والأخذ بها ، حتى يصحح اللسان ، وتسلم اللغة من الخطأ

وعلماء اللغة الاجتماعيون تمسّياً مع أفكارهم وثقافتهم يسيطرون إلى اللغة نظرة
«براحماتيكية» . يقول واحد منهم «ها ياكوا» إن اللغة لا تكون ولا تظهر حقيقتها إلا في
إطارها الاجتماعى . ومبدأ التفريق بين ماسماه دى سوسير اللغة *Langue* وما سماء
الكلام *parole* إن هو إلا تأثير بفكرة «العقل الجماعى» عند دركايم

ولربما يرى الارتباط بين ثقافة الدارس وبيئته وبين منهجه في دراسة اللغة أشد
وأوضح في حال لغويين كبيرين . أما أحدهما فهو بلومفيلد الذى تأثر تأثراً بالغاً بما
كان يجرى في بيئته . كان علم النفس السلوكى مسيطراً على الجو العلمى في
أمريكا ، كما كان هناك اشتغال بدراسة لغات الهنود الحمر . وبهج شأن الأمريكان
في دراستها نظرة واقعية تركز على تحليل هذه اللغات بالصورة التى تبدو عليها ،
دون دخول في مساحى المنطق أو الفلسفة . . إلخ . ولهذا لا نعجب أن جاء عمل
بلومفيلد في الدرس اللغوى عاكساً - بصورة أو بأخرى - لهذه الظروف العلمية ،
متمثلاً ذلك كله في منهجه المعروف بالمنهج السلوكى الوصفى

وأما ثانى الرجلين الكبيرين فهو «فيرث» . لقد خط الرجل لنفسه خطاً يماز
به بين غيره من اللغويين . وهو خط يتساوق تماماً مع ثقافته وحبرته . كان متأثراً إلى
حد واضح بالعالم الأنثروبولوجى اللغوى «مالينوفسكى» ، كما قام في فترة من

الرمز بتدريب مدرسي اللغات المختلفة ومن هنا كان منهجه النظر في اللغة في حوَّها الاجتماعي وتحليلها تحليلًا عمليًا واقعيًا بطريق الوصف

وبدلف الآن إلى عرض أفكار أمثلة من اللغويين الذين بدت في أعمالهم آثار ثقافتهم وبيئتهم ، والذين في الوقت نفسه قدموا للعالم عربيه وشرقه تراثًا لغويًا صنيحًا ، امتاحت وتمتاحت منه الأحيال الحالفة . وأصحت أعمال كل واحد منهم تمثل مدرسة ذات خواص ومبادئ يشار إليها بوصفها من صنع هذا الرجل أو ذاك

المبحث الأول

دى سوسير وحواريوه

The Saussureans

شكل «دى سوسير» أهم المدارس اللغوية الحديثة على وجه الإطلاق ، وأعمقها تأثيراً في مساهم التفكير اللغوي مهما تعددت رحاله ومدارسه ولسوف نحاول في الصفحات التالية أد نأتي على جملة أفكار «دى سوسير» ، كما جاءت في كتابه المعروف «محاضرات في علم اللغة» ، مشيرين في الوقت نفسه إلى ما عن حوارييه من تعليق أو شرح وتفسير لأراء شيخهم ورعيمهم .

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حظى الدرس اللغوي بالقارة الأوروبية بحقيرة نادرة المثال . ونعني بتلك الحقيرة ذلك اللغوي السويسري ، الشهير فرديناند دى سوسير Ferdinand de saussure .

يحتل دى سوسير في نظر الدارسين مكانة خاصة ، قل أن يشاركه أو يدايه فيها غيره من اللغويين المحدثين . إنه في نظرهم أحد الرواد القلائل الذين وضعوا حجر الأساس لعلم اللغة الحديث . وهو بالإضافة إلى ذلك يمثل مدرسة فكرية جديدة من نوع لم يألّفه الناس من قبل : مدرسة استطاعت أن ترسم خطوطاً أساسية من البحث كانت بمثابة اللبسات الأولى لكل الاتجاهات الجديدة في الحقل اللغوي المعاصر

لسنا ننكر أن القارة الأوربية قد شهدت في تاريخها الطويل شخصيات لغوية أخرى هذة ، أمثال همبولت Humboldt ، نورين Noreen ، تروبتسكوي

Trubetzkoy ، مييه Meillet ، هيلمسلف Hyelmslev ولكن دي سوسير يعوق هؤلاء جميعاً بميزات عدة من أهمها .

(١) تعد أفكار دي سوسير وأراؤه بداية علم اللغة الحديث بوصفه موضوعاً أكاديمياً مستقلاً ، كما يبدو في صورته المحاصرة

(٢) كثير من الموضوعات والتعريفات العلمية المعترف بها في العالم الآن والتي تعد أساسيات في الدراسات اللغوية الحديثة ، قد انضحت لأول مرة على يديه وبفصل جهوده الخاصة^(١) .

(٣) الفكرة الجديدة المتمثلة في التفریق بين «اللغة» و«الكلام» بالمعنى الذي راه هو وحسبانه Langue (اللغة المعينة) هي الجديدة بالسحت وعلم اللغة خاص بها لا بالكلام Parole وهدفه الأساسي أن يدرس اللغة في ذاتها وبذاتها (In and For itself) .

واللغة بهذا المعنى جزء من علم كبير واسع لم يتطور بعد هو ما سماه semiology (علم الرموز) . وقد فرق الرجل بين «السيمبولوحي» و«علم المعنى» semantics في حين أخطأ بعضهم الفهم فظنوا ألا فرق بينهما ، من هؤلاء أستاذنا ميرث ورميلنا د. تمام حسان وغيرهما

(٤) والواقع أن كل ما قام به دي سوسير من ابتكارات ونظريات كان لخدمة نظريته الأساسية الكبرى ، وهي أن اللغة ظاهرة اجتماعية في مقابل القول الشائع «إنها كائن حي» ، وهو في هذه النظرة الاجتماعية متأثر بعص الدرسين ، من أهمهم «دركايم» .

(٥) اللغة نظام بنوي ، وميكانيكيته تعتمد على العلاقات ، ويعنى بها العلاقات الأفقية sentagmatic والعلاقات الرأسية paradigmatic

(1) See, Robins. General Linguistics (An Introductory Survey) P 32

وما يؤكد أهمية آراء هذا العالم ويشير إلى خطورة أفكاره ، أن أصبح اللغويون المحترفون يصنفون ويقسمون إلى مجموعات ، مسويين إليه جميعًا . فهم على رأي أستاذنا فيرث - إما .

١ Saussureans «السوسيريون» .

٢ - Post Saussureans «الخالفون»

٣ Non - Saussureans^(١) «اللاسوسيريون»

٤ Anti Saussureans «معارضو السوسيريين»

ويلخص «فيرث» ذلك كله بقوله : إن كتاب دي سوسير المشهور الذي لم يهمهم إلا قليلاً ، كان حجرًا من أحجار الأساس في علم اللغة^(٢) .

وما ذلك في رأينا إلا لأن دي سوسير قد أثر في الدارسين تأثيرًا لا يعدله بحال تأثير أى لعوى على الإطلاق ، فقد نجح الرجل في إثارتهم جميعًا وشد انتباههم إليه ، بما ألقى في الحقل اللعوى من أفكار جريئة ومبادئ غير مألوفة لهم من قبل . وقد حمل هذا بعض الدارسين إلى اتباعه والتحمس لتعاليمه كما دفع آخرين إلى معارصته والتصدى لنظرياته

ولا ترجع شهرة دي سوسير ومكانته العلمية إلى كثرة إنتاجه أو كثرة المنشور منه فكل ما نشر في حياته لا يتجاوز ست مئة صفحة ، وهي تشمل رسالته للدكتوراه التى اتبع فى كتابتها الخطوط التقليدية لمناهج البحث ، كما تشكل بحثًا قيمًا عن «نظام الحركات» Vowel System فى اللغة الهندية الأوربية الأم · Proto - Indo - European . وقد قام بهذا العمل الأخير وهو فى سن العشرين (أو الثانية والعشرين ، على ما يرى بعضهم^(٣)) حين كان طالبًا بجامعة

(1) Firth, Papers in Linguistics. p.119

(2) انظر مقدمة الترجمة الإنجليزية لكتاب دي سوسير Course in General Linguistics, pxi (translated by Baskin. (3) Malmberg (مالميرج) p.36. Peter Owen, London. 1960.) and New Trends in Linguistics, by B. Malmberg

ليبرج . ويقول الدارسون : إن هذا البحث - على الرغم من اعتماده على حقائق معروفة آنذاك - يعد أشمل دراسة وأعمقها فيما يحتص بهذا الموضوع^١ . وتنتظم هذه الصفحات المذكورة كذلك دراسات أخرى من أنواع متفرقة

أما شهرة دي سوسير الحقيقية فتسبب في الأساس إلى محاضراته القيمة التي ألقاها على طلابه في معهدين كبيرين من معاهد العلم في أوروبا أولهما : معهد الدراسات العليا بباريس Ecole de Hautes Etudes حين كان في الوقت نفسه يشغل منصب الأمين العام للجمعية اللغوية هناك . وثانيهما جامعة جنيف ، حين تربع على كرسي الأستاذية سنة ١٩٠٦ خلفاً للعالم الكبير Joseph Wertheimer .

وقد كانت هذه الفترة الثانية فترة أستاذه بجنيف - أحصت سبي حياته وأكثرها تأثيراً في عقول الدارسين . وهذه الفترة نفسها على الرغم من قصرها - هي التي شأهت أفكار هذا العبقري التي تحاور الحدود التقليدية للبحث اللغوي ، وتحط للباحثين خطوطاً جديدة تتسم بالأصالة والابتكار

ولقد ألقى الأستاذ محاضرات هذه الفترة الثانية على ثلاث دورات ، بدأت عام ١٩٠٦ ، وانتهت عام ١٩١١ وكان المفروض أن تخصص هذه المحاضرات كلها لعلم اللغة العام ، ولكن دي سوسير اضطر - بحكم طبيعة عمله في الفترة الأولى - إلى أن يعرج من أن لأحر على تاريخ اللغات الهندية الأوروبية ويصف مشكلاتها ولقد كان من سائح هذا السلوك - كما يقرر ناشرو هذه المحاضرات أن الحرء الأساسي من موضوعه (وهو علم اللغة العام) لم يحط بالعناية التي يستحقها^٢ وقد أدى هذا إلى حرمان الدارسين من مادة قيمة كان بوسع دي سوسير أن يقدمها إليهم في سهولة ويسر

١ - مقدمه المرحمة الإعلانية للكتاب السابق ص ٢٠

٢ - مقدمه الناشرين للكتاب المذكور ص ٢١١

وفي سنة ١٩١٣ وضع القدر نهاية لهذا الفكر الخصب بوفاة دي سوسير ،
تاركاً طلاب اللغة جميعاً دون مرجع يلجأون إليه لتوضيح آرائه ونظراته ، وهي آراء
لا تعنى فيها أى مرجع آخر ، ونظرات يعورها السسط والتفصيل أحياناً ، هذا
بالإضافة إلى أنها فى جملتها من ابتكار الرجل ومن صغته وحده

وقد كان ذلك حافزاً للباحثين من طلابه إلى جمع «مذكراتهم» الخاصة بعد
مراجعتها ومقارنتها بما عسى أن يكون الأستاذ تركه من مخطوط لدى أسرته ،
وصمم ذلك كله بعصه إلى بعض وإحراجه فى صورة كتاب كامل يحمل ذلك
العنوان المشهور فى الدرس اللغوى الحديث .

Course de Linguistique Générale

وخرج الكتاب إلى الناس لأول مرة ١٩١٦^(١) بعد جهود شاقة قام بها تلميذاه
الوفيان Carles Bally و Albert Sechehaye وقد ساعدهما فى بعض المراحل
تلميذ ثالث هو A Reidinger وقد اضطروا جميعاً إلى اتخاذ خطوات معينة تضمن
صحة المادة وسلامتها والطهر بأفكار أستاذهم كاملة دون تزييف

ولم يكن هذا العمل بطبيعة الحال أمراً هيناً ، فمذكرات الطلاب مهما بلغت
من الدقة يعورها البصوح والكمال أحياناً ، لما قد يلحقها من اضطراب العبارة أو
تكررها أو بداخل الأفكار بعضها بعض ويريد فى هذا الاضطراب والحلط أن
دي سوسير كان يلقى بأفكاره على طلابه ارتجالاً ، كما كان كثير الحركة فى أثناء
الإلقاء وقد جعل هذا السلوك مهمة التسجيل لما يقول أمراً على قدر كبير من
الصعوبة يروى كذلك أن الأستاذ كان يطلق العنان لأفكاره أحياناً وينتقل من
نقطة إلى أخرى دون تسيه لطلابيه أو تحذير لهم ، حتى ليكاد يحرح عن الموضوع
أو يناقش نفسه من أن لآخر .

(١) ترجم الكتاب إلى الألمانية سنة ١٩٣١ م ، وإلى الإسبانية سنة ١٩٤٥ م ، كما ظهرت له ترجمة إنجليزية سنة
١٩٦٠ م وعده بترجمات عربية ظهرت مؤخراً

وقد وضع طلابه القائمون بهذه المهمة هذه الأمور كلها نصب أعينهم ومن ثم راحوا يجمعون ما يمكن جمعه من مذكرات الدورات الثلاث ويقارنونها بعضها ببعض ، معتمدين على محاضرات الدورة الثالثة بوصفها نقطة بداية للعمل وفي نهاية المطاف حرجوا بالكتاب في صورة متكاملة ، هي صورته الحالية

ولكن على الرغم من هذا الجهد الكبير فقد بدت بالكتاب بعض أوجه القصور التي يستطيع أن يدركها من له دراية بالبحث اللغوي

من أهم هذه الوجوه في نظرنا ما يتسم به الكتاب من تعقيد واصطراب في العبارة أحياناً ، حتى ليعجز المرء في أكثر من مناسبة عن إدراك المقصود . وذلك بالطبع أمر يمكن تفسيره ، إذ من الصعب أن ترقى عبارة الطالب إلى عبارة الأستاذ في الدقة والوضوح ، وبخاصة في مثل تلك الظروف التي أحاطت بإلقاء دي سوسير محاضراته وقد أحس الناشرون بهذا الأمر ، فكانوا يعمدون إلى توصيح ما استنهم بإشارات تفسيرية في هامش الكتاب .

وقد يوجه النقد مباشرة إلى الماشرين في بعض المقاطع من ذلك مثلاً أنهم حاولوا سيرة بعض الحقائق العلمية إلى أستاذهم ، على الرغم من أنها كانت معروفة من قبله ونوقشت بالفعل في بحوث سابقة لمحاضراته ، كما يبدو ذلك الأمر حلياً في بعض القصايا التي أثيرت حول موضوع التطور الصوتي phonetic change ولكن الماشرين مدركين احتمال توحيه هذا النقد يجيبون - وهم على حق - بأن ما سبوه لأستاذهم في هذا المجال ليس ترييفاً للأمور ، وإنما هو في الحقيقة من صعبه ، وإن كان ذلك من زاوية معينة . تتمثل تلك الزاوية في قدره دي سوسير على ربط هذه القصايا بموضوع آخر لا شك إطلاقاً في أنه صاحبه وصانعه بالدرجة الأولى ، وهو منهجه الخاص بعلم اللغة الذي نعته «بالسكروني» Synchronic في

مقابل علم اللغة الدياكروني Diachronic

١١ - مقدمة الترجمة للإنجليزية بكتاب ص ٢٠١ وما بعدها

على أن بالكتاب نقاط ضعف أخرى تظهر في المادة العلمية ذاتها ولكنها هذه المرة ترجع إلى دي سوسير نفسه من هذه النقاط ما يلحظه ها وهناك من إيجاز محض ، حيث يكتفى الأستاذ أحياناً بلمس بعض المسائل المهمة لمساً خفيفاً ، فيترك القارئ بهماً للعموص وسوء المهم وقد حدث ذلك بالفعل عندما عرّض للسيمانتك أو علم المعنى أو «السيمية» باصطلاح مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أشار إلى هذا الموضوع إشارات عابرة لا تشفى علة ، ولا تمكن الدرس من تعرف رأى دي سوسير فيه تعرفاً دقيقاً هذا ما فعله دي سوسير ، على الرغم من أنه قد ناقش في كتابه بعض الجوانب المهمة للسيمية ، كالرمر اللغوي مثلاً وما سماه Le signe linguistique ، وعلى الرغم من أن فكرته عن هذا «الرمز» كانت بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعلم «السيمانتيك» الحديث ، فقد كانت أساساً مهماً لتفريع قصائمه وإثارة مشكلاته ، على نحو ما يجرى في الدراسات المعاصرة الخاصة بهذا العلم

ربما يعتذر عن دي سوسير ما بأنه في حقيقة الأمر لم يكن يهدف في هذه المحاضرات إلى معالجة كل نقاط الدرس اللغوي ، وإنما كانت لديه أفكار معينة ، يرمى إلى إبرارها وتأكيد أهميتها حتى يتسناها طلابه ولدارسون من بعده

وقد يؤخذ عليه كذلك أنه أهمل ما سماه «الكلام» أحد طرفي «ثنائيته» المشهورة المعروفة باللغة Langue والكلام Parole ، حيث لم يعطه نصيباً من النظر والدرس لقد ركز دي سوسير حل اهتمامه أو كله على «اللغة» ، ووجه كل عنايته إلى «العلم» الذي يكرس جهوده لمبحثها وهو «علم اللغة» بالمعنى الصحيح ، على حين لم يأخذ «الكلام» ، في حسابه إلا على صرب من التسمح وفي حدود صفة إلى حد بعيد ولم يشأ دي سوسير كذلك أن يصح صريحاً أو أن يحط بمبادئ علم معين لدراسة «الكلام» في الوقت الذي يعترف فيه بأنه يستحق الدراسة ،

على الرغم من أنه صاحب ثنائية «اللغة - الكلام» التي كان ينبغي أن تفصلها ثنائية في المسح أو طرائق البحث .

ولا يعدم قارئ الكتاب كذلك أن يجد أفكارًا ياقض بعضها بعضًا ، كما يظهر ذلك مثلاً في استعمال بعض المصطلحات . «الرمز اللغوي Le Signe Linguistique» بوصفه مصطلحاً قد خرج باستعماله عن المفهوم التقليدي وهو «الدال Signifiant» وأطلقه على معنى جديد ينتظم مجموع شيئين متلازمين إنه يُعنده وحدة سيكلوجية ذات وجهين هما «المفكرة Concept» أو ما يشار إليه عادة بالمدلول Signifié والصورة الذهنية للأصوات Sound image أو ما يشار إليه عند الآخرين بالدال Signifiant وهذا يعني أن «الرمز اللغوي» عنده وحدة متكاملة ذات جانبين لا يمكن فصلهما أو عزلهما بعضهما عن بعض ، شأنهما في ذلك شأن صفحتي الورقة^(١)

وليس ينكر أحد على دي سوسير أو غيره حقه في استعمال المصطلحات في مفهومات جديدة ، متى قام بتحديداتها ، وبيان المقصود منها ، ولكن الذي تأخذه عليه هو أنه قد حالف هذا الاستعمال بنفسه أحياناً ، حيث كان يطلقه على المعنى التقليدي ، وهو «الدال» فقط ، الأمر الذي أدى إلى الخلط وسوء الفهم أحياناً لبعض مسائل الكتاب

ومهما يكن من أمر فكتاب دي سوسير يعدّ واحداً من تلك الآثار العلمية التي وصفت على الطريق معالم بارزة في مذهب البحث اللغوي الحديث والتي كوت - نختها وعمقها - علماً مستقلاً له كيانه الخاص

وليس سالك إذاً قرراً أن محاضرات دي سوسير هذه كانت أكبر أثرًا من غيرها في هذا المجال ، لاحتوائها على أفكار ومبادئ نعرف لأول مرة في تاريخ

(١) انظر مالمبرج ، السابق ص (٦٩)

الدراسات اللغوية ، أو هي الأقل تولت شرح أو تقنين أمثلة جرئية من الأفكار ، كانت تطلق قبله ها وهاك دون القدرة على الربط بينها وإخراجها في صورة نظريات أو مساهج متكاملة .

ولعل أبرز سمة يتصف بها كتاب دي سوسير هي اهتمامه بالمبادئ العامة دون الدخول في الدقائق والتفصيلات ، أو التعرض للأمثلة الجزئية إلا في السادر اليسير . وفي هذه الحالة الأخيرة ، تظهر عمقية الرجل في محاولة تعرف الحيوط الرفيعة التي تربط هذه الدقائق بعضها ببعض والتي تقود إلى استخلاص قاعدة عامة على نحو ما من هذه الأمثلة المتفرقة

والكتاب فوق هذا وذاك يمثل خلاصة آراء هذا اللغوي الكبير واتجاهاته نحو عدد من المسائل المهمة التي تكوّن في حملتها نظرية متكاملة ، جديدة أن تسب إليه وحده . والحق أن مناقشة أية مسألة من هذه المسائل ، على نحو ما جرى في محاضرات دي سوسير تقود في نهاية المطاف إلى نظرية خاصة بهذه المسألة أو تلك . ولكننا على الرغم من ذلك نعد هذه النظريات «الجرئية» أو «السوعية» حلقات متصلة من التفكير تأخذ بيدنا في النهاية إلى كُُلِّ متلائم الأطراف متناسق الوحدات ، تتمثل فيما يمكن أن يسمى «نظرية دي سوسير» في البحث اللغوي

وقد كانت أفكار دي سوسير ومبادئه اللغوية تدور في عمومها حول هدفين رئيسيين أولهما تصحيح بعض لآراء الرثفة التي كانت تشيع في أوساط التقليديين من اللغويين وثانيهما محاولة تحليل السحت اللغوي من تبعيته للعلوم الأخرى وتخصيص علم مستقل دي حدود معينة يقوم على النظر في اللغة ولكشف عن حقيقتها

كما كان دى سوسير كذلك يصدر فى كل ما أتى به عن فكرة معينة ألحت عليه إلحاحًا شديدًا فى كل أعماله تتمثل هذه الفكرة فى أن اللغة ظاهرة اجتماعية ، وليست كائنًا حيًا (إلا على صرب من المجاز) ، أو هى حقيقة اجتماعية social fact يمكن أو ينمى أن تخضع لما تخضع له الظواهر الاجتماعية الأخرى ، من التحليل العلمى واللغة بهذا المعنى ، يسعى أن يأخذها - حين تناولها بالدرس على أنها «نظام بنوى» تتحدد قيمة كل عنصر فيه بالإشارة إلى وظيفته ، أى إلى علاقته بالعناصر الأخرى فى هذا النظام ، لا بالإشارة إلى خواصه اللغوية ، فيريائية كانت أو سيكلوجية .

والمبادئ اللغوية التى ألقى بها دى سوسير إلى العاملين فى الحقل اللغوى كثيرة متنوعة . ولكما هما سوف نقصر الحديث على ثلاثة مبادئ أو ثلاث فكر . ذلك لأن دى سوسير هو الرائد الأول فيها ، أو على أقل تقدير هو صاحب الفصل فى إبرازها بتلك الصورة التى أدت إلى إحداث ثورة فى التفكير اللغوى ، وإلى دفع هذا التفكير إلى آفاق علمية لم يحلم بها سابقوه . أصف إلى هذا أن هذه الأفكار تشكل فى حقيقة الأمر الإطار العام لوحدة نظر هذا اللغوى الكبير فى دراسة اللغة ، كما أنها تنظم - بطريق مباشر أو غير مباشر - أهم الأفكار الحديثة المتناثرة ها وهاك فى محاضراته .

هذه المكر الثلاث هى أولاً التمييز التام بين ما أطلق عليهما Parole , Langue ثانياً التمييز التام بين طريقتين لدراسة اللغة سماهما «الدراسة السكروبية» و «الدراسة الدياكروبية» ثالثاً . فكرة البسوية ، وقد كانت هذه الأفكار تمثل اتجاهات مختلفة تماماً عما تعارف عليه التقليديون من اللغويين

الفكرة الأولى :

يرى دي سوسير أن الظاهرة اللغوية لها جانبان دائماً ، يستمد كل جانب منهما قيمته من الجانب الآخر وهذه النظرة يطبقها دي سوسير على الكلام الإنساني نفسه ، فهو لهذا يفرق بين ثلاثة مصطلحات وثلاثة مفهومات هي .

١ - اللغة بمعناها المطلق أو العام ، أو بمعنى الظاهرة الاجتماعية وقد سماها هو langage ويقابلها في اللغة الإنجليزية Language بدون أداة تعريف أو تنكير .

٢ اللغة المعينة ، كاللغة العربية أو الفرنسية . إلح . وهي عند La Langue وبالإنجليزية a Language , The Language على أساس أن هناك صفة ملحوظة ولكنها محدودة ، مثل Arabic (The Arabic Language) , English (The English language) إلح

٣ الكلام الفعلي في الموقف المعين ، أو النشاط النطقي من المتكلم الفرد ، وسماه دي سوسير parole ويقابله في الإنجليزية أو speaking على ما يراه بعضهم^(١) .

(١) المصطلحات الثلاثة التي استعملها دي سوسير في هذا المقام ، وهي parole, langue, langage مصطلحات فرنسية ، وهي ذات دلالات خاصة عند ، كما سيظهر لنا في هذا البحث . ومن ثم حرص كثير من الدارسين على الاحتفاظ بها دون الانجاء إلى ترجمتها ، حتى لا يحتجب لأمر ويسوء الفهم . ونحن من جندنا نقرر أن ثمة من هذه المصطلحات لا يمكن ترجمتها إلى اللغة العربية بترجمة دقيقة بكنمة واحدة . على ما هو المعروف أن يتبع في مجال المصطلحات العلمية أما الترجمة المناسبة لهذه المصطلحات هي رأينا فهي (على الترتيب المذكور سابقاً) اللغة بالمعنى العام أو المطلق اللغة المعينة الكلام الفعلي وقد نكتفى في هذه بحاله الأخير ، بلغة «الكلام» وحدها ، قاصدين بها ذلك النشاط المعنوي المطوق من المتكلم الفرد في الموقف المعين ، على نحو ما قصد دي سوسير نفسه بمصطلحه الثالث parole وهذا المصطلح ذاته قد خرب عادة الدارسين ممن يكتبون بالإنجليزية على ترجمته بالكلمة speech ولكن مراحم كتاب دي سوسير آثم مصطلحاً آخر ، هو speaking بمعنى parole ، وخصص speech للدلالة على ما سماه دي سوسير langage (اللغة بالمعنى العام) وما جرى عليه هذا المترجم العاقل ما أدق في نظرنا ، لأن كلمة speaking أصدق في تدلاله على ما عند دي سوسير بالمصطلح parole وأقرب إلى المفهوم الذي رء لهذا المصطلح الأخير . وسوف سير في هذا البحث وفقاً لترجمة العربية التي حبرناها وإن كان هذا لا يمنع الجمع بين هذه الترجمة ومقابليها الفرنسي بلغة ، أو الاختصار على المصطلحات الفرنسية وحدها ، إذ افترضنا الأمر ، قصدنا إلى دفع التوضيح أو إلى الاختصار في صيغ المصطلحات . ومما يؤكده صعوبة ترجمة مصطلحات دي =

واللغة معناها المطلق Langage ملكة إنسانية أو مقدرة لغوية يتصف بها
الشعر جميعاً . وهي لذلك ملك الفرد والمجتمع، فهي إذن اجتماعية وفردية معاً
individual and social

وهذه اللغة غير واضحة الحدود ، غير متجانسة heterogeneous وهي متعددة
الأشكال والأنواع ولا وجود لها في الخارج والواقع، ويمكن أن نتصورها في أعداد
هائلة من الرطانات واللهجات

واللغة بهذا المعنى لها اتصال بمحالات من أنواع شتى مجالات فيزيائية
مادة physical وفسيولوجية ونفسية physiological and psychological وليس
هناك علم مفرد يقوم بدراستها، كما أنه ليس في استطاعتنا أن نحدد مكانها في
أحاسن الحقائق الإنسانية إذ لا يمكننا معرفتها أو اكتشاف وحدتها ، إنها - كما يقول
هو inchoinaissable .

ومن خواص هذه اللغة أنها تتضمن جانبيين متقابلين أنها تتضمن نظاماً ثابتاً
مقرراً ، كما تتضمن التطور والديناميكية

وبما أن اللغة بالمعنى المطلق langage ذات حواب متعددة الصوت وانطباعه
الدهشي النظام المستقر والتطور الجانب المادي والجانب النفسي - الجانب
الاجتماعي والجانب الفردي - إذا كان هذا كذلك فكيف ندرس اللغة بهذا
المعنى ؟ إذا درسنا اللغة من هذه الحواب كلها فسوف نفتح الباب لعلوم شتى ،
كعلم النفس وعلم الإنسان anthropology ، القواعد المعيارية ، الفيلولوجيا إلخ

= سوسير أن كثيراً من النعويين اختلفوا في ترجمة هذه المصطلحات فبعضهم يترجم المصطلح parole
language, speech ومعنى آخر يترجمها ب code, message وفريق ثالث يترجمها ب
competence performance ومن الواضح أن هناك فروقاً دقيقة بين لأصلي الفرنسي والبرجمات المدكورة
وبخاصة بين الأصل الفرنسي و competence, performance

لذلك كان لابد من حل، وهذا الحل يكمن في التمسك باللغة (المعينة) langue وتحدد معياراً لكل المظاهر الأخرى للغة بالمعنى المطلق .

هذان الجانبان المتقابلان يشيران إلى «ثنائية» دي سوسير الشهيرة أو ما سماهما langu اللغة المعينة وparole الكلام المعلى الواقع من الفرد المعين وستطيع أن تتصور هذه الثنائية بالطريقة التالية :

إذا حلصنا هذا «العموم» المسمى langage في البيئة اللغوية وأخذنا منه كل العناصر الفردية التي تتمثل في الكلام المعلى ، وكل الأصوات المنتشرة في الهواء ، وكل الأحداث المعلية الواقعة من أفراد المتكلمين . أو عبارة أخرى ، إذا أخذنا واستخلصنا parole من langage فسوف يبقى لدينا أهم شيء في الموضوع ، أو سوف نحصل على هدفنا الأصلي وهو langue = اللغة المعينة .

وإنه لمن الأهمية بمكان ألا نخلط بين اللغة بمعناها المطلق واللغة المعينة كالعربية أو الفرنسية مثلاً ، حتى لا نقع في تلك الأوهام التي لم يتنبه إليها بعض الدارسين وهذه هي الفروق المهمة بينهما ، كما قررها دي سوسير .

١ - اللغة بالمعنى المطلق كما قررها - غير واضحة الحدود ، أما اللغة المعينة فهي شيء محدد تحديداً واضحاً ، ومن ثم نستطيع أن نتناولها بالدراسة ، بل إن اللغة المعينة هي - في الحق - الموضوع الأساسي لعلم اللغة

٢ - اللغة بالمعنى المطلق شيء غير متجانس . أما اللغة المعينة فهي متجانسة . والأولى مادية فسيولوجية نفسية والثانية نفسية صرفة .

٣ - اللغة بالمعنى المطلق فردية واجتماعية معاً ، على حين أن اللغة المعينة اجتماعية فقط ، إنها وطيفة جماعة المتكلمين في البيئة المعينة وهي محزونة في شبه نظام دقيق في الوعي أو العقل الجماعي

٤ - اللغة في عمومها مقدرة طبيعية ، ولكن اللغة المعينة شئ يكتسب ، فهي عرقية تقليدية والثابتة لها مكان بارز بين الحقائق الإنسانية بفصل إمكانية تعريفها وتعريف حدودها بعكس الأولى في ذلك كله

وهناك فروق أخرى جانبية نستطيع أن ندركها إذا ما عرضنا لوجوه الخلاف بين اللغة المعينة والكلام الفعلي . وإليك أبرز هذه الفروق :

١ الكلام parole هو النشاط الصوتي المادي ، أو هو عبارة عن تلك الأصوات المنطوقة بالمعل من المتكلم المفرد في الموقف المعين . وهو لذلك فردي فقط ، ونفسي ومادي ، أما اللغة المعينة فهي نظام من رموز مخزونة في ذهن الجماعة اللغوية المعينة وهي اجتماعية فقط ونفسية صرفة

٢ - اللغة المعينة ليس فيها أصوات مادية حقيقية ، وإنما تحتوي على وحدات صوتية ذهنية أو فويمات Phonemes . وليس بها كلمات أو جمل منطوقة بالمعل وإنما بها أحناس صرفية ونحوية . أما الأصوات المادية المنطوقة ، وكذا الحمل والكلمات الحقيقية فتوجد في الكلام

إن langue بهذا الوصف الذي أتى به دي سوسير إنما تنطبق على اللغة المعينة كالعربية فقط أو الإنجليزية فقط ، أحدين في الحسان خاصتهما الأساسية وهي كونها نظاماً لا أحداثاً منطوقة ، وكونها اجتماعية تسب إلى جماعة المتكلمين لا إلى الأفراد

ويوضح هاتين الخاصيتين معاً تفسيره للغة بهذا المعنى المعين بأنها « حصيلة كل القوانين اللغوية التي تحدد استعمال الأصوات والصيغ ووسائل التعبير النحوية والمعجمية هي البيئة اللغوية المعينة » أو بعبارة أخرى ، كما قل « فيرث » اللغة بالمعنى الذي أراده دي سوسير نظام من رموز صيغت إلى

أحاسيس وهو نظام من قيم حلافية d.fferesentual values وليس بضمًا من عناصر مادية واقعية ، فالناس لا يتكلمون هذه اللغة

٣ اللغة المعينة وطيفة جماعة المتكلمين في البيئة المعينة. وهي ملك هذه الجماعة وليس للفرد عليها من سلطان إنما سلطانه على الكلام فهو صاحبه وهو المسيطر عليه ، يغير فيه بالريادة والنقص والتطوير ؛ والكلام وطيفة الفرد وحده والفرق بينهما كالفرق بين القاعدة وتطبيق هذه القاعدة والناس لا يتكلمون القواعد، وإن كانوا يتكلمون طبقًا لها ، ويحاولون تحقيقها ماديًا ، كما يظهر ذلك في كلام الفرد في الموقف المعين. أو - على حد تعبير دي سوسير نفسه اللغة المعينة شبه السيمفونية على حين يشبه الكلام العرف على الآلات الموسيقية بالفعل لتحقيق هذه السيمفونية ماديًا أو قل إن اللغة تقع من الكلام موقع القواعد التلغرافية من عملية إرسال التلغراف نفسه

٤ اللغة المعينة يمكن أن تدرس وحدها ، أى تقطع السطر عن تحقيقها المادى وهو الكلام parole فاللغات لمينة كالسنسكريتية واليونانية واللاتينية وغيرها تجري دراستها الآن - كما حرت من قبل - هي الجامعات ومعاهد العلم المختلفة ، على الرغم من أن الناس لا يتكلمونها، ولا يستعملها أحد في التحاطب العادى

أما الكلام فتحتاج دراسته إلى التعرض لأشياء أخرى، أو هي أقل تقدير ، لابد لهذه الدراسة من السطر فى اللغة ، إذ الكلام لا يكون إلا بوجود اللغة وصاحبه وهو الفرد مضطر دائمًا إلى أن يتعلم هذه اللغة ، وإلى أن يظل دائمًا كما لو كان فى فترة تدريب على كيفية أداء هذه اللغة لوظيفتها .

وعلى الرغم من هذا التقابل الواضح بين اللغة المعينة langue والكلام parole فإن بين هذين الحاسين علاقات قوية ، ويعتمد كل منهما على الآخر

فاللغة ضرورية للكلام حتى يكون مفهوماً مؤثراً في المجتمع المعين، إذ الفرد صاحب هذا الكلام إنما يشق حمله وعبراته وفقاً لقواعد هذه اللغة وبطونها المعهودة لأهل البيئة، أو المخروبة في أدهانهم بعبارة أصح. فالمتكلم الفرد على حد تعبير دي سوسير - ليس في استطاعته أن يربط الفكرة المعينة بالصورة الذهنية للكلمة، ما لم يكن واحه من قبل مثل هذا الربط في كلام زملائه في بيئته .

والكلام هو الآخر ضروري لبناء اللغة وتكوينها ، وهو وسيلتها إلى التطور والنمو . ويتم التطور عن طريق تأثرنا بكلام الأفراد الكثيرين من حولنا ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعديل عاداتنا اللغوية أو تغييرها .

ومعنى هذا كله أن اللغة تعد أداة الكلام ، كما أنها تتاحه في الوقت نفسه فهي تعد هذا الكلام بالقواعد والقوانين التي يحرق على سنها تحقيقه المادي الفعلي ، كما أنها - بوصفها مجموعة من النظم الذهنية - تتربس في أدهان الجماعة اللغوية المعينة ، وتحترق في هذه الأدهان بعد الاستماع الطويل إلى المتكلمين بوصفهم أفراداً - في البيئة الخاصة

ولكن دي سوسير - على الرغم من اعترافه بهذا الارتباط وتلك العلاقة بين الحاسين يرى أن اللغة المعينة والكلام شيان مختلفان ، لكل منهما خواصه المميزة له ويحب أن تتع في دراستهما طريقتين منفصلتين . وعليها أن نختار أحدهما ، وقد اختار هو طريق اللغة لا طريق الكلام . لأن اللغة هي التي تعينه أول الأمر وآخره، إذ هي الموضوع الأوحى لعلم اللغة بمعناه الدقيق ، كما يرى

ولم يسكر دي سوسير حق «الكلام» في النظر والدرس ، إذ يقرر أنه في استطاعتنا إذا كان الأمر ضرورياً - أن نطبق الاصطلاح العام «علم اللغة linguistics» على دراسة الحاسين كليهما فنتكلم حينئذ عما يمكن أن يسمى «علم لغة الكلام» Linguistics of speaking ولكن هذا العلم الأخير يجب ألا يخلط بيه

وبين «علم اللغة» بمعناه الصحيح أي Linguistics of Language ذلك العلم الذى ليس له من عمل إلا دراسة للغة Langue . وقد استقر رأى دى سوسير فى النهاية على قصر بحثه فى كتابه الشهير على دراسة اللغة دون الكلام ، ولم يعرض لمادته إلا على ضرب من الاضطرار حين يعتمد إلى هذه المادة لاستخدامها فى توضيح مشكلات اللغة وتفسيرها ، ولكن دون أن تغيب عنه الحدود العاصلة بين الجانبين من حيث طبيعتهما ومادتهما ، ومن حيث منهج الدراسة فى كل منهما .

وعلى الرغم من اعتراف دى سوسير «بأهلية» الكلام Parole بالدراسة وعلى الرغم من تصريحه بإمكان تخصيص علم له «يسمى علم لغة الكلام» ، فإنه لم يحدد طبيعة هذا العلم ولم يعين جوانبه ، الأمر الذى أثار عليه ناقديه واتهموه بإهمال هذا العلم الذى كان على دى سوسير أن يعنى به ويولييه اهتماماً مناسباً ، حتى يتسق الأمر كله مع فكرته الأساسية القائلة بالتفريق بين اللغة والكلام

أصف إلى هذا أن هناك فى كتابه عبارات عامة متناثرة توحى باحتمالات أخرى لدراسة «الكلام» فهناك ما يوحى بأن علم النفس قد يكون هو المختص بالنظر فيه. وذلك ما فهمه «يسيرس» بالفعل وسسه إلى «المارة» أحد أتباع دى سوسير فى فكرة التفريق بين اللغة والكلام وهناك ما يشير إلى أن علم الأصوات Phonetics هو الذى يقوم بدراسته. وذلك ما استنتجه بعض آخر من الدارسين وحقيقة الأمر أنه ليس من البعيد أو الخطأ أن يقوم العلماء معاً بدراسة الكلام والظرف فيه، كل من الزاوية التى تحببها وهذا الاحتمال الأخير يمكن أحده من وصف دى سوسير للكلام أكثر من مرة بأنه نفسى ومادى ، على حين يقرر فى مكان آخر بالكتاب أن «الكلام» أو النشاط المعلى الواقع من المتكلم الفرد إنما تقوم بدراسته مجموعة من العلوم ، ولكن هذه العلوم كلها ليس لها مكان فى علم اللغة إلا من خلال ارتباطها باللغة نفسها وفى هذه الحالة كذلك لم شأ دى سوسير أن يعين هذه العلوم أو يحددها

ومهما يكن من أمر فإن دي سوسير يعد في نظري الرائد الأول في التفريق بين اللغة والكلام بالوجه الذي طلع علينا به ، وبالصورة التي رسمها وحدد معالمها ، بحيث أصبح الحاسان كما لو كان من طبيعتين مختلفتين ، وبحيث أدى هذا التفريق إلى إحداث تعبير ثوري في النظر إلى اللغة ، وإلى خلق مناهج بحث جديدة ما كان لها أن تظهر لولا هذا الابتكار

ويأتى بعد ذلك «تشارلز بيبه» الذي يميل إلى الأخذ برأى أستاذه دي سوسير في مسألة التفريق بين اللغة والكلام ، غير أنه يرى أن أستاذه قد بالغ في النظر إلى اللغة على أنها شيء عقلي صرف ، وأنها نتيجة العقل الجماعي ، ولكنه هو نفسه يؤكد أهمية العنصر العاطفي في اللغة أو ما يسميه Le Langage affective

ويرى «بيبه» أن هناك صراعاً دائماً بين كلام الأفراد واللغة ذات النظم التي لا تنحى ولن تنحى - بحاجة المجتمع كله . فاللغة العقلية العادية المنظمة تنحى بغير قصد إيصال أو توصيل الأفكار وفهمها أما الكلام فهو حادس الحياة الحقيقي فهو يعبر عن الشعور والرغبات والأفعال ، وعناصر الكلام الابتكارية عاطفية ودائبة فهي أساسها والكلام في صراعه الدائم مع اللغة يتعلب عليها

أما «بالمار» فيرى تقريباً ما يراه علماء اللغة السويسريون ، حيث يقول إن هذا الشيء المركب غير المتجانس والذي يشار إليه بالكلمة العامصة Language (اللغة) هو في الواقع يتضمن شيئين مختلفين وغير متقابلين

الأول - مجموع النشاط الجسمي والعقلي الذي يبده شخص ما حين ينقل (بالإشارة أو الطوق أو الكتابة) إلى شخص آخر أفكاراً أو عواطف ، وهذا هو الكلام .

الثاني مجموع التقاليد والعادات اللغوية التي احتارتها وأحصعتها للتنظيم
حماهير المتكلمين بغية المحافظة على مستوى معين للتفاهم فيما بينهم، وهذا ما
يسميه باللغة

والكلام إذن مجموعة من النشاط الشخصي على حين أن اللغة عبارة عن
مجموعة من التقاليد والقوانين ويمكن تشبيه الفرق بينهما بالفرق الذي يوجد بين
القواعد والنظم التلغرافية وبين إرسال الرسالة التلغرافية نفسها عن طريق استخدام
هذه القواعد ومثله أيضًا الفرق بين نظام الرمور والإشارات البحرية وبين رفع
الأعلام البحرية بالفعل، طبقًا لما تتضمن هذه الرمور من قواعد وكذا الحال فيما
يوحد من فروق بين قواعد الموسيقى ونظمها وبين العزف نفسه

والخلاصة كما يقول «المدر» إن الفعل أو النشاط ليس هو القانون نفسه الذي
يمتصاه يمد هذا العمل أو النشاط . فهما شيان مختلفان من الناحية العملية
والناحية النظرية ، وذلك لأن لدينا نظرية وحبرة لكل من الكلام واللغة فـنظرية
الكلام يدرسها علماء النفس، وحبرة الكلام يمارسها الطفل في مدارس الحصانة
والتلاميذ الذين يدرسون لغة أجنبية على يد مدرس ناجح ونظرية اللغة يدرسها
علماء اللغة، وحررتها يعرفها أولئك الذين يشتغلون بدراسة القوانين اللغوية نفسها
أو تدريسها فكلما بحثنا في توصيل أفكارنا وعواطفنا إلى غيرنا فبحسب عملنا هذا
نتعامل مع الكلام ، وكلما بحثنا في تحليل وسائل التعبير أو تفسيره أو في تكوين
حملة من لغة أجنبية بطريق تركيبية صرفة فبحسب نتعامل مع اللغة

ونسبع «أولمان» المنهج نفسه في التفریق بين اللغة والكلام فيقول «اللغة نظام
من رموز صوتية محرونة هي أذهان أفراد الجماعة اللغوية ، ولكن الكلام نشاط مترجم
لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقية» ، وهو في تفسير ذلك يقرر أن
الكلمات لها صورتان من الوجود وجود بالقوة ووجود بالفعل فكل كلمة تسمع

أو تنطق تترك هي إثرها مجموعة من الانطباعات في ذهن كل من المتكلم والسامع انطباعات صوتية وانطباعات حركات أعضاء النطق وكذلك تترك استعدادًا معينًا لإعادة هذه الحركات وإحداث هذه الأصوات نفسها هذه الانطباعات أو لعكس كما يسميها علماء النفس نودع في أذهاننا، ومن الممكن أن نصير حقيقة واقعية في الكلام المتصل بكل سهولة وطواعية ويستمر أولئك في بيد رأيهم في ذلك قائلًا «الكلام طبيعته شيء عابر سريع الزوال». أما اللغة فهي ثابتة مستقرة سببًا إذا فورت بذلك ومع أن اللغة حاصصة للتعبير، فهي تتحرك في هذا الاتجاه ببطء شديد، كما أن بعض التعبيرات الرئيسية التي تلحقها تستغرق أحيانًا سنين قرونًا حتى تصبح أصف إلى ذلك أن الكلام نشاط متعمد مقصود. ولكن اللغة تعرض علينا من الخارج، ويكتسبها الفرد بطريقة سلبية، ويكون ذلك عادة في الطفولة، كما لا يمكن أن تتغير أو تتبدل تبعًا للمراج الفرد وأن أي ابتكار أو تجديد ناشئ في الأصل - كما هي العادة - في كلام الفرد لا بد له من موافقة الجماعة اللغوية قبل أن يتقرر وقبل أن يحد طريقه إلى نظام اللغة وهذا أيضًا يعنى أن الكلام فردى على حين أن اللغة جماعية

ويتساءل يسيرسن عن الفائدة العملية التي ربما نحصل عليها من التفرقة بين اللغة والكلام ثم يقول إن هؤلاء العلماء السابقين قد أصابوا الحقيقة إلى حد ما، ولكنهم بالعوا في الموضوع إلى حد بعيد ويرى أن التفرقة ما هو إلا صدى للتفرقة بين «العقل الجماعى أو الشعور الجماعى» و«العقل الفردى أو الشعور الفردى». ويقرر يسيرسن أن العقل أو الشعور إنما يوجد في الفرد، ويدكر أنه لو صح أن كل أفراد المجموعة الاجتماعية أو معظمهم فكروا بطريقة واحدة وسلكوا في الحياة مسلكًا موحدًا، ما حار لنا أن نقول إن هناك «عقلًا جماعيًا»، وإنما يمكن أن نقول إن هناك عقولاً متعددة يشبه بعضها بعضًا، ومن ثم فكرت بطريقة واحدة

وسلكت فى الحياة مسلكاً متشابهاً ويختتم يسيرس كلامه بأن اللغة والكلام ما هما فى الواقع إلا جانبان لشيء واحد، وأن كلا منهما أسلوب من أساليب النشاط الإنسانى ذى الصبغة الاجتماعية، وإذا كان من الضرورى أن نفرق بينهما فيمكن القول بأن هناك ما يمكن أن يسمى لغة الجماعة ولغة الفرد

ونحن نرى ما يراه يسيرس، بل ونضيف إلى ذلك أساً فى البحوث العلمية لا نفرق بين ما يسمى لغة الفرد ولغة الجماعة، إذ إننا نعد الفرد جزءاً من بيئته، وهو مثل صحيح لها، وهو فى كلامه يراعى بطريق الشعور أو اللاشعور - النماذج اللغوية التى تعارف عليها أعضاء المجتمع، ومن ثم حاز لنا أن ندرس لغة الفرد فى بيئته بل لعل ذلك أدق من دراسة لغة المجتمع كله، إذ لا يمكن لأحد أن يسكر وحود فروق فردية متنوعة من شأنها أن تقود إلى تعقيد الدراسة والوصول إلى نتائج مضطربة.

ومهما يكن من أمر فإن دى سوسير بهذا التفريق بين جانبى اللغة أو الكلام الإنسانى قد أثار اهتمام الدارسين فتبعه بعضهم فى ذلك وعارضه آخرون، كما رأينا

وكان لهذا التفريق نتائج مباشرة فى البحث اللغوى فيما بعد. من أهم هذه النتائج

١ - أدى هذا التفريق إلى دراسة الأصوات على مستويين - أحدهما «علم الأصوات العام» أو الفوناتيک Phonetics والثانى «علم وظائف الأصوات» أو الفنولوجيا Phonology وأصحاب هذا التفصيل يقصدون بالأول ذلك العلم الذى يدرس أصوات «الكلام» parole أى الأصوات المنطوقة بالفعل، والنظر إليها من حيث خواصها النطقية والفيزيائية أما الفنولوجيا فتخصصها هؤلاء لدراسة أصوات اللغة langue أى الوحدات والوحدات الصوتية Phonemes

التي يتكون منها النظام الصوتي للغة المعينة فالأول يدرس الأصوات من
الساحية المادية والثاني يدرسها من حيث وظائفها وقيمها في اللغة المعينة

٢ نتج عن الفصل بين هذين المستويين الصوتيين (الفوناتيک والفنولوجيا) أن
اختلف العلماء في مكان الفوناتيک بالنسبة لعلم اللغة فبعض الدارسين
أخرجوه من علم اللغة ، على أساس أن علم اللغة . يحتص بالقواعد والنظم
اللغوية (فولوجية أو صرفية أو نحوية . . إلح) والفوناتيک لا يعنى بالقواعد
وإنما يقوم بوصف الأحداث المنطوقة بالفعل وهو عند هؤلاء أقرب إلى الفيزياء
منه إلى علم اللغة ، وإن كان هذا الأخير في حاجة إليه .

ورأى آخرون أن الفوناتيک جزء من علم اللغة ولكنه في المرتبة الثانية ، أو هو
كما يقول فريق ثالث . أن الفوناتيک يقع على حدود علم اللغة .

أما الفنولوجيا عند هؤلاء جميعاً فهو فرع ثالث مقرر من فروع علم اللغة ، لأنه
يعنى بالقواعد والقوانين الصوتية ، فهو بذلك تتمشى مبادئه وأساسه مع
مبادئ علم اللغة ذاته .

٣ - كان من نتيجة هذا الفصل بين هذين العلمين أن اتجه الدارسون في دراسة
الأصوات اتجاهين مختلفين اتجه يركز عمله على الفوناتيک وجوانبه ، حتى
لا يكادون يهتمون بالفنولوجيا إلا نادراً وكان من نتيجة هذا التركيب ، أن
فرعوا الفوناتيک نفسه إلى فروع ، فرع يهتم بجانب النطق ، ويسمى علم
الأصوات السطقي ، وفرع يعنى بدراسة الدبذبات الصوتية وتأثيرها في
الهواء ، وسموه علم الأصوات الفيزيائي ، وفرع ثالث يعنى بتأثير الأصوات
على السمع وميكانيكيته وسموه علم الأصوات السمعي .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أصبح الآن هناك من العلماء من يكرس

جهوده لهذا الصرع أو ذاك ، حتى أصبحنا نرى مدارس كاملة تقف بمسها وكل جهودها على فرع دون آخر

أما الاتجاه الثاني فيمثل اهتمام بعض الدارسين بالصولوحيا ومشكلاتها ، أخذين في الحسبان - معظم الأحيان - وطائفت الأصوات وقيمتها في اللغة المعينة، وإن كانوا بالطبع لم يستطيعوا إهمال القوياتيك ، إذ إن الصولوحيا في حاجة ملحة إلى الصوياتيك ، مهما كان المنهج الذي يتبعه الدارس

٤ كان من نتائج التفریق بين اللغة والكلام أن وقع بعض الدارسين في محذور «الثنائية» ويعنى بذلك أنهم بطروا إلى الأحداث اللعوية كما لو كانت مكونة من حائنين منفصلين . أحدهما الجانب الصوتي أو اللفظي الصرف (وهذا الجانب يقابل الكلام في نظر دي سوسير) والثاني جانب المعنى أو المضمون أو المدلول (وهذا الجانب يقابل اللغة)

ومن عجب أن دي سوسير على الرغم من تفريقه بين اللغة والكلام ما كان يقصد إلى التفریق بين حاسي الحدث اللعوى.

إن كل ما كان يعنيه أولاً وأخراً هو أن اللغة بطبيعتها ظاهرة اجتماعية (وليست كائناً حياً ، كما كان يُظن قديماً) وهذه الظاهرة تتمثل في مجموعة من القوايس المنظمة المحروية في ذهن أصحاب البيئة الخاصة، وأنها بذلك تختلف في طبيعتها وخواصها عما سماء الكلام وهو النطق الفعلي من الفرد في الموقف المعين ومن هذه النظرة يرى دي سوسير أن «اللغة» لا الكلام هي موضوع علم اللغة بوصفه العلم الخاص بوصف القوايس اللعوية

إن دي سوسير إنما يقصد فقط إلى بيان أن الأولى والأحدر تنحصر علم اللغة لدراسته هو Langue لا إلى هذا الفصل الذي رعموا ، أو استتجوا من كلامه

وقد سح عن هذا المخطور لدى وقع فيه هؤلاء أمران أحزان لهما أهمية في
الدرس للوعى وأحدثا خلافا بين العلماء في حقيقة الأمر فيهما

الأول لما كان الحدث اللغوى عندهم ذا جانبين ، أحدهما صوتى والآخر
جانب المعنى ، قام هؤلاء بتعريف علم اللغة إلى فروع تقابل هذه الشائبة فخصصوا
بعض الفروع لدراسة الجانب الأول وبعضاً آخر لدراسة الجانب الثانى وهذا لتعريف
واضح في أعمال الكثيرين ، منهم «أولمان» كما سرى فيما بعد

لثانى - حين انتقل هؤلاء إلى دراسة المعنى أخذوا يطورون فيه نظرة تطابق
هذه الشائبة. ففي نظرهم أن الكلمة أو الحملة لها معنى ثابت مستقر، وهذا المعنى
يتمى إلى اللغة وملك لها ، على حين أن معنى الكلمة أو الحملة قد يتغير بتغير
السياق ولتظم المعنى في الموقف المعين ، وهذه المعانى تظهر في الكلام المعلى

وقد سى أولمان نظريته في تفسير «المعنى» على هذا الأساس ، ويظهر ذلك
بوضوح في شىء آخر ذلك أنه حين يتكلم عن «الرمر» اللغوى يشققه إلى
جانب الدال وهو اللفظ المعين وجانب المعنى وهو محتوى هذا اللفظ

وكان الأولى هؤلاء جميعاً ألا يقعوا في هذا الخطأ ، وأن يعلموا أن لحدث
اللغوى (كلمة أو حملة) وحدة متكاملة لا انفصام بين جاسيها، وكان عليهم أن
يدركوا أن دى سوسير بتفريقه السابق إما كان يقصد إلى رسم منهج علمى لدراسة
«اللغة» ، ناركاً الكلام لدراسته بمناهج أخرى ، كما كان يرمى أولاً وأخيراً - إلى
بيان أن اللغة إنما هي مجموعة من القواعد والقوانين لملوكة للجماعة المعينة ، وأن
الكلام ملك الفرد ، وبينهما علاقة كما أشار هو إلى ذلك

الفكرة الثانية :

جاء دى سوسير فوحد اللغويين من قبله يقصرون دراستهم للغة على النهج
التاريخى أو النهج التاريخى المشوب شىء من الوصف المعتمد على أفكار فلسفية

أو معيارية ، وقد كانت هذه الدراسة ذاتها مشوبة بالقصور من بعض وجوهها ، إذ كانت تُعنى - في الأغلب الأعم - بتتبع الظواهر اللغوية من فترة رمنية إلى أخرى ، لا بوصفها عناصر في نظم لغوية تتبين قيمها بمواقعها في هذه النظم ، وإنما بالنظر إليها كما لو كانت ظواهر منعزلة ، أو - بالأحرى - كما لو كانت أمثلة حرّية لا تخضع لقواعد مطردة

ثار دى سوسير على هذا الخط التقليدي ورأى أن هناك طريقتين مختلفتين لدراسة اللغة. أما أحدهما فسماء المنهج «الدياكروني» diachronic أو التاريخي historical أو ما يدعى أحياناً بالطريقة «الديناميكية» dynamic . والثاني هو طريق التحليل «السنكروني» synchronic أو ما عرف فيما بعد عند بعضهم بالوصفي descriptive وقد ينعت أحياناً «بالثابت» static أو الآنى أو التزامنى .

ثم أحد دى سوسير يفرق تعريفاً تاماً بين هذين الطريقتين، فالمنهج الدياكروني أساسه تعدد الفترة الزمنية ، حيث يلاحظ الدارس الظواهر اللغوية من فترة رمنية إلى أخرى ، قصداً إلى تعرف ما أصابها من تغير وتطور ولكن المنهج السنكروني خاصته الأساسية وحدة الفترة الزمنية ، مع قصر وظيفة اللغويين في هذه الحالة على النظر في وحدات التركيب اللغوي للوقوف على نوع العلاقات الداخلية بينها في هذا التركيب . إن الدارس على هذا النهج - لا يدخل عامل الزمن في حسابه وإنما يعنيه أولاً وأخيراً أن يأخذ اللغة على أنها «نظام سوى» ثابت في نقطة محددة من الزمن لا يتعداها .

والمنهجان في بصره صالحان للأخذ بهما وضروريان للبحث اللغوي ، ولكن مع التمييز بينهما والتعريق بين وظائفهما ومن ثم لا يجوز الخلط بينهما أو العمل بهما معاً في أن وحدر دى سوسير من اعتماد الدراسة السنكرونية بالذات على النظرة التاريخية ، لما يعقب ذلك من الخلط في النتائج اللغوية، ولكن الطريقة

الدياكرونية لها أن تلجأ إلى المنهج السنكروني، بل إن ذلك أمر ضروري حيث إن تعدد الفترة الزمنية يعنى - نداهة - انتظام العمل لأكثر من دراسة سنكرونية سابقة . كل واحدة منها تختص بفترة زمنية واحدة .

الفكرة الثالثة :

وهى فكرة بالغة الأهمية لجذتها فى النظر اللغوى ولقوة تأثيرها فى أعمال الخالعين له، حتى إنها سيطرت على أفكار اللغويين سيطرة قلست موارد الدراسات اللغوية كلها تقريباً فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين .

ونعنى بها فكرة البنوية اللغوية فى النظر إلى اللغة. وقد اتسعت دوائر هذه الفكرة وتنوعت اتجاهاتها ، حتى غدت نظرية أو مدرسة بارزة من مدارس العمل اللغوى الحديث، تلك هى النظرية أو المدرسة البنوية

وقد رأينا أن مرجع الحديث عن «البنوية» عند دى سوسير لنصم أفكاره عنها إلى النظر فى الفكر البنى بعامة ، معاً للتداخل أو التكرار وقصدًا إلى تجميع أطراف الحديث عن هذه المدرسة بكل اتجاهاتها ومناحيها ، للخروج من ذلك كله إلى تعريف واضح بهذه المدرسة وأشهر رجالها وموقعها فى الدرس اللغوى .

وإدراكنا أن نقف على مدى التأثير الذى أحدثته أفكار دى سوسير فيما يتعلق بالمبادئ الأولى بوجه خاص فى البحث اللغوى وأن نتعرف نوع التأثير واتجاهاته فى هذا الشأن كان من الضرورى أن يصاحب كتابه المذكور فى رحلته التاريخية الطويلة ، وأن نواكب محاضراته هذه فى مسارها العلمى عبر قارات العالم المختلفة

لقد بدأت هذه المحاضرات رحلتها فور ظهورها فى صورة كتاب لأول مرة عام ١٩١٦م . ومن ذلك التاريخ حتى هذه اللحظة ، والكتاب يوالى أسفاره ويجد فى

مسيرته عبر فارات الدنيا، غربها وشرقها على سواء، إليك لتجده يحتل مكاناً دَرراً
فى مكتبات دور العلم وقاعات الدرس ومستدياب الفكر اللعوى فى كل بلد أراد
لنفسه أن يحظى بنصيب من هذه الثروة العلمية الحديدة وتلك الأصالة المبهجة
التي حملها الكتاب إلى الناس

لقد اتخذ تأثير الكتاب فى أعمال الدارسين من بعد دى سوسير صوراً عدة
وبحافى ذلك مناحى مختلفة وابه لمن الصعب فى هذا المقام أن يحصر هذه الصور
أو أن تعدد تلك المناحي وبحسب أن نشير هنا إلى أمثلة محدودة من صور هذا
التأثير فيما يتعلق بمبادئ الأولين اللذين سقت الإشارة إليهما ، ونعنى بهما
التفريق بين المنهج الدياكرونى والمنهج السنكرونى ورأيه فى مفهوم «اللغة والكلام»
والعلاقة بينهما .

وأول ما يلست النظر فى هذا الشأن هو أن الكتاب استطاع أن يجذب إليه عدداً
من اللعويين وأن يوحد بين اتجاهاتهم وأفكارهم الرئيسية بحيث أصبحوا يكونون
مدرسة لعوية جديدة ، عرفت فيما بعد بمدرسة دى سوسير ، أو «مدرسة جيف»

من أشهر أعضاء هذه المدرسة تلميذه الوفى تشارلز بيبه الذى طبق مبادئ
أستاذه فى التحليل السنكرونى على اللغة الفرنسية، والذى استخدم هذه المبادئ
داتها فى عقد مقارنة بين نظامى اللعتين الفرنسية والألمانية . وكذلك سار هذا
التلميذ فى ركاب أستاذه ، بقبوله مبدأ التفريق بين اللغة والكلام ، وإن كان يرى
أن أستاذه قد بالغ فى النظر إلى اللغة على أنها شىء عقلى صرف، وأنها نتيجة
العقل الجماعى أما هو (بيبه) فيؤكد أهمية العنصر العاطفى فى اللغة .

أما أشهر تلامذته وأهمهم على الإطلاق فهو اللعوى الفرنسى الذائع الصيت
«أنطوان ميبه» الذى أحد بوحهة نظر الأستاذ فيما يتعلق باللغة بوصفها نظاماً
متكاملاً متناسق التركيب مترابط الوحدات ، والذى حذر كما فعل أستاذه من

قبل - من حطر دراسة عناصر اللغة معرلة عن سياقها البتوى . ولكن ميه على الرغم من هذا يميل إلى محالفة الأستاذ فى بعض النقاط . من ذلك مثلاً أنه يأسف لما تعبىه النظرة السوية التجريدية للغة ، كما أرادها دى سوسير من التحايل الواضح للنشر لذين يستعملون اللغة ومن أعمالها لهذا العصر المهم عند التحليل

وقد رأى هذا رأى نفسه اللعوى الإيبانى «أما دو ألبوسو» أحد المتأثرين بأراء دى سوسير وأفكاره الجديدة يلخص «ألبوسو» موقفه من هذه القضية بقوله «إن نظرية دى سوسير اللعوية قد طمرت بوصوحها الرائع وبساطتها المميره على حساب تجاهل أهم شىء فى الموضوع وهو العصر الشرى فى اللغة»

ولم يقف تأثير الكتاب عند هذا الحد الذى ينتهى بتجمع عدد من التلاميذ حول أراء الأستاذ ومبادئه، وإنما استطاعت نظريات دى سوسير ومناهجه أن تنفذ بعمق واتساع عريض إلى أعمال اللعويين المحترفين على اختلاف بيئاتهم واتجاهاتهم الفكرية

لقد أحدثت فكرة دى سوسير فى التفريق بين المنهجين الدياكرونى والسينكرونى فى دراسة اللغة ردور فعل واسعة متباينة، فعارضها قوم فى بداية الأمر ، مقرررين سلامة القول بوحود هذين المنهجين ، ولكن التفريق التام بينهما كما فعل الأستاذ الأول أمر مبالغ فيه ولا تسويعه طبيعة اللغة ذاتها وحجتهم فى ذلك كما يروونها واحد منهم وهو يسبرسن الدنركى . أن الدراسة السكرونية التى لا بأحد عامل الرمن فى الحساب لا يمكن تطبيقها تطبيقاً سليماً على اللغة، إذ من الصعب «تشبيت» هذه اللغة ووصفها دون الإشارة إلى ما قد تخضع له من تغير وتطور ، ودعموا حجتهم هذه بمجموعة من التساؤلات أوردها لنا يسبرسن على هذا النحو متى يجوز لنا أن نقرر أن حالة ما من حالات اللغة قد انتهت ، وأن حالة أخرى قد حلت محلها ؟ كيف نتعامل مع تلك الآثار اللعوية القديمة التى تسلفت

وعادت إلى الحياة في أساليب لغوية معينة ؟ أو ، كيف إذن تتناول هذه المستويات اللغوية المختلفة الطواهر ، كاللغة الدارجة ، وأساليب النشر العادية ، أو أساليبه الراقية ؟ أهذه المستويات لغات مختلفة أم هي لغة واحدة ؟

على أن هذه المعارضة لم تمنع مبدأ التفريق بين المنهجين من الانتشار والديوع ، حيث أصبح لكل منهج أتباع وأشياع . وكان المهج السنكرونى أسعد خطأ من صاحبه وتلقاه الناس بالقبول، واتجه إليه معظم الدارسين المحدثين فأقادوا منه ، وطقه كل واحد منهم بصورة أو بأخرى ، والتزموا - بوجه خاص - بما تضمنه هذا المهج من وجوب النظر إلى اللغة بوصفها نظاماً بنوياً تظهر قيمة وحداته بطريق البظر فى علاقتها بعضها بعض .

وهكذا امتد المهج السنكرونى وأصبح يعنى شيئين متلازمين : أولهما : وصف الحقائق اللغوية ، كما هى فى التركيب فى فترة زمنية معينة، ومن ثم أطلق عليه فيما بعد «المهج الوصفى» ، وثانيهما تناول اللغة على أنها شكل «بنوى» لا مادة مطوقة ، مع الأحء فى الحساب أن اللغة «كل متكامل» تظهر قيم وحداته عن طريق وظائفها ، وذلك بالإشارة إلى جاراتها فى التركيب ذاته . وقد سمي هذا الوجه الثانى فيما بعد بـ«النظرة البنوية» أو «التركيبية الشكلية» فى البحث اللغوى .

ولسنا سألغ إذا قررنا منذ البداية أن «معظم الاتجاهات اللغوية الحديثة التى تؤكد أهمية منهج الوصف فى دراسة اللغة إنما ترجع مباشرة بطريق أو بأحر إلى دى سوسير نفسه كما ترجع إليه كذلك الأفكار الجديدة فى يتعلق بالنظرة السنوية إلى اللغة» .

نجد هذين الجانبين كليهما واصحين فى أعمال اللغوى الإنجليزى «فيرث» الذى لا يعيد عن مبدأ الوصف فى كل ما أخرجه هو وتلامذته إلى الناس، كما تراه بلىرم بصورة أو بأخرى بالنظرة السنوية إلى اللغة. إننا لا نتكر أن فيرث هو الآخر

كان رائد مدرسة خاصة به، تنسب إليه وحده، كما لا سكر أنه كان كثير الاعتراض على الفكرة البنوية للغة، بالمعنى الذى عنه رجال التحليل الهويى أو التحليل الصوتى الوطيهى ، من الأمريكان ولكنه .. من المؤكد كان من رجال «الطرفة البنوية» بصورة من الصور^(١) تلحظ هذا فى بعض مصطلحاته كما تلمسه فى طرائق تحليله للغة .

ولقد أفاد الأمريكان المحدثون من المهج السنكرونى عند دى سوسير ، أفاد منه زعيمهم بلومفيلد المتوفى سنة ١٩٥٣ م ، فالتزم بمبدأ الوصف التراما واصحاً كما طبق الطرفة التركيبية فى آثاره ، وأهمها كتابه الموسوم بـ «اللغة» والمنعوت بـ «إنجيل علم اللغة» عند الأمريكان عاية الأمر أن بلومفيلد خلط عمله هذا بمهج مرحلى قوامه النظرة السلوكية إلى الأحداث اللغوية إن هذه الأحداث عنه لا تعدو أن تكون ردود فعل لمثيرات أو دوافع ، تتبعها استجابات عملية ، على أن هذا المهج السلوكى ذاته لم يحلّ بالوفاء بمبادئ الوصف والتحليل التركيبى ، وهى مبادئ ترجع فى أساسها إلى العقبرى السوسيرى دى سوسير .

ومد أن حظ بلومفيلد هذا الخط وأغلب الدراسات اللغوية الأمريكية على اختلاف اتجاهاتها لا تستطيع تجاهله فالوصف أصبح القاعدة العامة عند تلامذته ولاحقيه ، كما سيطرت النظرة البنوية على جل أعمالهم. يبدو ذلك واضحاً فى أعمال «رليج هاريس» Z.Harris أحد رواد النظرة البنوية فى أمريكا ، كما يشهد على ذلك كتابه المسمى «مناهج فى علم اللغة البنوى» *Methods in Structural Linguistics* وكل ما هنالك أن دراسات «هاريس» فى هذا الكتاب كانت مركزة على الجانبين الصوتى والصرفى للغة دون كبير اهتمام بالجانب النحوى .

(١) ومن الجدير بالذكر أن «هيرث» لم يدخل البه فى الجدل الدائر حول التفريق بين «اللغة» و«الكلام» بالمعنى الذى رآه دى سوسير

ولقد حرج إليا اللعوى الأمريكى تشومسكى نظرية عدّوها آخر صحة
فى البحث «اللعوى» ، وهى نظرية «المحو التحويلى» . وإنك لو دققت النظر فى
تفاصيلها استطعت أن ترجعها بصورة أو بأخرى إلى فكرة دى سوسير عن
«الدراسة السوية» للغة

والحق أن الأمريكان كانوا متأثرين أشد تأثر فى الخمسينيات والستينيات من
القرن العشرين بالمهج السكروى عند دى سوسير ، بل لعنهم كانوا مالعن فى
ذلك ، إذ كانوا يعملون اللغة ويتناولونها بالتحليل ، كما لو كانت شيئاً حامداً لا
يتحرك أو شيئاً لا يصيبه التعير والتطور .

وحدير بناها كذلك أن تشير إلى أن «الطرة السكروية» عند دى سوسير
قد وجدت طريقها إلى أعمال الدارسين فى مدرسة «مراح اللعوية» فى فتراتنا الأولى
بوجه خاص ، أو فى مرحلتها «الكلاسيكية» كما يطلقون عليها أحياناً . نعم ، لقد
كان لهؤلاء القوم - كما يقولون - معرفة من نوع ما بالمهج السكروى وبخاصة
السكروية للغة ، ولكن فكرة دى سوسير فى هذا الشأن كانت الدافع القوى
لتعميق هذه الدراسة وجعل هذه اللون من التحليل خطأ تفكيراً عاماً فى رحاب
هذه المدرسة

وهناك فى جانب آخر من حواش القارة الأوربية نجد ذلك العالم «الدمركى
الشهير» هيلمسلف الذى تأتى آثاره امتداداً حقيقياً لطريق دى سوسير فى التركيب
على «الخواص البسوية» للغة ، وهى تناولها على أساس أنها «بناء» أو «شكل» form
لا جوهر أو مادة substance . إنه بصرح أكثر من مرة أن مهمة علم اللغة إنما هى
وصف وحدات اللغة فى التركيب وبيان العلاقات بين هذه الوحدات

ويستمر هيلمسلف فى تعميق هذه الطرة وتأصيلها حتى يصل بها إلى
دراسة رياضية مستخدماً فى ذلك مباح علم الحز ووسائله فى التحليل اللعوى

وكان دائم الإلحاح على وحب الاهتمام «الجوانية» اللغة ، لا بحواشيها «المراسلة» ومن ثم كان من أهم أهداف نظريته الوصول إلى ما سماه «علم اللغة الحواشي» إنه مثل دي سوسير - يسكر أن تكون اللغة مجرد أسماء لمسميات أو مجموعة من الرموز أو علاقات مبنية للأشياء في الواقع الخارجي، إنها عنده مجموعة من العلاقات وارتباطات بين عناصر التركيب

والخلاف الواضح بين الرحلين إنما يظهر في إهمال هيلمسلف للحدث «العقلي أو النفسي» لدرم الدعوى وتركيزه على تحليل هذا «الرمز» بطريق «الوظائف الداخلية» التي يتكون منها «الوظائف الخارجية» التي تربطه بغيره من الوحدات اللغوية ، ويتم ذلك كله في إطار الطريقة «الجوانية» للتحليل .

وعلى الرغم من أن هيلمسلف يصر على أنه وصل إلى نظريته هذه مستملا عن غيره ، فإنه لا يسكر فصل دي سوسير عليه ، وإفادته منه لقد رأى في أعمال دي سوسير تأكيداً لأرائه وتشجيعاً لها . وفي اعتقاده أن نظريته هي أول نظرية تمشى في إطار الأسس التي وضعها دي سوسير في نظريته البهوية

رحلة كتاب دي سوسير :

كل ما مضى يمثل الأفكار الأساسية لنظرية دي سوسير في الدرس اللغوي ، وقد رأينا إكمالاً للعائدة أن نشير وإن بإيجاز - إلى تأثير مبادئه وأفكاره كما وردت في كتابه المعروف .

لقد ارتحل كتابه في شتى نقاع الأرض رحلة كبيرة فحيثما يحتضن بالمفكرة الأولى من فكر دي سوسير ونعني بها - فكرة التفريق بين «اللغة» و«الكلام» - فقد كانت رحلة أطول مدًى وأكثر تشعباً وأعمق تأثيراً من صاحبها . إن دي سوسير يعد في نظرنا الرائد الأول في التفريق بين اللغة Langue والكلام Parole ، بلوحيه الذي طلع عليه ، وبالصورة التي رسمها وحدد معالمها ، بحيث أصبح

الجانبا ن كما لو كانا من طبيعتين مختلفتين ، وبحيث أدى هذا التفريق إلى إحداث
تغيير ثورى فى النظر إلى اللغة وإلى خلق مناهج بحث جديدة ما كان لها أن تظهر
لولا هذا الابتكار .

ولكن هذا لا ينهى بحال من الأحوال وجود نوع ما من التفريق أو التقابل
بين اللغة والكلام فى التراث اللغوى الإنسانى قبل دى سوسير ، ويظهر هذا
التفريق السوعى فى صورتين رئيسيتين .

أولاهما : تتمثل فى وجود مصطلحات معينة فى بعض اللغات تومى أو تشير
إلى هذا التفريق النوعى . وفى اللغة العربية مثلاً ، يوجد المصطلحان : اللغة
والكلام ، ويحاسبهما أيضاً يوحد مصطلح ثالث هو «اللسان» وهذه الثلاثية موحودة
فى اللغة الإنجليزية كذلك . فهناك language, speech, tongue وكان المصريون
القدماء يستعملون أحياناً المصطلح ro (بمعنى فم) فى مقابل «لغة» ، على حين كانت
الكلمة mitdet تمثل الكلام الفعلى speaking

أما اللاتينية ففيها المصطلحان : Sermo , Lingua وفى الألمانية Sprache
و Rade ، وفى الهولندية : Taal و rede وفى الإسبانية hablo اللغة وفى
السويدية : språk و tál^(١) .

وفى هذه اللغات كلها ، يعلب أن يطلق المصطلح «لغة» أو ما يقابله على
العرف أو النظام اللغوى العام ، أو على الحقائق اللغوية بوصفها وحدات فى نظم
مقررة يجرى عليها التقليد فى البيئة اللغوية المعنية ، على حين يستعمل «الكلام»
وما يرادفه فى معنى النشاط العضوى أو النطقى للإنسان أو فى معنى الأحداث
اللغوية الواقعة بالفعل من المتكلم

(١) انظر - جردر - نظرية اللغة والكلام The Theory of language and speech p.107 و«المبرج» - اصحات
حديثه فى علم اللغة New Trends in linguistics, p.0

على أن هذا التقابل في استعمال هذه المصطلحات لا يرقى بحال إلى مستوى التفریق الذی جاء به دی سوسیر فمن الواضح أن هذه المصطلحات (أو أغلبها) ذات مفهومات واسعة . وقد يحدث التداخل أو الخلط بينها أحياناً .

«اللغة» في العربية مثلاً مصطلح ذو مدلولات عدة ، فقد يطلق على الثروة اللفظية ، وقد يعنى اللهجة ، وربما أطلق على «الكلام» نفسه ، هذا بالإضافة إلى معناه التقليدي المشهور .

و«الكلام» هو الآخر قد يعنى أشياء كثيرة ، منها اللغة ، ومجموعة الأصوات المنطوقة ، والمحادثة واللهجة ، وقد يكون مرادفاً للحملة ، كما في نحو قول ابن مالك : كلاماً لفظ مفيد «كاستقم»

وقد يشير إلى هذا التداخل أو الخلط ما لمسه من استعمال بعض هذه اللغات لهذه المصطلحات . ففي الألمانية والسويدية تستعمل الكلمتان *Språk* و *Sprache* في معنى «اللغة» على حين أن المصطلح الإنجليزي *speech* يطلق على «الكلام» ، على الرغم من انتماء هذه الكلمات الثلاث إلى أصل لغوي واحد ، كما هو معروف . وفي السويدية ، الكلمة *tal* تعنى «الكلام» ولكن المصطلح الهولندي *taal* يعنى اللغة وعلى فرض أن هناك فروقاً دقيقة بين «اللغة» و«الكلام» في الاستعمال العام لهذه اللغات ، فإن هذه الفروق ذات طبيعة تختلف عما عناه دي سوسير بمصطلحيه المشهورين ، على الوجه المبين سابقاً . ولهذا لم يجد أكثر العلماء بداً من الالتزام في غالب الأحيان بالمصطلحات الفرنسية التي استعملها هذا اللغوي الكبير في هذا المجال ، حيث تأكدوا أن غيرها من المصطلحات في اللغات الأخرى لا يستطيع الوفاء بما يرمى إليه دي سوسير ويعنيه

أما الصورة الثانية التي تشعر بوجود فروق بين «اللغة» و«الكلام» في التراث اللغوي ، فتظهر فيما يرويه التاريخ عن الهنود القدماء . يروى التاريخ أن هؤلاء الهنود

قد وجدت لديهم فكرة التفريق بين هذين الجانبين ، ونصوا على أن «الكلام شيء ، ومعرفة العناصر التي يحتوي عليها هذا الكلام شيء آخر» . أو بعبارة أخرى - كما يقرر أستاذنا فيرث - لقد أكد الهندوس القديمي الفرق الكبير بين الكلام ومعرفة هذا الكلام أو تحليله عن طريق سستهم أول تحليل للكلام وبالتالي سستهم أسس قواعد الكتابة إلى الإله إندرا Indra (انظر فيرث p 15 Tongues of Men)

وواضح من هذا أن هؤلاء الهندوس كانوا يدركون خواص كل من اللغة والكلام . ولكن هذا الإدراك في نظر - لم يتعد هذه المرحلة إلى ما بعدها ، بحيث يظهر أثره في الدرس العلمي ، وبحيث يصيف جديداً في طرق البحث اللغوي

وحقيقة الأمر أن هذا التفريق الهندي بين الجانبين كان صادراً عن دافع ديسي بحث ، ظهرت نتائجه في سنة تلك الأعمال العظيمة (وهي القدرة على التحليل اللغوي ووضع أسس الكتابة) إلى ألهتهم .

وبهذا كله استقر لنا الرأي الذي تسياء، وهو أن ما قام به دي سوسير في هذه القصية يعد أول محاولة علمية في تاريخ البحث اللغوي

عندما صرح دي سوسير بأن اللغة «حصيلة من الرموز المحروية في أدهان الجماعة وأنها بذلك عقلية جماعية ، ومن ثم كانت الموضوع الأول والأخير لعلم اللغة، وأن الكلام المنطوق شيء مادي فردي ، وبذلك لا يدخل في نطاق علم اللغة بمعناه الصحيح» - عندما قرر دي سوسير ذلك تشعبت آراء الدارسين من بعده إلى اتجاهين رئيسيين في هذا الشأن

أما الاتجاه الأول فهو اتجاه معارض، وبتزعمة اللغوي الدنماركي يسبرسن الذي ينص على أن هذا التفريق يخالف طبيعة الأمور وواقعها ، فاللغة والكلام حاسان لشيء واحد، وكلاهما عقلي ومادي وكلاهما جماعي وفردي، وليس أحدهما أولى من الآخر بالنظر والدراسة وإذا كان لنا أن نرق بينهما كان ذلك

على أساس الواقع والاستعمال ، فنقول مثلاً لغة الجماعة ولغة الفرد وفي رأى أصحاب هذا الاتجاه أن دي سوسير في نقطته هذه كان متأثراً بأراء «دركايم في التركيب الاجتماعى وفكرته حول ما أسماه العقل الجماعى» أو «الشعور الجماعى» و«العقل الفردى» أو «الشعور الفردى».

ويميل إلى هذا الرأى فى عموميه أستاذنا فيرث والحق أن فيرث لم يتورط فى موضوع التفريق بين اللغة والكلام بالصورة التى حرج بها دي سوسير إلى الأوساط اللغوية . إن فيرث لا يرى التفريق بينهما، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، لا فى النظر ولا فى التطبيق . ويبدو أن فيرث كان أكثر اهتماماً بالأحداث المطوقة - سواء أسميتها لغة «أم كلاماً» لأن هذه الأحداث هى اللغة الحية التى تحمل فى طياتها الحقائق الاجتماعية والثقافية فى المجتمع المعين . وسر هذا الاهتمام من فيرث ليس عريباً عن منهجه العام فى دراسة اللغة ، إنه منهج يقوم على نظرية «المقام» أو سياق الحال context of situation ومعناه عنده أنه لا يمكن دراسة اللغة معزلة عن سياقها الاجتماعى الذى تستعمل فيه

ويقول آخرون : إن تفريق دي سوسير بين اللغة (المعية) والكلام تفريق ذو أهمية ، إذ هو الأساس لمعظم النظريات اللغوية الحديثة ، ولكن هذا لا يعنى أن التفريق قد قبل دون معارضة ونقد ، أو أن المصطلحين قد حددتهما واستعملهما دي سوسير بوصوح كافٍ أو بطريق ثابت مستقر . ويحتج هؤلاء موقفهم بقولهم : إننا لا نستطيع أن ندرس اللغة إلا بطريق السطر فى المنطوق الحقيقى ، وهو الكلام ، وستخلص منه نظام اللغة

ويسير*الاتجاه الثانى: فى ركب الأستاذ مع خلافات يسيرة لا تحرج السائرين فى هذا الطريق عن الإطار العام الذى حدده دي سوسير ومن السديهي أن سلك تلامذته هذا السبع ، كما سبق أن بينا فيما يتعلق بتلميذه «بييه» الذى

رافى أسباده فى قصيته هذه ، ولكنه تحلف عنه حين قرر أن دى سوسير قد بالغ فى التفريق بين اللغة والكلام

وهناك خارج «مدرسة جيب» يقابلها «المار» الإنجليزى الذى يحدد وحدو دى سوسير فى مبدأ التفريق فى عمومته ويقدم لما تفسيرات أخرى لبيان الفرق بين اللغة والكلام

وكذلك الحكم على حاردير الذى ينصم فى نظرنا إلى أصحاب هذا الاتجاه . يظهر اتناعه لهذا المهج فى تفسيره للحقيقة اللغوية وعناصرها وشرحه للعملية اللغوية وميكانيكيته

والحق أن حاردير يقصص عن بهجه هذا بعنوان كتاب له يستظم صراحة وبلا عمومص فكرة التفريق السوسيرية ، إذ أطلق عليه The Theory of Speech and language «نظرية اللغة والكلام»

وامتد هذا التأثير إلى واحد من أشهر المهتمين بالسيمانتيك أو علم المعنى فى إنجلترا ذلك هو أولمان الذى يسير على الدرب ذاته ، حين يقرر بوضوح أن «اللغة نظام من رموز صوتية محرونة فى أدهان أفراد الجماعة اللغوية ، ولكن الكلام نشاط مترجم لهذه الرموز الموحدة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقة»

ولم يكتف أولمان بهذا التفريق الطرى ، بل ظهر أثره فى أعماله فى أكثر من صورة ، من ذلك مثلاً أنه ينص على أن التحليل اللغوى ينبغى أن «يسير فى حطين متواريين» أحدهما يعنى بالجانب المادى وهو يتعثل فى الأصوات المنطوقة بالفعل والآخر يحتص بالنظر فى الجانب العقلى وهو المعنى

وما هذان الحاسان فى نظرنا إلا انعكاس صادق لفكرة «الشائية» التى جاء بها دى سوسير . ويظهر هذا التأثير بصورة أعمق فى مواصب أخرى مهمة أولها أولمان عناية كبيرة

من أبرز هذه المواضيع ما شغل أولئك به نفسه حين أراد تفريع علم اللغة إلى فروعها المختلفة لقد قام هذا الباحث بتفريع هذا العلم تفريعاً يوافق هذه الشائبة اللغوية مطابقة تامة. من ذلك مثلاً أنه لم يدخل «الفوناتيک» (علم الأصوات Phonetics) فى قائمة فروع علم اللغة ، على أساس أنه مختص بالنظر فى أصوات الكلام ، وهى أصوات مادية ، وليس من شأن اللغوى أن يعرض لها إلا بوصفها وسيلة لا غاية أما العلم الذى يص عليه ، ورأه أهلاً لنظر اللغويين فهو «الفنولوجيا» أى علم وظائف الأصوات Phonology أو علم الوحدات الصوتية للغة ، لا الأحداث الصوتية المنطوقة فى الكلام

أما التأثير الواضح لمكرة التفريق بين اللغة والكلام التى أتى بها دى سوسير فيظهر فى أعمال مدرسة مشهورة فى البحث اللغوى الحديث ، تعرف بمدرسة براخ اللغوية . يلمس هذا التأثير عميقاً فى ذلك المبدأ المنسوب إلى رواد هذه المدرسة فى فتراتنا الأولى ونعنى به مبدأ التفريق التام بين علمين أو صهيجين اثنين لدراسة الأصوات أحدهما هو «الفوناتيک» ، والآخر هو «الفنولوجيا» ويخصصون الأول لدراسة الأحداث الصوتية المنطوقة فى الكلام المعلن ، أما الثانى فيكرس جهوده فى السطر فى النظم الصوتية للغة المعينة ودراسة وظائف أصواتها فى التركيب

ولقد كان هناك فى أواخر القرن التاسع عشر إحساس عام بين اللغويين بوجوب التفريق بين الأصوات المنطوقة ، وأنماط الأصوات أو الوحدات الصوتية. فكر فى هذا التفريق - بصورة ما - يسير من الدعركى وسويت الإنجليزى ، ولكن وضع الحدود الفاصلة بين الحائسين إنما جاء بطريقة حاسمة على يد الدارسين التشيكيين وكان رعيمهم فى هذا الشأن هو العالم الشهير «ترويتسكوى» الذى وضع أسس «الفنولوجيا» وساهم فى البحث فيه ، بوصفه فرعاً من فروع التحليل اللغوى ، ماضراً ومقابلاً للفوناتيک

ولقد اعتمد ترويتسكوى فى عمله هذا على فكرة دى سوسير فى التفريق بين اللغة والكلام ، حيث طابق هذه الثنائية ثنائية «الفوناتيک والفولوجيا» وحكم على الفوناتيک بأنه من العلوم الطبيعية ، على حين عد الفولوجيا منهجاً لغوياً أو فرعاً مهماً من فروع علم اللغة على الرغم من اعتراف ترويتسكوى بأهمية الفوناتيک بالنسبة للفولوجيا وعلم اللغة بعامة فقد قبل بما قبل به دى سوسير من اعتراضات على مبدأ التفريق بين الحائين . فكلاهما صالح فى نظرتة ، إذ اللغة والكلام - فى رأى المعارضين - شيئان لا ينفصلان ، وكذلك لا تتم الدراسة الصوتية دراسة دقيقة دون الاعتماد على الفوناتيک والفولوجيا كليهما

ومهما يكن الأمر فإنه من المؤكد لدى الدارسين أن مبدأ التفريق الذى أتى به دى سوسير هو الأساس الحقيقى لظهور مدرسة صوتية مميزة، ما كان لها أن تظهر عندها هذا لولا أفكار هذا السويسرى العظيم هذه المدرسة هى «مدرسة براج لعلم الأصوات»

وهناك فى الحاسب الأخر من الصورة مجموعة من اللغويين فى بلاد العالم المختلفة لم تشأ أن تقف عند مسألة التفريق بين اللغة والكلام وقفة خاصة ، وأن تبدي رأياً حاسماً واضحاً فيها ، ولكننا مع ذلك نلمح فى آثار بعضهم الميل أحياناً إلى التسليم بمبدأ التفريق فى بعض صورته .

من ذلك مثلاً ما يعمد إليه بعضهم من محاولة الإشارة إلى الطبيعة المادية للكلام فى مقابل الطبيعة البنوية أو «السطامية» للغة ومن ثم يرى هؤلاء يصنعون حدوداً من نوع ما بين الفوناتيک والفولوجيا، حتى لتجد الواحد منهم يعد «الفوناتيک» فرعاً ثانوياً من فروع علم اللغة ، أو يخرج بهائياً من هذا الحقل ، على حين يضع الفولوجيا فى قائمة الفروع الأساسية لهذا العلم ، بوصفه منهجاً يعنى باللغة أو نظامها الصوتى ، لا بالأحداث المادية للكلام المتطوق يظهر هذا السلوك فى أعمال هكت الأمريكى ، ويشهه إلى حد ما فى ذلك روبس الإنجليزى

المبحث الثانى الخالفون

Post - Saussureans

١ - التقليديون :

الملاحظ أن بعض اللغويين فى الوقت الحاضر لا يراون يتبعون العرف القديم الذى كان يجرى على تقسيم علم اللغة إلى فروع ثلاثة فقط هى :

(١) علم وظائف الأصوات phonology .

(٢) علم الصرف morphology .

(٣) علم النحو Syntax

والملاحظ أيضًا أن هؤلاء اللغويين قد اقتصروا على «علم وظائف الأصوات» phonology ، ولم يدكروا «علم الأصوات العام» phonetics فى هذا التقسيم الذى اختاروه . وهذا الصهج فى الواقع إنما يتمشى مع رأى القائلين بالتمييز بين ما سموه «اللغة» وما سموه «الكلام» . وعندهم أن اللغة عبارة عن مجموعة القوانين والنظم اللغوية المحرورة فى ذهن الجماعة التى تملك هذه اللغة . أما الكلام فى رأيهم فهو الأحداث اللغوية الفعلية الصادرة من المتكلم الفرد وقت الكلام الفعلى نفسه . وتمشيًا مع مذهبهم هذا ، رأى هؤلاء القوم ومن سلك مسلكهم أن «علم الأصوات العام» phonetics إنما يحتص بدراسة أصوات «الكلام» أما «علم وظائف الأصوات» phonology فهو حاص بدراسة الحقائق والنظم الصوتية للغة .

وهذا هو سر اقتضار هذا النهر من اللغويين على هذا العلم الأخير ، وإهمالهم العلم الأول في تقسيمهم المذكور ، إذ هم بصدد ذكر مروع ذلك العلم العام الذي وطيعته البحث هي «اللغة» لا «الكلام» . أما التفريق بين علم الأصوات العام وعلم وظائف الأصوات - على حسب ما يهمهم من كلام أصحاب هذا الرأي ، وعلى حسب ما يتمشى مع مذهبهم في الفرق بين اللغة والكلام - فهو أن الأول إما يدرس الأصوات اللغوية من حيث كونها أحداثاً فعلية حقيقية ، معتمداً في ذلك على الساحيتين المادية والميكانيكية للأصوات ، وذلك بطريق وصفها من حيث نطقها ومحارجها وتأثيرها على السمع . أما الثاني - وهو علم وظائف الأصوات - فوظيفته تنظيم هذه الأحداث الصوتية وإحصاءها لقوانين عامة ، مراعيًا في ذلك الآثار والصور الذهنية التي تطبعها الأحداث الفعلية للأصوات وتركها في الدهن

وبلاحظ أيضًا أن هذا الاتجاه قد أهمل «علم المعنى اللغوي» semantics في التقسيم ، وأغلق دونه أبواب الدراسات اللغوية ، أو على الأقل ، يمكن القول بأن هؤلاء العلماء قد قللوا من قيمة مشكلات هذا العلم وهوتوا من شأنها ، إذ صووا عليها ولم يفرّدوا لها بحوثًا خاصة تقوم على معالجتها ، وتتوافر على دراستها دراسة علمية ذات منهج خاص وكل ما فعله هؤلاء - أو بعبارة أدق - كل ما فعله بمر قليل منهم أنهم قنعوا بالتعرض «للمعنى اللغوي» تعرضًا حفيظًا في مناقشات متناثرة هنا وهناك فيما قاموا به من بحوث عامة ، كما حدث فعلاً في ذلك البحث الذي دسحه الأستاذ «رايسج» خاصًا بعلم اللغة اللاتينية ، حيث كان يعرج من آن إلى آخر على مشكلات المعنى في أثناء دراسته لقواعد هذه اللغة . على أن افتراض أن هؤلاء العلماء قد اكتفوا بما بحرى في المعجمات من دراسة معانى مفردات اللغة - هذا الافتراض لا يشفع لهم ولا يعفيهم من النقد وذلك لسببين اثنين

أولهما - أن دراسة «المعنى» بالمفهوم الذي يرتصيه اللغويون المعاصرون دراسة أشمل وأعمق مما تقوم به المعجمات من تفسير عام لمعاني المفردات

والألفاظ وحقيقة الأمر أن دراسة المعنى على مستوى المعجم إن هي إلا جزء أو جانب واحد فقط من جوانب دراسات المعنى بل إن بعض الدارسين المحققين - أمثال فيرث وغيره - يذهبون إلى أن بحوث المعنى على مستوى المعجم لها فرع مستقل من فروع علم اللغة : فرع تختلف مبادئ الدراسة وأسس البحث فيه عن مبادئ وأسس ذلك الفرع الذي احتص بدراسة «المعنى» بالمفهوم الجديد الذي أشاروا إليه بالمصطلح المشهور ، «السيمانتيك» semantics

ثانيهما قد نقل من هؤلاء القوم اكتفاءهم بدراسة المعنى في المعجمات وما إليها ، ولكنا مع ذلك نوجه إليهم النقد من جهة أخرى ، وهي إهمالهم للمعجمات وصياغتها ، فهم لم يعدوها من فروع علم اللغة ، محالين بذلك ما سار عليه بعض اللغويين في الوقت الحاضر .

كل هذه المآخذ وغيرها الأغلبية الساحقة من علماء اللغة ، وتحاشوا الوقوع فيها ، ومن ثم استقر الرأي فيما بينهم على جدارة المعنى ومشكلاته بدراسة مستقلة ، وأفردوا له منهجاً خاصاً في الدراسات اللغوية ، ذلك المنهج هو ما اتفقوا على تسميته «السيمانتيك» أو علم المعنى غير أن هؤلاء اللغويين احتلوا فيما بينهم على «درجة» الأهمية التي يستحقها هذا المنهج ، وعلى «مرلته» من فروع علم اللغة الأخرى .

٢ - جرای ،

يرى «جرای» Gray أن اللغة لها جانبان جانب عضوى أو ميكانيكى physiological or mechanical ، وجانب نفسى psychological أو غير ميكانيكى non mechanical . فالجانب الأول يقابله فرعان من فروع علم اللغة هما علم وطائف الأصوات ، وعلم الصرف . أما الجانب الثانى - وهو الجانب النفسى أو

غير الميكانيكي - فيقال له النحو وعلم المعنى ثم يصيف جرای إلى هذه الفروع الأربعة فرعاً خامساً هو «علم تاريخ الكلمات وأصولها» etymology

يتضح من هذا التقسيم أن «جراي» قد اتفق مع أصحاب الرأي السابق في الاختصار على علم وظائف الأصوات phonology وإحراج (علم الأصوات العام) phonetics من فروع علم اللغة وفي هذا ما يشير إلى أنه يسلك مسلك القائلين بالتمييز بين «اللغة» و«الكلام» ، ذلك التمييز الذي يستتبع تخصيص أحد علمي الأصوات باللغة والآخر بالكلام على أن نظرة جراي إلى حوالب اللغة بوحب عليه أن يعكس القضية ، فالمناسب للحوالب الآلي أو الميكانيكي للغة إنما هو علم الأصوات العام لا علم وظائف الأصوات ، إذ إن الأول هو الذي يدرس الأصوات من الناحية الآلية والميكانيكية أما الثاني فيدرس وحداتها وصورها الذهنية وهذا ما صرح به فعلاً كثير من أتباع مذهب التمييز بين اللغة والكلام ، وهذا التمييز هو أساس هذه النظرة إلى علمي الأصوات ومع ذلك ، من الجائز أن يكون جراي قد استعمل المصطلح phonology (علم وظائف الأصوات) مكان المصطلح phonetics (علم الأصوات العام) وهذا ما يفعله أحياناً بعض الدارسين ، وبخاصة أولئك الذين يتبعون المدرسة الفرنسية التي كثيراً ما تستعمل هذين المصطلحين كما لو كانا مترادفين

ومعنى هذا التقسيم على كل حال ، أن جراي قد نظر إلى اللغة نظرة تتضمن فكرة «الثنائية» في الأحداث اللغوية dualism of speech - events وهذه الفكرة هي ما تعنيه بعض المدارس اللغوية من أن أحد جانبي اللغة «عضوي أو ميكانيكي» (أو مادي أو جسماني كما يحلو لبعضهم أن يدعوه) وأن الجانب الآخر «نفسى أو غير ميكانيكي» (أو عقلي على حد تعبير بعض الدارسين) . وفي رأينا أن هذا التقسيم لجوانب اللغة يتضمن أن الأحداث اللغوية مكونة من عنصرين

مميزين ، يمكن الفصل بينهما أو عزلهما بعضهما عن بعض ، والحق أن هذا الاتجاه يفهم صراحة من تقسيم جراى لعلوم اللغة على الوجه السابق وإلا فلماذا يعنى تخصيصه علمى وطائف الأصوات والصرف بالناحية الميكانيكية ، وعلمى النحو والمعنى بالناحية النفسية ؟ إن هذا لا يعنى إلا شيئاً واحداً ، هو إمكانية الفصل بين العناصر المكونة للأحداث اللغوية ، بل وحب هذا الفصل

ونحن لا نذهب هذا المذهب ولا تأخذه ، إذ إن رأينا فى هذه القضية - بل وفى كل قضايا اللغة ومشكلاتها - ينبئ على أساس أن الأحداث اللغوية وحدة متكاملة - وحدة قد تتضمن عناصر ميكانيكية وأخرى نفسية . ولكنها مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، بحيث لا يمكن لجانب منها أن يستقل بذاته أو أن يكون بنفسه وحدة متميزة ، ومن ثم لا يجوز لنا أيضاً أن نجرد فرعاً معيناً من فروع علم اللغة لدراسة جانب معين من هذه العناصر ، وفرعاً ثابتاً لدراسة الجانب الآخر - أصف إلى ذلك أن الاعتراف «نشائية» الأحداث اللغوية فيه اعتراف صمى «نشائية» الإنسان الذى تصدر عنه هذه الأحداث dichotomy of man ، أى اعتراف بإمكانية الفصل بين عنصريه المادى والروحي ، أو العسمى والعقلى وهذه قضية - إن صححت فى بعض العلوم - لا تصح فى علم اللغة ولا يؤخذ بها فى البحوث الخاصة به . والواقع أن الرأى السائد الآن بين المحققين من العلماء هو العمل على وضع قواعد العلوم الإنسانية ونظمها على أساس الوفاء بحاجات الإنسان المادية والروحية جميعاً - حاجاته بوصفه إنساناً متكامل العناصر والحواس ، وهم بذلك يستهدفون سعادته ورفاهيته ، بعد أن أيقنوا أن الاهتمام بأحد الحاسين وإهمال الآخر لابد أن يقود فى النهاية إلى الشقاء وعدم الاستقرار فى مجالات الحياة الإنسانية على اختلاف صروبها وأنواعها

يرى «بلومفيلد» Bloomfield أن علم اللغة ينقسم إلى فرعين رئيسيين هما علم الأصوات phonetics وعلم المعنى

وهذا الرأي الذى رآه «بلومفيلد» فيما يختص بتقسيم فروع علم اللغة يمكن ربطه من جهة أخرى بمذهبه فى اللغة نفسها وفى دراستها بوجه عام . إنه يعتقد أن دراسة اللغة إنما تتم على مستويين رئيسيين فقط . المستوى الأول مستوى صوتى محض ، وفيه يقصر الباحث اهتمامه على الساحة المادية للأصوات ، ولا يعير التفاتاً من أى نوع إلى المعنى الذى قد تحمله هذه الأصوات أو ترتبط به . وهذا النوع من البحث يتولاه «علم الأصوات» الذى يكرس جهوده حيثئذ فى دراسة خصائص الأصوات ومميزات الساحة الصوتية الصرفة ، وذلك بطريق المطر فى محارجها وتأثيرها على السمع وفى الموحات الصوتية التى تحدثها فى الهواء . أما المستوى الثانى فهو مستوى البحث فى المعنى ، وفى هذه الحالة توجه الدراسة إلى البحث فى علاقة هذه الأصوات بمعانيها وارتباطها بها . وهذه الدراسة يقوم بها الفرع الرئيسى الثانى من فروع الدراسات اللغوية ، وهو «علم المعنى» . ووظيفة هذا العلم الأخير - كما حددها بلومفيلد - تتمحور فى بيان «أن مجموعة معينة من الأصوات اللغوية قد نطقت فى مواقف معينة ذات طابع خاص ، وحملت السامع على أن يقوم بأداء بمادح معينة من السلوك أو أن يستجيب استجابات معينة»^{١١}

والذى جعل بلومفيلد يفسر وظيفة هذا العلم على هذا النحو هو مذهبه فى معنى «المعنى» نفسه . إنه يفسر المعنى على أساس ميكانيكى سلوكى ، إذ يعتقد أن الأحداث اللغوية كلمة كانت أو عبارة - إنما هى مشيرات تدفع السامع إلى

١١ انظر بلومفيلد «Language» ص ٧٤

القيام بسوع معين من السلوك أو إلى الاستجابة بطريقة معينة أو بعبارة أخرى ، إن معنى الكلمة أو الجملة عنده عبارة عن الأحداث العيانية السابقة والآتية لهذه الكلمة أو الجملة^(١)

ويذهب بلومفيلد بعد ذلك إلى أبعد من هذا ، فيجعل «علم المعنى» شاملاً لكل من علم القواعد والمعجم ، وذلك لأنه يرى أن يجرى كل من هذين الفرعين «الثانويين» تقوم بدراسة المعنى بوجه من الوجوه أو بصورة من الصور أما بالنسبة للمعجم فالأمر ظاهر ، إذ إنه من المعروف أن وظيفة المعجم البحث في معاني مفردات اللغة ، أو - على حد فهم بلومفيلد لمعنى «المعنى» - وظيفته بيان أن هذه الكلمة أو تلك تناسب هذا الموقف أو ذاك ، وتقتضى السامع أن يقوم بعمل معين أو بآخر . وأما بالنسبة لعلم القواعد ، فالفرضية تحتاج إلى شيء من التوضيح . إن علم القواعد grammar يتكون عند بلومفيلد - وعند عدد آخر من العلماء - من علمين اثنين هما الصرف morphology والنحو syntax فهذان العلمان يتعاونان فيما بينهما على الوصول إلى قواعد اللغة الصرفية والمحوية ، ووضعها في مجموعة معينة من النظم العامة التي تميز اللغة المدروسة من غيرها من اللغات . كما أن كلا من هذين العلمين يقوم في الوقت نفسه بأداء دوره المخصص له في بيان «معنى» الأحداث اللغوية التي يتعرض لها بالبحث والدراسة فالصرف يدرس المعنى على مستوى «الصيغة»^(٢) . وبيان ذلك أن هذا العلم إذاً ينص على أن هذه الكلمة أو تلك اسم أو فعل أو حرف ، أو أنها مفرد أو مشى أو جمع .. إلخ ، يكون في الوقت نفسه قد وحه نظراً إلى أن هذه «الصيغة» إما تناسب موقفاً معيناً وتقتضى السامع أن يقوم بعمل معين أو بعبارة أخرى أن

(١) انظر أيضاً المرجع نفسه ، ص ٢٧ و ١٣٩

(٢) «الصيغة» مصطلح حريه في هذا المقام ليقابل الكلمة بالإنجليزية (form) ، ويقصد بها الكلمة بعد أن تتعرف على قيمتها الصرفية ، أي بعد أن تعرف أنه اسم أم فعل أم حرف مثلاً

لصرف بعمله هذا يكون قد ربط الأصوات المكونة لهذه الصيغة المعينة بالموقف المناسب والاستجابة المناسبة من السامع ، وبهذا يكون قد قام بوظيفته نحو المعنى على الوجه الذى يراه بلومفيلد

أما النحو فيبحث فى المعنى على مستوى العبارة والجملة فالنحو حسن بحتر صحة نظم «الصيح» أو عدم صحة ذلك النظم ، أى حين يحسر مواقع هذه الصيح وترتيبها على سق معين ووضع خاص ، وحين يبحث فى العلاقات بينها طبقاً للمألوف والمتعارف عليه فى البيئة اللغوية المعينة - إنه عندما يقوم بذلك يكون قد أرشدنا فى الحال إلى ما يناسب هذه العبارة أو الجملة من المواقف الكلامية والاستجابات التى قد يستجيبها السامع ، ومعنى ذلك أن النحو حيثئذ يكون قد بين نوع العلاقة بين العبارة أو الجملة والموقف الذى يمكن أن «تنطق» فيه والسلوك الذى نتوقع حدوثه من السامع حسب خبرتنا «بعدادات» اللغة القومية وبهذه الطريقة يتم لنا إدراك «معنى» الجملة أو العبارة ، بالمفهوم الذى ذهب إليه بلومفيلد فى معنى «المعنى»^(١) .

تلك خلاصة القول فيما رآه بلومفيلد بالنسبة إلى بيان فروع علم اللغة . والواقع أن هذا رأى الذى رآه بلومفيلد فيما يختص بفروع علم اللغة بصطربنا إلى مخالفته من عدة وجوه ، يمكن تلخيصها فى نقطتين رئيسيتين

أولاهما أننا لا نكر على بلومفيلد اهتمامه بعلم المعنى ، ولكننا سكر أن يكون هذا الاهتمام على حساب علوم أخرى لا تقل عن علم المعنى نفسه فى الأهمية والمنزلة ، أو أن يكون سبباً فى زحرفة هذه العلوم عن بيئاتها الطبيعية ، وفى حشر بحوثها ضمن بحوث نختلف عنها فى المنهج ، ولا تتفق معها فى

(١) من الجدير بالذكر أن تشير هنا إلى أن دراسة المعنى على مستوى النحو - بوجه من الوجوه أو بصورة من الصور - معروفة لدى العرب منذ زمن بعيد ، ومن هذا القبيل ما حلقه به عبيد القاهر الجرجاني من آراء تتعلق بـ «نظم الكلام»

الوطيفة والرأى عبداً كما هو رأى الدارسين المحققين وحبوب استقلال كل من علمى القواعد والمعجم ، وتخليصهما من تلك «التعبية» التى فرضها عليهما بلومفيلد ، إذ إن لكل منهما وطائفة وميادينها الخاصة به فى الدراسات اللغوية

فالمعجم يدرس المعنى على مستوى الكلمة المفردة ، وقليلاً ما يعنى عبر المعنى العام لهذه الكلمة ، بخلاف علم المعنى بالمفهوم الدقيق المأخوذ من المصطلح «السيمانتيك» فموضوعه البحث فى المعنى على مستوى الكلمة والعبارة والجملة جميعاً ، ولا يكتفى بتسجيل المعنى العام ، بل لابد له من التعرض للألوان والطلال المعنوية الأخرى التى تستفاد من السياق والمقام ، أصف إلى ذلك أن السيمانتيك يراعى فى بحوثه دائماً ظروف الموقف الكلامى وملاساته تلك الظروف والملاسات التى ربما لا يتسنى للمعجم مراعاتها بل التى كثيراً ما يهملها ولا يعيرها التفاتاً

على أنه قد يكون من المقبول أن يعد المعجم داحلاً فى دائرة علم المعنى وتابعاً لمباحثه ، على أساس أن كلا منهما يقوم بدراسة المعنى على وجه من الوجوه " ، ولكننا لا نقبل مطلقاً تطبيق هذه «التعبية» على علم القواعد فهذا العلم الأخير قد احتص فى الدراسات اللغوية الحديثة - بدراسة المميزات الصرفية والنحوية للغة معتمداً فى ذلك على منهج معين : ذلك هو المنهج الشكلى formal approach الذى تسير خطوات البحث فيه على أساس وصف الحصائص الموجودة بالفعل فى الكلمة أو العبارة والجملة ، وليس من شأنه بعد ذلك أن تكون هذه الكلمة أو العبارة أو الجملة قد أثارت السامع أو دفعته إلى القيام بعمل معين ، على نحو ما يفهم بلومفيلد من معنى المعنى . وهكذا يرى أن مسئلة

(١) ذهب إلى هذا الرأى عدد من اللغويين الذين يرون أن مباحث المعجم تمثل فرعاً أو جانباً من جوانب علم المعنى أو السيمانتيك ، بل إن هناك من اللغويين من لا يرى التفرقة بين مباحث المعجم ومباحث السيمانتيك ويحسن لا يرى رأى هؤلاء أو أوثق

بلومفيلد في جعله علم القواعد بطرفيه - وهما الصرف والنحو - تابعاً لعلم المعنى
يؤدي إلى الخلط بين علمين متميزين . علم القواعد الشكلى Formal grammar
وعلم المعنى الذى يجرى البحث فيه على أساس استخلاص معانى الكلمات
والعبارات والجمل من السياقات المختلفة على مستوى اجتماعى

وليس معنى ما تقدم على أية حال أن علم القواعد منفصل انفصالاً تاماً عن
علم المعنى . إن جميع فروع علم اللغة بلا استثناء يتصل بعضها ببعض اتصالاً
من نوع ما ، وكلها تستهدف هدفاً عاماً واحداً ، هو بيان الحقائق اللغوية للكلام
المدرّس . وعلم القواعد بالذات من شأنه أن يعهد الطريق لدراسة المعنى دراسة
دقيقة على مستوى اجتماعى ، ولكنه مع ذلك ليس تابعاً لعلم المعنى وإنما هو
بده وقريبه

ثابتهما أما يختلف مع بلومفيلد في تقسيمه علم اللغة قسمين اثنين
رئيسيين هما علم الأصوات وعلم المعنى . إن هذا التقسيم يتضمن فكرة
«الثنائية» فى الكلام الإنسانى تلك الفكرة التى تعنى أن الأحداث اللغوية لها
جانبان متميزان ، هما جانب الصوت أو اللفظ أو الشكل أو القالب ، وجانب
المضمون أو المحتوى أو المدلول أو المعنى

وهذه الثنائية تسمى عنها صراحة تلك «الثنائية» الأخرى التى ذهب إليها
بلومفيلد في تقسيم علم اللغة . فعلم الأصوات - طبقاً لهذا التقسيم - يقابل
الجانب الأول ، ويقوم فى الوقت نفسه بدراسة هذا الجانب والمطابق فيه ، أما علم
المعنى فيقابل الجانب الآخر الذى يمثل موضوع البحث فى هذا العلم ، وهذا كله
يعنى بالتصميم أو بالتصريح - إمكانية الفصل بين جانبي الأحداث اللغوية ،
وإمكانية دراسة كل جانب منهما على حدة

ونحن - وإن كنا لا نشكر وجود هذين الحاسين في الكلام الإنساني - لا نرى إمكانية الفصل بينهما أو حوار عزل أحدهما عن الآخر في الدراسات اللغوية بوجه خاص إسا كما قررنا فيما سبق - سطر دائماً إلى الحدث اللغوي كلمة كان هذا الحدث أو عبارة أو جملة على أنه وحدة متكاملة لا انفصام بين عناصرها أو أجزائها المكونة لها ودراسنا لهذا الحدث لا تحيد عن هذا الأساس في كل مراحل الدراسة وعلى كل المستويات اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية

٤ أولمان :

يمرر أولمان أن حير سبيل إلى معرفة الفروع المختلفة التي يمكن أن يتكون منها علم اللغة بما يتحقق بالسطر في طبيعة الرموز اللغوية أو الوحدات التي يتألف منها التركيب اللغوي وهذه الرموز أو الوحدات التي يعيها أولمان هي رموز ووحدات من نوع معين ، تقتضي معرفتها الوقوف على أساس مهم من أسس البحث التي لم يتبعها هذا العالم في معالجة هذه القضية بحسب بل اتبعها كذلك في معالجة غيرها من القضايا اللغوية بوجه عام .

هذا الأساس هو ما ذهب إليه من وجوب التفريق بين حاسين من حوار الكلام الإنساني

الحاجب الأول هو ما سماه «دي سوسير» رائد هذه الفكرة الثنائية «الكلام» parole والحاجب الثاني «اللغة» langue والرأي عند هذين العالمين - كما هو الرأي عند جميع أتباع هذه المدرسة - أن الكلام شيء فردي ، ومادته الأحداث اللغوية الحقيقية ، أي الأصوات والكلمات والعبارات والجمل المبطوقة المسموعة بالفعل ، وهذه المادة المبطوقة المسموعة على اختلاف أنواعها تترك في أثرها مجموعات من الآثار أو الصور العقلية التي تطبع وتستقر في دهر الجماعة

اللغوية المعينة ، وهذه الآثار أو الصور التي تمثل الأحداث اللغوية ومدلولاتها معاً هي مادة اللغة التي يتم بها لتفاهم في المجتمع المعين^(١)

ومعنى هذا أن هناك فرقاً بين مادة الكلام ومادة اللغة . أو بعبارة أخرى ، إن رموز الكلام ووحداته تختلف عن رموز اللغة ووحداتها ، فالوحدات الأولى تتسم بالطابع المادي ، أما الثانية فهي وحدات عقلية أو ذهنية . والوحدات التي يعينها أولمان في هذا المجال والتي يبنى عليها رأيه هنا هي وحدات اللغة لا وحدات الكلام ، وذلك لأن اللغة عنده - وعند جميع من بهجوا بهجه - هي موضوع البحث في علم اللغة ، وهي هدف الدارسين جميعاً . أما الكلام فهو شيء ثانوي ولا يعنى به اللغويون إلا بوصفه وسيلة لا غاية في ذاته ، أي أنهم إذا أقدموا على دراسة هذا الكلام إنما يفعلون ذلك لا رغبة في معرفة أو تعرف خصائصه ، وإنما يهدفون إلى اللغة وحقائقها من خلال دراسته .

ووحدات اللغة عند أولمان طبقاً للمفهوم الذي أشارنا إليه سابقاً - تتكون من ثلاث مجموعات ، هي

(أ) الوحدات الصوتية أو ما يسمى بالهوييمات phonemes .

(ب) الكلمات أو عبارة أدق ، الصور الذهنية للكلمات

(ح) التراكيب أو عبارة أدق ، الصور الذهنية لهذه التراكيب syntagmas

وهذه الوحدات من الممكن دراستها والنظر فيها من نواح أو روايا ثلاث ، لا يعينها فيها في هذا المقام إلا اثنان فقط ، هما

(أ) وظيفة هذه الوحدات

(ب) التركيب الداخلي لهذه الوحدات .

(١) See Ullman, The Principles of Semantics. pp. 8 - 27

القبال والمصموم وهذه الثنائية فى عناصر هذه الوحدات تقتضى حتمًا ثنائية تقابلها فى العلم الذى اهتم بدراستها . ومن ثم كان من الضرورى تفريع كل من علم الكلمات وعلم النحو فرعين اثنين فعلم الكلمات يتفرع إلى علمى الصرف المعجمى ، والمعنى المعجمى ، أما علم النحو فيندرج تحته علم الصرف النحوى وعلم المعنى النحوى .

ولكن هذا التقسيم الثنائى لعناصر وحدات اللغة لا يطبق . عند أولمان - على الوحدات الصوتية أو الفونيمات ، وذلك لأنها فى نظره - حالة من عنصر المعنى . وليس لها من وظيفة إلا مجرد التفريق بين الكلمات . فهى إذن وحدات ذات عنصر واحد ، ولا تحمل التشقيق والتنويع ، ومن ثم لا تقتضى تفريعًا فى العلم الذى يقوم بدراستها ، وهو علم وظائف الأصوات

والتيحة التى وصل إليها أولمان من هذا كله هى أن السطر فى وحدات اللغة من الناحيتين السابقتين معًا وهما ناحية الوظيفة وناحية التركيب - يؤدى حتمًا إلى تفريع علم اللغة على الوجه التالى

(أ) علم وظائف الأصوات .

(ب) علم الكلمات ،

١ - علم الصرف المعجمى lexical morphology

٢ - علم المعنى المعجمى lexical semantics .

(ج) علم النحو :

١ - علم الصرف النحوى syntactic morphology أو علم الصرف التركيبى فى الجملة

٢ - علم المعنى النحوى syntactic semantics أو علم المعنى التركيبى فى الجملة

ويرى أولمان أن هذا التصريح من أقرب التفريعات إلى المثالية والكمال وأن منطق الأشياء يشير إلى ضرورة الأخذ به ، لأن فيه على حسب ما يفهم من كلام هذا الباحث ما يقابل حاجة اللغة وما يشع رغبة الدارس المدقق في الحصول على مباح علمية واضحة الحدود والمعالم مباح تيسر له سبل البحث في الظواهر اللغوية المحتملة بحثاً لا خلط فيه ولا اضطراب

ومهما يكن الرأي في مثالية هذا التقسيم أو عدم مثاليته ، ومهما تكن نظرتنا إلى الأسس والمبادئ التي بنى عليها ، فحن نستشف منه أن صاحبه قد عى بعلم المعنى عناية فائقة ، وأنه لم يأل جهداً في إبراز هذه الأهمية وتأكيدا فهو - وإن لم يجعل هذا العلم قسماً للفروع الرئيسية ومقارناً لها - قد أوحى على الدارسين تناوله والتعرض له على مرحلتين اثنتين المرحلة الأولى عندما يكون البحث في المعنى على مستوى الكلمة المفردة ، وهذه المرحلة من اختصاص «علم المعنى المعجمي» ، وهو ذلك العلم الذي عيه أولمان لدراسة معاني الكلمات دراسة عامة ، على نحو ما هو معروف ومألوف في صناعة المعجمات ومن الواضح أن علم المعنى المعجمي يعنى بناحية المعنى أو المضمون أو المدلول فقط ، أما الناحية اللفظية المختصة فيتولى شأنها قسيمه الآخر في التصريح السابق وهو «علم الصرف المعجمي» فهذا العلم الأخير إنما يركز كل اهتمامه على البحث في أصول الكلمات وفي طرق تركيبها واشتقاقها وما إلى ذلك من قضايا خاصة باللفظ أو الدال signifiant ، كما يحلو لبعض الباحثين أن يسموه

أما المرحلة الثانية التي نتعرض فيها لعلم المعنى فتتمثل في دراسة المعنى على مستوى العبارة والجملة . وهذه المرحلة هي مجال البحث فيما سماه أولمان «علم المعنى النحوي» ويعنى به ذلك العلم الذي يتولى الكشف عن وظائف الوسائل النحوية المحتملة التي تستعملها اللغة للإفصاح عن العلاقات بين

الأحرار أو الوحدات المكونة للجملة أو العبارة ومن هذه الوسائل النعيم أو موسيقا الكلام ، وطرائق نظم هذا الكلام والسويق واللواحق لئلا تعبر المعنى الأساسى للكلمة ، وكذلك الأدوات على اختلاف أنواعها ، كحروف الجر وحروف العطف إلخ . ومن وظائف علم النحو أيضاً «بيان المعنى الخفية لأنواع الكلمة» ، كالأسماء والأفعال والأدوات وبيان «الدلالات التى تنبع عنها أحرار الجملة» كالفعل والفاعل والمبتدأ والحرر وكذلك يدخل فى نطاق هذا لعلم البحث فى الوحدات العليا للغة كالنظر فى أنواع الحمل ، من استهامة وإثنية مثلاً ، وكذلك فى هذه الحمل من حيث استقلالها أو اعتمادها على غيرها وارتباطها به ومن السديهي أن وظيفة هذا العلم مقصورة على بيان جانب المعنى الخوى أو الوظيفة الخوية للوسائل أو الوحدات لئلا تتألف منها العبارات والحمل أما جانبها اللفظى فهو من اختصاص «علم الصرف الخوى» ، وهو ذلك لعلم الذى تنحصر وظيفته فى بيان نوع هذه الوسائل والوحدات ، والكشف عن خصائصها المميزة لها من الناحية اللفظية أو الصرفية المحضة

من هذا ينبى لنا أن أولمان قد ورع مباحث المعنى اللغوى على فرعين اثنين من فروع علم اللغة ، ولم يقصرها على فرع واحد ، كما فعل غيره من المدارس الفرع الأول منهما وهو علم المعنى المعجمى هو فى الواقع ما تعنيه بعض المدارس الأخرى بالمصطلح المشهور علم المعنى أو السيماتيك semantics ، فهذه المدارس حين تستعمل هذا المصطلح لا تعنى به إلا ذلك العلم الذى يعنى بدراسة معانى الكلمات على مستوى المعجم ، سواء أكانت هذه المعانى معانى أساسية أو أولية أم معانى فرعية أو ثانوية أما ذلك الفرع الآخر الذى سماه أولمان «علم المعنى الخوى» الذى قرر أن وظيفته هى بيان العلاقات بين عناصر الجملة وبيان المعانى الخوية لهذه العناصر أما ذلك الفرع فلا

(١) انظر أولمان المرجع السابق ص ٢٤

يدخل في مفهوم المصطلح «سيمانتيك» عند أصحاب هذه المدارس إلى هذا الفرع يقال ما يعرف عندهم بـ «علم النحو» بمعنى المعنى المعروف لدى أغلبية اللغويين على أن السطر المدقق في وصيفة علم النحو عند هؤلاء ووظيفة علم المعنى النحوي عند أولمان سوف لا يجد فروقاً جوهرية بين هذين العلمين ، وإنما تتمثل الفروق في بعض المقاصد النحوية التي ترجع في أساسها إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي :

١ - اختلاف الدارسين في المبادئ التي يسنى عليها تقسيم علم اللغة إلى فروعها المختلفة ، كمدأ التفريق أو لفصل بين جانب اللفظ وجانب المعنى للكلام الإنساني ، أو عدم الفصل بينهما ووجوب النظر إلى الحدث اللغوي على أنه وحدة متكاملة

٢ - اختلاف وجهات نظرهم في مكانة علم المعنى في الدراسات اللغوية ، وفي وظيفة هذا العلم

٣ - اختلاف الرأي في تحديد معنى «المعنى» نفسه .

والحق أن أولمان نفسه قد صرح أكثر من مرة بأن المصطلح «سيمانتيك» حين يستعمل استعمالاً عاماً أي بدون ذكر صفة تحدد المقصود منه وتعيينه ، يجب أن يؤخذ على أن المراد به إما هو الفرع الأول فقط وهو علم المعنى المعجمي ، أما إذا كانت الدراسة تعنى ببيان العلاقات بين أجزاء الجملة ببيان لمعنى النحوية لهذه الأجزاء ، فعلى الدارس حينئذ أن يصر صراحة على أن المقصود هو علم المعنى النحوي أو السيمانتيك النحوي وكل ما يعنيه أولمان بهذا التفسير هو مجرد وجوب تحديد المراد بالمصطلح «سيمانتيك» حين استعماله ، لا وجوب قصره على فرع واحد من الدراسات اللغوية كما فعل أتباع المدارس الأخرى

وهذا الإيضاح الأخير ، يقودنا إلى القول بأن نظرة أولمان إلى علم المعنى وإلى مكانته في الدراسات اللغوية تلتقى - أو تكاد تلتقى - مع نظرة بلومفيلد إلى الموضوع نفسه . ويظهر هذا الالتقاء أو التشابه بين النظرتين فيما لو قارنا بين مسلكي هذين العالمين تجاه الميادين اللغوية التي يرى كل منهما أنها تصوى تحت لواء علم المعنى . يرى بلومفيلد - كما سبق بيانه في موضعه^(١) - أن هذا العلم يتفرع ثلاثة فروع هي ما سماها المعجم ، الصرف ، النحو . ويذهب أولمان إلى تقسيمه قسمين اثنين هما علم المعنى المعجمي وعلم المعنى النحوي ، فالمعجم عند بلومفيلد يقابل علم المعنى المعجمي عند أولمان ، والنحو عند الأول يقابل علم المعنى النحوي عند الثاني . وحدير بالذكر أن كلا من الفرعين المتقابلين يتفق مع الآخر في طبيعته ومجال اختصاصه ، وليس بينهما من فرق إلا في التسمية ، وإلا في بعض القضايا الجرتية التي يرجع الخلاف فيها إلى بعض المبادئ الخاصة بمناهج البحث اللغوي عند كل منهما . وهذه المبادئ نفسها هي التي دفعت بلومفيلد إلى أن يجعل «الصرف» بالمفهوم الذي ارتصاه هو - فرعاً من فروع علم المعنى . ومهما يكن الأمر فمن الواضح أن كلا من هذين اللغويين قد اهتم بعلم المعنى اهتماماً فائقاً وحاول حاشداً توسيع دائرته ومجالاته بحيث يشمل خواص لغوية ، هي في الواقع من اختصاص علوم أخرى مستقلة عن علم المعنى . فعلم النحو مثلاً ، أو ما سماه أولمان علم المعنى النحوي لا يدخل في نطاق السيماتيك بالمعنى الذي يرتضيه من يعتد بأرائهم من اللغويين المعاصرين ، وكذلك الصرف ليس من السيماتيك في شيء عند هؤلاء اللغويين وغيرهم .

وكذلك يظهر الاتفاق بين أولمان وبلومفيلد في قضية أخرى لا تتصل بعلم المعنى وحده ، وإنما تتعلق بجميع فروع الدراسات اللغوية كما تتعلق بالمبادئ التي يسبى عليها تفريع هذه الدراسات إلى تلك الفروع . هذه القضية تتمثل في نظرتيهما

(١) انظر المرجع السابق نفسه ، ص ٥٦ - ٥٧

إلى الحدث اللغوي (كلمة كان أو جملة أو عبارة) كما لو كان مكوناً من جانبين أو عنصرين متميزين ومتفصلين - أحدهما عنصر اللفظ أو الدال أو القالب والثاني عنصر المعنى أو المدلول أو المضمون - ويشهد على إيمانهما بهذه النظرة ذلك المسلك الذي سلكناه في تقسيم علوم اللغة - فقد حرص كل منهما على تقسيم هذه العلوم بطريقة تضمن - بل تؤكد - تخصيص بعضها لدراسة الجانب الأول وهو جانب اللفظ ومرادفاته وبعضها الآخر للبحث في الجانب الثاني وهو جانب المعنى أو المدلول أو المضمون . ولستأ نظن أن هناك سبباً آخر دفع علومه إلى تقسيم علم اللغة قسمين رئيسيين هما : علم الأصوات وعلم المعنى ، حتى يكون هناك تقابل تام بين هذين العلمين وبين الجانبين المذكورين . أما بالنسبة لأولمان فالأمر أوضح من هذا وأصرح . لقد قرر هذا العالم منذ البداية أنه سيبني تفريعه لعلم اللغة على مجموعة من الأسس، منها الاعتماد على طبيعة «التركيب الداخلي» للوحدات أو الأحداث اللغوية ، وعلى الطر إلى هذه الوحدات أو الأحداث على أنها مكونة من جانبين متميزين : هما جانب اللفظ وجانب المعنى ، ومن ثم جاء تفريعه النهائي لهذا العلم مطابقاً تمام المطابقة لهذا الأساس الذي ذكره . وهذا الأساس نفسه يتمشى بدوره مع مبدأ آخر يؤمن به أولمان . ذلك هو مبدأ تقسيم الكلام الإنساني قسمين ، الأول ما سماه «اللغة» والآخر ما سماه «الكلام» قاصداً باللغة تلك القصايا والقوايس اللغوية المخروبة في دهر الجماعة ، وبالكلام تلك الأحداث الفعلية الصادرة من المتكلم الفرد في أثناء الكلام الحقيقي .

وليس يحاف أن هذه النظرة إلى الحدث اللغوي وإلى الكلام الإنساني تتضمن فكرة «الثنائية» فيهما ، تلك الثنائية التي سبق أن رفضناها بكل أنواعها والتي أنكرنا على الدارسين الأخذ بها في الدراسات اللغوية . ومن ثم كان لابد لنا من رفض ما بنى عليها من قصايا ومشكلات ، ومن هذه القصايا ذلك التقسيم الذي أتى به أولمان هنا خاصاً بعلوم اللغة ، وتلك الوظيفة التي عيّن بها لعلم المعنى

المبحث الثالث

اللاسوسيريون

Non - Saussureans

هناك مدرستان لهما من الحواص الفكرية والثقافية هي النظر إلى اللغة ودراستها ما يصنعهما مدرستين مستقلتين أو ما يمكن تسمية أصحابهما اللاسوسيريين وهما مدرسة «فيرث» ومدرسة «تشومسكى»

١ فيرث Firth:

شغل فيرث كرسي علم اللغة بجامعة لندن سنة ١٩٤٤ وظل في منصبه هذا حتى عام ١٩٥٧م ولكن تلاميذه ظلوا أوفياء للرجل ومهجه ، فحملوا على عاتقهم مسئولية نشر مبادئه في إنجلترا وفي خارجها ، حتى أصبح له أتباع ومؤيدون في العالم كله ، وبخاصة في الشرق العربي . ويمتاز فيرث من كثير من اللغويين في أوروبا وأمريكا بمجموعة من المبادئ التي يعرّف بها انفرادًا يكاد يكون تامًا ، أي لا يشاركه فيها أحد تقريبًا . ولفيرث مجموعة من المبادئ البارزة في التحليل التي تستطيع أن تقرر إنها كفيلة بصنع هيكل متميز لنظرية لغوية

استطاع «فيرث» أن يشكل لنفسه منهجًا خاصًا به ، يمكن حسابه منفردًا في النظر والتطبيق معًا . توصل إليه بعد حيرة طويلة في البحث اللغوي ، دامت سبعين عامًا . وقد استطاع فيرث في هذه الفترة أن يكون نظرية لغوية حديثة أن تسب إليه وحده ، فهو صانعها ومبتكر أصولها وواضع الخطوط العامة والخاصة

التي يسعى على الباحث اللغوي أن يتبعها في كل مراحل الدراسة وكان أول ما وحه إليه لاهتمام في عمله هذا هو التخلص من كل أوجه القصور والنقص التي اتسمت بها النظريات والمناهج الأخرى ، والتي تتمثل في اعتماد أصحاب هذه النظريات والمناهج على المادئ أو الأفكار الفلسفية والنفسية والمنطقية في بحوثهم لقد قرر هذا اللغوي الكبير منذ البداية أن يجعل نظريته هذه نظرية لغوية صرفة ، تستمد مبادئها وأسسها من الواقع اللغوي نفسه ، وترمي إلى سد لحقائق اللغوية كما هي بدون إفحام عامل الذاتية أو الافتراض والتحمين فيها . وكان يسكر على غيره من اللغويين التجاءهم إلى بعض العلوم الأخرى يستمدون منها العون في معالجة قضاياهم اللغوية وتفسيرها ويشند هذا الإنكار ويقوى حين يحاول هؤلاء اللغويون أن يجمعوا أو يخلطوا بين مبادئ هذه العلوم - كلها أو بعضها - ومبادئ الدراسات اللغوية فهذا المسلك عبث - إنما يؤدي في النهاية إلى تكوين منهج وادٍ ضعيف ، تنقصه وحدة العناصر وتكاملها ، والنتيجة الحتمية لتطبيق هذا المنهج هي الخلط في الدراسة والاضطراب والريف فيما يصل إليه الدارس من نتائج

يتحدد الإطار العام الذي رسمه فيرث للبحث اللغوي بمجموعة من الخطوط العريضة التي يهتما منها في هذا المقام مايلي

١ - اللغة ظاهرة اجتماعية ، شأنها في ذلك شأن العادات والتقاليد ، وهي من صنع الإنسان وابتكاره ، ومن ثم فهي لصيقة به وقريبة إليه ، بل هي جزء من معناه الذي لا ندرك حقيقته إلا بها فأت عرسي ، لا بالدم والجنس ، وإنما بمجموعة من الخصائص والسمات ، أهمها أنك تتكلم اللغة العربية

٢ - اللغة بهذا المعنى هي نتاج الإنسان ومحصوله اللغوي في المجتمع المعين ، ولكنها نتاج عقده وحسبه معاً ، وليست نتاج عقله فقط كما يظن بعضهم ، إن

كل جزء فيث له دوره المعين ووظيفته الخاصة في إصدار هذه الأصوات التي نسميها لغة ، والتي ندركها - أول ما ندرك عن طريق الفم وغيره من الأعضاء التي سميت تجاوزاً «أعضاء النطق» .

٣ - هذا الإنسان في نظري وحدة متكاملة العناصر والجوانب ، إن تكوينه من عنصرى المادة والروح أو الجسم والعقل لا يعنى التفریق أو الفصل بين هذين العنصرين ، بحيث يحور النظر إلى كل منهما منفصلاً عن صاحبه . إن صح هذا التفریق أو الفصل فى بعض العلوم فإنه لا يصح فى الدراسات اللغوية بحال من الأحوال ، ألم نقرر من قبل أن اللغة تتاح عقل الإنسان وحسه معاً؟ إذا ثبت هذا ، فأبى لنا أن نفرق بين عناصر صاحب اللغة وهو الإنسان ؟

٤ - يلزم من كل ما تقدم أن الأحداث اللغوية كلمات كانت أو عبارات أو جملاً هى الأخرى وحدات متكاملة العناصر ، ومن ثم لا يجوز لنا أن نفصل عنصرها الصوتى أو اللفظى عن عنصر المعنى أو المصنوع فيها ، وعلى هذا ليس لنا أن نحصر فروعاً معينة من علم اللغة لدراسة الحاسب الأول ، وفروعاً أخرى للنظر فى الجانب الثانى ، كما فعل بعض الدارسين من اللغويين

٥ - «الإنسان» جزء من بيئته التى يعيش فيها ، وهو ممثل صحيح لها ، إذ تعكس فيه كل خصائصها من عادات وتقاليد ، ومن هذه العادات لغته القومية التى يراعى فيها - بطريق الشعور أو اللاشعور - كل العاذح والقواعد التى تعارف عليها هذه البيئة ، والتى أصبحت جزءاً من مقوماتها الاجتماعية ومعنى هذا أنه لا فرق من الناحية العملية بين لغة الفرد ولغة الجماعة التى يسمي إليها ، وإن صح القول بوجود فروق ، فهى فروق ثانوية ترجع إلى خصائص الفرد ومميزات الجسمانية والعقلية ، ولكنها لا تمس من قريب أو بعيد جوهر اللغة أو خصائصها الأساسية التى جعلت منها لغة عربية أو إنجليزية أو فرنسية أو أية

لغة أخرى ، على حسب ما تكون الحالة المعينة . وهذه الحقيقة تقودنا إلى القول بعدم التفريق بين ما سماه بعضهم «اللغة» وما سموه «الكلام» . قاصدين باللغة تلك القواعد والنظم اللغوية المحروقة في دهر الجماعة المعينة ، وبالكلام تلك الأحداث والأصوات الفعلية الصادرة من المتكلم الفرد بل إس - كما سبق أن ذكرنا أكثر من مرة - نكر هذا التفريق ، لأنه - بالإضافة إلى عدم اعتماده على أسس حقيقية - يتضمن فكرة «الثنائية» في الكلام الإنساني ، تلك الثنائية التي تعنى أن أحد جانبي هذا الكلام جانب عقلي أو نفسي وأن الجانب الآخر جانب مادي أو ميكانيكي . إننا نطر إلى الكلام الإنساني على أنه وحدة متكاملة العناصر ، وليس من الجائر لنا أن نفصل هذه العناصر بعضها عن بعض في الدراسات اللغوية

٦ - ثبوت وحدة العناصر وتكاملها للإنسان ولكل ما يصدر عنه من أصوات لغوية سواء أسميتها أحداثاً أم لغة أم كلاماً يقتضى أن يكون منهج البحث في اللغة هو الآخر ذا وحدة متكاملة الحواب والمبادئ ومن ثم قد اشترط فيرث منذ البداية كما سقت الإشارة إلى ذلك أن يكون طريقنا في الدراسة طريقاً لغوياً محضاً ، لا تشوبه أية شائبة من التفكير المطلقى أو الفلسفى أو النفسانى أو غير ذلك من أنواع التفكير التى قد تؤدى إلى الارتواح أو الثنائية في مبادئ هذا المنهج وأأسسه

أما جوانب هذا المنهج المتكامل فتتمثل في مجموعة من الخطوات الرئيسية التى يؤدى بعضها إلى بعض والتى يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً هذه الخطوات هى ما اصطلح على تسميتها بفروع علم اللغة وهذه الفروع فى نظر فيرث هى :

- علم الأصوات العام phonetics

علم وطائف الأصوات phonology

- علم الصرف morphology

علم النحو syntax

- المعجم أو الدراسة ،معجمية Lexicography أو Lexicon

- علم المعنى semantics

٧ المعنى اللغوي ، وهو عند فيرث ذو مفهوم خاص لم يسبق إليه من قبل
المعنى اللغوي عنده هو حصيلة العمل اللغوي كله بلا استثناء ، ليس
المعنى عنده شيئاً يبحث عنه في العقل أو المطلق أو حتى في القاموس ، إن
المعنى عنده مجموعة الخواص اللغوية للحدث اللغوي المعين ، ومعنى كلمة
«ولد» مثلاً شيء مركب spectrum تشكله عناصر لغوية متعددة هي

(أ) الخواص الصوتية بمعنى أن هذه الكلمة لها تركيب صوتي من نمط معين
وأنها مؤلفة من هذه الأصوات بالذات ، ويبان ذلك يعني تعرف خواصها
الصوتية ، هذه الخواص هي جزء من معناها العام

(ب) وبالنظر في هذه الكلمة صرفياً نحصل على جزء من معناها هو معناها
الصرفي ، وهذا نفسه نطبق على النظر فيها نظراً نحوياً إياها حين نتعرف
خواصها النحوية (أي أين تقع وما حالها الإعراسي في هذه الجملة أو ثلث)
يكون قد تعرفنا معناها النحوي وهو جزء ثالث من معناها العام

(جـ) والكلمة (ولد) معنى قاموسي ، والمعنى القاموسي هو الآخر جزء من معناها ،
ولكنه معنى تحريدي يحمل جوهر المعنى العام ولكن السياق الاجتماعي
قد يؤدي إلى استعمال الكلمة استعمالاً اجتماعياً معيناً ، فيضفي عليها طلالاً
من الدلالة هي الدلالة الاجتماعية ، كما في قوله «يا ولد» وتعني اسكت مثلاً

تعرف هذه الجوانب الخمسة للكلمة (ولد) يؤدي إلى تعرف معناها اللغوى عند فيرث ونساجة شديدة تقول : إن تعرف معنى أى كلمة أو عبارة عنده يقتضى ما تحليلها تحليلاً لغوياً كاملاً على مستويات التحليل اللغوى ، صوتياً وصرفياً ونحوياً ومعجمياً ودلالياً ، أى النظر إلى استعمالها فى سياقاتها المختلفة وواضح من كل هذا أن فروع علم اللغة تتساوى من حيث الأهمية والمكانة ، وليس أحدها بأولى ولا أهم من الآخر فى الدراسة ، إذ إن لكل منها وظيفته الخاصة ودوره المعين فى البحث اللغوى ، حيث إن كل فرع منها يعد خطوة ممهدة لما يأتى بعده من فروع ومن الجدير بالذكر أن هذه الفروع - على الرغم من انفراد كل منها بدور معين - تعمل كلها فى مسيل الوصول إلى هدف عام واحد ، ذلك الهدف هو بيان حقائق اللغة المدروسة أو هو على حد تعبير فيرث بيان المعنى اللغوى للأحداث الكلامية . والمعنى اللغوى عنده ليس شيئاً محروفاً فى الذهن أو فى العقل أو علاقة بين الشيء وفكرته ، وإنما هو عبارة عن مجموعة الخصائص والسمات اللغوية ، وهذه الخصائص والسمات لا يمكن النظر فيها دفعة واحدة ، ولا يقوى على دراستها فرع واحد من علوم اللغة وعلى هذا كان من الضرورى أن تسيّر الدراسة على مراحل أو خطوات يسلم بعضها إلى بعض فالأصوات شقيه مثلاً يتولى الكشف عن الخصائص والسمات الصوتية للحدث اللغوى ، وهو بهذا الكشف يكون قد بين فى الوقت نفسه جزءاً من المعنى اللغوى العام لهذا الحدث ، ثم يأتى من بعده الصرف فيبنى دراسته على نتائج سابقة ، ويصيف إليها حقائق جديدة تقرب الشقة بينه وبين الفرع الذى يليه ، وهكذا يقوم كل فرع بدوره المعين فى هذا الشأن حتى يصل إلى علم المعنى أو السيمانتيك الذى تكون وظيفته حيث البحث فى الجزء الساقى من المعنى ، وهذا الجزء هو ما يطلق عليه المعنى الاجتماعى الذى يستخلص ويستفاد من الحدث اللغوى بطريق الاستعمال الحى فى السياقات المختلفة

ولابد لنا عند استخلاص هذا المعنى الاجتماعي من مراعاة ظروف الموقف وملاساته ، وما يرتبط بذلك من أحوال المتكلمين والسامعين وعلاقتهم بعضهم ببعض ، كما ينبغي علينا أن نوجه اهتمامنا إلى ما يتميز به الكلام من صفات صوتية كالتسعيم والنسر ، وإلى ما يصحب هذا الكلام من إشارات حسمية كتحرريك اليدين أو العين أو هر الرأس . إلخ .

كل هذه الأمور ضرورية وحتمية في دراسة المعنى على المستوى الاجتماعي ، وكلها عوامل ذات أهمية بالغة في تحديد المعنى المراد بدقة ووضوح . فالعارة الدارحة «يا سيدى» مثلاً ، حين تؤخذ منعزلة عن سياقها ومقامها ربما لا تعنى شيئاً أو قد تعنى معانى كثيرة عامضة غير محددة . ولكنها حين تدرس في سياقها ومقامها قد تعنى مجرد الداء ، أو الإعجاب أو الاشمئزاز أو غير ذلك من المعانى المحددة الدقيقة . ولا شك أن دراسة المعنى على مستوى السيميائيك - بهذا المفهوم الذى ألحنا إليه - يختلف عن دراسته على مستوى المعجم ، فالمعجم - كما هو معروف - إنما يعنى بالمعنى العامة للكلمات ، ولا يهتم عادة بالمعنى الدقيقة والألوان الأخرى التى تستفاد من المواقف الحية لساكر أن بعض المعانى التى يسجلها المعجم قد تكون مستخلصة من سياقات معينة ، ولكنها بمرور الزمن وتطور الاستعمال تثول إلى التعميم والإيهام لا إلى التحصيل والوضوح .

من كل ما تقدم قررر لنا حقيقة مهمة وهى : أن كل علوم اللغة بلا استثناء هدفها الوصول إلى المعنى اللغوى ، ولكن بالمفهوم الذى رآه فيرث ، وهو أنه مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للكلام المدروس وكل علم من هذه العلوم يتولى بيان جزء من هذا المعنى ، على حسب وظيفته والدور المخصص له فى الدراسات اللغوية . وحصيلة الدراسات التى تقوم بها كل هذه العلوم مجتمعة ، هى المعنى الكلى لموضوع هذه الدراسات وهى هذا ما يدل على أن

فيرث يرى أن كل فرع من فروع علم اللغة يصبح أن يسمى «علم معنى» بدون أداة التعريف ، وهذا بالطبع يطبق على السيماتيك (semantics) الذي نقلناه إلى العربية باسم «علم المعنى» بذكر الأداة . فذكر أداة التعريف في المصطلح العربي إذن إنما جاء ليقابل المفهوم المشهور من المصطلح المشهور «السيماتيك» عند المدارس الأخرى التي ترى أنه هو العلم الوحيد الذي يدرس المعنى ، أى بالمدلول الذي ارتصوه . ومن ثم رأينا - عند الكلام على رأى فيرث في هذه القضية - أن نعت المصطلح العربي بالنعته «الاجتماعى» ، للتفريق سه و بين غيره من الفروع ، ولبيان دوره المحصص له في دراسة المعنى .

٨ اهتمامه الأكبر كان موحهاً - في سنواته الأولى في الأقل - إلى الفولوحيا و طور نفسه مسهحاً متميزاً يعارض به فكرة «الفونيم» (phonemics) عند الأمريكان . وهو صاحب فكرة «التطير الفولوحى» prosodic phonology ، أو ما يعرف في الدرس العربى الآن «الفولوحى التطيرية» أو «التطير الصوتى» . ويعنى به ما يقابل الفونيمات الثانوية عند الأمريكان ، كالنبر والتنعيم والواصل الصوتية ، إلح

ومن ثم ينكر فيرث إنكاراً تاماً التفريق بين نوعين من الفونيمات بعكس ما فعل الأمريكان تماماً . إنه لا يعترف بما يسمى الفونيمات الأساسية «فونيمات البناء» ، والفونيمات الثانوية «فونيمات الطلاء»

إنه يحدث عن الفولوحيا ولكن فى إطار متكامل هذا الإطار تتمثل بعض جوانبه فيما يعرف بالصوامت والصوائت (وحدات البناء) وبعض آخر فيما سماه هو (التطير الصوتى) (وحدات الطلاء) والكلام على الجاسين لا يعنى انفصال أحدهما عن الآخر . إلهما حاسان لشيء واحد هو الحصاصى الصوتية للحديث اللغوى المعين

وفيرث يعد منهجه هذا رائدًا من رواد المدرسة اللغوية الاجتماعية التي
تصر على وحب النظر إلى اللغة دائمًا في إطار اجتماعي . وله شهرة فائقة في
الاهتمام بالسياق لدرجة أن بعضهم بعته بالمعالة في شدة الاهتمام به وقد كان
من نتائج اهتمامه بالسياق أنه لا يفرق بين ما يسميه بعضهم بالمعنى الأساسي
والمعنى الثانوي أو الهامشي . معنى الكلمة عنده هو استعمالها الكلمة عنده لا
معنى لها مطلقًا خارج سياقها ، وهي كلمة جديدة في كل سياق تقع فيه وليست
المسألة إذن تعدد معانٍ وإنما هي تعدد استعمالات في سياقات مختلفة

٩ - وفي كل أعماله اللغوية كان يهتم بالعلاقات الداخلية بين وحدات التركيب ،
ولكنه في الوقت نفسه كان يهتم بالبنية السطحية مقتصرًا على المادة المتاحة
أو العييات (Corpus) . وهو في ذلك يتفق مع «البوية الأمريكية» في عمومها ،
ويختلف حذرًا مع البوية الأوربية (وبخاصة بالمفهوم الذي عناه كل من دي
سوسير وهيلمسلف) ، لاكتفائه بالكلام دون اللغة والبنية السطحية ،
ولاهتمامه البالغ بالعوامل الخارجية للكلام ، تلك العوامل التي أخرجها
الأوربيون من الحسبان نهائيًا .

يعتبه بعضهم بأنه بنوي - شكلي أو وصفي ، كما نعتوا بلومفيلد بذلك
ولكن بين الرجلين فروقًا كبيرة أهمها : الاهتمام بالمقام وطروقه وعده عنصرًا
أساسيًا في التحليل والاهتمام بالمعنى (بتفسيره الخاص) اهتمامًا كبيرًا ،
والاهتمام بالعلاقات الداخلية بين وحدات التركيب وعدم الفصل الحاسم بين
الأنظمة أو المستويات اللغوية - وهذا كله كان مهملاً في منهج بلومفيلد

إنه بسوى من نوع خاص يختلف في مجمله عن بنوية دي سوسير وبوية
بلومفيلد إنه مثل دي سوسير يهتم كل الاهتمام بالعلاقات الداخلية بين عناصر
الكلمة ، ولكن ذلك كله في إطار الكلام (لا اللغة بمفهوم دي سوسير) وفي إطار

السياق الاجتماعي الذي لم يعر به دى سوسير وهو في الوقت نفسه بشبه الأمريكان في الاهتمام بالسوية السطحية والاكتفاء بالعية ، ولكنه يختلف عنهم في حملة خواص : الاهتمام بالمعنى (بمفهومه هو) والاهتمام بالعلاقات الداخلة بين العناصر : إنها سيج واحد ، وليست قطعاً متتابعة أفقياً ، كما يفترق منهم بعدم الفصل بين المستويات اللغوية مع الاهتمام الفائق بالمقام .

١٠ - أنكر فيرث إنكاراً تاماً ما ذهب إليه دى سوسير من التفريق بين ما سماه «اللغة» بمعنى مجموعة القوانين العقلية المحزونة في ذهن الجماعة و «الكلام» بمعنى الأحداث المادية المطوقة بالفعل . يرى فيرث أن هذه «الثنائية» لها مصموم خطير ، إذ الاعتراف بها يتضمن الاعتراف بثنائية الإنسان نفسه ، والإنسان وإن كان مكوناً من جسم مادي وروح لا يمكن فصل الحائبيين بعضهما عن بعض بحال - فكذلك لعتة : ما سمي باللغة فيه الجانب العقلي والمادي وما سمي بالكلام فيه الجانب كذلك إذاً لا وجه للتفريق ألسنة ، وإذا كان لنا أن نغرق فنكون هذه التفرقة في الكم لا في الكيف فيجور لنا أن نتكلم عن لغة الجماعة ولغة الفرد

ولغة الفرد هذه مثل من أمثلة لغة الجماعة وهي بذلك حديرة بالسطر والدراسة

١١ يهيج النهج الوصفي الدقيق ويطبقه في أعماله تطبيقاً صارماً حاسماً ويعنى بوصف الحقائق اللغوية كما هي دون الالتجاء إلى أي نوع من علوم غريبة عن اللغة (في رأيه) كالمنطق أو علم النفس ، كما يرفض التأويل والافتراض . وهو يعنى باللغات الحية المطوقة ، ومن ثم يشجع البحث في محال اللهجات واللغات الخاصة ، لا على سبيل أنها أفضل أو أحسن ، وإنما على أساس أنها تمثيل صادق للحياة الاجتماعية التي سلكها أصحاب هذه اللهجة أو تلك . أصف إلى ذلك أن الكلام المنطوق فيه دواء الحقيقة ، بخلاف الكلام المكتوب ، فهو حامد ساكن لا حياة فيه ويختلف الناس في ترجمته بالسطق

١٢ - لا يكره فيرث أن علم اللغة ذو أنظمة متعددة أو فروع . ولكن هذه الفروع متكاملة لا يمكن فصلها بعضها عن بعض فصلاً تاماً أو ما يشبه أن يكون كذلك . هذه الفروع جميعاً تشبه فروع الشجرة من حيث الاستقلال والتنعية . فعلم الأصوات مثلاً يمكن النظر فيه مستقلاً ولكن على أساس الانساع . نتائج البحث فيه في الصرف والنحو والدلالة كذلك . وكذلك الشأن في العلاقة بين الصرف والنحو ، بل إن الأمر عنده أنعد من ذلك في هذه الحالة ، حيث إن الصرف عنده لا يعدو أن يكون سهجاً عهيداً للنحو أو هو الخطوة الأولى من النحو .

أما العلاقة بين النحو والدلالة فهي علاقة الحرة بالكل ، الكل هو المعنى وهذا المعنى له جانب نحوي وآخر صرفي وآخر صوتي . ومجموع هذه الأجزاء وحاصل جمعها هو المعنى العام للحدث اللغوي المعين .

وفيرث هنا يقرب من دي سوسير الذي لا يعترف بالتقسيم التقليدي لعلم اللغة إلى فروعه المعروفة الأصوات - الصرف - النحو - الدلالة ويحتلف إلى حد كبير في هذا الشأن مع المدرسة الأمريكية .

١٣ تأسيساً على ما تقدم ، كان فيرث مطبقاً مع نفسه ومبادئه حين جعل فكرة السياق «غير اللغوي» (أو الاجتماعية) أو ما سميها نحن «المسرح اللغوي» أساساً لطرقته في التحليل اللغوي . فعنده أن الكلام ليس صرفاً من الضوضاء تلقى في فراغ ومدار فهم الكلام والقدرة على تحليله إنما يكون بالنظر إليه في إطار اجتماعي معين سماه سياق الحال . وهذا السياق ذو عناصر معينة متكاملة وهي ضرورية في عملية الفهم والإفهام من عناصر هذا السياق

١ المنكلم

٢ السامع أو السامعون (أو جملة الحضور وجملة الأشياء الموحودة بالموقع)

٣ - الزمان والمكان

٤ الكلام نفسه

وعنده أنه لابد من النظر في هذه الجوانب كلها وعلاقتها بعضها ببعض ، حتى يمكن فهم الكلام فهمًا جيدًا وحتى يمكن تحليله تحليلًا صحيحًا دقيقًا كذلك .

هذا بالإضافة إلى اهتمامه البالغ بما يصحب الكلام من طلاء يمثل في الحركات الحمسية والإشارات المصاحبة للكلام

وهذا الإطار الاجتماعي في نظرنا يقابل ما يعرف بمطابقة الكلام للمقام الذي نهى علماء العربية على وجوب مراعاته لتتم بلاغة الكلام والفرق أن فيرث جعل «سياقه» أو «مسرجه اللعوى» أساسًا لفهم الكلام ، في حين عد العرب هذه المراعاة أساس البلاغة ، لا مجرد الصحة اللعوية المطلقة . (انظر السياق عند العرب في هذا الكتاب) .

٢ - تشومسكى :

هو صاحب المدرسة اللعوية المشهورة ، داتعة الصيت في العالم كله ، من طهورها في أواخر الخمسينيات في القرن العشرين حتى الآن تلك هي المدرسة التي احتارت لنفسها نظرية خاصة في الدرس اللعوى ، تعرف عند العامة والخاصة بنظرية «القواعد التوليدية التحويلية» ، transformational generative grammar ، على أساس أنها تعنى بتفسير قواعد اللغة على مستوى التركيب و«القواعد» لها مصطلح ذو مفهوم خاص عند هذه المدرسة ، إنه يتظم قواعد النحو والصرف والمولوجب والدلالة ، غير أن النظر إليها وفيها يكون من خلال التركيب أو البنيات الأساسية المكونة لها . ووفقًا لهذا التعيم في النظر اللعوى ، لم يشأ

أصحاب هذه المدرسة أو لم يعمدوا - كما عمد غيرهم - إلى فصل المستويات اللغوية بعضها عن بعض ، وعلى بها المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وهذا يشبه ما سلكه دي سوسير في هذا الشأن .

وقد جاءت هذه النظرة أو النظرية بوصفها رد فعل مباشرًا للفكرة «السوية» عند الأمريكيان بوجه خاص ، واعتراضًا عليها أو نقضًا لها ، إذ هي في نظر التوليديين التحويلييين عاجزة عن بيان الحقيقة اللغوية عن الكشف عن أسرارها والعلاقة بينها وبين الفكر ، فعلم اللغة عندهم وطبيعته الأساسية الكشف عن «عقل الإنسان»

لقد كان لصاحب هذه المدرسة ورائدها أو معلمها الأول اللغوي الأمريكي «تشومسكى» معرفة جيدة بالسلييات والإيجائيات السائدة في البحوث اللغوية في الثلاثينيات والأربعينيات ، وبخاصة في أعمال السويين الشكليين (وعلى رأسهم بلومفيلد) ، فحط لنفسه - وللدارسين من بعده - حطة توصله إلى تصحيح المسار في الدرس اللغوي ، وتحلصه مما وقع فيه غيره من نقص أو قصور

كان وثيق الصلة بأعمال بلومفيلد وأتباعه ، كما كان تلميذًا «لهاريس» ، وقد أفاد من هذه الصلة وتلك «التلمذة» أفاد من الأولى بالتخلص من مبادئ بلومفيلد في عمومها ، لعجزها عن الوفاء بحاجة البحث اللغوي الدقيق الذي من شأنه أن يصل بنا إلى تأسيس علم دقيق له سمات الاستقلال والعمومية والتحريد ، وأفاد من الثانية (تلمذته لهاريس) إذ أخذ من عمله نقطة انطلاق مع تعميق وتشعيب ، الأمر الذي جعله في النهاية مستقلاً عنه ، أو قل مخالفاً له أيضًا.

بدأ المسار الحقيقي لعمل تشومسكى بظهور كتابه «البسي النحوية» Syntactic Structures سنة ١٩٥٧ مطورًا له في مجموعة من الكتب والبحوث ، من أهمها اتجاهات في نظرية النحو Aspects of the Theory of Syntax ١٩٦٥ و «دراسات في نظرية القواعد التوليدية» Topics in the theory of Generative Grammar ١٩٦٦

ونظرية تشومسكى نظرية عميقة واسعة تحتاج إلى دراسات طويلة وجهود كبير
لتعرف كل تفاصيلها وحواشيها المختلفة . وسوف نقنع هنا بإيراد المعالم البارزة
لهذه النظرية ، وهى معالم كافية فى حملتها - لتحديد الإطار العام لهذا الاتجاه
الذى نساء صاحبها هذا

وفيما يلى أهم هذه المعالم أو المبادئ التى تميز اتجاهه من غيره ، وبخاصة
اتجاه «البويين السلوكيين أو الشكليين» ، كما يسمون أحياناً وهذه المبادئ ذاتها
تعد بقداً مريزاً للمومفيلد وأتباعه .

١ - موضوع النظرية اللغوية الأساسى هو «إسان متكلم مستمع مثالى ، تابع
لبئة لغوية متجاسدة تماماً ويعرف لغته جيداً» . فكل إسان يتكلم لغة معينة
يستطيع بصورة عفوية صياغة عدد لا نهاية له من الجمل ، كما يستطيع
فهمها وتشومسكى بذلك يرمى إلى وضع قواعد بمودحية أو مثالية للغة
الإنسانية أو الطبيعية فى جملتها

٢ - وهو لذلك يلتزم بالمنهج العقلى الذى يعد اللغة تنظيمًا عقليًا فريدًا من
نوعه ، تستمد حقيقتها من أنها أداة التعبير والتفكير الإنسانى

وهنا يراه يسلخ أو يحرح عن دائرة ، السويين الشكليين السلوكيين الذين
يأحدون اللغة على أنها عنصر من عناصر السلوك أو هى رد فعل لمثير أو
دافع ، والذين يرونها تنظيمًا من الأشكال السطحية وليست شبكة من
المعاني أو النى العميقة .

٣ - يفرق تشومسكى بين ما سماه «النية العميقة» deep structure و «النية
السطحية» surface structure ومعناه أن للغة عنده جانبين أحدهما ما سماه
competence (الكفاية أو المقدرة) وثانيهما أطلق عليه performance «الأداء»

وهو في هذا التفريق يكاد يشبه دي سوسير في فكرة التفريق بين «اللغة»
langue و «الكلام» parole ، ولكن مع فارق دقيق .

وهذا الفرق بينهما يظهر في أن «اللغة» langue عند دي سوسير تعني «اللغة
المعينة» ، كالعربية فقط أو الإبحيرية فقط ، في حين أن «الكفاية أو المقدرة» عالمية
عند تشومسكي ، والقواعد اللغوية عند دي سوسير قواعد لغة معينة ، أما عند
تشومسكي فهي قواعد اللغة الإنسانية . و «الكلام» parole عند دي سوسير يعنى
الأحداث اللغوية الواقعة من فرد بعينه في موقف معين ، ولكن «الأداء» عند
تشومسكي لا يرتبط بفرد معين في الموقف المعين ، ولكن يعنى به الساتح
السطحي للجانب العميق ، قد يكون هذا الجانب العميق واحداً ولكن أدائه
بالقواعد التحويلية قد يتعدد .

٤ - وما تقدم يفسر سر اهتمامية الكبير بالمعنى وجعله أساس الدراسة ، على
العكس تماماً مما فعله بلومفيلد وأتباعه ، حيث حاولوا التخلص من الدحول
في دائرة المعنى في التحليل اللغوي بالمفهوم التقليدي المبني على نظر عقلي
وحاولوا تفسيره بمنهج سلوكي .

٥ - ومن ثم في رأيه - لا يمكن الاعتماد بحال في وضع نظرية لغوية
متكاملة على الكلام الفعلي وحده . إن وصف الكلام المبطون أو وصف
عيبة منه أو «المدونة» كما يسميها بعضهم corpus (كما فعل بلومفيلد
ومدرسته) عاجز تمام العجز عن الوصول إلى قواعد اللغة ، تلك القواعد
التي هي بمثابة المصدر الدائم العميق الذي يستمد منه الإنسان كلامه أو
جمله الصحيحة ، على حد تعبير تشومسكي نفسه

٦ - علوم اللغة عنده مجموعة من الأنظمة المترابطة (لاحظ اتفاقه في هذا مع
دي سوسير) ، ونظام النحو فيها بمثابة المركز أو الأساس الذي تدور حوله

ولخدمته بقية الأنظمة ويستعمل تشومسكى مصطلح «القواعد» grammar بمعنى أوسع من المتعارف عليه ، فهي عنده - كما ألمحنا إلى ذلك سابقاً - تصم النظام الصوتى والصرفى والمحوى والدلالى

٧ اهتمامه الأساسى بالجملة لا بوحدها أو أجزائها . ووظيفة قواعد اللغة عنده هى قدرتها على «توليد» ما لا حصر له من حمل . ويقصد بالتوليد أن هناك «سبة عميقة» داخلية لكل جملة ، وهى التى تحمل المعنى ، ويمكن الإشارة إليها بصورة معادلة رياضية بطريق التحريد بواسطة عدد من القواعد فالجملة

الجـو لـطـيـف

يمكن تحليلها بالقواعد التالية

القاعدة الأولى الجملة - مبتدأ + حر

القاعدة الثانية المبتدأ ال + اسم

القاعدة الثالثة الخبر --- + اسم

القاعدة الرابعة . ال : أداة تعريف

وباستيعاب هذه القواعد نستطيع أن نولد أعداداً أخرى من الجمل ، فإذا أضفنا إليها عناصر جديدة (مفردات) رادت إمكانية التوليد . وإلى هنا تسمى هذه الخطوة «القواعد التوليدية» generative rules وهى قواعد خاصة بالسبة العميقة

وهناك مجموعة أخرى من القواعد تحول هذه السبة العميقة إلى أشكال سطحية ظاهرة تحمل المعنى العام ، ولكنها تختلف فى الصورة الخارجية أو السية الظاهرية أو السطحية . نستطيع مثلاً أن نحول جملة إثباتية إلى مسمية أو استهامية ، كما نستطيع أن نحول حملة المعنى للمعلوم إلى مبنى للمجهول وهكذا . وهذا التحويل أيضاً له قواعد سماها تشومسكى بالقواعد التحويلية .

وهى الخطوة الثانية فى منهج الرجل ، وبضمهما معاً سميت النظرية سطرية «القواعد التوليدية التحويلية»

وهكذا يرى أن تشومسكى قد انتعد تمامًا عن السنوية بالمفهوم الذى سار عليه الأمريكان البويون ، وبخاصة بلومفيلد وتلامذته . وعلى الرغم من وجود شبه ظاهرى بينه وبين دى سوسير فى فكرة «الثنائية» فى اللغة (parole, langue) عند دى سوسير و (performance competence) عند تشومسكى ، فإن هناك فرقاً (بل فروقاً) بين الرجلين . أهمها أن دى سوسير معنى باللغة المعينة وتشومسكى باللغة الإنسانية فى عمومها ، وأن دى سوسير «بنوى» أصيل يطر فى العلاقات بين وحدات التركيب ، وتشومسكى يركّز على فكرة التوليد من السية العميقة ، وتحويلها إلى بنى سطحية

أما الفروق بينه وبين الأمريكان البويين ، فهى كثيرة . من أهمها

١ - اهتمام تشومسكى باللغة بمعنى الكفاية أو المقدرة competence ، وتركيز الأحرين على الكلام المنطوق بالفعل

٢ - اهتمام الأمريكان بالشكل أو السية السطحية ، واهتمام تشومسكى بالسية العميقة

٣ - محاولة إخراج المعنى بالمفهوم التقليدى من الدراسة عند بلومفيلد وأتباعه ، فى حين أن المعنى هو الأساس فى التحليل عند تشومسكى

ومما يذكر فى هذا المقام أن التركيز على المعنى أو السية العميقة فى التحليل اللغوى أمر له وجود من نوع ما قبل تشومسكى يظهر ذلك فى أقوال «مبولدت» الذى يرى أن الحاصة الأساسية للغة هى طاقتها الإبتاحية ، أى قدرتها على الوليد ، أى قدرة البنية العميقة التى تحمل المعنى على توليد ما لا حصر له من الحمل . كما تظهر هذه المكرة أيضاً فى نظرة «سابير» إلى الصونيم (phoneme) ، بوصفها وحدة صوتية عقلية مثالية ، يمكن أن تتعدد صورها النطقية

٤ بقصد الأمريكان في عملهم إلى وضع قواعد عامة لمادة الدراسة ، أيًا كان نوعها ، في حين أن تشومسكى يهدف إلى وضع قواعد لغوية عالمية

رأى وتعليق :

لتشومسكى أنصار وأتباع في كل أنحاء العالم اليوم وتأثيره في هذا المجال بقرب من تأثير «دى سوسير» في الدرس اللغوى عامة ، وفي فكرة السونة بوجه خاص ولتشومسكى أيضًا معارضون كثيرون

وحتى من حاسا ، يحاول في هذا المقام إلقاء مريد من الصوء على هذه النظرية بتقديم محمل الانتقادات أو التساؤلات التى وجهت إلى «تشومسكى» فى عمله هذا الذى قدمها خلاصة مبادئه فى إيجاز شديد

١ فى البدء نقول . من المعلوم أن البحث اللغوى فى القرن العشرين قد تحوّل من تناول اللغة ومكوّناتها من الحمل والعبارات المكوّنة لها إلى النظر فى خصائص قواعد هذه اللغة والتطير لها وبالتدريج ، راد الاهتمام موضع الإطار العام لخصائص القواعد التى نجمع لغات عديدة مختلفة ، سعيًا إلى تأسيس ما يسمى «القواعد العالمية» universal grammar ، وذلك بتقديم أسس معينة تصلح لتحليل الطواهر اللغوية للغات مهما كان عددها وإنما كان ذلك فى رأى تشومسكى وغيره ، لأن تناول لغة معينة بداتها بعد أسلوبًا قاصرًا ، ولا يشرح نفسه لصفة العلمية ، فى حين أن تناول لغات متعددة ، ووضع أسس عامة لتحليلها جميعًا ، أقرب إلى روح العلم بمعناه الدقيق (science)

وحجتهم فى ذلك أنه لا يمكن وضع نظرية علمية بالمعنى الدقيق بالاعتماد على الطواهر اللغوية ، كما تبدو فى المادة المتاحة أو العينة (corpus) ، لأن هذه العينة غير شاملة ، ولا تحلو من النقص والقصور ، بسبب أخطاء محتملة أو إهمال لبعض الطواهر ، أو سريان من أصحاب اللغة لبعض الطواهر الأخرى

لكن الاعتماد على «المقدرة» competence هو الأوفق في تأسيس نظرية علمية محكمة ؛ لأن صاحب اللغة والباحث في اللغة يتمتعان بالبدية التي تساعدتهما على التخلص من هذا القصور ، كما تحلصهما من العموص والوقوع في الأخطاء ، وتساعدتهما لذلك على توليد وفهم جمل جديدة صحيحة وهذا هو أساس النظرية .

ويمكن الرد على هؤلاء بأن أية نظرية (theory) يكفي لتحقيق علميتها قدرتها على توصيح الواقع أو المادة المعينة الحاصصة للدراسة بصورة محتملة قابلة للتطبيق . وهذا الواقع في حالتنا هذه يتمثل في الرعية في فهم اللغة وتوصيح حقائقها ، أو قل ، إنه يتمثل في رعبنا في معرفة كيف تعمل اللغة وهذا ما يحدث بالفعل عند دراسة أية لغة في واقعها الحقيقي هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد على «المقدرة» وحدها أو الحجاب العقلي فقط يتسم بسمة الدائية ، الأمر الذي يحرم العمل من الموضوعية أو يبعده عنها .

ويستمر الباقدون لمقولة تشومسكي وأتباعه «إن المقدرة اللغوية عند الإنسان تعنى قدرته على توليد ما لا حصر له من الحمل الصحيحة» يقولون ، موجهين هذا التساؤل في أي فترة تعنى بهذه «المقدرة» ؟ إذا كان تشومسكي يعنى فترة الدراسة ، فما معيار صحة هذه الحمل المولدة ؟ من المعلوم أن اللغة لا تثبت على حال واحدة ، إنها في تغير دائم وهذا يعنى اختلاف معايير الصحة من فترة إلى أخرى ويتساءلون أيضاً : كيف يستطيع الإنسان أن يولد ، ومن أي شيء يولد ؟ الأمر يقتضى أن يكون هناك محرون يولد منه كالمحرون في الكمبيوتر ؛ حيث يتم التعامل مع المادة الداخلة المخروبة ويولد منها بالبرمجة هذه المادة المولدة أو المبرمجة إنما هي ملك الأفراد والمجتمع إذن ، لابد من أحد هذا المجتمع وأفراده في الحسان . وهو ما يهمله تشومسكي

٢ - فكرة الثنائية المتمثلة في «المقدرة» و «الأداء» التي طرحها تشومسكى فكرة مقبولة من حيث المبدأ ، فهناك جانب المعرفة وجانب الأداء في كل قدرات الإنسان ومحصوله المعرفى ، ولكن لا يمكن الاعتماد على أحد الجانبين دون الآخر . إيهما متلازمان ويكونان كلا متكاملأ ، وبخاصة في حال اللغة ومن هنا وصف بعضهم مسلك تشومسكى في الاعتماد على «المقدرة» وحدها في كل مراحل الدراسة بأنها نظرية «عشية» ولكن بعض الدارسين يرون أن النقد لا يوجه إلى أساس النظرية ، وإنما يوجه إلى منهج الدراسة والكشف عن هذه «المقدرة» التي التزم بها تشومسكى في كل مراحل الدراسة . إن تشومسكى في منهجه هذا يفتحص منذ البداية وجود متكلم وسماع مثالى وهذا الإنسان المثالى لا وجود له ، وإن وجد فإن «مقدرته» و «أدائه» يحتلمان من وقت إلى آخر ، وفقاً لتغير الحال وظروف المجتمع .

٣ تفتحص نظرية تشومسكى أن قواعد اللغة نظام عقلى محدد ، يعكس المقدرة العقلية عند الإنسان ، وهو نظام بعيد عن المتغيرات الاجتماعية وما صاحبها من تغيرات ثقافية واقتصادية . إلح هذه المتغيرات أو هذه الطواهر كلها متقلة ، ولا يجمعها نظام واحد . وهى لذلك فى رأيه لا تصلح أن تكون جزءاً من نظام اللغة حيث لا تستطيع القواعد اللغوية أن تقدم تفسيراً لها وهذه الطواهر المتغيرة (أو المتقلة) إما يقع تناولها على عاتق دارسين آخرين ، كعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ، على ما يرى تشومسكى

وهكذا حرم تشومسكى نظريته من البطرة الاجتماعية إلى اللغة ، وهكذا أيضاً كان من الصعب (فى البدء فى الأقل) الربط بين طرفى ثابته (المقدرة و لأداء) من وجهة النظر الاجتماعية والأنثروبولوجية ولكن بعد دراسات موالية لهذه الثائية ، حاول بعضهم إدخال بعض التعديلات التى كان لها أثر كبير فى

يخفيف حدة التعارض بين طرفيها . حاول بعضهم الربط بين القواعد الحراماتية العميقة (deep grammatical rules) والعمليات أو الطواهر الاجتماعية . ومع ذلك ، فقد شاب هذه المحاولة - حتى وقت قريب - بعض أوجه النقص والقصور ، حيث إن التحليل الشكلي للقواعد (قواعد الأداء) كان مقصوراً على حالات محدودة نسبياً من الكلام المنطوق (الأداء) . وجرت بعد ذلك محاولات أخرى لعملية الربط هذه ، حتى وصلت إلى فكرة ما سُمي «المقدرة الاتصالية» communicative competence . فإذا كانت المقدرة اللغوية linguistic competence تسمح المتكلم المقدرة على توليد جمل صحيحة ، فإن المقدرة الاتصالية تصف قدرته على الاختيار من مجموع الحمل صحيحة القوابل الاجتماعية التي تحكم السلوك في المواقف التي تواجهه . فإذا كان المحررون (في المقدرة اللغوية) كافياً ومستوعباً عند المتكلم أمكه أن يتصرف ويأتى بالأمثلة المولدة التي تناسب هذا الموقف أو ذاك ، وإن كان الأمر على العكس من ذلك فمعناه أن هذه المقدرة اللغوية بها نقص وقصور

٤ ولكن على الرغم من هذا التعديل في الطرية الذي يقرب فهمها واتصالها بالواقع نسبياً ، مازالت هناك اعتراضات أخرى كثيرة توجه إليها . من أهمها

الاعتراض على فكرة العالمية للقواعد ، وفكرة المثالية التي تقتصر وحود متكلم سامع مثالي يجيد لغته ولا ينحرف عنها ، إذ ما الرأي أو القول في اللهجات التي تنحرف قليلاً أو كثيراً عن المعايير المثالية التي يمتثلونها تشومسكي ؟

الاعتراض على محاولته تعميم اللغة بمعجم منطقي رياضي بحت ويختتم المعترضون أو المتسائلون كلامهم بقولهم : «إذا كان تشومسكي يرمى من كل ما

فعل أن يجعل الدرس اللغوي علمًا خالصًا (science) فهو مبالغ ذلك أن اللغة خاصة إنسانية تخضع للتطور والتغير ، وهو في هذا أيضًا يتجاهل عنصر الاتصال والتوصيل في اللغة . وما رأى أصحاب هذه النظرية في تلك الطواهر الصوتية التي تكسو الكلام وتفصح في الوقت نفسه عن المواقف الاجتماعية ، كظاهرة موسيقا الكلام (التنغيم intonation) وغيرها من الفواصل الصوتية إلح

الفصل الثالث

فروع علم اللغة

وبه مبحثان

المبحث الأول : التقريع بحسب المادة اللغوية

المبحث الثاني : تفريعات بينية

الفصل الثالث

فروع علم اللغة

اتسعت دوائر البحث فى اللغة فى السنوات الأخيرة اتساعاً مدهلاً ، حتى
يك لتحد لها مبادئ ومسالك تنمى بها ومنها إلى ألوان مختلفة من فروع العلم
الأخرى والمعرفة الإنسانية فى عمومها

ويرجع هذا الاتساع فى نظراً إلى ثلاثة أمور متصلة غير منفصلة

أولها انتشار الدراسات اللغوية واستقرارها والاطمئنان إلى أنها ذات أهمية
فى الأحد بيد المدرسين فى حقول علمية ومعرفية متنوعة لها اتصال بالإنسان
(صاحب هذه اللغة) وطروقه التاريخية والاجتماعية والثقافية والنفسية والتعليمية
إلح وقد أدى هذا الوضوح إلى دخول غير اللغويين المحترفين إلى ميدان اللغة ،
باشدين العون من أسرارها فى إلقاء الضوء على مشكلاتهم فى حقولهم العلمية
الخاصة ، كما أعزى هذا الوضوح كذلك عدداً من اللغويين إلى الأحد بصيب من
العلوم الإنسانية غير اللغوية ، قصداً إلى تعرف مدى ما يمكن أن يسهم به البحث
اللغوى فى خدمة هذه العلوم ، وأملا فى إثراء عملهم اللغوى وتعميقه عن طريق
التعرف المناسب لحقائق هذه العلوم التى من شأنها أن تمدهم بما يسمى معرفتهم
اللغوية ويساعدهم فى إلقاء الضوء على حقائق اللغة الإنسانية .

وثانى هذه الأمور يتمثل فى اتساع دائرة اللغويين المحترفين ، وميلهم إلى التعميق
ولأنصير ، مع اختلاف فى وجهات النظر ومناهج الدرس عند تناولهم لمادتهم كما

تبيين لما فى الفصل السابق . ومن ثم برزت إلى الوجود اتجاهات أو مدارس لعوية كثيرة ، تتفق فى أشياء وتختلف فى نواح أخرى ، منهجية وغير منهجية .

ويأتى الأمر الثالث ملخصاً للموقف كله وكاشفاً عن سر اتساع دوائر البحث اللغوى ، ونعنى بهذا الأمر تلك الحقيقة الواضحة للعارفين ، وهى أن دراسة اللغة تعنى دراسة الإنسان . ودراسة الإنسان تقتضى : فيما تقتضى الوقوف على كل ما يتصل به من ظروف وملابسات عرضت لها أو اختصت بها علوم إنسانية شتى لهذا كله لا تعجب لكثرة التقسيمات والتفريعات لعلم اللغة ومباحي الاتجاهات والاهتمامات فى هذا الحقل الذى يعد الركيزة الأساسية فى البحث «الإنسانى» بعامة

وسوف نحاول تقديم شيء من هذه التقسيمات ، مكنمين بالاشارة إلى أهمها بحثاً ، وأشهرها تداولاً ، وأكثرها استقراراً وتأصيلاً

المبحث الأول

التفريع بحسب المادة اللغوية

يتجه هذا التفريع نحو المادة اللغوية ذاتها ، أى أنه يصنع لمقابلة مادة اللغة من أصوات وصيغ وتراكيب إلح وتكتسب فروعها أسماءها من الجانب اللغوى المعين الذى تقوم بدراسته والبحث فيه ، بقطع النظر عن أية جوانب خارجية تتصل بالبحث اللغوى بعامة ، كالمناهج التى تتبع فى التحليل ووجهات النظر الخاصة التى تتجه نحو الظروف والملابسات التى تتصل باللغة اجتماعيا ونفسيا وتاريخيا . إلح .

من هذه الراوية يتفرع علم اللغة إلى مجموعة من الفروع ، يختلف الدارسون فى عددها وترتيبها وعلاقتها بعضها ببعض . ولقد استقر رأيا على التفريع التالى ، وهو أشهرها وأقربها إلى المنطق وأصلحها لحاجة الدارسين

١ - علم الأصوات - وله جانبان علم الأصوات (العام) أو ما يعر به نحن إلى «الفوناتيک» ، وعلم وطائف الأصوات ، معرنا إلى «الفنولوجيا» . -

٢ - علم الصرف

٣ - علم النحو (علم التراكيب) .

٤ - علم المعنى .

٥ - المعجم

٦ - علم الأسلوب .

وليس المقصود «المعجم» هنا «صناعة المعجم» ، وإنما المقصود النظر في الثروة
اللفظية وبحث مشكلاتها وتحليلها من حواشيها المختلفة التي تتبلور في تحديد
معانيها . وعلم المعنى عندما أوسع في اهتمامه ومسائله من النظر المعجمي ، ذلك
أن علم المعنى يشمل في دائرة اختصاصه البحث في معاني التراكيب ومعاني
المفردات ، ويمكن لذلك أن نقرر أن العلاقة بين علم المعنى والمعجم علاقة العام
والخاص . على أن بعض الدارسين يقصر اهتمام علم المعنى على البحث في
المفردات ، ومن ثم يكتفون بالنص على علم المعنى مهملي «المعجم» من التقسيم .
ومدرسة أخرى مدرسة فيرث - لها وجهة نظر خاصة في علم المعنى ، إذ يراه
شاملا لكل المستويات اللغوية ، كما بيّنا سابقا

وهناك وجهة نظر أخرى في هذا التفرع . فمهم من يحرر «الفوناتيكا» (أحد
فرعي علم الأصوات) من التقسيم على أساس أنه يعنى بدراسة الأصوات بوصفها
أحداثا منطوقة لها حواس مادية فسيولوجية وفيزيائية إلح . وهو في نظر هؤلاء
أقرب إلى علم الصيرياء منه إلى علم اللغة ، وإن كان النظر فيه ذا أهمية في البحث
اللغوي بوصفه مهدها للدخول في هذا البحث

وهناك من لا يفصل بين «الصرف» و «النحو» ويطلق عليهما معا علم
«القواعد» ، بل إن مدرسة حديثة (مدرسة تشومسكي) تستعمل المصطلح
«القواعد» grammar منتظما كل الفروع باستثناء «الفوناتيكا» و «المعجم» فكأن
«القواعد» عند أصحاب هذه المدرسة يرادف «علم اللغة» بمعنى من معانيه ، إذ إن علم
القواعد عندهم يعنى علم وطائفت الأصوات + علم الصرف + علم النحو + علم
المعنى «محتجعة

ومهما يكن الرأي في هذا التقسيم أو ذاك ، فمن المقرر عند العارفين أن
الفروع الخمسة الأولى (مهما احتلقت وجهات النظر في التفرع) كل متكامل ، ولا

يمكن لفصل بينها فصلا حاسما كل فرع ذو اتصال وثيق بسبقه أو لاحقه ، وكل منها يفيد في نظر في صاحبه أو مادته وربما حار الفصل بين هذه الفروع عند الضرورة ، كما يظهر مثلا في محاولة التعريف بهذه الفروع للمبتدئين من لدارسين وفي حالة البحوث الدقيقة في مجال التخصص في فرع معين

أما «علم الأسلوب» ، فقد اختلف الدارسون في الخقل العام الذي ينتمي إليه ، وتنازع اللغويون والأدباء ورجال النقد الأدبي . وتميل المدرسة الفرنسية بالذات إلى حسابه من فروع علم اللغة ، وإن كان فرعا د سمات خاصة وفي السواب الأخير عندما ظهر الاتجاه اللغوي في تحليل النصوص الأدبية ، شط لدارسون في هذا الاتجاه حتى انتهى لطاف بهم إلى تأسيس علم يهي محتهم اللعوبة و لأسلوبية وسموه «علم الأسلوب اللعوي» Linguistic stylistics أو «علم اللغة الأسلوبى» Stylolinguistics .

وحقيقة الأمر عندما أن «علم الأسلوب» ينتمي إلى محالين . مجال الدراسات اللعوية ، ودلت بالنظر إلى «الأسلوب» على أنه بناء أو هيكل لعوي ، مكونه عناصره من وحدات لعوية ، جاءت مسبوقة وفقا لمعايير لعوية على وجه من وجوه قواعد للغة المعنية . و «الأسلوب» أيضا ينتمي إلى مجال الأدب ونقده ، بوصفه نوعا من التعبير مفردا بخواص تعبيرية مميزة لعوية و غير لغوية ، وبوصفه عطا خاص من الكلام يهي أو لا يهي بأعرافه الأدبية والثقافية والاجتماعية و لفسية أيضا

ونحن - وإن لم يكن من رجال الأسلوب المخترفين يرى أن «علم الأسلوب» له صلة وثيقة بعلوم اللغة ولأدب والنقد ، وعلوم الاجتماع والنفس والجمال ، وترجع مواده إلى هذه العلوم كلها ، وتعتمد - وإن بصور مختلفة على محصلات هذه العلوم

تعريف موجز بالفروع

سنحاول في الصفحات التالية تقديم لمحات حاطمة عن الفروع السابقة كلها أو جلها ، قاصدين إلى محدد . تعريف القارئ بحدودها وأساسيات مياديينها ، دون الدخول في أية تفصيلات ، إذ إن ذلك يحتاج إلى بحوث ضخمة يعنى عنها ما يملأ الأسواق اللغوية من أعمال كثيرة متنوعة تعرض لهذه الفروع وجوانبها المختلفة بصورة أو بأخرى .

علم الأصوات ،

هو العلم الذى يدرس أصوات اللغة فإن وجهت الدراسة نحو المادة الصوتية نفسها أطلقنا عليه «الفوناتيک» تعريباً للمصطلح Phonetics ، بالمعنى الذى قصدنا إليه وهو النظر فى المادة الصوتية بوصفها أحداثاً فعلية . والأولى فى هذه الحالة أن ننتع هذا المصطلح العام بنعت محصص أو محدد ، فنقول «علم الأصوات العام» ، general Phonctics . وقد يكتفى أحياناً بالمصطلح العام «علم الأصوات» دون ذكر هذا النعت على ضرب من التسمح أو اعتماداً على ثقافة القارئ ، ولكن على أساس أن المقصود به توحيه وطيفته نحو دراسة المادة الصوتية المنطوقة ، لا نحو النظم والقواعد الصوتية وما إلى ذلك .

وعلم الأصوات فى هذه الحالة يتفرع إلى فروع ثلاثة .

- ١ علم الأصوات النطقى أو الفسيولوجى وهو الذى يعنى بالأصوات من حيث كونها أصواتاً منطوقة بواسطة جهاز معين هو جهاز النطق وهو هنا يتجه نحو النظر فى هذا الجهاز وفى كيمية إخراج الأصوات وصفاتها النطقية الفعلية

٢ - علم الأصوات الفيريائي أو الأكوستيكي وهو الذي ينظر في الأصوات من ناحيتها الفيريائية أي من حيث تأثيرها على الهواء وما تحدث فيه من دبدبات منتشرة بين فم المتكلم وأذن السامع

٣ - علم الأصوات السمعي وهو ما يبحث في تأثير هذه الدبدبات على الأذن وعلى العقل جميعا .

وأول هذه الصروع هو أقدمها وأشهرها وأكثرها تداولاً في معاهد العلم المختلفة . وقد يلحق بهذه الصروع الثلاثة فرع رابع هو علم الأصوات المعملية أو المعملية أو التطبيقية أو الآلى وهو - كما يظهر من التسمية - يعنى بإخصاص الصوت البشرى للأجهزة العلمية المساعدة التى من شأنها أن تعين الباحث على تعرف دقائق الأصوات وطبائعها .

وهذه الفروع الأربعة منفردة ومجموعة - إنما تعنى بدراسة الأصوات من الناحية المادية الصرفة ، أى دون النظر أو تركيز النظر فى قيمتها ووظائفها فى اللغة المعينة أما الذى يبحث فى الأصوات من حيث قيمتها ووظائفها فهو ما يعرف «بالفونولوجيا» phonology أو علم وطائف الأصوات .

فإذا كان الجانب الأول بفروعه الأربعة يدرس صوت الباء مثلاً من حيث صفاته الطبقية بالإشارة إلى مخرجه وإلى طبيعته من حيث الانفجار والخهر مثلاً أو يُتناول بالنظر إلى الذبذبات الناشئة عن هذا النطق وتأثيرها على السمع . إذا كانت هذه وطائف الفوناتييك بفروعه الأربعة ، فإن وظيفة الفونولوجيا البحث فى صوت الباء من حيث كونه وحدة صوتية تكون جزءاً من النظام الصوتى للغة العربية . وهو جزء ذو قيمة فى التركيب الصوتى فى هذه اللغة بحيث يستطيع أن يغير معانى الكلمات بالتبادل بينه وبين وحدة صوتية أخرى فى كلمتين متفتحتين فى تركيبهما الصوتى باستثناء أحد هذين الصوتين ، كما فى نحو : يلد ولد : فكل من الباء

والو، وحدة صوتية ذات قيمة ووظيفة صوتية تتمثل في أن كلا منهما يميز كلمة من أخرى. فهما لم ننظر إلى الصفات الطبقية أو الفيزيائية للناء والواو، وإنما نظرنا إلى دورهما في التركيب الصوتي للكلمتين المذكورتين.

ولا يقتصر دور الفولوحيا على النظر في وظائف الوحدات الصوتية في التركيب، بل يتعداه إلى النظر في تلك الظواهر الصوتية التي تكسو المنطوق، كلمة كان أو جملة، كالسر والتنعيم (موسيقى الكلام) والمواصل لصوتية من وقفات وسكبات وفصل ووصل. إلخ.

وما يقوم به الفولوحيا أو علم وظائف الأصوات قد يطلق عليه أحيانا علم «الفونيمات phonemes» أى العلم الذى يجرى وراء تعرف فونيمات اللغة المعينة وهى وحداتها الصوتية phonetic units من أصوات صامتة وصائتة (أو حركات) وهو كذلك يقوم بالأدوار الأخرى التى يقوم بها «الفولوحيا»، وقد يكون الفرق بينهما إن كان هناك فرق - فى طرائق الدرس والتحليل - وقد يستخدم «الفولوحيا» عند بعضهم بمفهوم أعم من «علم الفونيمات» وحيث يكون هذا الأخير محصورا عمله فى النظر فى الفونيمات أو الوحدات الصوتية فقط.

على أنه من المهم أن ندرك أنه لا يمكن الفصل فصلا تاما بين الفوناتيكا والفولوحيا. فأنت حين تنظر فى حقل أحدهما لا بد شئت أم لم تشأ - من التعرض بطريق أو بآخر لمجال الفرع الثانى ويمكن تشبيه العلاقة بينهما بالعلاقة بين «المادة الخام وطبخها» أو كما قال واحد منهم «الفوناتيكا يجمع المادة الخام والفولوجيا يطبخها» ومن ثم يكتفى بعضهم - اختصارا - بالمصطلح «علم الأصوات» phonetics للإشارة إلى الفرعين جميعا.

علم الصرف :

علم الصرف ، ويسمى «المورفولوجيا» morphology ، هو العلم الذى يدرس «مورفيمات اللغة» ، و «المورفيم» morpheme أصغر وحدة صرفية ذات معنى على مستوى التركيب وتتمثل المورفيمات أساسا فى الكلمات واللواحق واللواحق إما سوانق كما فى حروف «أبت» التى ندخل على الفعل المضارع أو لو حو كالصماثر المتصلة كما فى صربت مثلا ، ولدوا حل (أو الأحشاء) كالألف فى قاتل إذا قورت بقتل والقول بأن المورفيم أصغر وحد صرفية ذات معنى على مستوى التركيب يعنى أن المورفيم المعين إما انضم إلى مورفيم آخر أو انضم إلى تركيب استلزم سقا معينا من نظم الكلام أو تعبير معنى بما يلتحق به كلمة كان أو تركيبا مثلا .

أكتب بها المورفيم [أ] وهما يستطيع أن نقول

أنا أكتب ولا يستطيع أن نقول هو أكتب .

ولو قلنا كتبت استطعنا بالمثل أن نقول أنا كتبت ولا نقول هو كتبت .

وهكذا نجد أن كلا من المورفيمين السابقين قد حدد وحدات التركيب وسق

نظمه ، ومن هنا كان لكل واحد منهما معنى أى قيمة صرفية محددة

والعادة أن يطر إلى المورفيم من ثلاث روايا ' من حيث الشكل والقيمة (أو

المعنى) ومن حيث تصميمه إلى أنماطه بالنظر إلى وظيفته وتوزيعه فى التركيب .

من حيث الشكل :

قد يتعدد شكل المورفيم للوظيفة الواحدة ، كما فى حالة الرفع فى اللغة

العربية ، فقد يكون المورفيم صمة أو واوا ، كما فى الأسماء ، وقد يكون نونا كما فى

الأفعال وقد يأتى المورفيم بصورة واحدة لأكثر من وظيفة ، ككون الرفع فى الأمثلة

الخمسة وبون المثني والجمع ، ومنه أيضا الألف للنصب في الأسماء الخمسة والألف للدلالة على التثنية ، والكسرة للجذر في أغلب الحالات والكسرة للنصب في جمع المؤنث السالم ، والفتحة للنصب في الأغلب والفتحة للجذر في المصوغ من الصرف ، والسكون قد يكون للجزم ، كما يكون للبناء إلخ
من حيث الوظيفة والقيمة :

تصنف المورفيمات أيضا من حيث معانيها وقيمها الصرفية في اللغة المعينة من ذلك مثلا في اللغة العربية - مورفيمات الإعراب - مورفيمات معاني الزيادة في الأفعال حروف «أنيت» وضمائر الرفع المتصلة وضمائر النصب المتصلة مورفيمات الاستفهام والنداء والسمي وأدوات النصب والحرم في الأفعال - مورفيمات التذكير والتأنيث - مورفيمات الإفراد والتثنية والجمع - مورفيمات التعريف والتكثير مورفيمات الربط وأدوات العطف . إلخ
من حيث التصنيف إلى أنماط :

يعتمد هذا التصنيف على الوظيفة وعلى طرائق توزيع المورفيمات في التركيب واختصاصها بتركيب أجناس نحوية معينة . فأدوات النفي صنف (للأسماء أو الأفعال أو كليهما) وأدوات الاستفهام صنف ثان وأدوات الحرم صنف ثالث وأدوات النداء صنف رابع وهكذا .

وقد يكون المورفيم عنصرا مطوقا ، كما هي الأمثلة السابقة ، أو غير مطوق ، كما هي نحو كتب فهي هذا المثال معا مورفيم ذو قيمة ولكنه لم ينطق وقد أشار إليه النحاة العرب بالصمير المستتر ، أي أن التقدير «كتب هو» هذا المورفيم وبحوه يسمى المورفيم «الصفير» أي اللا شيء نطقا وإن كان ذا وظيفة إيجابية في النظام الصرفي للأفعال في اللغة العربية .

وقد يتمثل المورفيم فى تعبير تركيب الصيغ أو حركاتها ، كما فى الفعل
المنى للمجهول إذا قورن بالمسى للمعلوم ، وهو ما يسمّى مورفيم المغيّرة وهذا
المورفيم (مورفيم المغيّرة) هو دليل الجمع فى صيغ جمع التكسير جميعا
وحلاصة القول فى ذلك أن المورفولوجيا أو الصرف يبحث فى الأساس فى
حقليين كبيرين أولهما الاشتقاق وهو معروف والثانى التصريف أى الريادات التى
تلتحق بالصيغ أو تعبر من تراكيبيها للدلالة على الأجناس الصرفية ، كما يبحث فى
الأدوات بكل أشكالها ووظائفها وصنوفها . من ذلك مثلا

علامات التثنية والجمع (مورفيمات العدد) .

علامات التأنيث والتذكير (مورفيمات النوع = التذكير والتأنيث) .

علامات التعريف والتكثير (مورفيمات التعريف والتكثير)

علامات الإعراب (مورفيمات الإعراب)

الأدوات بأنواعها كافة

وهناك مورفيمات أخرى كثيرة كتلك الريادات التى تدل على المشاركة
(قاتل) أو النطلب (استفهم) أو التعدية (الهمزة فى أحلس) . إلخ

وللصرف وظائف أخرى مهمة هى تصنيف الأجناس الصرفية الكبرى ، سواء
على ما يوجد فى الصيغ من مورفيمات ، وذلك كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل
وحرف ، وتقسيم الفعل إلى ماضى ومضارع وأمر ، وإلى متعد ولازم . إلخ وكما
فى تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع وإلى مذكر ومؤنث ومذكر ومعروف . إلخ .
وله كذلك أن يطر فى الحروف والأدوات وإن لم يعتمد ها على شكل الصيغ وإنما
يعتمد فى هذا النظر على وظائف الأداة ذاتها .

فأدوات الحرم هي مورفيمات الحرم وطريق تعرفها صرف يكون باختصاصها بالأفعال وأدائها لوطئة معينة هي الحرم وأدوات الاستفهام يحكم عليها بذلك بما تتعبر في شكل التركيب الذي تدخل فيه أو للزوم الأداة موقعا معينا (وهو الأهم) بسبب إحداث موسيقى معينة في المبطوق كله

والصرف خطوة مهمة للمحو وهو جزء منه ولا يمكن الفصل بينهما فصلا تاما بحال ، وقد يطلق عليهما معا «علم القواعد» (grammar) وقد ينضم إليهما علم وطائف الأصوات (الفولوحيا) في رأى بعضهم

بقى أن نشير إلى أن الدرس الصرفي الحديث اعتمد في البحث واستخلص و لوصول إلى لحقائق الصرفية وإلى تصنيف المكونات للحمل والعدارة على المورفيم دون الكلمة ، لأسباب علمية مهمة منها

١ الاختلاف الكبير بين الدارسين في تعريف الكلمة وبيان حقيقتها ، حتى إن أولاد يقولون في هذا الشأن «لسر هناك تعريف وحيد أو تعريف جامع مانع لمثل هذا النوع من المصطلحات المحردة إنها مصطلحات يصعب تعريفها ، وإن كان من سهل تعريفها»

٢ التعريف العام للكلمة ، كما في المعاجم ، لا يكفي لتعريف الكلمة بدقة ، إذ إن هذا المعنى العام تلمه أحيانا طلال وألوان من المعنى بحسب الاستعمال وفي كل حالة يصح لها قيمة وربما وظيفة تختلف عن الحالات الأخرى

٣ تنوع المساهج في الدرس وتنوع اللغات يؤدي إلى تنوع تعريف الكلمة تنوع هذا وذاك

١) دور الكلمة في اللغة - ترجمه الكاتب

٤ الكلمة فى الكلام المنطوق لئس من السهل تعرف حدودها ، إذا إنها تتداخل مع ما يسبقها وما يلحقها والاعتماد على بعض الظواهر الصوتية كالنسر مثلا لا يكفى لتحديد الكلمة ، إذ إنه فى الكلام المنطوق قد يتغير موقعه أو تتغير درجته ، فهو إذن معيار ناقص .

٥ الاختلاف فى سبة الكلمة ، أهى الكلمة المخرد أم المريدة ؟ والقول بأن الكلمة هى «أصغر صيغة حرة» بمعنى أنها يمكن النطق بها معرفة ، لا يكفى أيضا لتحديد الكلمة ، إذ إن هناك عناصر لغوية ذات قيمة صرفية مؤكدة لا تحصى لهذا التحديد . من ذلك مثلا الضمائر المتصلة فى اللغة العربية

٦ - ما الرأى فى الأدوات ، كأدوات النعى والحزم والنصب ؟ ربما نطق معرفة ، ولكنها ليست ذات قيمة أو معنى إلا يربطها بكلمات أخرى فى التركيب

وهناك آراء أخرى كثيرة لتعريف الكلمة ، تتسم جميعا بالقصور وعدم الدقة ، وليس الأمر فى ذلك مقصورا على علماء العرب ، بل إننا نلاحظ هذا القصور فى التعريفات التى أوردها لنا علماء العربية أيضا .

لهذا كله ، انصرف الدارسون فى الحديث إلى البحث عن عنصر صرفى آخر يمكن تعرفه وتعريفه بصورة أدق ، بقطع النظر عن بنيته واتصاله أو انفصاله ، وله فى الوقت نفسه قيمة ومعنى فى التركيب ، فكان اتفاقهم على اتخاذ «المورفيم» morpheme ، أساسا للتحليل الصرفى فى أية لغة من اللغات .

علم النحو : Syntax

اختلف الدارسون فى القديم والحديث فى وظيفة هذا العلم ، كما اختلفوا فى مفهومه وفى موقعه من المستويات اللغوية الأخرى ، كالأصوات والصرف إلخ . وكان الاختلاف الأظهر والأشيع فى طرائق البحث فيه وفى أساليب تقديمه

إلى المتعلمين . ومن هنا كانت الشكوى من صعوبة النحو وجفاف مادته ، وعدم القدرة على استيعاب أحكامه .

ففى العربية مثلا له مفهومات عدة ، منها أنه «علم العربية» ، و «علم الإعراب» ، أو ما فسر به بعضهم بأنه «العلم الباحث فى أواخر الكلم إعرابا وبناء» . وتناول كثير من الدارسين أحكام النحو ومسائله كما لو كانت مستقلة بداتها ، ومنعزلة عن غيرها من مسائل وقضايا المستويات الأخرى وأصبح الكلام فيه وعه يمثل العرض الأوفى والهدف الأسمى من دراسة اللغة ، حتى حيل لعصمهم - والناشئة منهم بالدات - أن دراسة النحو هى دراسة اللغة هى جملتها

وراد الأمر تعقيدا وصعوبة كثرة أساليب تناول المادة النحوية واختلاف هذه الأساليب إلى درجة التعارض أو التناقض ، الأمر الذى حوّل النحو لغزا من الألغاز التى لا يستطيع كشف أسرارها ومعرفة مصامينها إلا مؤلفوها ذوو الحكمة فى ابتداعها وصنعها

وكان ما كان ، أصبح المعلم التقليدي الآن حائرا فى كيميات فك هذه الطلاس ، وكيميات تقديمها إلى المتعلمين ، فأخذ يدور حول نفسه يصيب أحيانا ويخطئ أحيانا أخرى ، والمتعلمون يتلقون هذا الخلط ويخرجون من دروس النحو بلا حصيلة تذكر ، أو - فى أغلب الحالات - ينصرفون وأدهانهم يلفها صباب كثيف يحرمهم من رؤية النور واكتشاف المسار الصحيح .

حدث هذا أو يحدث فى حين أن القصيدة سهل ميسورة ، لو نحا المختصون نحو علميا فى تناول النحو وفى طرائق تقديمه للمتعلمين . وذلك سبيله وضوح مفهوم العلم وموقعه فى الدرس اللغوى ومسئوليته فى هذا الدرس .

وتحن من جانبنا نحاول فى السطور التالية أن نقدم خطة متواضعة تفى بهذه الأمور كلها وهى خطة ليست من صنعنا ، وإنما هى من صنع اللغويين المحدثين

الثقات ، وقد شكلوها عبر الزمان من واقع الخبرة والتحرية ، وقد آل الأمر بيهم في النهاية إلى الأخذ بها وطرحها إلى الناس ، عامتهم وحاصتهم على سواء

فنقول علم النحو - ويسمى syntax بالإنجليزية هو العلم الداحث في التراكيب ، ومن ثم كان معروفا عند بعضهم «بعلم التراكيب»

ويبحث النحو في التراكيب من وجوه هي :

١ الاختيار

٢ - الصم والموقعية

٣ التعليق أو بيان العلاقات الداخلية بين وحدات التركيب

٤ الإعراب (هي اللغات المعربة)

وبعنى بالاختيار ، اختيار الوحدات أو المورفيمات التي تكون التراكيب والمفروض في الاختيار اللغوي أن يكون اختيارا طبيعيا حاليا من عنصر المفاصلة أو الاختيار المتعمد الذي يفاصل بين المورفيمات الصالحة للتعبير ، إذ إن هذا الأخير أدخل في علم الأساليب منه في علم النحو .

ثم تأتي مرحلة الصم وهي مرحلة دقيقة تقتضي معرفة جيدة بقواعد الساء وأصوله وإدراكا واعيا بنظم ترتيب المورفيمات ووضعها في نسق صالح مقبول بحسب قواعد اللغة المعينة . وهذا تراعى حدود الموقعية للمورفيمات وماسستها بعضها لبعض بحيث تفيد المعنى أي بحيث تصبح صحيحة من الناحية النحوية

وهي قولنا : جاء الطالب مبكرا

جاء ترتيب المورفيمات وصمها بعضها إلى بعض مطابقا لقواعد النحو في اللغة العربية . وعلى العكس من ذلك إذا قلت .

ال + جاء + مبكرا + طالب

فهذه كلها مورفيمات عربية صالحة لأن تصنع تركيباً عربياً ولكن صممها حاء
بطريقة غير صحيحة في هذه اللغة

وقد نتوسع في معنى الصم بحيث يشمل التبادل بين المورفيمات الصالحة
لصنع تراكيب صحيحة ، ولكن نتيجة التبادل تؤدي إلى اختلاف التركيب بسبب
اختلاف بعض المورفيمات أو اختلاف مواقعها ، ومن ثم تكون الفرصة للحصول
على عدة تراكيب صالحة ولكن بعضها أوفق من بعض بالنسبة للفكرة أو للمقام
كما في مثل -

إذا حئت أكرمك	أو	أكرمك إذا حئت
إن حئت أكرمك	أو	أن تحي فأنا أكرمك

وهذا الصم في الواقع مبنى على أساس المقابلة في الاختيار كذلك ، ومن
ثم نحاسب نحو علم الأساليب المبنى على عامل المقابلة بين عناصر التركيب
والاختيار والصم معا يكونان ما يمكن أن نعبه نظيراً لفكرة «الطعم» عند
عبد القاهر الجرجاني والفرق الأساسي بين الاتجاهين أن «الطعم» عند عبد القاهر
يعنى في الأساس باختيار الأفضل والأكثر مواءمة للمقام ، وبصمه كذلك على
طريق أسبب وأوقع في التأثير والتعبير ، على حين أننا في الاختيار والصم -
إما معنى بالصحة المطلقة من الناحية النحوية لا بما هو أحسن أو أفضل ، إذ إن وطيفة
النحو البحث في الصحة المطلقة . أما ربط الكلام بالمقام للبحث عن وحيه السلاعة
فهو يمثل درجة أعلى ، تدخل في الأساليب وعلوم النقد الأدبي وركيزة العمل
في هذه العلوم هو «علم المعنى أو السيميائيك» على ما هو معروف

أما التعليق فالمقصود به ربط الكلام بعصه ببعض ربطاً يتمشى مع قواعد
اللغة المعينة من جهات عدة ، مثلاً .

١ - من حيث المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والتعريف والتكثير .. إلخ

٢ من حيث ربط مورفيمات بعضها بمورفيمات أخرى محددة كربط أدوات الحرم والنصب بالفعل المضارع ، أو نون التوكيد بهذا الفعل وفعل الأمر .

٣ أو من حيث طبيعة المورفيمات في الأبواب النحوية المعينة ، كأد يكون الحال نكرة مشتقة وصاحبه معرفة ، أو أن يكون المفعول المطلق مصدرا من حسن فعله ، أو أن يكون المفعول لأحله مصدرا بمعنى من أحل كذا .. إلخ

والنظر في التعليق في القواعد يعنى النظر في الخواص النحوية بكل أبواب النحو ، باستثناء الإعراب (في العربية مثلا) . واستثناء الإعراب لا يعنى عدم أهميته ، وإنما يعنى أن الاختيار الصحيح والصمم الصحيح والتعليق الصحيح يقود كل ذلك حتما إلى إعراب صحيح فهو نتيجة العمل النحوى السليم أو قل هو دلس التعليق الصحيح

أما الإعراب فهو الوظيفة الرائعة للبحث في النحو وقد نال السحابة العرب في الاهتمام به ، حتى إن كثيرا من المتأخرين ورعوا المادة النحوية على أساس هذا الإعراب بوصفه العمل الأساسى عندهم وهم في ذلك في رأينا على طريق غير مستقيمة ، إذ الأفصل التركيز على النظر في الجهات الثلاث الأولى ، لأنها إذا تمت على طريق صحيحة كان الإعراب صحيحا ، كما ألحنا إلى ذلك ولقد كان لهذا الاهتمام المبالغ فيه بالإعراب أثر كبير في وضع قواعد العربية ، إذ لم يطوروا في قواعد التركيب الأخرى من موقعية وتعليق نظرا كافييا ، الأمر الذى صحى بكثير من حقائق اللغة وظهر لنا الأمر كما لو كان النحو هو الإعراب والإعراب وحده

ولقد كان عند الفاهر الخرجانى أعظم في النظر من السحابة المخرفين إذ سى نظريه النظم عنده على قواعد النحو وقوابيه ، لا على إعرابه وكان يعنى بقواعد

السحو وقواينه تلك الجهات التى أشربا إليها من اختيار وصم وتعليق صحيح ، بل إن التعليق عنده هو أساس النظم إنه لم يهمل الإعراب لقد أجده فى الحساب ولكن على أساس أنه يمثل وطبعة من وظائف السحو وهى عنده وظيفة مهمة ولكنها تابعة يستوى فيها العالم والجاهل ، كما قرر السكاكى

علم المعنى : Semantics

وطيمته البحث فى المعنى ، وقد يكون النظر فيه على مستوى الألفاظ أو التركيب والسوع الأول يمثل دراسة تقليدية قديمة ، كما يظهر فى تسجيل المعانى العامة للألفاظ فى المعاحم أو فى التعرض لمجموعات معينة من هذه الألفاظ كما هو الحال فى دراسة الترادف والمشارك اللفظى . . إلخ

ولكن لما ظهر قصور هذه الدراسة وعجزها عن بيان الحقيقة اتجهت دراسات المعنى إلى التراكيب للنظر فى معانيها أو معانى وحداتها المكونة لها وهى فى التركيب ذلك أن الكلمة المعينة قد يكون لها معنى عام إذا أخذت منعزلة عن سياقها ، أى غير مستخدمة بالفعل فى تركيب أو عبارة ، ولكنها قد تؤدى معانى أخرى أو ألوانا منها إذا وظفت فى هذه التراكيب والعبارات وربما يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى وأكثر من طلال دلالية فكان لابد إذن من التوجه نحو التراكيب لتعرف المعانى بدقة ووضوح .

وهذه الدراسة السيمانتيكية تتسم بالصعوبة وعدم الوضوح أحيانا ، وليس ذلك راجعا إلى الدراسة ذاتها بقدر ما هو بسبب عن عاملين آخرين مهمين فى هذا الحقل

أولهما اختلاف المدارس فى «معنى المعنى» ، إذ لم يحدث اتفاق تام بينهم على هذه النقطة ، وذلك لاختلاف وجهات النظر . فمهم من ينظر إلى

المعنى من زاوية عقلية أو نفسية ، وآخرون يفسرونه تفسيراً سلوكياً وفريق ثالث ينظر إليه من زاوية لغوية صرفة . ولشدة الخلاف على تحديد المقصود بالمعنى يميل بعضهم إلى إحراحه من الدراسة اللغوية ، بحجة أن تعرف المعنى يقتضى تعرف كل العادات والتقاليد وأنماط الثقافة والسلوك والخبرات والخرف والصانع السائدة في المجتمع المعين ، وذلك بالطبع أمر يصعب إدراكه أو يستحيل . وقد كان هذا الاتجاه سائداً في بعض الأوساط اللغوية في أمريكا (بقيادة بلو مفيلد) في منتصف القرن العشرين تقريباً ، ولكن ما إن طهر «تشومسكى» ونشط منهجه العقلى حتى تغير الوضع وانعكس الاتجاه وأصبح لعلم المعنى أهمية كبيرة ، وجذب إليه كثيراً من الدارسين الذين عمقوا مياديه ونبوعوا في اتجاهات النظر فيه

العامل الثانى يتعثل فى اختلاف مناهج النظر فى المعنى وطرائق تحليله ، إذ يرى كل فريق منهم يهيج بهجا خاصاً فى هذه السيل حتى احتللت الأمور على طلاب السيميائيك وأصبحت أفكارهم موزعة بين هؤلاء وأولئك

ومهما يكن من أمر فدراسة المعنى هى جوهر الدراسات اللغوية وقمتها ، ومن ثم كان لابد من التعرض لها بصورة أو بأخرى ، ولكل دارس أن يهيج الطريق الذى يراه أنسب لأغراضه

وعلم المعنى فى أصبح الأقوال فرع من فروع علم اللغة ، وفرع مهم كما بينا ، على أن بعضاً من الباحثين يراه ألصق بعلوم البلاغة والنقد الأدبى ، وآخرين يعدونه فى وسط الطريق بين الدراسات اللغوية والدراسات النقدية ، وهو فى الوقت نفسه المدخل اللغوى إلى «علم الأسلوب»

وقد اختلف الدارسون فى وظيفة هذا العلم ، فبعض يقصرها أو يكاد يقصرها على البحث فى معانى الألفاظ ، وآخرون يوجهون اهتمامه إلى دراسة المعنى على مستوى تركيب وفى العقود الأخيرة يلاحظ اهتمام بعض الدارسين العارفين

باختصاص كليهما (الدراسة على مستوى المفردات ومستوى التراكم) ، وهذا في
الحق ما ينبغي الأخذ به والسير على دبره ومن هنا لم تكن لهؤلاء حاجة إلى ذكر
«المعجم» بوصفه فرعاً من فروع علم اللغة ، إذ هو «شطية» من شطايا علم المعنى .
ونحن بهذا السبيل بأحد ، وإن كنا قد ذكرناه سابقاً في التفريع

المبحث الثاني

تفريعات بينية

ظاهر مما تقدم أن التفريع السابق يتعلق بالمادة اللغوية ذاتها ، وبطرائق ومناهج درسيها وهذا التفريع هو ما يعنى به اللغويون المخترفون ، وهو الشغل الشاغل لهم ، يدورون فى إطاره ويعكفون على تعميق جوانبه ، وإن جاء تركيز بعضهم على جانب لغوى معين أو منهج معين ، وتركيز آخرين على جوانب أو مناهج أخرى ، وفقا لاهتمام كل فريق واتجاهاته فى العمل .

ومن هنا نستطيع أن ننتج ها التفريع (بحوابه المختلفة) يعلم «اللغة الداخلى» على ضرب من التسمح والاحتصار فى الإشارة والتعبير . و «علم اللغة الداخلى» بهذا المفهوم وطيفته عندما البحث فى ذات اللغة للكشف عن أسرارها وحقائقها ، نقطع النظر عما يتصل أو يتعلق بها من عوامل خارجية ، كاتصالها بالعالم الخارجى من ثقافة أو حضارة ، وبعض النظر عن جوانبها النفسية أو العقلية أو الفلسفية ، أو البيئية والعرقية . . إلخ

وهناك من جهة أخرى فروع لغوية حديثة العهد بالوجود سببها ، انضمت إلى حظيرة الدرس اللغوى بصورة من الصور ، ولكنها جميعا لا تبحث فى ذات المادة اللغوية بقدر ما توجه اهتمامها إلى عوامل خارجية ، لها نوع صلة باللغة بطريق التأثير والتأثر أو لها حاجة فى بيان العلاقة بين اللغة وهذه العوامل للإفادة من حقائق الخائنين حتى تكتمل الصورة لهذه المعجزة (اللغة) وتتضح أسرارها المتشعبة التى لها علاقة أكيدة بالإنسان وحياته وأغاط سلوكه

من أهم هذه الفروع في نظري مجموعة معينة لها نوع استقرار وانتشار في الوقت الحاضر ، وعدا بعضها دأ مباح وأساليب علمية في البحث ، ومن ثم وجبت الإشارة إليها في صورة التفريع التالي

- ١ - علم اللغة النفسي
- ٢ - علم اللغة الاجتماعي
- ٣ - علم اللغة الجغرافي
- ٤ - علم اللغة الإثنولوجي
- ٥ - علم اللغة الأنثروبولوجي
- ٦ - علم اللغة السياسي
- ٧ - علم اللغة التعليمي أو التربوي .

وهذه الفروع في حملتها يمكن أن تكون إطارا معينا من النظر اللغوي ، يطلق عليه «علم اللغة الخارجي» ، على أساس أن البحث هنا متجه إلى عوامل وطروف خارجية عن ذات اللغة ومادتها

وهناك بالإضافة إلى كل ما تقدم «شطابا» بحثية في اللغة وما اتصل بها لم يستقر وضعها بعد ، ويمكن ردها كلها أو بعضها إلى واحد من الفروع السابقة في التفريع الثالث ، من ذلك مثلا

- ١ - علم اللغة العقلي
- ٢ - علم اللغة البيولوجي

والأول منهما يدرس اللغة على أساس من «تفسيرات حدسية وفرصيات دنيية عارية من البيانات اللغوية الحقيقية» ، إذ إنه يركز على اكسائه العقل والعود إليه

في تفسير اللغة ، وعلى الاهتمام بالمقدرة اللغوية لدى الإنسان وهو بهذا الوصف
دوسب قريب بعلم اللغة النمسي وعلم اللغة العقلية في الوقت نفسه يقابل ما
عرف مؤحرا « بعلم اللغة الآلي » mechanistic linguistics .

أما الثاني فينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة بيولوجية للإنسان بالتركيز على
الجواب العصبية والفسولوجية .

تعريفات

١ علم اللغة النفسى psycholinguistics

إنه يمثل مجموعة من الدراسات التى تلحق بعلم اللغة وتركز عملها فى البحث عن العلاقة بين المتكلم والكلام الذى يرسله وعن الأثر الذى تحدثه الرسالة فى السامع والعلاقة بين علم اللغة وعلم النفس علاقة لها حدور قديمة وبخاصة بين أولئك الذين يعتمدون فى تفسير الحقائق اللغوية على أسس عقلية أو نفسية وقد توثقت هذه العلاقة بمرور الزمن حتى أصبح هناك حقل متميز من الدرس يجمع بين الجهتين وأصبح يسمى «علم اللغة النفسى» ، أو «علم النفس اللغوى» ، على ما يرى بعض الدارسين ، وحظي باهتمام خاص وصار علما له حدوده وأبعاده ومناهجه منذ الستينيات

ولقد كان من الدوافع إلى الاهتمام به والأخذ بمبادئه فى السنوات الأخيرة ظهور اتجاهات جديدة فى دراسة اللغة ، تتمثل فى أفكار «تشومسكى» ومناهجه فى دراسة اللغة إنه - مثلا - يرى أن أهم شيء يمكن أن يقوم به علم اللغة هو دراسة العقل البشرى The role of linguistics is to discover the mind of man وذلك بالطبع ليس غريبا على «تشومسكى» الذى يحو نحوا عقليا واصحا فى تفسير اللغة ، والذى يرى كذلك أن أفضل طريق للنظر فى «علم اللغة» حسابه فرعاً من «علم النفس الإدراكى» cognitive psychology

وحديث بالذکر أن «علم اللغة النفسى» لم يشعل فكر دى سوسر ، وليس له مكان فى مبادئه ، وذلك لأنه لم يعرض لدراسة «الكلام» parole وكذلك الحال

فى كل الاتجاهات السوية فى عمومها إن السويين جميعا مهتمون «بالسنة» أو «الهيكلية» الدعوية معرلة عن المتكلم أو أية عوامل خارجية ، من أهمها السياق عبر للوعى فالنظر إلى المتكلم يدخل فى علم النفس والنظر إلى السياق عبر للوعى من اختصاص علم الاجتماع أو علم اللغة الاجتماعى عند هؤلاء

ومن أهم نقاط البحث فى علم اللغة النفسى محاولة تعرف كيفية اكتساب الطفل لبعته وكيف يكتسب الألفاظ ومعانيها كيف ومضى سعى الطفل قدراته على فهم لتراكيب ونظمها كيف ومتى يستوعب نظام التصريف فى اللغة إلح على أن كثيرا من هذه الأسئلة وما أشبهها ظل حتى هذه اللحظة دون حاة واضحة ذات قيمة

ومن نشاط البحث فى هذا العلم كذلك محاولة تعرف أسباب الاضطرابات الدعوية والنفسية والدراسات المتعلقة بأمرص اللغة وأساس العيوب الكلامية والطفوية وكيفية علاجها ، على أن العيوب الكلامية المتعلقة بالنطق قد أفرد لها مؤخرًا علم خاص هو علم اللغة السيولوجى .

وباحتصار يمكن القول بأن علم اللغة النفسى يدرس كل الموضوعات التى تعرض بصورة أو أخرى لعلاقة اللغة بالفكر ، أو لكيفية فهم السامع لما يسمع ، وكيفية التخطيط من قبل المتكلم لطق جملة بعيرة عن أفكاره ، وكيفية اختبار مفرداته ، وكيفية اختيار مفرداته فى الذاكرة ومدى صعوبة استحضارها أو سهولته ، وكيفية اختياره لجمال اللغة أيعتبرها بحسب معانيها أم بحسب ألفاظها ؟ إلح

وبعبارة أخرى ، ليست وظيفة علم اللغة النفسى الوصف أو التحليل للوعى للكلام ، وإنما وظيفته الاهتمام بالعلاقات التى تربط بين الرسائل الكلامية والمفرد

الذى يرسلها أو يسمعها إنه يدرس مسيرة التواصل الكلامي ، وتتابع الصور الكلامية ويمكن عده فرعاً من فروع «علم اللغة التطبيقي» .

٢ علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics

فرع من الفروع الملحقة بعلم اللغة ، وهو بوصفه علماً - فرع حديث العهد بالوجود نسبياً ، إذ برز على الساحة العلمية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين ، وسد ذلك التاريخ وهو يزداد نمواً واتساعاً وتحديداً لاهتماماته ونقاط البحث فيه . وأصبح له رجاله وطلابه على مستوى اللغويين ورجال علم الاجتماع جميعاً . وظهرت فيه أعمال علمية كثيرة تعرف به وتحدد أنعاده وترسم مساهمة وتشير إلى أهميته وإلى ما يتوقع له من نتائج تفيد الدارسين في اللغة من جميع مناحيها ورواياتها ، سواء أكانوا لغويين حلصاً أم اجتماعيين أم رجال «علم النفس الاجتماعي» Sociopsychology أم رجال التربية . إلخ

وليس معنى ما تقدم على كل حال أن هذا الفرع من الدرس لم يكن معروفاً من قبل ، أو أن نقاط البحث فيه لم تكن معروفة أو حاصصة للمطر قبل هذا التاريخ المشار إليه سابقاً . إن بعض مواضعه كان محل نظر اللغويين بصورة أو بأخرى ، ولكن هذه النقاط كانت تعالج ضمن الإطار العام لعلم اللغة على أساس أن اللغة (في رأى بعض الدارسين) ظاهرة اجتماعية ، وأن بيئتها وبين المجتمع الذى يعيش فيه تبادلاً مستمراً من حيث التأثير والتأثر . فهناك فى علم اللغة درج الكثيرون من اللغويين على تناول قصايا معلومة تدخل فى إطار هذا العلم مثل وطبيعة اللغة فى المجتمع ، وتنوع اللغة إلى لهجات أو أنماط من الكلام بحسب البيئة أو الثقافة أو الحرفة والصحة إلخ

فالذى حدث مؤخرًا إذن هو نوع من التجميع لنقاطه ومسائله مع تعميقها والتوسيع فى المناحي والجهات التى يمكن أن يستظمها هذا العلم أصف إلى ذلك

أن عصرنا هذا الذى نعيش فيه يمتاز بالاهتمام الفائق بالتحصينات الدقيقة وإعطائها نوعاً من الكيان أو الاستقلال . وعلى هذا النحو ظهر ما سموه «علم اللغة الاجتماعية» ، وبدا كما لو كان فرعاً منفصلاً عن علم اللغة ولكن هذا الانفصال فى رأينا هو انفصال نظرى ، إذ من الصعب أن نجد حدوداً حاسمة بينهما ، بل هناك تداخل واهتمام مشترك فى كثير من قضايا اللغة ، وبخاصة من وجهة نظر مجموعة من اللغويين عرفوا بأصحاب المدرسة الاجتماعية فى النظر إلى اللغة

وإذا أردنا أن نقدم نوعاً من التحديد لهذا الفرع قلنا إنه العلم الذى يدرس اللغة من حيث علاقتها بالمجتمع ، أو العلم الذى يحاول الكشف عن القوانين والمعايير الاجتماعية التى توضح وتنظم سلوك اللغة وسلوك الأفراد نحو اللغة فى المجتمع .

وكثيراً ما يثار السؤال : أهيأ حدود فاصلة بين علم اللغة بمعناه العام وعلم اللغة الاجتماعية ؟ هناك قوم يؤكدون وجود هذه الحدود بين العلمين ، حيث إن علم اللغة عندهم يمحصر اهتمامه فى البحث عن اللغة وبنيتها وخواصها التركيبية ، دون الالتفات إلى السياق الاجتماعى الذى تتعلم فيه هذه اللغة أو يستعمل ، ثم تأتى عالم الاجتماع بعد ذلك - إن شاء - فيطر فى تلك القواعد والقوانين التى لها ارتباط بالمجتمع ، كأن ينظر مثلاً فى التبعات المختلفة للتعبير عن الفكرة الواحدة ، وفقاً للمجموعات المختلفة فى البيئة اللغوية وهذه هى نظرة أصحاب المدرسة السوية (Structural School) وكذلك الحال عند نشومسكى ومن لف لفه من أصحاب المدرسة اللغوية التوليدية التحولية التى لا تهتم بالنظرة الاجتماعية إلى اللغة ، وتركز جهودها فى النظر العقلى النفسى

وهناك آخرون يقومون موقفاً مخالفاً ، ويرون أن دراسة اللغة دون الإشارة إلى المجتمع نظرة غير دقيقة ، شأنها فى ذلك شأن من يدرس سلوك الصداقة دون أن يربط سلوك أحد الصديقين بسلوك الآخر

وهذا الرأي مقبول من جهتين ، أولاً أننا لا يمكن أن نتكلم عن لغة معينة في فراغ ، لأنها نفسها ظاهرة اجتماعية ومسبوبة إلى قوم معينين ، وهم الذين يتكلمونها ثانياً : الكلام له وظيفة اجتماعية . إنه وسيلة الاتصال ، كما أنه طريق تعرف المجموعات المختلفة في البيئة الواحدة ، ومن ثم لو عرلنا دراسة الكلام عن النظر في المجتمع ، فإننا نحرم من فرصة التفسير الاجتماعي للظواهر اللغوية المستعملة ومن أنصار هذا الرأي الثاني «فيرث» ومدرسته المعروفة باسم مدرسة لندن اللغوية ويميل «هدسون» Hudson إلى هذا الاتجاه ويفضله ، على الرغم من أنه يلاحظ فرقاً بين علم اللغة وعلم اللغة الاجتماعي ، وهو فرق في درجة الاهتمام فعلم اللغة الاجتماعي يركز عمله على الجانب الاجتماعي للغة ، في حين أن علم اللغة يكتفى بأن يأخذ في حسبانته الجانب الاجتماعي للغة أحداً ما عند دراستها والنظر في قواعدها وصوابتها . ولهذا «ستقر رأي هدسون على أن نتحدث عن عالم اللغة وعالم اللغة الاجتماعي ، كما لو كانا عالمين مختلفين ، وإن التقيا أو التقت اهتماماتهما في كثير من القضايا والنقاط .

وجدير بنا في هذا المقام أن نشير إلى مصطلح آخر يستعمل أحياناً في هذا الحقل الدراسي ، ذلك هو «علم الاجتماع اللغوي» درج بعض الدارسين على استعمال المصطلحين «علم اللغة الاجتماعي» و«علم الاجتماع اللغوي» كما لو كانا مرادفين بطلاقاً بالتبادل على شيء واحد أو فرع واحد من الدرس اللغوي الاجتماعي أو الاجتماعي اللغوي . من هؤلاء مثلاً «فيشمان» Fishmann ، على حين يفرق آخرون بينهما ، وهو عندهم تهريق في درجه الاهتمام ، أي أن الفرق يظهر عند التركيز على جانب دون آخر الاهتمام بالجانب اللغوي أو الجانب الاجتماعي ، كما يظهر الفرق كذلك عندما يكون الباحث المعين أقدر من صاحبه وأكثر خبرة منه في التحليل اللغوي أو العكس أي التحليل الاجتماعي

وهناك على كل حال نقاط التقاء كثيرة بينهما ، ومن ثم ليس ضروريا أن نحاول التمييز بينهما أكثر ، ذكر ، حيث إن كثيرا مما يكتبه الباحثون في علم اللغة الاجتماعي يمكن بكل سهولة أن يستظم بحوث علم الاجتماع اللغوي

وآخرى ما أن نشير هنا إلى أن للعرب أفكارا مهمة في الدرس اللغوي ، يمكن أن ندعى انتماءها إلى علم اللغة الاجتماعي بصورة أو بآخرى ويمكن لنا في هذا المجال أن نذكر القارئ ثلاث فكر أو اتجاهات لوحظت في أعمال الدارسين العرب من لغويين وعلماء اجتماع ، ونكتفي للتمثيل لذلك بثلاثة أمور هي

أولا . لاحظ العرب منذ بدء تفكير لغتهم العلاقة بين اللغة والبيئة لاحظوا اختلاف الكلام باختلاف البيئات الجغرافية والثقافية فعندهم ما يمكن أن يسمى اللغة المشتركة أو النمودحة ، وهناك كذلك اللهجات التي استطاعوا أن يربطوا بينها وبين بيئتها ، بل إنهم سموها بأسماء قبائلها أو بيئاتها الجغرافية ، فهناك اللغة الحجازية ، والتميمية ولغة الطائيين ولغة أرد عمان إلخ وهذا ملحظ دقيق ودليل الرؤية الصادقة للعلاقة بين الكلام والمجتمع نعم ، نحن لا ننكر أنهم كانوا يسعون من وراء ذلك إلى حثار هذه اللغات ومعرفة خواصها لاختيار أحودها وأحسنها المتمثل في المصحى ، وذلك لهدف قومي وديني ، هو العمل على وحدة اللغة من أجل وحدة القومية ووحدة الدين المتمثل في القرآن الكريم ، ولكن على الرغم من ذلك ما زالت الحقيقة واضحة ملموسة في إدراكهم العلاقة بين الحبيب اللغة والبيئة أو المجتمع وهذا أمر مقرر معروف ، وإن لم يدخلوا في ذكر التفاصيل والخرائات الخاصة بتوزيع اللغة وتنوعها وأسباب ذلك

أم أنهم ركزوا على الجانب اللغوي من هذه الظاهرة (ظاهرة التنوع) فتفسيره مبسور ، فهو يتمثل في فكرة الاختيار ، اختيار ما سار على نهج ما رسموا من قواعد ، وطرح ما عداه وعده شاذ أو خاصا بقوم من لأقوام ، وإن أثاروا صحبه والاستشهاد به ، كما صرح بذلك ابن حني «ولغات لعرب كلها حجة»

ثانيا كتاب سيوييه نفسه خير شاهد على إدراك هذه العلاقة ، ذلك أن الكتاب لم يعن بالتقعيد بالصورة التي نلمسها في أعمال المتأخرين من النحاة لقد عمد الرجل في محمل كتابه إلى إيراد الأمثلة والشواهد مستقاة من بيئاتها ، فكان أشبه بالراوى لأقوالهم وطرائق التعبير عندهم وكان ينقل عن كثير من «اللغات» ناسا نقوله إلى أصحابها مع اختلاف بيئاتهم وثقافتهم وأماط تعبيرهم من الشعر والنثر معا . وتسجيل «قواعد» اللغة بهذه السيل فيه دليل واضح على الوعي بالعلاقة بين اللغة وأصحابها من حيث التأثير والتأثر .

ثالثا ولم يقف الأمر عند النحاة وأصراهم من الباحثين ، بل تعداه إلى عدد من المفكرين والأدباء في القديم . وما الجاحظ إلا مثل حي لهذا السلوك وشاهد على هذا الإدراك ، وإن لم يكن الرجل معيا بالتقعيد اللغوى أو احتيار صيغة لغوية تتحد مثلا ومعيارا تحدى . والحق أن أمثلة كثيرة وردت في آثاره كالسياد والشيئين والحيوان تشير بوضوح إلى عمق الرؤية وتنوعات المتكلمين وبيئاتهم وحرفهم وصنائعهم وطباعهم كذلك . وإن للملمح ذلك بسهولة عند كلامه عن السماكين والشحادين والأعراب وغيرهم من أصناف البشر

وهذه النظرة الاجتماعية إلى اللغة تجدها بارزة ذات عمق واتساع عند ابن خلدون أيضا فقد استطاع شاقب نظره أن يعي معنى التغر أو التنوع اللغوى تنوع البيئات الاجتماعية ، فتكلم عن اللغة المشتركة وأفاض في الحديث عن اللهجات وخواصها كما أدرك أن نوع هذه اللهجات أمر طبعى يتمشى مع قواميس الأشياء وقوانين الطواهر الاجتماعية . والحق أن ما جاء به ابن خلدون في هذا السيل على الرغم من ذكره متاثرا في مقدمته يصلح أن يكون بداية علميه لذلك الصرع من الدرس الذى تطور أخيرا وأصبح علما مستقلا يعرف بعلم اللغة الاجتماعى أو علم الاجتماع اللغوى ، وهذه التسمية الأخيرة أسب لاس خلدون وحرفته ، وهى حرفة علماء الاجتماع ، كما هو معروف

وإن ننس لا نس في هذا المقام تلك الفكرة اللغوية الاجتماعية السالفة
التي نعصح عنها مقولتهم المشهورة «لكل مقام مقال» فهذه العبارة على وحاتها
ترسم طريقا واسعا عريضا للمبحث اللغوى الاجتماعى ذلك أنهم أدركوا أن اللغة
لا تلقى فى فراع ، وإنما هى مرتبطة ارتباطا وثيقا بمقامها أو سياقها الاجتماعى وهذا
الربط كما نعلم - أساس من أساس عملية الفهم والإفهام ، بل هى المطلق
الحقيقى للدرس اللغوى عند المدرسة اللغوية الاجتماعية ، كما يظهر ذلك مثلا فى
أعمال «فيرث» ومدرسته

نعم ، نحن ندرك أن اهتمامهم بربط الكلام بالمقام إنما كان لسعيهم من ورائه
إلى إرشاد المشثين ، وتوجيههم إلى اختيار الأفضل والأحسن من طرائق التعبير ،
حتى يأتى الكلام بليغا مؤثرا محققا هدفه ولكننا مع ذلك نلمح بسهولة
ووضوح صدق رؤيتهم وعمق إدراكهم للعلاقة بين التنوعات اللغوية (أو الأسلوبية)
ومقتضى الحال أو ماحريات الكلام وهذه الرؤية هى أساس العمل فى علم اللغة
الاجتماعى ، كما هو مقرر

وعند القاهر الجرجاسى له لمحات ظاهرة فى هذا المجال ، وإن كنا بعد ما ذكره
فى هذا المجال أقرب إلى علم الأسلوب الأدبى منه إلى علم اللغة الاجتماعى ، إذ
هو يركز على طرائق التعبير أو التنوعات اللغوية لاختيار الأسب منها والأوقع فى
المفسر والأقرب إلى الدوق ، دون ربطها ببيئة لغوية معينة ومع هذا ما زال
عند القاهر من الداعين بصورة أو بأخرى إلى وحب ربط الكلام بمقامه ، وهذا الربط
كما أسلفنا من صميم البحث فى علم اللغة الاجتماعى .

وحلاصة ما تقدم أن اللغة عند طائفة كبيرة من اللغويين ظاهرة اجتماعية ،
ومن ثم يجب النظر إليها فى إطار المجتمع الذى تعيش فيه وعلى هذا يمكن
القول إن علم اللغة عند هؤلاء هو واحد من العلوم الاجتماعية أو فرع من فروع
علم الاجتماع

والحقيقة أن العلاقة بين هذين العلمين معترف بها عند عالمية المدرس اللغوية ، بقطع النظر عن الاتجاهات الخاصة لكل منها ، غاية الأمر أن الفرق بينهما يظهر في التركيز على هذا الجانب أو ذاك

وما يقوم به «علم اللغة الاجتماعي» الآن من دراسات وبحوث كان - وما يزال عند بعضهم - حراً لا يتجراً من الدراسات اللغوية بمعناها العام ويمكن أن يؤكد ذلك بإيراد أمثلة مما يقوم به علم اللغة الاجتماعي الآن إنه مثلاً يعرض لاختلاف اللغات باختلاف المجتمعات ، ولتنوع اللغة إلى لهجات بعوامل اجتماعية ثقافية ، كما يطر في أساليب هذا التنوع على أساس من الظروف الاجتماعية ، وكذلك يعرض لكييفية التوصل إلى لغة مشتركة صالحة للتفاهم بين جميع طبقات المجتمع المعين

وسطر علم اللغة الاجتماعي أيضاً في المشكلات اللغوية الناجمة عن تعدد اللغات في الوطن الواحد ، ومحاولة الوصول إلى «معياري» لغوي يتحدد أسلوباً عاماً للاستعمال القومي في المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة وقد انخرط به البحث فيه حتى يصل إلى علم «الأساليب» أو يتداخل معه ، إذ قد يشعل بدراسة الخواص اللغوية لمجموعة الناس أو لفرد من الأفراد وبذلك يكون قد فتح مجالاً «علم الأسلوب» والفرق بينهما إنما يتضح في أن علم اللغة الاجتماعي يركز جهده على الخواص اللغوية بوصفها ظاهرة اجتماعية أو ثقافية خاصة ، على حين يسعى علم الأسلوب إلى تقييم هذا السلوك اللغوي أو ذاك وتقدير موقعه من الناحية التعبيرية أو الفنية من وجهة نظر الناقد الأدبي

ومن الجدير بالذكر أن علم اللغة الاجتماعي علم ذو أهمية وطرفه أيضاً فهو يلقي ضوءاً على السلوك الاجتماعي والخواص الاجتماعية من عادات وتقاليد في المجتمع المعين وقد تعود مثل هذه الدراسة إلى الكشف عن طبقات المجتمع كشفاً

موضوعيا صحيحا وهو أيضا ذو أهمية في دراسة لغات المجتمعات السامية ، وهي دراسة من شأنها أن نعين المعنيين بشئون التعليم في هذه البيئات على اكتشاف الشكل اللغوي الذي يمكن أن يتحد أساسا أو معيارا للغة التعليم أو لغة أو اللهجة التي تسعى أحدها أساسا للتصاهم على المستوى القومي العام .

٣ علم اللغة الجغرافي geographical linguistics

وطبيعة هذا العلم دراسة التعيرات اللغوية في أبعاد جغرافية في إطار غير رسمي ، ذلك أنه يهتم بالأبعاد الجغرافية للطواهر اللغوية في لهجات لغة معينة ، دون النظر في العوامل التاريخية لهذه لتغيرات ، كما يهتم بصناعة الأطالس اللغوية لبيان التوزيع الجغرافي لهذه الطواهر ومع اهتمامه بالأبعاد الجغرافية يأخذ علم اللغة الجغرافي في لحسان أبعادا أخرى كالعوامل الثقافية والحرفية والمهنية أيضا . فقد يحدث أن تجد في البيئة الجغرافية الواحدة تعيرات أو طواهر لا ترجع إلى البعد الجغرافي وحده ، وإنما ترجع إلى سبب أو أسباب أخرى غير ما ذكرنا وهذه التعيرات والطواهر حينئذ يمكن أن تسمى اللهجات الاجتماعية social dialects أو sociolects التي هي في حقيقة الأمر نتاج التفاعل بين الأبعاد الجغرافية والأبعاد الأخرى

ومعنى هذا أن علم اللغة الجغرافي يشبه «علم اللهجات» dialectology أو هو هو في نظر بعضهم على أن بعض المدارس يوسع في اختصاص الأول فيستخدمه في تصنيف اللغات المختلفة على أساس مواقعها الجغرافية ، لا على أساس أصلها وسببها اللغوية ، كأن يقال مثلا لغات أوربية أو آسيوية أو أمريكية شمالية . . إلخ

والعلمان معا (علم اللغة الجغرافي وعلم اللهجات) لهما روابط قوية وأسباب وثيقة بالعلوم الاجتماعية كلها ، وبخاصة علم اللغة الاجتماعي

والحق أن علم اللغة الجغرافي (وقريه علم اللهجات) ليس إلا حاسحا أو جانبا من علم اللغة الاجتماعي . والفرق بينهما - إن كان هناك فرق - إنما يظهر في أمرين .

١ - علم اللغة الجغرافي يدرس التغيرات في إطار الأبعاد الجغرافية وعلم اللغة الاجتماعي ينظر في علاقة هذه التغيرات بالمجتمع وطبقاته وثقافته ... إلخ

٢ - الأول يحاول وضع القوانين والنظم لهذه التغيرات من الوجهة اللغوية الجغرافية والثاني ينظر في مجموع هذه التغيرات دون كبير اهتمام بوضع القواعد والنظم اللغوية : إنه يكتفى بالنظر في علاقة التغيرات بالمجموعات اللغوية .

٤ - علم اللغة الإثنولوجي : ethno - Linguistics^(١)

ويسمى علم اللغة العِرقي أو السلالي . وهو علم حديث العهد بالوجود نسبيا ويعنى بدراسة الصلة بين اللغة والثقافة للأجناس البشرية وأنماط سلوكها ، بعية الوصول إلى فهم حقيقى للمجتمعات الخاضعة للدراسة . فهو يدرس اللغة لا لذاتها وإنما بوصفها تعبيراً عن سلالة أو جنس من البشر أو شعب معين أو ثقافة معينة . وقد يمتد العمل فيه أيضا إلى الاهتمام بلغات المجموعات البدائية ، كما حدث بالفعل في أمريكا عند توجيه النظر إلى وصف اللغات الهندية الأمريكية .

إنه ضرب من البحث يربط بين علم اللغة وعلم السلالات «ethnology» (أو الأجناس البشرية) ، بحيث يعيد كل منهما من صاحبه من حيث المادة والمنهج هذا بالإصافة إلى أن هناك قضايا إنسانية تحتاج إلى النظر في العلمين معا وربطهما ببعضهما البعض . وهو متداخل مع علم اللغة الاجتماعي ومع علم اللغة الأنثروبولوجي (الآتى ذكره) . وهذا الأخير يتداخل مع علم اللغة الاجتماعي أيضا .

(١) ethno - comes from "ethnology" which means the science of races and their relations to one another and characteristics.

٥ علم اللغة الأنثروبولوجى : anthropological-linguistics^(١)

والعلاقة بينه وبين السابق علاقة وثيقة ، حتى إن بعضهم يستخدم المصطلحين بالتبادل ، لاشتراكهما فى التركيز على الصلة بين اللغة والثقافة ، ولاشتراكهما كذلك فى النظر فى لغات المجتمعات البدائية التى ليس لها نظام كتابى أو إنتاج أدبى .

على أن السحوث الحديثة قد وسعت فى اختصاصات علم اللغة الأنثروبولوجى (علم اللغة الإنسانى) ، حيث يقوم بالربط بين اللغة والثقافة (بالمعنى الواسع) للنوع البشرى عبر كل الأزمان وكل الأماكن ، كما يأخذ فى الحسبان الصمات البيولوجية والثقافية المحلية . وبعبارة موجزة يعنى هذا العلم بدراسة التفاعل القائم بين اللغة والإنسان نفسه بجوانبه العصبية والثقافية

ولعلماء العربية المخترفين وغير المخترفين نظرات ذات بال فى هذا الحقل . من ذلك حديث بعضهم هنا وهناك عن بعض الصيغ أو العبارات أو صور السطق المختلفة باختلاف الثقافة أو العرق والسلالة . وللمحافظ فى هذا الباب لمحات طيبة ، وبخاصة فيما يتعلق بالنطق وسماته . ومن ذلك قوله . «وقد يتكلم المعلق الذى نشأ فى سواد الكوفة بالعربية المعروفة ، ويكون لفظه متخيراً ، ومعناه شريعاً كريماً ويعلم مع ذلك - السامع لكلامه ومخارج حروفه أنه بطل» هذا بالإضافة إلى حديثه فى كتاب «الحيوان» عن كلام السماكين وغيرهم من أهل الحرف المختلفة^(٢) .

(١) Anthropology = whole science of man, physiological and psychological science of man . study of man as an animal.

(٢) ومن المبدأ أن نذكر أن عيوب النطق لها جوانب عدة - جانب لغوى وجانب نفسى (يعالجه علم اللغة النفسى) وجانب عرقى أو ثقافى (يعالجه علم اللغة الأنثروبولوجى والإثنولوجى) وجانب اجتماعى أو بيئى (يعالجه علم اللغة الاجتماعى) وجانب عصبى (يعالجه علم اللغة البيولوجى) وأمثلة هذه العيوب متناثرة فى أعمال المحافظ وبخاصة فى كتابه الحيوان

٦ . علم اللغة السياسى . Institutional Linguistics

ومهمته السعى وراء دعم اللغة المشتركة وتقويتها ، قصدا إلى توحيدها وتحليلها من شوائب العربة واللهجات وهو يسلك الطريق نفسه فى سبيل توحيد نظام الكتابة فى البيئات ذات اللغات المختلفة . وقد يند اهتمام هذا الفرع إلى دراسة لغة الخطب والأحداث السياسية التى تلقى فى المحافل الرسمية وغير الرسمية ، لتعرف حواصها واتجاهاتها اللغوية فى التعبير ، حتى نقف على الأساليب المختلفة للترغبات الحربية وغير الحربية فى المجتمع المعين . وقد يمتد العمل فى هذا العلم إلى دراسة لغة الإعلام الموجه ولغة الدعاة والمؤتمرات السوعية الموجهة

وهذا الفرع - كما ترى - لا يعدو أن يكون «شطية» من علم اللغة الاجتماعى ، ويمكن ردها إليه وصمها إلى حواسه المختلفة . وكذلك الحال بالنسبة لفرع السانقة ، ونعنى بها علم اللغة الجغرافى وقريبه علم اللهجات وعلم اللغة الإثنولجى والأنثروبولوجى ، فكلها أجنحة لعلم اللغة الاجتماعى الذى اتسعت دائرته واستقرت مبادئه ، بحيث يرشح نفسه لأن يكون أهلا لهذه الفروع كلها إنه - بمعناه الواسع - يشمل كل ما يتعلق بالروابط بين اللغة والمجتمع ، ومن ثم لاعرابه فى صم هذه الاتجاهات الفرعية إلى حظيرته . أما علم اللغة الاجتماعى بمعناه الضيق فتتخصص طبيعته فى الاهتمام بالخطوط العامة التى تميز المجموعات الاجتماعية الخاصة من حيث دحولها فى المجموعة اللغوية العامة ، ومن حيث اختلافها بعضها مع بعض ومع المجموعة اللغوية العامة

٧ . علم اللغة التربوى

هذا العلم فى الواقع ندعة من بدع الأمريكان الذين يخرحون على العالم تحديد كل يوم . إن علم اللغة التربوى إن كان هناك علم مستقل بهذا الاسم

سحصر اهتمامه فى المادة اللغوية التى تقدم إلى المتعلمين ، بمعنى النظر فيها وفى مستوياتها ، وفقا لقدرات التلاميذ وأعمارهم وثقافتهم وبيئاتهم كذلك

وهو بهذا المعنى يعتمد على علوم اللغة الأخرى أو يستمد معظم مسئولياته منها . فبعض حواش هذا العلم يدخل فى إطار علم اللغة لعدم وبعض ثلث فى علم اللغة النفسى وثالث فى علم اللغة الاجتماعى . وكل أو حل ما يقوم به يمكن أن يلقى مسئولياته على «علم اللغة التطبيقى»

تفريعات أخرى :

بقى أن نشير إلى تفريعين آخرين مهمين ، جرى بعض الدارسين على ذكرهما و لتتبع عليهما ، مكتفين فى ذلك بتسمية فروعهما وإطلاق المصطلحات عليهما ، دون محاولة لتحديد جوانبها أو بيان لمفهوم هذه المصطلحات . وبحصرنا فى هذا الشأن تفريعا ثان ، هما

الأول :

تفريع من حيث العمومية والخصوصية ، أو من حيث الاتساع والشمول من جهة ، وصيق المجال وتخصيص النشاط اللغوى المعبر من جهة أخرى

ومن ثم كان لدينا ما يعرف «بعلم اللغة العام» ، ويقابله ما يمكن أن نسميه نحن «علم اللغة الخاص» . وأمثلة الفرع الثانى كثيرة ، كأن نقول علم اللغة العربية علم للغة الإنجليزية أو علم اللغة العربى علم اللغة الإنجليزية إلخ

والمعنى "علم اللغة العام هو العلم الذى يدرس اللغة بوصفها خاصة إنسانية ، يقطع النظر عن بيئتها أو خواصها أو أصلها ، ويقطع النظر عن اللغة المعينة أو دارسيها أو اتجاههم فى دراسة لغتهم (كالمدسة العربية التى حصرت عملها فى اللغة العربية) أو فى منهجهم الذى عرفوا به فى دراسة اللغة بعامه (كالمدسة الأمريكية التى

تسلك مسلكا خاصا فى دراسة اللغات أو مدرسة دى سوسير . (إلح) . وذلك من خلال مبادئ ومناهج عامة صالحة للتطبيق على أية لغة على وجه الأرض

فعلم اللغة هنا ذو وظيفة عامة ، من حيث المادة ومن حيث المنهج إذ هو معنى باللغة الإنسانية وبوصف المبادئ والأسس والمناهج التى يمكن أن تتفع فى دراسة هذه اللغة الإنسانية .

ودى سوسير نفسه الذى اشترط حصر الدراسة فى اللغة المعينة ، ما يزال عمله واقعا تحت مظلة علم اللغة العام ، لأن مبادئه وأفكاره اللغوية إنما جاءت لرسم خطة وتحديد طريق لدراسة أية لغة يراد التعامل معها . ويشهد على ذلك كتابه المشهور محاضرات فى علم اللغة العام Course in General Linguistics ولكنه مع ذلك يشترط عند تطبيق هذه المبادئ والأفكار أن يحصر العمل ويجرى التحليل فى اللغة المعينة ، قصدا إلى بيان خواصها المميزة لها ، حتى لا يقع اضطراب أو خلط فى الدراسة فمبادئه وأفكاره عامة من حيث النظر وخاصة من حيث التطبيق .

أما «علم اللغة الخاص» فهو ضيق المجال بيئة أو اتجاهها ، وغالبا ما يبعث بما يميز إطاره من هذين الحاسين منفردين أو مجتمعين فقد يكون هذا التعت منصرفا إلى دراسة أو دراسات لغوية خاصة بلغة بذاتها ، كما هو الحال فى اللغة العربية فى القديم ، حيث انكب اللغويون العرب على دراسة لغتهم دون غيرها . ومن ثم جاز أن يطلق على هذا العمل «علم اللغة العربية» . ولكن هذا لا يعنى أن مبادئهم أو جملة منها غير صالحة للتطبيق على لغات أخرى . ويظهر ذلك بوجه خاص فى الدراسات اللغوية الهندية فى القديم ، حيث تركزت أعمال الدارسين هناك على «اللغة السنسكريتية» وما تفرع منها أو اتصل بها ، ومع ذلك كانت مبادئ الدرس واتجاهاته فى تحليل هذه اللغة مطلقا لنظر لغوى عام صالح للأخذ به فى معالجة

اللغات الأخرى . وقد ظهر ذلك جليا في أعمال «باتيني» الذي أرسى مجموعة من الأسس والنظرات التي امتد أثرها حتى اليوم .

وهناك في الجانب الآخر اتجاهات لغوية خاصة ، اتسمت بمجموعة من السمات في طرائق البحث والتحليل ، وارتبطت بأعمال مجموعة معينة من الدارسين بوصفهم أصحاب هذا الاتجاه المعين أو ذاك . ويمكن أن يطلق على أعمالهم حينئذ اسم خاص مميز ، فيقال مثلا : علم اللغة الأمريكي - علم اللغة البريطاني - علم اللغة الفرنسي . علم اللغة العربي ... إلخ وحدير بالذكر أن التسمية هنا منصرفة إلى مذهب البحث وأساليب التحليل اللغوي ، لا إلى اللغة المعينة ، بعكس الحالة الأولى فهي منصرفة إلى لغة معينة . فهذه الاتجاهات والمبادئ ليست موضوعا للغة بذاتها ، وإنما هي مناهج ومبادئ عامة رأى أصحابها أنها صالحة للتطبيق على أية لغة ، وإن كان أصحاب هذه الاتجاهات ينتمون إلى بيئات معينة فرنسية أو بريطانية أو أمريكية أو عربية ، وينهجون في أعمالهم مناهج ذات سمات بحثية خاصة ، تميزهم عن غيرهم من أصحاب المناهج الأخرى .

الثاني :

تفريع للعلم من حيث النظر والتطبيق ، وهنا يبرر لنا فرعان مشهوران الآن ، هما :

١ - علم اللغة النظري

٢ - علم اللغة التطبيقي

هذا الأخير (علم اللغة التطبيقي) قد لقي في السنوات الأخيرة دفعا قويا ، وكثر المهتمون به وتنوعت جهودهم حتى أصبح الآن علما أو حطا من العمل اللغوي له مجالات وحدوده واهتمامه التي غدت أشبه بفروع منشقة من أصل له نوع من الاستقلال .

بين علم اللغة النظري وعلم اللغة التطبيقي

تحصص اللغة لنوع من التطبيق منذ بدأ الدرس النظري فيها لأن الجانب النظري لابد أن ينتهي إلى جانب تطبيقي أو أن يهدف إليه كما يبدو في تعليم اللغة مثلاً

ولكن حاجة الإنسان الحديث وتعدد مباحي نشاطه اللغوي قادت إلى إيجاد فرع من الدراسة يعنى بجوانب متميزة من العمل اللغوي لها خواص أو لها نتائج عملية بحثة ذات مصعة ملموسة ، مادية أو غير مادية

هذا الصرع هو ما أطلق عليه مؤخرًا «علم اللغة التطبيقي» . والجوانب اللغوية التي تدخل في حقل هذا العلم تنقسم جميعاً بالسمة العملية أو الآلية أو الإحرائية ، ومن أهم مواضيع هذا العلم ما يلي

١ - صناعة المعجمات .

٢ - عملية الترجمة (أو من الترجمة)

٣ - إحصاء اللغة للألة ، وأهمها الكمبيوتر أو الحاسوب وكذلك أجهزة معامل الأصوات

ويصنف بعضهم إلى هذه الجوانب علم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي وكل ما يتصل به من فروع ، أي علم اللغة الجغرافي وعلم اللهجات وعلم اللغة الأثنولوجي وعلم اللغة الأنثروبولوجي وعلم اللغة السياسي والتربوي ، على أساس أن كل واحد منها له قبة عملية ذات فائدة مباشرة للإنسان في هذه المجالات .

أما أهم فروع هذا العلم فهو تعليم اللغات ، قومية أو أحسية ولأهمية هذا الصرع من الناحية التطبيقية لم يحاول بعضهم التفریق بين «تعليم اللغات» و «علم اللغة التطبيقي» في الدلالة والمفهوم ، ويأخذ المصطلحين كما لو كانا مترادفين بطلاق على مفهوم واحد ، وهي وجهة نظر لها مسوغاتها

والرأى عندنا على كل حال أن دراسة اللغة إما نظرية أو تطبيقية وكثيرا ما
نجتمع لجهتين في العمل اللغوي الواحد ، غاية الامر أن التركيز على إحدى
الجهتين قد يكون أوضح في عمل من الأعمال منه في عمل آخر ومن السدهي
أن كل دراسة تطبيقية مهما كان نوعها ترتكر بصورة أو بأخرى على الجانب
النظري والدراسات النظرية المتعمقة في النظر والتحليل دون الخوص أو الدحول
المباشر في الجانب لتطبيقى لا تحلو بحال من السمة التطبيقية بصورة أو بأخرى .
الرسائل العلمية مثلا ، وهى أعلى درجات البحث النظرى أو الدراسات الأكاديمية
الصرفة هى الأخرى ذات سمة تطبيقية ، إذ إن الدارس أو الباحث يقوم بإحصاء
مادته لقوانين وقواعد معينة ، وهذا الإحصاء هو صرب من التطبيق تطبيق
الحصيلة النظرية على مواضع أو نقاط محددة بصورة خاصة

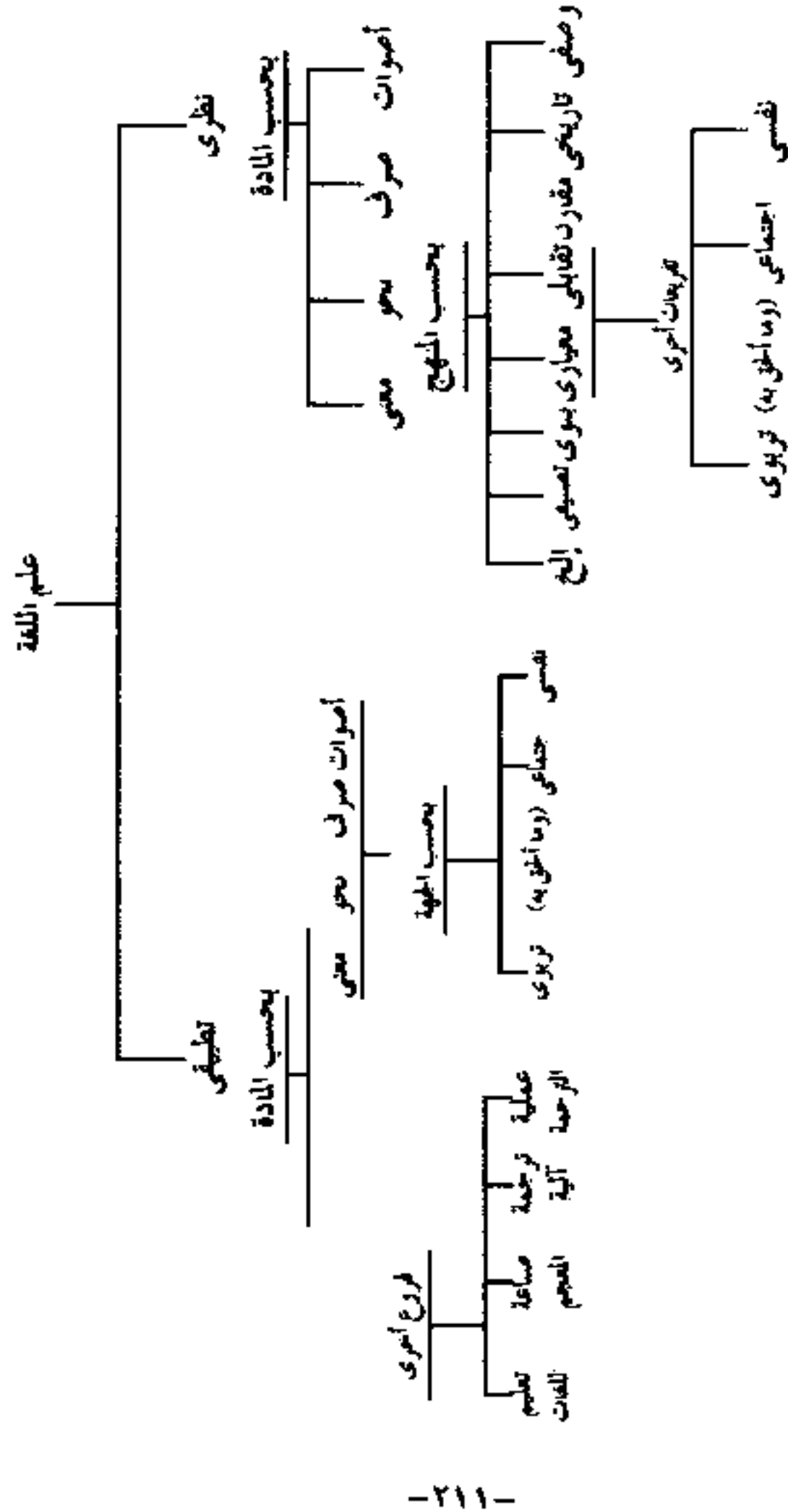
هذا الذى نقول قد يصلح مسوعا لعدم محاولة الكلام على جانب نظرى
وأخر تطبيقى ، كما لو كانا متساطين لا جانبين لشيء واحد هو الدراسات اللغوية
أو «علم اللغة» ، ولكن تنوع الدراسة فى الحقل اللغوى وميل بعض الأعمال إلى
الجانب النظرى أو التعمق فيه واتجاه بعض آخر إلى الجانب العملى أو التطبيقى
والتركيز على هذه السمة ، دعا بعض الدارسين المتحمسين لفكرة التخصص
وتصنيف أنواع التخصصات ووضع نوع من الحدود بينها إلى الكلام على دراسة
لعوبة نظرية وأخرى تطبيقية

ونحن إن أحدا بهذه الثنائية يرى أن التقسيم المطلقى يسعى أن يكون على
نمط آخر يحالف فى قليل أو كثير ما أوجزناه سابقا

يقسم علم اللغة ابتداء إلى علم اللغة النظرى وعلم اللغة التطبيقى ، ولكل
منهما فروع فهما يتفقان فى رأينا فى التفرع الأول الذى ذكرناه سابقا ، أى علم
الأصوات (بحوايه المختلفة) وعلم الصرف وعلم النحو وعلم المعنى إلح فكل

هذه الميادين قد يكون العمل فيها نظريا وقد يكون تطبيقيا ويتفقان حريثا كذلك في التصريح الثاني ، فكل من علم اللغة النفسى وعلم اللغة الاجتماعى تتواضع من فروع أخرى وعلم اللغة التربوى له جانب نظرى وأخر تطبيقى . وينمرد علم اللغة النظرى بمناهج المدرس : إذ إن علم اللغة الوصفى أو التاريخى ... إلخ هى مناهج وطرق للمدرس وهى تناسب طبيعة العمل النظرى أما العمل التطبيقى فليس من المناسب أن نسميه وصفيا أو تاريخيا أو معياريا ... إلخ..

وينمرد علم اللغة التطبيقى بالخوانب العملية الصرفة ، كالقيام بعملية الترجمة (ونقول - القيام لأن الترجمة نفسها نظريا هى من مسئوليات علم اللغة النظرى) وكالتعامل اللغوى مع الآلة والأجهزة الحاسوبية وبحوها وفيما يلى جدول التقسيم فى نظرنا -



ويبحث بتعليم اللغات (في الجانب التطبيقي) جوانب لغوية أخرى ، مثل «التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء» و «تصميم اختبارات اللغة» و «نمو الأمية» ، على أن هذه الجوانب الثلاثة تدخل في «علم اللغة التربوي»

الفصل الرابع

في مناهج الدرس في علم اللغة

الفصل الرابع

فى مناهج الدرس فى علم اللغة

مناهج الدراسة فى اللغة كثيرة كثيرة المدارس والجهات العلمية المعنية بالسطر فى اللغة فى الشرق والعرب على سواء وربما تتعدد المناهج أيضا بتعدد الأفراد دوى الاهتمام أو الاحتصاص فى الدرس اللغوى ، سواء أكان هؤلاء الأفراد يدعون الاستقلال فى حرفتهم هذه ، أم كانوا دوى سب من نوع ما المدرسة لعوية معروفة ، ولكنهم فى الوقت نفسه يميلون إلى اتجاء أو اتجاهات معينة ، تخرج قليلا أو كثيرا عما استقر فى دوائرهم العلمية وحدد معالمة ، بوصفه منهجا ، أو تقليدا للبحث بسب إلى هذه المدرسة أو تلك

والملاحظ على كل حال أن هذه الكثرة من المدارس أو الهيئات أو الأفراد قد أدت فى النهاية إلى نوع من الخلط والاصطراب فى المناهج ها وهناك أحيانا ، الأمر الذى يجعل من الصعب استقصاء هذه المناهج ، أو تقديمها فى حملتها بصورة علمية دقيقة

لهذا كان اقتصارنا فى الصفحات التالية على تلك المناهج أو الاتجاهات ذات الحدود المعلومة التى تشكل أرضية علمية تمار من غيرها مجموعة من الخواص والسمات الفكرية والإجرائية ، بوصفها منهجا أو طريقا خاصا للبحث والدرس ، منسوبا إلى مدرسة أو إلى فرد باحث مبدع ، أو إلى فترة تاريخية من الزمان ، نقطع النظر عن منشئها أو مبدعها فى البدء .

ومساهمتها المختارة التالية هي تلك التي استقر وضعها وشاع ودفع أمرها هما
وهناك في الدرس اللغوي العامة ، وهي

١ - علم اللغة التاريخي (أو الدياكروني أو التطوري أو الديناميكي)

٢ علم اللغة المقارن

٣ علم اللغة المعياري

٤ علم اللغة الوصفي (أو السيكروني أو التراشي أو الأني)

٥ - علم اللغة التقابلي

وهناك بالإضافة إلى ذلك فروع منهجية أخرى يمكن أن تلحق بهذا الفرع ،
إما لأنها دألة في إطاره بصورة ما ، وإما لأنها تتعلق بالمنهج وأسلوب التحليل ،
ولكنها في الوقت نفسه تتسم بخصوصية النظرة المتمثلة في التركيز على جانب
معين من اللغة أو طبيعتها .

من أهم هذه الفروع الأخرى

١ علم اللغة البنوي .

٢ علم اللغة التصيبي

٣ - علم اللغة التوليدي التحويلي المشهور (بالقواعد التوليدية التحويلية)

وفيما يلي ذكر ونوع بيان لهذه الفروع أو المناهج

المنهج التاريخي ، historical

وكثيرا ما يسمى «علم اللغة التاريخي» ، أو المنهج «الدياكروني» diachronic

تسمية مؤسسه الحقيقي دي سوسير وقد يطلق عليه بعضهم المنهج «الديناميكي»
dynamic أو التطوري

وأساس العمل به أنه يتناول اللغة على فترات مختلفة من الزمن ، فهو يتعقبها ويلاحظ ما وقع لها من تطور وتغير عبر الزمن . فأساس هذا المنهج تعدد الفترات الرسمية التي تؤخذ في الحسبان عند التصدي لدراسة اللغة المعنية . وهذا المنهج يطبق على كل طواهر اللغة دون استثناء ، فلك أن تتعقب أصوات لغة من الألعاب أو صرفها أو قواعدها النحوية أو مفرداتها ومعانيها على فترات مختلفة من الزمن ، مسهدفا بذلك كله تعرف ما عرص لها في أثناء هذه الفترات من تعير

والفرق الأساسي بين الطريقتين الوصفية والتاريخية هو «وحدة الفترة الرسمية» في الطريقة الأولى و «تعدددها» في الثانية ، ومن المهم أن نعرف أن الدراسة اللغوية التاريخية لا يتأتى قيامها على وجهها العلمي الصحيح دون الدراسة الوصفية للمراحل المختلفة التي مر بها تاريخ اللغة موضوع الدرس وعلى العكس من ذلك لا تحتاج الدراسة الوصفية لدراسة تاريخية ، بل إن خلط البحث الوصفي واعتماده على فروص تاريخية عالما ما يقود إلى نتائج خاطئة وافتراسات غير علمية وقد كانت الدراسة في القديم - أي قبل وصوح معالم المنهج الوصفي - تعنى بالحاسب التاريخي أكثر من عديتها بالحاسب الوصفي . وهي أحيان كثيرة يظهر الخلط بين المنهجين في تفسير القصاايا اللغوية في أعمال بعض اللغويين الكبار مثل لعلامة لدمركي يسبرسن

والمنهج التاريخي في البحث اللغوي من شأنه أن يعييا على تحديد معالم رمزية تفصل بين مرحلة لغوية وأخرى ، ويتتبع هذه المراحل و حدة بعد لأخرى . يستطيع بسهولة أن نؤرخ تاريخا دقيقا للغة موضوع الدرس والملاحظ أن اللغة لعربية لم تحط بهذا النوع من الدراسة بعد ، ومن هنا كانت الصعوبة في تعرف مراحل التطور الذي أصيها . ومن هنا أيضا كانت الفكرة الخاطئة التي تشيع بين الكثيرين بأن اللغة العربية هي هي لم تتغير في كل مراحلها ، ذلك لأنه ليس

لدينا الدليل العلمى القاطع على هذا التطور بسبب عدم وجود المادة التى تؤيد القائلين بالتطور ، على حين لو طقت الطريقة التاريخية تطبيقا علميا صحيحا على هذه اللغة لكان لدينا الآن تراث صحى من الحقائق اللغوية التى تؤكد تطور هذه اللغة . ومن المهم أن نعلم أن عدم تسجيل هذه الحقائق اللغوية المتطورة من فترة إلى أخرى لا يعنى بحال من الأحوال عدم تعرض العربية للتطور . إن الدراسة الدقيقة للتطور العربى فى أصولها الحقيقية لحديرة بأن تصعب بين أيدينا الكثير من الأدلة على أن هذه اللغة - شأنها شأن غيرها من اللغات - لم تسبق من هذا القانون اللغوى العام . ولم يبق علينا إلا أن نبدأ فى هذا العمل الحار الحليل الشأن

المنهج المقارن ، comparative

وهو منهج ضرورى للدراسة التاريخية بالذات فالدراسة التاريخية كما عرفها حركة تطورية تظهرنا على ما يمر به تاريخ لغة ما من تغير ، ولكن هذا النوع من الدراسة لا يكفى لبيان كل الحقيقة فالمنهج المقارن ضرورى لتفسير بعض الظواهر اللغوية . فإذا كان المنهج التاريخى يحصرنا أن هذه اللغة أو تلك تنشعب إلى لهجات أو لغات متعددة وأن هذه اللهجات أو اللغات قد تلحقها تطورات وتغيرات تبعدها عن أصلها أو أصولها . إذا كان هذا هو عمل المنهج التاريخى فإن الدراسة المقارنة هى التى تستطيع تفسير هذه الظواهر كلها ، وذلك بطريق المقارنة بين فترات تاريخ اللغة المعينة ، لتعرف الخصائص المشتركة بين هذه الفترات وتعرف وجوه الخلاف بينها والوصول من ذلك إلى قواعد عامة تشير إلى بواحي الاتفاق وافتراق بين هذه الفترات التاريخية .

وكما يطبق المنهج المقارن على تاريخ اللغة المعينة أو على فتراتها الرسمية المختلفة ، يطبق كذلك على مجموعة معينة من اللغات المنتمية إلى أصل واحد ،

نعية الرجوع بها إلى أصلها أو أصولها الأولى ، محاولا في كل خطواته الوصول إلى مجموعة من السمات المشتركة التي توجد في هذه اللغات ، ومن ثم يستطيع أن بشئ ما يسمى عادة بالدرس اللغوي المقارن .

وقد كان هذا المصهج المقارن أو بالأحرى هذا المصهج التاريخي المقارن هو السائد في أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر فعندما اكتشفت اللغة السسكريتية واكتشفت علاقتها باللاتينية والإغريقية عكف الدارسون على مقارنة مجموعات كبيرة من اللغات الموجودة آنذاك في آسيا وأورما ، مستهدفين بذلك تعرف القربايات اللغوية التي توجد بين هذه اللغات . وبهذا المصهج يمكن الوصول إلى اللغة الأم - أو في الأقل - محاولة تركيب هذه اللغة الأم من مجموعة العناصر المشتركة بين اللغات التي تجري عليها المقارنة

وقد كان هذا المصهج اللغوي طريقا إلى الوصول إلى ما سمي فيما بعد بالفصائل اللغوية ، ودلت تصنيف اللغات إلى مجموعات بحسب ما يبدو فيها من سمات وصفات مشتركة . ومن هنا ظهرت فصيلة اللغات الهندية الأوربية أولا ثم فصيلة اللغات السامية ثم توالى البحوث في هذا الطريق حتى تمكن العلماء من تأسيس فصائل لغوية أخرى كثيرة

وقد كان بعض المعالين من أصحاب المدرسة التاريخية - المقارنة يحاولون الوصول إلى ما هو أبعد من هذا وأعقد ، وهو أصل اللغة الإنسانية وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في هذه السبيل ، لم ينجح أحد حتى اليوم في الإجابة عن هذا السؤال ما أصل اللغة الإنسانية ، وكيف نشأت ؟ إلح وما رالت الإجابة عن هذا لسؤال وبحوه صعبة بل مستحيلة ، لأن الإجابة مدفونة في أعماق التاريخ ، وجلة سم يسجل كما يعرف ونسب وعوره الطريق إلى هذه

الإحانة عن هذا السؤال وسبب عدم الحدود والفائدة من الإحانة عنه إحانة لعوية مقبلة ، بعض الباحثون الثقات أيديهم من محاولة الإجابة عن هذا السؤال .

وفي نهاية الأمر بود أن تشير إلى أن المسح المقارن ذو اتصال أيضا بالدراسة الوصفية ، كما يتصل بالدراسة التاريخية . فقد يقوم المرء أحيانا بوصف لهجتين أو لعتين من أصل واحد في فترة محددة ، ثم يقارنهما بعضهما بعضا لتعرف وجه الاتفاق ووجه الافتراق بينهما ، كأن يتصدى الباحث لدراسة لهجة عربية حديثة دراسة وصفية ثم يقوم بمقارنتها بأختها - ولو هي وطن عربي آخر - بعد دراستها هي الأخرى دراسة وصفية

هذه المناهج الثلاثة مباحة معروفة في البحث اللغوي ، وكل منها صالح للتطبيق شروطه وأهدافه والملاحظ أنها - أو بالأدق - أن التاريخي منها في حاجة إلى الوصف ، والمسح المقارن يعتمد على التاريخي وعلى الوصف معا أما الوصف فيمكن القيام به وحده دون الالتجاء إلى أي من المسحين الآخرين ، بل على العكس من ذلك فإن خلط المسح الوصفى بغيره من المناهج يؤدي حتما إلى الاضطراب والتعقيد

وهذه المناهج الثلاثة أيضا تعد طرقا من طرائق البحث في علم اللغة ، في حين أن بعض الدارسين - وبخاصة في أمريكا - يميل إلى جعلها علوما لعبوة مستقلة ، فبدلا من أن يعدوها مناهج في إطار علم واحد هو علم اللغة ، يرى بعضهم حسان كل منها علما مستقلا أو فرعاً من فروع علم اللغة ، ويسميها هؤلاء التسمية التالية علم اللغة الوصفى ، علم اللغة التاريخي وعلم اللغة المقارن ، وهذا الأخير هو ما كان معروفا في القديم ، بالاسم «فقه اللغة المقارن»

المنهج المعيارى ، normativa

المنهج المعيارى هو المنهج التقليدى الذى سار عليه التقليديون من واضعى قواعد اللغات الكسرى منذ اليونانيين حتى يومنا هذا

وقد نشأ أول ما نشأ فى اليونان وتأثر به غيرهم من الرومان والسريين ثم العرب وغيرهم وهو منهج متأثر بالبحوث الفلسفية والمنطقية فى مبادئه وأسسها . فقد كانت الظواهر اللغوية تدرس فى القديم على أساس أنها جزء من الفكر المنطقي وإن من يدقق فى التقسيمات اللغوية التقليدية وفى المصطلحات التى استعملها اللغويون التقليديون ، وفى مفاهيم هذه المصطلحات - إن من يدقق النظر فى ذلك كله يحرج نتيجة تؤكد هذا الرعم الذى رعمناه . فتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ثم تعريف الاسم بأنه ما دل على ذات ، والفعل ما دل على حدث ورمس ، والحرف ما لا يدل على شيء نفسه كل هذا يشير إشارة واضحة إلى سيطرة الفكر المنطقي على التفكير اللغوى فاللغوى العارف لا يعبه ارتباط الصيغ اللغوية بالواقع والخارج بقدر ما يعنيه ارتباط هذه الصيغ بعضها ببعض فى التراكيب . فخواص الفعل مثلا عند اللغويين ليست تظهر فى ارتباطه بالرسم المعين والحدث المعين ، وإنما تظهر فى صورته الشكلية الوظيفية المعينة بحسب كل لغة . والفعل فى العربية مثلا تتمثل خواصه الشكلية فى ارتباطه بمجموعة من السوابق واللواحق ، هى أنيت فى حالة الفعل المضارع وصمائر الرفع المتصلة فى حالتى الماضى والأمر أما خواصه الوظيفية فتتمثل فى موقعه وارتباطه بصورة معينة بما يسبقه أو يلحقه من مكونات الجملة

ويبدو أن هدف الدارسين المعياريين فى القديم كان البحث عن مجموعة من القواعد والعظم التى تتسق مع قواعد التفكير المنطقي العام (logic) ، حتى يفودهم هذا إلى وضع حدود حاسمة تفصل بين نوعين من الكلام والاستعمال اللغوى صحيح وغير صحيح أو حائر وغير حائر .

هذه فى الواقع هى فكرة المعيارية ، وهى تتلخص فى وضع أطر عامة وقوانين معينة تكون بمثابة المعيار والمقياس لكل ما يقال ويستعمل من الكلام ، بمعنى وحيث حصول الاستعمال اللغوى لتلك الحدود المرسومة وحيث عدم خروجه عنها فإن خرج الاستعمال عن هذه الحدود عُدَّ غير صحيح أو شادا إلى آخر ما ورد من تعبيراتهم فى ذلك كما يتضح فى النحو العربى مثلا فاللغة عند أصحاب المنهج المعيارى هى ما يجب أن يقال لا ما يقال بالفعل وهذا هو الفرق الأساسى بين هذا المنهج والمنهج الوصفى فالأول يعنى كما قلنا بما يجب أن يقال والثانى يعنى بالواقع والحادث بالفعل والرأى عند غالبية الدارسين الآن أن الاعتماد على الواقع الحادث بالفعل أدق وأصلح فى إجراء البحوث اللغوية الأكاديمية من فكرة فرض قواعد معينة ذلك لأن لكل لغة منطقها الخاص (its common sense) الذى قد يتفق وربما لا يتفق مع المنطق العام (logic) . إنها دائما فى تغير وتطور فإذا ما حصعت لبعض القوانين المعيارية اليوم ربما لا تخضع لها عدا وهكذا إلخ

ومع ذلك ينبغى أن نشير هنا إلى حقيقة مهمة ، هى أن الطريقة المعيارية هى الأنسب للمراحل الأولى من تعليم اللغة القومية وقواعدها ، حيث إن الهدف حيث هو محاولة المحافظة على اللغة المعينة والتمكن من قواعدها ، وربط الأمة بلسان واحد ولا يكون ذلك بالطبع إلا بتلقين الناشئة مجموعة مصبغة من القواعد حتى يسيروا على هديها فيما يشئون من كلام ونحن وإن كنا نحير هذا السلوك فى المراحل الأولى من التعليم نوصى المعياريين الاهتمام بالواقع اللغوى الحادث بالفعل أولا ، لاستخلاص القواعد من هذا الواقع مع صحتها صبطا محكما فى صورة قوانين معيارية ، كما نوصى أيضا بعدم فرض قواعد المنطق العام على قواعد اللغة ويكفيهم فرض قواعدهم بشرط أن تكون كلها مأخوذة ومستخلصة من واقع اللغة نفسها ، لا مفترصة افتراضا أو مستنتجة استنتاجا ، على رغم أن التفكير المنطقى يحير هذا السلوك اللغوى أو ذاك

يتبين لنا من هذا كله أن هناك علاقة بين المنهج المعيارى والمنهج الوصفى من جهة ، وأن هناك تقابلا بينهما من جهة أخرى . أما العلاقة فهي اعتماد الأول على الثانى لا العكس ، أما التقابل فيتمثل فى تلك الحقيقة الواقعة ، وهى التى تعنى أن المعيارية تبنى - كما قلنا - على أساس ما يجب أن يقال أو يستعمل ، والوصفية على أساس ما يقال بالفعل . وكذلك يمكن أن يقال إن هناك تقابلا بين المنهجين التاريخى والوصفى ، فالمسح التاريخى أساسه تعدد فترات تاريخ اللغة ، أما الوصفى فأساسه وحدة الفترة اللغوية .

ومعنى هذا كله أن المنهج الوصفى يقابل كلا من المنهج التاريخى والمنهج المعيارى وإن كان هذا التقابل من روايا مختلفة : فهو يقابل المسح التاريخى من حيث تعدد الفترة ووحدتها ، ويقابل المسح المعيارى من حيث الاعتماد على ما يجب أن يقال وما يستعمل بالفعل .

ومهما يكن الأمر ، فإن المنهج الذى يشيع الأخذ به الآن فى البحوث العلمية اللغوية هو المنهج الوصفى .

المنهج الوصفى : descriptive

أساس هذا المسح - بقطع النظر عن أسمائه المختلفة - هو أنه يحتص بدراسة اللغة المعنية فى فترة محدودة من الزمن وفى بيئة لغوية محددة . وتحديد المدة الرسمية لها أمر سببى ، فقد تطول هذه المدة وقد تقصر ، ولكن لا يجوز إطالتها إلى الحد الذى يطمس الحقيقة ويشوه الواقع ، إذ إنه من المستحيل دراسة لغة من اللغات دراسة وصفية دقيقة دفعة واحدة فى تاريخها الطويل . ذلك أن اللغة ليست حامدة أو ساكنة ، بل هى متحركة متغيرة طوال الوقت ، وإن كما لا يشعر بذلك أحيانا وهذا التحرك والتطور يعيان بالطبع وحوود فواصل رسمية فى تاريخ كل لغة فواصل تميز مراحلها المختلفة بعضها من بعض حسب التطور الذى يصيبها والتعبيرات التى

تتحققها فمن المستطاع مثلاً أن نضع حدوداً زمنية لمجموعة من المراحل التي مرت بها اللغة العربية في تاريخها الطويل فالعربية في العصر الجاهلي تتميز من العربية في صدر الإسلام وعهد بني أمية ، وهاتان المرحلتان تحتلفان عن العربية في العصر العباسي بصورة من الصور أو وجه من الوجوه وهكذا نستطيع أن نعين عدد آخر من المراحل حتى وقتنا الحاضر وكل مرحلة من هذه المراحل صالحة لأن تكون موضوعاً للدراسة الوصفية ، مع وجوب الاهتمام بعدم الخلط بين العتبات المتعاقبة ، إذ إن هذا الخلط سيؤدي إلى خلط في الحقائق اللغوية ، كما سيؤدي إلى خلط الدراسة الوصفية بالدراسة التاريخية .

والمسح الوصفي بالمعنى العلمي الدقيق حديث العهد بالوحد ، إذ قد تحددت معالمه واتصحت قسماؤه على يد العالم السويسري دي سوسير ، حين حرج على اللغويين برأيه المبتكر الجديد ، وهو وجوب التفريق بين منهجين من الدراسة الدراسة السكرونية والدراسة الدياكرونية للغة والأولى أساسها وعماد العمل فيها الوصف ، وقد كانت فكرة الوصف قبل دي سوسير عامصة غير محددة عند السابقين من اللغويين ، وكانت في أكثر أحيائها محتلطة باضطراب ونشوية بالفكرة التاريخية في البحث ويبدو أن مسيح الوصف في اللغة ظهر أول ما ظهر بصورة ما - في الهند منذ زمن بعيد ، حيث اضطرت الحاجة علماءها إلى العكوف على دراسة بعض النصوص الدينية دراسة تحليلية نعتة سهيلها على الناس مستهدفين بذلك هدفاً دينياً وطلب الحال تسير سطر في هذا الاتجاه حتى جاء اللغوي الهندي أعظم «نابسي» وقام بدراسة لعتة دراسة وصفية تحليلية بدرجة دقيقة تفوق مثيلاتها اليوم من بعض الوجوه (يرجع تاريخ عمل نابسي إلى ما بين ٣٥٠ و ٢٥٠ ق م)

وقد لقي المسح الوصفي بعد دي سوسير انتشاراً وقبولاً في لأوساط اللغوية في العرب ، حيث انتقل مع المبادئ اللغوية الأخرى التي ابتكرها هذا العالم إلى

عوضاً عن أوروبا وأمريكا وهناك في هذه البلدان المختلفة عكف الدارسون على هذا المنهج بالبحث ، وأشبعوه بإصباحاً وشرحاً ، كما أدخلوا عليه بعضهم نوعاً من التفصيل أو التعديل أحياناً ، حتى أصبح المنهج الوصفي الآن ذا اتجاهات عدة يمكن تغييرها بعضها من بعض في بعض الوجوه على أن هذه الاتجاهات جميعاً تتفق في الأساس الأول الذي وضعه العبقري السويسري . هذا الأساس هو «وحدة الفترة الرسمية» مضافاً إلى ذلك وجوب تقصير الدراسة على لغة معينة وليس هذا الأساس الثاني ثانوي في الأهمية عند دي سوسير أو عند غيره ممن اتبعوا طريقته ، إنه مهم أهمية الأساس الأول وإن لم يكن الأستاذ الأول (دي سوسير) على ذلك صراحة ذلك لأنه منذ البداية يؤكد ويصر على أن وظيفة علم اللغة إنما هي البحث في اللغة المعينة أو ما سماه *langue* في مقابل ما سماه *Parole* أي الكلام المعلى الواقع من المتكلم الفرد في الموقف المعين

وبعترص بعض الدارسين على المنهج الوصفي وبصمونه بالقصور من جهات عدة منها

١ أن المنهج الوصفي يكتفى بالإجابة عن السؤال «ماذا؟» ولا يحيث عن لسؤل «لماذا؟» أي أنه لا يشغل نفسه بالبحث عن السر في وجود هذه الظاهرة أو تلك ، كما لا يعنيه الوقوف على ما وراء هذه الظواهر من أفكار أو معاني أو نواحي عميقة إلخ ، وهذا المنهج كذلك لا يجرى وراء تحديد الصحيح وغير الصحيح من الاستخدام اللغوي ، لأنه عادة - يكتفى بوصف ما لديه من مادة ، ولا تهتمه المعايير التي ينبغي اتباعها والأخذ بها

٢ هذا المنهج يقتصره «الشمول» ، فإنه لا يستطيع حصر كل ظواهر اللغة ، لأنه يقع بوصف ما تجمع لديه من عينة أو مدونه *corpus* وهي ناقصة في الألعاب الأعم ، ولا تمثل اللغة من كل حواشيها وأطرافها

٣ - تطبيقه على اللغة المعينة في فترة معينة يؤدي إلى عدم الوحدة في القواعد اللغوية من جهتين

الجهة الأولى :

أن قصر العمل به في فترة رسمية معينة يؤدي حتما إلى الحصول على قواعد معينة للغة المدروسة في فترة معينة وإلى قواعد أخرى لدات اللغة في فترة أو فترات مختلفة

الجهة الثانية :

اقتصاره على لغة معينة يؤدي إلى حرماننا من الوقوف على القواعد اللغوية للغة الإنسانية في عمومها واللغات الإنسانية (الطبيعية) في نظر هؤلاء المعترضين مشترك في كثير من العناصر الأساسية والقواعد الجوهرية ومعرفة هذه العناصر والقواعد مطلب مهم عند بعض المدارس ، منها المدرسة التوليديّة التحويلية

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات ، فمارال المسح الوصفي واقع موقع الأفضلية عند حملة كبيرة من المدارس اللغوية الحديثة ومن أهمها وأشهرها عسكا بهذا المسح مدرسة لندن التي أسسها ووضع قوائمها فيرث

لهذا رأينا - تنميّا للعائدة - أن نشر إلى كيميّات تفعيل هذا المسح عند هذا اللغوي الكبير

المنهج الوصفي وتفعيله عند «فيرث»

يعتمد المنهج الوصفي عند فيرث - كما يعتمد عند غيره - على دعامتين اثنتين أساسيتين هما :

- ١ - وحده الفترة الرسمية من تاريخ اللعبة المعنية
- ٢ - وصف الحقائق اللغوية كما هي ، أو بعبارة أخرى وحب الاعتماد على الواقع والحادث بالفعل في الاستعمال اللغوي .

هذان الأساسان هما لركيزتان اللتان يعتمد عليهما أى عمل وصفي في البحث اللغوي وقد رأى فيرث - صمما لتحقيق هذين الأساسين في نظره أن يصنع خطوطا عريضة تحدد دائرة البحث الوصفي ، بحيث يجرى العمل داخل إطار معين إطار يسمح بشيء من الحركة ، لكن دون انحراف أو خروج عن الدائرة يؤدي إلى خلط بين المنهج من أهم هذه الخطوط ما يلي

أولا يجب أن تجرى الدراسة في إطار اجتماعي ، بمعنى أنه لا بد أن ينظر إلى كلام المتدروس في موقف لغوي معين وهذا الموقف اللغوي نفسه له عناصر لابد من الاهتمام بها من ذلك ملاحظة حال السامعين والمتكلمين وملاحظة الأشياء المتواجدة في هذا الموقف فالكلام على هذا هو إلا عنصر واحد من عناصر مسرح اللغوي ، ومن ثم لا يتم الفهم إلا برعاية كل عناصر المسرح من شحوص ودبكور وعدد وآلات وكلام . كما يجب أيضا ألا نسي الملاحظات الأخرى التي تصحب الكلام ، تحركات الشحوص وإشاراتهم

ومن المعروف أن بلومفيلد يهتم بالموقف كذلك لكن هناك فرقا مهما بين موقفه وموقف فيرث فالموقف اللغوي عند بلومفيلد مسرح أيضا ولكن شحوصه

تتحرك بطريقة سلوكية ، فهو يشبه مسرح العرائس ، حيث تتحرك العرائس بفعل فاعل ، بمعنى أنها لا تتحرك إلا إذا وجد دافع أو مشير يدفعها إلى الحركة ، مستهدفين الحصول أو الوصول إلى رد فعل أو استجابة معينة ، على حين تتحرك شحوص مسرح فيرث حركة تلقائية ، نتيجة للتفاعل الطبيعي بين عناصر هذا المسرح والشحوص تتحرك وتتكلم لا بدافع سلوكي ، وإنما بدافع الارتباط القوي بين العناصر المختلفة فكل عناصر المسرح مرتبط بعضها ببعض ارتباطا شديدا ، لا يستطيع فصل أحدها عن بقيتها وهذا الارتباط (وهذا هو المهم) ليس ارتباطا سلوكيا ، وإنما هو ارتباط تقليدي عرقي ، بمعنى أن ما حدث في الموقف المعين إن هو إلا صورة حقيقية عرقية ثابتة ومقررة في عرف البيئة المعينة وهذا العرف يقتضي حدوث هذه الوقائع ووجود هذه العناصر .

ثانياً تعدد مستويات الدراسة وتعدد أنظمة التقعيد يرى فيرث أن هدف الدراسة اللغوية هو بيان المعنى اللغوي وهذا المعنى اللغوي لا يصل إليه كاملاً إلا إذا تناولنا الأحداث اللغوية على مراحل أو مستويات هي فروع علم اللغة

ومعنى ذلك أن هذه الفروع مترابط بعضها ببعض ، ونتائج كل فرع منها ضرورية للبحث في الفرع الذي يليه وهكذا إلى النهاية ، حتى نحصل على مجموع خصائص الكلام المدروس وهذا يبرر سؤال مهم : ألا يجوز الاختصار على فرع واحد أو فرعين من فروع علم اللغة في البحث اللغوي ؟ أو عبارة أخرى ألا يجوز أن ندرس الأحداث اللغوية من زاوية الأصوات فقط أو الحروف فقط ؟

والإجابة عن ذلك تتلخص فيما يلي : من المؤكد أنه يجوز الاختصار على فرع واحد أو فرعين من فروع علم اللغة ، أي أنه لا مانع مطلقاً من أن نتناول لغة ما أو لهجة ما من الناحية الصوتية وحدها أو النحوية وحدها ولكن هذا مشروط بشرط مهم ، هو أن الباحث في فرع واحد من هذه الفروع لا يمكنه بحال من الأحوال أن

يسمح في عمله دون أن يكون ملما بأصول البحث ومبادئه في الفروع الأخرى لعلم اللغة وذلك لسبب واضح وهو أن بعض الحقائق الصوتية مثلا تحتاج بالضرورة إلى التعرض لبعض القضايا الصرفية أو النحوية . وكذا يمكن القول بالنسبة لدارس النحو ، فهو لا يستطيع أن يصل إلى نتائج صحيحة دقيقة دون أن يكون على علم قوى بقواعد البحث في الفروع الأخرى ، بل يصيف إلى ذلك أن النحو بالذات يحتاج الباحث فيه إلى التعرض من وقت إلى آخر لبعض القضايا الصوتية ، كما أن البحث النحوي الناحج لا يمكن أن يتم بحال من الأحوال دون دراسة صرف اللغة موضوع الدراسة

على أن الطريقة المثلى هي أن تقوم بدراسة عامة لكل خصائص اللغة المعنية (صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية) أولا ، ثم يعكف على دراستها مرة أخرى دراسة تفصيلية دقيقة من الراوية المعنية التي يريد بحراء البحث فيها . فإذا كان هدفا دراسة اللغة دراسة نحوية علمية حادة وحب عليا نادئ دى بدء أن نعرض لأصواتها ولو بطريق إجمالى موحى ، وكذلك يحسن الوقوف على ألاماطها وخصائص هذه الألفاظ

ثالثا . الأحاد عمداً تعدد الأنظمة . والمقصود بتعدد الأنظمة ، وحب تجيب إحصاء الطواهر اللغوية المتبعة فى شىء والمختلفة فى شىء لنظام واحد أو لقاعدة عامة واحدة الواجب تناول كل طاهرة أو مجموعة الطواهر المتبعة فى خصائصها تناولاً مستقلاً ، حتى لا يضطر إلى التأويل أو الحكم بالصحة على بعض الطواهر وبالخطأ أو الشذوذ على بعضها الآخر ، أو حتى لا نصحى بالحقيقة اللغوية فى مقابل حشد الحقائق المخلفة تحت قاعدة واحدة

ومن المستحسن أن نوضح هذه النقطة بالتمثيل

في الناحية الصوتية من المعروف أن علماء العربية القدامى اعتبروا الهمزة
والهاء والخاء والعين والعين أصواتا حلقية ، أي حاولوا إخضاعها لنظام
صوتي واحد أو قاعدة واحدة ، وكان أساس هذا السلوك فيما يعتقد - يرجع إلى

١ - عدم وصوح الفروق الصوتية بين هذه الأصوات لدى هؤلاء العلماء

٢ اشراك هذه الأصوات في طاهره صرفية معروفة هي أنها تفصل المفتحة (بدلا
من السكون) إذا وقعت وسطا في بعض الصيغ ، مثل نهر وبحر إلح

ومن ثم كان قول قائلهم

همر فهاء ثم عين حاء مهملتان ثم عين حاء

مشيرا إلى هذه الأصوات كلها وحامعا لها تحت قاعدة واحدة

ولكن البحث الصوتي الدقيق يوجب علينا أن نعم النظر في الفروق بين
هذه الأصوات من حيث النطق أولا ومن حيث التأثير السمعي ثانيا ولقد توصل
النظر الدقيق في هذه الأصوات إلى القول بأنها ثلاثة أنواع من حيث النطق والتأثير
السمعي حصرية وهي الهمزة والهاء ، وحلقية العين والخاء ، وحكمة قصية
العين والخاء أو بعبارة أخرى إن البحث الصوتي الدقيق أوجب علينا وضع ثلاثة
أنظمة صوتية لهذه الأصوات الستة

في الناحية الصرفية والنحوية عد النحاة العرب «ها وهاء» من أسماء الإشارة
على أساس أنها تعيد المفهوم الذي ارتضوه تعريفا لاسم الإشارة وسمى هؤلاء
النحاة أن هاتين الصيغتين تحتلان حدرنا عن نية صيغ الإشارة من الناحية
الصرفية ، يتمثل ذلك مثلا في عدم قولهما التشية والجمع أو التذكير والتأنيث
وهاتان الصيغتان أيضا تحتلان محويا عن نية صيغ الإشارة كذلك فتوزيعهما
لنحو في الجملة لا يمكن أن نقارن بتوزيع فيه أسماء الإشارة نقول مثلا

«الولد هنا أو هناك» وتتم الحملة حيث إن «هنا وهناك» تكون كل منهما شبه حملة واقعة حبرا للمبتدأ ، أما قولك «الولد هدا» ، فالكلام ناقص ويحتاج إلى حر

إن الصيغتين «هنا وهناك» تدخل ضمن مجموعة أخرى من الصيغ هي مجموعة الظروف وهي تكون شبه حملة . ومعلوم أن شبه الحملة لا يقع في اللغة العربية مبتدأ بحال ، في حين أن ذلك جائز لكل أسماء الإشارة الأخرى ، كما هو معلوم . نحن نعلم أن الحاجة أشاروا إلى شيء من هدا في كلامهم ، ولكنهم ما زالوا بعيدين عن جادة الصواب حيث وضعوها في باب اسم الإشارة . وهذا يعنى صمما أن لها وظائف اسم الإشارة ، أو بعض هذه الوظائف ، في حين أنهما بعيدتان صرفيا وبحويا عن هذه الأسماء . أما أنهما بعيدان ، لإشارة العقلية أو الحسية بمعنى أنك قد تشير بيدك إلى المقصود حال الكلام أو تتصور هذه الإشارة ، فهذا لا ينبى بحال عن وظائفهما اللغوية

بعد تحديد هذا الإطار اتضح للدارس طريق البحث وكيفية السير فيه ، ولا يقصه حسند إلا تطبيق مبادئ هذا الإطار على المادة اللغوية فما هذه المادة ؟ وكيف الحصول عليها أو كيف جمعها ؟

جمع اللفظة :

إن مادة البحث هي اللفظة بالطبع ولكن هذا الإطار العام الذى حططناه يوجب علينا أن نعين المقصود باللفظة ، إذ هو مصطلح واسع المفهوم عام الدلالة فقد تكون اللفظة منطوقة وقد تكون مكتوبة . وقد تكون ذات أبعاد جغرافية واسعة تختص مجموعة من الشئات ذات المستويات الاجتماعية المختلفة ، فتسمى باللفظة المشتركة أو العامة ، وقد تكون محصورة في نطاق جغرافى واجتماعى محدود فتسمى لهجة .

ونادر فنقول إن مادة البحث - احذين في الاعتبار كل حدود الإطار السابق - هي اللغة المنطوقة أو ما يحلو لعصمهم أن يسميها اللغة الحية The living language . على أن هذا لا يعنى بحال من الأحوال أن اللغة المكتوبة ليست من اختصاصها أو أنها ليست ذات أهمية فى الدراسة والبحث إن لها كيانا فى دائرة الدرس اللغوى ، ولها قدر من الأهمية ، بل ربما توجب الظروف أحيانا أن تتناولها بالدراسة أما أننا قد حددنا هنا المادة باللغة المنطوقة ، فلسبب واضح ، ذلك أن اللغة المنطوقة - على عكس صاحبيتها المكتوبة - تتميز بمجموعة من الخواص التى تعين على فهمها وتيسر تحليلها تحليلا صادقا ، كالطواهر الصوتية من سر وتنعيم وهواصل صوتية ، مضافا ذلك كله إلى مقام الكلام ، وهو عنصر أساسى فى الفهم والإفهام . أما اللغة المكتوبة فتعورها هذه الخواص كلها أو بعضها ، ومن أهمها الموقف أو المقام اللغوى الحى أو ما سميها بالمسرح اللغوى

وللموقف أهمية بالغة فى البحث اللغوى الحديث ، بل إنها لا تكون مبالغين حين نقرر أن أية دراسة لغوية دون اهتمام حاصر بالموقف لا يمكن أن تنجح أو أن تقود إلى نتائج علمية صحيحة فالموقف (أو المسرح) بالنسبة للكلام إطار عام ذو وحدات متكاملة متفاعلة ، وهذا الكلام نفسه ليس إلا وحدة من هذه الوحدات ومن ثم لا يمكن فصل هذا الكلام أو عرله بعيدا عن بقية الساء ، إذ هو فيما لو برع وانعزل عن بقية الوحدات - شىء مشوه ممسوخ أو هو شىء جامد جمود أمثلة المعلمين فى فصول تعليم اللغات وهو أيضا لا يعدو - حيثند - أن يكون سلسلة من الأصوات أو نوعا من الصوضاء الخالية من دفء الجوى الطبيعى وحرورنه ، والعارية من روح الواقع والحقيقة .

يتبين لنا إذن أن اللغة المكتوبة تحتاج فى دراسنها إلى نظره بخالف - فى كثير من لوجوه - النظرة المرسومة لدراسة الكلام المنطوق وإذا كان لنا أن ندرس

الكلام المكتوب ، وحب عليا أن يوجه عنايتنا إلى هذه الخواص المفقودة المشار إليها سابقا ، وهي المقدم أو المسرح وخواص المطلق ، وأن يعمل على تعويض هذا النقص بوسائل أو طرق أخرى .

فالنسبة للمقام والمسرح المفقود في الكلام المكتوب نستطيع أن نشكل create مسرحا يناسب النص الذي نتناوله بالبحث تشكيل المسرح هنا ، عمل شاق يحتاج إلى لياقة وذكاء ، كما يحتاج إلى ثقافة واسعة . إذ إن الأمر قد يوجب عليا حينئذ أن نتعرف ظروف هذا النص زمنه ومكانه وكاتبه ومناخه كتابته ، والحو العام والخاص الذي يحيط بتأليف النص ويصاحبه ومعنى ذلك أننا قد نكون في حاجة إلى استشارة علوم التاريخ والأدب والاجتماع والسياسة المعاصرة لهذا النص وصاحبه ، كما قد يكون من اللازم أن نعرف شيئا عن عادات بيئة المؤلف وتقاليدها ويمكننا في كل الحالات أن نتصور موقفا (أو مسرحا) حقيقيا مستمدا تصورا له من واقع المواقف الحية الموجودة بالفعل أو التي كانت موجودة في البيئة المعينة موقفا ملائما - فيما نتصور - لهذا النص بوصفه وحدة من عناصره المتكاملة

ولعل في كلامنا هذا ما يفسر ضرورة الرجوع إلى علوم ومعارف كثيرة حين التعرض لنص أدبي قديم . فالوقوف على الأجواء السياسية ، والاجتماعية والأدبية بل والشخصية للمؤلف أمر ضروري في رأينا لفهم مثل هذا النص ، إذ هو جزء لا يتجزأ من هذه الأجواء كلها أو بعضها أو عبارة أخرى ، إن هذا النص ليس إلا عنصرا واحدا من عناصر مسرح كبير ، فلاند إذن من وضعه في مسرحه حتى نستطيع فهمه وتدوقه

أما فقدان عنصر المطلق في الكلام المكتوب فتمكن معالجته بطريقتنا الخاصة . تلك هي أن يطبق عليه ما يسمى بنظرية «النطق الضمني» ومعنى ذلك

أن يلجأ إلى هذا النص بعد وضعه في مسرحه المناسب الذي شكلناه وبحاول
نطقه نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه ولا صسعة ، حتى لا يفقده أصالته وحقيقته وهذا
النطق الذي يقوم به الدارس فيما بينه وبين نفسه له شروط مهمة منها أن يكون
الدارس لعوياً متمرباً على مثل هذا العمل ، وأن يكون متكلماً قومياً بالنسبة للغة
المكتوب بها النص ، وأن يكون نطق النص - كما أُلعا إلى ذلك - مستوحى من
النص نفسه ومن المسرح المشكل لهذا العرص إذا تم لنا ذلك ستطيع في سهولة
ويسر أن نحط طريقاً في دراسة النصوص المكتوبة ولكننا نقرر ، فقول . إن دراسة
اللة المكتوبة لا يمكن أن تنجح نجاح دراسة الكلام المنطوق فمهما وفقنا في تصور
المسرح المفقود ، وفي نطق المكتوب ، لا يمكن أن نصل إلى أعماق هذا الكلام
وأعواره السعيدة التي لا يمكن استكشافها أو الوصول إليها إلا بالمسرح الأصلي
المملوء بالحوية والصدق ، والمملوء بعناصر قد تبدو ثانوية في نظر بعضهم ولكنها
أساسية في إلقاء الصوت على الكلام وخصائصه .

لهذا كله يتجه البحث الحديث إلى الكلام الحي المنطوق لأصالته وصدقته
وواقعيته وهو لذلك عامل مهم في تطوير مباحث الدراسة ، إذ هو يكشف من حين
إلى آخر عن أسرار أو طواهر لعوية من شأنها أن تأخذ بيد الدارس وتعييه على اسكار
طرق جديدة أو تعديل خطط قديمة أو العدول عنها نهائياً وهذا العمل أمر في غاية
الأهمية في الحاصرة الإنسانية فروح الابتكار في الدرس والمهج ، أو تعديل
الأفكار والخطط من وقت إلى آخر طبقاً لمقتضيات الظروف والأحوال كلها عوامل
تدفع بالحاصرة والفكر الإنساني قدماً إلى عايات بسيطة هي خدمة البشرية وتمكينها
من حياه أفضل وأسعد

والكلام الحي المنطوق كما سبق أن أشرنا إلى ذلك له صور عدة في
الوطن المعين ، ومن ثم نوجب علينا الدراسة الوصفية أن نحدد - في بداية

السحت - بيئة اللغة وصيغتها والبيئة الجغرافية قد تكون عريضة واسعة أو صيقة محدودة وكل من الإمكانيتين حائز الأحدثه ، غير أنه كلما صاقت رقعة البيئة الجغرافية كان العمل أحمود وأوفق فى الوصول إلى نتائج صحيحة وصحة حالة من لاصطراب والخلط وهذه البيئة المختارة واسعة وصيقة تحتوى عادة على صور مختلفة من الكلام فهناك كلام الحياة العادية ، وكلام التجارة وكلام الزراعة وكلام السوق أو الأمثال إلخ . ومن ثم توصى الدارس - إذا لم يقع اختياره على الكلام العادى فى الحياة اليومية - أن يحدد صيغة الكلام الذى يختار أى لهجة الخاصة أو الأسلوب الكلامى الذى سوف يتناوله بالدرس .

وبعد الاختيار يبدأ فى جمع المادة وجمع المادة يقتضى حرصاً وحيرة فإن كان الدارس من أهل البيئة المختارة ، فمن الجائر أن يعتمد على نفسه فيسجل - بالكتابة والأجهزة - ما شاء له أن يسجل ولا عليه بل قد توجب الظروف - أن يستعين ببنى بيته ، بأحد منهم ما يراه صالحاً للدرس وما يعتقد مناسباً لموضوعه وله فى هذه الحالة أن يوظف شخصاً أو عدة أشخاص معينين يساعدونه فى جمع هذه المادة

وهذا التوظيف هو الواجب والضرورى فيما لو كان الدارس من بيئة غير بيئة الكلام الذى وقع عليه الاختيار . وفى هذه الحالة يحتم عليه أن يستعين بما يسمى مساعد السحت informant ويشترط فى هذا المساعد أن يكون هو وناؤه الأقربون من أهل البيئة الأصليين ويستحسن أن يكون ممثلاً لأوساط الناس فى الثقافة والمستوى الاجتماعى بل والنس كذلك ، فذلك أصعب وأقرب إلى الصحة ويستحسن كذلك أن يكون ملماً بأصول الكتابة والقراءة ، فذلك مما يسهل الأمر على الدارس .

أما المطلوب من هذا المساعد فيتلخص فى تكليفه بإعداد قصص وحكايات من واقع البيئة ومن صميم الحياة فيها ، ثم يلقاها أو يقرأها على الدارس الذى يحب عليه أن يسجل كل ما يلقى إليه بالكتابة والأجهزة .

على أن هناك صعوبات عدة تقابل الباحث كلما تدرج فى بحثه ، منها أنه ربما يكتشف ثغرات فى الموضوع من وقت إلى آخر وهنا يحب أن يكون لبقا فى أحد المادة المطلوبة من المساعد . فقد يستطيع الوصول إلى ما يريد منه بالأسئلة المباشرة أو غير المباشرة أو بطريق الترجمة ، أو بطريق تصور مواقف لغوية معينة ويسأل المساعد أن يصح النص المناسب لهذه المواقف

وفى كل الحالات يحب على الباحث أن يتسه إلى ما يلى

١ - يجب أن يخرج من ذهن المساعد فكرة الصحة أو عدم الصحة فى الكلام ، ويشأه أن يتكلم تلقائيا دون تكلف أو صنعة ومن الخطر على الباحث أن يعتمد على تفسير المساعد للظواهر اللغوية ، فقد يصيب حيناً ، ولكنه يحطئ فى أحيان كثيرة

٢ - على الباحث أن يقلد المواطنين فى كلامهم وأن يحاول الكلام باللغة المدروسة والتمهم بها قدر الطاقة

٣ - على الباحث أن يحتلط بالناس - يحتلط بهم فى البيوت وفى الشوارع وفى السوق وفى الحقل وفى ندواتهم وجلساتهم المنزلية وأسماهم

٤ - يجب أن يتم التخطيط الرئيسى للبحث فى الحقل اللغوى نفسه أى فى البيئة صاحبة اللغة المدروسة

٥ - إذا ما رحل عن الحقل اللغوى واكتشف ثغرات فى البحث ، فله أن يرجع إلى الحقل ملء هذه الثغرات أو أن يستدعى مساعده أو مساعداً آخر يستوى معه فى الشروط السالمة الذكر

ومهما يمكن من أمر فالموضوع كله فى حاجة إلى خصرة ومران طويلين ،
والباحث الذكى يستطيع أن يكيف نفسه طبقا لظروفه الخاصة ، كما يستطيع أن
يتخلص من كل أو حل الصعوبات التى تقايله وكل ما يعيياها إنما هو رسم خطة
مجملة لكيفية جمع المادة .

المنهج التقابلى : Contrastive

وهو منهج حديث نسبيا ، لحأ إليه الدارسون لاستخدامه فى مجال تعليم
اللغات وهو كما يبدو من التسمية يقوم فى الأساس بمقابلة حقائق لغة معينة
بحقائق لغة أخرى ، نيسيرا على المتعلمين ، كأن نقوم بعرض أصوات العربية على
دارسيها من الإنجليز ، ومقابلة هذه الأصوات بنظائرها فى اللغة الإنجليزية لبيان
وحدوه الاتفاق والاختلاف فى هذه الساحة . وبهذه الطريقة يسهل على المتعلم
الإنجليزى أن يستوعب أصوات العربية .

والمنهج التقابلى (بعكس المقارن) وصفى فى الأساس ويقوم بالمقابلة بين
اللغات التى ترجع إلى أصول مختلفة ، وهو بالإضافة إلى ذلك منهج تعليمى أى
يستخدم فى التعليم وفى تعليم اللغات الأجنبية بوجه خاص

هذه المروع السابقة كلها فروع منهجية . إنها بيان لأهم المناهج أو الاتجاهات
فى كيفية دراسة اللغة وطرائق تحليلها . وهى بهذا الوصف منهج عامة ، إذ يمكن
الأخذ بها وتطبيقها على كل اللغات وكل الظواهر أو المستويات اللغوية بلا فرق ،
صونية كانت هذه المستويات أم صرفية - نحوية أم دلالية .

وهناك بالإضافة إلى ذلك كما أشرنا سابقا ، خطوط منهجية أخرى ، قد تلتقى
مع سابقتها فى بعض الوجوه ، وقد تدخل فى إطار بعضها ، بطريق أو بأخر
ولكنها فى الأونة الأخيرة - قد امتازت منها وانتحت مباحى خاصة ، تركيبها

على مستويات لعبوة معينة ، أو باهتمامها بأسلوب محدد من التحليل تتفرد به من حيث حصر كل أو حل الجهود فيه وجعله - فيما يبدو - نقطة البداية والنهاية في الدرس ، دون كبير نظر فيما عداه من طرائق أو مناهج

وهذه الخطوط المبهجة الجديدة قد اتسعت دوائرها ونعمقت أصولها إلى درجة ترشحها للاستغلال والافراد أو ما يشبه أن يكون كذلك من أهم هذه الخطوط وأشهرها علم اللغة السوى

علم اللغة البنوي : Structural Linguistics

علم اللغة السوى أو ما يطلق عليه أحيانا «علم اللغة السائى» أو ما يسمته اللغويون العرب «علم اللغة البسيوى» (بالياء بعد الون) هو منهج أو مناهج من الدرس توجه نحو تحليل اللغة والنظر في عناصرها على وجه معين وطريق مخصوصة وتكثر الإشارة إليه «بالطرية السائية أو البسيوية»^١ Structuralism

(١) لما على المصطلحات العربية ملاحظتان الأولى جرت عادة اللغويين العرب على استعمال الصيغ «بسيوى» بدون ساكنة بعدها ياء مفروضة فواو ، نسبة إلى «بسي» ، وصاغوا منها المصدر الصاعى «بسيوى» على ذات السؤال ، وهذا خطأ صريح مشهور وقع فيه الكثيرون والصحيح «بسي» وبشيئة «بون» ساكنة بعدها ثلاث ياءات أو «بسيوى» فريى وبسيوة «بون» مفتوحة فواو مكسورة بدون ياء ، إذ فليت هذه الياء واوا ، كما في «فريوة» والنسبة إليها «فريوى» أو «فريوى» وفى هذا الباب يقول سيبويه (الكتاب ج ٢ ص ٣٤٦ تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون) «هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ياء ، وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واو وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا وذلك نحو ظنى ورمى وعرو تقون ظيى ورمى وعروى وسجوى ولا تعير الياء ولا الواو فى هذا الباب ، لأنه حرف حرى محرى غير المعمل فاد كانت هذه التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافا فمن الناس من يقول فى رمية رميى وفى ظبية ظبيى وفى دمية دميى ، وفى فية فتيى (هارون بس ١) وهو القياس وأما يونس فكان يقول فى ظبية ظبوى وفى دمية ديموى وفى فية فموى» ومن ثم يرى أن صحة المصطلح «بسيوى» (يعتج الون وحذف الياء)

ملاحظة الثانية يؤثر بعضهم استعادم لمصطلحين «التركيبى» و «التركيبية» ترجمته للمصطلحين الانجليزيين Structural و Structuralism ، لأن هذين المصطلحين يعبران فى أدق معانيهما دراسة اللغة أو النظر فى وحداتها وعناصرها فى مراكيب ، مع الأخذ فى الحسبان ما بين هذه الوحدات والعناصر من علاقات وارتباطات على نحو يحيلها إلى كل متكامل مركبة أجزاء ومشبكة على انصباط على المستوى الأسمى أما «البنائى» وما تعرض منه فهو وإن كانت نفيد معنى الصم أو النماسك أو الوحدة - قد يفهم منها أنها نبت عن فكرة =

وهذه النظرية البنيائية (أو السوية) تنتظم في إطارها العام مجموعة من الاتجاهات المتفقة في بعض الخطوط العريضة التي تؤهلها بوجه عام لأن يطلق عليها جميعاً اسم واحد ، سواء أكان هذا الاسم علماً أم نظرية أم مدرسة ، ولكنها في ذات الوقت تفرع إلى صياح متعددة لكل منحى منها سمات أو صائد خاصة تميز بها من بقية أقرانها

وقد سيطرت أفكار هذه النظرية على البحث اللغوي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين سيطرة بالغة ، حتى إنها جمعت حولها بمرأ غير قليل من الدارسين في جميع أنحاء العالم ، وزحزحت أو حاولت أن تزحزح المذهب اللغوي الأخرى من مواقعها ، وتحتل مكانها جميعاً . وانتقل تأثيرها من الدرس اللغوي الخالص إلى ميدان الأدب ونقده ، لدرجة أن صارت «السوية» الشغل الشاغل للأدباء والمقاد حتى أوائل السبعينيات ، وكانت السعة البارزة في أعمالهم وكان للمفكر الفرنسي Roland Barthes جهود مشكورة في الربط بين علم اللغة والنقد الأدبي من خلال نظريته السوية إلى ما سماه «الأثر» (أو النص) الذي يعدّه ذاتية لغوية خاصة ولم ينح أدباء العربية ونقادها من هذا التأثير ، بل أصبح الواحد منهم يعتر ويصغر بل يباهي بأنه «سوي» ، وأنه بذلك يهوق أقرانه الذين لم يبالوا حظ معرفتها واتحادها منهجاً للتحليل الأدبي . وهي طمساً أن بعضاً منهم ما رالوا يسيرون على درب «السوية» ويطلقون أفكارها ، في حين أنها هي

= «الرأسية» ولا تعنى «الأفقية» إلا على صرط من التسميح . هذا بالإضافة إلى انتفاء فكرة «التشبيث والد حل بين العناصر المفهومة من المصطلحين الإنجليزيين المذكورين ومع ذلك فالمصطلحات «بنائي وبنيائية» أولى وأقرب إلى الصحة من «بنوي وبنيوية» وإن كان هذا لأحيران أشهر وأكثر استعمالاً في الدرس اللغوي الحديث ومن ثم لا مانع لدينا من استعمالهما ، ولكن مع الأخذ في الحسبان ما قررنا سابقاً من وجوب التصحيح في الصيغة ، إلى «بنوي وبنيوية» بدلاً من «بنوي وبنيوية» . ويذكر في هذا المقام أن بعض الدارسين قد استعملوا المصطلحين «الهيكل والهيكلية» استعمالاً مسافراً في كتاباتهم للإشارة إلى «السوي والسوية» ، وهذا - في الحق - أدق استعمالاً وأقرب إلى الصواب وهو الأولى بالاتباع من سائر المصطلحات العربية الأخرى التي جاءت - حمة للمصطلحين الإنجليزيين Structural Structuralism ، وما يصرحها في الألعاب الأوربية الأخرى

نفسها قد رحرحت (أو كادت ترحرح) عن مكانها في الدرس اللعوى ، لتحلى موقعها لمناهج وأفكار أخرى جديدة ، حتى قيل إن السوية قد ماتت ذلك لأن دوائرها قد اتسعت وحاورت النصوص الأدبية واللغوية إلى مجالات أخرى تشمل السية الكلية للفكر الإيسى ومن ثم فقدت التركيب والموضوعية ، ودخلت في متاهات فلسفية لا يمكن تحديدها أو رسم ملامحها .

والقول بأن «السوية» مدرسة أو اتجاه أو منهج واحد قول فيه تسمح إنها في واقع الأمر عدة مدارس أو اتجاهات ، بينها وجوه اتفاق واقتراق تشترك كلها في الأرضية التي انطلقت منها وفي بعض الثوابت من المبادئ التي حددت معالمها الأولى ، ومازتها من غيرها من المناهج السابقة ولكنها في ذات الوقت وبمروره - تفرعت إلى صياح واتجاهات عدة ، لكل منها لون أو سمة أو خاصية تفرق بينها وبين رميلاتها بصورة أو بأخرى ومن ثم يسوغ لنا أن نقول . هاك «بنويون» ، لا منهج «بوى» أو مدرسة «بنوية» واحدة . وإذا قلنا بوحدة المنهج أو المدرسة فإنما نعنى بذلك الإطار العام الذى يجمع شتات هذه الاتجاهات والأفكار تحت مظلة واحدة ، على صرب من التعميم ، وتغيرا لها جميعا من تلك المناهج والمدارس الأخرى التى تناظرها ، وتقع منها موقعا مستقلا بذاته

و «السوية» اللعوية فى أساس مفهومها وأبسط صورة وأجزها لهذا المفهوم منهج عام يأخذ اللغة على أنها «بناء» أو «هيكل» ، أشبه شىء بالهيكل الهندسى المتشابهة وحداته ذات الاستقلال الداخلى ، والتي تتحدد قيمها بالعلاقات الداخلية بينها ، وذلك بمعل عن أية عناصر خارجية . ويعنى بها الإنسان صاحب اللغة (مطوقة أو مكتونة) والسياق الخارجى أو غير اللعوى ، إذ إن هذين العنصرين ليسا من اختصاص علم اللغة فى نظر البنويين ومعنى ذلك أن تحليل أى نص لعوى يعتمد على نظرتين ، هما استقلاليته عن أية ملابسات أو ظروف خارجية ، وتشابك وحداته وتربطها فيما بينها داخليا

والنطرة الأولى (استقلاليته) فيها خلاف كبير بين اللغويين بعامه وبين السويين أنفسهم ، أما تشابك وحداته واعتماد قيمها على هذا التشابك والترابط فلم يقع فيه خلاف ملحوظ في حملة الدراسات اللغوية قديما وحديثا

ولما أن يدعى أن علماء العربية أنفسهم أخذوا بهذا العصر (التشابك والترابط الداخليين بين الوحدات) في تحليلهم للغةهم يظهر ذلك بوجه خاص في مناقشتهم للموقعية والمطابقة وما الإعراب في نظرا إلا تلخيص كامل لوحدة النظر هذه . فقولك «محمد» فاعل في نحو «حضر محمد» ، يعنى موقعية معينة ذات ارتباط وتعلق وثيق بوحدة سابقة هي «المفعول» ، بالإضافة إلى ما تتضمنه من الإعراب من عوامل بسوية (أو تركيبية) أخرى ، كالمطابقة بين الفعل والفاعل من حيث العدد والنوع . إلخ . والحق أننا بهذا المفهوم نستطيع أن نقرر أن اللغويين في عمومهم «سويون» بصورة أو أخرى .

ومهما يكن الأمر ، فإن «السوية» كما قررنا سابقا - تفرعت إلى مسالك ودروب عدة ، ولكل منها علامات خاصة بها تستحق النظر والمناقشة . ولكننا هنا سوف نقصر حديثنا على المعالم الرئيسية في هذا الطريق الطويل ، مكتفين بذكر شيء عن أهم أعلام «البنوية» في أوروبا وأمريكا

ووقع اختيارنا على علمين مهمين في هذا المجال - دي سوسير بوصفه واضع حجر الأساس في هذا الاتجاه السوي وبوصفه يمثل الأوروبيين ، وبلومفيلد بوصفه أبرز «السويين» في أمريكا ، ولكل أتباع وخالفون

دي سوسير والبنوية ،

كان دي سوسير الرائد في كثير من الأفكار اللغوية ، ومن أهم أفكاره النظرية «السوية» إلى اللغة ، فهي المطلق الأساسي للبنوية في الدرس اللغوي . وهذه النظرية

لم تكن مستقلة عن أفكاره الأخرى ، ومعنى بذلك فكرتين مهمتين بوجه خاص ، وهما «السكرولية» (أو الوصفية) في مقابل «الدياكرونية» (أو التاريخية) ، وشأنيته المشهورة «اللغة والكلام» وتفريقه الحاد بينهما فهذه الأفكار الثلاث مترابطة متكاملة ، وليس من السهل أن تعزل واحدة عن الأخرى في نظر دى سوسير في الأقل

سعى دى سوسير إلى تكوين نظرية جديدة للدرس اللغوي ، عمدها الأساسية ثلاثة^١ : اللغة لا الكلام هي موضوع الدراسة ، واللغة في نظره «شكل» أو نظام وسهح تحليل هذا النظام هو المسهح «السنكروني» (الواصف الآني)

ومعنى هذا أن «سوية» دى سوسير لا يمكن فهمها أو استيعاب أبعادها إلا بهذه النظرة الخاصة ، وهي نظرة متكاملة (كما أشربا) ، وفقا لرؤية الرجل ومبادئه التي قد تتركز في قليل أو كثير عن وجهات نظر سوية أخرى ، كما سيتبين لنا فيما بعد

وفكرة «السوية» عند دى سوسير فكرة سهلة تتلخص في نظريته إلى اللغة بوصفها نظاما أو منظومة system أو هيكل أو شكلا form (بمعناه) مستقلا عن صانعه أو الظروف الخارجية التي يحيط به وينظر إلى هذا الهيكل أو النظام من داخله ومن خلال مجموع وحداته المكونة له ، بوصفها تمثل كلا قائما بذاته

ويصيف ما يؤكد ذلك بقوله «يهيمن النظام لا الأشياء الخارجة عنه» وتعرفه اللغة يعنى إحراج كل شيء حرج عن نظام اللغة أو ما يسمى external ، وهذا يعنى كل شيء قد يعرض له الإنسان عند الدراسة للغة بالمعنى المطلق ،

(١) هناك للظريه مبدأ رابع مهم يمثل في فكرته عن «الرمز اللغوي» (بجانبه الدال والمدلول) وقيمه اللغوية وهذا المبدأ كان متعلقا جديدا للنظر في المعنى اللغوي ومشكلاته ، ودفع الدارسين من بعده إلى مراعاة أفكارهم في الموضوع الأمر الذي أدى إلى ظهور مدارس واتجاهات مختلفة في قضية المعنى ومهما يكن من أمر فهذا المبدأ الرابع أدخل في «علم المعنى» Semantics ، ويحتاج إلى وقفة خاصة ، إذ التركيب في هذا المقام الذي نحن فيه مقصور على فكرة «السوية» بصفة

كالتاريخ السياسى والمؤسسات العامة ، وكل ما يتعلق بـ اشار اللغات واللهجات
إن دى سوسير يعترف بهذه الأشياء الخارجية ، ولكنه اقتصر على العناصر
الداخلية internal ومثل للفرق بين الحاسب برقعة لـ شطرح

اللغة عنده ليست مادة أو جوهر substance ، إنما هى شبكة واسعة من
التراكيب والنظم ذات العلاقات الداخلية وهى أشبه شىء برقعة الشطرح التى
لا تتحدد قيم قطعها بمادتها المصنوعة منها ، وإنما بموقعها والعلاقات الداخلية بها
فى هذه الرقعة . فكما أن كل قطعة منها تتحدد قيمتها وترتبط بموقعها على هذه
الرقعة ، كذلك تتحدد قيمة كل تركيب أو قيمة كل وحدة فى التركيب بالنظر إلى
المواقع والعلاقات مع بقية التراكيب أو الوحدات . وتأتى هذه القيم من منظور القيم
العارة أو الخلافية بين هذه التراكيب وتلك الوحدات

فنظرة دى سوسير إلى اللغة إذن نظرة تجريدية تعنى بالنسبة العميقة ، لا بالنسبة
السطحية التى تتمثل فى المادة الكلامية الواقعة ودراسة العلاقات ذات القيم
الخلافية بين التراكيب أو الوحدات تتم عنده من جانب الحالب الأول حالب
أفقى syntagmatic والحالب الثانى رأسى paradigmatic

يعنى الحالب الأول (الاستعمائى) بتعيين طرائق تكوين العناصر اللغوية
(كلمات أو لواحق) إلى عناصر أكبر وأكثر تعقداً أو إلى حمل وعبارات وبيان
العلاقات بين هذه العناصر وهى يكون التركيب على خواص التركيب من حيث
موقعية عناصره المكونة له ونوع الارتباط الواقع بينها ، أحدين فى الحسبان أن قيمة
كل عنصر إنما تتضح بنوع علاقته بما يصاحبه من عناصر أخرى فى ذات التركيب
وبعبارة أخرى ، كل عنصر لغوى إنما تحدد قيمته ووظيفته ، أى علاقته
بالعناصر الأخرى فى النظام اللغوى ، وليس عن طريق الإشارة إلى عناصر غير
لغوية ، مادية أو فيسيولوجية .

ويسطر الجانب الثانى فى العلاقات البراديجماتىكية ، وهى العلاقات بين
العناصر اللغوية فى النظام اللغوى أو فى الحدول الصرفى الذى يمد التراكيب
بالوحدات المكونة له وهى الحملة

محمد فاهم

العلاقة بين «محمد» و «فاهم» علاقة أفقية استجمائىكية وهى علاقة المتدا
بالخر ، وهى هيا علاقة وطيفية ، والعلاقة الشكلية الأفقية الاستجمائىكية بين
هذين العنصرين هى التتابع الأفقى فى التركيب

وكل عنصر منهما فى نفس الوقت ذو علاقة رأسية براديجماتىكية بعناصر
أخرى فى النظام اللغوى أو الحدول الصرفى لم تقع فى هذه الحملة ، وإن كانت
صالحة فى الوقوع مواقعها فى تراكيب أخرى «محمد» ذو علاقة رأسية بأى
عنصر من الحدول الصرفى الذى تنمى إليه عناصر محددة مثل هو -
صديقى - الرحل - هذا إلح . من كل تلك العناصر الاسمية التى تصلح مبتداً
فى اللغة العربية و «فاهم» عنصر من الحدول الصرفى الذى تنمى إليه عناصر
صالحة للوقوع حبرا فى اللغة العربية مثل دكى - مصرى فى البيت إلح
والقيمة اللغوية عند دى سوسير ، أى المعنى ، إنما تحدده وتعييه مجموعة هذه
العلاقات ، ولا يمكن فهمه أو الوصول إليه إلا فى ضوء هذه العلاقات

وبهذا النهج استطاع دى سوسير أن يستعنى عن التقسيم التقليدى للوصف
اللغوى إلى نحو وصرف وأصوات ومفردات^(١) حيث إن كل تحواب النظام اللغوى
يمكن وضعها فى إطار هذين الاتجاهين الرأسى والأفقى . فالنظام اللغوى إن هو

(١) وهذا النهج كذلك واضح فى أعمال تشومسكى الذى يطلق المصطلح «قواعد» على كل قواعد اللغة ، صوتية
كانت أم صرفية أم نحوية أم دلالية

لا نظام للمجدول الصرفية التي يقوم كل عنصر في داخلها بتحديد العناصر الأخرى ونعبيها وفي الوقت نفسه بتوقف دخول أى عنصر من هذه العناصر في التنابع الأفقى على الجدول التصريعى المعين أو الجنس الصرفى للعنصر (أهو اسم أم فعل ، معرف أم مكر إجح)

وهما يلمس شبيها واصحابين هذا النهج الذى ارتأه دى سوسير وما جاء به عند القاهر الجرحانى من أفكار رئيسية فى النظم . ذلك أن فكرة النظم هذه تعتمد فى أساسها على اتناع قواعد النحو من حيث وضع الكلام فى موقعه ، ومن حيث النظر فى العلاقات بين وحدات التركيب ومدى موافقة ذلك لقواعد النحو . وهما يبرر الشبه بين ما قرره عند القاهر وما ارتأه دى سوسير من النظر الأفقى للتراكيب ، فالنظر السنتحمايىكى عند دى سوسير يناظر فكرة «الاختيار» عند عند القاهر التى هى جزء مكمل لفكرة النظم ، حيث إن النظم الصحيح إنما يكون باختيار العنصر اللغوى (الكلمة ، أو جزء الكلمة) المناسب لموقعه فى التركيب ، غير أن فكرة الاختيار عند عند القاهر أوسع إن الاختيار عنده على صريين

١ - مجرد اختيار أو التفاضل الصيغ المفردة المناسبة للتركيب معين ، وهذا هو ما يشبه النظر الرأسى عند دى سوسير

٢ - اختيار المفردات أو التراكيب اختياراً مقصوداً لتفصيل تركيب على آخر (يؤديان معنى عاماً واحداً متقرباً ، ولكن أحدهما أفضل) لملاءمته للمقام وهذا النوع الثانى لا شأن لدى سوسير به إطلاقاً ، لأنه من أعمار السلاعيين أو رجال الأسلوب . هذا بالإضافة إلى أن عند القاهر (وعيره من يعنون بصون السلاعة والأسلوب) يختلف عن السويين (أو معظمهم) فى اهتمامه بالعوامل الخارجية للنص المتمثلة فى السياق غير اللغوى أو المقام الذى يعد ركيزه

البحث البلاغي عند العرب ، في حين أن كثيراً من السويين يبحرون هذه
العوامل الخارجية من نظريتهم في التحليل البنوي

ومن المقرر أن «السوية» في الدرس اللغوي الحديث ترجع في أصولها
ومبادئها الأساسية إلى دي سوسير الذي وضع حجر الأساس لهذه الفكرة ، وجاء
الناس من بعده يشيدون ويوعون في الطرز ويشقون مساقدها وهناك على هذا
الأساس وبالاغتماد عليه ، حتى بررت لنا أساليب وطرق للتحليل السوي تحلف
في التفاصيل وتتفق في الثوابت

وهذه حاصة مميزة لدى سوسير . يأتي بالأفكار الرائدة والمبادئ المنكرة
ويدفع بها إلى الدارسين دون أن يصنع منها نظرية كاملة ذات أبعاد وحواس تعطى
أطراف القصية المطروحة حدث هذا في فكرته القائلة بالتفريق بين اللغة والكلام ،
حيث لم يبين لنا كيفية دراسة هذا الكلام ولم يشأ أن يصنع منهجاً للنظر فيه
وهناك عندما تحدث عن السنكرونية والدياكرونية لم يجب عن تساؤلات كثيرة ،
منها كيف تثبت اللغة عند وضعها سنكروياً ؟ وما مقدار الفترة الزمنية اللازمة
لذلك ؟ إلخ

وهنا في حالة «السوية» اكتفى بتقديم لمحات عن أصولها ومفهومها ، دون
الدخول في تفصيلها ومع ذلك كان لهذه الفكرة آثار واسعة عميقة تظهر هذه
الآثار في جملة من المدارس الكبرى في أوربا منها مدرسة جيف - مدرسة براح
مدرسة كونهاجن ، فهي كل من هذه المدارس أعلام بارزة يسوغ لنا أن نعد كل
واحد منها مدرسة ذات سمات خاصة ولها تلامذة وأشياخ

فمن الأعلام البارزة في أوربا تلميذاه ، لوفيان أنطوان ميه وتشارلز بيه ، وقد
حذا كل منهما حذو الأستاذ في حملة أفكاره ومبادئه الخاصة بالسوية ، فرى «ميه»
مثلاً يقرر (عما يشبه مقولة الأستاذ) أنه من الخطأ النظر إلى الوحدات اللغوية كما لو
كانت معزلة ، وإنما يسعى أن تؤخذ على أنها نظام مترابط متماسك ، ولمس ذات

الاتجاه عند «بييه» ، وإن كان هذا الأخير يهتم بوسائل التعبير الفردية، تلك الوسائل التي تميز شخصا من آخر والتي تميز الاختلافات التعبيرية عند الأفراد

ونأتى إلى مدرسة «راح» التي تشكلت سنة ١٩٢٦ والتي أحدثت لمبادئ دي سوسير في جملتها ، حتى إن أفكارها لتتطابق وتتماثل مع مبادئ الأسناد في «السوية» وغيرها . فاللغة في تصور رواد هذه المدرسة «إن هي إلا نظام من العلاقات» ، ولكن مع تركيز على الجانب الوظيفي (أي القيمة اللغوية للوحدات المكونة للتركيب) وطبقوا هذا المبدأ حير تطبيق على «المونولوج» بوجه خاص ، ومن أعلام هذه المدرسة «جاكسون» و «برونشكوي» ، وهما من أصل روسي . وهذا الأخير هو صاحب كتاب «مبادئ المونولوجيا» المنشور في «راح» سنة ١٩٣٩ وترجمه إلى الفرنسية «كاتبو» سنة ١٩٤٩ لأول مرة

وقد اتبع هذه المدرسة في عملها المنهج السكروسي ، تماما كما سلك دي سوسير في أعماله

ولم تخرج مدرسة «كوسهاجر» عن الخطوط لعريضة لمبادئ دي سوسير ويمثل هذه المدرسة (وهو رائدها في الاتجاه السوي) العالم لدمركي «هيلمسلف» أما أنه أخذ شيئا عن الأستاذ (دي سوسير) أو اتبع أساسياته في «البوية» فتمثل في أن هيلمسلف اهتم باللغة (لا الكلام) ، ونظر إليها على أنها سية أو هيكل أو نظام . وأن اللغة هدف لذاتها وليست وسيلة ، وهي أيضا نظام معلق معزل عن العوامل الخارجية الاجتماعية والثقافية والأدسة والتاريخية

ولكنه راد على الأستاذ وعمق أفكاره الشخصية في الموضوع ، حتى إنه ليعد مدرسة «سوية» قائمة بذاتها . ذلك أنه سحا منهجه نحو منطقا فلسفيا ورياضيا كذلك ، وهو منهج لم يكن معروفا في الدرس اللغوي قبل ظهور «تشومسكي» ونظريته «التوليدية التحويلية»

الوظيفة الأساسية للوعى عند هيلمسلف هي أن يصنع نظاما مجريديا لفهم اللغة ، وإنما يتم ذلك بالطر إلى اللغة على أنها «عملية رمزية» تدحل فى إطار علم الرمور (semiology semiotics) أى دراسة النظم الرمزية فى عمومها) وهو علم صالح للتطبيق على كل العلوم الإنسانية . وهو فى هذا المجال يفرق بين المحتوى content والتعبير expression . فى نظام علامات المرور مثلا يعد اللون الأحمر تعبيرا ، محتواه هو الوقوف . وهذه العلاقة علاقة متبادلة ، فكما أن اللون الأحمر يدل على الوقوف ، وكذلك يدل اللون الأخضر على استمرارية المرور

فإذا استقر لنا هذا التصور للعلاقات الرمزية ، كان على اللوعى أن يبحث دائما وأبدا عن العلاقات فى البصر أو النظام اللوعى والعلاقات فى النظام اللوعى علاقات رأسية (كالعلاقات بين مفردات الجدول الصر فى عدد دى سوسير) أى براديجماتيكية ، أما العلاقات فى البصر فهى علاقات أفقية أى ستجماتيكية . وهما يعود فقول : إن هيلمسلف قد اقترب أو ثاثل مع دى سوسير فى نظره لما سماه العلاقات الخلافية أو الفارقة على المستويين الأفقى والرأسى كليهما

ولكنه (هيلمسلف) يأخذ الوظيفة فى الحسبان ، ويعنى بها الدور الذى يؤديه العنصر اللوعى (وحدة صوتية - وحدة صرفية - كلمة تركيب . إلخ) فى السية النحوية للتعبير ، فكل عصور أو عنصر فى الجملة له قيمة فى تشكيل المعنى العام للجملة

ومع ذلك يسعى ألا يركز على وصف هذه العناصر ، وإنما يكون التركيز على العلائق التى تربطها بعضها ببعض . ولا يفرق هيلمسلف بين العلائق الأفقية والرأسية فى الأهمية ، فإن العناصر اللعوية لا قيمة لها دون الطر إلى الخائين معا بصورة متساوية . وهما يرى وحه خلاف بينه وبين مدرسة براح التى

تعطى أسسقة للعلاقات الرأسية والمدرسة الأمريكية السوية (فى حملتها) التى تولى اهتماما بالعلاقات الأفقية ، أما العلاقات الرأسية عندهم فهى صمونية ويحددها التحليل النهائى

وقد سمي هيلمسلف نظريته هذه بالخلوسيماتيكية glossematics المأخوذة من كلمة إغريقية هى glóssa بمعنى «لسان» وهى نظرية مجردة تجريدا عيىفا معتمدة على المنهج الاستساطى (لا الاستقرائى) ، ويقصها التطبيق الموضح ، كما يشوبها العموص وكثرة المصطلحات الفلسفية التى يمكن أن تصلل اللعويين

ومن المهم أن نعلم أن بيه وبين دى سوسير فرقا واضحا فى واحد من أهم المبادئ فبىا دى سوسير معنىً أولاً وأخيراً باللغة المعينة نجد هيلمسلف يحاول دراسة اللغة بالمعنى العام دون خصائص لغة معينة إن اللغات عنده مهما كان الاختلاف بينها - تشترك فى بعض النقاط الجوهرية ، وعليها أن نحاول السحت عن هذه النقاط وهو بهذا يأتى فى الطريق الوسط بين السنويين (المهتمين باللغة المعينة ، كما فى أوروبا والكلام كما فى أمريكا) والتوليد بين المشعولين بالمقدرة أو الكفاية اللغوية عند الإنسان^١ .

بلومفيلد والبنوية :

يعد بلومفيلد علما من أعلام الدراسات اللغوية فى أمريكا ، وكتابه «اللغة» Language يحسونه هاك «إبحيل علم اللغة» وفى هذا الكلام كثير من الصدق ، حيث إن السحت اللغوى الأمريكى الحديث مهما تعددت اتجاهاته ومناهجه يدين بالفصل لهذا الرحل ومبادئه ، سواء أكان ذلك بالاتفاق معه أو معارصته

(١) أفدنا فى الكلام عن «هيلمسلف» ما جاء فى كتاب الدكتور محمد الحناش السبوية فى السانبار (وصحتها السبوية - بون مفتوحة معده ، وهو غير مسبوقة بيا) ، دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء ط (مسه ١٩٨م)

واحق أن بلومفيلد يقع في أمريكا موقع دي سوسير في أوروبا من حيث الأهمية في التأثير وحدة الأفكار وتنوعها وكثرة الأتباع والتلاميذ ، وإن كان الثاني (دي سوسير) أوسع حظا من صاحبه في الشهرة واتساع دائرة الأتباع والمريدين ، لا في الحقل اللغوي وحده ، وإنما في دوائر علمية أخرى كالنقد الأدبي وعلم الأسلوب . ذلك أن دي سوسير كان أسمى رميا وريادة في الابتكار والتحديد في الفكر اللغوي ، كما كانت أفكاره ومبادئه منابع ثرة يمتاح منها الماثخون منها احتلقت بيئاتهم وحقولهم العلمية الإنسانية ، لما اتسمت به من عمق ومداف حديد غير معهود ابداً

وقد فاد بلومفيلد نفسه من هذا المعين السوسيري ، وإن لم يصرح بذلك فقد تأثر به أو أخذ عنه فكرين مهمتين في مقامها هذا ، وهما النظرة السكروبية في التعامل مع اللغة والفكرة السوية للغة في عموم معناها وهما - كما نعلم - نظرتان أو فكرتان متلازمان في المنهج السوي في عمومهما . ولما أن يقول إن بلومفيلد قد بالغ مبالغة ظاهرة في اتساع هاتين النظرتين والعمل بهما نظراً ونظرياً .

والسوية عند بلومفيلد (وأتباعه) سوية من نوع خاص ، وهي في الوقت نفسه جناح أو ممد من منظومة من المبادئ التي تكون إطاراً أو منهجاً عاماً لا يمكن فهمه أو معرفته على وجه مقبول إلا بالنظر في حملة هذه المبادئ بصورة ما .

وبحذر سا قبل الدخول في بيان هذه المبادئ أن نشير إلى شيء من الأحوال العلمية والثقافية التي كانت تسود المجتمع الأمريكي في أثناء اشغال بلومفيلد بأعماله اللغوية ، والتي كان لها أثر مباشر في اتجاهاته ومبادئه في الدرس اللغوي

كانت هناك مجموعة من العوامل التي أثرت في التفكير اللغوي الأمريكي بعمامة ، وفي تفكير بلومفيلد وتناحيه بصورة خاصة من هذه العوامل اشغال الأمريكيين بدراسة اللغات الهندية الأمريكية ، وهي لغات لم تكن مكتوبة في

الأغلب الأعم وقد انصرف شباب اللغويين التابعين لـلومفيلد إلى وصف هذه اللغات وبخاصة من مستوييها الفسولوجي والصرفي وفي الأربعينيات من القرن العشرين اتجه اللغويون الأمريكيون إلى كتابة «قواعد» جديدة لبعض اللغات المهمة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، كاللغة اليابانية والصينية والروسية وبعض أشكال اللغة العربية ، وعلى الرغم من وجود «قواعد» لهذه اللغات فقد رأى الأمريكيان صياغة قواعد أخرى لها تناسب حاجتهم ، وهي تقديم أسس صالحة للسيطرة على طريق استعمال هذه اللغات ونطقها وتعرف الصيغ والتعابير اللغوية الضرورية للكلام المعلى وفهم الحمل العادية .

وقد دفعت هذه الظروف اللغويين الأمريكيين إلى اتباع منهج عملي موضوعي مسمى على الملاحظة والتجربة بعيد عن التأويلات والافتراضات أو البحث فيما يسمى السية العميقة للغة وقد أكد هذه النظرة «الواقعية» - في رأيهم - بأثرهم بعلم النفس السلوكي الذي طهر واصحاح في تحليلهم للكلام وحسبان هذا الكلام عنصرا من عناصر سلسلة من المثبرات أو الدوافع ، ومن الاستجابات وردود الأفعال وعندهم أن الأحكام العلمية المتعلقة باللغة لا يمكن إصدارها بحال إلا على أساس الحقائق الموضوعية ، ويعنون بذلك تلك الحقائق التي يمكن ملاحظتها ملاحظة فعلية مباشرة

ومن هنا جاء اختلافهم مع اللغويين الأوروبيين (ومن ضمنهم دي سوسر) في بعض النقاط التي مبرر منهجهم ورشحته لتنوع من الاستقلال ، وإن كان يبعث من وجهة نظر خاصة بأنه منهج «سوي»

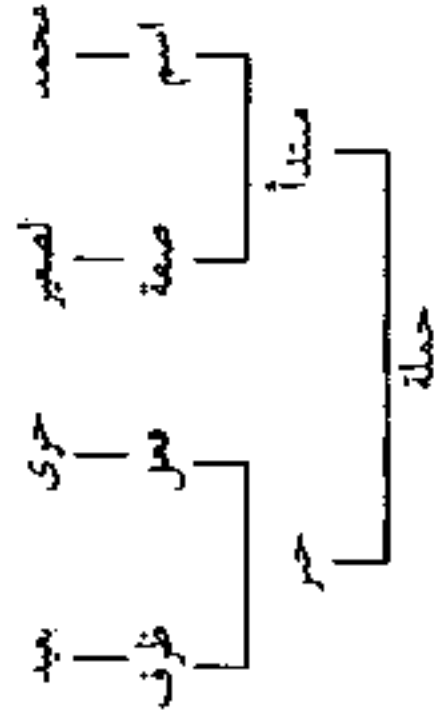
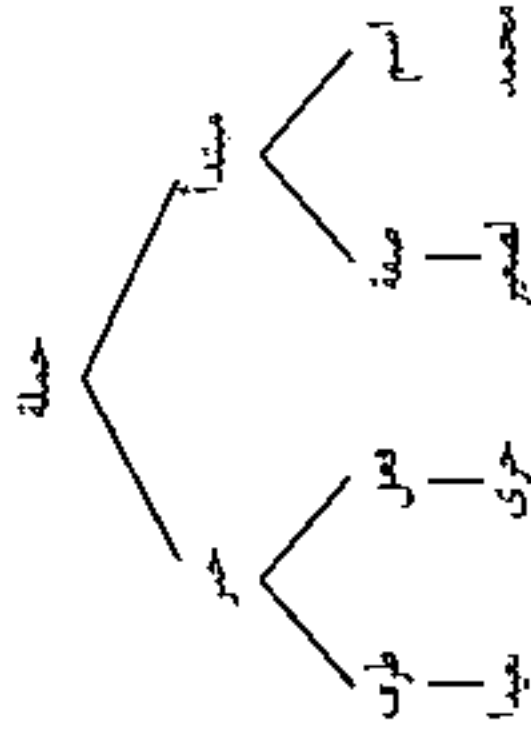
إن لومفيلد «سوي» (وكذا أتباعه) من راوئين اثنين فقط ، هما

١ النظر إلى اللغة على أنها نظام من وحدات مسوقة في تركيب بشكل أفقي ، ولكل وحدة مكان تشعله في هذا التركيب أو هذه السلسلة الأفقية

٢ تؤخذ اللغة بهذا الوصف معرلة عن الظروف الخارجية والملاسات الأخرى كالعوامل الاجتماعية أو الاجتماعية . إلح نعم ، نحن لا ننكر أن بلومفيلد يشير إلى الموقف أو المقام الذي يلقي فيه الكلام ، ولكن موقف أو مقام بلومفيلد ليس عاملاً موضحاً أو مفسراً أو عنصراً من لعناصر المعية على التحليل ، أو التى تؤخذ فى لحساب عند هذا التحليل إن المقام عنده ليس إلا مجرد إطار عملى نحوى فيه سلسلة المثيرات العملية واللغوية وردود الأفعال اللغوية والعملية أيضاً وهذا الموقف أو المقام يحلف حد ربا عن نظيره عند المدرسة الاجتماعية وبعض السويين الذين يرون أن للمرد صاحب الكلام أثراً فى التركيب وأشكاله (مثل بيه تلميد دى سوسير)

وعلى الرغم من هذا الاتفاق فى بعض مبادئ السوية بعامة فإسا نلاحظ أن بلومفيلد وأتباعه يحول بهذه البسوية نحوا يعدها عن البسوية الأوربية شكل محلوط ومن المروق الواضحة بين «سوية» بلومفيلد والأمريكان بعامة والسوية الأوربية ما بلى

وهذا فرق مهم يتعلق بمفكرة «الأفقية من البسوية» (وهي من مبادئ السوية العامة) : إن بلومفيلد يطر إلى الوحدات في لتركييب الأفقى لا على أساس أنها وحدات في تتابع متصل متشابك أو محيط (thread) من العناصر ، بل على أساس أنها قطع (pieces) من المكونات أو الوحدات لكل منها موقع و نقطة محددة ولها اسم مميز لها ، كما يظهر في صورة الشجرة التالية



ومعنى هذا أن السلسلة الكلامية يمكن أن تتجزأ إلى وحدات مستقلة ، على نحو ما يجرى في «القواعد التقليدية» ، غاية الأمر أن هذا المهج يتسم بشيء من العمق والشمولية ، لأنه على الرغم من هذا التقطيع أو تلك «التجزئة» يعتمد إلى بيان الأوصاف أو الأحاسس الكلامية التي يصح أن تقع في هذه المواقع المحددة في الشجرة السابقة ووفقاً لهذا يمكن تحديد أوصاف العناصر اللغوية التي تدخل في هذه الفئة أو تلك : أسماء - صفات - أفعال - أدوات - إلخ . أو بعبارة أخرى ، يمكن تعرف أوصاف أو أحاسس الكلم بطريق تورييها في السلسلة الكلامية أو التعرف على مواقعها الممكنة في اللعبة ومن هنا سمي هذا المهج بالمهج «التوريي» distributional والحق أن المهج الأمريكي في عمومته مهج توريي بصفة خاصة و «بوي» بصفة عامة

وحاصل ذلك كله أن بلومفيلد وأتباعه لا يهتمون اهتماماً مناسباً بالعلاقات الداخلية بين الوحدات في الترتيب ، تلك العلاقات التي تبين قيمة كل عنصر بالإشارة إلى العناصر الأخرى ، بطريق المراقبة أو المخالفة ، كما نص على ذلك النويون الأوربيون ومن هنا أصاب اضطرها هؤلاء إلى الفصل بين المستويات اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية ، ويطروا إلى كل نظام أو مستوى كما لو كان مفصلاً عن صاحبه ، وهو ما لم يأخذ به دي سوسير وأتباعه

وربما كانت هذه النظرة التي تنهج بها «التقطيع» والفصل بين الوحدات في التحليل اللغوي الأمريكي ، هي العيب المباشر في اتجاه بلومفيلد (وأتباعه) إلى التفريق بين نوعين من الهوييمات : النوع الأول ما سماه الهوييمات الأساسية (أو القطعية ، كما يسميها بعضهم) وهي التي تتمثل في صوامت اللعبة وصوائتها ، والثاني يتمثل فيما أطلق عليه الهوييمات الثانوية (أو فوق القطعية) ، وهي تلك لسمات الصوتية التي نكسو التركيب كله وبكسبه قيمة معينة ، من شأنها توصح

لعنى وإعطاء التركيب قيمة نحوية ودلالية معينة ، فيصبح استقهما أو إثانا أو
عجا إلح ، من هذه السمات السر والتعيم

٢ نظر بلومفيلد إلى اللغة على أنها مادة substance أى أحداث فعلية ، وليست
هيكلا أو مجموعة من النظم التجريدية ، وركز فى دراسة العلاقات بين هذه
الوحدات المادية على الفولوحيا أولا ثم الصرف والنحو .

ونظرة بلومفيلد (وأتناعه) إلى اللغة على أنها مادة تأتي وهما لموضوع الدراسة
عده إنه يعنى بالكلام (parole , speech) باصطلاح دى سوسير) لا باللغة
(langue) ، على التقيص تماما بما فعل دى سوسير والمدرسة الأوربية بعامة نعم إنه
لم يحاول التفريق بين اللغة والكلام ، ولكن عمله كله - نظرا وتطبيقا - محصور
فى اللغة من ناحيتها المادية أى الأحداث الفعلية الواقعة أو الكلام . ومن ثم عرفت
نظريته أحيانا بالنظرية المادية materialistic theory

ويؤكد ما قلنا محاولته تفسير الكلام على أنه عنصر من سلسلة من المثيرات
والاستجابات ، متعنا فى ذلك المسهج السلوكى فى علم النفس . فالكلام عنده لا
يكون إلا بمشير يدفع المتكلم إلى أن يتكلم ويصح الكلام نفسه رد فعل لهذا المثير ،
كما بصير فى الوقت نفسه مثيرا لغير الرد فعل أو استجابة عملية ومن هذه الزاوية
سمى منهجه أيضا بالمنهج السلوكى أو الآلى mechanistic or behaviouristic approach

٣ اكتمى التحليل عند بلومفيلد بالنظر فى «العيات» corpus ، أى المادة المتاحة
التي أمكن جمعها ، على أساس أن فيها من النماذج أو الأغاط أو القواعد
العامة ما يعطى حملة اللغة أو الكلام الواقع تحت الدراسة . فهذه العيات فى
رأيه تمثيل صالغ للغة فى عمومها ، وما جاء فيها أو استخلص منها من قواعد
تأتى اللغة كلها على مواله

٤ ولم يقف الأمر بهذه المدرسة إلى هذا الحد ، إذ قبع أصحابها بالنظر في السية السطحية لهذه العييات مع إعمال السية العميقة ، أى أنهم أخذوا بمكبرة تحليل المكونات المباشرة والموجودة بالفعل في التركيب ، وأهملوا النظر فيما وراء هذه المكونات من بيات باطة تستمد البية السطحية منها وجودها ومعلوم أن السية العميقة أو الباطنة هي نواة المعنى العام للتركيب وقد سميت هذه البطرة بطرة «المكونات المباشرة» immediate constituents

وربما كان السبب في قصر عمله على الموحود بالفعل دون الموحود بالقوة وحصر جهوده في الصورة المادية للغة المتمثلة في المكونات الفعلية للمجمل والعبارات ، يرجع إلى اهتمامه بالواقع الملاحظ ملاحظة مباشرة وكان بلومفيلد في هذا يلحاً إلى وصف المكونات عن طريق النظر إلى شكلها أى خواصها الشكلية وإلى مواقعها في التركيب ، دون كبير التعمت إلى علاقاتها الأفقية بعضها ببعض ، على عكس ما كان بحرى بين السنويين الأوروبيين

ومن ثم ، أطلق الدارسون على هذا النهج «المدرسة البوية الشكلية» فهي بوية لأنها تنظر إلى العاصر اللعوية في تركيب ، وشكلية لاعتمادها في الوصف على الشكل والصورة أكثر من النظر إلى الوظيفة أو المعنى

ولقد هوحمت هذه المكبرة ، لأنها باقصة وقاصرة في نظرهم ، ولأن البطرة إلى المكونات المباشرة دون النظر إلى السية العميقة لهذه المكونات تعجر عن الوصول إلى معرفة حقائق اللغة ، ومعنى بها المقدرة الكاملة في الإنسان والتي عمده براد لا بعد من حمل وعبارات كلما احتاج إليها كما أن وصف المكونات المباشرة لا يمكنه أن يعدى اللغة أو العينة المعينة التي تقع تحت الدراسة ، على حين أن هناك مباح لعونة أخرى تحاول أن تصل من أعمالها إلى تحديد نوع من القواعد تطبق على اللغة الإنسانية بعامة

كما اكتشف المهاجمون لهذه الفكرة أنها لا تستطيع أن تقوم بتحليل كل نواع الحمل في اللغة المعينة ، فإن الحمل قد تطول وتتعدد العلاقات بين مكوناتها وفكره تحليل المكونات المباشرة قد أهملت في قليل أو كثير المطر في هذه العلاقات وكذلك لا تستطيع فكرة المكونات المباشرة الادعاء بأنها بطرت في كل حمل للغة أو عبارتها ، إذ من الواضح أن عملها مقصور على ما وقع تحت طرها ، أي العينة

٥ - يحاول بلومفيلد وأنصاره من بعده إخراج المعنى بمفهومه التقليدي من الحسان في التحليل الدعوى على أي مستوى من المستويات ، وذلك يرجع في رأيه إلى صعوبة أو استحالة تعرف المعاني بدقة ، إذ إن ذلك يقتضي المعرفة الدقيقة بكل ما يحرق في المجتمع المعين من حركات وحرف وصنائع وعدادات وتقاليد إلخ وذلك يشبه أن يكون مستجيلا ويكتفى بلومفيلد في كل أعماله بتحليل الأحداث اللغوية كما تبدو في صاهاها ، دون الدخول في فصايا المعنى بالمفهوم الذي عنه غيره من الدعويين ويرى أنه من الممكن المطر في قضية المعنى هذه بطريق آخر هو الطريق السلوكي ، أي على أساس أن كل مطوق له دافع أو مثير كما يستتبع استحابة أو رد فعل ، وساء على هذا البهح ينظر إلى الأحداث اللغوية على أنها جزء من موقف أو إطار حرؤه الأول الدافع والمثير والثاني المطوق نفسه والثالث رد الفعل أو الاستجابة العملية والمعنى عند بلومفيلد لا يبدو أن يكون حملة لأحداث السابقة والتالية للمطوق ولقد كان هذا الاتجاه - أي محاولة إخراج المعنى من الدراسة وعدم الاعتماد على النواحي العقلية في تحليل الدعوى بعامة وفي قضية المعنى بوجه خاص رد فعل مباشرا لما كان يحرق قبل بلومفيلد من العلماء التقليديين الذين كانوا يعتمدون اعتمادا كبيرا على النواحي العقلية في بحوثهم

نسب من جملة ما تقدم أن بلومفيلد «سوى» من وجهة نظر خاصة ، وأن صممه تحت مظلة السويين إنما جاء على صرر من التعميم أو التسريح ، فيما لو أحدنا مفهوم السوية كما عناها الأوربيون .

واحق أن مسيح بلومفيلد وأنساعه في الدرس اللعوى نحا مساحي عدة في التحليل اللعوى ، وكل مسحي منها يصح أن يعد اتجاها مبرا ينسب إليه وإلى نظرنه في الدراسة ومن ثم لاعرابه أن يعت مسيحه بمجموعة من العوت ، وكل يعت منها صالح للإشارة إلى مسيحه وطرائقه في البحث «مسيحه «سوى» structuralism و «شكلي» formalism و «مادي» materialistic و «سلوكي» behaviouristic و «ميكانيكي» mechanistic

وقد يجمع بين عتين منها في أن واحد للإشارة إلى مسيحه ، فيقال مسيح «السوية السلوكية» behaviourism structuralism أو «السوية - الشكلية» formalism structuralism إلح وكلها حائر وصحيح ، ويعتمد الأمر على الراوية التي تنظر منها إلى عمله

والطريف في الأمر أن أشيع الإشارات إلى مسيحه (وبخاصة من معارصيه في أمريكا) هو «السوية» ، ولكن على صرر من النقد والتقليل من شأن هذا المسيح الذي يعت أيضا بالسوية الشكلية (في مقابل السوية العميقة) ، والتلميح بعدم صلاحيته لدراسة اللعبة

ومع ذلك لم يفف شاط «السوية» بمفهوم بلومفيلد في أمريكا ، حيث واصل تلاميذه وأنساعه مسيره الأستاذ ، وإن بشيء من التطوير أو التحديد أو حساب عناصر جديدة في التحليل من ذلك مثلا أن قوما من تابعيه لم يقتصروا كما فعل الأستاذ على تحليل السية السطحية من الناحية الشكلية وحدها ، بل أدخلوا

وطبيعة وحدات التركيب في الحسان ، ومن ثم أوشكوا الدحول في جانب المعنى
و نسية العميقة

أما التعبير الملحوظ في «السوية» الأمريكية فقد ظهر في عمل رحلين معروفين
في الحمل اللغوي العام أما أولهما فهو «رليخ هاريس» الذي أحد بمبدأ «المكونات
الباشرة» والمطر إلى الشكل» أو «البية السطحة» كما فعل بلومفيلد - ولكنه نظر
إلى الحملة نظرة أعمى ، حيث أحدها بواة يمكن تطويلها أو توسعها إلى ما لا نهاية ،
مع الاهتمام بالعلاقات بين المكونات في الحملة ، على التقيص بما فعل بلومفيلد في
هذا الشأن ، إذ اكتمى هذا الأخير بالعناصر الموحدة بالفعل ، دون كسر التماس إلى
هذه العلاقات . ومن أخير بالذكر أن نظرة «رليخ هاريس» هذه كانت بمثابة انطلاق
إلى نظرية جديدة تماما على يد «تشومسكى» ، وهي نظرية «القواعد الوليدية
التحويلية» transformational generative grammar .

وثانى هذين الرحلين هو «بايك» Pike الذي رأى التخلص إلى حد بعيد من
نظرية بلومفيلد في «السوية الشكلية» التي تقوم أساسا على تصنيف وحدات
الحملة وبيان إمكانات توزيعها على حساب الوظيفة أو المعنى لقد طور «بايك»
لنفسه نظرية سماها «نظرية القوالب» tagmemics إنه أولا ركز على الجانب
البحوى ، فمطر إلى الحملة على أنها «قالب» يتظم مجموعة من الخانات slots أو
المواقع ، ولكل حانة أو موقع فئة خاصة من الكلمات (أو العبارات والحمل) في
النصوص الطويلة fillers إنه يعكس بلومفيلد لا يقف عند تعيين وحدات
الحملة وبيان فئتها أو نوع الكلم الذي تنتمي إليه ، بل لابد من تحليل الحملة
بوصفها تتبعا من حانات ، كل حانة منها تشير إلى لوظيفة وإلى نوع الكلم الذي
ستمى إلى هذه الوظيفة ، والذي يصلح لأداء هذه الوظيفة ويمكن توصيح ذلك

بالقول مثلاً حانة المسدأ تُملاً بالاسم المعروفة ، وحانة الخال بالاسم المشتق وحانة التمييز بالاسم الحامد وهكذا على ما هو معروف

وواضح من المثال أن هذه النظرية تشبه إلى حد كبير نظرية الحانة العرب في تحديد أنواع الكلام الصالحة للمواقع المختلفة

ومع ذلك ما زال الدارسون يسطرون إلى أفكار «نايك» على أنها امتداد للاتجاهات الرئيسية لتقاليد «السوية الشكلية»

ويجدر بنا في النهاية أن نقرر أن «السوية» في عمومها مرت ثلاث مراحل يمكن تغييرها بعضها من بعض وهذه المراحل في نظريتنا ثلاث

المرحلة الأولى - مرحلة دي سوسير والأوربيين في عمومهم وكان جل اهتمامهم باللغة (لا بالكلام) وبيان العلاقات الداخلية بين وحدات الحملة ، تلك العلاقات التي تعد البوابة للمعنى العام لهذه الحملة

الثانية بنوية بلومفيلد وأتباعه الخالص وهي النوية الشكلية ، وهي تهتم بالكلام (لا باللغة) وتختصر عملها في السية السطحية على أساس من النظر الشكلى

الثالثة «سوية» أمريكية مورعة سارت على حملة من مبادئ بلومفيلد ، ولكنها أدخلت الوظيفة أو المعنى في الحسان

وحاعت بعداً أو مواكبة للمرحلة الثالثة بطراب «رليح هاريس» وهي ذات سمعة «سوية» ، في الطريق الوسط بين السوية الشكلية (سوية بلومفيلد) والنظرية التوليدية التحويلية وطرأت «نايك» وهي محاولة جديدة (قديمة) ، ولكنها ما زالت في رأى بعضهم تقع تحت مظلة «السوية» بصورة ما

ومهما يكن من أمر فقد جاء على «السوية» وقت سيطرت فيه على الدراسات اللغوية (وعبرها) ، حتى أصبحت في نظر بعضهم مرادفة «لعلم اللغة» نفسه ثم

نظور البحث ونحا مباحي جديدة حتى تجمد العمل وقعي «لسوية» (والشكليه
مها بوجه خاص) ، وإن كانت في بطن ما زالت صاحبة لتطبيق والدرس والظر ،
لعمق بعض أفكارها وتنشعب هذه الأفكار وللدروس أن يختار منها ما يشاء
أما التطور لحد يد فقد طهر بأعمال تشومسكي الذي أتى سطرية جديدة ،
بوصفها رد فعل مباشر للسوية الأمريكية ، وبخاصة تلك التي سار عليها بلومفيلد
وتلامذه وهي لسوية الشكليه لقد نهكم تشومسكي على هؤلاء وتهم
بظرتهم بالعحر ولقصور عن بيان حقيقة للغة ، وبعد جهود السويين
لأمريكيين جميعا بأنها بظرة «التصنيف والتوزيع» taxonemics وهي ما تسمى
أيضا بعلم اللغة التصنيفي

القسم الثانى

التفكير اللغوى عند العرب

يقع هذا القسم فى مدخل وخمسة فصول

المدخل : نظرات عامة

الفصل الأول :

مستويات الدرس اللغوى ومناهجه :

الفصل الثانى :

فى الثروة اللفظية والمعنى :

الفصل الثالث :

فى الدرس الصوتى :

الفصل الرابع :

فى الدرس الصرفى :

الفصل الخامس :

رأى فى دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين :

المدخل نظرات عامة

المدخل نظرات عامة

لم يكن بدعًا أن يشير العرب قصة لعنتهم بين المية والمية ، استجابة
لوعى قومي أو مردودًا لصحوة فكرية ولكن الملاحظ أنهم ما إن يسكوا عن
المناقشة والمجادلة النظرية حتى يسبحوا من الميدان ، ويعصر السامر وينصرف
كل واحد إلى دات نفسه وخاصة شئونه وتصح القصة أشبه بذكرى من
لذكريات أو بقصة تريحية تتناولها الأحيال ، إلى أن تجد فرصة مماثلة فساولوا
الامر مرة أخرى بالأحداث المكررة ، دون أن يجد لذلك كله أية نتجة عملية ،
ودون أن يلمس له أى صدى من اخبات المسئولة والمعينة بشئون اللغة والثقافة
العربية فى عمومها

أصف إلى هذا أن معظم ما قيل وما يقال فى هذا الشأن تتوجه أفكاره فى
لأغلب الأعم نحو أمثلة أو مسائل حرثية أو مظاهر شكلية تتعلق بالعربية ووضعها
المعاصر فهناك قوم يجأرون بالشكوى من كثرة اللحن فى أوجه الإعراب أو أوران
الصبيح الصرفية أو نطق بعض الأصوات ، وأخرون يعترضون على المثقفين ،
- والمتخصصين منهم بالاداب لعدم قدرتهم على التعبير عن أنفسهم كثنًا وطقًا
بلغة صحيحة فصيحة .

ويحسن من حاسا لا يدعى القدرة على الإتيان بما عجز عنه الآخرون ، وإنما يود
ها أن يحاول تشخيص شىء من أدوء لغرية بطرًا وتطبيقًا فى الحديث والقديم ،
ثم يحصر إلى اقترح أسلوب أو منهج لدرسها (أو بالأحرى) تعليمها فى وقتنا هذا
الذى يعيش فيه

فى البدء نعى أن شبر إلى نقطة مهمة تتعلق بالواقع المعاصر للغة العربية
إذا نظرنا إلى واقع العربية الآن هنا وهناك استطعنا أن نقرر فى الحال أنه واقع
شبه شىء كثير من الخلط والاضطراب فلهذا عرسة واسعة الأطراف والحساب ،
ولكنها غير منصطة الحدود ، غير موحدة السمات والصفات إنها منتظم أشاتاً
وأحلاطاً من صروب الكلام وأنواعه وأساليبه فيها الصحيح المكتوب ، وفيها
الفصيح المعلوم ، وفيها العامى والدارج ، وفي هذين النوعين الأخيرين عشرات
الأنماط بل مئات هذا بالإضافة إلى ذلك التلوث اللغوى الذى طهر على ألسنة
بعضهم فى صورة ألفاظ وأساليب غير عربية فى زمانها هذا ، دون داع أو ضرورة

ولسا نالغ إذا فلما إن هذا الخلط والاضطراب فى الاستعمال اللغوى العربى
يرجع فى شىء كثير منه إلى ما يسود الساحة العربية من عدم التماسق أو التماس
أو الوحدة فى ميادين الفكر والسلوك علمياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً كذلك
فى ميدان العلوم مثلاً نجد أقواماً يسرعون إلى علوم العرب شكلاً ومضموناً وأحرار
بجهول نحو الشرق ، وفئة ثالثة تخلط بين هذا وذاك بالقل أو الاقتراض أو التقليد
فإذا ما انتقلنا إلى الحو الثقافى العام ألبناه يسير فى اتجاهات غير متألعة وغير
واضحة الخطوط والمعالم ولسوف يدهش المرء حين ينظر فى أنماط السلوك
الاجتماعى نظرة الدارس المتأمل ، راقب الناس فى الشارع العربى ، تأمل أرياءهم
على صرب من التمثيل سوف نلاحظ أشاتاً من الألوان والتقدير والتفصيل
والتطير والطول والقصر إلى آخر ما هنالك من أنماط الطُرُ والقَصَصات ، كما يقولون

إنهم يحتلمون كذلك فى طرائق الطعام وإعداده ونقدية وطرائق الخلوس إليه
وتناوله كل هذا التنوع أو التورع أو التفرق يماظره تورع وتفرق فى اللغة ، إذ اللغة
عاكسة لكل ماحى حياة الإنسان وألوان نشاطه وسلوكه مهما تعددت مسالك هذا

النشاط وتنوعت فليس عربياً إذن أن نجد في لغتنا أنماطاً أو مستويات من الكلام
محلطة متشابهة متداخلة ، ليس بينها حدود دقيقة مميزة

ورداً سارع لنا بشيء من لتجور والتسامح أن يصع شيئاً من الحدود بين هذه
الأحلاط ، وأن نعيب (نوع معين) النقاط الأساسية ، الفاصلة بينها ، أمكسا الوصول
إلى عدة مستويات للغة العربية ، وهي نفسها مستويات عامة تجور أن ينظم
المستوى الواحد منها أكثر من صورة أو أكثر من أسلوب وهذه هي حملة
المستويات التي استطعنا بالبحث أن نتعرف الإطار العام لكل منها ، وأن نقف على
شيء من خواصها ومميزاتها

هناك (١) عربية التأليف الجيد ، (٢) عربية وسائل الإعلام المكتوب ، (٣)
عربية وسائل الإعلام المنطوق ، (٤) عربية المثقفين ، (٥) لهجات ورطاب عربية
بعد العشرات أو المئات ويأتى على القمة من هذا كله العربية الفصحى المتمثلة
في كتاب الله وأحاديث رسوله ﷺ ، وما جاء على شاكلة منها في آثارنا العلمية
التي أنهى بها إلبس ساهونا من فداد العربية ومفكرى المسلمين

وباستثناء لغة القرن والحديث النبوى وما سار على هديهما ، نلاحظ أن ما
يمكن قبوله أو الأحده - بصورة من الصور - من أنماط اللغوية المذكورة بحصر
في السطرين الأولين ، أى في اللغة المكتوبة بصورة أساسية ولكن يعكس لصفو
عليه وعلى هذه اللغة أنها لغة مكتوبة ، قليلاً ما نستخدم أو نوصف غادجتها في
لكلام المنطوق وإذا ما شُغِيت فيه جاءت محشوة باللحن والتعريف ويقع
هذا من حملة المثقفين ، بل من المحصنين ومعلمي اللغة أحياناً وهذا يكسر
الحصر وتظهر المشكلة اللغوية على حقيقتها ذلك أن اللغة المكتوبة ليست لغة
بالمعنى الدقيق ، إنها لغة فيها تكلف واصطباع وتحصص للمعاودة والمراجعة
فصحتها لا تعنى الصحة المطلقة ، ولا تعنى كذلك أن لديها لغة عامة يشترك في

فهى العامة والخاصة إما اللغة الحقيقية فى عرف الدارسين هى اللغة المنطوقة ، وهى التى يصرف إليها المصطلح العلمى «لغة» عند العارفين

فأين نحن من هذه اللغة المنطوقة ؟ إنها فى الحق فاقدة «الهوية» عبر واضحة المعالم والحدود ، كما أن حوهرها أو أساسياتها الصحيحة أو ما يقرب منها قد انعدمت أو تاهت فى رحام بليلة الألسن العامة والسئية التى تصيح صباحاً عربياً متساقراً وهذا فى جملة أبعاد ما يكون عن المصحى فى صورتها الصحيحة أو صرّب منها فى أحسن تقدير وهذه اللبلة كذلك هى دليل فقدان الوحدة اللغوية أو التقارب بين المستويات الكلامية على وجه مقبول

هذا هو حال العربية الآن ، ويحتاج الأمر إلى نظر واع حصيف فى هذه المشكلات ، وقد أتينا على شىء من ذلك فى كتابنا «اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم» .

فمصروف الآن إلى الأسلاف لعلنا نتعرف جهودهم فى القديم فى دراسة لغتهم ، وما لفت هذه الجهود من صعوبات أو مشكلات ظهرت آثارها فى اللغة ذاتها الكلام عن العرب فى هذا المجال أمر بطول شرحه وتفصيله ، ولكن لا عسا إن أتينا فى هذا المقام بإشارات حميفة تشبه حسوة طائر من بحر عميق . ذلك - أولاً - أنهم كانوا مساقين فى الدرس اللغوى والكشف عن أسرار «لسانهم» هذا المشهود له بالفصاحة والبيان ولم يكن هذا السبق مقصوراً على فرع لغوى دون آخر ، وإنما امتدت جهودهم إلى كل المستويات اللغوية من أصوات وسية الكلمة وساء الحملة (الصرف والنحو معاًهما الدقيق) ، بالإضافة إلى تجميع الثروة اللفظية وتصنيفها ثم تسجيلها فيما عرف بكتب اللغة والمعجمات وإن سس لا سس صبيغهم المعروف فى ذلك الحجاب اللغوى البيانى الأسلوبى الموسوم لدى العامة والخاصة بالبلاعة وعلومها ومن الطريف أن نعلم الناس أن هذا التفكير اللغوى

البياني كان قديم العهد بالوحد ، ظهرت سماته وأمثلته المتفرقة من فترة بسو عصر
التدوين بسواب طوال . ظهر هذا اللون من التفكير بصورة من لصور مما كان
يلجأ إليه شعراء اجاهلية من صياغة أعمالهم الشعرية بلغة مشتركة حالية نوع
حلو - من اللهجات المحلية أو القبلية ، حتى تلقى فصائدهم قبولاً واستحساناً في
الأسواق الأدبية المعروفة . وما القصائد الموسومة بالحويات إلا مثل آخر لهذا
التفكير اللعوي القديم ، إذ كان من عادة بعض المرربين من الشعراء مراجعة ما
يظنون ومعاودة النظر فيه لمدة قد تستغرق حولاً أو نحواً من ذلك ، نعية تحديد
مظلومهم وإحراجه في صورة لعبة بيانية ذات امتياز وتفوق

وقصه الحساء مع حسان بن ثابت حين راجعته وناقشه في بيت له مشهور
تؤكد هذا الرعم الذي برعم من وجود الحس اللعوي والتذوق الأدبي السلاعى مد
من بعد ، قل ظهور غترفين وأهل الصاعه في ميدان الدرس اللعوي بمعا
لقيدى المعروف . جاء في قصيدة لحسان أشدها في سوق أدبية قوله .

لأ الجفات الغريلمع في الصحن

وأسيافا يقطرون من نجدة دم

فطرت فيه الحساء نظرة تم عن وعى وإدراك لعوين عميقين ووجهت
كلامها إلى «حسان» قائلة . لقد أصعبت كلامك وبررتة في عدة مواضع . قلت
«الحصان» وهو جمع بعيد القلة ، وكان الأولى منه «الحمان» دليل الكثرة ، وقلت
«العر» والعرة بياض في الخبة ، لو قلت «البيص» لكان أوقع . وقلت «بلمع»
وللمعان شيء يظهر ويبرول بسرعة وأولى منه «يشرق» وقولك «لصحن» لا
يناسب المقام ، لأن الصيغان إنما يعدون في أوقات غير ما ذكرت و «أسيافا» جمع
قلة وأعمق منه «السيوف» بصيغة الكثرة ، وقلت «يقطرون» وأكد منه في التعبير أن

تقول «يسلم» لدلالته على عرارة الدم المراق وذكرت «دمًا» بالافراد ، وهو لا يعد
ما يصيده الجمع

فإذا ما انتقلنا إلى اللعويين المحترفين الذين نصبوا أنفسهم وكرسوا جهودهم
للدرس اللعوى ، ألقينا عرارة المادة ووفرة الإنتاج وشمول البحث واساع مراميه
وأطرافه وهذه كلها أمور معروفة يدركها المتخصصون ونصاف المتخصصين ، وما
اصت هؤلاء وأولئك يرددون هذه المقولة ويكررونها ، حتى حفظها العامة والخاصة
على سواء وملوا سماعها ، وانصرفوا من حولها ومن حول الهاتمين بها

وكان الأولى هؤلاء جميعًا أن يولوا وحوهم نحو الكف لا الكم ، نحو
المبادئ والأفكار التى تكمن خلف هذه الوفرة وتلك الغرارة فى الإنتاج أو بعدة
أخرى ، كان عليهم أن يسطروا فى طرائق التفكير ومناهج البحث التى اتبعها
الدارسون العرب عند دراسة لغتهم ومحاولة تفهيمها ووضع القوانين والصوابط
العامة والخاصة لطواهر العربية ومكوناتها على مستويات الدرس اللعوى المختلفة
وهذا الطريق لو سلكناه أمكننا أن نحدد موقع الدارسين العرب بين اللعويين قديمًا
وحديثًا ، واستطعنا أن نقيم محصولهم الفكرى فى هذا المصمار الواسع المتشعب
الأطراف والمناحى وهذا ما نود أن نشير إليه إشارات حاطمة (ولكنها دالة) فى هذا
المقام الذى تعرض فيه بإيجار شديد لاتجاهات التفكير اللعوى فى العالم من حولنا
كان العرب يصدرون فى أعمالهم الدعوية عن هدفين متصلين غير منفصلين
أما أولهما فهو هدف ديسى ، يتمثل فى خدمة الإسلام والمحافظة على كتاب الله ،
ذلك الكتاب الذى نزل بلغة القوم بعامة ، دون تغيير أو تفصيل للهِجَة أو لسان قلى
أو بيئى ، وإن كان لا يحلو من أمثلة متفرقة منها ، نكرمة لأهلها وتشريعاً لهم
ويرمى الهدف الثانى إلى إبراز «الهوية» العربية ، وتجميع اللبس واللهجات المتفرقة
وبوحيتها نحو مسار واحد ، يتمثل فى لغة عامة أو مشتركة (هى الفصحى) ، تربل

حدود والموارق بين أفراد المجموعة العربية وتعمل على التفريب بينهم ، فكراً وثقافة وأملاً ووجهات نظر

إطلاقاً من هدى الهدفين وتحقيقاً لهما ، انصرف العرب إلى دراسة لغتهم والنظر في أسرارها وصورها بعية صبيغها وتعيين حدودها بالتفعية والنقص ، فأحدوا في جمع المادة من بيئتها الأصلية ، وانعوا في ذلك مدأ عميقاً دقيقاً ، يصر البحث للعلوى الحديث على تحقيقه وتطبيقه ذلك هو مدأ «المشاهدة» ، ونعى به تلقى اللغة عن أصحابها بطريق الاستماع المباشر إلى الكلام الحى المطوف في بيئته وسياقه وسكوا في سبيل ذلك طريقين متكاملين يمثل أحدهما (وكان الأشيع ستحد ماً) في نزول للعوين أنفسهم إلى البو دى وليثاب التى عيوها مصدر صالحاً لأحد منها ، فيحتلّون ويلاحظون ويسجلون ما دنتهم ثم يعودون بها إلى مقارهم للنظر والتحليل والتفعية . أما ثنى هدى الطريقين فيأحد وجهه أخرى ، تلك هى بروج بعض الرواة أو رجال القائل أنفسهم إلى حيث يقطن العلماء ويعيشون ويمدوهم بحاحتهم من بصوص أو أمثلة أو شواهد ، تسد نقصاً أو تصيف حديثاً أو تؤكد ظاهرة أو قاعدة

وبقتصيا العدل والإنصاف أن نقرر أن العرب بدلوا جهوداً حارة في خدمة لغتهم ، ونظروا في كل حواسها بطرات عميقة شاملة ولم يمتهم في واقع الأمر شىء يعرض له لدرس اللعوى الحديث من مسائل تتعلق عادة اللغة ، بل رادوا عليها وأصافوا إليها موضوعات انعدت بها اللغة العربية وكانت بطرئهم إلى لغتهم بطرة عمدة ، حيث دفعهم حرصهم عليها والاعتزاز بها إلى دراستها دراسة حادة ، تصمن صيانة لغة القرن الكريم من التحريف واللحن على كل لمستويات اللعوية فطروا في أصوات اللغة وفي مفرداتها ومعنى هذه المفردات ، وفي صبيغها وتراكبها ، وحلفوا لى فى كل ذلك الخليل من الآثار ، ووضعوا تحت أيدينا ترثاً

لعويًا عملاً يستأهل الشاء والتقدير ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه الخواص
التي تتصل بمادة اللغة نفسها ، بل قدموا لنا كذلك صرّوا شتى من القصايا
والمشكلات التي تتصل بلعنتهم وفكرتهم عنها ومكانتها عندهم كما ولجوا أبواباً
أخرى من البحث اللعوى العام ، على شاكلة ما قام به غيرهم من الدارسين في
الأمم الأخرى

ومعنى هذا كله أن جملة المواضيع أو الأبواب اللعوية التي يعرفها ويقوم
سحتها والمطر فيها المحدثون من رجال اللغة - هذه المواضيع والأبواب قد عرفها
العرب وعرضوا لها بوجه أو باخر

أو بعبارة أخرى ، يستطيع أن نقول إن ميادين البحث في اللغة عند العرب
تشبه أو تماثل - من حيث العموم والشمول - تلك التي شغل أنصا بها اليوم ،
ونكرس كثيراً من جهدها لمناقشتها وربما يدل على هذا الشمول قول قائلهم ، معدداً
علوم اللغة العربية

بحر و صرف عروض بعده لغة

ثم اشتقاق وقرص الشعر إشاء

كذا المعاني ، بيان ، حظ ، قافية

تاريخ ، هذا علم العرب إحصاء

فهذه العلوم المذكورة تقابل فروع علم اللغة بالمعنى الذي رصاه كثير من
الدارسين في الحديث بل تريد عليها

فقرض الشعر معنى التعبير عما في النفس شعراً ، والإشاء (ويسدو أن
المقصود به كتابة الأدب شراً) والتاريخ ، كلها علوم لها محالاتها الخاصة بها ولا
يعرض لها علم اللغة الحديث في قليل أو كثير . أما أوران لشعر وموسيقاه - وقد

تُشير إليها هنا بالعروض والقافية فقد أصبحت محل اهتمام اللغويين المحدثين لارتباط أعماطها ومبادئها التي صيغت وفقاً لها بعض القوانين الصوتية العامة ، وبخاصة تلك التي تحدد تكوين المقاطع وتركيبها في هذه اللغة

وعلم المعاني المشهور بصمه إلى علوم البلاغة إن هو إلا دراسة لعوبة تدخل في إطار علم النحو بمعناه الدقيق ، وقد بعته بعضهم «بالنحو العالي» وعلم السان في بعض أنواعه ومعظمها تدخل في نطاق الدرس اللغوي الحديث فالمجاز بأنواعه ولكانة في بعض صورها يعرض لها علم المعنى أو السيمانتيك Semantics على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى ونوعه أو على أساس أنها صور للتعبير الذي يصيب معاني الكلمات والعبارات

ويقصد بالمصطلح «لغة» في السبيل السابق البحث في المرداد ودرستها وجمعها على نحو ما في المعجم ورسائل للعبوة ، وهو بهذا المعنى يرادف لمصطلح الآخر «متى اللغة» في أصل إطلاقه .

أم «الاشتقاق» المذكور هناك فالمقصود به على ما نفهم - البحث في أصول الكلمات وما نفع عنها ، وربط هذه الفروع بتلك الأصول من حيث اللفظ والمعنى معاً ، على نحو ما نحري في تلك الأنواع المعروفة بالاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكر ، وهي أبواب نرع فيها جماعة من اللغويين يستطيع أن يطلق عليهم اسم «لمدرسة الاشتقاق» وهذا النوع من الدرس فيما نعتقد هو الأساس لبحوث أوسع وأشمل ، أطلق عليها أيضاً اسم آخر هو «فقه اللغة وقريبه متى اللغة» وهما يمثلان حواش معية من البحث يعند بها علم اللغة الحديث

وليس المقصود باحط في البيت من الخط ، بمعنى تحسين الكتابة وتحويلها ،

١) من رواد هذه المدرسة ابن دريد وابن فارس وابن حنبل ، أو «الأساء الثلاثة» كما تسميهم نحن أحياناً

وربما المراد به الرسم والإملاء وكلاهما يمثل نقطة مهمة من نقاط المباحث الصوتية في العرف الخاص

ولكن على الرغم من هذا إحصاء الشامل يلاحظ أن فرعاً مهماً من فروع علم اللغة قد أهمل ذكره في البيتين السابقين ذلك الفرع هو علم الأصوات وربما يرجع الإهمال إلى واحد من السببين الآتيين أو كليهما .

١ - لم يخصص في القديم أعمال مستقلة للدراسات الصوتية الخالصة " فالخليل رائد هذه الدراسات قد عرّض لها في مقدمة كتابه «العن» عرضاً يوحى بأنها لم تكن سوى مقدمة أراد الدخول من خلالها إلى عمله الأصلي وهو تريب معجمه هذا ترتيباً صوتياً

وسيبيويه على الرغم من دقة ما أتى به وعودته - تناول أهم فصائله الصوتية تحت باب عامص يعرف «بالإدغام» في التراث اللغوي عند العرب والإدغام ظاهرة صوتية وصرفية معاً ، وقد عولجت علاجاً مصطرياً غير دقيق ، لاعتمادهم أحياناً على بعض اسناد غير اللغوية في دراستهم من ذلك مثلاً التحاويل إلى لغزوص العقلية والتأويلات جرياً وراء أصول الكلعات ومنها كذلك (س من أهمها) حشدهم لكثير من الأمثلة ذات السمات المختلفة ، وساولها معاً بجمع واحد ولقد فعلوا هذا على الرغم من أن ظاهرة الإدغام ترجع في بعض هذه الأمثلة إلى عوامل صوتية صرفية ، على حين تفسر هذه الظاهر نفسها في البعض الآخر على أنها حصيلة واقعية لتطور تاريخي أصاب هذه الصيغة أو تلك

فكان من الضروري إذن الفصل بين هذين النوعين من الأمثلة وتناولهما بطريقتين مختلفتين

(١) باستثناء كتب المجويد (المرءة والإقراء) ، فهي أعمال صوتية جيدة ، ومع ذلك لم يدعها اللغويون في حساب

أُصِفَ إلى هذا أن مسيويه ألحق دراساته الصوتية بأحر بحوثه الدعوية فهدت
كما لو كانت شيئاً إصافياً أو تديلاً لحمنة أعماله كما يبدو واضحاً في الطعاب
التي بأيديهم لهذه الأعمال حيث وقعت بحوثه الصوتية في أواخر الجزء الأخير من
أثره الخالد المعروف «بالكتاب»

وربما هاتتهم الإشارة إلى «سر صناعة الإعراب» لأن حتى سبب تأخره
برمى نسبياً، وسبب ما بثوب هذا الكتاب من حلط المادة الصوتية بقضايا فرعية
مبوعة صرفية ونحوية إلح ومع ذلك فهذا الكتاب عمل صوتي متكامل من
حيث المادى والفواىى الصوتية العامة

٢ جاء على اللغويين وقت أهملوا فيه النظر فى أصوات اللغة نظراً حاداً وبركوا
مر هذه الدراسة إلى علماء النحو والأداء لغزى طناً منهم أنها دراسة خاصة
بهؤلاء القوم وأصرانهم من كرسوا جهودهم لقراءة القرآن الكريم وإقرائه

وقد يريد على ذلك مسناً ثالثاً يشيع ذكره من عبر العارفين من الناس فى
الخاصر ، وربما كان الأمر كذلك فى الماضى ، وهو أن دراسة اللغة يمكن أن تتم على
المستويين الطرى والتطيقى دون الالتفات إلى الأصوات

ولقد كان السكاكى أكثر توفيقاً وأبعد نظراً حين أدرك أهمية لأصوات ،
فصر على ضرورة «التسبى على الحروف وأنواعها» ، وهو يعدد ما أسماه «علوم
لأدب» أو «أنواعه»

وعلم الأء الرئسية فى نظره هى الصرف والنحو المعانى والناس ، عدا ما
أطلق عليه «نوع اللغة» أو «علم اللغة» يقول فى هذا المعنى

«وقد صممت كتابى هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما لأنه لا بد منه
وهى عدة أنواع متأحدة فتودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق

المتنوع إلى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه
لعلمى المعانى والبيان» ثم يأتى بمسوعات التركيب على هذه العلوم الأربعة ويوضح
له سلك هذا المسلك بالذات فيقول

«وإما أعنت هذه ، لأن مشاركات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة المهرد والتأليف
وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له ، وهذه الأنواع - بعد علم اللغة - هي
المرحوع إليها فى كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم فعلم الصرف والنحو يرجع
إليهما فى المهرد والتأليف ويرجع إلى علمى المعانى والبيان فى الآخر»^١

ولكن السكاكى فى حقيقة الأمر لم يقتصر على هذه العلوم الأربعة ، بل
أدخل فى حسابه علومًا أخرى إضافية ، تسق أو تلحق علومه الرئيسية . أما العلوم
التي من شأنها أن تسق فتتمثل فى الدراسات الصوتية التي يرى أنها خطوة
ضرورية قبل الدخول فى تفاصيل قصايا الصرف ومشكلاته إذ لا يتم الوصول
إليها «إلا بعد التنبيه على أنواع الحروف التسعة والعشرين ومخارجها»^(٢)

ثم يأخذ السكاكى فى دراسة هذه الحروف ، مصفاً إياها من وجهات نظر
مختلفة ، ثم بحثهم بحثه الصوتى بتقديم رسم نوصيحي لجهار النطق عند الإنسان ،
مورعاً الحروف على المواضع المختلفة لهذا الجهار وهو عمل - وإن بدا قليلاً فى
كمينه بسيطاً فى فكرته - يدل على وعى بأهمية الأصوات وعلى إدراك عميق
بالرابطه التي تربطها بغيرها من علوم اللغة

١ - المقصود بعلم اللغة هنا معنى اللغة أى دراسته لمفردات أو الثروة اللفظية

(٢) السكاكى مفاتيح العلوم ص ٢ ٣

(٣) حروف العربية فى النظر الدقيق ثمانية وعشرون ولكن السكاكى واخرين أدخلوا ضمنها الحرف «لام» وهو غير
صحيح لأن اللام موجودة والألف أيضاً (بمعنى الهجره) موجودة فى أول الألفاء أم ألف «د» فى مثل قال فهي
حركة ولا محل لها هنا لأنه يتحدث عن الصوامت

والعلوم الأخرى التى ألحقها السكاكى بالعلوم الرئيسية هى ما أسماه بعلمى الحد والاستدلال ، ثم العروض والقافية . أما سبب إلحاقها فقد عبر عنه بقوله «ولما كان تمام علم المعانى بعلمى الحد والاستدلال لم أر بداً من التسميح بهما ، وحين كان التدريس فى علمى المعانى والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يصغر إلى علمى العروض والقوافى ثبوت عنان لقلم إلى إيرادهما» .

وهكذا يرى أن ما أورده السكاكى من علوم رئيسية وإضافة إنما يمثل فى نظرياً فروغاً لعلم اللغة ، وذلك بالطبع باستثناء علمى الحد والاستدلال حيث لا علاقة لهما بهذا العلم (ولا بالأدب أيضاً فيما يعتقد) .

وهى رأينا أنه كان الأولى بالسكاكى أن يسمى علومه هذه بعلوم اللغة و «علوم العربية» وذلك - كما يقول باحث حديث - لأن بعض ما ذكر لا يقف عند الأدب ولا تقتصر حدوده على الأدب صانع الأدب أو ناقدته إلا بصرب من التكلف فى التأنيل ، بل ربما كانت عبارة «العلوم اللسانية» أو عبارة «علوم اللسان العربى» وهى العبارة التى اختارها ابن خلدون وأطلقها على مجموعة تلك العلوم أكثر مناسبة وأقوى دلالة على ما يراد منها وقد عدّها أركاناً أربعة ، هى علم اللغة وعلم النحو وعلم البيان وعلم الأدب»^(١)

وحقيقة الأمر أن بعض الباحثين التقليديين - قدامى ومحدثين - كثيراً ما يستعملون المصطلحين «علم العربية» و «علم الأدب» كما لو كانا مترادفين وصفاً

(١) السكاكى معراج العلوم ص ٣

(٢) دكتور بدوى طيانه البيان العربى (ط ٢) ص ١٢

والمصطلح «علم اللغة» فى هذا العصر يراد به «علم اللغة» كما سبق أن أشرنا إلى ذلك

لشيء واحد ، ثم يفرعونهما إلى فروع ، بعضها في طرفا - خاص باللغة والصق
بما حثها ، وبعضها الآخر إنما محاله الأدب ومياديه

من ذلك مثلاً ما أورده لنا صاحب المواهب المفتحة بقلاً عن بعض السامعين
من أن علوم الأدب أو العلوم العربية اثنا عشر ، بعضها أصول وبعضها فروع
أما الأصول فهي : علم اللغة (أى متن اللغة) ، علم الصرف ، علم
لاشتقاق ، علم النحو ، علم المعاني ، علم البيان ، علم العروض ، علم القافية
والعلوم الفروع هي : علم الخط ، قرص الشعر (ويراد به التعبير عما في
بعض شعراً) وعلم إنشاء الشعر ، علم المحاصرات^١

ومن لطريف أن يحد هذا التقسيم نفسه يتمشى مع ما كان معهوداً وهو نسبة
العلوم التى بعثها بالأصول إلى اللغة ، وعدّها - تبعاً لذلك - علوم اللغة ، أو علم اللغة
بصيغة المفرد ، وإضافة العلوم الفروع إلى الأدب والحكم عليها بأنها من فروعه ومياديه
وعلم الخط المذكور فى التقسيم السابق ينسب إصافته إلى علوم اللغة ، إذا
أريد به رسم الحروف وقواعد الإملاء أما إذا قصد به تجويد الكتابة وتحسينها فلا
وجه لذكره فى هذا المقام إلا على صرب من التسمح

وحلاصة القول فى هذا الموضوع أن علماء اللغة العربية قد تناولوا فى
بحوثهم كل فروع المعرفة التى بعدها اليوم مستويات أو حواص لعلم واحد ، يصممها
جميعاً بوصفها مراحل أو خطوات من الدرس ترمى إلى عرض مشترك بينها

وبستوى فى ذلك أن يكون هذا التناول فى إطار تلك الفروع المحددة التى
هـ حه إلى مادة اللغة نفسها ، كعلم الأصوات ، والصرف والنحو والمعجم وعلم

١ من كتب المفتحة ، الشيخ حمزة فتح الله ح ١ ص ١٨
أما علم السدج الذى سم يذكره هنا فهو دليل لعلمى البلاغة (أى المعاني والبيان)

المعنى ، أو أن يكون ذلك في صورته عامة لا تنتمي إلى أي من هذه الفروع ، كما يظهر في بعض الميادين والبحوث التي هي بمثابة المقدمات للعلم أو التي تعين على فهم حقائقه ، أو التي ترتبط بمساح البحث فيه . ومن أمثلة ذلك الكلام على اللغة ووظيفتها ، اللهجات وتنوعها ، الصوت والخطأ إلخ .

فهذه الفروع المحددة وتلك الميادين العامة ينتظمها جميعاً ذلك العلم الذي اتفق حديثاً على تسميته «علم اللغة» أو كما يسمونه أحياناً علم اللغة العام ، general linguistics .

وليس يعبر هذه الحقيقة أن يطلق علماء العربية أسماء مختلفة على هذه الفروع وتلك الميادين فسواء أسموها علوم العربية أو علوم اللسان العربي أو علوم الأدب أم غير ذلك ، فهي لم تزل تمثل جوانب علم اللغة وتحدد مياديه العامة وإن كانت مادتها مقصورة على اللغة العربية

الفصل الأول

مستويات الدرس اللغوي ومناهجه

وبه مبحثان :

المبحث الأول :

العلاقة بين المستويات

المبحث الثاني :

مناهج البحث في اللغة

المبحث الأول العلاقة بين المستويات

من المقرر، الآن في الدرس اللغوي الحديث أن المستويات اللغوية (أصوات + صرف + نحو + إلخ) متشابهة متداخلة إلى درجة تحيل عزل بعضها عن بعض عزلا كاملا عملا غير دقيق، بل غير مقبول من ثقافت الدارسين ولكن يبدو أن بعض علماء العربية لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع الدراسات اللغوية أو مسائل اللغة المختلفة في عمومها ومن ثم يراهم يبتطرون إلى هذه الفروع أو المسائل كما لو كانت مفصلة، لا يصنعها إطار عام مشترك يوحى بوحدها وانتظامها جميعا تحت موضوع رئيسي واحد

نعم، إن لا سكر إدراكهم لنوع من الارتباط بين هذه المستويات، وهو كونها تخدم عرضا رئيسيا واحدا، هو الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللحن والتخريف ولكن الارتباط الذي يعيه ها هو أن علوم اللغة (ومسائلها العامة كذلك) لا تعدو أن تكون جوابا لشيء واحد أو حلقات في سلسلة واحدة وهي بهذا المعنى نستلزم أمرين هامين

أولهما إنه لا يجوز الفصل بين هذه الفروع فصلا يسئ عن استقلال أي واحد منها والاكتفاء به في معالجة أية قضايا لغوية، عما في ذلك تلك القضايا والمشكلات التي هي من صميم اختصاصه وأولى وظائفه

وهذا الكلام يقودنا إلى الأمر الثاني وهو ضرورة اعتماد كل فرع على الآخر وحنمية الالتجاء إلى نتائجه وحلاصة بحوثه للاستفادة منها في معالجة قضايا الفروع الأخرى وتوصيحتها

فعلم الصرف مثلا لا يمكن أن يستقل عن النحو ، وعلم النحو في أشد الحاجة إلى ما يقرره الأول ويسجله من حقائق ، وكل منهما يلتزم العون من علم الأصوات من أن إلى آخر

ولكن الأمر فيما نعتقد - على خلاف ذلك من ناحية التطبيق فيما حلف علماء العربية أو معظمهم من اثر لعوية فهناك نجد الفرع اللعوى المعين تناقش قضايا ومسائله كما لو كانت مفصلة عن قضايا ومسائل الفرع السابق عليه أو اللاحق له ، وكما لو كان هذا الفرع نفسه مستقلا بذاته وليس في حاجة إلى معونة غيره ، وليس من شأنه أن يقدم العون للفروع البحث الأخرى

حقا إن هذه الفروع أو معظمها (كالأصوات والصرف والنحو مثلا) قد تناولها بعضهم في أثر علمي واحد ، وذلك هو ما سلكه بالعمل شبح السحاه سيويه ، حيث جاء كتابه مشتملا على مسائل النحو والصرف وكثير من قضايا الأصوات ، غير أن هذا الجمع في مؤلف واحد لا يعنى أن سيويه قد أدرك بوضوح مدى العلاقة بينها ، بدليل أنه لم يعد الإفادة المرحوة في استغلال نتائج البحث في هذه العلوم خدمة بعضها بعضا ، على وجه يسعى تكاملها ووحدها في مادة الدراسة والهدف معا

وإن نظرة فاحصة في هذا الأثر الخليل وفي غيره من الآثار اللعوية الأخرى لتؤيد هذا الرعم وتؤكد

فهي هذه الآثار كلها أو جلها لم يستطع أى عالم من أصحابها أن يشعرنا
عنى الارتباط بين الأصوات مثلا وبين علمى الصرف والنحو ، إذ لم ير أى دليل
واضح من أدلة هذا الارتباط في مناقشة هذين العلمين ومسائلهما

وما نطرق أن أحدا من المدارس العارفين يشك في أن كثيرا من مسائل
الصرف العربى بالذات لا تنأتى دراستها دراسة دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين
الصوتية وأحدها في الحسنان في كل مراحل الدرس فمسائل الإعلال (سوعيه)
والإبدال مثلا في مسبب الحاجة إلى معرفة جيدة بالأصوات وخواصها وإلى
الرجوع إلى القواعد الصوتية للغة العربية للاسترشاد بها في تحليلها ، إذا كان لنا أن
عالجها معالجة لغوية دقيقة

ولشدة ارتباط مسائل هذين البابين (ونحوهما) بالأحكام والقوانين
الصوتية ، يرى وحب دراستها في إطار مستقل من البحث يلحق بعلم الأصوات
لا بالصرف أو ضمن نطاق ذلك الفرع الجديد من الدراسة اللغوية الذى يشار إليه
الآن بالتحليل الصوتى - الصرفى ، morphophonemic analysis

وهي اعتقادنا أن سيويه حين عرّض للمسائل الرئيسية ولأساسية في
الأصوات بما فعل ذلك لتفسير ظاهرة الإدغام ولكن طهره الإدغام هذه
ليست إلا صورة واحدة من صور الإبدال ، كما أنها في حقيقة الأمر قضية
صوتية في الأساس .

وليس النحو بأوفر حظا من رميله الصرف من حيث وحب ربطه بالأصوات
واعتماده على نتائج البحث فيه ، والذي نعرفه أن علماء العربية لم يستفيدوا من
الدراسات الصوتية في مناقشة ما يحتاج إلى ذلك من مسائل النحو ومشكلاته

والسر في ذلك واضح وهو أن ما عرّضوا له من بحث صوتى ليس في
حمله - من ذلك النوع الذى يمكن أن يعتمد عليه النحو ويبعد منه في تحليل

مدته لقد اقتصر هؤلاء القوم - كما هو معروف على دراسة الأصوات (الحروف) المفردة ، وبعض الظواهر العامة التي نتج عن اتصال هذه الأصوات بعضها بعض في الكلمة المعينة ، وذلك كظاهرة الإدغام التي أولوها عناية خاصة . ولكنهم لم يلمسوا من قريب أو بعيد تلك الظواهر الأخرى التي تتصف بها الكلمة أو الجملة بوصفها كلاً حياً على سق معين من التآليف الصوتية ، ومثال هذه الظواهر السر stress ونظام توريعة في الجملة ، ولتنعيم أو موسيقى الكلام intonation إلى غير ذلك من أنماط التطوير الصوتي prosodic features ، كالمواضع الصوتية ، التي يعتمد عليها النحو في تحليل بعض مسائله وتفسيرها إلى حد كبير

فالتنعيم مثلاً عامل مهم في تصنيف الحمل إلى أنماطها المختلفة من إثنية واستفهامية ونعجية . إلح ، إذ تتحدد قيمة كل عطف منها وفقاً للون موسيقى معين ، على الرغم مما قد تحتويه الجملة من أدوات صرفية من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها ، كأدوات الاستفهام وصيغى التعجب مثلاً . وفي كثير من الأحيان ، يكون التنعيم وحده هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة كما يحدث ذلك مثلاً حين نحلل الحمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام ، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة استفهام ، ولكنها بحسب تعبيرهم حُرحت عن أصلها

وهناك في النحو العربي الكثير من الأنواع التي يحتاج في تحليل مادتها تحليلًا علميًا دقيقاً إلى موسيقى الكلام وتنعيمه من ذلك باب الاحتصاص فهناك في قولنا

بحس العرب أكرم الناس أحلاقاً

بحس الحاجة على أن كلمة «العرب» كلمة مقصودة بالاحتصاص (وليست حراً لبحر) مستدلين في ذلك بحجىء الكلمة منصوبة وقد يعيهم على هذا الفهم كذلك موقع هذه الكلمة دنها في الجملة ، حيث جاءت متلوقة بلفظة «كرم» وهي

لفظة صالحة للإخبار بها في حدود ذاتها ، كما أنها هي الأنسب والأوفق لأداء هذه الوظيفة في هذا الموقف بعينه

وعلى الرغم من صحة هذا السمع الذي يهجه هؤلاء السحاة ، فقد فاتهم أهم أمانة من أمارات هذا التحليل . وعنى بهذه الأمانة تلك السمات الصوتية التي ينصف بها هذا المبطوق utterance والتي تتمثل أساساً في التلوين الموسقى الذي يصاحبه . وهذه الجملة بتحليلها السابق وفي موقعها المعين يصاحب نطقها نعمتان مختلفتان ، وإن كانتا متصلتين غير منفصلتين . الأولى منهما تصاحب الجزء الأول من المبطوق ، وهي من ذلك النوع الذي يدل على أن الكلام لم ينته بعد ، وهي ما تسمى بالنعمة الصاعدة rising tone . ويصاحب هذه النعمة في هذا الموقف عادة وقمة خفيفة pause ووقوع بر قوى strong stress على كلمة «العرب» دلالة على اهتمام خاص بها . أما النعمة الثانية فتصاحب الجزء الباقي من الجملة ، وهي من ذلك النمط الذي يدل على انتهاء الكلام ونهايته ، وتسمى «نعمة هابطة» falling tone . ويمكن التنبؤ إلى هذه السمات الصوتية في الكناية بوضع فاصلة (،) عقب الجزء الأول من الجملة ونقطة (.) في نهايتها هكذا

نحن العرب ، أكرم الناس أخلاقاً^١

والتعظيم كذلك يمكن الاعتماد عليه في توجيه الإعراب وتفسير صورته المختلفة . فهي الشاهد المشهور التالي

كم عممة لك يا جرير وخالة

فدعاء قد حلت على عشاري

١. وضع النعامة هنا أدق في التعبير عن المقصود من وضع نقطة التعريف شرطياً . «عرب» ، ذلك لأن الشرطيين يعنى وجود سكون خفيف قبل صيغة «عرب» ويعدّها وهد لا يوافق النطق الصحيح الذي لا يجزئ هذه السكون قبل هذه الصيغة

حور السحابة أن تكون «كم» خيرية أو استفهامية ، ومن ثم حوزوا أكثر من وجه إعراسي للكلمة التالية لها ، وهي «عمة» وما عطف عليها وهي «خالدة» وما قدره هؤلاء السحابة من إعراب تقدير صحيح لا تأباه قواعد اللغة من حيث هي ، ولكنا بالطر إلى طريقة نطق البيت نستطيع أن نحسم الأمر ونقرر ما إذا كانت «كم» خبرية فقط أم استفهامية فقط . وذلك لأن اللون الموسيقي الذي يصاحب نطق البيت يحلف من إمكانية إلى أخرى ، إذ موسيقى الاستفهام غير موسيقى الأحناس الأخرى من الكلام .

وهي اعتقادنا أن تجويز الاحتمالين معاً منى على الصورة الكتابية للبيت ، لا على نطقه ؛ إذ إن نطقه في الموقف المعين لا يمكن أن يقع إلا على وجه واحد فإذا ما حدث ونطق مرة أخرى بصورة موسيقية مختلفة فقد اختلف الأمر وأصبح البيت يتبين من وجهة النظر اللغوية ، بسبب اختلاف الإعراب والمعنى والموقف المناسب لكل حالة كذلك

وهناك بعض الطواهر الصوتية العامة التي يمكن الاعتماد عليها في توحه الإعراب كذلك من ذلك مثلاً ما نطلق عليه نحن «العواصل الصوتية» أو ما يمكن أن بشار إليه بالوقعات والسكتات . وفي مقدورنا أن بين دور هذه العواصل في محال الإعراب بالآيات التالية .

(ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين)

قدم علماء التفسير واللغة عدة أوجه لإعراب هذه الآيات وسكتها بها بإيراد ثلاثة منها ، مستخدمين العواصل الصوتية في تحليلها وعلامات الترقيم اللازمة ، بوصفها تمثيلاً كتابياً لهذه العواصل

(١)

دلت الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين

فالأيات في هذه الحالة ثلاث ، تكون كل منها جملة مستقلة محددة
سكنتين ، واحدة سابقة وأخرى تالية لها ، وقد أشير إلى ذلك بوضع النقاط التي
تفيد تمام الكلام وانتهائه وتلخيص الإعراب حيثند هو ما يلي

دلت الكتاب حملة من مستداً وحر ، والألف واللام في الكتاب «لإفاده
الحقيقة» والمعنى أن ذلك هو الكتاب الكامل الحقيقى بأن يحتصر به اسم الكتاب
لعاية تموقعه على بقية الأفراد في حيازة كمالات الحسن»

(تفسير أبو السعود ج ١ ص ١٨)

لا ريب لا نافية للحسن ، وريب اسمها ، والحر محدود تقديره «موجود»
والحملة مستأنفة مؤكدة لما قبلها
فيه هدى للمتقين حملة ثالثة من حر مقدم ومبدأ مؤخر هو «هدى»
وللمتقين متعلق بهدى

(٢)

دلت الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين

الآيات هنا ثلاث أيضاً ، ولكن تركيبها مختلف ، كما هو واضح ، ومن ثم
اختلف الإعراب والمعنى كلاهما . والإعراب هنا كما يلي

دلت الكتاب إعرابها كالحالة السابقة

لا ريب فيه حملة مكونة من لا النافية للحسن واسمها وحرها ، وهى إما مستأنفة
للتأكيد أو فى محل رفع حر ثان لاسم الإشارة «ذلك»

هدى للمتقين هدى خبر مستنداً محذوف تقديره «هو» وهذه هي الالة الثالثة

(٣)

ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين

الآيات هنا آياتان فقط وسدو الاختلاف واصححا بينهما وبين تركيب الاحتمالين السابقين ، وذلك يوضحه الإعراب التالي

ذلك الكتاب لا ريب فيه

ذلك مستنداً والكتاب بدل أو عطف بيان له ، و «لا ريب فيه» جملة من لا لباقية للحس واسمها وحررها ، هي محل رفع خبر المستند وهو «ذلك» وهما ملاحظ اتصال صوبيا بين حرفى الآية «ذلك الكتاب» و «لا ريب فيه» وذلك على هدى لاحتمال - لارباط الكلام بعصه بعض فى المعنى والإعراب معا ، ومن هنا لم يحر لنا أن نضع النقطة (٠) بين هذين الحرفين ، لأن النقطة فى وضعها الصحيح إنما تدل على انتهاء الكلام . وعام الكلام هنا ليس بأحد هذين الحرفين دون الآخر ، وإنما تمامه بهما كليهما

هدى للمتقين

هى الآية الثابتة وتحليلها الإعرابى هو التحليل المذكور فى الاحتمال السابق

ولا يعيب عن نالنا بالطبع فى هذا الخال أن يذكر حقيقة واقعة لا يمكن العصى من شأنها ذلك أن علماء السلاعة استطاعوا أن يبيدوا من الدراسات الصوتية زيادة ظاهرة ، عندما تكلموا عما سموه «التلاؤم والتماهر» بين الحروف وراحوا يصنعون قواعد وفواين عامة لهدى الصرب من التأليف ، حتى يكون الأمر واصححا أمام

لمشترى للكلام شرا ونظما وقد حاول هؤلاء العلماء - على اختلاف مساهمهم - أن يربطوا هاتين الظاهرتين (وعيرهما) بصفات الأصوات ومخارجها وما تنقسم به من بحيرات أخرى ، على ما هو معروف فى السلاعة لتقليدية

وعلى الرغم من أهمية ربط علوم السلاعة بالدراسات الصوتية واستغلال حقائق هذه الدراسات فى خدمة تأليف الكلام ، فإن هذا الربط وذلك لاستغلال قد وحها نحو ما سميته بالصحة الخارجبة للكلام ، تلك الصحة التى تتمثل فى حودة الكلام وامتيازها مع مراعاة مطابقته لمقتضى الحال وهذه - كما يرى مسألة تمثل حاسا وحادا من حواش النظر فى التأليف ، بالإضافة إلى أنها تسعى بالدرجة الأولى - عن الدوق الشخصى والنظر الذاتى . وهما أمران لا نطمئن إليهما الدرس الدعوى الحديث ، وعالما ما يهملهما ويرفض الاعتماد عليهما ومن ثم يلقى بهذه المسألة كلها إلى علم الأساليب stylistics ، دون علم اللغة بالمعنى لدقيق ،
linguistics proper

فكان الأولى والأهم إذن أن نتركز استغلال حقائق الدرس الصوتى فى تحليل قصايا الصحة الداخلية للتأليف وتفسيرها ، أى فى دراسة قصايا الصرف والنحو ومشكلاتهما ، نلث لقصايا والمشكلات التى تستعد منها قوايين نظم الكلام وتأليفه على وجه صحيح صحة مطلقة

أما فيما يحتص بعلاقة الصرف بعلم النحو فيبدو أنها هى الأخرى عبر واصحة تماما فى أدهان بعض لعويى العرب قديمهم وحديثهم على سواء ذلك أن هؤلاء الدعويين درجوا على مناقشة لكثير من قصايا الصرف ومسائله كما لو كانت هدفا بذاتها . على حين أنها فى حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون بمثابة مدخل إلى دراسة النحو ومعالجة مشكلاته

١ - نظر مثلا « اسكب فى إعجاز القرآن لدرمانى (ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) » تحقيق محمد حلف الله احمد ،
و د رعبون سلام ص ٨٦ وما بعدها ، وما الفصاحة لابن سبان خلفا حى ، ونش السائر لابن الأنير إلح

والعلاقة بين الصرف والنحو هي كالعلاقة بين مادة الساء والبناء نفسه ولا
شك أن الهدف والمقصد الأسمى إنما هو البناء الذي يستطيع الإنسان أن يفيد منه
إفادة مباشرة من إيواء ووقاية ومتعة كذلك وهذا هو حال النحو الذي يتعامل مع
الحمل والكلام المطبوع المشتغل على عناصر الفهم والإفهام ووسائل ربط الإنسان
بأحبيه الإنسان في المجتمع ومعنى هذا أن النحو (وهو هنا يمثل البناء الكبير) هو
خلاصة البحث اللغوي على كل المستويات (وبخاصة الأصوات والصرف) ، وهو
محورها الرئيسي الذي تدور حوله ومن أجله كل الجهود في العمل اللغوي بعمامة
ولست سكر على كل حال أن هذا البناء ما كان له أن يتم ، بل ما كان له أن
يوحد بدون المادة التي تشكله وتقيم أركانه وهذه المادة تتمثل في مواضيع الصرف
(المعتمد هو الآخر على الأصوات والمعتمد منها مادته) ومن ثم كان لابد من
توجيه شيء كبير من الجهد لمناقشته ودراسته ولكن لا على أساس أنه غاية في
دانه ، وإنما بوصفه وسيلة لغيره ، وخطوة عمدة له

إسأ حين نقرر في الصرف أن الاسم إما مفرد أو مثنى أو جمع مثلاً ، ينبغي
في الحال أن ندرك أن هذا العمل إنما تظهر قيمته في استغلاله على مستوى
العبارات والحمل ، حين نظر في قواعد المطابقة بين وحدات هذه الحمل والعبارات
ومدى أرساطها بعضها بعض من الأفراد والتشبية والجمع ومن ثم يرى ضرورة
الانتقال من الدرس الصرفي إلى الدرس النحوي مباشرة وجعلهما كما لو كانا
امتداداً لشيء واحد ، أو كما لو كانا كلا متكاملين ، وإن كانا ذا حاسين أو مرحليين
وعلى الرغم من هذا الذي نقول ، فإن التراث اللغوي العربي الذي تأبدينا
لا ينمشي مع روح هذا الأسلوب الذي نراه لدراسة الصرف فهناك في هذا
التراث نقائلاً بعض الآثار التي تشتت في معالجة الصرف ، وتنحو بمسائله نحو
المناقشات الجزئية التي سرّكز حول الكلمات بوصفها ألقاط ، لا بوصفها أمثلة أو

أنماطاً من الأمثلة ، نستطيع أن نستخلص منها قواعد عامة تخدم الباحث في التراكيب وقضايا النحو - هذا بالإضافة إلى ما يتحلل بعض الأعمال الصرفية من محاورات واقتراصات جدلية قطعت كل صلة بين الصرف والنحو وفوتت على النحويين فرصة الاستفادة من معظم ما قرر الصرفيون

ولسا سالع إذا قررنا أن هذا الأسلوب في معالجة الصرف وفي عدم ربطه بالنحو ربطاً يؤكد تكامل العلمين واعتمادهما بعضهما على بعض أشد اعتماداً وأوثق - هذا الأسلوب يغلب اتباعه في معظم الآثار اللغوية التقليدية بما في ذلك كتاب سيويه ، وأعمال غيره من النحويين الذين أولوا الصرف عناية خاصة ، كالمارسي وابن حني وغيرهما - والفروق بين هؤلاء العلماء في هذا الشأن إنما هو في تطبيق هذا المنهج الذي نظهر أسوأ صوره في كتاب «التصريف» للمارسي وشرحه «النصف» لابن حني

ولم يرل هذا الأسلوب نفسه حارب حتى الآن في مؤلفات المحدثين التقليديين ، ولم يرل الصرف يدرس في معاهدنا ومدارسنا مستقلاً عن النحو غير متصل به ، على حين تشير طائفة لأشياء ومناهج البحث الصحيح إلى ضرورة النظر إليهما متصلين غير منفصلين

وإذا حرر لنا أن بفصل الصرف عن النحو فإما يكون ذلك في حدود إطار صيق لا يعدو حاليين اثنتين

أولاهما - حالة البحث العلمي والدراسة على مستوى التخصص
ثانيتهما - حالة التعريف بالعلم وتحديد مياديه وتعرف طبيعة البحث فيه
وهناك على كل حال بعض اللغويين الأذكياء الذين استطاعوا أن يربطوا مادة العلمين بعضها بعض على وجه من الوجوه وأن يفيدوا من هذا الربط بصورة مدحوظة - من هؤلاء اللغويين الرحاحي في كتابه «الحمل»

فراه في هذا الكتاب يأتي بالمادة الصرفية ثم يستعملها في الحال في معاجة قصايا النحو ، واصلا مناقشته بعضها ببعض على وجه يعيد وحدة العلمين . نلاحظ هذا السلوك مثلا في باب الأفعال ، حيث يستهل الرحاحي كلامه بدراسة التفسيرات الصرفية المعروفة للأفعال ، ثم يتبع ذلك بحث خواص التراكيب فيبحث الإعراب وحالاته المختلفة التي تتصل بهذا الباب بالذات وقد يضطر أحدا إلى العودة إلى بعض مسائل صرفية أخرى ذات صلة بموضوع الدرس ، كأن يعرض مثلا لأدوات النصب والحرم في إطار هذا الباب العام الذي أشرنا إليه وهذه العودة قد تملئها طيبة الموضوع وضرورة البحث فيه وليست من باب المصول أو الخلط في المنهج

أُصِفَ إلى هذا أن الرحاحي في كتابه هذا قد امتاز من رملائه اللعوبين عيرتين طاهريين .

أولاهما أنه حين يعرض لقصايا الصرف لخدمة النحو إنما يأتي بالقدر الملائم للمقام ولا يدخل في فصول أو استطراد ، ويتم ذلك كله بوصوح في العبارة والفكرة وبأسلوب يدل على فهم وإدراك لشدة ارتباط العلمين بعضهما ببعض .

والميرة الثانية مرتطة بالأولى ومترنة عليها ، ذلك أن الرحاحي - لحرصه على الإتيان بالقدر الملائم فقط - لم يتورط في تلك القصايا التقليدية التي جرى أعاد الصرفيين على مناقشتها ، على الرغم مما تتضمنه من محاوره الواقع أحيانا ، وما يصحب مناقشتها وبحثها من تأويلات وافتراسات تعسفية بعيدة عن روح المنهج اللعوى السليم ، كما يظهر ذلك مثلا في بابي الإعلال والإبدال .

قد يقال إن كتاب الرحاحي المشار إليه كتاب نحو فقط ، أي ليس كتاب نحو وصرف . ولكن هذا القول غير دقيق ، إذ الكتاب ينظم دراسة صرفية نحوية متكاملة من وجهة نظر صاحبه ، وإن كانت المسائل النحوية (فيما لو أفردت

وعرّلت عن مصاحبتها وهذا أمر غير مرغوب فيه) تمثل الجزء الأكبر من البحث .
وهذا مسلك في حد ذاته جيد ، إذ النحو هو مقصد الدراسة وهدفها فيما يعتقد ،
لأن النحو هو قمة الدراسة اللغوية وهو تحسيد لقواعد اللغة في عمومها ، من
قواعد صوتية وصرفية ونحوية ومعالجة الصرف أو الأصوات في مثل هذه
الأعمال إنما تكون على أساس أن هذه المواضيع وسيلة لا غاية وسيلة لخدمة
النحو ودراسة فصايه

وهذا هو ما سلكه الرحاحي في هذا الكتاب بالفعل ، إذ اقتصر على تلك
المسائل الصرفية التي تخدم النحو ، والتي تعد مدخلا طبيعيا إليه .

ومع هذا ، فإن الرحاحي قد حابه التوفيق أحيانا في تطبيق هذا المنهج ، حيث
براه من وقت إلى آخر يبدو كما لو كان غير مدرك لمعنى العلاقة بين الصرف
والنحو . إذ يحده في بعض المواقع يبدأ بقضايا النحو مناقشا إياها مع استخدام
المادة الصرفية ومعالجتها . ثم يعود بعد هذا إلى إيراد هذه المادة الصرفية
ومصطلحاتها . وكان الواجب أن يعكس الترتيب كما يقتضيه منطق البحث

وبلاحظ كذلك أن كتاب الرحاحي المشار إليه قد اتبع في ترتيب أبوابه
وموضوعاته ترتيبا يخالف المتقدمين والمتأخرين على سواء ، وهو ترتيب لم يتصح
لنا أساسه ولم تظهر لنا فلسفته بعد

والرحاحي كغيره من اللغويين تناول الأصوات تناولا موجرا ، ولم يتناولها
لداتها ، وإنما بوصفها وسيلة للدخول في موضوع الإدغام وخدمة مشكلاته ، وكان
الرحاحي واصحا في هذا القصد حيث درس الأصوات تحت باب الادغام ويبدو من
مسلكه أنه لولا الإدغام ما عرض لهذه الأصوات ألبتة وبذل على هذا الذي نقول

عذرة الزجاجي نفسه ، فقد أن يعقد الباب بحوان الإدغام يقول «أول ذلك معرفة
محارج الحروف ومراتبها وتاينها ومهموسها ومجهورها وسائر ذلك من أنواعها»

وهو في هذا يسلك مسلك غيره من اللغويين الذين - على الرغم من حودة
ما أتوا به - لم يحاولوا ربط الأصوات بمواضيع أخرى ذات أهمية كبرى في محال
الصرف والنحو معا - على أن الزجاجي فاق زملاءه اللغويين وأمنار منهم في هذا
الشأن بالتعرض لقواعد الهجاء والإملاء وهي مسائل ندخل في نطاق علم
الأصوات ولا شك^(١)

السكاكي وابن جني :

وهناك عالمان حليان يجدر بنا أن نشير إليهما إشارة خاصة في هذا المجال

محال العلاقة بين فروع علم اللغة ، وهما السكاكي وابن جني

فلاحظ أن السكاكي يدرك أن هناك رابطة وثيقة وعلاقة متينة بين هذه
الفروع ، وهو يشير إلى ذلك أكثر من مرة ، حيث يقرر أن تمام هذه العلوم إنما يعتمد

(١) انظر : الحمل للزجاجي ، تحقيق ابن أبي شيب لأستاذ بكلية الجزائر ط ٢ (ماريس ١٩٥٧)

(٢) ولكتاب «الحمل» للزجاجي وجوه خمسة أخرى تتعلق بطريقة عرض المادة وتخليتها ولهجه في التأليف وأساليب
التصنيف - وقد أشار إلى شيء من هذا الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه «أبو علي الفارسي» حيث يقول
«أسلوب الزجاجي في الحمل سهل سمع ، لا تعقيد فيه ولا النواء ولا أثر للعقل النحوي أو التدليل المنطقي فيه»
ثم يقول «شيء آخر أراه أروع الناس عن كتاب الحمل ، ذلك لأنه كتاب جامع للقواعد النحوية والصرفية في
«يحاز بجدي على المسائل والمشاكل جميعا يعطيت القواعد العامة في حمل بعيدة عن تأويلات المتأخرين وفي
أسلوب سهل لا يرى فيه عوجا ولا أمنا من تعقيدات المعقدين وتعقيدات النحاة والتجويرات المشهورة عنهم في
مسألة الواحدة حتى لنحتمى الصواب وتشتت المسالك ويظهر أنه قصد قصدا إلى التيسير على شدة العربية ،
فسمى كتابه «الحمل» وفي تلك التسمية يحاء بالاختصار والتركيز معاً ويؤكد الدكتور شلبي مراداً هذا
الكتاب حين يمدح بيده ويبيّن كتاب آخر للزجاجي (هو «الإيضاح في علل النحو») حيث يقرر «إذا كان الزجاجي
قد اهتم بالمنطق في كتابه «الإيضاح في علل النحو» فإن الزجاجي قد ترك المنطق حمله في كتابه «الحمل» فقد
أغفل هذا الكتاب من المنطق ومسائله وأقيسه وقضاياه وبراهينه وتعليقه وتدليله حتى يكاد يكون نكاهاً - المرجع
الدكتور ص ٦٢٩ - ٦٣١ و ٦٣٥

على ربطها بعضها ببعض فهو يذكر مثلاً أن تمام الصرف في دراسة الأصوات ،
وأن النحو لا يستعنى عن الصرف .

أما بالنسبة للنحو فقد قررنا أن النحو أساس لتأليف الكلام لمجرد الصحة ،
وأن علم المعاني يرتبط به من حيث إنه يبحث في الحملة كالنحو ، وإن كان على
مستوى فوق مستوى الصحة المجردة . وفي نظر السكاكي أن علم البيان شعبة من
علم المعاني

هذا الذي يقوله السكاكي صدق وحق ، ولكننا نلاحظ أن السكاكي لم يمد
الإفادة المتعانة من تلك الأسس الحيدة التي وضعها ويدو من حملة كلامه أنه
اكتفى بهذا الأسلوب الطري ، ولكنه لم يشأ - أو لم يستطع أن يطبق نظريته
هذه عند مناقشة قصايا هذه المروع .

وبالنسبة للأصوات ، اكتفى هذا العالم الحليل بحسبانها المادة الخام لتأليف
المهرجات ، ولكنه لم يستخدم مادته الصوتية في معالجة أى قضية صرفية أو نحوية
دات بال وكل ما أفاده من دراسة الأصوات هو استعمال حقائقها وخواصها في
الكلام على موضوع يحلو لكثير من البلاعيين أن يعرضوا له ، هو موضوع «التلاؤم
والتناغم» في الحروف

وحيث عرّض لسكاكي للصرف زكر على نقاط تأتي في الدرجة الثانية من
مباحث الصرف الحقيقية ، بل إن بعض المحدثين يرى إحراجها من هذا المزع بهائياً
هذه النقاط تتمثل في قصايا الاشتقاق بأنواعه وما يرتبط بها من البحث في اللفظة
المجردة ، بوصفها لفظة ، لا بوصفها لفظة ذات وظيفة صرفية يظهر أثرها في الحملة .
وعلى الرغم من أن السكاكي نص على وجود علاقة وثيقة بين النحو والمعاني ،
نراه يفشل في تطبيق هذا القول ، إذ نراه في المناقشة والدرس يفصل بين العدمين
فصلاً واضحاً ، ويمرّق سهما تهريقاً عجباً ، على الرغم من اشتراكهما في البحث

فى الحملة فعده أن النحو يحتص بالصحة المجردة ، وهذه منزلة لا قيمة لها فى طره ، بها «مرلة أصوات الحيوان عنده ، على حين يرى أن علم المعانى هو صاحب المرلة السامية لأنه يبحث فى مطابقة الحملة للمقام وفى هذا تتفاوت «الأقدار»

وكان الأحدث بالسكاكى أن يحاول ربط العلمين بعضهما ببعض فى التطبيق كما نص هو على ذلك من الناحية النظرية فالنحو والمعانى شكلان علمًا متكاملان يستطيع أن سميه علم التراكيب ، وهذا هو الاسم التقليدى فى الدراسة اللغوية العربية

على أن مطابقة الكلام للمقام لا تتم ولا يمكن أن تتم إلا بعد مراعاة قواعد النحو ، وهذا ما أدركه العقري اللغوى عبد القاهر الجرجاني والسكاكى نفسه لم يستطيع أن يفلت من هذه الحقيقة ، فنراه من وقت إلى آخر يلجأ إلى قواعد النحو لتوضيح أو تفسير قاعدة أو فكرة ترتبط بعلم المعانى

أما ابن حنى فقد عرّض لكثير من وسائل الأصوات والصرف والنحو (وعبرها) فى آثاره ، وعلى الأحص فى كتابه الموسوم «بالخصائص» ، كما تناول فصلاً صوتية مهمة متنوعة فى كتابه «مرصعة الإعراب» وعرض فى أثناء هذا التناول لكثير من مشكلات الصرف والنحو أحياناً

وعلى الرغم من هذا التناول لهذه الفروع فى هذه الآثار لا يستطيع القول بأن ابن حنى ربط هذه الفروع بعضها ببعض على الوجه السليم ، أو أنه استخدم نتائج الفرع السابق فى إلقاء الضوء على مسائل الفرع اللاحق له

إن ابن حنى فى الخصائص يعرض لموعين رئيسيين من قضايا اللغة

النوع الأول يتمثل فى الكلام على تلك المسائل العامة التى يناقشها بعض المدرسين على أساس أنها نوع من المدخل إلى دراسة المادة اللغوية ذاتها أو بوصفها خطوات على الطريق إليها وهذه دراسة لها أهميتها ولا شك ، وكثيراً ما تعين

الباحث على إلقاء الضوء على مشكلاته اللغوية الحقيقية ولكيها يلاحظ أن بين
حسى كثيراً ما يخلط هذه المسائل العامة بعضها ببعض ويستطرد منها - دون ضرورة
أو حاجة تدعو إلى ذلك - إلى موضوعات من أنواع شتى ، صرفية ونحوية ، بل
صوتية كذلك وهكذا تحتلط المادة بعضها ببعضها إلى درجة أن الإنسان تصعب
عليه متابعة مناقشته أو الوقوف على الموضوع الأساسى والأصلى فى هذه المناقشة

أما النوع الثانى من القضايا التى عرّض لها ابن حنى فى خصائصه فهى
أشبه ما يكون بمناقشة لمهج أو الاتجاه الفكرى الذى يتساه ابن حنى فى بحوثه
ودرساته اللغوية ، أو قل إن شئت إنه نوع من فلسفة البحث اللغوى ثم
يحاول من أن إلى آخر أن يوضح آراءه أو أن يبرهن على صحتها بمناقشة مسائل
لغوية متنوعة ، صوتية وصرفية ونحوية وغيرها

وفى هذا النوع الثانى كذلك يلاحظ أن الاتجاه السائد عند هذا الدارس
العظيم هو الاستطراد والانتقال من مشكلة إلى أخرى لأدنى مناسبة ، بل بدون
مناسبة وصحة أحياناً والأسلوب العالٍ فى أعمال ابن حنى هو حشد المادة
والإلقاء بها أمام القارئ يستخلص لنفسه منها ما يشاء ويترك ما يشاء

وبالمسبة لموضوعها هذا ، وهو البحث عن مدى الصلة بين فروع علم اللغة
ستطيع أن نقرر فى إحراز أن ابن حنى لم يبحج فى ربط هذه الفروع بعضها ببعض
ربطاً يوحى بوحدها أو تكاملها ، كما أنه لم يوفق فى أكثر الأحيان إلى
استعلال مادته العلمية فى خدمة هذه الفكرة .

وحقيقة الأمر أن لمهج الغالب على ابن حنى فى خصائصه هو حشد أمثلة
صوتية وأخرى صرفية وثالثة نحوية بعضها مع بعض ، وحلط ذلك كله بمادح
مختلفة من البحث اللغوى العام ، كالكلام على الظواهر اللهجية واللحن واللغة
وشأتها . إلح ، دون أن يربط بعضها ببعض برابط منطقى يقوده فى الحال إلى

تأسس علم واحد يجمع هذا الشتات من القضايا ، ويحصعها لمهج عام يسع في دراستها ومناقشتها .

ومثل هذا الذي نقوله هنا يطبق على أسلوب ابن حسي في أثره التحليل «سر صناعة الإعراب» إنا لا نكر عبقرية الرجل وما جاء به هناك وناقشه من مسائل صونية ذات خطر وبال ، وبخاصة تلك المقدمة الرائعة التي قدم بها بقية فصول الكتاب . كذلك لا يمكن أن نقلل من شأن المسائل الصرفية التي أوردها متناثره هنا وهناك في أثناء مناقشاته ولكنا مع ذلك نأخذ على هذا الباحث أنه لم يستطع رؤية الخيط الدقيق الذي يصل الأصوات بالصرف ، ومن ثم لم تتح له فرصة الربط بين العلمين بصورة تعينه على فهم قضاياها والاتجاه العال في هذا الكتاب (باستثناء المقدمة التي قصرت على الأصوات) هو الانتقال من الأصوات إلى الصرف (والنحو أحياناً) من باب الاستطراد ، لا من باب ترتيب الحقائق ترتيباً منطقياً من شأنه أن يقود إلى نتائج واضحة محددة

وهناك نقطة ثانية يظهر فيها الخلاف بين العرب القدامى والدارسين المحدثين ، وهي في الوقت نفسه ذات ارتباط بالنقطة الأولى ومترتبة عليها لقد أدى عدم إدراكهم لسوع العلاقة بين فروع الدراسات اللغوية إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات ذات المفهومات العامصة ، أو المتداخلة بعضها مع بعض أو المترادفة في معانيها ، على بعض فروع هذه الدراسات بصورة تسب عن خلط واضطراب في تحديد مفهومات هذه الفروع

من أشهر هذه المصطلحات تلك المصطلحات التي يأتي ذكرها في معظم المناقشات اللغوية التي لا تحتص بمرع دون فرع ، والتي تلقى بطرات عاجلة أو متأنية على الدرس اللغوي بعامة من ذلك مثلاً

اللغة متى اللغة - علم اللغة - علم العربية - علم الأدب - العلوم اللسانية
علوم اللسان العربى .. إلخ

اللغة ،

ربما يكون هذا المصطلح هو الأشيع ذكرًا والأقدم تاريخًا والأكثر إطلاقًا على
هذا الصرب من الدراسة التى تحتص بالبحث فى «أحوال المفردات من حيث
جواهرها وموادها» ومعنى هذا أن المصطلح «اللغة» (أو لغة بالتنكير) أصبح عندهم
دا مفهومين مختلفين .

الأول . اللغة بمعنى الكلام الإنسانى الذى يشكل مادة الدراسة اللغوية
كلها language

والثانى : فرع من فروع الدرس اللغوى ، أو علم احتص ببحث المفردات
وأحوالها على نحو ما يجرى فى المعجمات وبحوها^(١) .

وقد بصيفون إلى هذا المصطلح أحيانًا كلمة «متن» أو «علم» ، فيصح المفهوم
أحصر ، وأصيق بما يحتمله الإطلاق الأول ، وتصح المصطلحات حينئذ ثلاثة ،
هى . «اللغة» ، «متن اللغة» ، «علم اللغة» ، وقد سبقت كلها معنى واحد وأطلقت
كذلك على معنى واحد ، كما يفهم من كلامهم .

والمشهورة فى التراث اللغوى القديم (وكذلك فى أعمال التقليديين من
المحدثين) استعمال هذه المصطلحات الثلاثة استعمال المترادفات ، وإطلاقها - بدون
تمريق - على ذلك اللون من الدراسة التى تعنى بالنظر فى المفردات من حيث جمعها
وترتيبها على وجه من الوجوه ، ومن حيث ارتباطها بمدلولاتها فى الخارج والواقع

(١) وقد يريد بعضهم معنى ثالث ، فيسمى المصطلح «اللغة» بمعنى انعم الباحث فى كل فروع اللغة العربيه أو ما
يسمونه أحيانًا «علوم الأدب»

ومعنى هذا أن ميدان هذا العلم أو هذا الفرع اللغوى المسمى بهذه المصطلحات الثلاثة إنما هو البحث فى الثروة اللفظية للغة وما يتبعها من مشكلات تتعلق بأصولها أو معانيها ويتمثل ذلك فى المعاجم بكل أنواعها وما شاكلها من رسائل وكتيبات لغوية تعنى بحصر طائفة من المفردات ذات الموضوع الواحد أو الموضوعات المتشابهة

وربما تتضح هذه الوظيفة ويتحدد إطارها العام من هذا النص الذى سافه لنا صاحب «المواهب الفصحى» فى هذا الشأن يقول «واعلم أن لتأليف فى علم اللغة مبنى على أسلوبين لأن من العلماء من يذهب من جانب اللفظ إلى المعنى بأن يسمع لفظاً ويطلب معناه ، ومنهم من يذهب من جانب المعنى إلى اللفظ وقد وضعوا لكل من الطريقتين كتباً فمن وضع بالاعتبار الأول فطريقه فى حروف التهجى جعل أواخرها أبواباً وأوائلها فصولاً ، كالجوهري فى الصحاح ومحمد الدين فى القاموس وابن مكرم فى اللسان ، أو بالعكس كان فارس فى المجمل والمطررى فى المعرب . ومن وضع بالاعتبار الثانى جمع الأجسام بحسب المعانى وجعل لكل حسن باباً كالرمحشبرى فى قسم الأسماء من مقدمة الأدب (ومنهم من يعتبر الأول والثانى وما يثلهما كالفيومى فى المصباح)»

ويقرب من هذا المفهوم للمصطلح «علم اللغة» ما نقله صاحب المواهب أيضاً عن المولى أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى راده ، حيث يقول هذا الأخير «علم اللغة علم باحث عن مدلولات حواهر المفردات وهيئاتها الجردية التى وصفت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصى وعمد حصل من تركيب كل جوهر وهيئاتها الجردية على وجه جردى وعن معانيها الموضوعية لها بالوضع الشخصى»

(١) المواهب الفصحى فى علوم اللغة العربية بشيخ حمزة فتح الله ج ١ ص ٢١ - ٢٢

و «علم اللغة» عند صاحب المواهب الفتحية يرادف «اللغة» ، و «من اللغة»
فلا فرق بينها عنده ، كما يدل على ذلك قوله إن «اللغة كما تطلق على العلم
الباحث عن حواهر المفردات ، تطلق كثيراً على العلم الباحث عن اللفظ الموضوع
مطلقاً ، وهو شامل لجميع فنون الأدب ، فالتنصيص على المراد يريد لفظ المن ،
أى من اللغة

وأحياناً يصيف هذا الدرس نفسه أحد المصطلحين إلى الآخر ، كما جمع
مثلاً بين «علم» و «من» في تسمية واحدة تتعثل في مصطلح جديد هو «علم من
اللغة» يقول «اعلم أنه يقال لعلم اللغة علم من اللغة بزيادة لفظة «من» لأن اللغة
قد تطلق على ما يشمل جميع أقسام اللغة العربية ، وإضافة «العلم» إليه للبيان
وإنما سمي من اللغة لكونه أصلاً لما عداه والمراد هو علم من اللغة^(١)»

واستعمال المصطلحات الثلاثة لغة ، من اللغة ، علم اللغة ، بمعنى واحد أمر
مشهور في الدرس اللغوي القديم ، كما جرى عليه كذلك بعض المحدثين التقليديين
فهذا أحمد بن فارس في كتابه الصحاح يستعمل المصطلح ثالث «علم
اللغة» ويعنى به «العلم الباحث في المفردات على الوجه الذى أشرنا إليه ولسنا
ستطيع أن نفهم منه ما قد يراه البعض من أن ابن فارس يعنى به علماً أوسع مفهوماً
وأشمل دلالة على وجه يقرب من المفهوم الحديث لهذا الاصطلاح (انظر فيما
بعد) ذلك لأن سياق الكلام يمج هذا التفسير ولأن ابن فارس استعمله بحيث
يساير ما سماه «علم العربية» ويقصد به النحو^(٢) والنحو - كما هو معروف - أحد

(١) المواهب الفتحية ٢١/١ ويلاحظ أنه في هذا النص استعمل المصطلح «اللغة» في معنيين ، أولهما ما يرادف «علم
اللغة» بالمعنى السابق شرحه ، والثاني معنى واسع يشمل كل علوم اللغة العربية أو ما سماه هو «فنون الأدب»
(وهناك بالطبع معنى ثالث وهو المعنى العام للغة بمعنى الكلام للإنسانى أو لمداه المعنوية نفسها)

(٢) السابق ص ٢٠

(٣) الصحاح لابن فارس ص ٣١

فروع علم اللغة ، بالمعنى الحديث ويشهه في هذا الاتجاه داته صاحب المهر حيث يقول . «والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية وموضوع علم اللغة أشياء حرثية وقد اشتركا معاً في الوصف » .

أما السكاكي فكان أصرح من صاحبه في هذا الشأن ، إذ جعل «علم اللغة» مساوياً في المدلول «لمن اللغة» و «اللغة» . يقول في المفتاح «وقد صممت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ، ما رأيته لابد منه» أما أنواع الأدب الرئيسية عنده فهي أربعة الصرف والنحو والمعاني والبيان وهذه الأربعة تمثل جانباً من الدرس يختلف تماماً عن جانب «علم اللغة» يقول «وإنما أعنت هذه (يقصد العلوم الأربعة المذكورة) لأن مشاركات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة - المفرد والتأليف وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له وهذه الأنواع بعد علم اللغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم»^(١)

ولم يحرج ابن خلدون عن هذا الإطار العام في استعمال هذه المصطلحات ، إذ براه في مقدمته - يستعمل المصطلحين «اللغة» و «علم اللغة» بمعنى واحد ، وهو ذلك المعنى الذي يشاركهما فيه المصطلح الثالث «متن اللغة» ، الذي نص أكثرهم على اختصاصه بالبحث في الشروعة اللغوية ومشكلاتها^(٢)

ولم يقتصر الأمر في استعمال هذه المصطلحات الثلاثة بهذا المفهوم على الدرس اللغوي القديم وما تلاه في عصور مختلفة ، بل لم تزل تلحظه في آثار بعض محدثي وأعمالهم اللغوية منها وغير اللغوية^(٣) ، غير ناطرين إلى ما يستتبعه هذا

١ - بربر سيوصي ١٣١ .

٢ - معناه العلوم للسكاكي والمقصود «بالنظم» هو «نظم الشعر» لا «نظم المعنى» المعروف عند عبد القاهر الجرجاني

(٣) انظر مقدمة ابن خلدون ج ٣ ص ١٢٥٤ ، ١٢٥٨ تحقيق د عبد الواحد داهي

(٤) انظر أطوار الثقافة والفكر ج ٢ ص ٤٣٧ وما بعدها للأستاذ علي الجدي ورملائه ، حيث يستعملون المصطلحين «من اللغة» و «علم اللغة» بالمعنى الذي مرره السابقون ، بل يطلقون المصطلح «فقه اللغة» أو «علم فقه اللغة» أيضاً على هذا المعنى نفسه

الاستعمال من عموم ، وما يطوى عليه من تساهل وهذا التساهل وإن صح
قبوله فيما مضى حيث كانت المصطلحات تطلق بدون تحديد وأصبح لمفوماتها لا
يسعى لأحد به ، الآن ، حيث استخدمت مذهب جديدة للبحث اللغوي ، نأى
الخلط في المصطلحات وتوفر لتحديد السطحي لمفوماتها

وإذا كان لنا من رأى سديه فيما يتعلق بهذه النقطة فهذا موحده

لتنق للقدماء مصطلحاتهم ولتظل بمفوماتها التي حددوها فهذا تراث لا
يسعى تربيته أو اطراحه ولكن علينا أن نعى المقصود بما حددوا وقرروا هي هذا
النشأ ، وأن ندرك أن هذه المصطلحات الثلاثة تستعمل على سبيل الترادف بينها
في هذا التراث اللغوي ، وأنها جميعاً لا تعنى أكثر من كونها تطلق على أسلوب
من أساليب الدرس اللغوي يوحه في الأساس نحو الثروة اللفظية بوصفها مفردات
دات دلالات حرثية ، لا بوصفها صيغاً صرفية أو وحدات دات دلالات نحوية في
التراكيب . ودراسة المفردات على هذا النحو تتمثل بالدرجة الأولى في
المعجمات وما إليها من تلك الرسائل اللغوية التي تعنى بجمع طائفة (أو طوائف)
من المفردات ودراستها بوجه يشاكل ما يجرى في هذه المعجمات

أما في المحيط الثقافي الحديث فينبغي قصر الاختيار على المصطلح «متر
اللغة» ، وحده دون مرادفيه وإطلاقه - إن أردنا - على هذه الدراسة الموحدة نحو
المفردات وحدها . ويجوز بصرف من التسامح والتساهل استعمال المصطلح الآخر
«لغة» بهذا المفهوم ذاته ، على شريطة أن يدرك الدارس أن هذا المصطلح نفسه
تنقصه الدقة اللازمة للمصطلحات العلمية ، وذلك بسبب إطلاقه على ثلاثة معان
مختلفة في جملة التراث اللغوي عند العرب'' هذه المعاني هي .

(١) وقد يطلق على غيرها ، كإطلاقه على اللهجة أو أسلوب الكلام إلى غير ذلك من المعاني

١ - اللغة بالمعنى المعروف ، أى الكلام الإنسانى الذى شكل مادة الدراسة اللغوية كلها

٢ - علوم اللغة على اختلاف صيورها وألوانها ، وكثيراً ما يحدث الخلط بين هذين المعنيين عند الدارسين

٣ - دراسة الثروة اللمطية أى المفردات على الوجه المشار إليه سابقاً

ولقد أدى هذا الاستعمال المختلف الوحوه لهذا المصطلح إلى شىء من الخلط وعدم الوضوح أحياناً فى التطبيق . فكثيراً ما نقابل بهذا المصطلح معطوفاً عليه علوم لغوية أخرى على وجه يصعب معه أحياناً إدراك المراد والمقصود به فهناك مثلاً فى مقدمة ابن خلدون نجد فصلاً معقوداً باسم «علوم اللسان العربى»^(١) ، ثم بأحد هذا العالم الخليل فى بيان أركان هذه العلوم فيتنص على أنها أربعة هى «اللغة والنحو والبيان والأدب» فالمصطلح «لغة» فيما لو أخذ معزلاً عن سياق الكلام فى الموضوع كله حار تفسيره بأى من المعانى الثلاثة المشار إليها سابقاً ولكن القراءة الفاحصة للمناقشة التالية تعيد أن المقصود به هو «من اللغة»

ولقد ظهرت فى السنوات الأخيرة بحوث لغوية تحمل عناوين منتظم هذا المصطلح اللغوى وغيره منها «اللغة والنحو بين القديم والحديث» ، و «من قصايا لغة والنحو» ، وغيرهما كثير وهما بعد قراءة هذه البحوث ونحوها يصعب على المرء أن يقرر بسهولة ما إذا كان العطف عطف معايره أو عطف الخاص على العام وعلى الأول يكون المقصود باللغة الثروة اللمطية وما إليها مما يسمى «من اللغة» كذلك ، وعلى الثانى يكون المراد به اللغة فى عمومها أى ذلك المحصول اللغوى كل مظاهره وخواصه صوتية أو صرفية أو نحوية وإذا صح أن هذا التفسير الثانى

(١) جزء الرابع من هذه المقدمة تحقيق الدكتور واهى

هو المعنى في هذين الأثرين بالذات فقد كان الأولى بصاحبيهما في نظريا الاقتصار على لفظ «اللغة» ، إذ هو بهذا المعنى الذى أوردناه يصدق على النحو وعنى غيره من المروع التى تحتصر بالنظر فى اللغة أما أن التفسير الأول هو المقصود فإن المادة التى نستظمها هذه النحوت وأصرانها لا تؤيده ولا يصلح مسوعاً له

على أن بعض اللغويين العرب يستعمل المصطلح «لغة» وما تصرف منه استعمالاً دقيقاً ، وبصحة فى الموضع الذى يفيد مقصود الباحث أو الكاتب بدقة ووضوح من ذلك مثلاً ما جاء به صاحب المهر محاولاً التفريق بين ما سماه «اللغوى» ، «لحوى» حيث يقول «وقال عبد اللطيف العدادى فى شرح الخطب الساتية . اعلم أن اللغوى شأنه أن ينقل ما نطق به العرب ولا يتعداه وأما لحوى شأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ، وينسب عليه ، ومثاليهما اخذت ولغويه ، فشأن المحدث نقل المحدث برمته ، ثم إن الفقه يتفاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويهيس عليه الأمثال والأشياء فى هذا النص قد جاء المصطلح «اللغوى» (مسنوناً إلى اللغة) وصح المفهوم والدلالة ، بحيث نخرج المفهوم الأخرى من المقصد

ومهما يكن من أمر ، فما زلنا نصح الباحثين بعدم الاستعمال بمصطلح «لغة» وما تصرف منه هذا الاستعمال الضيق ، بمعنى إطلاقه على دراسة المفردات وما شأنه ذلك ، ويرى وحبب قصره على المعنى العام المعروف وهو لكلام الإنسانى فى عموم Language وبهذا يكون لاصطلاح «اللغوى» أعم فى المفهوم وأشمل فى المضمون مما نعرف عليه التهيدون ، فعنى حيث ذكر من اشتغل باللغة ونظر فى أى جانب من جوانبها ، سواء أكانت هذه الجوانب صوتية أو صرفية أو نحوية وتتعلق بالثروة اللفظية ومفردات اللغة

(١) المهر لبيروت ١ ٥٩

أما المصطلح «علم اللغة» (ثالث المصطلحات التي يطلقونها على دراسة الثروة اللفظية وما إليها) فلا يحور الآن بحال من الأحوال إطلاقه على هذه الدراسة الخثرية الصيقة ، إذ قد أصبح هذا الاصطلاح في العرف الحديث ذا مفهوم واسع شامل ، يضم كل الفروع الدراسية التي تتناول اللغة من أي حاسب شئت ومن هذه الفروع «اللغة» أو «متى اللغة» بالمفهوم الذي رأوه لهدين المصطلحين ، ومنها كذلك الأصوات والصرف والنحو ، وغيرها من الفروع التي سبقت الإشارة إليها. وإذا جار لنا أن نوافق القدامى على إطلاق هذه المصطلحات الثلاثة (لغة ، متى لغة ، علم لغة) على هذا المدلول الصيق من البحث (وهو النظر في المفردات) فإنه لا يحور لنا بحال أن نوافقهم على سلوكهم نحوه من جعلهم إياه كما لو كان شيئاً منفصلاً عن بقية علوم اللغة ، أو كما لو كان ذا طبيعة وموضوع يختلفان عن طنائع هذه العلوم ومواضيعها

إن هذه العلوم جميعاً (ومن ضمنها ما سموه «اللغة» وما يرادفها) كل لا يتحرراً ، ذو موضوع واحد ، هو الكلام الإنساني . وكل واحد من هذه العلوم أو الفروع إنما يحتص بالنظر في هذا الكلام من زاوية معينة ، وحصيلة عملها كلها هو التدريس اللغوي في عمومته ، والذي ينبغي أن نطلق عليه حينئذ التسمية الحديثة «علم اللغة» linguistics .

لهذا لم يكن من الدقة في شيء أن يعتمد بعضهم كالكساكي مثلاً إلى إحراج «علم اللغة» أو ما سماه هو «نوع اللغة» وعرفه عما أطلق عليه «أنواع الأدب» ، كما يتبين ذلك من قوله «وقد ضمنت كتابي وهذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لاند منه^(١)» . ذلك لأن «علم اللغة» مفهومهم لا يعدو أن

(١) الكساكي المرجع السابق ص ٢

تكون جزءاً من كل ، هذا الكل يتمثل في جميع علوم اللغة التي أطلق عليها
السكاكي «أنواع الأدب»

أما بقية المصطلحات التي يعلب إطلاقها في هذا المجال والتي سبق أن
أشرنا إلى بعضها فيما مضى ، فهي أوضح من سابقتها في المفهوم وأكثر تحديداً
في معانيها ولكن كثرتها وإطلاق بعضها على سبيل الترادف قد يوقع الإنسان
في لسر أحياناً .

علم العربية :

وهو المشهور إطلاقه في القديم على ما يعرف «بالنحو» ، وقد ظل محتفظاً بهذا
المفهوم في كثير من الآثار اللغوية ، كما يظهر مثلاً في كتاب الصاحبي لاس فارس
على أن بعض الدارسين المتأخرين كالشيخ حمزه فتح الله يجعل هذا المصطلح
مرادفاً لما سماه «علم الأدب» على الرغم من أن الفصل المخصص لدراسة هذا العلم
معقود بعنوان «في العلوم العربية»

وعلم الأدب كما يروى هذا الدارس عن غيره يشمل اثني عشر فرعاً ،
بعضها أصول وبعضها فروع فعلم العربية على هذا المعنى وكذلك علم الأدب علم
واسع الأطراف متعدد الحلقات ، إذ هو حينئذ يشمل كل ما يتطلمه علم اللغة
بالمعنى الحديث من فروع ويريد عليه أنواعاً أخرى من الدرس ليست ذات صلة
مباشرة بالدرس اللغوي ، كعلم «إشياء الشر» وعلم المحاصرات^(١) إلخ

علوم اللسان العربي :

وهذه التسمية التي اختارها ابن خلدون وعد أركان هذه العلوم أربعة ، هي
اللغة والنحو والبيان والأدب وهذا معناه أن هذه العلوم تشمل الدراسات اللغوية
والأدبية جميعاً .

(١) انظر لمؤلف الفتحة ١٨/١ ١٩

وتقرب من هذا الاستعمال مصطلحات أخرى يرد ذكرها كثيراً في التراث اللغوي والأدبي على سواء ، مثل «العلوم اللسانية» ، «علوم اللغة العربية» «علوم الأدب» أو «علم الأدب» (بالإفراد)

وكل هذه المصطلحات ذات مدلولات واسعة تنتظم الصروع اللغوية وغيرها من ألوان الثقافة العربية وبخاصة الأدب

والأولى ما الآن أن نعود إلى تحديد مصطلحاتنا وتعيين حدودها واحتياز الأنسب منها لمقام الدرس وظروفه المناسب في مجالها هذا هو المصطلح الحديث ذو الإطار الواضح المحدد في الحقل اللغوي وحده وهو «علم اللغة» بالمعنى الحديث الذي يصمم كل فرع دراسي أو بحث علمي يوجه إلى اللغة من أية زاوية

ومن الطريف حقاً أن نجد لاحقاً قديماً يطلق هذا المصطلح الأخير (علم اللغة) على إطار دراسي لغوي يشبه إلى حد بعيد ما قررناه نحن بالنسبة لهذا المصطلح ذاته هذا الباحث هو عبد القاهر الجرجاني الذي سوى مناقشة طويلة في كتابه «دلائل الإعجاز» يفهم منها أنه يطلق هذا المصطلح على الأصوات والصرف والنحو^(١) وبمقصد بالنحو هما العلم الباحث في الإعراب ومشكلاته ، أي ذلك العلم ذو القواعد المخصوصة التي تبحث في محرد الصحة للكلام أما الوجه الآخر للنحو وهو المختص بالنظر في التراكيب ونظمها مع مراعاة الأنسب منها للمقام وظروف الحال فيسميه «النظم» كما هو معروف

وربما يفهم هذا المعنى نفسه أو ما يقرب منه من عبارة نقلها باحث حديث عن الفارسي الذي يقول علم اللغة هو «علم الألفاظ الدالة عند كل أمة ، وعلم قوانين تلك الألفاظ وهو الذي يعطى قوانين «الناطق الخارج» أي القول الخارج بالصوت وهو الذي به تكون عبارة اللسان عما في الصمير»^(٢)

(١) دلائل الإعجاز ج ١ ، الجزء ١٠ (مطبعة المروج الأدبية القاهرة سنة ١٣٣١ هـ).

(٢) الدكتور عثمان أمين في اللغة والفكر ص ٧ (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٧) وهو

يفهم هذا الرأي عن الفارسي في «حصص القدماء» تحقيق هذا الباحث نفسه

المبحث الثانى

مناهج البحث فى اللغة

فى العتبات لقديمة من الزمن حين أقدم الدعويون العرب على دراسة لغتهم ، لم نكن هناك مناهج أو طرق للبحث يمكن مقارنتها بما يجرى اليوم فى حقل الدراسات الدعوية وذلك بالطبع أمر يمكن فهمه وتقبله ، إذا نظرنا إلى بعد المسافة التاريخية ، وبما يعنيه ذلك من انعدام الوسائل التى نعين على وضع خطط محددة واضحة ، وما يعنى أيضا من عدم وصول التفكير الإنسانى إلى ما وصل إليه الفكر المعاصر من الاستعانة بالكثير من فروع العلم والمعرفة فى معالجة قضايا ومشكلاته والحق أن المقارنة بين العتريتين القديمة والحديثة أمر يصعب تحديد وجه الحق فيه ، لعدم تكافؤ الطرفين وما أتيح لكل منهما من فرص فلكل نظرنا إذن مقصورة على تقويم هذا المسهج ومناقشته بيان ما كان يمكن أن يقع لو أتيحت لهم فرص تقارن بما لدينا ولو كان لديهم ما لدينا من علوم متشعبة ، ومسالك للشفافة موعة

وأول ما يسترعى النظر فى هذا الموضوع هو صحامة العمل الذى قاموا به فى حمل الدعوى وعراة المادة التى ساولوها بالدراسة . وهو مجهود سبل يشكرون عليه ويستحقون الشاء العميم من أحله ، وبخاصة إذا علمنا هدفهم الأول ومقصدهم الأسمى من هذا الجهد الكبير

إنهم فى هذه المسئولية الكبيرة كانوا يهدفون - فى الأساس - إلى المحافظة على لغتهم القومية وصبانتها ، وهم بذلك يخدمون كلام الله ودين الله كذلك

فالهدف إذن قومي وديني معا وهو هدف حليل ، لا يدركه ولا يحاول تسعى إليه
إلا كل محصل دي مبادئ إنسانية كرمية

ولكنهم في سبيل الوصول إلى هذا الهدف ، كانوا أحيانا يشعلون أنفسهم عما
ليس في طبيعته أن ينفذ إليه أو أن عهد له الطريق ، كما كانوا لا يلتزمون في عملهم
طريقا واحدا أو صريحا مستويا أو وسيلة محددة واضحة وإنما كانوا يعملون ويجهدون
ويكدون بقطع النظر عما في الطريق من صعوبات أو ما وصعوه هم بأنفسهم في هد
الطريق من صعوبات

لذلك جاء أسلوبهم في الدراسة خليطا من ألوان التفكير ، ومربحا من
طرائق البحث ، هذا بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور وما يظهر فيه
من تجاوز يقعده عن الوصول إلى هدفهم الحقيقي

وسوف نحاول في الصفحات التالية أن نسر الخطوط الرئيسة لهذا الأسلوب
بحسب بصورتنا نحن ، مشيرين في كل ذلك إلى مواطن الخوذة أو عديمها في كل
ما نقول

فأول ما نلاحظه من ذلك أن علماء العربية وقعوا في تجاوزات منهجية لا يبرها
لبحث العلمي ولسوف نشير إلى أهم هذه التجاوزات في إنبار موحر كما
سيسير لنا في السطور التالية

أولا ، عدم التكامل أو فقدان وحدة المنهج ،

يبدو أن عدم ادراكهم لفكرة التكامل بين الفروع المختلفة للدراسات اللغوية
وعدم وصوح العلاقة بين هذه الفروع في أدهابهم ، قد أوقعهم في تجاوز منهجي هو
عدم وجود خطة أو طريقة أو منهج للبحث صالحي للتطبيق على كل حواشب الدرس
في اللغة أو عبارة أخرى ، إنهم لم يستطيعوا وضع نظرية عامة أو رسم خطوط

عريضة تسمح بالتحرك في إطارها والعمل بمقتضى ما تنص عليه أو تشير إليه من
مبادئ وأسس ، سواء أكان هذا العمل أو ذلك التحرك مرتبطا بالأصوات أم
بالصرف أم بالحو أم بغير ذلك من قصايا اللغة

ولكن الذى نلاحظه هو أنه كانت لديهم مجموعة من الطرق أو الأساليب فى
الدراسة نحىء محتلتا بعضها بعض تارة ومفردة تارة أخرى ، فللأصوات ودراستها
أسلوب ، وللصرف اتجاه وللنحو أمشاح من الأساليب والاتجاهات

فقد كان حظ الأصوات أن نالت طريقة ما يسمى الآن «بالملاحظة الداتية»
ومعى بها استخلاص الحقائق وتصنيفها ووضع القواعد الخاصة بها عن طريق
التجربة الشخصية أو الانطباع الذهنى الناتج عن هذه التجربة . وفى هذه الحالة
التي معنا (حالة الأصوات) تكون الملاحظة الداتية بتذوق الأصوات ومحاولة
نطقها نطقا فعليا واقعيا أو محاولة وصف ما انطبع فى ذهن واستمر من قواعد
صوتية وصفا صحيحا ودقيقا وفقا لتذوق الدارس ومعانيه

وهذا المنهج فى دراسة الأصوات بهج سليم ولم يرل الدراسات الصوتية
الحدثية - على الرغم مما لديها من إمكانيات آلية موعة تعد الملاحظة الداتية
ن طريق السطق الفعلى والاستماع إلى هذا السطق ، الأداة الأساسية فى البحث
الصونى على كل مستوياته ومراحله .

وهكذا نجد أنفسنا أمام أسلوب للبحث دقيق فى مانه سليم فى موقعه ، وهو
دراسة الأصوات بالذات ولكنه لم يرل أسلوبا حرييا اكتمى أصحابه باستغلاله
فى هذا الميدان بصفة أساسية دون غيره من المبادئ اللغوية ، على حين أنه لم يكن
من الصعب تطبيق هذا الأسلوب على تلك الميادين ، وبخاصة إذا علمنا أن
«الملاحظة الداتية» إن هى إلا صورة من صور منهج علمى صالح دون شك

للتطبيق على كل فروع اللغة ذلك المصحح العام هو مصحح الوصف الذى يسوع
صوره اختريته يسوع هذه العروء .

أما الصرف فالأسلوب العالى فى دراسته هو أسلوب الافتراض والتأويل
ويظهر هذا بوجه خاص فى أبواب الإعلال والإبدال ، وهذه الأبواب قد شملت
حيثا كبيرا فى الثروة الصرفية ، كما أنها قد استعفت جهودا ضخمة فى تحليل
مادتها وتمسرها ويرجع اللجوء إلى هذا الأسلوب الافتراضى لتأويل إلى سبب
رئيسى مشهور .

يعتبر هذا السبب فى ولع علماء العربية بربط الصيغ المتفقة فى شىء
اختلفة فى شىء آخر بأصل صرفى واحد وإرجاعها إليه ، ثم محاولة تفسير أوجه
الخلاف كلما وجدت بطريق التأويل أو افتراض الصور والمسالك التى تشير إلى
هذا الأصل ، وتحتوى على مكوناته أو عناصره الأساسية وذلك مثلا كما فى
قولهم قال أصلها قوون بافتراض نموذج ينظم حرف الواو لموجود فى الأصل
الذى يرويه أنه المادة الأساسية التى تفرعت عنها هذه الصيغة وغيرها ، هذه المادة
الأساسية هى «ق و ل»

وكان الأولى بهؤلاء العلماء أن يعالجوا «قال» وبحوها بالصوره التى تبدو بها ،
ما لم يكن تفسيرهم هذا مستندا إلى حقائق تاريخية ، فحيث يسوع لهم عقد
مقارنة بين حالى الصيغة فى فترتين مختلفتين من الزمن ومن العرب أن علماء
العربية لم ترقهم هذه النظر التاريخية على لرغم من مكابيتها كما تدل على ذلك
قواعد اللغة ، وفصلوا عليها ذلك المصحح الذى بهجوه

هذا بالإضافة إلى بعض الأفكار الفلسفية والمنطقية التى تست من ان إلى
آخر فى أعمالهم الصرفية ومن أمثلة ذلك أسس تقسيم الكلمة إلى أنواعها

الثلاثة الأسماء والأفعال والحروف ، وتقسيم الفعل إلى أوصافه الثلاثة الماضى والمضارع والأمر

ولقد كان النحو أقل فروع العربية حظا من حيث منهجية البحث إبه من الصعب أن نتكلم عن منهج معين التزم اتباعه أو علب تطبيقه على هذا التراث النحوى الهائل الذى حمله السابقون .

إن حطة الدراسة فى النحو حليط من أمشاح وأنواع شتى من الاتجاهات والأفكار واسبابى التى بصعب أن تغتر على الخيوط الواصلة بينها أو أن تدرك مدى ارتباطها بعضها ببعض إن هذه الاتجاهات وما يصاحبها من أفكار ومبادئ ليس من البادر أن تجد التناقض بينها واصحا ، أو أن تحس بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الحليط عبر المناسق من أساليب البحث والدراسة

ولسكتف ها نايراد أمثلة لهذه الأساليب المنافرة لنى تنعت فى دراسة النحو العربى ، مشيرين فقط إلى تلك الأساليب العامة التى من شأنها أن تكون حطة من نوع ما للدراسة اللغوية فى عمومها أما تلك الأساليب أو لاتجاهات التى اتعت فى مناقشة القضايا الحرئية الداخلة فى إطار النحو فتحناح إلى دراسات مستقلة تأمل أن تأتى بها فى المستقبل إن شاء الله

١ - الاتجاهات الفلسفية والمنطقية :

ونظهر أثر هذه الاتجاهات فى كثير من مشكلات النحو العربى من أهمها مشكلة العامل وما تفرع عنها من قضايا فرعية لا حصر لها فالعامل لابد أن يعمل ولابد أن يكون له أثر طاهر أو مقدر ، وكل معمول لابد له من عامل ، وعن هاتين لقصيتين الفلسفتين تفرعت مسائل ضخمة عرفت بالتعقيد من ذلك مثلا مسائل الحذف والاستتار ، والتسارع والاشتعال ، فهذه كلها مسائل ما كانت تثار

بهذه الصورة المعروفة بها في السحو العربي لولا هذا الاتجاه الفلسفي البعيد عن روح اللغة .

٢ - التأويل والافتراض :

والالتحاء إلى التأويل دليل التناقض في الأحكام ، تتيحة لتضارب المناهج أو عدم دقتها وهذا الاتجاه في الواقع شديد الارتباط بالاتجاه السابق أو هو مثل له ، إذ التأويل في أغلب أحواله محاولة تفسير الكلام بما يتمشى مع قواعد المنطق العام ، على الرغم من مخالفته لمطلق اللغة وواقعها . ويظهر ذلك بوجه خاص في محاولة تفسير علل الباء والإعراب ، وهي توجيهات الإعراب كذلك " .

٣ - المعيارية :

والاتجاه المعياري هو الاتجاه السائد في السحو العربي والمعيارية مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية : «اللغة هي ما يحب أن يتكلمه الناس ، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل»

وعن هذه الفكرة تفرع منهجان متقابلان أحدهما المعباري وهو الذي يعنى بتوجيه رعاية الناس إلى ما يحب اتباعه في قواعد اللغة ، وبالحكم بالخطأ على كل مخالفة ما يلقي إليهم من قواعد وقوانين ، والثاني الوصفي ولا تعدو وظيفته

(١) من الجدير بالذكر أن لاتجاهين الفلسفي المنطقي والتأويلي الافتراضي يبرزان «الآن بوصوح في أعمال بعض النحويين المحدثين من هؤلاء النحويين «تشومسكي» أو لمدرسه «الوليدية الحويبية» التي تفسر الطواهر النحوية على أساس ما يعترض حترانه في الدهن الذي يمثل المقدره اللغوية عند الإنسان وأصحاب هذه لمدرسه يرمون إلى إثبات أن المقدره اللغوية عند البشر جميعا واحدة ، وأن اللغات الإنسانية كلها تنبع في انبنيه الأساسية أو انعمية بدعة والاختلاف بين هذه اللغات إنما يظهر في البنية المنطقيه ، معبر عنها بالأصوات الخاصة بكل لغة بعينها وهم بذلك يخاطبون بأسس علم لغة قادر على تناول كل اللغات وإحصاءها منهج تحليلي واحد ، أملا في انوصوبون إلى ما يسمى «بالقواعد العقلية» وهذا المنهج - وإن بدا معريا - مبنوء بالافتراضات وهي علامات حدسي والحدسي ونحن وإن سم مأخذ نه حتى لأن مقرر أنه يلتقي في كثير من حالاته مع طرائق حدسي عند علماء العربية

تسجل الواقع اللغوى كما هو بدون التورط فى مسائل الصواب والخطأ ، فهو إذن منهج يبحث عن الحقيقة لدانها على حين يسير الأول على فرض ما يراه الدارسون من قواعد ، وإلزام الناس بها

والمهج المعيارى بهذا الوصف هو ما سار عليه رجال النحو العربى من أول يوم حتى هذه اللحظة . وهو منهج تعليمى فى أساسه ، إذ هو يؤخذ وسيلة من وسائل تعليم اللغة القومية وقواعدها للأجيال المختلفة ، على حين أن منهج الوصف هو منهج البحث العلمى الموضوعى ، وهو فى الوقت نفسه صالح لأن يتخذ أداة ناجحة فى التعليم كذلك ولكنه قد يكون أصعب من صاحبه فى هذا المجال بالذات

وقد يكون لعلماء العربية عذرهم فى تركيزهم على هذا النهج المعيارى ، إذ هم من بداية الأمر معبون بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة ، ومهتمون بتحليص اللغة من الشوائب والشواذ «قصدا» إلى المحافظة عليها وصيانتها من التحريف واللحن»

ومن الحذر بالذكر أن نوضح هنا أن النهج الوصفى هو الآخر حليق بأن يحافظ على اللغة ويرعى سلامتها ، ولكنه ينظر إليها على أنها ظاهرة متطورة ، وأن ما قد ينظر إليه على أنه لحى أو تحريف لى إلا صورة من صور التطور والتغير اللذين بلحقا باللغة على فترات الرمن

والحق أن المهج المعيارى لا يكون ، ولا يمكن تصوره إلا بعد القيام بدراسة شاملة للغة المراد بحثها ، وإلا كان هذا الأسلوب المعيارى مسيا على التحمين والافتراض وما إلى ذلك من القياس المنطقى ونحوه وكلها أسس ضعيفة لا تصلح بحال أن تكون أدوات سليمة فى حطة البحث العلمى .

٤ الاتجاه الوصفى :

على أن لا نعدم أن نقابل من وقت إلى آخر قصانا نحوية مهمة بوقشت وحلل على أسس وصفية سليمة . ولكن بعد أن يكون هذا الوصف مسوق بصورة عموية ، ومصفا بصورة حرجية لا تسمح بالقول بأن المصنف المسع فى دراسة النحو العربى مصنف وصفى

ومن أمثلة الوصف قول ابن مالك ، واصفا الفاعل وأحواله من حيث الموقعية والإعراب ، وتطبق الفعل معه أو عدم هذا التطابق .

الفاعل الذى كمر فوعى أتى

ريد مسرا وجهه نعم انتهى

وجرد المفعول إذا ما أسسدا

لائين أو جمع كمعاز الشهدا

وقد يقال سعيذا وسعدوا

والفعل للظاهر بعد مسسد

وليس من النادر أن نجد المسألة الواحدة يحتلظ فيها مصنف الوصف مع مباح أو اتجاهات أخرى كما يظهر مثلا فى قول ابن مالك .

بالحر والسوين والبدا وال . . . ومسسد للاسم تغيير حصل

فلاحظ أن مصنف الوصف واضح فى الشطر الأول على حين عنمد الناصم على الفكرة الفلسفية فى الشطر الثانى

ثانيها : إهمال عامل الزمن :

لم يشأ العرب أن يأخذوا عامل الزمن في الحسبان ، فلم يعترفوا على ما يبدو - بأن اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور على مر الأيام ، وقد خاضت حطة درستهم العامة على وفق هذا التصور غير الدقيق .

لقد درسوا العربية في فترة محددة لم يتجاوزوها ، فلم يطوروا فيما قبل هذه الفترة أو بعدها نظرة علمية ، أو لم يحاولوا الاستعانة من ماضي اللغة أو التطور فيها على فترات التاريخ المتعاقبة

لقد تمثل هذا المياع الضيق في وقف الاستشهاد في علوم اللغة عتصف لقرن الثاني الهجري تقريبا للحصر وأواخر الرابع للبدو وكان من نتائج هذا القصر أمران مهمان ، قادا في النهاية إلى صعوبات حمة في طريق تفسير حقائق العربية ، وفي طمس تاريخها الطويل بعد هذا التاريخ الذي حددوه نهاية لحوار الاستشهاد

هذان الأمران هما :

١ - لم يحاول العرب إدراك حقيقة واضحة ، هي أن العربية ليست بلا امتداد لنفسها عبر تاريخ قديم يرجع في قدمه إلى اللغة الأم أو السامية الأصلية ومن ثم لم يطوروا في هذا التاريخ ولو بطريق غير مباشر أي بواسطة النظر في أحوالها الساميات ، على حين أن هذا النظر كان من شأنه أن يلقى بعض الضوء على كثير من مشكلات العربية التي حار علماء العربية في توصيلها وتحليلها . وليس يشك في أن هذه المشكلات كلها أو بعضها كان من السهل التخلص منها بطريق استشارة هذه اللغات . وليس لدينا الوقت لتحديد هذه المشكلات أو حصرها ، فهي ولا شك كثيرة معقدة تحتاج إلى بحوث خاصة إن استطع في هذا المجال أن نشير إلى أمثلة بسيطة في مجال

الأصوات والصرف يبدو أن تفسيرها العلمى يعتمد فى أساسه على النظر
فى فترات سابقة أو فى اللغات السامية

هناك مثلاً أصوات فى اللغة العربية اضطرب علماء العربية فى وصفها
وتحديد حواصها ، كأصوات الخيم والقاف والكاف وكطاهرة التسوين وهمزة
الوصل إلخ وكلها حالات كانت فى حاجة إلى الرجوع إلى فترة تاريخية سابقة
وهناك فى الصرف الأفعال الخوف والناقصة ، وما عرفت عنها من اضطراب
فى تحليلها ومعالجة تصرفاتها المختلفة ، الأمر الذى أدى إلى تجاور فى إصدار
الأحكام واستخلاص القواعد الخاصة بها . وفى طلسا أن هذه الأفعال تعرضت
لتطور لعوى أصاب بيتها وحول صورها إلى صيغ مختلفة عما كان لها فى القديم
ورعنا يشير إلى هذا الاحتمال وجود نوعين من الصيغ للكلمة الواحدة ، كما فى
مدين ومديون وما ذلك فى رأينا إلا أن إحدى الصيغتين متطورة عن الأخرى وربما
سهل هذا التطور وسويعه وجود أصوات العلة فى هذه الصيغ ، وهى أصوات أكثر
قبولا للتطور الصوتى من غيرها

٢ وقف الاستشهاد ساريح معين معناه إعلاق باب البحث فى هذه اللغة بعد هذه
الفترة التى حددوها بنهاية لدراستهم وقد حدث هذا بالفعل ، إذ لم يقدم
واحد منهم على دراسة اللغة من أى زاوية أو جانب بعد هذا التاريخ ، ولم
يكتبوا بهذا ، بل حكموا على كل الطواهر اللغوية التى وجدت بالعربية بعد
هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطأ والاحراف وكان الأولى فى نظرنا
فتح باب الدراسة للغة فى فتراتها المتعاقبة ، وليكن حكمهم عليها كما يشاءون
ولهم بعد هذا أن يهرصوا اللغة أو السمودح اللغوى المعين الذى يريدون أن يلقوا
به إلى أئدى المتعلمين ، ولكن تنقلى لنا بعد ذلك ثروة هائلة من التراث اللغوى
المراكم على مرور الزمن

ولقد كان من المتائج المباشرة لهذا النهج غير العلمى أن أصبحنا اليوم عاحرين تماما عن إدراك ما أصاب العربية فى عصورها الطويلة ، وأصبحنا مكتوفى الأبدى لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة أو معرفة خطوط التطور الذى لحق بها ، أو ظروف هذا التطور وما ارتبط به من أسباب

وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام قواعد لغة كان يتكلمها الناس منذ ما يريد على أربعة عشر قرنا ، جاهلين تماما قواعد المستحدثة نتيجة التعبير اللعوى وقد أصاب هذا الأمر صعوبة ظاهرة إلى تلك الصعوبات الكثيرة التى تنتظمها العربية وقواعدها.

لسنا نريد بذلك إهمال القواعد التقليدية لهذه اللغة أو طرحتها ، وإنما نعى أنه كان من الضرورى أن تكون لدينا ثروة لغوية أخرى توائم الرمن المتغير ، حتى نستطيع استغلال هذه الثروة واستخدامها عند الحاجة ، وما أشد حاجتنا اليوم إلى مثل هذا الاستغلال والاستخدام وبهذه الطريقة حرمت اللغة العربية من الدراسة اللغوية التاريخية ، على عكس ما حدث للأدب وفنونه

فلدينا بالنسبة للأدب تاريخ مصنف ، سرر فيه علامات الزمن المتغير وطروره المتطورة ، وأصبحت لدينا فكرة واضحة عن معالم هذا الأدب وخواصه عبر التاريخ

أما فى الحقل اللعوى فالمسألة يمكن تصويرها هكذا اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد ، على حب طلت قواعد حاصده لم نستقل قيد أغلة عن الصورة التى سجلت بها فى العصور الخوالى وهكذا أصبحت القواعد - فى كثير من الحالات - لا تصور الواقع ، أو تمثله ، بل إنها أحيانا تناقضه . ومن الواضح أنه ليس فى مقدورنا اطراح لعنا الحاصرة لأنها أداة التفاهم الواقعى . كما أنه ليس فى طوعنا إهمال لقواعد التقليدية لأنها جزء من تراثنا . ونحن بهذا الوضع أصبحنا فى موقع التناقض وهو موقف نتج عن هذا الأسلوب الذى اتبعوه فى دراستهم والذى جاء قاصرا من وجهة النظر العلمية

وهكذا أصبح لنا أنه لم يكن هناك جُهد تفكيرى فى دراسة اللغة وقواعدها ،
وإنما كانت هناك اتجاهات شتى ومبادئ متنوعة ، يحتلظ بعضها بعض ، بل وربما
ناقض بعضها البعض الآخر . وإنه لم يكن الصعيب أن يقول أنه كان هناك منهج واحد
متكامل الخطوات مترابط الأطراف

وليس يعترض علينا بوجود منهج أو طريق للبحث وأصحة للعالم ثقلة فيما
أرى به كله من المدرستين الكبيرتين ، البصرية والكوفية من أساليب ذلك لأنهما
سجلتا من قصور ونقص فى أسلوب دراسة اللغة ينطبق عليهما دون تهريق ، فليس
لأحدى المدرستين منهج بالمعنى الدقيق . وإنما لكل منهما مجموعة من الاتجاهات
التي يعلب بعض معين منها على مدرسة دون الأخرى .

فطريقة البحث عليهما تقسم بعدم التكامل وبالتحفظ بين المبادئ المقبولة
والفلسفية وغيرها ، كما تقسم بعدم الالتزام بحط تفكيرى واحد ، وتفرج المدرسة
النصرية بالاعتماد على الأفكار الفلسفية أكثر من الكوفية ، كما تفرج هذه الأخيرة
بالاهتمام الرائد بكل ما هو مسموع وبالقياس عليه .

وليس من شأبها أن يعقد مقارنة بين المدرستين ، وإنما يكفي أن نشير إلى
أن لمدرستين جميعا خرجتا عن حدود المنهج الصحيح فى كثير من النقاط أهمها
بالنسبة للبصريين الاهتمام بالحاجات الفلسفية المنطقية فى تفعيد اللغة والتوسع فى
الأحد عن العرب وعدم تحديد البيئة بالنسبة للكوفيين .

وبناء على ما تقدم ليست هناك فى رأينا مدارس لغوية ، كوفية أو نصرية أو
غيرهما ، وإنما هناك مجموعات من الدارسين عاشت كل مجموعة من مدينة
مختلفة ، فهى إذن مدارس جغرافية لا علمية .

ولما مع ذلك أن نشير إلى انقطاعاتنا الخاصة عن هذه القضية فى شيء من
الايحار فنقول إن البصريين قد حددوا بيئة اللغة المدروسة بوعدها ، إذ هم قد

أخذوا مادتهم عن عدد معين من القلائد ، ولكم على الرعم من هذه السجند
وقعوا تحت سيطرة الفلسفة والمبادئ الأحسة عن البحث للعوى . فجاء عملهم
مضطربا معقدا .

فما الكوفيون فقد اعتمدوا على السماع واهموا بكل ما يقال ، اهتماما
واصحا ، ولكنهم مع هذا جبطوا إلى قريضة بعضها بعض خلطا عجيبا ، فلم يميزوا كلام
بيئة من كلام أخرى ، ولم يفرقوا بين أساليب الكلام . فهم يهتمون بالنثر والشعر
على سواء كما يهتمون بكلام المثقفين «والأخلاف» دون تمييز بين الفريقين وهكذا
وقعوا في خلط و اضطراب عجيب كذلك .

ومعنى هذا أن البصريين وقفوا في شئ . ولم يوقفوا في شئ ، وبالمثل يمكن
أن نصف الكوفيين كذلك . وعكس القول على كل حال أن الكوفيين أقرب - من
البصريين - إلى روح المنهج الصحيح ، فلا يهتم بالسموع . أي الواقع الدعوى -
أمر له أهميته وخطورته في الدرس اللغوي ، لأن فيه اهتمام بالمادة الحقيقية وهي
اللغة . ولكنهم على الرغم من ذلك لم يوقفوا فيما وصلوا إليه من نتائج بسبب
اخلط في المنهج والخلط في المادة التي جمعوها . إذ تعددت مصادرها و خللت
ببشائها ، ومن ثم جاءت قواعدها مضطربة غير واضحة

هذا كله لا يعنى أن أعمال العرب في جمع اللغة وبقيدها جاءت خالية من
صفات الجودة والتوفيق . لقد كابت لهم بوادر طيبة ، وبطرات صائبة في كثير من
خطواتهم ، التي قاموا بها في هذا الشأن . يذكر من ذلك على صوب من التمثيل
فقط مبدأ بارزا أحده هؤلاء الأفاضل في عملهم الكبير ، وهو أسلوبهم في «جمع
اللغة» ، متضمن ذلك سمدح من طرائق تفكيرهم في معالجة لغتهم

وأي احتياجا هذا المبدأ كونه من أساسى الاطلافي في البحث للعوى المعتمد
على وصف الحقائق وتخليتها بالصورة التي تدور بها دون إعمال نظر مطلقى أو

فلسفى ، ودور دحول فى مناقشة قصايا الصواب والخطأ وما إلى ذلك من أفكار
داتية أو معيارية .

وهذا المبدأ كذلك بعد الركيزة الأولى فى المسهج الوصفى الذى مارلنا بؤثره
على عبره من المسهج فى تعرف الحقائق اللعوية فى البيئة المعينة ، والذى احترناه
سيلا إلى الدرس والتحليل والنظر والمناقشة فيما نعرض من أفكار ونظرات فى
الفصايا اللعوية العربية المعروضة

ومهما يكن من الأمر ، فليس من المبالغة فى شىء أن نقرر أن للعرب قدما
ثابتة وجهودا رائعة فى الدرس اللعوى بعامه لقد تركوا لنا ثروة هائلة من العمل
اللعوى الواسع العريض الذى لم يزل - فى مجمله - يصارع ما يباطره من وجوه
النظر فى الدرس اللعوى الحدث

جمعوا الثروة اللفظية وقلبوا معانيها وصنفوها وطرحوها فى رسائل أو كتب
ومعاجم ، وتناولوا أصوات العربية وصيغها وتراكيبها ، ولم يفتهم أن يتناولوا
أساليبها وأنماط هذه الأساليب

ولما أن نقدم فى المصول التالية أمثلة واقعية من جهودهم واهتمامهم بلعتهم
ودراستها وهى أمثلة تكشف بوضوح عن هذا الاهتمام وتشرح فى الوقت نفسه
طرائق تفكيرهم وأساليب معالجتهم لهذه اللغة

ولسوف نكتفى فى هذه المصول بإلقاء الضوء على شىء مما صنعوا وجهدوا
به أنفسهم فى مجال الثروة اللفظية وما يلحقها من قصايا التصنيف والمعاني ، وفى
الأصوات والصرف ، مع إشارات عابرة بقتصبيها هذا السياق أو ذاك إلى لمحات
حقيقية من مسائل النحو وروائع الأسلوب والبلاغة .

وما يذكر لهم من المحاسن فى تفعيد النحو أيضا أنهم راعوا وطائفة المعتمدة
المعروفة فى الدرس اللعوى الحدث من اختيار للمفردات ووضع لها فى مواقعها

المناسبة لها في الحملة وربطها ببعضها بعض من خلال المطابقة متبوعاً ذلك كله بالنظر في الإعراب وقواعده ووجوهه المختلفة ولكن على الرغم من حودة هذا العمل ودقته جاءت أفكاره متناثرة مورعة هيا وهناك في آثارهم ، ولم تصنف التصنيف المناسب لكل حالة

فقد عرف هؤلاء القوم هذه القواعد وطبقوها بوجه أو بآخر ، فهي محفقة في كتاب سيبويه ، وإن لم يصرح هو بذلك ، وإن لم يصعها في مقدمة فلسفة لعمده . ولكن عقد أبواب الكتاب بالطريقة التي اختارها نسم عن فهم لهذه الوظائف ، ومناقشاته للأمثلة الخثرنة في أثناء هذه الأبواب نوع من التطبيق العملي لها وآثار المتأخرين هي الأخرى فيها مراعاة لهذه الوظائف ، غير أن هذه المراعاة غير حاصصة لنظام دقيق وليس مطقة بطريقة عدمية منظمة

هناك في هذه الآثار ملاحظ مناقشة الموقعية التي تمثل في الكلام على التقديم والتأخير فيما نحتصر بموقع المتبدأ والخير مثلاً أو الصفة والموصوف وهناك في أثناء هذه المناقشات ملاحظ إشارات غير قليلة إلى قواعد المطابقة من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) ، ومن حيث التعريف والتكثير .

وهذه القواعد تفصح عن نوع العلاقات الداخلية بين الصيغ في التركيب أما الإعراب فقد نال حظه بل إهم بالعوا في العناية به حتى كادوا أن يفسدوا النحو بالإعراق في مناقشته

والحق أن هذه الأمثلة لا سهى دليلاً قوياً على أن العرب قد عرفوا هذه الوظائف ووعوا أهميتها بالقدر الذي يعرفه ويعيه المحدثون . ولكن هناك في التراث العربي أمثلة أخرى تفوق سابقتها ونفضلها ، لأنها جاءت على وفق المصوص عليه في الوقت الحاضر ، بل بعضها مطابق له تمام المطابقة

صرح القاضي عبد الحار المتوهم سنة ١٤٤٩ هـ في كتابه المعنى (ص ١٦٩) بقوله : « اعلم أن فصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة » ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يحور في هذه الصفة أن تكون بالمواصفة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع .

يرى هذا العبقري أن الكلمات المردة لا قيمة لها ولا معنى وإنما تظهر فائدتها أو فصاحتها بضمها بعضها إلى بعض . ولكن هذا الضم (ويقابله الضم عند القاهر) لابد لتحقيقه من أشياء ، هي : المواصفة ، ومعناها العرف بطريق التقليد أو العرف اللغوي على نوع الكلمة أو الكلمات التي يكون التركيب والمواصفة على هذا المعنى تطابق ما سميناه سابقا بالاختيار .

ولابد للضم كذلك من أن يكون للكلمات مواقع محددة ، وأن يكون لها إعراب مخصوص . أما التطابق أو الارتباط الداخلي الذي لم يشر إليه هذا الباحث صراحة فهو متضمن في الكلام ، إذ وجود الضم يستلزم وجود هذا الارتباط ومن النديهي أن لا صحة للضم إلا إذا كانت العلاقات الداخلية للمفردات هي الأخرى صحيحة فالضم والارتباط الداخلي أمران متصلان غير مفصلين .

وخلاصة هذا الكلام أن عبد الحار أدرك في زمنه التقييد ما نادى به اليوم واشترط حصوله لتحصل فصاحة الكلام وفصاحة الكلام في نظري تطابق ما سميناه نحن بالصحة الداخلية ، الكلام (هي مقابل الصفة الخارجية وهي مطابقة الكلام للموقف) والصحة الداخلية لا تتحقق إلا بصحة التركيب من حيث قواعد الأصوات والبصير والتجويد وهلم جرا . هو قسمتها بل هو خلاصتها وتحتها المهاتة

ومثل هذا الكلام من أوثق اتصالا منه بموضوع ما هو معروف عند
عبد القاهر الجرجاني فيما يتعلق بطريقة نظم الكلام . لقد سبب عبد القاهر هذه
الوطائف لسابقة إلى النحو بالتصريح لا بالتلميح ، إذ ربط النظم بمواعيد النحو
وشروطه . يقول عبد القاهر «اعلم أنه ليس النظم إلا أن تصح الكلام الوضع الذي
يقتضيه علم النحو وتعمل على قواعبه وأصوله وتعرف مساهجه الذي نهجت فلا
تريح عنها ، وتحفظ الرسول التي رسمت فلا تحل شيئا منها . وذلك أنا لا نعلم
شيئا تنعه ، لناظم نظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه»

وهكذا يرى هذا الباحث العظيم أن علم النحو يبحث في النظم وأصوله
وقواعده . والنظم لدى يقصده عبد القاهر يطابق ما سميها الاختيار والموقعية
معاً والنظم - كالصم - متصل اتصالاً وثيقاً بالارتباط الدخلي من صيغ التركيب
أما فيما يختص بالوظيفة الرائعة للنحو . وهي الرعراب . فالأمر أوضح من
أن يشار إليه ، إذ نحو العربية بالذات لا يكون - ولن يكون فيما رى بدون رعراب
ويهدى المثالين بسوع لما أن يقرر أن علماء العربية كانوا رواد في معرفة دور
النحو ووظيفته في بحث اللغة ، وأنهم استطاعوا تطبيق المبادئ المقررة لهذه
الوطائف بطريقة أو بأخرى . أما أن علماء البلاغة لتقليدية كانوا أكثر إدراكاً وفهماً
من غيرهم لهذه الوطائف فليس بقدر فيما قررنا ، لأن هؤلاء العلماء يعوون
بالدرجة الأولى في نظراً واهتمام اللغويين بالتراكيب - على نحو ما فعلوا في
علم المعاني يصعب في صفوف اللغويين المحترفين ، والنحويين منهم نوحه خاص ،
ذلك لأن دراسة التراكيب هي الوظيفة الأولى والأخيرة للنحو وهذا يعنى في
نظراً أن علم المعاني في البلاغة التقليدية هو نحو صرف وقد سماه بعضهم «النحو
لغالى» وهي تسمية موفقة إلى حد كبير

الفصل الثاني

في الثروة اللفظية والمعنى

وبه مبحثان :

المبحث الأول :

في الثروة اللفظية

المبحث الثاني :

في المعنى والسياق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المبحث الأول في الثروة اللفظية

ليس بمذكور ما قام به العرب من جهود نحو ثروته اللفظية ، بوصفها اللسان
الأساسية المشكلة للبناء الكبير ، ألفة وكانو من السائقين في هذا المجال من
حيث الكم والكيف معاً ، أو قل ، لم يسبقهم أو لم يعقبهم في هذا المجال - على ما
يروى بعض الثقافات إلا الصيبيون ، كما كان لليونانيين معرفة بهذه الصناعة ،
ولهم فيها مؤلفات متدونة معروفة

و«للمعجم» عند العرب مفهوم وتاريخ هذا المصطلح بهذه الصيغة وقد
الورث يرنح في الأصل إلى الحذر الثلاثي المكون من العين والحاء والميم «معجم»
وهذا الحذر الثلاثي يفيد الإيهام والخلقاء ، ومن ذلك قولهم «دخل أعجم وامرأة
عجماء» ، إذا كانا لا يتفهمان ولا يبينان . ثم دخلت الهمزة على هذا الأصل ،
وسمى همزة الإزالة ، فيقال «أعجمت الكلام» أي أوليت عجمته وأذهبت حماته
فحلت منه صيغة «للمعجم» على وزن «مفعول» فالكلمة بهذا الوزن يمكن تصغيرها
سم مفعول (من الرباعي أعجمت) أو مستندراً ميمياً أو اسم مكان . فهي على الأول
تعني «الكلام الموضح المفسر» وعلى الثاني تؤخذ بمعنى «الإعجام» أي التوضيح
والبيان ، وعلى الثالث تعني «توزيد البيان والتوضيح» .

أما في الاصطلاح ، فالمعجم يعني المؤلف أو الكتاب الذي يضم المفردات
لتاحة من اللغة المعية ، أو الخاصة بقطاع منها ذي مجال علمي أو فني خاص ،

ويفوم بترتيب هذه المفردات على سق معيّن ، مقرونة بشرح معانيها على وجه يرس
إبهامها وعموصها

وصناعة المعجم بهذا المصوم لم تكن معروفة عند العرب في الجاهلية أو بعد
ذلك بقليل ورما يرجع الأمر في ذلك إلى أسباب محتلفة ، من أهمها ، في نظرنا
ما يلي

- ١ - لم تكن الكتابة قد انتشرت بعد ، فلم يكن يحيدها منهم إلا القليل
- ٢ كانوا يلجأون إلى المشافهة للاستفسار عما قد يعرض لهم من معاني ، أو يلجأون إلى
استشارة الأشعار في مثل هذه المعاني ، ويحدون بعيتهم فيها بدليل ما ورد عن
ابن عباس «إذا تعاجم شيء من القرآن فاسطروا في الشعر فإن الشعر عري»
ومعنى ذلك أن الحاجة لم تكن آنذاك ملحة لمثل هذه الصناعة لأن البدائل
كانت موجودة ومطروحة

ثم بدأت الحاجة إلى المعجم تتعاطم بعد ظهور الإسلام ، نظرًا لوجود بعض
الألفاظ التي استعلقت على بعض الناس ، ومنهم أئمة عظام مثل عمر بن الخطاب
الذي سأل وهو على المنبر عن معنى كلمة «الأب» في قوله تعالى ﴿وفاكهة وأب﴾ ،
وسؤال ابن عباس عن معنى كلمة «فاطر» في قوله تعالى ﴿الحمد لله فاطر
السموات والأرض﴾ ، ثم اشتدت الحاجة إلى المعجم باتساع الدولة الإسلامية
ودخول الأعاجم في الإسلام وكانت البدايات المعجمية التي أحدثت تتلمس
طريقها ، فسمعنا عن «سؤالات نافع بن الأزرق» وصاحبه «نجدة بن عويمر» لابن
عباس ، حيث سألاه عن معنى بعض الكلمات ووضعها شرطاً له أن يؤكد كل معنى
بشاهد من كلام العرب ، فكان ابن عباس عند شرطهما ثم بدأت الرؤية تتفتح
أكثر بظهور مؤلفات العربيين ، غريب القرآن وغريب الحديث ثم أصبح المسرح
مهيئاً لظهور الصناعة المعجمية بمعناها العلمي الدقيق ، خاصة أن الضرورة إلى ذلك

بانت ملححة بعد انتشار الإسلام ودخول غير العرب في دين الإسلام فكانت
الريادة في هذا الميدان مدفوعة بالدافع الديني المتمثل في شرح ألفاظ اللغة التي
هي في الوقت نفسه لغة الدين

واستقرت في دهر عالم العربية الأول الخليل بن أحمد فكرة المعجم ، حيث
رأى أن يجمع ألفاظ اللغة العربية في مصنف يلم شتاتها ويحلو عامصها ، فأخرج
كتابه الرائد «معجم العين» الذي أحد بيد الصناعة المعجمية العربية إلى طريقها
الصحيح ، وأرسى تقاليد هذه الصناعة ، التي ما لبثت أن تفرعت مساراتها
وتنوعت ، ولكها جميعاً تلتقي عند هدف سامٍ وسيل هو الحفاظ على مادة اللغة
العربية ، لغة القرآن الكريم دستور الإسلام

وإذا تنوعت مسارات المعجم العربي بحده يصيب في فرعين رئيسيين

الأول معاجم المعاني ونعني بها تلك المعاجم التي تعنى بجمع الألفاظ وفقاً
لموضوع معين ، وترتيبها وتصنيفها في باب بعينه أو كتاب مدونه

الثاني : معاجم الألفاظ وهي تلك التي تقوم على تجميع الألفاظ على وجه
العموم دون تقيّد بموضوعات أو بمعان معينة ، وتصنف وتوزن ألفاظها على أساس
الشكل والصيغة .

وهما يلي ذكر أو بيان موجز عن النوعين كليهما .

معاجم المعاني ،

معاجم المعاني هي تلك المعاجم التي صفت أنواعها وفقاً لمعانٍ وموضوعات
معينة ، وهذه النوعية قديمة قدم النوعية الأخرى التي تصنف مادتها على أساس
الشكل والصيغة . ويرى بعض الباحثين أن معاجم المعاني كانت أسبق إلى الوجود
من قريتها ، مستندين في ذلك إلى توحه الدارسين في ندابة الأمر إلى لغة القرآن

الكريم والحديث الشريف لا يستجلاء ما فيها من معاني عاصية ، وكذلك إلى
الموضوعات التي ارتبطت بحياتهم وبعيشتهم مثل «الإبل» و «المطر» و «الغياه»
و «إيسان» . إلخ

وقد تحدثت محركات المعاني ثلاث صور رئيسية ، هي

١ . الكتيبات أو الرسائل اللغوية ، وهي عبارة عن مؤلفات صغيرة الحجم تتناول الألفاظ
الخاصة بموضوعات معينة ، ومن الأمثلة التي تمثل هذا الاتجاه

- كتاب «الصفات» لنصر بن شميل (ت ٢٠٣هـ)

كتاب «الغيل» لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)

كتاب «الإيسان» لأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)

- كتاب «المطر» لأبي زيد الأصبغى (ت ٢١٥هـ)

- كتاب «الإبل» للأصمعي (ت ٢١٦هـ)

٢ . كتب الغريب ، غريب القرآن وغريب الحديث ، وهي تلك الكتب التي عيت بإجلاء
الألفاظ التي غمست معانيها في القرآن الكريم والحديث الشريف ، ومنها

«غريب القرآن» لعبد الله بن عباس (ت ٦٨هـ) ، وهناك شك في نسبته إليه .

«العريب المصنف» لأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)

«غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)

- «المهاقق» غريب الحديث» للرمحشري (ت ٥٤٨هـ)

- «النهاية» في غريب الحديث والأثر» لأبن الأثير (ت ٦٠٩هـ)

٣ . كتب أو معاجم عامة تضم العديد من الموضوعات ، وليست مقصورة على موضوع
معين كما سبق ومن أمثلة هذا النوع

«فقه اللغة وسنن العربية» للفتاحي (ت ٤٢٩هـ) -

«المخصص» لابن حنبل (ت ٢٤٥هـ)

والمعجم الأخير بعد «اللمعة» التي وصلت إليها معاجم المعاني ، فقد جاء واقعاً ، حيث جمع فيه «ابن سيده المرسى» الأندلسي مادة غريبة صنفها في معجمه على هيئة أبواب وفقاً لموضوعاتها ، وقد بدأ معجمه بباب «خلق الإنسان» وهذا المعجم مطبوع في سبعة عشر جزءاً .

معاجم الألفاظ :

نقوم هذا الصنف من المعاجم بجمع الألفاظ عموماً دون تقيد بموضوعات معينة وسبق أن ذكرنا أن الخليل بن أحمد هو أول من ألف في هذا الاتجاه ومعاجم هذا الاتجاه تتفق جميعاً في حشد المردات وإحلال معانيها ، ولكنها يختلف إحلالاً واصحاً في أسس تصنيف مادتها ، فهناك مدارس عدة ، تتفق في كونها معاجم للألفاظ ، وتختلف في أسس الترتيب والتصنيف الذي يتبعه كل منها ، كما تختلف في كمية المادة ، ومن أهم هذه المدارس :

مدرسة الترتيب المخرجي ورائدها الخليل بن أحمد

مدرسة العافية . ورائدها الجوهري

مدرسة الترتيب العادي ورائدها أبو عمرو الشيباني

مدرسة الترتيب المخرجي :

وتسمى أيضاً «مدرسة الخليل بن أحمد» وأحياناً بسميها بعضهم «مدرسة البقليات» وأحياناً أخرى يحلو لآخرين أن يطلقوا عليها «مدرسة العين» ، وكلها كما سرى فيما بعد أسماء لها ما يسوغها .

وقد أقام الخليل نظامه على أربعة أسس أو مبادئ ، هي .

١ الترتيب المخرجي ٢ الترتيب الكمي

٣ التجريد ٤ التقليل

أولاً - الترتيب المخرجي :

أراد الخليل أن يصف مادته داخل المعجم ، فوحد نظامين للترتيب الأبجدي . الأول نظام الأبجدية الفسيقية^(١) ، والثاني نظام نصر بن عاصم^(٢) ، وهو النظام الألصائي العادي وأبى أن يأخذ بأى منهما ، وذلك تجنباً من البدء بالهمزة . وسب إليه في تفسير ذلك قوله «لم أبدأ بالهمزة لأنه يلحقها المقص والتعير والحدف» ، فأعمل فكره حتى هداه إلى ابتكار ترتيب جديد يقوم على أساس ترتيب الأصوات وفقاً لمخارجها ، واختار أن يبدأ بأعمق هذه المخارج ، ثم يتدرج ترولاً إلى الأدنى فبدأ بالعين ، ولم يبدأ بالهمزة للسب السابق ذكره ، ولم يبدأ بالهاء لأنها على حد تعبيره «مهموسة حفية لا صوت لها ، فرلت إلى الخير الثاني وفيه العين والحاء ، فوحدت العين أنصع الحرفين»

(١) كان العرب في الأقطار التي شاع فيها الكناية قد اقتصروا من الأبجدية الفسيقية برتيبها للحروف ، دلت الترتيب الذي ورثته عنه أيضاً جميع الأبجديات السامية الأخرى ، وكانوا يلحقون الأحرف العربية الراءدة بما شابهها من رسمها من حروف تلك الأبجديات وكلمة (أبجدية) هذه سبقت إلى لفظة (أبجد) وهي أولى الكلمات السب لتالية أبجد ، هوز ، حطلى ، كلمس ، سمعص ، مرشب وهذه الكلمات تجمع حروف الهجاء الفسيقية لاثني عشرين برتيبها المتأخوذ من تسلسل الحروف في الكلمات نفسها أما الأحرف العربية الراءدة عن ذلك فهي السب التالية ث ح د ، ص ظ ، ع وقد أطلق العرب عليها اسم «الروادف» ، لأنهم أردوها بحروف الكلمات السب الأولى ، مؤنسين بها كلمتي «تجد» ، «صطع» ، ومجموع هذه الكلمات الثمانية كان يطلق عليها «الأبجدية العربية»

(٢) نظر نصر بن عاصم الدبشي بأمر الحجاج في حروف الأبجدية فوحد الترتيب قد ناعد بين الأحوال ، فقام بجمع المنشابهات على النحو الذي يعرفه الآن ، ولم يشير هذا الترتيب إلا في أواخر القرن الثاني الهجري وسميه لأن الترتيب الألصائي

ومن الحدير بالذكر أن ترتيب الحليل لم يراع الساحة المخرجيه وحسب ،
ولكنه راعى كذلك طبيعة الأصوات من الصحة والاعتلال ، حيث بدأ
بالصالح ، والترم فى ترتيبها الساحة المخرجية ، ثم أعقبها بالعلل ، فحاء ترتيبه على
السحو التالى

ع ح ه ح ع - ق ك - ح ش ص - ص س ر - ط د ت - ظ د ث ر ل
ن ف ب م و ا ي ء

وبلاحظ أنه حاء بحروف العلة الثلاثة ، وهى الواو والألف والياء فى نهاية
الترتيب وصم إليها الهمزة ، وذلك لأنه يرى أن الحروف الأربعة هوائية ، أى لا
تنسب إلى محارج معينة

وقد صاع بعضهم هذا الترتيب شعراً ليسهل على الدارسين حفظه فقال

ياسائلى عن حروف العين دوكها

فى رتبة ضمها وزن واحصاء

العين والحاء ثم الهاء والحاء

والغين والقاف ثم الكاف أكماء

والجيم والشين ثم الصاد يتبعها

صاد وسين وزاى بعدها طاء

والذال والتاء ثم الظاء متصل

بالبظاء ذال وثاء بعدها راء

واللام والنون ثم المء والباء

واليم والواو والمهمور والياء

لأسبة ، فطر إلى الأسبة الموحودة في اللغة العربية فوحدها «أربعة أشتاف» وهي
الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، فجاء تصنيفه على الصورة التالية

الثنائي : ما جاء على حرفين نحو : قد ، هل ، بل ونحوه من الأدوات

- الثلاثي الصحيح نحو ضرب ، تجل

الثلاثي المعتل وعد وعل

الثلاثي اللقيف وشى هوى

الرباعي مثل دحرج عقرب

- الخماسي نحو اسكر اقشعر سرجل - شمردل

وبهذا المبدأ قسم الخليل كل كتاب من كتبه السابقة إلى ستة أبواب الترم

فيها الترتيب السابق ، حيث بدأ بالثنائي وانتهى بالخماسي

والثنائي عنده شمل المصعف مثل «شد» والمصاعف نحو «قدقد»

ثالثا التجريد ،

وبعنى بهذا المبدأ تخليص الكلمة من أحرف الزيادة حتى تصل بها إلى

حروفها الأصول على النحو التالي :

استعداد ، ع ، د ، و ، الغاديات ، غ ، د ، و

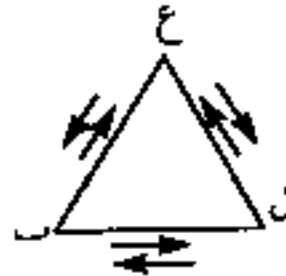
الموريات ، و ، ز ، ي ، الصلاة ، ض ، ل ، و

وقد اتبعت المعاجم التي تلت الخليل هذا المبدأ ، ولم يشذ عن ذلك

إلا القليل

رابعاً - التقليلات ،

ونعنى بها تقليب الكلمة للإتيان بكل صورها المختلفة ، وقد لحأ التحليل إلى هذه العملية لكي يصمم حصراً محيطاً بالألفاظ اللعة ، فالكلمة الثنائية تعطى صورتين نحو : قد ، دق ؛ هل ، له ، والكلمة الثلاثية تعطى ست صور على النحو التالى الفعل «لعب» يعطى الصور التالية : لعب ، لعب ، لبع ، بعل ، بلع ، وعكس تصور هذه العملية من خلال الرسم التالى :



والكلمة الرباعية نحو دحرج لها أربع وعشرون صورة يمكن تصورها على النحو التالى .

بقى الحرف الأول كما هو ويجرى العمليات التالية

يجعل الحاء ثانياً ونُحدث تبادلاً بين الثالث والرابع نجد دحرج دحجر

يجعل الراء ثانياً ونُحدث تبادلاً بين الثالث والرابع نجد درجح دررح

يجعل الحيم ثانياً ونُحدث تبادلاً بين الثالث والرابع نجد دججر دجرح

سلاحظ أننا قد حصلنا على ست صور ، فإذا كررنا العملية مع بقية الحروف

سجد أن كلا منها يعطى العدد نفسه ؛ إذن $6 \times 4 = 24$ صورة والكلمة الخماسية

لها مئة وعشرون صورة

ونشير هنا إلى أن التحليل قام بإثبات الصورة المستعملة ، أى التى استعملتها

اللغة ، وأهمل تلك الألفاظ التى لم تستعمل

خطوات الكشف :

إذا أراد باحث أن يكشف عن معنى كلمة من الكلمات في معجم العبر
فعليه اتباع الخطوات التالية
بحرید الكلمة ، أى تحليلها من أحرف الریادة حتى يصل بها إلى
الأصول

- ترتيب الحروف الأصول ثمانية وفقاً لترتيب التحليل

مستكون الكلمة فى كتاب الحرف الأول بعد إعادة الترتيب

وهى باب الثنائى الثلاثى الصحيح لثلاثى المعتل الثلاثى
الليف - الرباعى - الخماسى .

أمثلة عشر وصل صديق الكف

- بمقتضى العملية الأولى سصل إلى الأصول التالية ع ي ش ، و ص ل ،
ص د ق ، ك ف ف .

بمقتضى العملية الثابتة يكون الترتيب على هذا النحو ع ش ي - ص ل
و ، ق ص د ، ك ف ف

بمقتضى العمليتين الثالثة والرابعة مسحت عن الكلمات السابقة فى

ع ش ي كتاب العبر باب الثلاثى المعتل

ص ل و كتاب الصاد باب الثلاثى المعتل

ق ص د كتاب الصاد باب الثلاثى الصحيح

ك ف ف كتاب الكاف باب الثنائى

وهناك معاجم أخرى سارت على نهج الخليل ، وأحدث جملتها من معاجم
وحدود بعض أوجه الخلاف اليسيرة . ومن هذه المعاجم ما يلي
البارع لأبي علي القالي (ب ٣٥٦هـ) .

وقد ارتضى أبو علي مبادئ الخليل الأربعة ، ولكنه جالف الخليل في بعض
الترتيب ، حيث أحدث بعض التعديلات على ترتيب الخليل حتى وصل إلى
ترتيب خاص به جاء على النحو التالي :

هـ ح ع ج غ - ق ك - ص ح ش - ل ر ز - ط د ن - ص ر م - ط د ث
- ف ب م - و أ ي

وحصر أبو علي أبواب معجمه في ستة أبواب هي الثلاثي المصاعف
الثلاثي الصحيح الثلاثي المعتل - الخواشي والأوشاب - الرباعي - الخماسي
وبلاحظ هنا أن أبا علي قد جمع اللصيف مع المعتل في باب واحد ، وأضاف
بابا جديدا أسماه «الخواشي والأوشاب» ضممه بعض أسماء الأصوات ، وبعض
الألفاظ التي تحاكي أصواتها مدلولاتها
«تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهري المتوفى ٣٧٠هـ

وقد حدا حدو الخليل في كل ما صعب ، ولم يحالعه إلا محالفة يسيرة في
المادة التي حشا بها كتابه

«المخيط» للصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥هـ

«المحكم» لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده الأندلسي (ب ٤٥٨هـ)
وهذان المعجمان لا يختلفان عن كتاب الغير إلا في وجوه يسيرة لا تمنعنا من
القول بأن هذين المعجمين وما سبقهما من معاجم تدور جميعا في الإطار نفسه
الذي رسمه الخليل في معجم «العين»

مدرسة القافية :

نظراً لصعوبة مدرسة الترتيب المخرجي ، ففكر بعض العلماء في تبسيط صحتها وتيسير أمرها ، فابتكر إسماعيل بن حماد الجوهري نظاماً جديداً عرف باسم «نظام القافية» ، وقد بلور الجوهري نظامه الجديد في معجمه الشهير «تاج اللغة وصحاح العرسة» والمعروف بالصحاح

وكلمة «الصحاح» تنطق بالكسر وتكون عدتد جمعاً مفردة صحيح من باب طريق وطراف ، وقد سطق بالفتح وتكون الكلمة عدتد مفرداً نعتاً على سبط صحيح وشحاح

وقد أقام الجوهري معجماً على أساس الترتيب الألفبائي المؤلف ، ثم قسم المعجم إلى أبواب ، وقسم الأبواب إلى فصول ، وخصص لكل حرف باباً باسمه الأول والثاني ، فقد جمعتهما في باب واحد

ويقوم معجم الصحاح على ثلاثة مبادئ مهمة

الأول تجريد الكلمة من أحرف الزيادة

الثاني اعتبار الحرف الأصلي الأخير أساساً في ترتيب المعجم ، ومن ثم قسم هذا المعجم إلى أبواب بحسب نهايات الكلمات في اللغة العربية ، فباب الهمزة يضم كل الكلمات التي تنتهي بحروفها الأصلية بالهمزة

الثالث تصنيف المادة داخل كل باب على هيئة فصول يراعى فيها الحرف الأول الأصلي من الكلمة ففي كل باب فصل للهمزة وفصل للياء وآخر للثاء إلى آخر حروف الألفباء فصل الهمزة شمل على كل كلمة حروفها الأول الأصلي همزة ، وفصل الياء يضم كل كلمة تبدأ بحروفها الأصلية بحرف الياء

وقد تناول مجموعة من الدارسين معجم الصحاح بالشرح أو التعليق أو الاختصار ومن المعاجم التي دارت في فلك الصحاح

تهذيب الصحاح .

التكملة والذيل والصلة للصاغاني

التبیه والإیصاح عما وقع فی کتاب الصحاح ، وهو المعروف باسم « حواشی

اس بری »

مختار الصحاح للرازی قد أعاد الأستاذ محمود حاطر ترتيب مادته

ونصيفها على أساس الألفباء العادية ، أى بالنظر إلى الكلمة بحسب حروفها الأول

والثاني والثالث

ومن العلامات السارة فى مدرسة القافية مجموعة من المعاجم ، بعد منها :

« لسان العرب » لجمال الدين بن منظور المصرى الأفريقى المتوفى ٧١١هـ ،

ويعد اللسان موسوعة معارف ضخمة ، فقد صم بين دفتيه ألواناً من الثقافة وأنواعاً

من المعرفة وقد طبع فى عدة طبعات منها طبعة أبيقة ظهرت فى خمسة وستين

حرفاً وأعيد طبعه مؤخرًا على النظام الألفبائى العادى أى بالنظر إلى الكلمة

بحسب حروفها الأول والثاني والثالث

« القاموس المحيط » للميرورابادى المتوفى ٨١٧هـ ويعد تلخيصاً للسان .

ويقع فى أربعة أجزاء تشتمل على ثمانية وعشرين باباً ، وقد جمع الميرورابادى فى

الكتاب السابع والعشرين الواو والياء معاً ، على حين خصص الباب الثامن

والعشرين للمواد المنتهية بالألف اللينة .

« تاج العروس من جواهر القاموس » للريدى المتوفى ١٢٠٥هـ ، ويعرف هذا

المعجم باسم « التاج » ، ويدور فى فلك « اللسان »

« الجاسوس على القاموس » لأحمد فارس بن يوسف بن منصور الشدياق

خطوات الكشف في معاجم مدرسة القافية :

- ١ - يحدد الكلمة من أحرف الزيادة حتى يصل إلى الحروف الأصلية
 - ٢ - بعد التحريد يبحث عن الكلمة في باب الحرف الأخير فصل الحرف الأول .
- أمثلة :

أناس - العالمين - الحسنة - الدنيا - الحياة

بمقتضى الخطوة الأولى يصل إلى الأصول وهي ترتيب الكلمات السابقة
ن و س ، ع ل م ، ح س ن ، د ل و ، ح ي و .

وبمقتضى الخطوة الثانية يبحث عن هذه الكلمات على النحو التالي

<u>باب</u>	<u>فصل</u>
النون	النون
الميم	العين
السين	الحاء
الواو	الدال
الواو	الحاء

مدرسة الترتيب الألفبائي العادي :

أولاً - بدايات هذه المدرسة :

هناك ثلاثة من العلماء مهدوا لظهور هذه المدرسة ، وهم

- ١ - أبو عمرو الشيباني (٩٤ - ٢٠٦هـ) صاحب معجم «الجيوم» ذلك المعجم الذي طبعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد تحقيقه ، ويتسم هذا المعجم بالسماة التالية

- جاء المعجم في تسعة وعشرين باباً تبدأ بالهمزة وتنتهي بالياء

لم يعر محتاج المعجم تجريد الكلمة من زوائدها

- وكذلك لم يعر الترتيب الداخلي للكلمات داخل الأبواب

كثرة الإشارة إلى لهجات القائل وحرارة الشاهد الأدبية شراً وشعراً

٢ - ابن دريد الأردى (٢٢٣ - ٣٢٦هـ) صاحب معجم «المعجزة» ويتم هذا

المعجم بمجموعة من السمات منها:

العناية بتجريد الكلمات

- إعادة ترتيب الأحكام وفقاً لترتيب الألفبائي العادى والسجدة عن الكلمة

في كتاب الحرف الأول في الترتيب الجديد، ومثال ذلك الكلمات حر

ريح صبر، تصبح بعد الترتيب حر، بحر، برص، وعلى ذلك سحت

عن الكلمات الثلاث في كتاب الداء

قسم كتابه إلى أبواب على أساس الكمية، فحدد هذه الأبواب التالية

الثلاثى - الثلاثى الصحيح - الثلاثى المعتل - الرباعى لأصلى ما يلحق

بالرباعى - الخماسى لأصلى وأخيراً باب المواد

وبلاحظ هنا أن ابن دريد قد تأثر منهج العين تأثراً واضحاً، وإن لم يلتزم

بترتيبه المخرجى

٣ - ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) صاحب المعجم المعروف بـ «المجمل والمقاييس»

ويتميز معجم ابن فارس بالسمات التالية :

قسم المعجم إلى أبواب على أساس الترتيب الألفبائى العادى ولكنه

أضاف تعديلاً جديداً، حيث تعامل مع الألفاء على أساس أنها دائرة لا

تبدأ دائماً بالهمزة، وإنما تبدأ بالحرف الأول في الكلمة ثم بدور حتى تصل

إلى الهمزة وتتعداه إلى الحرف الأول مرة أخرى ، أى أصبح الحرف الأول هو
مركز الدائرة الذى تطلق منه ثم تعود إليه . ومثاله ذلك كلمة : جود ، تبدأ
بالحيم عنده ثم يأتى بالدال لأنها تسع الحيم فى الترتيب وأخيراً بالراء ،
وكلمة مثل حبر ، تأتى الحيم أولاً ثم الراء لأنها تأتى بعد الحيم ثم أخيراً
الباء

قسم ابن فارس الأيوب على أساس الكمية ، أى إلى الثانى والثلاثى
وما جاء على أكثر من ثلاثة

ثانياً - مرحلة النضج ،

وبلاحظ فى هذه المرحلة مجموعة من المعاجم ، منها

«أساس البلاغة» للرمحشبرى (٤٦٧ - ٥٣٨هـ) ، وبعد الرمحشبرى من
أوائل من طبقوا نظام الترتيب الألفبائى تطبيقاً سليماً إلى حد ملحوظ ، وقد سلك
طريقاً يحالف طريق سائقيه فى جمع مادته وتحليلها ، فهو لم ينصرف كما انصرفوا
هم إلى تتبع معانى مفردات المادة والإشارة إلى مشتقات الأصول وتصريفاتها ، وإنما
هتم بالفصل بين الحقيقة والحجاز . ولكى نبحث عن معنى كلمة من الكلمات فى
أساس البلاغة ، ينسعى أولاً أن يجدها من الروايد ، ثم نبحث عنها بعد ذلك فى
باب الأول فصل الثامن

«المصباح المنير» لأحمد بن محمد الفيومى (ت ٧٧٠هـ) ، وهو كتاب
صغير الحجم كبير الأهمية لسهولة مآخذة ، ويعتقد البعض بأنه يصحح الفعل
والمصادر والجموع

ثالثاً - مرحلة التجديد ،

كان للنهضة المباركة التى هزت البلاد العربية فى النصف الثانى من القرن
التاسع عشر أكبر الأثر فى إشار المعاجم المطبوعة بين الناس ، وقام مجموعة من

العلماء بنقد هذه المعاجم أو الموارنة ببيها ، الأمر الذى جعل بعضهم يفكرون فى إعداد معجم سهل فى مراجعته ، موجز فى عبارته . فظهر العديد من المعاجم ، منها

- «محيط المحيط» سنة ١٨٦٩م لطرس البستاني ، وقد اختصره فى «قطر المحيط»

«أقرب الموارد فى الفصح والشوارد» سنة ١٨٩٠م لسعيد الخورى الشرتونى

«المجد» سنة ١٩٠٨م للأب لويس معلوف ، وقد أضاف إليه الأب

فرديان تونل سنة ١٩٥٦م ملحقاً باسم المجد فى الأدب والعلوم ، وهو معجم لأعلام الشرق والعرب ، يتضمن بعض الأوهام والأعلاط

«البستان» سنة ١٩٣٠م لعد الله البستاني ، وقد جاء المعجم فى حرايين

كبيرين ، وأثبت فيه كثيراً من أسماء المخترعات الحديثة والمصطلحات العلمية ، وكذلك بعض الدخيل والمولد ، ثم اختصره البستاني فى مجلد واحد أطلق عليه اسم «فاكهة البستان»

- «متن اللغة» سنة ١٩٥٨م للشيخ أحمد رضا ، وقد جاء المعجم فى

خمسة أجزاء

- «الرائد» ١٩٦٥م لخيران مسعود ، وهذا المعجم بثبت الكلمات بدون تحريد

والحدير بالذكر أن البحث فى المعاجم السابقة ما حلا المعجم الأخير يقتضى

تجريد الكلمة ثم الكشف عنها فى مادة الحرف الأول فالثانى والثالث

جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

قام المجمع بالإسهام فى هذا الميدان ، فقدم معجمه الأول «المعجم الوسيط»

وأجزاء من معجمه الثانى «المعجم الكبير» وفيما يلى فكرة موحدة عن كل منهما

المعجم الوسيط :

أهم إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومن أوسع المعاجم العربية الحديثة انتشاراً ، وأكثرها تداولاً ، معجم محدّد ومعاصر ، يحتوى على الكثير من الألفاظ الحديثة والمصطلحات العلمية ، إلى جانب القديم السهل المأثور من ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ، إضافة إلى مادعب إليه الضرورة من الألفاظ الدخيلة والمعربة والمولدة والمحدثة ، كما يشتمل على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير .

وقد بدأت فكرة هذا المعجم سنة ١٩٣٦ كما جاء في مقدمة طبعته الأولى ، برؤية مشتركة لوزارة المعارف المصرية والمجمع اللغوى تنصّ على أن من أهم الوسائل لإبهاص اللغة وضع معجم يقدم إلى القارئ المثقف ما يحتاج إليه من مواد لغوية في أسلوب واضح ، قريب المأخذ ، سهل التناول ، واتفق على أن يسمى هذا المعجم «المعجم الوسيط» ، ووكل المجمع إلى لجنة من أعضائه وضع هذا المعجم ، انتظم عملها سنة ١٩٤٠م

أصدر المجمع ثلاث طبعات من هذا المعجم ، كل طبعة منها في جريين صدرت الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠م ، والثانية سنة ١٩٧٢م ، ثم كانت طبعته الثالثة سنة ١٩٨٠م ، ويحتوى حراًها ١١١١ صفحة من ثلاثة أعمدة والية متجهة الآن إلى تحديثه رُتبت مواد هذا المعجم على حسب أصولها وفق الحرف الأول والثاني والثالث من حروف الهجاء ، كما هو شأن معظم المعاجم الحديثة ، ويتلخص منهجه فيما يأتى تقديم الأفعال على الأسماء ، والمجرد منها على المريد ، واللام على المتعدى ، وتقديم المعنى الحسى على العقلى ، والحقيقى على المجازى .

ورُتبت الأفعال على النحو التالى

(أ) الفعل الثلاثى المجرد فعل يَقْعُل ، فعل يَقْعِل ، فعل يَقْعَل ، فعل يَقْعَل ، فعل

يَفْعُل ، فَعِل يَفْعُل ورُسْم صَبَط عَيْنِ الْمَصَارِعِ فَوْقَ حِطِّ أَفْقَى يُصْعِقُوا أَوْ يَفْعَلُوا
(جـ) ، ثُمَّ جَاءَتْ بَعْدَهُ الْمَصَادِيرُ

(ب) الثَّلَاثِي الْمَوِيد - يَطْوِيد بِحَرْفِهِ (أَفْعِل ، فَعِل ، فَعْل) ، وَيَلِيهِ الْمَوِيد بِحَرْفَيْهِ
(أَفْعِل ، يَفْعِل ، تَفَاعِل ، تَفْعُل ، أَفْعَل) ، ثُمَّ الْمَوِيد بِثَلَاثَةِ حُرُوفٍ (اسْتَفْعِل ،
إِفْعُول ، إِفْعَال ، اِفْعُول) .

(ح) الثَّغْنِ الرَّبَاعِي الْمَجْرَد (د) الرَّبَاعِي الْمُرْد

(هـ) فَضْلُ مَقْتَصَفِ الرَّبَاعِي عَنْ مَادَّةِ الثَّلَاثِي ، وَذَكَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ التَّرْتِيبِ الْخَرَفِي

(و) ثُمَّ تَأْنِي الْأَسْمَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ مَرَّةً ثَرِيصًا هَجَائِيًا

وَيَحَاوِلُ الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ أَنْ يَحَقِّقَ الْأَهْدَافَ التَّالِيَةَ .

- التَّحْلُصُ بِمَا شَلَّيَ بِالْمُعْجَمَاتِ الْقَدِيمَةِ مِنْ عَيُوبٍ وَصَعُوبَاتٍ .

مَوَازِيَةُ الْمَادَّةِ الْمَعْرُوضَةِ لِكُلِّ الْعُصُورِ وَالْمَرَاكِلِ الَّتِي تَمَرَّتْ بِهَا الْعَرَبِيَّةُ

- التَّحْلُصُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ وَالْمُتَهَجُّورَةِ .

مَوَازِيَةُ مُصْطَلَحَاتِ الْعُلُومِ وَالصُّنُوفِ ، وَفَتْحُ الْمُعْجَمِ لِلأَلْفَاظِ الْمَوْلُودَةِ وَالْمَعْرُوبَةِ وَالْمُسْتَحْدَثَةِ .

- الْإِتْرَامُ بِالصَّبِيحِ الَّتِي أَقْرَاهَا الْمَجْمَعُ

وَالْمُعْجَمُ يُوْطِفُ مَجْمُوعَةً مِنَ الرُّمُوزِ لِلتَّوْصِيحِ وَالتَّفْسِيرِ ، هِيَ

(أ) لِيَاذِ صَبَطِ عَيْنِ الْعَمَلِ الْمَصَارِعِ

(ب) لِلإِشَارَةِ إِلَى الْجَمْعِ

(ج) لِلإِشَارَةِ إِلَى جَمْعِ الْجَمْعِ

(و) لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْكَلِمَةِ بِمَعْنَى إِحْرَارِ

(مو) للدلالة على أن الكلمة مولدة

(مع) للإشارة إلى المعرب ، وهو اللفظ الأحسى الذى حصع للأصاط العربة
صوتاً وصرفياً

(مج) للإشارة إلى اللفظ لى أجاره الجمع

(محدثه) للإشارة إلى اللفظ الذى يستعمل حديثاً فى عصره ويشيع
استعماله بين الناس

(د) شىء إلى الدحيل ، وهو اللفظ الأحسى الذى دخل العربية بحاله

وبما يذكر للمعجم الوسيط توصيحه بعض المواد بالصور والرسوم ، وشرح
المادة من خلال الاستشهاد قدر الإمكان بالصووص القرآنية والحديث وكلام
الفصحاء من العرب نثرً وشعرًا

المعجم الكبير :

حيما أُنشئ مجمع اللغة العربية سنة ١٩٣٢ كان من بين أهم أغراضه التى
نصَّ عليها مرسوم إنشائه ، أن يقوم بوضع معجم تاريخى للغة العربية ، وكوّن لجنة
لهذا الغرض من كبار اللغويين العرب والمستعربين ، كان من بين أعصائها
المستعرب الألماني «بشر» الذى عُنى بالمعجم العربى منذ أوائل القرن العشرين ،
وتعاون معه المجمع لإخراج هذا المعجم التاريخى ، لكن قيام حرب العالمية الثانية
باعدت بينه وبين مصر ، ثم فعد به المرض ووافاه لأجل عام ١٩٤٩ ولم يخرج
المعجم إلى المور

لم نصرف ذلك المجمع عن الاتجاه لوضع معجم شامل يستوعب اللغة فى
مختلف عصورها ، أسماء «المعجم الكبير» تفادياً لما يقتضيه المعجم التاريخى من
أعمال تمهيدية ثم نتم ، وكانت رؤية المجمع وهو يحطّط لهذا المعجم الكبير هى أن

العربية ليست مقصورة على ما جاء في المعجمات وحدها ، بل يجب تسعها في كتب الأدب والعلم ، وأن اللغة كل متصل يرتبط حاصره عاصيه ، ويسعى أن يعثر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها ، وأن يستشهد فيه بالقديم والحديث على السواء .

بدأ المجمع وضع هذا المعجم سنة ١٩٤٦ ، واستطاع أن يشتر جزءاً منه في عام ١٩٥٦ في نحو خمس مئة صفحة ، كتجربة دعا المتخصصين إلى النظر فيها لإبداء الرأي وفي سنة ١٩٧٠ صدر الجزء الأول (حرف الهمزة) في سبع مئة صفحة ، ثم تلاه الجزء الثاني (حرف الاء) ٧٦٨ صفحة سنة ١٩٨١ ، ثم الجزء الثالث سنة ١٩٩٢ ، الذي صمّ حرفى التاء والتاء معاً في ٣٩١ صفحة ثم شط المجمع فأصدر حرايين في عام واحد سنة ألفين ؛ الجزء الرابع (حرف الحيم) ٧٥٥ صفحة ، والجزء الخامس (حرف الحاء) ٩٨٩ صفحة ، ثم كان آخر ما أصدره المجمع من هذا المعجم الكبير عام ٢٠٠٤ ، وهو الجزء السادس (حرف الحاء) في ١٠٣١ صفحة ويتميز المعجم الكبير بأن فيه جانباً لغوياً يصور اللغة تصويراً كاملاً ، يجد فيه طلاب القديم والحديث حاجتهم ، وجانباً موسوعياً يقدم ألواناً من العلوم والمعارف ؛ مصطلحات علمية وفنية ، وبعض الأعلام لأشخاص وأماكن وتلدان ، وشيئاً من أسماء النبات والحيوان وما يتميز به أيضاً أنه يذكر في صدر المادة نفاثرها السامية إن وجدت - مكتوبة بحروف لاتينية متلوة سطق عربى ، ثم يذكر بعد تلك النفاثر المعانى الكلية للمادة متدرجة من الأصل إلى الفرعى ، ومن الحسى إلى المعنوى ، ومن الحقيقى إلى المجارى ، مستأسساً في بعضها بما ورد في «مقاييس اللغة» لاس فارس ، ومستخلصاً بعضاً آخر من دلالات المادة نفسها .

ومن مميزات أيضاً محاولة رد الكلمات الأجنبية إلى أصولها ، وترتيب المادة ترتيباً تاريخياً قدر الإمكان ، والاستعانة بالصور والرسوم في شرح مادته

ومنهج المعجم الكبير في ترتيب موادّه ، وفي ترتيب المادّة من أفعال وأسماء
هو المنهج نفسه الذي انتهجه المعجم الوسيط

إضافة إلى تكملته للمادة اللغوية عند الاقتضاء تطبيقاً لقرار مجمعيّ ،
والاستشهاد ما أمكن على الموادّ ، توضيحاً للمعنى وتأييداً للاستعمال .
الاستشهاد بالقرآن الكريم ، والحديث ، والنص الأدبيّ المشهور ، والشعر

المبحث الثانى فى المعنى والسياق

لعلماء العربية معرفة مؤكدة بعلم المعنى أو ما يسمى حديثاً بالسيمانتيك Semantics أو «السيمية» ، على ما يرى مجمع اللغة العربية وإن كانت هذه المعرفة سركر أساساً على حواس معينة من الدراسة ، ولم تأخذ فى الحسبان حواس أخرى درج الدارسون فى تحديث على اتباعها وتناولها ساولاً علمياً دقيقاً

عرض العرب لكثير من المشكلات والقضايا اللغوية التى تدرج تحت اسم «عدم المعنى» بالمفهوم الحديث ، والتى تنظمها أعمال الدارسين المحدثين ، وإن كان هـد الساول يحتلف بصورة أو بأخرى بين الفريقين فى هذه المواضع دانهـا وقد كانت هذه المواضع من الكثرة بحيث بحق لما أن مرر أن علماء العربية قد أسهموا بدورهم فى نمو هذا العلم وتعمقه على ما سيتبين لنا فيما بعد

ولكنهم من جانب آخر لم يلتفتوا التفتاناً كافياً إلى حواس أخرى من الدرس ، هى من صميم البحث فى العلم وتتمثل هذه الحواس فى نقطتين اثنتين ذات أهمية خاصة من وجهة النظر العلمية

أما النقطة الأولى فعنى بها أن هؤلاء القوم لم يتسوّا العلاقة بين كثير من المسائل التى تناولوها وحاولوا دراستها ، ولم يعطوا إلى الرابطة التى تربطها بعضها بعض ، بحث بمكر جمعها وتصنيفها ، وتخصيص فرع معين من الدراسات للغة بتولى أمرها ويكرس جهده ومصادئه للنظر فيها على وجه علمى

بهم بدلاً من ذلك - ورعوا هذه المسائل والفصايا على فروع متنوعة وألحقوها
بهذه الفروع بصورة توحى بعدم إدراك واضح لموضوعها خفي ومبداها الذى
نسب إليه لقد درسوا بعض هذه المسائل فى باب المعجمات وما إليها من رسائل
ومصنفات نعى بتجميع الألفاظ ، وتناولو مجموعة منها فى ذلك الميدان المشهور
عندهم باسم «فقه اللغة» ، وعرضوا لمجموعة ثالثة فى علوم البلاغة ، وهكذا إلح

وكانت النتيجة وإحال هذه أن حرموا وحدة المهج فى تناول ما أتوا به من
مادة وقد كانت هذه الفظة الثابتة نتيجة مباشرة لسقطة لأولى ، أى أن عدم إدراك
علاقات بين الجريئات قد حال دون الوصول إلى القواعد العامة أو وجوه الشبه
المشتركة لثى تسوع أفراد فرع لعوى قائم بداته يصم شتاتها ، ويعتمد على منهج
دى أطراف متكاملة يعنى بدراسها

من هذا الذى ذكرناه يحق لنا أن نقرر أمرين محتملين فيما يتعلق
بهذا الموضوع

إبنا نستطيع أولا أن نقرر أن علماء لغرية كانت لهم معرفة ومعرفة
قوية بعدم المعنى (السيمانتيك) ، إذا أخذنا فى الحسبان تلك المواضيع والمسائل
الكثيرة المتنوعة التى عرضوا لها والتى يمكن أن تدرج تحت هذا العلم وتدخل فى
ميدانه على ما يرى المحدثون ولكننا نستطيع أن نؤكد ثانيا - أن معرفة هؤلاء لقوم
بهذا العلم كانت معرفة عبر شاملة ، وذلك لعدم اهتمامهم بالخواص المشتركة التى
تربط هذه المسائل بعضها بعض بحيث يخصصون لها جميعاً فرعاً لعوى مستملاً ،
كما فعلوا فى الأصوات والصرف والنحو ، وبحيث يخصصونها جميعاً لإطار
نفكرى واحد يكسها صفة التكامل والانسجام إلى ميدان معين

وليس ينقص ما قررنا تفوقهم فى تأليف المعجمات وصياغها ، على فرص
القول بأن هذا التأليف وتلك الصياغة يمثلان فرعاً لعوى د كيان خاص ومنهج أو

مناهج حدودها وعبورها بالفعل . ذلك لأن الدراسات المعجمية لا تمثل في حقيقة الأمر إلا جانباً واحداً فقط من جواب السيماتيك في بعض الآراء ، ولا تمثل شيئاً من هذا العلم على ما يراه آخرون . أوصف إلى هذا أن الدراسة المعجمية عند العرب بحث نحواً أحادياً في تحليل المادة ومناقشتها ، إذ قد درجت هذه الدراسة في كثير من الحالات ، على الاهتمام الأكبر بالجانب اللفظي أو الصرفي للكلمة وما يعرض لها من اشتقاق أو تهريج ، دون احتمال كبير بمشكلات المعنى وقضاياها

أما علم المعاني في البلاغة العربية فهو يمثل جانباً مسهماً من جواب السيماتيك بمعناه الحديث ، وإن كان البحث في هذا العلم العربي قد اتسم سمته لا يأخذ بهما البحث المعاصر في هذا الميدان

السمة الأولى تبدو فيما سار عليه علماء البلاغة العربية - باستثناء عدد الفاهر الجرجاني ومن لف لفه - من تصنيف أعماط التراكيب على أسس منطقية وأخرى لغوية ، مسهين من ذلك إلى مناقشات مبالغ فيها انتهت بأحكامهم وقواعدهم إلى الصعوبة والتعقيد ، حتى لتجد نفسك في حاجة إلى بليغ أديب (ولكن من طراز آخر) يفسر لك أعمالهم وأفكارهم

أما السمة الثانية فتتمثل في أن دراسة علم المعاني عندهم كانت ذات هدف خاص يسمون نحو تحقيقه . ويعنى بهذا الهدف الجوى وراء الكشف عن تلك القوابل التي تضمن الجودة والسمو في التعبير ، والارتفاع بالكلام عن مستوى كلام العامة أو مستوى الصحة المطلقة التي تحلو في بطرهم - من المربة والعصل

أما السيماتيك فيعنى بالتراكيب وما تتضمنه من مشكلات لغوية خاصة بالعظم وقواعده ، دون التفريق بين مستوى وآخر ، ودون قصر الدراسة على عطف من الأسلوب أو التعبير أو الاكتفاء به . إن وظيفة السيماتيك وطبيعة عامة تُعنى بالكلام الإنساني على اختلاف صوره ومستوياته

على أن هذه السمات في دراسات المعنى عند العرب يمكن قولها إذا أُخذ
في الحسبان حرارة المادة التي أتوا بها في هذا الباب ، وتنوع المسائل والقضايا التي
حملت بها آثارهم وأعمالهم الخلية ، كما يحمد لهم اهتمامهم بجيد من الكلام
في إطار مقامه وظروف حاله

ولقد سارت الدراسة في هذه السيل في مسارات واتجاهات مختلفة ،
فاتحدت مجموعة من المسائل طريقاً وانصبت إلى فروع صوعة من الدراسات
لغوية والأدبية ، كما تبعت طائفة أو طوائف أخرى منهجاً يختلف أو يتفق - في
قليل أو كثير - مع مساهم البحث في الطوائف الأخرى ، على ما سيتبين لنا في
السطور التالية

الاتجاه الأول . يبدو أن الدراسة في ميدان المعنى اتجهت أول ما اتجهت نحو
الألفاظ ومشكلاتها فقد حرص الناس في القديم على النقاط الألفاظ أو
مجموعات منها ، ومحاولة تصنيفها وبيان معانيها بصورة أو بأخرى ، على نحو ما
حرى في تلك الرسائل الصغيرة والمصنفات التي كانت تعنى بجمع الألفاظ الخاصة
بالموضوع الواحد ، كالرسائل التي صغت في المطر والإبل والشاة إلخ ، وكما
ظهر كذلك في كتب العرييين عريب القرآن الكريم وعريب الحديث الشريف

ويمكن أن يلحق بذلك - من حيث المنهج لا التاريخ - ما قام به علماء
الأصول ورجال التفسير فيما بعد من التوجه نحو مصطلحات إسلامية معينة وردت
في القرآن والحديث والعمل على شرحها وتفسيرها بصورة قد تتحد أو تتعدد وفقاً
لوجهة النظر الخاصة التي يتبناها هذا الفريق أو ذلك من رجال الأصول والتفسير

وربما كان هذا المنهج الأصولي أو التفسيري مقدمة لعنايتهم بالألفاظ فيما
ينعقد بحال استعمالها ، من حيث تعميم المعنى أو تخصيصه ، أو توسيعه وتضييقه
أو مجرد تحويل المعنى إلى معنى آخر ، بسبب الاستعمال والعرف وقد حملت

كس فقه اللغة بالأمثلة الكثيرة لهذا النوع من البحث ، كما يبدو ذلك و صَحَّ في
«الصاحي في فقه اللغة» لاس فارس و «المرهر» للسيوطي

ومثال التخصيص بعد التعميم ما نقله صاحب المرهر عن الحمهرة ، وهو
قوله «رث كل شيء حسيه وأكثر ما ستعمل فيما يلس أو بهترش» ومثال
التعميم بعد التخصيص قوله «رفع عقيرته» أي صوته وأصل ذلك أن رجلاً
عقرت رحله فرفعها وصاح . فقليل بعد لكل من رفع صوته «رفع عقيرته» أما
التحويل فيظهر في المخار المرسل

وتوج هذا الاتجاه الخاص بالألفاظ وجمعها ومشكلاتها بظهور المعجمات التي
كان العرض الأول منها جمع الثروة اللفظية خوفاً عليها من الصياع ولكن لم
يلبث الأمر حتى اتسعت هذه الحركة المعجمية وظهرت معجمات قامت بالعرض
الأصلي حبر قيام ، وأصابت إلى ذلك الاهتمام بقضايا أخرى تتعلق بالألفاظ
واستعمالها ومعانيها المختلفة ، مع توضيح كل ذلك بالمثال والشاهد ويظهر هذا
المهجع بوجه خاص في الموسوعة العربية المسماة «لسان العرب» .

وهكذا نجد هذا الاتجاه الأول ذاته ستظم ثلاثة أساليب من دراسة الألفاظ
ومشكلاتها أسلوب تمثيل حبر تمثيل في المعجمات وما إليها من رسائل
ومصنفات خاصة بمواضيع معينة ، وأسلوب ثانٍ يمكن أن يطلق عليه «دراسة
المصطلحات» الشرعية والدينية منها بوجه خاص أما الأسلوب الثالث فالأخرى
به أن يدخل في إطار الدراسات الخاصة بـ «تطور المعنى» ومعنى بذلك اختلاف
وحوه الاستعمال من حيث التعميم والتخصص أو تحويل المعنى بسبب التطور أو
التغير الذي يلحق مدلولات الألفاظ وكله مقبول وصحيح ، وإن كان الأولى
إحصاءها جميعاً لأسلوب واحد أو منهج واحد في الدرس والتحليل ، حتى
تكتمل الصورة ويصبح العمل بناءً مكافئاً

الاتجاه الثاني وجه علماء العربية اهتمامهم بحو طوائف معينة من الألفاظ ، لأسباب تتعلق بصورها اللفظية أو معانيها أو بهذين الخامين كليهما فظنوا ، في تترادف والمشارك اللفظي والتضاد وانحراف ، ووسعوا الدراسة في هذه الأنواع ، حتى إن بعضهم ألف كتباً مستقلة فيها ، مجمعة أحياناً ومفردة أحياناً أخرى من هذه الكتب ما ألفه المبرد بعنوان «ما اتفق لفظه واختلف معناه» حيث تعرض فيه لأمثلة من هذه الطوائف التي يصنفها بطريقته الخاصة في مقدمته هذا الكتاب فيقول

«من كلام العرب اختلاف اللفظ لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين ومعنى واحد واتفاق اللفظين وختلاف المعنيين»

ومنها كذلك كتاب «الأصداد» لأبي بكر بن الأسيدي لدى يسنهل كتابه هذا بقوله «هذا كتاب ذكر الحروف التي توقعها العرب على المعنى المتضادة فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين» . وألف محمد الدين الفيروز آبادي صاحب القاموس كتاباً في الترادف سماه «لروص المسلوب فيما له سمان إلى ألف» ، كما ألف أحرون كتاباً مستقل بالبحث في الألفاظ المترادفة الخاصة بالموضوع الواحد ، منهم ابن خالويه الذي ألف كتاباً في أسماء الأسد وكتاباً في أسماء الحية ولصاحب لقاموس المذكور كتاب في أسماء العسل وأسماء «ترقيق الأسل في أسماء العسل»

والملاحظ على كل حال أن هذه الطوائف من الألفاظ قد حصصت لمناهج من البحث مختلفة وورعت دراستها أو دراسة بعضها على أكثر من فرع من فروع التفكير اللغوي . فسيما تحمل كتب فقه اللغة بالترادف والمشارك والتضاد يرى للمحار موضوعاً أو موضوع في علوم البلاغة وفي فقه اللغة كذلك كما تعرض كتب «ثقافة العامة أو بالأحرى كتب لبيان العربي لهذه الموضوعات أو بعضها على وجه من الوجوه ، على نحو ما جاء في «البيان والتبيين» للمحافظ

أما المنظر العلمى الدقيق فيوجب صم هذه الموضوعات بعضها إلى بعض
وسستها جميعاً إلى فرع لغوى معين هو «علم المعنى» أو «السيمانتيك» سواء أعدته
فرعاً من فقه اللغة أم حسبته يمثل جنباً من جواب علوم البلاغة ، كما يوجب
مناقشتها تحت عنوان واحد هو ما أسماه بعض الدارسين «المعنى المتعدد» وإما
كانت هذه الوحدة فى منهج المناقشة لاشتراك هذه الموضوعات فى سمة عامة
واحدة ، هى التعدد وقد يكون التعدد فى الألفاظ فقط كما فى الترادف أو فى
الألفاظ والمعنى كما فى المشترك والتضاد أو فى المعنى فقط كما فى الحار

الاتجاه الثالث عرّص علماء العربية لعلم المعنى بوجه من الوجوه أو بصورة
من الصور عند مناقشتهم لموضوع مشهور فى بحوثهم هو «الاشتقاق» والاشتقاق
عندهم ذو صور مختلفة وأنماط متنوعة . اختلفوا فى تحديد كل صورة ونمط منها ،
سبب اختلافهم فى المصطلحات التى أطلقوها على هذه الصور والأنماط وبسبب
الخلط بين صورة وأخرى

وأشهر أنواع الاشتقاق على الإطلاق صربان رئيسيان . الضرب الأول
الاشتقاق الصغير أو الأصغر وعرفه صاحب التسهيل (على ما جاء فى المرهر ح ١
ص ٣٤٦) : أنه «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهىئة تركيب
لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفدة ، لأجلها احتلتها حروفاً أو هيئة ،
كضارب من ضرب وحذر من حذر»

وأغلب ما يكون هذا الضرب من الاشتقاق فى المشتقات السبعة المعروفة
وهى اسم الفاعل واسم المفعول واسما الرمان والمكان إلح . وقد ركر البحث فى
هذا الضرب فى علم الصرف على ما هو معروف ومشهور

وقد يلحق بهذا الضرب نوعان فرعيان

(أ) يتمثل في قراءة صيغة وتصاريحها من المادة الواحدة لصيغة أخرى وتصاريحها من المادة ذاتها . وهذا النوع كثير . منه ما رواه السيوطي (في المهرج ج ١ ص ٣٥٣ عن أبي بكر الريدی فی طيفات السحويين) قال : «سئل أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل فلم يعرف . فمر أعرابي محرم فأراد السائل سؤال الأعرابي ، فقال له أبو عمرو : دعني فإنني أُلطف بسؤاله وأُعرف مسأله . فقال الأعرابي : استفاد الاسم من فعل السير فلم يعرف من حصر ما أراد الأعرابي فسألوا أنا عمرو عن ذلك ، فقال : ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعجب ، ألا تراها تمشي العرصة ، حياء وتكبراً ؟ » .

ومنه كذلك (المهرج ١/ ٣٥١) قولهم . «شجرت فلاناً بالرمح ، تأويله جعلته فيه كالعصر في الشجرة وقولهم للحلق وما يتصل به شجر ، لأنه مع ما يتصل به كأعصاب الشجرة وتشاحر القوم ، إما تأويله اختلفوا كاختلاف أعصاب الشجرة وكل ما تفرع من هذا الباب فأصله الشجرة » .

وهذا النوع الفرعي يبدو أنه يدخل في باب ما سماه ابن حسي الاشتقاق الصغير أو الأصغر وهو باب مشهور كثير الأمثلة في كتبهم . ويقترح بعضهم (وهو الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتاب «الاشتقاق» لابن دريد تسميته بالاشتقاق الكبير ، وقد ألفت فيه كتب مستقلة منها «كتاب الاشتقاق» لابن دريد ، ولما أن بعد منها كذلك «مقاييس اللغة» لابن فارس

(ب) وهذا النوع الفرعي الثاني «يقصد به انتزاع كلمة من أخرى تعبير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي محارج الأحرف المتغيرة وذلك نحو حثا وحدا ، وبعثر وبعثر ، ومكان شأس وشأر»^(١)

(١) الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتاب «الاشتقاق» لابن دريد ص ٢٨ نقلاً عن الأستاذ عبد الله أمين في كتابه «الاشتقاق»

وهذا النوع صممه ابن حسي ثانياً واسعاً سماه «تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني» ، وهذا الباب على أصرب عنده ، منها هذا النوع ويقصد به أن «تتقارب الحروف لتقارب المعاني» ويمثل له بقوله تعالى ﴿ألم تر أننا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أرباً﴾ أي برعجهم وتلفهم . فهو عنده «في معنى تهرهم هراً والهمرة أحت الهاء ، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين . وكأنهم حصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهر ، لأنك قد بهر ما لا مال له كالجدع وساق الشجرة وبحو ذلك» .

وقد يسمى بعضهم هذا النوع بالاشتقاق الكسر ، منهم الأستاذ عبد الله أمس في كتابه «الاشتقاق»

الصرب الرئيسي الثاني للاشتقاق هو ما سماه ابن حسي بالاشتقاق الكبير أو الأكبر وقد عرفه بقوله هو «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، يجتمع السرايب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصعقة والباويل إليه» . وعمل لذلك بأمثلة كثيرة منها «ك ل م - ك م ل م ك ل - ل ك م - ل م ك» وعقد هذه التقاليب الستة على معنى «القوة والشدة»

وهذا الصرب الثاني برع فيه ابن حسي براعة فائقة وادعى أنه من ابتكاره ، فيقول «هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا ، غير أن أنا على رحمه الله كان يستعين به ويحلل إليه لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة وسنريه إليه ويتعلل به وإنما هد التقلب لنا نحن» وقد اقترح الأستاذ عبد الله من تسمية هذا الصرب «بالاشتقاق الكبار» (نصم الكاف وتحفيف الراء)

(١) خصائص لاس حسي ٢ ١٤٦

(٢) ابن حسي مرجع السابق ص ١٣١ - ١٣٥

والحق أن فكرة التقليب ترجع إلى الإمام الأكر الخليل بن أحمد على ما
حرى عليه العمل في كتابه «العين»، غير أن ابن جني طور هذا المبدأ وفتقه بأن ربط
هذه «التقابل اللفظية» معنى واحد تجتمع كلها عليه بوجه أو بآخر، وربما كانت
التسمية «الاشتقاق الكسر أو الأكر» من صيغه وحده، كما قرر هو نفسه

ومن هذا الذي مرّ برى أن الاشتقاق عندهم موضوع متشعب الأطراف
مورعة مباحثه بين علوم لغوية مختلفة، أهمها الصرف وفقه اللغة يدعى التقليدي
كما يرى أنه درس لأعراض مختلفة ومباح متباينة

ووجه الحق في الموضوع أن الصرف الرئيسي الأول من الاشتقاق موضعه
الصرف كما فعلوا هم أو فعل أكثرهم أما المرعاه المبتقان عن هذا الصرف نفسه
وكذلك الصرف الرئيسي الثاني (الاشتقاق الكبير أو الأكر) ومكانها جميعاً علم
المعنى أو لسيمانتيك، على أساس أنها دراسة معنى التصاريح الكلمة وما يشأ عن
ذلك من معانٍ حركية أو محاولة ربط هذه التصاريح كلها بمعنى أساسى واحد
والأولى بهذا النوع من البحث أن ينظر إليه في إطار علم لسيمانتك التاريخى
historical semantics، إذ المفروض هنا أن يقوم الباحث بتتبع الصيغ على فترات
الرمز المختلفة ليقف على ما أصابها أو أصاب بعضها من تطور أو تغير في مدلولها
ولكن هذه النظرة التاريخية لم يتسعه لها علماء العربية، وركزوا جهودهم على فكرة
التصريف والتقابل اللفظية مع افتراض وجود أصل دلالي لها جميعاً، دون
الالتفات إلى ما قد يكون هناك من معانٍ حركية تختلف فيها هذه الصيغ بعامل الزمن
والتطور الطبعى للغة

على أن هناك عالماً مشهوراً - هو أبو حاتم أحمد بن حمدان لرازى - قد حاول
هذه المحاولة التاريخية وإن كان على نطاق ضيق في كتابه الموسوم «بالرنية» بالإضافة -
بالطبع - إلى مجهوده الواضح في لفكرة الاشتقاقية، كما فعل الآخرون

الاتجاه الرابع أما علم المعنى فى البلاغة التقليدية فهو يمثل ركناً مهماً من أركان علم المعنى أو السيماتيك ، وبخاصة إذا أحدا فى الحسبان طريق عبد القاهر الجرجاني فى مناقشة النظم وفكرته ، إن دراسة المعنى على مستوى الجملة أو التراكيب (على نحو ما فعل العرب فى علم المعانى) تحتل الآن قدراً كبيراً من الاهتمام من المشتغلين بالسيماتيك ، بل إن بعضهم حصص لهذه الدراسة مستوى معيناً من هذا العلم سماه «علم المعنى السحوى» syntactic semantics فى مقابل «علم المعنى المعجمى» lexical semantics وهو الخاص بدراسة المعنى على مستوى الكلمة المفردة .

ولكن ليس يعيب عن بالنا أن غالبية البلاغيين العرب انصرفوا فى معظم أعمالهم فى هذا الميدان إلى المناقشات اللفظية التى تتعلق بأنماط الحمل وصيورها ، مهملين بذلك الهدف الأسمى ، وهو محاولة الكشف عن المعانى المختلفة التى بصير إليها الأمر نتيجة اختلاف قواعد السحو وأحكامه من تقديم وتأخير أو زيادة أو نقص فى الجملة أو العبارة وقد قام بهذا العمل الأخير الشيخ الهمام عبد القاهر الجرجاني عند مناقشته لفكرة النظم وكان بذلك رائداً فى مجال «علم المعنى» أو السيماتيك حتى إنه يستطيع ربط أعماله بما يجرى فى الدرس اللغوى الحديث فى هذا الحقل

وليس يفوتنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن علماء البلاغة العربية على وجه الخصوص تناولوا نقطتين أحريين لهما ارتباط بعلم المعنى أو لاهما قضية التناظر والتلاؤم فى الحروف المكونة للكلمة واتساق هذا التأليف مع المعنى حسناً وقبحاً . الثانية محاولة العمل على ربط أصوات الكلمات بمعانيها أو ما يعرف حديثاً بمحاكاة الأصوات ، أى تأليف الكلمات من أصوات توحي معانيها أو تعبر عن الأحداث المشار إليها بهذه الكلمات وهذه النقطة الثانية تكون موضوعاً دراسياً ذا أهمية خاصة عند بعض الدارسين فى علم المعنى والنقد الأدبى على سواء

وفي إيجاز موجز نقول . لا يستطيع مصنف أن سكر ما للعرب في القديم من إدراك
ووعي بقضية المعنى على مستوى المعردات أو التراكيب كما ، لا يستطيع إنكار جهودهم
الواضحة في هذه السبيل المتمثلة في عرارة المادة وتنوعها وكثرة أمطها وصنوفها

ولكن هذه النظرة المبسطة أيضًا تلاحظ أن هذه الأعمال المشكورة جاءت
مورعة متناثرة هنا وهناك في مجالات من الدرس اللغوي محتلة ، بحيث يضطر
الدارس أو الباحث إلى أن يطوف من موقع إلى آخر ، ويحاول للمة جزئيات أو
عناصر الموضوع المعين ، حتى يحظى بضالته وكان الأولى بهؤلاء القوم أن يلتفتوا
إلى ما بين هذه الجزئيات والعناصر من ارتباط أو تشابه في الخواص الكلية ،
وصمها بعضها إلى بعض في صورة متكاملة . وبهذه السبل كان في الإمكان
الوصول في سهولة ويسر - إلى تأسيس علم أو مستوى لغوي له كيان وموقعه
الخاص في حقل الدراسات اللغوية ، كما صنعوا بالفعل مع مستويات أخرى ،
كالصرف والنحو والبلاغة

ومع هذا كله لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نسجل بكل الاعتراض والتقدير ما
رأوه وأدركوه ببصيرة نافذة من عوامل وضوابط بوصفهما قوام النظر والتفسير
والتحليل للمعنى وتوصيحه وتقييمه من حيث الصحة والخطأ ومن حيث الجودة
والامتيار أو الصعف وسوء القصد . تتمثل هذه العوامل والضوابط مجتمعة فيما
سمّوه «مطابقة الكلام لمقتضى الحال» . وهذه النقطة المهمة تجرنا حتمًا إلى ذكر شيء
عن مفهومهم لهذه «الحوكة» التي يعبر عنها في الدرس اللغوي «بالسياق» .

السياق عند العرب :

يشكل السياق مبدأ مهما في الدرس اللغوي ، قديمه وحديثه على سواء ،
وإن احتلت درجة الاهتمام به من حيث الزمان ومناهج البحث في اللغة
والسياق عتاة العنصر الماعل في توصيح الكلام ، بل في صحته والوصول به إلى

درجة القبول في مساء ومعناه ومعنى ذلك أن عدم الاهتمام به وأخذه في الحسبان ، قد يميل الكلام إلى مجرد صوصاء تلقى في الهواء

وقد جرى العرف في الحديث على النظر فيه من حاسين ، سَمى أحدهما «السياق اللغوي» أو سياق المقال linguistic context ، والثاني «السياق غير اللغوي» أو سياق الحال non linguistic context . والمقصود بالأول وضع لسات الكلام من حيث المؤاممة والتألف أو الدروم ، بالنظر فيما سبها من ارتباط وموقع وصلاحة هذه اللة أو تلك في موضعها بالنسبة لما سبها ويلحقها من لسات ويتمثل الثاني في الظروف والملابسات الاجتماعية التي تلف الكلام في الموقف المعين الذي تلقى فيه وهذه الظروف والملابسات تشكل فيما بينها وحدة متكاملة يشار إليها عادة بالمصطلح الإنجليزي context of situation أو المقام باللغة العربية

أهم هذه الظروف والملابسات الكلام منطوقاً أو مكتوباً المرسل (نطقاً أو كتابة) والمستقبل والعلاقة بينهما الرماد - المكان وما فيه ومن فيه فمراعاة هذه العناصر محتمة على قدر كبير من الأهمية ، إذا كان للكلام أن يحرز فائدة أو سمعة أو يصي بعرضه الذي أشئ من أحله أو أريد له وهذه المراعاة هي الموسومة عند علماء العربية بمطابقة الكلام المقتضى الحال

ومن السديهي أن يهتم أي لغوي محترف ذي حرة ودراية بالسياق اللغوي (سياق المقال) ، ذلك أن مسئولية هذا اللغوي تتركز في الأساس على النظر الثاقب في الساء (النص) وفي طرائق تشكيله من حيث الاتساق والمؤاممة بين وحداته المكونة من صحة في الاختيار والموقع والربط والإعراب (في اللغات المعربة) وهذا بالفعل ما جرى ويجري بين الثقات العارفين من اللغويين هنا وهناك بقطع النظر عن الرماد والمكان ، وإن كان هذا الاهتمام يُنسب بصورة أوثق والرم إلى من يعرفون «بالحاة» ومن هنا ، لم يقف بعض اللغويين عند هذا السياق اللغوي وقفة خاصة

لسان أنعاده وشرح إجراءات العمل به ، إذ هو معلوم بالضرورة ، وهو أيضا مسئوليتهم الأولى والأخيرة في صحتهم هذه الموجهة في الأساس إلى التراكيب

أما السياق «غير اللغوي» (سياق الحال أو لمقام) فقد نال حظا كبيرا واهتماما واسعا بين كثير من اللغويين في العصر الحديث ويقال إن صاحب فكرته هو الأثروبولوجي اللغوي «ماليوفسكى» ، وسار على هديه لكثيرون ، ومن أهمهم «فيرث» صاحب مدرسة لندن اللغوية والحق أن «فيرث» له فصل تعميق هذا المدأ وتوسيع حواشيه ، والالتزام بنطقه في كل أعماله ، حتى ليكاد يمس إليه ، كما لو كان هو مدعه ورائد العمل به

والمهم في هذا المقام أن نقرر بكل ثقة واطمئنان أن لعلماء العربية منذ القديم معرفة وثقة وإدراك عميق بالسياق ، بجانيه اللغوي وغير اللغوي ، من حيث النظر والتطبيق على حد سواء

والرأي عند العارفين أن لعبارة المشهورة «مطابقة لكلام مقتضى الحال» تنصمر بل تفصح عن الحاسين معا ، إذ إن معناها العميق أنه لا إحرار لمصعة أو إدراك لمعنى الكلام ، ما لم يكن هذا الكلام منظوما ومؤلفا على وجه بظائق الحال فالسطم والتأليف على طريقة محصورة رعاية للسياق اللغوي ، وملاءمته «للحال» رعاية للسياق غير اللغوي ، و «المقتضى» هو الرابط والجامع بينهما وحدة متكاملة أو ساء ذلك كيان محصوص

وهذا أيضا هو ما يفهم صراحة من المقولة العربية المشهورة «لكل كلمة مع صاحبها مقام» . فالمصاحبة تعنى المواءمة والملاءمة بين الكلم في الجملة أو العبارة ، وهذا نص في رعاية سياق المقال أو السياق اللغوي ، ومما سببه هذا التلازم والتأحي للمقام تنصرف فوراً إلى الاعتداد بسياق الحال أو السياق غير اللغوي

والرأى عندما أن عبد القاهر الجرجاني فى طرحه فكرة النظم التى شعنته وشعلت اللعويين العرب من بعده ، لم يقتصر اهتمامه (على ما يظن بعضهم) على سياق المقال ، بإشاراته المتناثرة هنا وهناك فى كتاب «دلائل الإعجاز» إلى وجوب رعاية التأخى والتألف بين لسان أو مكونات الكلام ، بل تعدى هذه الخطوة الصيقة إلى إكمال معيار الإيابة وإجراز المستعة بتطبيق هذا الكلام على مقتضى المقام بمراعاة سياق الحال وهذا الذى نقول هو ما تنطق به أكثر من عبارة فى كتابه ، منها تلك العبارة اليسيرة نظما وشكلا العميقة مضمونا ودلالة . «النظم تأخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الأعراس التى يصاغ لها الكلام»^(١)

وهذا فى الحق (مراعاة السياق اللعوى والسياق غير اللعوى) هو ما سار عليه السابهلون من علماء العربية ، من نحاة وبلاعيين وغيرهم من المفكرين المشغلين بصحة الياء اللعوى وملاءمة موقعه وطلائه للبيئة الاجتماعية التى قدر له أن يكون ماسا بل متسقا مع خصوصيات هذه البيئة من ظروف ومساسات تميزها من غيرها

فالظن السائد عند غير العارفين من حساباتهم أن علماء العربية (وبخاصة النحاة) لم يلتفتوا أو لم يلتفتوا التماما كافيا إلى سياق المقال (السياق اللعوى) طر معلوط مجاور للحقيقة والواقع ذلك أن الاهتمام به مفهوم بالضرورة من تلك العبارات الماثورة السابقة ، ومؤكد أحده فى الحسان فى أعمال النحاة المخترفين وكبار اللعويين من أمثال عبد القاهر الجرجاني وكل من سار على نهجه فى تطبيق فكرة «النظم» ، كما شرحها صاحبها ، وكما تفصح به بكل جلاء ووضوح عباراته المتناثرة هنا وهناك فى أعماله ، كتلك العبارة الموحرة التى سجلناها سابقا

والملاحظ على كل حال ، أن البلاغيين من علماء العربية أكثر وضوحا وأفصح بيانا فى هذا الشأن من النحاة ، وفاء بأهداف صنعتهم وبعية الوصول بها إلى مرنة

(١) دلائل الإعجاز للجرجاني ص ٢ طبع لمار دت

تفوق صبعة النحاة الخُص ، وتجاوز مرتبة الصحة المطلقة للكلام التي اشعل
ويشعل بها هؤلاء النحاة .

ومع ذلك لا نعدم أن نعر على إشارات أو نصوص متناثرة في أعمال
الحنويين ومن لف لفهم ، تشير بوصوح إلى أهمية السياق اللغوي وأخذ في
الحساب يقول «ابن الأباري» ، مطلقاً حجة مكبرى التصاد ومشتاً حقيقة «إن
كلام العرب يصحح بعصه بعضاً ويرتبط أوله بأخره ، ولا يعرف معنى الخطأ منه
إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه ، فحار وقوع اللفظة على المعنيين المتصادين ،
لأنها يقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد
بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد . فمن ذلك قول الشاعر :

كل شيء ما خلا الموت جليل

والفتى يسعى ويليه الأمل

فدل ما تقدم قبل «جليل» وتأخر بعده على أن معناه كل شيء ما خلا الموت
يسر ، ولا يتوهم دو عقل وتغيير أن الجليل ها هنا معناه عظيم»^(١) .

ومثله في تأكيد أن النحاة لهم إدراك ومعرفة واثقة بأهمية السياق اللغوي ما
سجله ابن جني عند الكلام على تطابق «بعث» مبياً للمعلوم و «بعث» مبياً
للمفعول في النطق ، حيث يلجأ بعضهم إلى الإشمال (عد من يلترم الكسرة) في
صيغة المفعول ، لمع اللبس ، وبعضهم لا يبالي بالالتباس ، يقول ابن جني في
ذلك «ومسهم من يدع الكسرة ولا يبالي بالالتباس» ثم يعلل هذا الصنيع ، فيقول
«ولم يعشوا بالالتباس ، لأنهم قد يصلون إلى إثبات أعراضهم عما يصحب الكلام مما
يتقدم قبله أو بعده ، وما تدل عليه الحال» ويستمر ابن جني في تأكيد دور السياق

(١) ابن الأباري كتاب الأصداد - طبعة الكويت ص ١

اللغوى فى إبانة المقصود وفهم الكلام ، فيقول : «ألا ترى أنك تقول فى تحقير (بصغير) «عمرو» عمير ، وكذلك تقول فى تحقير «عمر» ، وكلاهما مصروف فى التحقير ، وهذا باب واسع وإنما تعتمد فى تحديد العرص فيه ، يصحب الكلام من أوله أو آخره ، أو بدلالة الحال ، فإن لها فى إفادة المعنى تأثيرا كبيرا ، وأكثر ما يعتمدون فى تعريف ما يريدون عليها»^{١١}

وهكذا يرى أن المشتغلين بالنحو وقضاياهم لم يهتموا ألبتة السياق اللغوى ، وإن لم يقتصروا عليه بتفصيل أبعاده بنظر مستقل ، أو بتسجيل صيغ الكلام وعباراته التى تناسب هذا المقام (السياق غير اللغوى) أو ذلك ، كما فعل البلاغيون ذلك لأن الحاجة من البدء مشعلون بالطبع والصنع ككلمات تأليف الكلام ونظمه (السياق اللغوى) ، دون كبير التفات إلى ربط هذه الكلمات وتنوعاتها بالمقام أو الحال (السياق غير اللغوى) وتنوعاته وصيغته إن الحاجة بحكم الصعوبة مشعلون بالصحة المطلقة للكلام ، فى حين أن البلاغيين على درجة عالية من الاهتمام بالحدود أو الامتياز للكلام ، ولا يكون ذلك فى نظرهم إلا مراعاة مقتضى الحال ، المتمثلة دائما فى مطابقة الكلام للمقام

والقول بالنسبة لموقف الحاجة من السياق غير اللغوى (سياق الحال أو المقام) يشبه موقفهم من السياق اللغوى لقد اهتموا بسباق الحال وأشاروا إليه وإلى أهمية دوره فى فهم الكلام ، وإن لم يرق هذا الاهتمام إلى درجة ما صنع البلاغيون فى هذا الشأن ودليل هذا الاهتمام ما صرح به ابن حنى أكثر من مرة فى النص الذى سجلناه سابقا وأهم منه فى رأينا ما نلاحظه من توظيف سيوييه للمصطلح «الحال» ، والاعتماد عليه فى تفسير الكلام فى أكثر من موقع ، وبخاصة عند معالجته مسائل الحذف والاستتار من ذلك مثلا قوله : «إذا رأيت حلا متوحها وجهة

١١. نصف شرح ابن حنى نكتاب «الغريب» بمارسى - ص ٢٧٩

الحاح ، فاصد في هيئة الحاح فقلب مكة ورب لكعبه ، حيث ركبت (صت طه في هيئة البقيع) أنه يريد مكة ، كأنك قلت يريد مكة والله " فسبويه هذا قد اعتمد في تفسير المحدث (يريد) على حال الرحل وهبته من مجلس واتجاه سيره وحقيقة الأمر أن مراعاة المقام أو الحال context of situation في فهم الكلام وتفسير معانيه مبدأ علمي مقرر عند العرب على اختلاف تخصصاتهم ومستولياتهم ، منذ أزمان قديمة نسق معرفة الأوروبيين به بقرون عديدة فقد أشار إليه تحليل وسبويه ومن هثم من النحاة وغيرهم من رحاب التفسير وحدث ، وعلى القمة من كل هؤلاء ، حال البلاغة الذين احدثوا هذا مبدأ معبر أساسي في التعامل مع نصوصهم لتمثله في وجوب التعادل وتوازن بين الكلام من حيثة وباء والمقام أو الحال مدى يلقى فيه هذا الكلام ، أو بصع من أحله ونهوه من ذلك كله إلى وضع وعدتهم مشهوره وجوب «مصدقه الكلام لمقتضى الحال» ، بوصف هذه لقاعدة أساس احكم على الكلام من حيث كفايه في أداء العرص وإحراز المنفعة

ويروى أن من أوائل من أدرك أهمية المقام وضرورة لأحد به «شربس المعمر» في صحيفته ، يروى عنه الخاطب أنه قال «والمعنى ليس شرف بأن يكون من معنى خاصة وكذلك ليس يتصع بأن يكون من معاني العامة وعماد مدار الشرف على لصوب وإحراز المنفعة مع موفقة الحال ، وما يحب لكل مقام من المقام»^١ ويستمر «شربس» في تأكيد ممولته هذه وتوصيحتها ، قائلا «سعى لمسكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين ومن أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ، ولكل حالة من ذلك مقاما ، حتى يقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار السامعين على أقدار تلك الحالات»^٢

١ الكتاب سيبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون ج ١ ص ٢٥٧ دار العلم ١٩٦٦م

٢ المحاضر البيان والنسب ج ١ ص ٥١ مطبعة الاسفاهنة ٩٤٧ م تحقيق السندري

(٣) المحاضر ، السابق ج ١ ص ١٥٣

ويأتى «الفرويسى» فيشرح بوضوح مفهوم «مقتضى الحال» ، ويبين صورته المختلفة ، فيقول «ومقتضى الحال مختلف ، فإن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التوكيد يباين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يباين مقام الخذف ، ومقام القصر يباين مقام الإطالة ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا مقام الذكر يباين مقام العنى»^(١) .

ولا ننسى في هذا المقام أن نشير إلى جهود العلمين الكبارين «الملاحظ» و «ابن حنى» بوجه خاص في تناولهما فكرة «المقام» بوصفه سياقاً اجتماعياً يلف الكلام ويمحبه قيمته ويكسب معانيه ، إذ بدونه يصحح الكلام مجرد صوصاء تلقى في الهواء . تلاحظ هذا الاهتمام البالغ من هذين العبقريين في أعمالهما ، وإن جاءت هذه الجهود متناثرة مورعة هنا وهناك في هذه الأعمال ، الأمر الذى يحتاج من الباحث فصل وقت وكبير جهد ، حتى يستطيع تقديم صورة أمينة لما صنع الرجلان في هذا الشأن . ومن هنا ، كان الأولى تخصص دراسة علمية مستقلة تعدل قيمة هذه الأعمال وتفى بأقذارها الرفيعة .

وطل هذا الاهتمام بالسياقين (اللغوى وغير اللغوى) مدأً مقررًا في النظر والتطبيق على فترات الرمن المختلفة ، من البدء حتى العصور الحديثة ، فى مجمل أعمال السلاعيين . من ذلك مثلاً ما صرح به الشيخ أحمد المراعى فى كتابة «علوم البلاغة» ، بقول : «المقام أو الحال هو الأمر الذى يدعو (المتكلم) إلى أن يورد كلامه على صورة مخصوصة تشاكل عرصه . وتلك الصورة المحصورة التى يورد عليها الكلام تسمى المقتضى أو الاعتبار المناسب . فمثلاً الوعظ حال ومقام يوجب على

^{١١} ، الفرويسى الإيضاح فى علوم البلاغة - شرح محمد عبد المنعم حجاجى - ج ١ ، ص ٨٠ . دار الكتاب اللبنانى ١٩٦٥ م

المتكلم البسط والإطناب ، حتى يبلغ كلامه أعماق قلوب المخاطبين وبلغ منهم عانه ما يريد وذلك البسط والإطناب مقتضى ، وإيراد الكلام على صورة الإطناب مطابقة للمقتضى^(١) .

ومن الجدير بالذكر أن فكرة المقام عند العرب يتسع مفهومها ليشمل عناصر وطواهر أخرى غير الكلام وشخصه من مرسلين ومستقبلين إنهم بأحدون في الحساب أيضا ما يصاحب هذا الكلام وما يبدو من شخصه من حركات وإشارات جسمية وإيماءات ذات أشكال وألوان ، بوصفها حمضا عناصر فاعلة أو طلاء عميرا بفتح الساء خصوصيات تريد من قيمته وتكمل هيئته التي ترشحه لأداء دوره في عملية التواصل الاجتماعي على حير وجه .

يقول أبو حيان (كتاب الوريرين ص ١٤٠) بعد أن أورد حكاية من الحكايات ، مبينا دور الحركات الجسمية في منح الكلام جودته وبهاءه : «وملح هذه الحكاية ستثر في الكتابة ، وبهاؤها ينقص الرواية ، دون مشاهدة الحال وسماع اللفظ ، وملاحه الشكل في الحرك والتثنى والترج والتهادى ومد اليد ولحى العنق ، وهر الرأس والأكتاف واستعمال جميع الأعضاء والمفاصل»

ويؤكد ابن حنى هذا المعنى بعبارة موحده نظم عميقة الدلالة والمعنى ، حيث يشير إلى أن استماع الكلام وحده ، خاليا عما يكسه الوفاء بدوره من مشاهدة ملامح الشخص ، لا يعنى فى مقامه ، ولا يستحق الإصغاء والإقبال عليه . «ولو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين مجرثا عنه ، لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه . . وعلى ذلك قالوا (رب إشارة أبلغ من عبارة)» ويستمر ابن حنى فى تأكيد أهمية المشاهدة الفعلية بين

(١) أحمد انراعى علوم البلاغة ص ٥٢ طبعة محمد مطر ١٩١٧م

المُرسل والمستقبل ، فيقول «وقال بعض مشايخنا رحمهم الله :أنا لا أحسن أن
نُكَلِّمَ إنساناً في الظلمة»

والمعروف أن للعرب سبعا مؤكداً في حسان الحركات الحسية وما يصاحبها
من إشارات ، قسيمه للكلام أو نابعة عنه في البيان والبلاغة وتوصيح القصد ولقد
اهتم الخاطب بهذا الأمر اهتماما كبيرا ، حتى لسوع لما يقول بأن فكره في هذا
الموضوع حديره أن شكل دراسة علمية عميقة في إطار النظر الاجتماعي للتواصل
، يدعو وبيان العلاقة بين الكلام وحركات الشحوص وإشاراتهم في الموقف
الاجتماعي المعين ، تلك العلاقة الموسومة في تدرس اللعوى ولأدنى الحديث
بمصطلح Kinesics ومعناه دراسة الحركات والإشارات وما إليها ، يصفها
مصاحبة أو جزءا من نظام التواصل باللغة

في البدء يلخص الخاطب هذه الفكرة التواصلية الاجتماعية ودورها في بيان
ال معنى بقوله «والإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هي له ، ونعم الترحمان هي
عه ، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ» وينتقل بعد إلى شيء من التمهيل فيقول
«وفي الإشارة بالطرف والخاص وغير ذلك من الخواص مرفق كبير ومعونة حاصره
في أمور يسترها بعض الناس من بعض ، ويحفظونها من الخليس وغير الخليس»
ومن هذا القبيل قول شاعرهم

أشارت بطرف العين خيمة أهلها

إشارة مدعور ولم تكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحب

«أهلا وسهلا بالحب المتيم

ويذكر الخاطب بعقريته إلى مقام آخر من نوع معين من التواصل
الاجتماعي ، هو «لعاء» ، فذكر أن المعين ليس في وسعهم الاستعناء عن الحركة

في أدائهم ، إذ لو فعلوا ذلك لذهب ثلثا كلامهم بقول «والمعنى قد يوقع على القصص على أورد الأعمى ، والمتكلم قد يشير برأسه ويده على أقسام كلامه وتقطيعه ولو قصصت بده وصعب حركة رأسه لذهب ثلثا كلامه ومن ذلك قول العباس بن أحنف

فقدت لها يا فور هل لي إليكم

سبيل فقالت بالإشارة أبشر

ومن اللافت للنظر أن الملاحظ لم يفته أن يفكر في الوسيلة الثانية من وسائل الاتصال الاجتماعي باللغة ، وهي الكلام المكتوب ، فيصف حاله وأثره ، ويقول «لعلم أحد اللسانين» ، أي أحد وسلي الاتصال بالكلام ، وهو (أي القلم والمراد بالكلام المكتوب) «أنقى أثر» ، فاللسان (أي الكلام المنطوق) مقصور على القرب الحاصر ، والقلم مطلق في الشاهد والعائب^(١) وهكذا يصل الملاحظ بمد مثاب السس إلى ما رآه علماء اللغة الاجتماعيون المحدثون من التهربق من هاتين لوسيلتين ، وهو ما يعنى أن لكل منهما حالة ومفاهمه المناسب له

ولكن الملاحظ على الرغم من هذه الملمة الدكنة - لم يشأ أن بدخل أو أن يشير إلى تفاصيل السمات اللارمة لمقام الكلام المكتوب ، وبخاصة أن هذ المقام محروم عن عنصر «السطق» ، وهو عنصر ذو أهمية بالغة في عمدة لإيصال والتوصيل وقد راعى اللعويون المحدثون وعلى رأسهم فيرت وحواريوه علاج هذا الأمر (وهو عيب المقام) بوضع خطة جديدة ، من شأنها أن تعوّض هذا العنصر بفرر هؤلاء أنه في استطاعة النسبة لهذا المقام المعقود أو العائب (في عرف العرب) أن نتصور أو أن نشئ (create) مقاما أو مسرحا لعوي يناسب البص بدي من أيدينا وتصور هذا المسرح العائب يحتاج إلى لساقة ودكاء ، كما يحتاج إلى ثقافة

^(١) السان واللسانين بلحاظ تحقيق عبد السلام هـ ١٠١ > ١ ص ٧٩ ٨٠

وسعة ذلك أن الأمر في هذه الحالة يوجب علينا تعرّف ما يلف هذا النص من ظروف وملابسات رسمه ومكانه وكاتبه وثقافة هذا الكاتب ، ومناسبة الكتابة ، والحو العام والخاص الذي يحيط بتأليف هذا النص وكاتبه .

ومعنى ذلك أننا قد نكون في حاجة إلى استشارة علوم التاريخ والأدب والسياسة والاجتماع ، كما قد يكون من الضروري أن نعرف شيئا عن عادات بيئة المؤلف وتقاليدها ويمكننا في كل الحالات أن نتصور موقفا أو مسرحا لعويا حقيقيا مستمدا تصور الدارس له من واقع المواقف الحية الموحدة بالفعل أو التي كانت موحدة في البيئة المعينة موقفا ملائما لهذا النص ، بوصفه وحدة من عناصره لمكاملة

أما فقدان عنصر النطق في الكلام المكتوب فيمكن معالجته بطريق ما يسمى بـ «المطلق الصمى» the implication of utterance ومعنى ذلك أننا نعود إلى هذا النص - بعد وضعه في مسرحه المناسب الذي تصوريته - ونحاول أداءه نطقا طبيعيا ، لا نكلف فيه ولا صعقة ، حتى لا يفقده أصالته وخواصه .

وهذا النطق الذي يقوم به الدارس فيما بين نفسه ، له شروط مهمة ، منها أن يكون الدارس لعويا ذا خبرة ، وأن يكون متكلميا قوميا بالنسبة للغة المكتوب بها هذا النص ، وأن يكون أداء النص نطقا مستوحى من أفكار النص نفسه ، وملائما للمسرح أو المقام الذي حاولنا تشكيله

كل هذا الذي قدمناه لا يعدو أن يكون نظرة خاطفة أو لمحة سريعة فيما صعبه العرب في القديم وطرحوه إلى الناس منذ مئات السنين فيما يتعلق بالسياق ، بجانبه اللعوى (سياق المقال) والسياق غير اللعوى (سياق الحال) وهذا في الحق - هو موقعهم في الدرس اللعوى بعامة ، كما تشهد عليه آثارهم المشحونة بأفكار تصارع ما أتى وبأتى به المحدثون في هذه الصناعة ، بل ربما تفوقها ، فيما لو أحدا عامل الرمن السعيد الذي كان محروما من تلك العوامل الثقافية واللمية التي حظى بها المحدثون .

الفصل الثالث

في الدرس الصوتي

الفصل الثالث فى الدرس الصوتى

بالنظر فى لدرس الصوتى بالذات روعه ما أتى به العرب ودقة ما توصلوا إليه من حقائق ونتائج علمية وإنه لمن الصعب علنا فى هذا المقام أن نعرض لتفاصيل ما أتى به علماء لغوية فى هذا الشأن وسوف نضع توجيه النظر نحو هذا الحمل الدراسى بإلقاء شىء من الضوء على بعض الخطوط العريضة التى تحدد أعمالهم وتميز اتجاهاتهم وخواصها الأساسية .

أما هذه الخطوط والنقاط الرئيسية التى نرى الإشارة إليها فى هذا المقام فهى

١ - الأصالة والسبق التاريخى

٢ - المنهج وطريقة البحث

٣ - تمادح من الحقائق الصوتية لى حرجوا بها إلى الناس فى هذا الوقت السحيق من الزمن

الأصالة والسبق التاريخى :

فى رأينا أن دراسة العرب لأصوات لغتهم دراسة أصيلة ، ليست مقولة فى مسيحها أو طريق التفكير فيها عن غيرهم من الأمم والقول بأنها ترجع إلى أعمال اليهود أو اليونان فى دراستهم الصوتية قول تعوره الأدلة العلمية التى تستطيع أن تؤكد هذا الزعم أو تنفيه على أن النظر الدقيق فى حملة ما طلع عليها به علماء

العربية في محال الأصوات اللعوية يحملها على الحرم بأن هؤلاء العلماء كانوا يصدرون عن عقليتهم الخاصة وثقافتهم العربية .

والمعروف أن بهج العرب في دراسة أصوات لغتهم قد تم على أساس نطقى فسيولوجى ، ناظرين إلى الخواص النطقية للأصوات ، أحدين في الحسبان وطائفة الجهر النطقى وحركات أعصائه عند إصدار هذه الأصوات . ودليل ذلك تصنيفهم لها بحسب محارجها ، كما هو معروف ومقرر عند التحليل وغيره . ولم يقتصر الأحد بهذا المبدأ الأساسى فى عملهم إلا فى صورة ثانوية ، عندما كانوا يلجأون إلى عنصر التأثير السمعى للأصوات ووقعها على الأذن ، ويظهر ذلك فى تصنيفهم للأصوات إلى ما سموها بالشديدة والرخوة . إلح .

ولقد جاء هذا النهج فى عمومته محالاً لما سلكه اليونان فى هذا المصمار ، حيث عكس هؤلاء الآخرون طريق نظرهم ، فكان اعتمادهم الأساسى على الخاصة السمعية للأصوات ودرجات تأثيرها على الأذان ، على حين لم يعطوا الجانب النطقى الفسيولوجى إلا اهتماماً ثانوياً غير مطرد

أما الهنود فقد اعتمدوا فى دراساتهم على الجانبين النطقى الفسيولوجى والسمعى كليهما ، شأنهم فى ذلك شأن العرب . ولكن هذا التشابه فى المنهج بين الفريقين - العرب والهنود - لا يعنى بالضرورة أن العرب قد اقتفوا أثرهم وقلدوهم فى عملهم هذا حملة وتفصيلاً أصف إلى ذلك أن دراسة التوصلات والحزنيات التى عرّص لها هؤلاء وأولئك ، تشير بوضوح إلى وجود اختلافات كثيرة بين الفريقين فى المنهج وطريق البحث وربما يظهر ذلك بصفة خاصة فى تعريف كل من المدرستين الهندية والعربية - لتلك الأصوات الموسومة بـ «الحركات» ، لقد جاء تعريفها عند العرب محالاً فى الأساس لتحديد عد الهنود وردت تعريفات أخرى عند الهنود فى صور عامة لا تصل إلى تحديد الخواص الأساسية

للمحركات تحديداً واصحاً من ذلك قولهم مثلاً : الحركة «هى الصوت الذى يمكن أن يعنى» به ، the sound that can be sung «وهذا تعريف ربما بعيد معرفتهم بحاصة الحركات وهى حرية مرور الهواء من الهم . أما العرب فقد بصوا بصاً على خواص الحركات التى تنماز بها من الأصوات الصامتة (الساكنة) تكلموا عن حرية مرور الهواء بصراحة كما أشاروا إلى أن الحركات كلها محهورة وقد أفصحت اس حى فى ذلك عند الكلام عن الحركات الطويلة (حروف المد)^(١) كما أشار هذا الفيلسوف العربى إلى حاصة الحركات فى التركيب ، حيث قال «إنما سميت الحركة حركة «لأنها تحرك الحرف وتقلقه»

وليس من المعالاة فى شىء أن تقرر أن هذا التشابه المشار إليه سابقاً قد يعد من ذلك السط الذى يشترك فيه الأمم المختلفة بحكم العوامل الثقافية وغير الثقافية ، وبحكم اتفاق العقلية البشرية فى الأساسيات التى تميز الإنسان فى كل الأصناف والصفات بحاصة التفكير والقدرة على النظر فى الأشياء أما الفروق الحصارية بين بيئة بشرية وأخرى فنرجع فى الواقع إلى الظروف والملابسات الخاصة التى تحيط بكل بيئة ، والتى تمكنها من القدرة على الإبداع والابتكار

أما السبق التاريخى فذلك ما تشهد به آثارهم التى تصرب بعيداً فى أعماق الزمان

لا تنكر أن للهنود سبقاً معلوماً فى مجال الدراسات الصوتية (وعبرها من وجوه النظر فى اللغة) ، بل قل إنهم أسبق تاريخاً من العرب فى هذا المصمار ولكن هذا لا يسمى بحال أن يكون العرب رواداً فى هذه السبيل ، وبخاصة إذا قاربا أعمالهم بموقف نظرائهم فى أوروبا وعبرها من بلاد العالم الواسع العريض ولكل من الفريقين آثار عبية ظهرت واصحة بية فى التفكير الصوتى فى جهات مختلفة من العالم فيما بعد.

(١) رجع «سر صناعة الإعراب» لابن جنى ، وكتاب «علم الأصوات» لمريد من البيان

ويؤكد هذا السبق للعربيين (اليهود والعرب) معاً أقوال علماء العرب أنفسهم فهذا واحد منهم يقول «لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم (يعنى علم الأصوات) إلا قومان «العرب واليهود» ، ويقرر فيرث أن الدراسات الصوتية بدأت في أحضان لغتين مقدسيين ، هما العربية والسيسكريتية ومع ذلك فهذه الأقوال وعبرها لم تشر إلى أى العربيين نقل عن الآخر أو قلده ، وإنما تشير فقط إلى اشتراكهما في السبق على غيرهم

أما أمثلة السبق العلمى للعرب فكثيرة متنوعة ، نكتفى هنا بإيراد شىء يسير منها يظهر ذلك مثلاً في نظام «الألفاء» ونظام تأليفها . إن هذه «الألفاء» تنقسم في تكوينها وتحديد رمورها مبادئ صوتية رائعة لقد جاءت وفقاً لأحدث آراء في الدرس الصوتى الحديث التى تنص على أن أفضل الألفاءات وأكملها هي تلك التى تراعى ذلك المبدأ المشهور الآن . «رمر واحد للوحدة الصوتية الواحدة» فهناك في هذه الألفاء رمر واحد للفاء وآخر للثاء وثالث للثاء وهكذا ، مهما احللت مواقع هذه الوحدات في الكلمة والألفاء العرسة - بهذا السجع - تفوق غيرها من الألفاءات قديمها وحديثها على سواء انظر مثلاً إلى الألفاء الإنجليزية تلك الألفاء المصطنعة التى يمررون فيها عدة رموز للوحدة الصوتية الواحدة ، فالصوت القصي الوقعة الانفجارية المهموسى (K) مثلاً يكتب مرة بالرمز [K] وأخرى بالرمز [C] كما في نحو Cat والصوت الشفوي الأساسى المهموس [F] يكتب مره بالرمز [F] ومرة ثانية بالرمز [ph] كما في نحو philosophy .

ولا يصوتنا هنا أن نذكر أن لعلماء العربية فضلاً في تطوير الألفاء السامية التى أخذت عنها الألفاء العربية ذلك أن الألفاء السامية كانت تشتمل على اثنين وعشرين رمزاً مجموعة في قولهم «أحدهور حطى كل من معقص قرشت» ولا حظ هؤلاء لعلماء أن لعربية حدث بها أصوات لم تقابل برمز في هذه الألفاء

السامية ، وهى الثاء والحاء والذال والصاد والطاء والعين . ومن ثم وضعوا بها رموزها المعروفة الآن وهى مجموعة فى قولهم «ثحد صطع»

قام العرب بهذا الجهد العلمى الرائع منذ زمن طويل ، دون الاستعانة بأدوات لبحث الصوتى الحديث ووسائله ، ومع ذلك جاء عملهم هذا بارعاً دقيقاً ، يحمل بين طياته دقة التفكير ودلالة السبق

وتتابعت الجهود الصوتية فحات أعمال أسى الأسود والخليل بن أحمد وبصر اس عاصم وغيرهم فى حقل الأصوات أية فى الدقة والأصالة ، يظهر ذلك بوجه خاص فى الشكل بالنقط الذى صممه أبو الأسود (على ما هو معروف) وهى نقط الإعحام وترتيب الألفباء على الوحة المعروف لى الآن (أ ب ت ث إلح) ، وهما من عمل بصر ورميله يحيى بن يعمر أما الخليل فقد صنع فى أمال الصوتى الكثير من ذلك وصممه علامات الحركات القصار المعروفة لى الآن ، بدلاً من لعلامات بالنقط التى اسكرها أبو الأسود . كما يظهر أثره فى ابتكاره موسيقا الشعر وبحوره المعروفة وموسيقا الشعر - كما نعلم - مطومة فى أعماط موسيقية وتعجيلات محددة تحصع لنظام المقاطع وتركيبها الصوتى فى لغة العرب ولم يكتف الخليل اس أحمد بهذا الصنيع ، فقد عمد إلى ترتيب الأصوات فى مواضعها ونسبها إلى أماكن نطقها ثم ذلك كله فى صورته دقيقة سم نخرج عما قرره المحدثون إلا فى حالات خربة تختلف فيها وجهات النظر بسبب المبادئ التى يسى عليها هذا الترتيب ونسب التطور الذى لحق بعض هذه الأصوات

المنهج وطريقة البحث :

لم يسبح العرب فى بحوثهم اللغوية مجاحهم فى دراسة الأصوات ، وذلك من حيث المنهج وطريقة البحث لقد كان هذا المنهج فى عمومته وصفياً حالياً من الافتراضات والمباهات الفلسفية التى مسّت «الصرف والنحو» بصورة وصحة

وقد كان هذا الوصف نفسه مسيئاً على أساس من أهم الأسس في البحث الصوتي في الوقت الحاضر ، وهو الملاحظة الداتية . فقد تذوق علماء العربية الأصوات ، وحددوا مواقعها تحديداً دقيقاً إلى درجة ملحوظة .

وقصة التدقيق هذه (أي محاولة نطق الصوت لتحديد مكانه محرجاً) سجلها التاريخ اللغوي في القديم عن شيخهم الأول وهو الخليل بن أحمد . إنه حين أراد تحديد الأصوات العربية لم يرقه التأليف التقليدي المتمثل في الألفاء العادية أ ب ت ث ج . إلخ . ولكنه رأى أن يشكر نظاماً حديثاً مسيئاً على فسيولوجية النطق وإمكانية جهاز النطق عند الإنسان . ومن ثم أعمل فكره في الأمر فلم يمكنه أن يبتدئ التأليف من أول أ ب ت ث وهو الألف (أي الهمزة) لأن الألف في رأيه حرف معتل يصيبه الحذف والتعير ، فلما فاتته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني وهو الباء - إلا بعد حجة واستقصاء النظر .

فتدثر ونظر إلى الحروف كلها وداقها فصير أولها بالابتداء أدخل حرف منها في النطق ، وكان ذواقه إياها أنه يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف ، نحو أ ب ، أت ، أث ، أح . فوجد العين أدخل الحروف في محارج النطق (وهو الخلق في رأيه) ، فجعلها أول الكتاب (كتاب العين) ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم

وبهذه الطريقة هداه فكره ودوقه للأصوات إلى ترتيبها - بحسب مواضع النطق - الترتيب التالي

ع ح ه ح غ - ق ك - ح ش ص - ص س ز ط د ت - ط ث د - ر ل
ب ف م - و ا ي - همزة^(١)

(١) لاحظ هنا أنه وضع الهمزة في موقع واحد مع «واي» وهي حروف علنة ، لأنه مازال على رأيه من أنها (أي الهمزة) أو الألف معنهم أندالك) حرف معتل . وهذا المسلك منه يعنح إلى مناقشة وتعليق (انظر كتابنا علم الأصوات)

لنسا ندعى أن هذا الترتيب حال من التجاور بحسب النظر الحديث ، ولكنه
ترتيب يتضمن مبدأ أصيلاً ، كما يتنظم فكرة رائدة في ترتيب الأصوات العربية .
ولم يكتف علماء العربية بهذا القدر ، بل عمدوا كذلك - بطريق التدقيق
إلى تصنيف هذه الأصوات إلى أصناف بحسب الأماكن التفصيلية للنطق
وبحسب صفاتها كذلك . ومن ثم قسموها إلى مجموعات متداخلة ، فهناك مثلاً .
الأصوات الحلقية ، والقصية والشفوية وغيرها ، كما أن هناك ما هو «شديد» (وقفة
انفجارية) وما هو رحو (احتكاكي) وما هو منحرف (جاسي) . إلخ ، على ما هو
معروف لنا جميعاً .

ولعله من تميم الفائدة أن نؤكد هذا الذي نقول بعرض موحر لوجهة نظر
سيبويه في هذا التصنيف ، بوصفه المعلم الأول بعد شيخه الخليل

الأصوات عند سيبويه :

لعل حير دليل على صحة الفكر الصوتي عند العرب ما أتى به سيبويه
تلميذ الخليل لئن كانت شهرة سيبويه في علمي الصرف والنحو قد طبقت الأفاق
وملأت أرجاء الأرض ، فإن جهوده الصوتية لم تزل حطها من العداية اللائقة بها ،
ولم تزل غير واضحة المعالم والحدود لدى بعض الدارسين

وقد يرجع السر في ذلك إلى واحد من أمرين أو كليهما . أما أولهما فيتمثل
في صيغ الشيخ نفسه من تعرضه للأصوات في آخر كتابه تحت باب معروف
بالعموص والتعقيد هو «باب الإدغام» وثانيهما أن دراسة الأصوات واستيعاب
طبيعتها من الأمور التي تحتاج إلى قدرات خاصة ربما لا تتحقق عند كثير من الناس
ولسوف نحاول في هذا المقام إلقاء شيء من الضوء على التفكير الصوتي
عند هذا العالم الخليل ، وعلى مسهحه في دراسة أصوات اللغة العربية وطريق

تحليلها ، قاعين في ذلك تناول أهم النقاط التي ترسم إطار هذا التفكير ، وتبين حدوده وأبعاده من وجهة النظر الحديثة

إسا في بداية الأمر لا نستطيع أن نذكر أن سيويه قد أفاد من حركات سابقه - بحاصة أستاذة الخليل بن أحمد - في حقل الدراسات الصوتية ، كما لا يحور لنا في الوقت نفسه أن تناسى أو يهمل تلك الإضافات ، الدكية العميقة التي قدمها لنا في هذا الشأن والتي أصاعت الطريق للخالفين من بعده

لقد أخذ سيويه عن أستاذة الخليل نظام تصنيف أصوات العربية بحسب محارجها أو مواضع النطق ، غير باطرين إلى الترتيب الألفبائي العادي ، شأنهما في ذلك شأن رجال علم الأصوات الدعوية المحترفين في العصر الحديث ولكن سيويه أنى إلا أن يحالف أستاذة ويتفوق عليه ، فيعدل من هذا التصنيف ويدخل عليه تعبيرات ذات أهمية خاصة في نظر الدرس الصوتي المعاصر يظهر هذا التعديل والتعير (أو قل التصحيح إن شئت) في مسائل عدة من أهمها

أولاً ،

- وضعه الهمزة في أول الأصوات على أساس أنها أعمق الأصوات نطقاً ، محالفاً بذلك أستاذة الذي لم يصعها هذا الوضع وصممها إلى أصوات العلة (الألف والياء والواو) على أساس أنها - في رأيه - لا تثبت على حال واحد ، إذ «يلحقها السقص والتعير والحدف» ، ولأنها هوائية ، تخرج من الحوف ، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ، على حدّ تعبير الخليل

ويسجل سيويه بهذا الصنيع نقوفاً ملحوظاً على الخليل ، إذ من المقرر أن الهمزة (ومعها الهاء) تخرج من الحنجرة وهي أعمق مناطق النطق في العرسة ، كما أنها حرف صحيح أو صامت consonant وليست من حروف العلة والحركات في شيء

ثانياً :

- وضع سيبويه الواو والياء - بوصفهما صامتين أو بعبارة أدق ، بوصفهما
نصاف حركات semi vowels - في موضعهما الصحيحة ، بحسب أماكن
الطلق أما الخليل فقد نظر إليهما نظرة وحدة وعدهما صوتين هوائيين لا محروح
لهما معيّنًا ، وصم إليهما الألف (والهمزة كذلك) وكون من هذه الأصوات الأربعة
قسمًا ثانويًا للأصوات وفصل هذا القسم (وهو قسم الأصوات المعتلة) عن
الأصوات الأساسية التي سماها « الحروف الصحاح »

وهذه اللمحة لدكية من سيبويه توحى بأنه يدرك أن للو والياء وظفتين في
الدعة لعربية تمثل الوظيفة الأولى في كونهما صوتين صامتين أو نصفي حركتين ،
ومحرحهما حسنة هو ما سجله في ترتيب الحروف ، حيث وضع الياء في وسط
الحك وعدّ الواو شفوية وهذا التحديد المحرّجى لهدين الصوتين - بهذه الصفة
المدكورة - تحديد صحيح إلى حد بعيد

ويتضح إدراك سيبويه لهذه الوظيفة للواو والياء من حملة تصريحات له
متناثرة في كتابه من ذلك مثلاً قوله (في باب ثبات الياء والواو وهي الهاء التي هي
علامة الإصغار وحدها)

«وإذا قلت أريد أن أعطيه حقه فصبت الياء فليس إلا الياء والإثبات ، لأنها
لم تحركت حركت من أن تكون حرف لين وصارت مثل غير المعتل نحو ناء صرته ،
وبعد شبهها من الألف لأن الألف لا تكون أبدًا إلا ساكنة» يفصّل بالألف ها
ألف لم وهي حرف علة قولاً واحداً

إن سيبويه ها ها يحكم على الياء بأنها صوت صامت من الناحية الوظيفية
يتأكد هذا الحكم من التطبير بينها وبين الياء التي هي صوت صامت تعاقباً وإنما

كانت الياء هما مثل الياء في ذلك ، لأنها وقعت موقعها إذ تحركت أي صاحبها حركة تالية . ومن المستحيل اجتماع حركتين متتاليتين في اللمة العربية ، وهذا أمر مقرر في القديم والحديث على سواء . والواو كالياء في هذا الحكم في مثل هذا السياق ونحوه . يقول سيبويه : « وإذا قلت وأنت تأمر : « أحشى يأسر وأحشوا وأفدا أدعمت ، لأنهما ليسا بحرفي مد كالألف ، وإنما هما بمنزلة قولك أحمد داود وأذهب با ، لهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام »^(١) . فالياء والواو هما إنما أدعمتا فيما بعدهما لوقوعهما موقع الأصوات الصامتة ، ولأدائهما وظيعة هذه الأصوات ولا يمكن أن يكونا حركتين (هما الكسرة والضمة الطويلتان) أو حرفي مد ، لأن الحركات أو حروف المد لا يلحقها إدغام التة

أما الوظيفة الثابتة لهدين الصوتين (والتي نظر أن سيبويه كان يدركها أيضًا) فهي كونهما حركتين حاليتين أو حرفي مد ، على حدّ تعبيرهم . ولم يشأ سيبويه أن يحدد مواضع نطقهما بهذه الصمة ، شأنهما في ذلك شأن الحركات القصار ، ولكنه أشار إلى شيء من خواصهما النطقية ، حين أشار إلى أن الفتحة نصف الألف والكسرة نصف الياء والصمة بعض الواو . ومعلوم أن الفتحة والكسرة والصمة حركات خالصة وهي بعض الألف والياء والواو وما ينطق على الحرف يطبق على الكل بالضرورة

أما فيما يتعلق بموقع التفكير الصوتي عند سيبويه بالنسبة للحالين من بعده ، فإننا نلاحظ أن أعماله الصوتية كانت البدرة الخصبة لكل من جاء بعده وحاول الدحول في هذا الحقل وإن نظره متأنية في جهود واحد من أبرزهم وأدكاهم في هذا المصمار - وهو ابن جني - لتشهد على صدق ما نقول .

(١) السابق ص ٤٠٩

لقد سار ابن حنى على نهج سيبويه ، مع تعديل خفيف فى تصنيف الأصوات ، كما تنع فى جملة ما قاله عن طبائع أصوات العربية وصفاتها ، بل إسا لا بعدم أن يجد بصوفاً كاملة مقولة أو مستوحاة من أقوال سيبويه ، سجلها ابن حنى فى أعماله مع تعليلها بصور تعبيرية تتفق ومهجه فى التأليف وطرائق نظم الكلام . نجد هذا الصيغ واصفاً عند ابن حنى عند تعيين مواضع النطق لأصاف الأصوات وأنماطها . كما يلاحظه فى سهولة ويسر عند الكلام على طريقة مرور الهواء عند النطق بما سموه أصوات اللين أو أصوات المد واللين

ولم يقتصر ابن حنى على ذلك وإنما أخذ عن سيبويه ملاحظات أخرى ، كتلك التى تتعلق بما يعرف بالحروف المستحسنة والحروف المستقبحة والحق أن من حنى فى كثير من الحالات لا يعدو أن يكون شارحاً أو مفصلاً لما سجله سيبويه من قبل ، وإن كنا لا نسى بالطبع تلك الإضافات الرائعة التى افرد بها ابن حنى بين رجال الأصوات فى الحقل اللغوى العربى .

وإن نس لا نسر فى هذا المجال ما لسيبويه من فصل فى ابتكار مجموعة ذات قيمة خاصة من المصطلحات الصوتية التى تناقلتها الأحيال من بعده ، والتى مارالت دققة فى معابها ودلالاتها حتى هذه اللحظة



ولسحاول الآن أن نلقى شيئاً من الضوء على أعمال سيبويه الصوتية من وجهة النظر المعاصرة فى كلمات موحدة ، تتجه فى الأساس نحو الخطوط العريضة التى تحدد مهجه وأساليب تحليله لأفكاره وعرضه لها .

لقد اعتمد سيبويه فى دراسته لأصوات العربية على الجانب الميسولوجى أو الطبقي physiological or articulatory فى الأساس . وهو جانب لم يرل ذا أهمية بالغة فى نظر الدارسين المحدثين ، وإن كان هؤلاء المحدثون قد أخذوا فى الحسان

حواشي أخرى في تحليل الأصوات اللغوية من ذلك مثلاً الجانب الفيزيائي physical أو الأكوستيكي acoustic الذي ظهرت أهميته البالغة في تعرف طبائع أصوات اللغة ومكوناتها الحقيقية

وربما لمن الطريف حقاً أن يسير سبويه في تصنيف أصواته وتحليلها على وفق ما تراه معظم المدارس الصوتية المعاصرة لقد عمد - كما يعمد المعاصرون - إلى دراسة أصوات العربية على مرحلتين اهتمت أولاً بدراسة الأصوات على ذلك النصح المعروف له الآن باسم الفونياتيك phonetics ، الذي يعنى في الأساس بدراسة أصوات اللغة بوصفها أحداثاً نطقية فعلية أما ثانيهما فتنهم بدراسة الأصوات على نهج ما يعرف باسم الفنولوجيا phonology (علم وطائف الأصوات) وهو نهج يعنى في الأساس بالنظر إلى الأصوات بوصفها أنماطاً types أو وحدات units أو فونيمات phonemes ، أي أنه حين يتناول الراء مثلاً يتناولها بوصفها راء لا تاء أو تاء إلح . ومعناه أن لكل من هذه الوحدات وظيفتها وقيمتها في ساء الكلمة وفقاً للسياق

ولئن كانت جهود سبويه في المرحلتين معاً حديرة بالنظر فلسوف يقع هذا بإبرار أهم خطوات منهجه الذي سار عليه في معالجة أصوات العرسة على المستوى الفونولوجي ، أي بوصف هذه الأصوات أنماطاً وأنواعاً ، (لا بوصفها أحداثاً نطقية فعلية) ، أي بقطع النظر عما يصحبها من تعبيرات في بعض صفاتها في النطق الفعلي لها في سياقات معينة

لقد قام سبويه في هذا الشأن عما يقوم به رجال الأصوات المعاصرون عند النظر في الأصوات على هذا المستوى الوظيفي المذكور تناول الأصوات الصحيحة أو الصوامت من وجهات نظر ثلاث هي

أولا - تصنيف الأصوات من حيث الجهر والهمس :

من المعروف أن سسويه لم بشر في بحوثه إلى أوصاع الأوتار لصوتية التي تعد الأساس في الحكم على الأصوات باجهر أو الهمس ولكنه مع ذلك استطاع بطريقة الخاصة أن يقسم أصوات العربية الصامتة إلى مجهورة ومهموسة . ووصل من ذلك إلى نتائج تتفق في مجموعها مع ما نراه اليوم ووقع الخلاف بينه وبينه في حسابه الطاء والقاف والهمزة من الأصوات المجهورة ، على حين أن هذه الأصوات الثلاثة ليست مجهورة بحال من الأحوال في نطق الحاضر للغة العرسة في مصر

على أن هذا الخلاف يمكن تفسيره أو تسويبه أما بالنسبة لطاء فيمكن تفسير نسبة الجهر إليها بواحد أو أكثر من الاحتمالات الآتية

١ ربما كانت الطاء تنطق في القديم بما شبه الصاد الحالية أو هي ولعل ما يؤيد هذا الاحتمال أن سسويه جعل الطاء (لا الضاد) الطير المفحم أو المطلق للدال لا للطاء يقول سسويه : «لولا الإطاق لصارت الطاء دالاً» إلح ومعنى هذا أن نظوراً لحق الطاء في نطقا المعاصر

٢ لعل شدة الانحباس وقوته في نطق الطاء أوحى إلى سسويه بأنه صوت مجهور

٣ - يحتمل أن يكون سسويه راعى نمطاً نطقياً آخر كان سائداً في عصره في بعض اللغات ، ومعنى بذلك ما يمكن أن يسمى بـ «الطاء المهمورة» glottahsed ، كتلك التي نسمعها في بعض جهات السودان وصعيد مصر ، وتنطق هذه الطاء بإضافة عصر حديد ، هو إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها ، ومن ثم لا يمر لهواء خلال الحلق والهم ، ثم تفصل الأعضاء المشتركة في نطقها بعضها عن بعض فجأة فيخرج الهواء المضغوط حلق الأوتار بقوة ، ملتقياً مع

الهواء المتدفع الخارج من الفم . ولعلهم لذلك ظنوها مجهورة ، على حين أنه من الصعب وصفها بالجهر أو الهمس حينئذٍ .

والقول بأن القاف مجهورة يمكن تفسيره بأن سيبويه كان يصف نطقاً معيناً يتفق مع نطق هذا الصوت في لهجات الحديث العام في أكثر البلاد العربية الآن فهم يطقونه حنكياً قصياً مجهوراً [G] وربما يؤيد هذا الاحتمال أن سيبويه لم ينسب القاف إلى اللهاء ، وإنما سبها إلى أقصى الحنك أو «أقصى اللسان» (كما عر هو) ، وهو موضع نطق الكاف أو في إطاره . وهذا الموقع إنما يناسب «الخاف» لا القاف أو لعل سيبويه عاملها معاملة الخاف كالفارسة .

والقول بأن الهمزة صوت مجهور قول غير موفق ، اللهم إلا إذا كان يطر إلى الهمزة المسماة «همزة بين بين» ، أو إلى الهمزة متلوة بحركة ، وهي في هاتين الحالتين صوت مجهور ولاشك

وبانتهاء هذه المرحلة العامة التي تعنى بتصنيف الأصوات وفقاً لوظائفها وقيمها (لا بحسب الصور النطقية الفعلية لها التي قد تندو عليها في المواقع المختلفة) انتقل سيبويه إلى المرحلة الثانية ، حيث احتسب هذه الوحدات في السياق النطقى المعلى لقف على أمثلتها أو تنوعاتها الصوتية بحسب ما يجاورها من أصوات . وبذلك يصل إلى حقيقة أن الوحدة الصوتية المسماة بـاء مثلاً قد تتعدد صورها أو تحقيقها النطقى phonetic realisation ، فقد تكون هناك الباء الواقعة الالفجارية المجهورة ، أو الباء المهمسة ، أو الباء الالفجارية التي تقل درجة الالفجار فيها إذا جاءت ساكنة إلح . ومثل هذا الاعتبار المستند إلى النطق المعلى الذى قام به سيبويه في كل أو حل أصوات العربية يتمى إلى ذلك النهج الصوتى المعروف «بالفوناتيكا» phonetics

ولم يغف عن بال سيبويه أن المرحلتين كليهما متصلتان غير متفصلتين ، بمعنى أن الفصل بينهما فصلاً تاماً أو الاكتفاء بإحدهما دون الأخرى يحرم

الدارسين من الوصول إلى الحقائق الصوتية على وجه مرص أو مقبول . وقد تبين إدراكه لهذا المبدأ بوصوح من خطوات معالجته لمادته وطرائقه في وصفها وتحليلها . ويتمق سيبويه بهذا الأسلوب - مع مبدأ صوتي حديث مقرر ، يصر أصحابه على ضرورة اتصال المرحلتين بعضهما بعض واعتماد كل واحدة منهما على الأخرى

ثانيا - تصنيف الأصوات بحسب مواضع النطق :

صنف سيبويه أصوات العربية بحسب مواضع النطق تصنيفاً يقارن بما نفعله في الوقت الحاضر . وليس من خلاف بينه وبين الدارسين اليوم إلا في حالات قليلة ، يمكن التجاور عن أكثرها . من ذلك مثلاً أنه لم يشر إلى الحنجرة في تصنيفه هذا ، واكتفى بالإشارة إلى ما سماه الخلق ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام : أقصاه ومنه الهمزة والألف والهاء ، وأوسطه ومنه العين والحاء وأدناه ومنه الغين والحاء فكأن أقصى الخلق عنده يقابل الحنجرة أو منطقتهما في العرف الحديث ، وأوسطه يناظر الخلق الحقيقي وهو يمثل المنطقة الواقعة بين الحنجرة والعم وأدناه يعنى أقصى الحنك بالتعير المعاصر

على أن قبولنا لهذا التفسير من سيبويه كان يوجب عليه أن يعد القاف حلقية لأنها (بصورتها الفصيحة اليوم) من منطقة اللهاة وهي منطقة سابقة على أقصى الحنك الذي يقابل أدنى الخلق عنده . وهي بهذا الوصف أعمق في المخرج من العين والحاء ولنا هنا أن نترض أن سيبويه لم يعد القاف حلقية أو من أدناه لأنه - كما سبق أن ألمحنا إلى ذلك - كان ينظر إلى الخاف [G] لا إلى القاف [q] ، والجاف من موقع الغين والحاء ، أو من موقع تال لهما .

ولنحظ كذلك أن سيبويه وصع الصاد في موضع مستقل ومتقدم على موضع الطاء والتاء والذال ، على حين أن الضاد اليوم تخرج من ذات المخرج الذي تصدر منه أحوانها الثلاث المذكورة على أن هذا السلوك الذي سلكه سيبويه هنا

قد يكون له ما يفسره ، وهو احتمال أن النطق القديم لهذا الصوت [الصاد] يختلف عما نمارسه في مصر اليوم . (انظر قصة «الصاد والظاء» في كتابنا «علم الأصوات»)
أما أظهر مواضع الخلاف بيننا وبينه في الترتيب المرحي للأصوات فيتمثل في قرينه الألف بالهمزة ووضعه لها في ترتيب الأصوات ، وهو - على ما نفهم - ترتيب الأصوات الصامتة consonants أو الحروف الصالح بعبارتهم والألف في هذا السياق لا يمكن أن تكون إلا حركة ، هي الفتحة الطويلة وذكرها هنا كان يوجب عليه ذكر الواو والياء الممدودتين أو الحركتين ولكنه لم يفعل ، ومن ثم حار لنا أن نعترض عليه من جهتين

١ - ليس للألف مكان في هذا الترتيب لأنها حركة حالصة

٢ وعلى فرض قبول وضعها في هذا الترتيب على صرب من النسخ ، فليس هذا موضعها إنها ليست من منطقة الهمزة أو أية منطقة أخرى يجرح منها حرف صامت إن الألف بوضعها حركة إنما يسبب نطقها إلى وضع اللسان وحرء معين منه ، هو وسطه تقريباً

والقول بأن ذكر الألف مصاحباً للهمزة إنما هو صرب من التفسير أو المرادف قول غير دقيق ، لأن سيويه (ومن بعده) قد ذكر حرف العطف فاصلاً بينهما فقال الهمزة والألف ، والعطف يقتضى المعايير ، على ما هو مقرر في عرف النحاة

ثالثاً تصنيف الأصوات بحسب كيفية مرور الهواء ،

تكلم سيويه عما سماه «الأصوات الشديدة» و «الأصوات الرخوة» و «الأصوات بين الرخوة والشديدة» والشدة - كما يفهم من كلامه - تعنى الانحماض أى انحباس الهواء في نقطة معينة عند النطق بالصوت المعين . والرخوة تقتضى مد النفس أو حريان الصوت ، و «الحروف الرخوة إذا وقعت عليها حرج معها نفحة»

والقسم الأول من تصنيف سيبويه يقابل ما يعرف حديثاً بالوقفات
الانفجارية plosive stops ، فهي وقفات لأن في بداية نطقها وقف الهواء ، وهي
صحارية لانفجار مباحي لهذا الهواء المضغوط

والملاحظ على كل حال أن الأصوات التي عدها سيبويه شديدة هي تلك
التي سميها وقفات صحارية باستثناء حالتين تتمثلان في الضاد والحيم

١ - لم يذكر الضاد ضمن الأصوات الشديدة على حين عدها بحرف وقفة صحارية

فلعل سيبويه هنا كان صادقاً في ملاحظته ، حيث كان يتكلم عن صداد مختلفة
عن تلك التي غارسها اليوم في مصر ولعل ما سمعه في بعض البلاد العربية
اليوم - كالعراق والكويت - من نطقهم للضاد يمثل أثراً باقياً من النطق القديم
لهذا لصوت إهم في هذه البلاد يطقون الضاد بصورة تمثل حلقة وسطى
بين الضاد المصرية والطاء الفصحية ، وهي في نطقهم كذلك صوت رحو أي
احتكاكي ، وهذا ما قرره سيبويه وتابعوه بالنسبة لهذا الصوت من حيث كيفية
مرور لهواء

٢ - أما الحيم فقد وصفها سيبويه بأنها صوت شديد (أي وقفة انفجارية) على حين
أنها اليوم في العربية ، بحسب نطق المجيدين لقراءة القرآن الكريم في مصر ،
صوت مركب أو وقفة احتكاكية affricate ويمكن تفسير كلام سيبويه هنا
بواحد من اثنين ، الأول ، أنه كان يصف خطأ آخر من النطق لهذا الصوت
عرف في بعض لهجات العربية ، وهو الذي أشار إليه بقوله «الحيم التي
كالكا» . وهذا الصوت هو ما نطقه بحرف الآن في القاهرة في حديثنا
اليومى ولكن يعد هذا التفسير أن سيبويه نفسه نص على أن هذا النطق
نطق غير مستحسن (الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤) ، الثاني وهو الأقرب إلى
الصحة ، لعل سيبويه كان متأثراً بالجرء الأول من نطق الحيم المركبة

(الفصيحة) ، فهذا الجزء نوع من الدال وفيه وقفة غير تامة ، يكملها احتكاك متصل ليخرج الصوت مركباً أو وقفة احتكاكية فعده لهذه الحيم شديدة (أى وقفة فقط) إنما سسه إذن تأثره بالجزء الأول من النطق ويؤيد هذا التفسير الثانى أن سيويه حين ورع الأصوات على محارحها وصع الحيم مع الشين والياء وسبها جميعاً إلى وسط الحك أو نحو منه وهذا اخرج هو مكان نطق الحيم المركبة (الفصيحة) ، لا الجيم القصية الانفجارية (plosive) التى عارسها الآن فى القاهرة فى حديثنا اليومى العادى ، ونسميها عادة الجيم القاهرية [g] .

أما القسم الثانى من تصنيف سيويه وهو قسم الأصوات «الرحوة» فهو يقابل مجموعة الأصوات الاحتكاكية فى العرف الحديث وسميت احتكاكية لاحتكاك الهواء بأعضاء النطق بسبب صيق المجرى

والأصوات التى عدها سيويه رحوة هى التى أطلقنا عليها الأصوات الاحتكاكية ، باستثناء حالتين .

١ - أنه أخرج العين من الأصوات الرحوة ، على حين حكم عليها النظر الحديث بأنها احتكاكية والواقع أن فى صوت العين شبهة ، إذ هى أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكاً ، ومن ثم يرى أن هناك مسوعاً لخيرة سيويه فى الحكم عليها وعدها صوتاً بين الشديد والرحو .

٢ - أدخل الضاد ، كما سبق أن ألمحنا إلى ذلك ، ضمن الأصوات الرحوة (أى الاحتكاكية) وقد يبا تفسيراً محتملاً لهذا الصنيع

تلك خطوط عريضة تحاول أن تحدد أبعاد الإطار العلمى الذى دار فيه سيويه عند تناوله الأصوات العربية الصامتة وهناك فى آثاره الصوتية نقاط رئيسية أخرى دات حطر وبال من الوجهة العلمية الحديثة وليس فى مقدورنا هنا أن يعالجها أو أن باتى عليها كلها أو حلها ولكنه قد يكون من المناسب أن نشير إشارات حفيمة

إلى أمثلة محدودة من هذه النقاط ، إذ هي في جملتها تصيء الطريق أمام الراعيين
في معرفة جهود هذا العبقري العظيم في مجال الدرس الصوتي

أولا - لقد استطاع سيبويه بطريقة أو بأخرى أن يدرك أساس الفرق بين الصوامت
consonants والحركات vowels نعم ، إنه لم يتكلم عن الحركات القصار
(المعروفة بالفتحة والكسرة والضمّة) ولكنه تحدث عن الحركات الطوال أو
حروف المد وهي الواو والياء والألف . فأشار إلى خاصيتها الأساسية :
أولاهما الجهر وثالثتهما حرية مرور الهواء من الفم بدون عائق أو مانع . اسمع
إليه يقول تحت باب «الوقف في الواو والياء والألف» : «وهذه الحروف غير
مهموسات وهي حروف لين ومد . ومخارجها متسعة لهواء الصوت وليس
شيء من الحروف أوسع مخارج منها ولا أمد للصوت فإذا وقفت عندها لم
تصمها بشعة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها ، فيهوى الصوت إذ وجد متسعا
حتى يقطع آخره في موضع الهمة»

ومن المعلوم أن ما ينطبق على الحركات الطوال ينطبق في حملته على
القصار إذ هي أصاها وسيبويه نفسه يدرك هذه العلاقة الجزئية ، «والفتحة من
الألف» (ح ٢ ص ٢٧٠) والضمّة من الواو (ح ٢ ص ٢٨٣) ، وكذلك الكسرة
بعض الياء .

ثانياً تحدث سيبويه عن أصوات ذات صفات مميزة وهي ما سماها أصوات
الإطباق (أو التفحيم بلغة المحدثين) ، وبين علة هذه التسمية ، وقيمة هذه
الصفة ، وهي قيمة دلالية في الأساس ، إذ بها يتم التفريق بين الكلمات
المتناظرة التي تحتوي على هذه الأصوات وعلى أحوالها المرققة ، كما في مثل
طاب × تاب - ضل × دل . إلح .

وهذه الأصوات المطبقة (وهي الصاد والصاد والطاء والطاء) صم إبيها
 سيبويه ثلاثة أصوات أخرى وهي القاف والعين والحاء ، وسماها جميعاً أصوات
 الاستعلاء وأشار إلى شيء من خواص هذه الأصوات السبعة في التركيب وبين
 أثرها على ما يجاورها ، وبخاصة ألف الإمالة بقول «هذا باب ما يمنع من الإمالة
 من الألفات التي أملت فيها مصى فالخروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة
 الصاد والصاد والطاء والطاء والعين والقاف والحاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف
 والألف يليه . وذلك قولك فاعد وعائب وحامد وصمد وطائف وصامن وطالم
 وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحث الأعلى والألف
 إذا حرحت من موضعها ، مستعلت إلى الحث الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف
 المستعلية غلبت عليها»

ثالثاً - أدرك سيبويه أن هناك مجموعة من الأصوات الشديدة ينبغي أن تنطق بطريقة
 خاصة في سياقات معينة هذه الأصوات هي الاء - الحيم - الدال - الطاء
 القاف . وهي تلك الأصوات التي سماها هو «أصوات القلقة» ، وجمعها
 الدارسون من بعده في قولهم «قطب جد» هذه الأصوات في نظر سيبويه
 أصوات محهورة شديدة ، ويسعى إذا وقعت عليها أن تشعها بصوت وتعليلها
 لهذا الذي رآه سيبويه أن القلقة تساعد على تحقيق انفجار هذه الأصوات
 والمحافظة على خواصها الأساسية والملاحظ أن نطق هذه الأصوات ساكنة دون
 هذا الصوت الذي أشار إليه سيبويه يقلل من انفجارها (إذا كانت انفجارية)

ولا يغيب عن بالنا أن عد القاف والطاء صوتين محهورين إنما يتمشى مع
 ذوقه الخاص لهدبين الصوتين ، أو مع ما كان يمارس من نطق هذين الصوتين في
 بعض البيئات ، إذ كانا (على ما يبدو) ينفقان محهورين أما هما في نطقنا العصريح
 الآن - كما سمعت الإشارة إلى ذلك - فصوتان مهموسان

والقول بأن الحميم من أصوات القلقلة (وهي أصوات شديدة بحسب ما
قرروا، أي وقفات الصجارية) إما يكون قوله على أساس أن سبويه (كما سبق أن
قررنا) كان متأثراً بالخرء الأول من نطق هذا الصوت . وتكون القلقلة في الحميم دون
للمحافظة على هذا العنصر الأول في نطقها الممثل في الوقفة القصيرة المصاحبة
بالاحتكاك ولولا القلقلة في الحميم الساكنة لتحولت إلى صوت احتكاكي صرف
(أي رحو) ، كما في مثل « جتمعوا » بدون الصوت المذكور . ولما أن يقول أيضاً
(على احتمال ضعيف) إن سبويه كان يشير إلى الصوت القصي الصجاري
المجهور [g] الذي عده صوتاً غير مستحسن فهذا لصوب ولا شك تنطبق
عليه خواص أصوات القلقلة

وهي رأينا - على كل حال - أن القلقلة يسعى أن تتع في كل الأصوات،
الشديدة (الوقفات الصجارية) مبهورة ومهموسة على سواء حين تأتي ساكنة ،
محافظة على تحقيق اصجارها وهذا ما راه كثير من المتأخرين ، واستثنوا من ذلك
الهمزة ، لما بدخلها من التحفيف حالة السكون «فما رقت أحواتها ، ولما يعتريها
من الإعلال»^(١)

هذه النقاط المحدودة الموحدة تظهر لنا براعة سبويه في دراسة الأصوات ،
وتوضح لنا عمقه في تحليلها والحق أن هذا الرجل يعد الرائد الحقيقي في
الدراسات الصوتية العربية ، وأن أعماله في هذا المجال هي الأساس لكل الأعمال
الصوتية من بعده حراء الله عن العربية خير الخراء .

وهكذا نهج العرب بهجا يظنه بعضهم من صنع المكر الحديث ، ويحاولونه
خاصة من خواص البحث العلمي الموضوعي في الوقت الحاضر ، على حين تقرر

(١) ابن الجوزي الشرح ج ١ ص ٢٠٣

الحقائق أن العرب قد مسقوا كثيرا من الأمم فى معرفته وتطبيقه للوصول به إلى
نتائج قيمة

كل ما تقدم لا يعدو أن يكون إشارة خفيفة إلى أساسيات الدرس الصوتى
عند هؤلاء القوم وإلى طرائق تطبيق هذه الأساسيات على المادة الصوتية التى بررت
بوصوح فى تصنيف سيبويه للأصوات . ولهم فوق هذا وذاك جهود صوتية أخرى
لا تتعلق بالمادة ذاتها وإنما تتناول مسائل عامة ذات شأن بالفكر الصوتى بمعناه
الواسع أو بالتعير ووسائله الصوتية أو بما يجمع بين هذا وذاك .

لهذا رأينا أن نأتى بأمثلة عامة عما قدم هؤلاء القوم فى هذا الشأن واكتفينا
بتلك الأمثلة التى من شأنها أن تشير إلى طبيعة التفكير الصوتى عندهم والتى
تسعى عن الخطوط العريضة التى رسموها لدراسة أصوات لغتهم وتحليلها ومعرفة
أسرارها . وسوف يتضح لنا فى الحال من هذه الأمثلة القليلة مدى وعى هؤلاء
العلماء ودرايتهم بموضوعهم وسيطرتهم على مادتهم سيطرة الباحثين الواثقين ،
الأمر الذى يسوع لنا أن نصع أعمالهم موضع المقارنة مع أدق ما وصل إليه
الدارسون المعاصرون .

وسوف نكتفى هنا لصيق المقام بثلاثة أمثلة أو نماذج ، أولها يتعلق سقطة
مهمة يعرض لها الدارسون عادة فى البحوث الصوتية ، وتتمثل فى جهار السطق
وميكانيكيته وثانيها يتعلق بمسألة صوتية ذات علاقة بالقيم التعبيرية ، والبلاعية ،
قد تبدو غير ذات شأن عند غير العارفين ولكنها فى حقيقة الأمر ذات معنى علمى
خطير ، أما المثال الثالث فهو صوتى فى الأساس ودو قيمة بلاعية وأخرى صوتية
تتعلق بأبسية الكلم العربى ، وتتمثل فى استخدامهم لمصطلح صوتى بلاعى معين

نماذج عامة :

النموذج الأول :

لقد استطاع عالم عربى قديم هو ابن حنى ، أن يدرك معنى الجهار النطقى ووظيفته وطبيعته . إنه يشبه هذا الجهار بالى ويقارن عملية النطق وما ينتج عنها من أصوات بحركات أصابع اليد على ثقبوب البى ، فكما أن هذا التحريك من وضع أصابع اليد ورفعها ينتج نغمات مختلفة ، وكذلك أعضاء النطق حين يعترض الهواء أو تسمح له بالخروج من هذه النقطة أو تلك يقول ابن حنى فى هذا الشأن «ولأجل ما نعرف من اختلاف سمعى فى حروف المعجم باختلاف مقاطعها التى هى أسباب تباين أصداؤها ، شبه بعضهم الخلق والهم بالى ، فإن الصوت يجرى فيه مستطيلا أملس ساذجا ، كما يجرى الصوت فى الألف عملا بغير صنعة» «فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوفة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه . فكذلك إذا قطع الصوت فى الخلق والهم باعتماده على جهات مختلفة ، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة»

ثم يعود هذا العبرى العربى فيوضح الصورة مرة أخرى ، ويبين فى جلاء سر اختلاف الأصوات الخارجة من هذا الجهار ، وكيف يتم هذا الاختلاف فيقول : «ونظير ذلك أيضا فى وتر العود ، فإن الضارب إذا صربه وهو مرسل سمعت له صوتا ، فإن حصر أحر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتا أحر ، فإن أدناه قليلا سمعت غير الاثنين ، ثم كذلك كلما أدى من أول الوتر تشكلت له أصدااء مختلفة إلا أن الصوت الذى يؤديه الوتر عملا غير محصور مجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مصغوط محصورا ، أملس مهتزا ، ويختلف ذلك بقدرة قوة الوتر وصلابته وراحوته فالوتر فى هذا التمثيل كالخلق والحقيقة بالمصرا ب عليه كأول الصوت من أقصى

لخلق ، وحرمان الصوت فيه عملا غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة وما يعترضه من الصعط والحصر بالأصابع كالذى تعرض للصوت في محارج الحروف من المقاطع ، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا " .

ولم يقتصر الأمر على هذا الوصف لميكانيكية النطق واختلاف أصوات الأصوات باختلاف مقاطع الهواء في جهاز الكلام ، بل تعداه إلى توضيح كل ذلك بطريق الرسوم البيانية ، كما فعل السكاكى صاحب «المفتاح» الذى أورد لنا فى كتابه هذا شكلا هندسيا يوضح به هذا الجهاز ويورع الأصوات العريضة على أعصائه المختلفة . وهو عمل يدل على إدراك عميق ، كما يدل على فكر بارع بمقياس هذا الرمز السحيق الذى تم فيه وضع هذا الشكل الهندسى

ويروى لنا التاريخ اللغوى قصة عن أبى الأسود الدؤلى تبين عن قدرة عجيبة فى فهم طبيعة الأصوات ، وشير إلى إدراك عميق لخواصها المميزة لها . فقد جاء فى هذه القصة أنه فرّق بين الحركات العريضة الثلاث (الفتحة والكسرة والصمة) على أساس فيسولوجى ، وذلك بالإشارة إلى أوضاع الشفاه حال النطق بها ومن هذا الوضع نفسه أطلقت على هذه الحركات أسماءها المعروفة بها حتى الآن الفتحة والكسرة والصمة

يقولون كان قد طلب إلى أبى الأسود أن يصح نظاما للشكل «بصلاح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله» فأبى أول الأمر ثم استجاب فيما بعد عندما سمع رجلا يلحن فى القرآن وطلب إليهم واحدا من عبد القيس وقال له «خذ المصحف وضعها بحال لون المداد فإذا رأيتى فتحت شفتى بالحرف فانقط واحده فوقه ، وإذا كسرتها فانقط واحدة أسفله ، وإذا صممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف»

ر . هذه الأمثلة بها ذكر أكثر تفصيلا فى أماكن متفرقة من كتبنا راجع «علم لأصوات» و «دور الكلمة فى اللغة»
وإلى سماعنا هذا يبرأ شئ عنها وجمعها مع غيرها من الأفكار الصوبية عبد القداسى ، هو قصدا إلى تأكيد
يأداة العرب فى الدرس الصوتى

وهكذا يرى هذا المعقري العربي بسبق المدارس بمئات السنين في وضع
أسس من أسس التفريق بين الحركات ، وذلك بالاعتماد على شكل شفتي
الناطق ومن المعروف أن تصنيف الحركات في لدرس الصوتي لحديث يعتمد -
فما يعتمد على هذا الأساس العنصرى الفسيولوجى physiological ، لدى وعاء
أبو الأسود الدؤلى منذ زمن سحيق .

التمودج الثانى :

ولم يقع علماء العربية بهذا الجانب الصوتي المخص دى الطابع الدعوى
الصرف ، بل امتد جهودهم إلى نواح صوتية تتصل بالأدب وصاعته سبب قوى
وسبب قريب

لقد شعنوا أنفسهم كما نعلم بموضوع التلاؤم والسامر فى تركيب
الصوتى للكلام ، ووضعوا لذلك قوانين وفو عد عامة يعرفها المشتعلون بعلوم
لسلغة العربية

كما تناولوا قصايا موعة فى هذا الشأن من أشهرها تدك القصية حديثة
التي شعلت أدهان الدارسين فى مجالى اللغة والنقد الأدبى على سوء ، ويعنى بها
قصة العلاقة بين الأنطاط ومعانيها وإلى أى مدى ممكن استغلال الأصوات فى
الإيحاء والمعنى ومحاكاته بقصد لموعة بين الشكل والمضمون ، حتى يحرح
البألف قويا والمعنى ناصعا حيب مؤكدا .

ولقد حبلعت انجاهات الساحتين فى المجالين المذكورين سبب اختلاف
وجهات نظرهم واختلاف موضوعات لدرس عندهم فللمعويين مقاصدهم وأهدافهم
ولرحال النقد الأدبى أعراضهم ومراميهم وبكمى هذا شير إلى رأى اس حى
فى الموضوع حيث تحققت فى هذا الرأى صفات التكامل ، وسمات العمق

لقد استطاع الباحث العربى ابن جنى (من علماء القرن الرابع الهجرى) أن يجمع بين الاتجاهين وأن يفرق بين المسلكين فيلقى إلينا بنصوص موزعة فى آثاره الخالدة ، تأخذ بيد الدارسين وترشداهم إلى ما يبتغون ، سواء أكان هؤلاء الدارسون لعويين أم نقادا للأدب وصباغته .

يعرض ابن جنى للموضوع بثلاث صور أو خطوات ، يسلم بعضها إلى بعض ويكون فيما بينها عملا متكاملا أو حطة ذات وحدة مهيبة تقود فى النهاية إلى نتيجة واضحة هى :

إلى أى حد يمكن استغلال الأصوات فى محاكاة المعنى ؟ وما درجات هذا الاستغلال ؟ وما قيمته فى التأليف ؟

الصورة الأولى :

تتحقق هذه الصورة فى مناقشته لموضوع أصل اللغة ، حيث يرى أن كلماتها قد صيغت على نسق صوتى موافق لمعانيها ومحاك للأحداث المعبر عنها بهذه الكلمات وفى هذا المعنى يقول ابن جنى :

«إن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح وحين الرعد وحرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل المرس وبريق الطير ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد^(١)»

والحق أن ابن جنى شأنه فى ذلك شأن الكثيرين من العلماء فى الشرق والعرب على سواء - مبالغ فى هذا القول إذ إنه من المشكوك فيه أن تكون كل كلمات اللغة تقليدا لأصوات الطبيعة . وإنما المنطق والواقع يقرران أن هذا الادعاء يطبق على بعض معين فقط من الألفاظ ، جاءت أصواتها محاكية لمذلولها ، أو مقلدا لأصوات الأشياء المعبر عنها بهذه الألفاظ ، من ذلك مثلا

(١) راجع «سر صناعة الإعراب» لابن جنى

فى اللغة العربية قهقهه ، فرقر (لصوت الطن) ، قوقأ (لصوت الدجاج) ، قعقع (لصوت السيف) .. إلخ .

الصورة الثانية :

ويبدو أن ابن حنى قد فطن إلى مثل هذا الاعتراض الذى وجهناه ، فحاج منحنى آخر فى فصلة التأليف الصوتى ، وركز اهتمامه على تلك الصورة الثانية التى تتمثل فى اتجاه الإنسان أحيانا إلى تأليف كلماته صوتيا بحيث توائم الأحداث التى تشير إليها أو تحاكيها من حيث التأثير على السمع ، رغبة فى تقوية المعنى ونوصيحه وهذا النوع الثانى من التأليف متعمد ويسطبق فقط على بعض الألفاظ ويهدف فى الأساس إلى حاسة التعبير التى هى دليل التأليف الجيد

وقد عقد ابن حنى فى كتابه «الخصائص» بابا كاملا بعنوان «باب فى أساس الألفاظ أشباه المعانى» ناقش فيه الفصلة ، واه على شرفها وأهميتها . بقول هناك «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف ، وقد نه عليه الخليل وسيبويه وتلقنه الجماعة بالبول له والاعتراف بصحته ، قال الخليل كأنهم توهّموا فى صوت الجذب استطالة ومدا ، فقالوا صرّ ، وتوهّموا فى صوت البارى تقطيعا فقالوا صرصر وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على المعلان (بفتح المء والعين) إنها تأتى للاضطراب والحركة نحو القران والعليان والعثيان ، فقالوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال «

ويؤكد ابن حنى هذا المعنى مرة أخرى فيقول

«فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، وبهج عند عارفه مأموم وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت

(١) الخصائص لابن حنى ١٥٢/٢

الأحداث المعبر بها عنها ، فعدلونها ويحتدونها عليها ومن ذلك قولهم - حصم
وفصم . فالخضم لأكل رطب كالطيطح والفشاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب
والفصم لفصم الناس وفي الخبر قد يدرك الخضم بالقضم ، أى قد يدرك
الرحاء بالشدة واللبس بالشطف وعليه قول أنى الدرداء بحصمون ونقصم ولم يعد
لله فاحسروا إزاء لرحاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها ليباس ، حدوا لمسموع
الأصوات على محسوس الأحداث »

وهكذا يربط من حتى بين أجواس الحروف والمعانى المعبر عنها بها ، ويؤكد
أهمية هذه الصرب من التأليف ، إذ به يقوى المعنى وينأكد . وما يؤيد ذلك أن
استعمال هذه الكلمات فى الحمل والعبارات من شأنه أن يمح الكلام كله سمات
صوته معية وأن يحلق حوا موسيقيا خاصا من شأنه أن يوحى بالصورة المراد التعبير
عنها ويجعلها قرينة معلومة

كما يظهر ذلك مثلا فى قول البحتري يصف دنيا يعصر على نياه
ونقصقصها من شدة الجوع

يققصقص عصلا فى أسرتها الردى

كقصقصصة المفرور أرعده البرد

الصورة الثالثة :

ولم يقع اس حتى بهذه الصورة السابقة التى تتمثل فى مجرد اختيار
الأصوات المناسبة للأحداث الدالة عليها ، فأضاف إليها صورة أعمق فى التعبر
وأدخل فى تأكيد الكلام ونقويته ونعنى بهذه الصورة الثالثة ، تلك التى نعنى
بترتيب الأصوات وموقعها فى الجملة أو العبارة أو التركيب كله ، من حيث التقديم

١ مرجع السابق ١٥٧ ١٥٨

و سأنحير والتي توجه اهتمامها نحو عقد المسألة بين هذا المظم الصوتى وأطراف
الحدث المعبر عنه بهذه الأصوات

يقول ابن جنى فى هذا المعنى إنهم «قد بصيرون إلى اختيار الحروف
ونشبه أصواتها المسموعة بالأحداث المعبر عنها بها ، ترتيبها وتقديم ما بصاهاى أول
الحدث ، وتأخير ما بصاهاى آخره وتوسيط ما بصاهاى أوسطه ، سوفا للحروف على
سمت المعنى المقصود والعرض المطلوب»

وهذه الصورة الثالثة هى قمة التأليف الخيد ، إذ هى - بعكس سابقتها - لا
تعتمد على الكلمات المفردة وإنما تعتمد على التراكيب ، حيث يعتمد الكاتب أو
الشاعر إلى إيراد جملة أو عبارة مؤلفة من كلمات ذات صغاب معينة ومرتبة ترتيب
موسيقيا خاصا ، بحيث تنقل السامع إلى الصورة المراد التعبير عنها ، وتجعله يعيش
فيها ، أو تنقل إليه هذه الصورة وتجعلها بين يديه قريبة منه

ولا يشترط فى الكلمات ها أن تكون محاكية أو مقلده لأصوات المدلول أو
الأحداث الحارية فى تلك الصورة ، وإنما يشترط فى الجملة كلها أن تصاع صياغة
لهظية موسيقية ، تناسب المعنى قوة وصعفا ونوائم الأحداث الحارية فى الموقف
الجمعة فوطيمة التراكيب فى هذه الحالة إنما هى الإيحاء إلى المعنى أو الإيحاء به ،
وليس وطيمتها ، ولا وطيمة مفرداتها التقليد الصوتى أو المحاكاه المباشرة

ومن أمثلة هذه الصورة الشطر الأول من قول امرئ القيس

مكر مقر مقل مدير معا (كجلمود صخر حظه السيل من عل)

فالشطر الأول يحتوى على خواص صوتية ، تتمثل فى الكلمات القصار
دات المقاطع القصيرة والحركات القصيرة ، وهى أصوات الراء المشددة المكررة ،
وكلها خواص صوتية حديرة أن تحلق حوا موسيقيا خاصا ، وصورة صوتية معينة ودره

على الإيحاء بتلك الصورة التي تحيلها الشاعر وعبر عنها ، وهي وصف الحصان
سرعة الجرى والركض ، فعلى كل من الصورتين نشاط وحركة وكر وفر .

ويمكن كذلك أن تمثل لهذه الصورة من التأليف الصوتي بقول العماد
الأصمغاني مبشرا بفتح عكا

«حالت خيوله ، وسالت سيوله ، وطلعت في سماء العجاج بحوم حرصانه
وقلعت فلائح تلك الحمال حمال فرسانه ، وحضرت حوافر الصلادم أصلاب
الصلاب الصلاد ، وفصحت بإعراب الحماحم صواهل الحياض العراب» .

فهذه صورة صوتية سمعية نوائم صورة الأحداث الواقعية ، وهي أحداث
حرب قاسية شديدة ، يجول فيها الفرسان بخوداتهم التي تلمع وسط العباب الكثيف
المطايير من شدة الكر والفر وهناك في هذه الساحة - ساحة القتال المرير - يقتلع
الفرسان الأشداء كل ما يقابلهم ، وتذك مسابك الخيل كل أرض صلبة .

ولسا شك في أنك بعد قراءة هذا النص واستيعاب معانيه سوف تجد
نصك كما لو كنت في هذه المعركة مشتركا فيها بقتال ، أو مسحلا لما يجرى فيها
من أحداث ، وما ذلك كله إلا بفصل هذا التأليف الصوتي الرائع

هذا الذي قدما لا يعدو أن يكون لمحة حاطقة من آثار الدارسين العرب في
البحث الصوتي ولا تعدو هذه اللمحة أن تكون نوعا من توجيه النظر نحو هذه
الآثار ، محاولة إحراجها إلى الساس في صورة مشرقة تشهد لهم بالتفوق والبراعة في
هذا الفرع من العلم

ولسوف يصحح الإنسان حين يعلم أن ابن حنى قد استعمل في كتابه «سر
صناعة الإعراب» المصطلح «علم الأصوات» للدلالة على دراسة الأصوات والبحث
في مشكلاتها المختلفة على نحو ما جاء في الدرس الصوتي الحديث . يقول

«ولهذا العلم علم الأصوات والحروف - تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صفة الأصوات والنعم»

وفي طيات أن هذا المصطلح بهذه الصورة وهذا التركيب قد جاء سابقا للمصطلح الأوروبي المقابل له وهو . phonetics

النموذج الثالث :

وهذا مثال آخر يدل على عمق الفكر الصوتي عند هؤلاء القوم ، وهو مثال يتمنى إلى الدرس الصوتي في الأساس ، ولكنه - في الوقت نفسه - ذو أهمية في النظر البلاغي ومقاييس أبنية الكلام في العربية . يتمثل ذلك في مفهوم مصطلح «الدلالة» عندهم

كان للبحث الصوتي عند الخليل بن أحمد حظ واف وبصير راجح . يظهر هذا الحظ ويتضح ذلك البصير من تلك المقدمة الرائعة التي مهد بها لكتابه الموسوم بكتاب «العين» فهناك في تلك المقدمة - يسجل الخليل حملة من المبادئ العامة لعلم أصوات العربية ، ويضع القوانين الأساسية التي بنى عليها الدارسون من بعده حملة تعريعاتهم وتفصيلاتهم في هذا المجال

ومن حملة ما أتى به الرجل في هذا العمل الصوتي مجموعة من المصطلحات التي وحدت لنفسها مسارا عريضا عميقا في آثار الباحثين من لعوين وبلاعيين وغيرهم . وهذه المصطلحات كثيرة متنوعة ، وسوف نكتفي اليوم بتناول واحد منها ، لما له من تاريخ مشهود ، ودلالة خاصة على عمق التفكير اللغوي عند العرب

هذا المصطلح هو مصطلح «الدلالة» أطلقه الخليل على مجموعة من الأصوات هي : الاء والميم والفاء ، واللام والراء والنون ، وقد عبر عنها بعضهم بقوله «عربفل» أو «فر من لب» وما إن طهر هذا المصطلح في كتاب «العين» حتى

تلقفه علماء العربية وغيرهم عن عواصق القراءة والإقراء ، وأخذوا في تفسيره ،
ودهبوا في ذلك مذهب شئى ، أظهرها ابن

الأول يرى فريق منهم أن «الدلاقة» ذات مفهوم بلاعى يتعلق بسهولة
السطق ودرج اللسان وحدته ، ولكنها عند هذا الفريق تتوزع على سطقتين من
مناطق السطق ثلاثه «دولقية» ، سنة إلى دلق اللسان أى طرفه ، وهى الراء واللام
والبون وثلاثة شفعية وهى الباء والميم والماء »

وبهم هذا الكلام من رواية الأزهري فى التهذيب عن الخليل حيث يقول
«قرب (يعنى الخليل) والحروف الصالح على تحوين منها مدلى ومنها مصمت
فأما المدلىة فيها ستة أحرف فى حبرين أحدهما حير الماء ، فيه ثلاثة أحرف كما
نرى ف ب م ، محارحها من مدرجة واحدة لصوت بين الشمين^١ لا عمل
لسان فى شئى منها وأخير الآخر حير اللام ، فيه ثلاثة أحرف ، كما ترى ، ل ر
س ، محارحها من مدرجة واحدة ، بين أسلة اللسان ومقدم لعار الأعلى فهاتان
المدرحتان هما موضع الدلاقة ، وحروفها أخف الحروف فى السطق وأكثرها فى
الكلام وأحسنها فى الساء»

الثانى يرى فريق آخر أن مصطلح الدلاقة يعنى صفة محرحة ، فيطلقه على
هذه لأصوت لسنة ، ولكن بالنسبة إلى محارحها ، يقطع النظر عما يرتبط بها من
حمة وسهولة فى النطق يقول ابن سنان الحمادى «الحروف حروف الدلاقة ،
ومعنى الدلاقة أن يعتمد عليها بدلق اللسان وهو طرفه ودلق كل شئى حده
وهى سنة أحرف اللام والبون والماء والباء والميم^٢»

١) وصف الماء بأنها سفوية وصف فيه جور هى شفعية ، أسنابه ، سم نطقها بوضع الأسنان العليا فوق
شفة السفلى

٢) انظر المدحوظة السابقة فيما يختص بمخرج الماء

٣) يشير إلى الماء والباء والميم مع اللام والبون فى تخرج «أن يعتمد عليها بدلق اللسان» فى نطقها غير دقيق
لا دخل للسان فى نطق هذه الأصوات الثلاثة الأولى وهى الماء والباء والميم

وهذا الاتجاه نفسه أحد به ابن جنى وغيره من الدارسين ، على أساس أن هذه الحروف يعتمد عليها تذوق اللسان وهو صدره وطرفه

وهناك من الدرسين من سلك منهج هذا الفريق لثنائى فى ستة هذه الأصوات جميعها إلى ذلق اللسان أو طرفه ، ولكهم فى الوقت نفسه يحلعون عليها صفة الخفة والخس فى الأداء يقول صاحب الحمهرة : «سمعت الأشاودانى يقول : «سمعت الأحفش يقول سميت هذه الحروف مدلقة لأن عملها فى طرف اللسان وطرف كل شىء دلفه ، وهى أحف الحروف وأحسنها امتزاجا بغيرها»

ومهما يكن من أمر ، فإن القصيدة الأساسية التى نود إبرازها فى هذا المجال ليست قصة اختلافهم فى مفهوم مصطلح الدلاقة ، أو فى تحديد مواضع النطق لهذه الأصوات الستة ، وإنما هى قصة إدراكهم العميق لقيم هذه الأصوات ودلالها على خواص اللغة العربية وتركيبها الصوتى

يظهر هذا الإدراك لقيم هذه الأصوات فى نقطتين اثنتين مهمتين أما أولاها فتتمثل فيما عمد إليه الخليل من اتحاد هذه الحروف الستة معيارا لتعرف أصالة أبيية معينة من الكلمات أو توليدها وبتدعها ، أو لدحكم على «عروبتها» أو «عدم عروسها»

يقرر الخليل «أن حروف الدلاقة - لما حفت فى النطق وسهل على اللسان مدافعها كثرت فى أبيية كلام العرب ودليل ذلك أنك لا تجد الكلمة لعربية لأصيلة من أبيية الحماسى والرماعى حالية من واحد من هذه الحروف أو أكثر فإن جاءت معراة منها ، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة متدعة ، ليست من كلام العرب ، لأنك لست واجدا من يسمع فى كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو حماسية إلا وفيها من حروف الدلق والشهوية واحد أو اثنين أو أكثر»

هذا الحكم الذى قرره الخليل بالنسبة لعروبة هذه الأسية أو عدم عروبتها
يسحب على البناء الخماسى مطلقا دون استثناء ، وأما البناء الرباعى فقد أشار
الشيخ إلى حواز وقوع كلمات منه حالية من هذه الحروف ، ولكنها كلمات نادرة ،
ولها فى الوقت نفسه سمات معينة ، بحيث تقع فى واحدة من الإمكانيات التالية .

١ يحلو البناء الرباعى من حروف الدلاقة ، لكن مع وحب احتوائه على صوت
العين أو القاف ، وذلك - كما قرر هو - لما يتسمان به من طلاقة ووضوح
حرس ، كما فى نحو «العسجد والقدا حرس» .

٢ إذا كان البناء الرباعى اسما ، فمن الحائز حلوه من حروف الدلاقة ، ولكن مع
اشتماله على السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف وسوع هذا فى نظره أن
«الدال لانت عن صلالة الطاء»^(١) وكزارتها وارتفعت عن حموت البناء
صحست ، وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاء فعدت

٣ إذا كان بناء الرباعى مؤلفا لحكاية الأصوات حار حلوه من أحرف الدلاقة
ولكن مع لرومه الهاء فاصلة بين حروفه المتشابهة مع لزوم العين أو القاف ، كما
فى «دهداق»

٤ - أما بناء الرباعى المصاعف فقد توسعوا فيه قليلا ، إذ يحور حلوه من حروف
الدلاقة ، وبخاصة إذا كان «حكاية مؤلفة» لتقليد الأصوات أو الأحداث المعبر
عنها بهذا البناء ، كما فى «الضكصاكة» من البناء ، وذلك لأن الحكاية
المصاعفة يحور فيها «ما لا يحور فى غيرها من تأليف الحروف» أو بعبارة

(١) لاحظ التنظير بين الدال والطاء إذ يهمم به أن الدال والطاء من باب واحد أو بمثلان فى جملة الصعوت
(بامتناء التهجيم أو الإطيان فى الطاء) ومعنى هذا أن «الطاء» عند الخليل صوب مجهور لأن نظيره المرفق (وهو
الدال) مجهور ، فى حين أن الطاء صوب مهموس فى نظرها لى وهو نظير البناء (لا الدال) والطاء والصاد فى
نظر بعض الأقدمين قصة (ر جمعها فى كتاب «علم لأصوات»)

أخرى ، لأن المصاعف (للحكاية) «بحور فيه كل غث وسمين من الفصول والأعجار والصدور وغير ذلك»

هذه المعايير الصوتية الرائعة فتحت مجالا واسعا أمام الدارسين ، ومكنتهم من تعرف دقيق للكلمات الأجنبية عن طريق النظر في خواصها الصوتية وما كان ذلك ليقع لهم إلا بمفصل الخليل الذي أدرك بثاقب نظره قيمة هذه الأصوات الستة التي شعلته وشعلت ألباحثين من بعده

وقد انتقل هذا المبدأ المهم إلى أعمال من خلفوه الذين تأكد لهم صدق ما قرره الشيخ الأول من هؤلاء ابن جني الذي صرح بما صرح به الخليل ، وإن كان ذلك في عبارة أوضح وأسهل مثالا يقول ابن حني في كتابه «سر صناعة الإعراب» «وفي هذه الحروف الستة (حروف الدلاقة) سر طريف يستفح به في اللغة وذلك أنك متى رأيت اسما رباعيا أو حماسيا غير ذي روائد ، فلان فيه من حرف من هذه الستة أو حرفين وربما كان فيه ثلاثة»

ثم ينتقل إلى بقية القصة مقررا أنك إذا وجدت كلمة رباعية أو حماسية معرأة من بعض هذه الأحرف الستة فاقص بأنه دحيل في كلام العرب وليس منه وربما جاء بعض ذوات الأربعة معرى من بعض هذه الستة ، وهو قليل جدا ، منه «العسجد والعسعوص ، والدهدقة والرهقة ، على أن العين والقاف قد حسنا الحال لصناعة العين ولداذة مستمعها وقوة القاف وصحة جرسها ولاسيما وهناك الدال والسين وذلك أن الدال لانت عن صلابه^(١) الطاء وارتفعت عن حقوت التاء . والسين أيضا لانت عن استعلاء الصاد ورفقت عن جهر الراي فعدبت واسلت»

(١) انظر الملاحظة السابقة (ويؤكد هذا في كلام ابن جني السطير بين السين والصاد فهما من معرج و حد باستثناء التميميم والرقيق).

وليس يبرر ان حتى بهذا التأثير وذاك النقل عن التحليل ، فإنك لو تتبع
اثار الدارسين على اختلاف مساحيتهم لوحدت هذه الفكرة وما ارتبط بها من فصاها
مشوثة ها وهماك في أعمالهم على فترات الرمن المختلفة وإنما كان اقتصارنا ها على
أنى الفتح لتأكيد فكرة التأثير هذه بذكر واحد من أشهر حاصلتهم الذين يرحى
معهم أن يكونوا دائما متكررين لا مقلدين أو مرددين لأقوال غيرهم ، كما هو الحال
عاده عند عامة الباحثين منهم

وتظهر النقطة الثابة التى تشير إلى معرفتهم العميقة بأسرار الأصوات
وخواص لعنتهم فى تلك الحقيقة الناصعة التى تقرر أن هذه الأصوات الستة
هى أكثر الأصوات العربية ورودا فى أسية الكلمة ، وبخاصة الأنسية ذات
الأصل الثلاثى

يؤكد هذه الحقيقة مقام به علم اللغة الإحصائى فى السنوات الأخيرة لقد
حاء فى بحث إحصائى قيم أحراره الدكتور على حلمى موسى على «الحدود
لثلاثية» للكلمات العربية كما ورد فى معجم «الصحاح» ، أن أكثر الأصوات
العربية ورود فى هذه الحدود هى الأصوات التالية على الترتيب

«الراء لميم النون اللام الاء العين الاء ثم الدال
الءف - السين»

وهكذا يرى أن أصوات الدلاقة قد فارت بالمرتبة الأولى من حيث سمة
ورودها وكثرتها فى الاستعمال وفى ساء الأصوات الثلاثية ووجود «العين» فى
هذه المرتبة الأولى لا يبطل هذا الحكم ولا يباقصه . فالعين هى الأخرى ذات سمة
صوتية معينة ترشحها لكثرة الاستعمال فى اللسان العربى وقد قرر التحليل نفسه
هد الأمر ، حيث لاحظ أن بالعين «طلاقة ووصوح جرس» ، ومن ثم حاز أن
تشتتم عليها تلك الأنسية الرباعية ، التى نحلو من حروف الدلاقة

أما وقوع الدال و الفاف والسين في المرتبة الثانية من حيث كثرة لورود فأمرة
و صبح هذه الحروف هي الأخرى لها خواص صوتية أهلها لأن تصع هذا لموقع
التالي الحروف الدلاقة ولسان على نغمة الأصوات فهذه الحروف الثلاثة تنظم
صعاب تصرفها من صعاب الدلاقة وجعلها شسبة بها ففي القاف قوة وصحة جرس ،
كما قل اس حسي ، وفي الدال عدوية ولين فماقت أحنيتها التاء والطاء ، أما السين
فقد «لاست عن اسعلاء الصاد ورققت عن جهر الراى فعذبت» ، وحف بطقها لهذه
الصعاب ، فكنت القاف والدال والسين أصواتاً صاخبة لأن نحن محل أصوات
الدلاقة في الكلمات الخالصة منها ، كما قرر علماء العربية أنفسهم

فعله در هؤلاء القوم الذين استطاعو بحسبهم المذهب أن يقوموا على ما وصل
إليه العلم الحديث ، ممثلاً في تلك النتائج التي وضعها بين أيدينا ذلك الجهار
العلمي لخطر المعروف بالكمبيوتر أو «الحاسوب» ، كما سمي به بعض الدارسين

الفصل الرابع

في الدرس الصرفي

الفصل الرابع فى الدرس الصرفى

للعر ب باع طویل فى الدرس اللعوى على مختلف المستویات ، فقد كتبو فى
الأصوب والصرف والنحو وفى المعجم والدلالة وأحادوا الكتابة فیها إلى حد
ملحوظ ، ووصلوا فى دراسة بعضها - وهو النحو - إلى درجة أدهلت الأخیل
المتعاقمة من حث عرارة المادة ووفرنها ومن حیث القدرة على التحلیل والتفریع
والإحاطة بالشوارد والسوادر

عیر أن هذه لإحادة فى نظربا لم ترق إلى حد یمع النظر فى أعمالهم أو
مساءلتهم فى بعض القصایا سطره علمیه موضوعه ، ولم تلح هذه الإحادة كذلك
لعابة التى تجعل مناقشتهم عثا أو نوعا من التهجم . إن البحث اللعوى عند العرب
له محاسنه وتجاوزاته ، ويختلف الأمر فى ذلك باختلاف الظروف والحالة المعینه

وفى اعتقادنا أن الصرف العربى كان من أقل العلوم الدعویه حظا من الإحادة
وحسن النظر . فبعضه مستساع مقبول ، وبعض آخر يحتاج إلى معاودة ، بحث
والدرس ويتطلب مراعاة الرأى فیة وفى قواعدہ التقليدية

ولقد رأینا أن بشرها إلى بعض المسائل الصرفیه التى یمکن اتحاده ، خطوات
أولیه على الطريق الطویل إلى عابة مشوده ، هى الوصول بقواعد الصرف وفصایه
إلى صورة تتفق والواقع الدعوى وتسریر بها نحو التیسیر والوصوح للمعلمین
والدرسین . ومن ثم ستطیع أن نفید من دراسة هذه العلم وتخلص من تلك
الاتجاهات والافتراضات الفلسفیه التى بلجأ إليها لصرفیون التقليدیون فى ثرهم
انقدیمه والحديثه على سوء ، ونقترب بذلك إلى الحقیقه اللعویه الوافعه انسهله

ولسوف نعرض في دراستنا هذه لكل من المادة التي نظروا فيها والأسلوب الذي اتبعوه في عملهم ، احدين السهج الوصفي أساسا في العمل والمنافسة ، بوصفه طريقا علميا صالحا للتطبيق في قصبتنا هذه (وهي غيرها) ، وإن كانت هناك صاهج أخرى يمكن لمن شاء أن يرشحها للعمل . إنا مارلنا برى أن طريق الوصف هو الأحدى والأقرب إلى الواقع والحقيقة وقد يكون من المفيد أن سدا بإلقاء الضوء على المقصود بالمصطلح «الصرف» في نظريهم وفي نظر الدرس اللغوى المعاصر فنقول : الصرف في العرف اللغوى الحديث أحد مستويات البحث التى تتعاون فيما بينها للنظر فى اللغة ودراستها ، وهذه المستويات على أشهر الآراء هى

علم الأصوات ، علم الصرف ، علم النحو ، الدراسات المعجمية والدلالية

ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلوم أو هذه الفروع تكون فى مجموعها كلا متكاملا ، وأن كل واحد منها مرتبط سابقه ولاحقه ارتباطا وثيقا بحيث لا يحور الفصل بينها فصلا تاما ، وكلها ترمى إلى هدف واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة وعيراتها وليس الترتيب بين هذه العلوم ترتيب أهمية أو أفصلية إنما هو ترتيب يقتضيه منطق الأشياء .

ووقع علم الصرف فى هذا الموقع الذى يراه يعنى بالضرورة أنه يعتمد فى مسائله وقضاياه على نتائج البحث الصوتى ، وهو فى الوقت نفسه يخدم النحو ويسهم فى توضيح مشكلاته وتفسيرها والحق أن الرأى المعتمد عليه فى هذا الشأن يعد الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له . والصرف فى نظر أصحاب هذا الرأى الذى تأخذ به ليس غاية فى ذاته ، إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التراكيب التى يقوم بالنظر فيها علم النحو

ومعنى هذا أنه لا يحور عزل أحد هذين العلمين عن الآخر فى النظر والتطبيق ، لأن مسائلهما متشابهة إلى حد كبير وتنتج البحث فى الصرف

لازمة لها ولا ورن في نظريا عالم توجه إلى خدمة الحملة والتركيب ولهذا جرى التقليد الآن على مناقشة هذين العلمين معا ، وعلى التعرض لمسائلهما في إطار واحد مع ملاحظة البدء بفصايا الصرف ، بوصفه مقدمة ضرورية . ويجمع العلمين كليهما في هذا الرأي مصطلح لعوى واحد هو علم القواعد grammar الذى يشمل كذلك طبقاً لبعض الأقوال علم وطائف الأصوات . phonology

أما مادة هذا العلم فهي الوحدات الصرفية morphological units أو morphemes وربما تكون الوحدة الصرفية كلمة أو جزءا من كلمة فى بدايتها أو وسطها أو نهايتها، وقد تكون المعاييرة بين الصيغ ، كالمعايرة بين الفعل المبى للمعلوم والفعل المبى للمجهول ، وقد تتكون الوحدة الصرفية من وحدة صوتية phonological unit أو أكثر إلخ

فالكلمات قال ، نصر ، صرب ، وحدات صرفية ، وحروف أبيت وحدات صرفية ، وكذلك صمائر الرفع المتصلة ومنها الواو فى نحو صربوا ، وهى هنا وحدة صوتية (فويس) كذلك . فهذه الواو وحدة صرفية على أساس أنها دليل الجمع ، ولكنها فويس على أساس أن لها قيمة صوتية وهى أنها صمة طويلة ، وتستطيع أن تفرق صوتا بين صربوا وصرنا مثلا

وبإيجاز موجز ، نستطيع أن نقرر أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها ونؤدى إلى خدمة العبارة الحملة أو عبارة بعضهم ونؤدى إلى اختلاف المعنى البحيوية - كل دراسة من هذا القبيل هى صرف فى نظريا فمن ذلك مثلا

(١) نسايرمى هنا إلى بيان كل أنواع الوحدات الصرفية والعلاقات بينها وبين الوحدات الصوتية ، ويسير هم كذلك أن تعرض للأراء الكثيرة التى تختلف فى حقيقة الوحدة الصرفية ومعناها . وهى الصورة والشكل أم بضم أو كلاما نحن نأخذ فى هذا البحث بأن الوحدة الصرفية تشمل الأمرين معا الصورة النطقية ومعناها الصوتية نحن من يرون عدم انفصال بين أجزاء الحدث اللعوى ، ورفض كل ثنائية فيه

تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرهما .

النظر إليها من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

النظر إليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث)

الكلام عن الشخص (المتكلم والخطاب والعيه)

ولكن ليس من الصرف في نظرنا البحث في صيغ الأفعال من حيث أوزانها وكذلك البحث في صيغ جمع التكسير من حيث أسبته إلح (انظر ص ٤١٩ وما بعدها)

ويبدو من التراث القديم في أولى مراحله أن مسائل الصرف وقضاياها كانت تدرس محتلطة بالنحو ، وكان الأثر العلمي الواحد يشمل قضايا العدمين (وغيرهما) معا ، كما يبدو ذلك واضحا في كتاب سيويه مثلا ومن الواضح أن الفصل بين العلمين لم يكن قد ظهر آنذاك ، بحيث تفرد بحوث خاصة بكل من هذين الفرعين واستمر هذا الاختلاط وهذا الاندماج سهما طويلا من الزمن حتى لقد ظهر هذا السلوك في أعمال بعض المتأخرين

ولقد انعكس هذا الاتجاه على بعض التعريفات التي قدمت إليها في القترات الدراسية المختلفة ، بحيث ترى كثيرا من الدارسين بلقون من أيدينا بتعريفات أشبه ما تكون بالتعريفات الحارثة اليوم من حيث اشتمالها على ما يعم الصرف والنحو جميعا

يقول من حتى في هذا الشأن : النحو «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والنحفير والنكير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ، ليدحو من ليس من أهل اللغة معرفة بأهلها في المصاحة فسق بها وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها رده إليه»

١ - عناصر لابن حنى ١.٢ ص ٣٤

وأوضح من هذا وأصرح في هذا المجال قول الخصري في حاشيته على «أس
عقل» محددًا النحو بأنه «يطلق على ما نعم الصرف تارة وعلى ما يقاسه أخرى ،
ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام
الكلمات العربية حال أفرادها كالإعلال والحذف والإبدال وحال تركيبها
كالإعراب والبناء وما يتبعها من سن شروط لنحو التوسع وحذف العائد وكسر إن
وفسحها أو نحو ذلك وعلى الثاني يحتص بأحوال التراكيب»

هذان التعريفان يفيدان أن النحو يدرس الصيغ والتراكيب جميعًا وهذا رأي
مستساع مقبول ، حين نعد النحو علماً مطابقاً لما يعرف بالجراماتيكا grammar أو
ما يمكن أن نسميه علم القواعد ، وهو - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك - ما جرى عليه
التقليد القديم في مراحله المبكرة^١

غير أن هذا الجمع في تعريف والتأليف بين الصرف والنحو لم يصلنا إلى
النتائج العلمية التي كنا نتوقعها ، ولم نحقق في أداء عرصتهما بحاجاتنا ذلك أن
مناقشة القضايا الصرفية في هذه الآثار القديمة (وعبرها) لم تكن ترمى في كثير من
الأحيان إلى خدمة النحو والتمهيد لمسائله ، وإنما كان سطر إليها كما لو كانت
مستقلة أو تكاد أن تكون كذلك ، أو كما لو كانت عاية في ذاتها لا وسيلة
ويستطيع المتصفح لكثير من الأعمال النحوية القديمة والمتأخرة على سواء أن يجد
بعض الأبواب الصرفية التي لاقت عناية ودراسة ، ثم تركت هكذا معرلة دون ربط
بينها وبين قصبتها الممتدة إلى الفرع الثاني (وهو النحو) ومباحثه . ولا نعدم أن نجد
أحياناً بعض مسائل الصرف محشورة أو مدسوسة في أثناء الكلام على النحو دون

١ حاشية الخصري على ابن عمير ، ج ١ ص ١٠ (المطبعة الخيمية القاهرة سنة ١٣٠٥ هـ)

(٢) وذكر بعضهم ذلك بمعنى التصريح بدفع النحو مساوياً للجراماتيكا يقول الخوارزمي في مفاتيح العلوم
ص ٤٢ «هذه الصناعة تسمى باليونانية عرماطيكى وبالعربية النحو» وعرماطيكى تعريب للكلمة اليونانية التي
تعادل المصطلح الإنجليزي

بُنية مناسبة واصحة ، اللهم إلا المتلفس في تصريف بعض الصيغ الواردة في الكلام أو حبا في الاستطراد

زد على ذلك أن كثيرا من الآثار العلمية التي جمعت بين مادة الصرف والنحو بين دفتيها قد درجت على أن تؤخر مسائل الصرف كلها أو حلها إلى نهاية الكتاب أو المؤلف المعين . وهذا الاتجاه في نظرنا أخطر من سابقه لسبب مهمين

أولهما قد يوحى هذا السلوك بصدق القول الشائع بين بعضهم بأن الخطأ في بنية الكلمات وتصريفاتها (وهي مسائل صرفية) قد ظهر متأخرا عن الخطأ في الإعراب ، ومن ثم كان من الطبيعي إعطاء الصرف منزلة متأخرة عن النحو ، وتأخير التأليف فيه عن الكتابة في النحو . ومن الواضح أن هذه مقولة رائجة دون شك ، إذ اللحن - في نظرنا - ومعناه الخروج عن القواعد العامة ، ظاهرة عادية تقع على كل المستويات دون تفرق في الرمن والكثرة أو القلة فكما وقع اللحن في الإعراب وقع اللحن في الصيغ وأتية الكلمات ولا يستطيع بحال أن يحدد السائق أو اللاحق منهما ولعل الذي أوقعهم في هذا الخطأ هو أنهم لاحظوا الخطأ في الإعراب قبل ملاحظتهم الخطأ الواقع على المستويات اللغوية الأخرى .

وليس من الصحيح كذلك أن نزن أن الخطأ في مسائل الصرف لا يذهب بالمعنى المقصود كما صرح بذلك بعضهم ، فالخطأ في الصيغ أو في أية مسألة صرفية لا يقل خطورة عن الخطأ في الإعراب ، وأي خطأ نحوي ويستطيع أن يتصور صحة ذلك حين نحط في أية صيغة صرفية فإنك تصد المعنى وتريله عن موضعه ، كأن تأتي بمفرد مكان مثنى أو بمبني للمعلوم في موضع منى للمجهول إلخ

ثانيهما تأخير الكلام عن الصرف يذهب بالغرض الأساسي من دراسته وهو أنه حادم للنحو ومهد له فالتقليد اللغوي الحديث يقتضى البدء بالصرف ومسائله لتكون معدة في يد الباحث النحوي أو الدارس للنصوص ، وهي الهدف

الأسمى فى أى عمل لغوى . فسبقه النحو - لا تأخيره عنه - أمر ضرورى إذا كان لنا أن نتجنب الخلط وأن نصل إلى نتائج علمية صحيحة .

ومعنى هذا كله أن ليست المسألة إذن مسألة الجمع بين الصرف والنحو فى تعريف واحد أو كتاب واحد إنما العبرة فى جمع مسائلهما وقضاياهما على وجه يهيد الدارس ، وبأخذ بيده منطقيا من مرحلة إلى أخرى . ومعناه فى هذا المجال أن يبدأ بالصرف ويستقل منه مباشرة إلى النحو ، أو أن يمهّد لمناقشاته النحوية بدراسة صرفية متصلة اتصالا مباشرا بما هو بسيله من قضايا النحو

لفرض مثلاً أنا سبيل دراسة أسلوب النفى فى العربية على هدين المستويين المنهج الصحيح يقتضيا أن يجمع مادتنا ، ثم يلاحظها ويحل ملاحظتها بدئين تعرف أدوات النفى ومحاولين تصنيفها إلى مجموعات بحسب خواصها ومميزات الاستفادة من استعمالها فى النصوص ... إلخ فإذا ما انتهى الدارس من هذه المرحلة الصرفية بادر بمعاودة النظر فى ظاهرة النفى على مستوى التركيب ، ليعرف خواصها ، وليقف على كيفية توزيع أدواتها فى الجملة وعلى أغاظ هذا التوزيع واختلاف الأساليب باختلاف هذا التوزيع . إلخ .

ولابن حنى رأى خاص فى الصرف ، وسماه «التصريف» ، ويعنى به النظر فى الكلمة من حيث أصولها وزوائدها ومن حيث أنيتها وأوزانها ، كما يعرض لطريقة أحد الكلمات بعضها من بعض ، أو بعبارة أخرى بقول : إن ابن حنى قصر البحث فى علم الصرف على النظر فى الكلمة ذاتها وفيما يحدث لها من تعبيرات ، أعليها لا يهيد فى خدمة العبارة والتركيب ، على خلاف المنتظر من الصرف الذى يفهمه ، وإن كان بعضها يهيد فى دراسات أخرى كدراسة المعجم

أما الصرف أو التصريف بالمعنى الأشمل الأعم - وهو المعنى الذى صرح به عالمة المتأخرين - فينبى من التعريفات التالية .

قال صاحب التصريح التصريف . . . في اللة تعبير مطلق وفي الصاعة تعبير خاص في بنة الكلمة لعرض معوى أو لفظى فالتعير المعوى كتعير المفرد إلى التثنية والجمع المصحح ، ودلت بتحويل ريد مثلاً إلى «ريدون» وتعير المصدر إلى الفعل والوصف . وكذلك بتحويل الصرب مثلاً إلى صرب وصرّب بالتشديد للمالعة في الفعل واصطرب ، لوحد الحركة مع الفعل واصطرب وصارب ومصروب وكصراب ومضرب وصروب وصرّب وصرّب للمالعة في الوصف والتعير اللفظى كتعير قول من الأحواف وعرو من الناقص إلى قال وعرا بقلب حرف اللة ألقا لتحركه واستراح ما قبله ، والإبدال في «أقتت» والحذف في قل والإدعام في ردّ ولشبه التعير والتكسير والنسب والوقف والإمالة لعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه « (أى مع النحو)

ويقول الأشموسى . التصريف «في اللة التعير ومنه تصريف الرباح أى تعيرها وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين .

الأول تحويل الكلمة إلى أسية مختلفة لصروب من المعانى كالتعير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول . وهذا القسم حرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف وهو في الحقيقة من التصريف ، والآخر تعير الكلمة لعبر معنى طارئ عليها ، ولكن لعرض آخر وسحصر في الريادة والحذف والإبدال والقلب والقل والإدعام ، ثم يقول «وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، ولهذا التعير أحكام كالصحة والإعلال ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف»

(١) شرح التصريح على التوضيح لشيخ خالد الأهرى ، جزء ٢ من ٢٥٦ ، (مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ١٣٥٨ هـ)

(٢) شرح الأشموسى جزء ٤ من ١٧٥ ١٧٦ (مطبعة التجارية ، القاهرة)

وحاء في حاشية الخصري على ابن عقيل عند الكلام على باب عقده
الناظم تحت اسم لتصريف أن . التصريف لغة التعبير ومنه نصريف ، لرياح أي
تعبيرها واصطلاحاً يطلق على شيئين

الأول تحويل الكلمة إلى أنية مختلفة لاختلاف المعاني ، كالتصغير والتكبير
واسمى الفاعل والمفعول والتثنية والجمع وحرف عاداتهم بذكر هذا القسم مع علم
لإعراب (أي النحو) كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف . والآخر
تعبير الكلمة عن أصل وضعها لعرص عبر الاختلاف في المعاني كالإخاف
والتحلص من السكوبين ومن اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون
ويسمى هذا التعبير بالإعلال وهو المراد هـ وسحصر في ستة أشياء الحذف
والريضة والإبدال والقلب والنقل والإدغام فهذه كلها أنواع تحت الإعلال كما في
الضاد^(١) وفي الشافية وشرح العري أن الإعلال خاص بتعبير حرف العلة بحذف
أو قلب أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلاً وقد يطلق التصريف على
ما بعم الأمرين معاً^(٢)

وتصح لنا من هذه التعريفات أن الصرف أو التصريف أعم وأشمل في
مصمونه مما أراده ابن حني بالمصطلح «التصريف» إنه في هذه لتعريفات يشمل
نوعين من التعبير الأول تعبير في الصيغ لإفادة معان جديدة أو - كما عروا عنه
بحول الكلمة إلى أنية مختلفة لاختلاف المعاني ومثال هذا النوع تعبير الصيغة
في حال الإفراد مثلاً إلى التثنية والجمع أو تعبيرهما من صورة التكسير إلى صيغة
التصغير إلح ومن البديهي أن المعاني هنا ليس المقصود بها المعاني المعجمية ،
وبما هي المعاني أو القيم الصرفية التي تكتسبها الصيغة بتعبيرها في صورة جديدة ،

(١) الخصري على ابن عقيل ج ٢ ص ١٧٤

(٢) ومن ثم نخرج لمعانيه في أوزان الفعل الثلاثي وبعض صيغ جمع التكسير

أو - قل إنها الخواص الصرفية للكلمات التي يترتب على وجودها وجود خواص معينة في الحمل والتراكيب

أما النوع الثاني من التعبير الذي يعنيه المصطلح «التصريف» فهو تعبير في شكل الكلمة وصورها دون أن يترتب على ذلك تغيير في قيمتها أو معانيها الصرفية ، كتعبير الكلمة إلى وزن معين إلحاقاً لها بكلمة أخرى ، كتعبير غرو إلى عرا مثلاً . إلح

ومن هذا نرى أن المصطلح «التصريف» عند ابن جني إنما يقصد به ما يطاق النوع الثاني فقط من نوعي التعبير المذكورين في التعريفات السابقة ، ومعناه أن هذا المصطلح يختلف مدلوله في القديم عن مفهومه عند المتأخرين

وليس معنى هذا على أية حال أن ابن جني أهمل النوع الأول إهمالاً تاماً أو أنه أخرج من الدراسة . إن هذا النوع من التعبير ليس من التصريف عند ابن جني ، وإنما هو جزء لا يتجزأ من النحو ، كما يدل على ذلك بوضوح ذلك التعريف السابق الذي قدمه للنحو . وبذلك يكون منهج ابن جني متمشياً مع ما سار عليه الشيوخ الأوائل كسيبويه والمرد اللذين جمعا مسائل الصرف مع نحوت النحو ، ومن ثم كان النحو في مفهومهم يقابل ما يسمى بالحراماتيكا أو علم القواعد كما سبق أن أشرنا إلى ذلك

ولعل هذا الفهم لأراء ابن جني يفسر ما ذهب إليه من أن التصريف مكانه بعد النحو لاقبله ذلك لأن التصريف - بحسب فهمنا لكلامه ومناقشاته - ليس التصريف الذي يقدم النحو ويمهد لدراسته ، وإنما هو نوع من الدراسة تعنى النظر فيما يعرض للكلمات من تعبير في الصورة والشكل ، دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف المعاني . ومثال ذلك ما يعرض للألفاظ من زيادة أو حذف أو إعلال أو نحو ذلك من كل تعبير لا يفيد معنى جديداً . أما أن ابن جني يرى عكس ما ذهبنا

إليه ويعد هذا التصريف الآخر مهما بالنسبة للنحو فذلك رأى غير دقيق ، وقد
استدع فيه بوضع أبوابه محتلطة بأبواب النحو فى بعض الآثار العلمية

أو لعل من رأيه أن البحث فى هذه المسائل وأصراها بما يعيد النحو ويخدم قضاياه
على حين أن الأمر ليس كذلك بحال من الأحوال كما سيتبين لنا فيما بعد

ومهما يكن من أمر فالصرف أو التصريف بالمفهوم المذكور فى التعريفات
السابقة والمعنى السائد بين التقليديين من المعاصرين يطلق فى رأينا على أحلاط
من المسائل وأمشاط من البحوث ولقد رأينا هنا أن تلقى صوءا جديدا على هذه
البحوث والمسائل ، لتعرف حقيقة الأمر فيها وعلى أحقيتها بالانتماء إلى الصرف أو
عدم أحقيتها فى ذلك ، أحدين فى الحسبان ثلاثة أمور مهمة هى

١ هذه النظرة لا تدعى الشمول ، وإنما هى محاولة لإبرار بعض ما يعترض الدرس
الصرفى من قصور ونقص فى منهج البحث وطريقة العلاج

٢ هذه الآراء لا تدعى الصحة المطلقة ، فهى أفكار رأينا أن سجلها ولعل فى
تسجيلها ما يعطى لها فرصة النصيح أو التعديل أو التعبير

٣ محاولتنا هذه ترمى إلى إحصاء النظريات للتطبيق العلمى المفيد ، كلها يشكو
من الصرف وكلها يحس فيه شيئا غريبا ، ولسوف نحاول فى هذا المقام أن نرسم
خطوطا عريضة لمنهج يمكن الاستفادة منه فى هذا التطبيق العلمى وفى
التخلص من هذه الصعوبات

يشتمل الصرف التقليدى على نوعين رئيسيين من الدراسة .

النوع الأول ،

ويتمثل هذا النوع فى أبواب وبحوث هى من صميم الصرف بالمعنى الذى
يفهمه ، ومعنى بذلك تلك الدراسة التى تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا

حصر محمد العاقل وحصرت فاطمة العاقلة

وتقون أبصا أنا حصرت أنت حصرت

فكون «أنا» للمتكلم اسدعى - تطابقا - أن يكون الصمير المتصل بالفعل هو ت [tu] وكون «أنت» للمخاطب اقتضى أن يكون الصمير المتصل هو ب [ta] لا ب' [tu] مثلا وما يدل على وجود هذه الفروق اختلاف التحليل النحوي في هذه الحالات

والتصغير في نظرون من مسائل الصرف الحميمية ، لأنه في العربية ذو أثر واضح في المعنى النحوي للحمية ، تقول

رجل صغير (= موصوف + صفة)

رجيل (اسم مصغر وحده)

ومن الطبيعي أن يختلف الإعراب في الحالتين

والسبب كذلك مادة من مواد الصرف ، والكلمة المسبوبة تنتمي إلى نوع من الكلمات لم تكن تنتمي إليه قليلا ، وبذلك تؤهل ناهيلا يؤثر على المعاني النحوية تقول

رجل مصري

حيث تقع (مصري) صفة ، ولم تكن كلمة «مصر» قبل السبب صالحة لأن تقع هذا الموقع ، وإنما يجوز وقوعها في نحو . رجل من مصر . والفرق واضح بين الحالتين من الناحية النحوية ، لاختلاف التركيب واختلاف الإعراب معاً

ومن صميم بحوث الصرفية كذلك دراسة لمعبرة في الصيغ ومعنى بها هنا المعبرة التي تؤدي إلى تعبير لتركيب أو المعنى ، كالمعبرة من أسى للمعلوم والمعنى للمجهول تقول

فهم الطالب الدرس (فعل + فاعل + مفعول)

ولكن فهم الدرس (فعل + نائب فاعل)

فهذه الأمثلة السابقة كلها ذات قيم ظهرت آثارها في التركيب بوضوح ، ومن ثم كانت دراسة صرفية حقيقية .

ولا نستطيع هنا أن نمثل لكل حالات الصرف ، وأهم من هذا الإشارة إلى الأنواع الأخرى التي ليست من الصرف أو التي يمكن حسانها منه ، ولكنها تحتاج إلى معالجة جديدة .

النوع الثاني :

ويشمل أبوابا ومسائل شتى من الصرف التقليدي تجمعها كلها خاصية ظاهرة ، تلك هي أنها جميعا تعنى بالنظر في الكلمة من حيث الريادة والأصل والأوران والأسبة ، وما إلى ذلك من تعبير في صور الكلمات ، وهي تعبيرات لا تعطى معانى أو قيما صرفية تخدم الحملة والعبارة وهذا النوع هو ما يقابل النوع الثانى من التصريف أو الصرف في التعريفات التي أوردناها سابقا ، كما يطابق حل مسائل التصريف بالمعنى الذي عناه ابن حنى في آثاره من حيث النظرية والتطبيق على سواء

هذه الأبواب والمسائل كثيرة إلى حد تصعب معالجتها في هذا المقام ولسوف نكتفى هنا بإيراد أمثلة لها وبلقى برأيا فيها وفي كيفية معالجتها ، كما يتضح ذلك في الصفحات التالية :

أولا :

هناك أمثلة من مسائل هذا النوع يسعى اطراحها وتركها لعدم حدود البحث فيها على أى مستوى من مستويات الدراسة اللغوية فهي أمثلة تتضمن

عمليات ذهنية نتجت من الإغراق في بحث الحزنيات والمناجاة في الحرى وراء فكرة
الأصول والروائد ، واعتقادهم أن للكلمات أصولا حلقية وروائد تنصم إليها
بحسب الحاجة والظروف المعين

ومن ذلك مثلا الكلام على همزة التأنيث في نحو صحراء وأصلها المنقلبة
عنه ، جاء في المصنف شرح التصريف (ج ١ ص ٦٥٥ - ١٥٦) بشأن هذه المسألة
ما يلي

«ويسعى أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة من ألف التأنيث التي هي نحو
حبلى وبشرى لكنها لما وقعت بعد ألف قلبها رائدة وحب تحريكها لثلا يلتقى
ساكنان فقلبت همزة وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح ويدل على صحته وأن
هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنث إذا أرلت الألف من قلبها بقلبها ،
خرجت هي عن الهمزة ، وذلك قولهم في جمع صحراء : صحارى . فهذه الياء
الأولى المدعمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في صحراء ، انقلبت ياء في
الجمع لانكسار ما قبلها كما تنقلب في جمع مفتاح وعربال إذا قلت : مفاتيح
وعرايل . فلما انقلبت الألف إلى ياء انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في
صحراء ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها وذلك قولك صحارى ورالت
الهمزة لروال الألف الموحبة لها من قلبها فلو كانت الهمزة في صحراء غير منقلبة
لم يلزم انقلابها في الجمع كما أنك لو جمعت قراء لقلت قرارى وكما قالوا في
جمع كوكب درى : درارى لما كانت الهمزة أصلا غير منقلبة فقولهم صحارى
بلا همزة دلالة على أن الهمزة في صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن
نقول صحارى ، كما قالوا : درارى وإذا ثبت أنها منقلبة في صحراء فيجب أن
يكون انقلابها عن الألف في مثل حبلى»

هذا مثال واحد من عشرات الأمثلة المشوثة في الكتاب أشد إليه وفي غيره من الآثار كالتخصص ، وسر صناعه الاعراب لاس حتى أيضا ، وهذا الكتاب الأخير كتاب يعنى في أساسه بالدرس الصوتي

وهذا المثال لا تعليق لنا عليه أنه سمر عن نفسه فإنه نوع من الافتراض الخدلي يُعجز الدارسين عن التحصيل والإلمام بالقواعد وهي إيحار موخر بقول به حال من أنه فائدة عملية على أي مستوى من مستويات البحث في اللغة ، وإن كان هذا الصرب من البحث باسم المتخصصين ومن لف لفهم

وهي رأيي أن الكلام في مسائل هذا الباب كله نوع من الترف العلمي الذي لا يستطيعه في وقتنا هذا ، ونوع من شغل الوقت وقتل الفراغ بقطع النظر عن أية نتائج عملية ، أو قل إن البحث في هذه القضايا وبحوثها نتيجة من نتائج الإغراق في الافتراض بدافع إظهار البراعة في الخدل إرضاء لمرعات مدهبية ، أو هو نتيجة لكل ما أشربنا إليه من عوام من ولعل هذا النوع من القصص هو ما رأى اس حتى وحب تأخير عن النحو «لصعوبته» ، وذلك - في الحق - يتمشى مع منطق الأشياء ، فليس هناك - في رأيي - من يحير نفسه بالاشغال بهذه المسائل الافتراضية قبل لدخول في بحوث أساسية كبحوث النحو

على أنه شيء من السامح ربما صاع لنا النظر في هذا المثال وبحوثه ولكن على طريقة من البحث معسة ، تلك هي طريقة البحث التاريخي وقد أرشدنا إلى هذا ما جاء في النص السابق حيث وردت هذه العبارة أن قولهم «صحاري» بلا همز دلالة على أن الهمزة في صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن يقول «صحاري» ، كما قالوا دراري .

فحين لا نستبعد أن تكون الصيغة في فترة ما من تاريخ العرسة هي فعلا «صحاري» «بالهمزة» ، ثم أصابها التطور والتغيير على مر الزمن ، وبهذا تسحق

هي وماشابهها النظر على هذه الأساس التاريخي وهذا تنصم إلى مثيلاتها من مسائل التي ترى وحوب معاملتها معاملة تاريخية ، محالين بذلك منهج الصرفيين عرب في معالجتها ، كما سنتبين فيما بعد

ثانياً :

في الصرف أو التصريف بالمعنى التقليدي أبواب ومسائل كثيرة هي أولى متى اللغة (أو ما يسمى «اللغة» في عرفهم أحياناً) منها بالصرف الحقيقي ومن أوضح أمثلة هذا النوع بابان مشهوران

٢

الباب الأول :

أورب لفعل الثلاثي وقد عدوها ستة فهي رأباً أن هذه لأورب ليست د ب فبم صرفية تخدم الحملة أو لعبارة ولكنها ذات قيم لفظية تعيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها ،صحيح ظاهراً ودلالة معجمية فكون الفعل المعين على ور ب فعل فعل أو بفعل أمر يتعلق بصحة نطق الصيغة وربما يشير إلى دلالتها المعجمية ، ولكنه لا يفيد أثراً ملحوظاً أو غير ملحوظ في الحملة والعبارة فمصرع صرف مثلاً لا تتغير وظيفته في التركيب سواء أكانت عنه مكسورة أم مصمومة ، ولكن تتغير قيمته اللفظية والمعجمية فما لو استعمدناه على ور ب غير وره المخصوص عليه ومعرفة هذه القيمة اللفظية أمر في غاية الأهمية ما في ذلك شك ، ولكنها مدحرجة في باب آخر غير باب الصرف إليها من قصاص ثلثوه اللفظية أو هي من مدحرجة متى اللغة والمعجمات وما إليها أضيف إلى ذلك أن معرفة وران الفعل ليست هي الفيصل والمرشد الوحيد في تعرف الصيغة المناسبة لهذا الفعل أو ذاك هناك ما هو أهم منها وهو الحصر والدورية العملية والسماع ، وهناك الثقافة اللغوية التي نعبر على النطق بالصيغة الصحيحة وكم حفظ أناس هذه الأورال ووعوها ، ولكنهم لم

بسنطيعوا صياغة الكلمات على أوراها ، وبالعكس قد يأتي الرحل لألفاظ على أوراها المعقودة لها دون أن يعرف هذه الأوران أو يسمع بها .

على أن هذه الأوران - وأن كانت محصورة محدودة - مارالت تحصح للسمع ، ومارالت صورها تتأرجح بين حالة وأخرى ومارلنا سمع ونقرأ الفعل الواحد بورين مختلفين ، ولعل هذا مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صورة معينة . ويبدو أن لهذا الادعاء أصلا تاريخيا ثابتا يقول باحث حديث : « إن الباطر في النصوص وفي كتب اللغة يحد فيها شيئا يؤدي إلى الاعتقاد أن هذه الأفعال لم تكن مستقرة ولا سيما في القرن الأول الهجري ، وأن فعلا من الأفعال مثلا قد يكون على الورن الأول (باب نصر) عند قوم من الناس ولكن من باب نصر عند آخرين . وبقي هذا التردد في اعتبار ورن الفعل طوال القرن الأول والقرن الثاني ، حتى تم تثبيت قواعد اللغة واستقرت هذه الأفعال على حال ثابتة ولا سيما الأفعال التي يكثر تداولها في التحاطب والكتابة في الأقل

ولقد ورد شيء من هذا الذي يذهب إليه على ألسنة علماء اللغة . قال أبو زيد الأنصاري إذا حاورت المشاهير من الأفعال (الثلاثية) فأنت بالخيار بين الصم والكسر أي صم عين المصارع أو كسرهما . وقال القراء الأصل في المصارع الكسر

وهذا التردد في معرفة الأوران وصسطها وتثبيتها قد تم في لغة القرآن على الرغم من أن كتب اللغة ظلت تذكر اللغات المختلفة في ورن الأفعال التي اختلفوا فيها . فقد قالوا في (فسد) هو من باب نصر عند قوم وهو من باب كرم على رأى الآخرين . وهذه الحال ندل على أن الأفعال الثلاثية في المرحلة السابقة لعصر القرآن لم تكن مستقرة على حال . وكان الحكم فيها للقائلين ، يؤلفون بين حركاتها كما يشاءون»

١٩ - دكتور السامرائي ، التطور اللغوي الدارجي ص ٧٢

وبهذا يتضح لنا أن «أوران الفعل الثلاثي» على الرغم من محاولة حصرها وتقييدها - لا تزال تسترشد الثقافة اللغوية والتلقى بالمشاهدة حيلة عن حيل ، وهذه كلها أمور تتعلق بالثروة اللفظية . وإحادة نطقها جزء من إحادة اللفظ والاحراف في هذا المطلق احراف لغوي ، ولكن ذلك ليس من مباحث الصرف ، وإنما هو من مواد من اللفظ ، لأن اختلاف الأوران لا يعنى اختلاف وظيفتها في الحمل والعبارات

الباب الثاني ،

نمثل في كثير من صيغ جمع التكسير وأسنه بالصورة التي عولجت بها في كتب الصرف التقليدية . فقد قنع الصرفيون هناك بمجرد سرد هذه الصيغ ، واكتفوا بذكرها دون التعرض لأية قضية تتعلق بقيمتها الصرفية ، ودون أن يشيروا من قريب أو بعيد إلى ما يترتب على استعمال هذه الصيغ من وظائف وقسم نحوية في الحمل والعبارات

ودكر هذه الصيغ وعددها محدده من مناقشة معانيها الصرفية موضوع من مواضيع الدرس اللغوي ، ولكنها بطبيعتها تناسب من اللفظ لا الصرف ، إذ الأول يعنى بالألفاظ وأسنيتها المختلفة ، أما الثاني - وهو لصرف فهو معنى أولا وأحرا بيان القيم التي يحملها هذا الساء أو ذلك أو هذا اللون أو ذلك وهي قيم ليست بالقيم الصوتية اللفظية ، وإنما هي خواص صرفية يظهر أثرها في التركيب ، بأن يترتب على وجودها معان نحوية معينة

يدل على ذلك أنك لو استعملت صيغة من جمع التكسير معنة دون أخرى ما ترتب على ذلك شيء في الجملة ، وما احتلقت المعاني النحوية بحال من الأحوال (وإن اختلفت ظلال المعاني أحيانا لعوامل ثقافية أو اجتماعية) بقول

شيوع	عقلاء	وأشباح	عقلاء
وبحوث	حيدة	وأبحاث	حيدة

دون أن نجد فروقا و معاني نحوية في أى من التركيبين على الرغم من اختلاف
الصيغتين ، نعم قد تختلف المعاني المعجمية كما في النحو

قصاه محترمون ور حال محترمون

ولكن هذا كما نرى يرجع إلى أصل المادة لا إلى سببها أو أورانها ، ومن ثم كان
الأولى بهذا لصيغ كلها من للغة و آثار الثروة اللفظية لا الصرف معهومة لدقيق

ورعا سوع صيغهم هذا الذى سلكوه ما رأوه من صحامة العدد في صور
جمع التكسير ونسوعها الكبير ، فحاولوا إحصاءها لشيء من التقييد أو
التفصيل ، تسهلاً على الدارسين والمتعلمين ولكن هذا الذى فعلوه - وإن كان
حديراً بالبحث في حد ذاته مرات في نظري بعيداً عن الحقل الصرفي وأشد
ارسطا عنى اللغة .

على أن هؤلاء الصرفيين قد بصوا بعد عناء وجهد في محاولة التقييد
والتقييد على أن جموع التكسير سماعية على الصحيح لا قياسية ، فليست في
مجموعها نحصص لقواعد ثابتة مطرده

أصف إلى ذلك أن كثرة هذه الصيغ وتنوعها ربما يرجعان إلى احتمال
اختلاف اللهجات في القديم وهذا احتمال تؤيده الشواهد والآثار الواردة
عندهم ، وقد أدرك هذا الذى ذهب إليه بعض الدارسين بقول أحدهم ' «وربما دلت
كثرة الجموع في العربية على اختلاف اللهجات ولا سيما جموع التكسير ونعى
هذا أننا نجتمع كلمة واحدة على عدة صيغ من صيغ الجمع فالشيخ يجمع على
«شبيحة» ويجمع على «شيوخ» نضم الشين وعلى «شيوخ» بكسر الشين ، وعلى
«أشباح» ومثل هذا كلمة «أحب» بكسر الحاء ، فتجمع على أحباب و «حبا»
بكسر الحاء وتشد يد الداء ، وحبوب وحبوة وحبوة بكسر الحاء و «حب» نضم الحاء

ومثل هذا كثير في اللغة العرسة وهو دليل على أن الجمع لم يستقر على حال وأنه يشير إلى المرحلة التي كانت فيها اللغة غير مستقرة على صيغ ثابتة من أجل هذا أحدثت هذه الكثرة في الصيغ ، وسبب هذه الكثرة راجع إلى اختلاف الأقسام واختلاف الجهات^(١) .

على أن جمع التكسير بوصفه جمعا نقطع النظر عن صيغه المختلفة حدير أن يعالج في علم الصرف ، ولكن من جهتين أخريين .

١ لهذا الجمع مكان مناسب في الصرف فيما لو نظرنا إليه على أنه قسم من فصيلة صرفية كبرى لها قيم معينة في الاستعمال ، تلك هي فصيلة الجمع بعمومه ، أي الجمع في مقابل المفرد والمنشئ . ويشمل حينئذ ثلاثة أنواع رئيسية جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير وجمع التكسير بهذا الوصف أي كونه جمعا تختلف أحكامه الحوالة عن المفرد والمنشئ كليهما فهي هذه الحالة سوف نلاحظ اختلافا يحويها في التراكيب تتمثل في أحكام المطابقة ، نقول .

رجل محترم - رجلا محترمان ولكن رجال محرمون باستعمال صفة مع جمع التكسير تختلف صرفيا عن الصيغتين الأخريين في المثالين الأولين

٢ - قواعد المطابقة مع جمع التكسير بالذات في العربية شكل نقطة حديرة بالنظر ذلك أن بعض صيغ هذا الجمع تخور معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة في العدد والنوع ، نقول

الرجال جاءوا والرجال جاءت

حيث عاملت الجمع في المثال الأول معاملة جمع الذكر ، ولكنك عامته في

١- انظر النحاة في اللغة ص ١٠٢

المثال الثانى معاملة المفردة المؤنثة . وهذا سلوك نحوى حائر لا شذوذ فيه ولا
اعتراض عليه

هاتان الجهتان السامقتان يسوعان معاملة جمع التكسير فى الصرف . ومن
لعمرك أن الصرفيين أهملوا الجهة الأولى ، فلم تألف فى كتبهم ذكر جمع التكسير
مع بقية الجموع ، وإنما حصصوا له باباً مستقلاً واقتصروا فيه على ذكر الصيغ أما
الجهة الثانية جهة تنوع المطابقة فقد أشار إليها بعض السحويين عرصاً فى بعض
آثارهم على أن هذه الاشارات الخفيفة تحتاج فى بطر - إلى معاودة العلاج
والطر فأعلب الظن أن الموضوع يحتاج إلى استقراء أوفى عما فعلوا حتى تنبى
حقيقة أحكام المطابقة مع جمع التكسير بصورة علمية حادة

ثالثاً ،

يشمل الصرف التقليدى فيما شمل أنماطا من الصيغ هى فى واقع الأمر
أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف من ذلك مثلاً صيغة افتعل وفروعها
إذا كانت فانؤها أحد حروف الإطباق (الصاد والصاد والطاء والطاء) أو كانت هذه
الفاء دالا ودالا ورايا

قالوا فى الحالة الأولى تقلب تاء الافعال طاء وهى الثانية تقلب التاء دالا ،
فنقول اصطر ، اصطحع واطعن وطملم والأصل اصسر واصتجع واطعن واطتلم
كما تقول اذان واذكر وازداد والأصل اذتان ، اذ تكرر وارتاد

فالصرفيون هم يقدرون أصلاً افتراضياً لهذه الكلمات ، لأن القياس الأصلى
هو افتعل وعلى وفاقه حاء نحو ابتكر واشنجر ، ولكنهم وحدوا أن الأمثلة المذكورة
يسوعونها لا تتماشى مع هذا الورد ، فكان لابد من تفسير وكان هذا التفسير الذى
رأوه فقالوا تقلب التاء طاء فى المجموعة الأولى ودالا فى المجموعة الثانية

وهذا يتمشى مع منهجهم ومطبقهم في معالجة قضايا الصرف ، ذلك المنهج
الذى يتسم بسمتين واصحتين :

أولاهما إيمانهم بصكرة الأصل ، بمعنى أن هناك أصلاً ثانياً ترجع إليه كل الصيغ
المتشابهة بطريق مباشر أو أمكن ، وإلا فطريق غير مباشر مسمى على
الافتراض والتأويل^(١)

ثانيتهما محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء آخر تحت نظام
واحد ، أو إحصاءها لها لميران واحد ، فانتكر واصطبر عندهم كلاهما على
ورن افتعل وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثى هو الباء والكاف والراء في
الأول والصاد والباء والراء في الثانى

وعندنا أن هذه الأمثلة يحب أن تعامل معاملة معايرة لما درج عليه الصرفيون
التقليديون تلك المعاملة هي أن ينظر إليها بحالتها الراهنة فتصف ما بها من طواهر
دون إحصاء لها لورن افتعل وفروعه ؛ فنخرجها من هذا الباب متبعين في ذلك
مبدأ «تعدد الأنظمة» في البحث اللغوى الأحاد بمنهج الوصف ، ومحالين حينئذ
منهجهم الذى يقوم على أساس «وحدة الأنظمة» ، وهو مبدأ لعب دوراً خطيراً في
الدرس اللغوى عند العرب ، وكثيراً ما جرهم إلى التأويل والتحريك والافتراض ،
لأنهم مصطرون - ناتعة - إلى جمع الأشياء من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة
ولو لم تنطق عليها كل الانطاق ، كما في حالتنا هذه

(١) من الطريف أن هذا المنهج في تفسير الصيغ المذكورة يظهر منهجاً لغوياً حديثاً ، عرف بمنهج المدرسة «التوجيهية»
التي تعرض في مثل هذه الحالات أن هناك قضية عميقة (وهي سطر الأصل لامراضى عند علماء
العربية) و«قضية سطحية» هي ما ظهرت به الصيغة في الاستعمال الفعلي وهذا المنهج وإن كان صائباً في
الأحد به لم نشأ أن نأخذ به هنا ، لأنه يقتضى دراسة اللغة كلها في هذا الإطار

أما التفسير العلمى لهذه الأمثلة وبحوها ، إذا كان لنا أن نأخذ بمدّ الوصف
وممدّ تعدد الأصمّة فلا يتم إلا على أسس صوتية اقتصتها حواص لصيغ
مذكورة ، فتقول

السياقات الصوتية النالّة مستحيلة فى العربية

صوت مصق + ت ، والمستعمل هو صوت مطلق + ط

د ، د أو ر ، + ت ، والمستعمل هو د ، د (وتقلب دالا) أو ر + د

وبهذا لم نحاور الحقيقة فى شىء ولم ندجأ إلى شىء مصرص ، كما افترضوا
هم أصلا لهذه الصيغ أما إذا كان هذا لأصل لدى افترضوه له حقيقة تاريخية
بمعنى أن هذه الصيغ نطق بالياء لا بالطاء فى فترة من الزمن فإن الأمر
يختلف ، وأصح من الضرورى تعبّر لمنهج ومعالجة هذه الأمثلة وبحوها معجم
تاريخى ولكن المادة الحاصرة والواردة اليه من التراث لا تعسا فى هذا الشأن

ويمكن أن ندخل فى هذا الباب كذلك تلك الأمثلة التى عالجوها تحت ما
سموه «بدال فاء الافعال تاء ياء كانت واوا أو ياء كما فى قولهم انعد من الوعد
واتسر من اليسر» فقد عاملوا هذه الأمثلة بالطريقة والمنهج اللذين عاملوا بهما أمثلة
سمادح لسابقة

وبحسب المثل يرى تفسير ما بهذه الأمثلة من طواهر تفسير صوتى ، فتقول
لسياقات الصوتية البالية مجموعة فى العربة

همزة وصل + و + ت والمستعمل هو همزة وصل + ب + ب

همزة وصل + ي + ب والمستعمل هو همزة وصل + ت + ت

على أن لنا نسألا ، بطرحه فى هذا المجال ، علم يصل إلى رأى علمى فيه
فيس من الحائر أن تكون هذه الأمثلة متطورة تاريخيا (لا احصا) عن صيغ أخرى

بطلت بالفعل ، هي «أو نعد» في المثال الأول و«ايتسر» في المثال الثاني ، ثم
أصابهما تعبير وصل بهما إلى حالتها الراهنة ؟ احتمال " وحيثئذ تسهل معالجة
هذا الصرب من الأمثلة وتتم معالجتها بتسجيل صورها التاريخية ، ثم صورها
الحاضرة والقيام (إن شئت) بالمقارنة بين العترتين

قد يعترض فيقال إن الصرفيين قاموا بمثل هذا العمل ، إذ هم قد افترضوا لهذه
الصع أصلا ، فوجب أن الأصل لدى قدره أصل افتراضى لا أصل تاريخى وما
فعلوه إذن لبس وصفا لمحتين وإنما هو إرجاع صورة حاضرة إلى صورة مفترضة متوهمة
وقصدوا بذلك تفسير ظاهرة لم يستطيعوا تفسيرها تفسيراً علمياً سليماً

ثالثهما وهناك في الصرف العربى أمثلة كثيرة متاثرة يمكن معالجتها على أساس
صوبى صرفى morphophonemic analysis ، بدلا من العلاج التقيدى
الذى طلقه العرب عليها ولسانها يرمى إلى مجرد المحالة أو إلى ادعاء
التحديد دون مسوع إنما يهدف إلى تسجيل الحقائق كما نعلم عن نفسها
دون افتراض ، أو توهم يشوه هذه الحقائق ويعقدها ويجعل البحث فيها
عشا دون طائل

من أشهر هذه الأمثلة فعل الأمر الثلاثى الأجوف نحو «قل» درج
الصرفيون على القول بأن أصله قول التقى ساكنان فحدوت الواو لالتقاء
الساكنين فصار قل

ومن الواضح أن هذا الأصل الذى بصوا عليه أصل افتراضى لا أساس له
من الحقيقة ، إذ لم ينطق فيما نعلم هذا الفعل على وفق هذا الأصل الذى
قدروه فى الكلام المصحح

(١) وإذا صح هذا الاحتمال يكون التطور حيثئذ من بحر جن ، يشير إلى بعضها ما ورد عن بعض المحققين فى هذا
النسب من جعلهم الغاء بحسب حركات التى قبلها ، فيقولون ينصل موقنصل رر حج الخصرى على ابن عقيل
ج ٢ ص ١٦٦

(٢) القول بأن الواو هنا ساكنة غير دقيق ، إنما فى هذا المثال وجوه صفة طويلة ، وهى تم تحذف وإنما صربت

وكل ما حدث في رأينا هو أن الفعل نطق من بداية الأمر بهذه الصورة «قر» أما أنه لم ينطق «قول» كما كان المتوقع فيما لو نظرنا إلى الأصل ، فذلك لسبب صوتي . هذا السبب الصوتي يتلخص في أن اللغة العربية (المصحى) لها أنماط معينة من المقاطع ، وبالنسبة وجد أن التركيب المقطعى . ص + ح + ص " مسوع في هذه اللغة إلا في حالتين اثنتين هما

١ - حالة الوقف .

٢ إذا كان (ص) الأخير أحد متعائلي مدعمين ، وكان المتماثلان أصليين في الكلمة نحو .

صاليين . : ص + ح + ص / ص + ح + ص + ص "

دنة . ص + ح + ص / ص + ح + ص (على الوقف بالهاء)

ومن الواضح أن فعل الأمر من قال (أو مضارعه المجزوم بالسكون) لا يدخل في هاتين الحالتين ، ومعناه بلغة الأصوات أن طبيعة التركيب المقطعى منعت وقوع الصيغة قول (فعل أمر) ، ومعناه كذلك أنه لم يحدث شيء من هذه الصيغة ، وإنما قصرت الصيغة الطويلة المتمثلة في «الواو» .

وبهذه الطريقة نفسها نستطيع معالجة الفعل المضارع المؤكد المسند إلى ضمير الجماعة ، نحو لتكتس قلوا أصله لتكتسبون حدثت بون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المشددة ، فحدثت الواو وبقيت الصيغة دليلاً عليها

١) ص = صوت صامت مثل انباء والباء والهاء إلح ، ح ح = حركة حويلة كتلك التي تنشئ بالالف في قال وبالياء في فيل وبالواو في يدعو

(٢) وهذه الحالة فسرّها نحويو العرب بمولهم «تجيز لغة الخعجاز التقاء الساكنين إذا كان أولهما ألف والحرف الآخر مدعماً في مثله ، مثل شأنه الصالين» إلح وقالوا وهي تعاب بعض العرب تبدل لألف همزة فراراً من التقاء الساكنين قال أبو حسان في البحر «حكى أبو زيد دابة وشأنه» «الهمزة» وجاءت منه ألغاط ومع ذلك لا يقاس على هذا الإبدال لأنه لم يكن كثرة تسمح بالقياس» وقال أبو زيد «سمعت عمرو بن عبد بقرأ «هو مشد لا سأل عن دبه إنس ولا حآن» (بالهجرة) ، ففطنه قد حن ، حتى سمعته عن العرب دبه وشأنه» (بالهمزة)

ونحن نقول لتكتن نطق هكذا منذ البدانة ، وهذا الأصل الافتراضي الذي قدره لا أساس له من الواقع . أما تفسير هذا النطق (لتكتن) فهو كما يلي

النون المشددة هي نون الرفع وبنون التوكيد الخفيفة ، إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا ، لاستحالة وقوع ثلاثة أصوات متماثلة متتالية في العربية ولم تنطق الصيغة حينئذ لتكويناً بالسبب السابق وهو أن طبيعة التركيب المقطعي تمنع هذا السياق ، ص + ح + ص إلا في الحالتين المشار إليهما سابقاً وهذه الحالة ليست من أمثلتهما ، كما هو واضح ، إذ النونان (المدغمتان) ليستا من أصل الكلمة ، وإنما جاءت كل منهما لغرض معين

قد يسأل بعضهم . وأين الفاعل حينئذ ؟ فأقول الفاعل هنا هو الضمة القصيرة التي تقع بعد الاء في المثال السابق ، ومعناها حينئذ أن مورفيم الفاعلية (الوحدة الصرفية الدالة على الفاعلية) هي هذه الحالة وبحوها هو الضمة ، ولكنها قد تكون طويلة (= و = uu) كما في نحو يصربون ، وقد تكون قصيرة (= ' u) ، كما في مثالنا : لتكتن . ومعروف أن المورفيم (كالهويم) قد يظهر بصور عدة طفا للسياق الصوتي أو تحت ظروف تسمى «ظروفاً فونولوجية»

وتسمى الصورة المعينة للمورفيم عصوا ويطلق عليها حينئذ المصطلح allomorph أي «المثال الصرفي» أو التنوع الصرفي للوحدة الصرفية وليس في هذا الذي نقوله عرانة ، فهو أولى بالاتباع من تفسير الصرفيين ، إذ هو يتضمن أشياء افتراضية ، كما يتضمن أشياء تناقض مبادئهم ، إذ كيف نحذف الواو وهي الفاعل ، مع أنهم يصووا على أن الفاعل لا يجوز حذفه ؟

وهناك أمثلة أخرى كثيرة غير هذه وتلك ، يمكن معالجتها معالجة صوتية ، لأنها أقدر على وصف الحقائق مما سلك علماء الصرف التقليديون ، وبأمل أن تأتي في ذلك كله يبحث مفصل إن شاء الله

رابعاً هناك أبواب في الصرف التقليدي عوخت فيما بطن - علاجاً غير دقيق ،
وهي بصورتها المسجلة في آثارهم لا يفيد متعلم اللغة في شيء ، وربما يفيد
بعضها المنحصرين في الوقوف على الآثار الواردة عن السلف فهذه
الأبواب وبحوها أشبه بآثار علمية تفيد في شيء واحد هو معرفة منهج
التفكير عند هؤلاء اللغويين القدماء

من هذه الأبواب باب المعلن الأجوف والناقص وما تفرع منهما فقل مثلاً
تصريفها التقليدي عندهم هو أصلها قول تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلت
ألفاً وعراً عندهم أصلها عرو وفعل بها ما فعل بالمثل السابق

هذا الأصل الذي أشاروا إليه هو أصل افتراضى متوهم لا أصل حقيقى
بحسب الآن ، وذلك هو ما بصوا عليه بالفعل ، كما سيتبين فيما بعد

والذى دعاهم إلى هذا السلوك هو حصوعهم لنتائجهم العام وهو سيطره فكرة
الأصول على أذهانهم ، ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت
نظام واحد من البحث فإذا لم ينطبق لقاعدة انطابقاً تاماً على بعض الأمثلة ، فيهم
يحاولون إرجاع هذه الأمثلة إلى تلك القاعدة ولو بطريق التأويل الافتراضى ، كما فى
إرجاعهم كل فعل ثلاثى مجرد إلى المودح الأساسى « ف ع ل » فإن وافقت
الصيغة الوزن فيها وعمت ، ولا وحب أن تفسر تفسيراً ما حتى يحصع لهذا الوزن
وعندنا أن علاج هذه الأفعال بالطريقة السابقة علاج غير دقيق من الناحية
العلمية . ويجب أن نأخذ فى مناقشتها وتصريفها طريقاً واحداً من اثنين

الأول طريق وصفى يعنى تسجيل الحقائق الموحدة فى الصيغة بالفعل فى إطار
ما يسمى التحليل الصوتى الصرفى morphophonemic analysis دون
تأويل أو افتراض . وهنا فى حالت هذه سوف نجد أنفسنا فى حاجة إلى معونة
الدراسات الصوتية وعن طريق هذه الدراسات سوف نعلم أن قال فى

تركيبها الصوتي تختلف عن بصير مثلاً فكل منهما له تركيب مقطعي يختلف عن تركيب الآخر فقال تركيبها الصوتي هو . ص ح / ص ح ، أما بصير فمقطعيها هي ص ح / ص ح / ص ح ، فالأولى مكونة من مقطعين ثنين والثانية مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، هذا بالإضافة إلى أن هناك فرقاً في كميته بعض المقاطع (ص ح ح × ص ح)

وهذا الفرق الصوتي له قيمة فهو يشير إلى وحيث معاملة الصيغتين معاملة صرفية مختلفة ، وبخاصة في باب لأوزان ، حيث إن الأوزان أولاً وأخيراً لا تخرج عن كونها مقاسن صوتية صيغت للمقاس عليها ومعناه وحيث النظر إلى قن وعرا وبحوهم نظرة تختلف عن تلك النظرة التي تعامل بها بصير وبحوهم فلو سعى هذا الدليل لصوي وسر على منهج الأوزان ، وبالطريق الوصفي وحب أن نقول إن قال وربها «قال» وعرا ومبها «معا» أما بصير فوريها «فعل»

ولا صير في هذا العمل بحال من الأحوال ، إذ هو نمش للحقيقة الواقعة فصلاً عن سهولته ، وتمشيته مع روح المنهج السليم فهذا قد اتبع مبدأ «تعدد الأنظمة» polysystemic principle في إطار المنهج الوصفي ، وهذا شيء تعرضه الحفائق الناطقة فقد رأينا أن قال وبصير مثلاً وإن كانا فعلين ثلاثيين محتردين يختلفان في تركيبهما المقطعي وهذا يوحي على معاملة كليهما بطريق مختلف ، لأن احصاءهما لقاعدة واحدة أو اتباع مبدأ «وحدة الأنظمة» monosystemic principle في علاجهما سوف يؤدي إلى نتائج مضطربة معقدة ، كما هو الواقع بالفعل في تفسير الصرفيين التقليديين لتصريف هذه الأفعال وبحوهم

أم الطريق الثاني لمعالجة هذه الأفعال ومثالها فهو طريق المنهج التاريخي ومعناه أننا نتبع تاريخ الصيغ المختلفة لكشف عما أصابها من تغيير ، وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة ولما هنا نساء هل أتى على نحو قال

وعرا فترة من الزمن كانتا تطلقان فيها قول وعزو ، ثم عرّض لهما تطور هي أصوات
العله أدى إلى هذه الصبغة الحاصرة ؟ .

احتمال . وهو في رأيي - حتى هذه اللحظة - احتمال قوى يؤيده الواقع ،
وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو الفعلين أطول واستحوذ ، وكان
المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى هي أطال واستحاذا - جاء في شعرهم
قول القائل .

صددت فأطولت الصدود وقلمما

وصال على طول الصدود يدوم

ومثله بالنسبة لتضاريف الاسم المقوص قوله .

تراه وقدفات الرماة كأنه

أمام الكلاب مصفى الخد أصلم

والقول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قول لا مسوغ له ، فهناك
عشرات من الأمثلة من هذا الباب وغيره وردت بالتصحيح لا الإعلال في غير
ضرورة . فهناك في الأسماء مثلا نحو الهيف والخور والعور إلح

وهناك اللهجة التميمية التي تصحح ولا نعل نحو مبيع ومديون ومحيط
ومصوون ، إلى غير ذلك مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لطاهرة أصلية في اللغة
في فترة من فتراتها السحيقة من الزمن ، ولا حاجة لنا حينئذ إلى الأخذ بأراء
الصرفيين من إحراج هذه الأمثلة أو تحريكها بوجه من الوجوه لتتمشى مع الأصل
الافتراضي الذي قدره .

أما أن التطور قد لحق هذه الأنواع ونحوها (بحيث أصبحت قول وعزو قال
وعزا) دون غيرهما ، فذلك أمر يسهل فهمه فيما لو عدنا أن التطور هنا قد لحق

أصوات العلة ، وهى أسهل الأصوات قابلية للتطور وقد ظل هذا الاتجاه سائرا فى العربية حتى أصاب لهجاتها الحديثة ، كما وقع لنحو يوم وبيت yawm bayt فصارتا يوم وبيت yoom beet ، حيث حلت الحركات محل أصوات العلة أو ما تسمى أنصاف الحركات .

ومن العجيب أن ابن حنى بعد مناقشة طويلة عريضة فى كل من «الخصائص والمصنف» ، يحاول جاهدا إنكار أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخى يقول فى ذلك (الخصائص ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٧) «هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه . وذلك كقولنا . الأصل فى قام قوم وفى باع بيع وفى طال طول وفى حاف وبام وهاب خوف وبوم وهيب وفى شد شدد وفى استقام استقوم وفى يستعين يستعون وفى يستعد يستعدي . فهذا يؤهم أن هذه الألفاظ - وما كان نحوها بما يدعى أن له أصلا يحالف طاهر لفظه - قد كان مرة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام ريد قوم ريد وكذلك نوم جعفر وطول محمد وشدد أحوك يده واستعدد الأمير لعدوه . وليس الأمر كذلك ، بل بصدده ، وذلك أنه لم يكن قط فى اللغة إلا على ما تراه وتسمعه» ويستمر قائلا

«وإنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا ، أنه لو جاء محيى الصحيح ولم يعمل لوحب أن يكون محيئه على ما ذكرنا فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر» .

ولسنا ندري لماذا ينكر ابن حنى أن يكون لهذه الأمثلة ونحوها أصول تاريخية مع وجود بقايا هذه الأصول فى الشر والشعر كليهما . إنها فى رأى سيطرة السرعة «الحية» الفردية والتمسك بقوالب من التمسك خاصة وقد اضطوره مسلكه هذا إلى التأويل والتحريج المبالغ فيه لكل ما ورد مخالفا لرأيه فإدعاء أمثلة

في الشعر عدها ضرورة ، مع أن الضرورة الشعرية في نظري سبب من أسباب
الخطأ ، كما يظن بعض الناس إنها في رأينا تحيء على وفاق قاعده حربه يختلف
مع القاعده التي «سموها» قاعدة عامة ، أو تحيء على وفاق لهجة من لهجات أو
تحيء على وفاق مستوى لغوي معين وهذا كله في نظري صحيح في ذاته
ويعتد به كذلك وهذا يعني أن له أصلا واقعيا في الخيال أو في المأصلي وهذا
يؤيد إثباته وتأكيده

وعراقا في التأويل ولنعلي ، ثم نكتف ابن حني عما سماه ضرورة ، وإي
خا إلى تفسيرات أخرى لا حاجة لها

فهناك ، عندما قابلته صبيحة أطولت في البث السابق ، لم نكتف بالحكم
عليها بأنها ضرورة ، وإنما أضاف إلى ذلك قوله (الخصائص ج ١ ص ٢٥٧) «هذا
بدلك على أن أقام أقوم وهو الذي يرمى إليه وتتخله قرب حرف (كلمة) بحر
هكذا مبهمة على أصل بابه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتحشم ذلك فيه لما يعقب
من الدلالة على أولية أحوال أمثاله»

فإن حني هنا يفترض أن أطولت إنما جاءت هكذا لندلنا على أصل سبب
الذي سمي إليه وهذا لأصل يقتضيا أن يرد الصيغة إليه بد جاءت على
خلافه وهكذا يرى أن الأصل الذي تتكلم عنه ابن حني أصل افتراضي متخيل
وقد عا الشاعر إليه ليس عليه وليسير إلى أنه الأصل الحقيقي للباب الذي يستظم
هذه الكلمة وبحوها ، ونحن هنا نحالف ابن حني في رأيه هذا .

إن هذا المثال (وبحوه) مبهمة على الأصل حقيقة ، ولكنه مبهمة لا على الأصل
الافتراضي الذي قدره ابن حني ، وإنما على الأصل التاريخي الذي يعد هذا المثال وغيره
بقية باقية منه

ويؤيد رأيا هذا - خلاف ما تقدم - أمران مهمان

الأمر الأول - وجود هذه الصيغ وأصنافها في لهجات معينة ومسبوبة إليها
سبا صحيحا ومن ذلك باب اسم المفعول من الأحواف لدى حاء مصححا لا
معلا في لهجة نسم . وقد يؤخذ هذا دليلا على أن التصحيح في الفعل الأحواف
وما تصرف منه له أصل تاريخي أما بالنسبة للمعل الناقص وتصرفاته فهناك أمثلة
مشهورة حاءت على أصلها التاريخي (وأصلها الافتراضي في رأى ابن جنى) من
ذلك مثلا في باب لأسماء كما في البيت السابق وهو

تراه وقد فات الرمة كأنه

أمام الكلاب مصغى الخد أصم

ومنه في الأفعال قوله .

هجوت ريان ثم جئت معتبرا

من هجور ريان لم تهجو ولم تدع

وقد وردت إلينا نصوص عن بعض العلماء تفيد أن هذا التصحيح هو القاعدة
في بعض اللهجات لعمرة

بقول ابن كمال ناشا وعا كتبت «الألف بعد و» والجمع للعرو بيها
وبن و و الواحد في مثل «لم يدعوا» إذا كان جمعا ولم «يدعوا» إذا كان واحدا ،
على لغة من قال إن الحارم لا يسقط الحروف في الناقص ، بل يسقط الحركة فقط
كما في الصحيح^١

وبعد هذا النص ، استشهد هذا لعالم بالبيت المذكور ، ولكنه استشعر

١ ابن كمال بامسا الملاح شرح المرح ص ٣٠

اعتراضا قد يوجه إليه هو ، فإن قلت «الواو فى يدعو ساكن قبل دخول الحارم عليه ، فكيف يمكن اسقاط الحركة منه على هذه اللمعة ؟ قلت . قال ابن جنى : إنه قدر أن يكون فى الرفع هو يدعو ويهجو بإثبات الصمة على الواو ، كما تقول هو نصرتك فجاء الجارم وأسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة .

وهكذا بات من الواضح أن أصل يهجو yahguu هو يهجو yahguwu وهذا الأصل - عندما - أصل تاريخى ، أصابه التطور فيما بعد ونقول هذا على الرغم من أن ابن حنى فى الرد على الاعتراض الذى استشعره ابن كمال باشا ما يزال يتمسك بأنه أصل افتراضى ، حيث يقول فى عبارته السابقة «إنه قدر أن يكون فى الرفع هو يدعو ويهجو» إلح .

ويؤكد ابن كمال باشا قولته هذه - وهى أن التصحيح لهجة - بقوله . «وقال ابن الخاح وأما قول قيس بن رهير

ألم يأتك والأبياء تسمى

بما لاقت لبساً زيباد

بإثبات الياء مع الجارم فعليه وجهان .

أن الياء اشباع ، كأن الكسرة أشعت فشأت عنها الياء ، والآخر أنه أجرى الفعل محرى الصحيح ، كأنه قال هو يأتك بصم الياء ، كما تقول هو نصرتك ، لأنه من لغة تحريك الباء فى الرفع وإسكانه فى الحزم حملاً للمعتل على الصحيح» ونحن نقول إن التصحيح له آثار باقية فى لغات سامية أخرى كاللغة الحميرية ، وهى لغة سامية الأصل ، لا شك فى ذلك «لأن أصول اشتقاقها موحود فى اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية ، وكل ما فيها من العنصر الحامى لا يعدو

كلمات غير كثيرة» ومن المعروف أن هذه الحصرية «حافظت على أقدم الصور السامية في حين أصاعها غيرها»^(١).

فوجود التصحيح في الفعل الأجوف والناقص في اللغة الحصرية إذن يؤيد رعمد أن هذا التصحيح هو الأصل التاريخي في السامية وفي العربية في فترة من فترات تاريخها.

وإليك أمثلة من الحصرية يظهر فيها التصحيح لا الإعلال - في بعض الأفعال الخوف والناقصة

الفعل الناقص	الفعل الأجوف
salaya = صلى	ṣawar ^(٢) = يحمل
salawa	أو
ramaya = رمى	ṣaṣa = يبيع
sahawa = صحا (الحو)	bayana = تبي ، مير
talawa = تبع ، تلا	dayana دان

وهناك أمثلة من اللغيف جاءت مصححة كذلك .

haṣṣa	= حصى
dawaya	= مرص
rawaya	روى

١١ وللمسوق تاريخ اللغات السامية، ص ٢٦١ - ٢٦٢

(٢) هذه صيغة ما يسمى بالمصارع الخرى

فهذه الأمثلة مصمومة إلى أمثلة العربية تشير إلى حقيقة شيه مؤكده ،
هى أن الأفعال الخوف والناقصة (وتصرفاتها) أنى عليها فترة من الزمن كانت تنطق
فيها بالتصحيح لا الإعلال وهذا ما أردنا اثباته ؛ لأن الوقوف على هذه الحقيقة
مفيدا فى منهج البحث

ونعود فلنلخص رأب فى الأفعال الخوف والناقصة (وتصرفاتها) ، فنقول لك
فى هذه الأفعال منهجان مفصلا

أحدهما وصفى ويعنى بوصف الموحود بالفعل ولا يحور لما أن تعدى هذا
الواقع بحال من الأحوال ، ويحصر عملا فى الوصف دون التورط فى افتراض أو
نقد أو تحمين ، كما يجب أن يستفيد هـا من نتائج بحوث علوم اللغة الأخرى
كالأصوات مثلا

وثانيهما تاريخى ولك فيه أن تتع الحقائق اللغوية على مراتب مختلفة من
الرمس للوقوف على ما أصابها من تطور وبعير ولك بعد هذه الخطوة أن تشير إلى
أوجه الخلاف والاتفاق بين الفترات التاريخية

ومن المهم أن نعلم أن المنهج الأول (الوصفى) لا يحور له بحال أن يعتمد
على الثانى أما العكس فهو حائر ، بل لابد من اعتماد التاريخى على الوصف ،
لأن التاريخى بكل بساطة يتضمن وصف أكثر من مرحلة

الفصل الخامس

في دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين

الفصل الخامس

فى دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين

اللغة (أية لغة) شبكة من العلاقات المتداخلة التى تشكل فيما بينها كلا متكاملا ، هو البناء أو النظام اللغوى المعين . هذه العلاقات يمكن أن سميها «المستويات» المكونة لهذا البناء . فهناك المستوى الصوتى والصرفى والنحوى (التركيبى) والدلالى ، وكلها متصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا ، لا يدرك الرجل العادى الحدود الفارقة بينها . يتكلم هذا الرجل فيهممه الآخرون من بنى فومه ، دون أن يعى أى من القبيلين حقيقة هذا المستوى أو ذاك ، ولا يدرك الجميع دور كل من هذه المستويات فى عملية الفهم والإفهام .

ومعنى هذا أنه من الصعب بل من المستحيل . الفصل التام بين هذه المستويات فى عملية الأداء الفعلى للكلام فى أقل تقدير . ولكن الدارسين المهتمين بهموم اللغة (وما أكثرها) الذين نصبوا أنفسهم وكرسوا جهودهم لتعرف حقيقة هذا البناء (اللغة) ومادته ومكوناته وبرعية هذه المكونات وخواصها ، كان من الختم عليهم أن يقهروا وقفات طويلة أو قصيرة عند حلقة أو أخرى من حلقات هذه الشبكة ، قصدا إلى وضع قواعد ضابطة تميز كل حلقة من أختها ، وتيسر على أهل اللغة استيعابها للإفادة منها عند التجاوز عن هذه القواعد ، أو الخلط فى أدائها ، فيفسد لسانهم وتتفرق كلمتهم وتتأثر أوصال لغتهم ، وتصبح أثرا بعد عين .

على هذا السهح المرشد الموجه ، سار علماء العربية فى القديم ، انطلاقا من مبدأين مهمين أولهما المحافظة على كتاب الله وحمايته من اللحن والتحريف ،

وثانيهما محاولة التقرب بين الألس المتفرقة في صورة لهجات وروايات ، وصولاً إلى لغة عامة مشتركة يجمع القوم على لسان واحد تشيئاً لقوميتهم وتأكيداً لهويتهم

وساروا في تحقيق ذلك عند وضع قواعد لعنتهم على طريق من الدرس معبر ، هو ما يعرف بالمنهج المعيارى normative or prescriptive approach وهو منهج يعنى في مجمله محاولة الوصول إلى قواعد أو معايير ثابتة ، بحسب انشائها ولا بحسب الخروح عنها ، فمن سار على هديها كان مصيباً ومن تجاوزها أو خرج عنها كان محطناً . وهذا المنهج المعيارى العربى على الرغم من صلاحته في تعليم اللغة القومية قد شابه بعض الشوائب التى عقدت مسالكه ، وبحثت به أنحاء تعدده إلى حد ملحوظ عن الوصول إلى أهدافه في سهولة وبسر ذلك أن هذا المنهج في أصل وضعه ورسم مبادئه وحطوطه - منهج مثالى من الصعب تحقيقه أو تطبيقه عملياً إلا بالالتفاف حول مبادئه والتحايل في تفسيرها . إن تحقيقه تحقيقاً كاملاً يشبه محاولة الوصول إلى قمة جبل عالٍ وعمر المسالك متنوع المطالع ، ومن ثم يبدأ الصاعد إلى هذه القمة إلى التعامل مع هذه المسالك والمطالع ، فيحس بجسمه يمتد وشره يكررا ومرارا ، لفقدان الطريق السوى المستقيم الذى يصل به إلى غايته دون عناء أو تعب .

وشبه بهذا الصنيع ما وقع لعلماء العربية عند تطبيقهم لمنهجهم هذا المعيارى ، حيث قابلتهم في كثير من الأحيان ظواهر لغوية محرومة من الاطراد أو التماثل والتشابه ، فحسوا بها ومعها أنحاء مختلفة من التفسير والتوضيح ، أملاً في إحصائها أو الوصول بها إلى القاعدة المعيارية المعينة التى وضعوها في البدء ، بوصفها في نظرهم - الصائط أو المرجع الأساسى الذى تعود أو تسب إليه هذه الظواهر بصورة من الصور

جمع العرب ما استطاعوا جمعه من مادة اللغة بطريق المشاهدة المباشرة في الأساس ووظفوا فيما جمعوه وحاولوا وضع قواعد صائغة ترشد وتلزم أهل اللغة بتأديتها ، وهذا المنهج في جمع اللغة صحيح مقبول ، ولكنهم لم يصلوا إلى العناية في هذا الجمع ، حيث إنهم اقتصروا في البدء على النظر فيما يشبه «العيات» من الكلام ، ولم يكن في مقدورهم - بحكم طبيعة اللغة وظروفها الاجتماعية - أن يفهموا على كل ما يجرى في السوق اللغوية ، وانصرفوا بعد ذلك إلى وضع قواعد هذه «العيات» التي اتحدوها أساساً ومنطلقاً إلى هذا الوضع . وفي أثناء هذا الوضع أو بعده ، قولوا - قصداً أو عن غير قصد - بأنماط أخرى من الكلام لها نوع من الخصوصيات التي تخرج في قلب أو كثر عما قرروا لهذه العيات كدست هناك لهجات ورطانات متنوعة ، دعاهم حرصهم الشديد على النظر فيها والبحث في خصوصيتها هذه وكانت نتيجة الحتمية لهذه المنهج الوقوف على بعض الطواهر أو القواعد التي لا تتسق مع ما قرروا من صواب ملزمة لعيانهم .

وهنا كان الدارق الحقيقي الذي وقعوا فيه كيف يكون العامل مع هذه الطواهر ولقواعد الخارجة بصورة من الصور عما رأوه وقرروه معياراً لاعتبارهم ، وهو في نظرهم - معيار ملزم لا يصح الخروج عنه ؟ تمسكوا بمعياريتهم ، وحاولوا إحصاء ما بدا في هذه اللهجات والרטانات من تجاوزات لأحكامهم العامة التي وضعوها من قبل ودخلها في إطارها

سلكوا في هذا الصنيع مسالك شتى فتارة يفسرون هذه التجاوزات بالشذوذ أو البدره ، أو الخروج عن القاعدة للصورة وطور يؤولون ما ظهر من مجورات أو بلاء فلسفي ، خارج عن واقع اللغة ، وفي أحسن الحالات بسبونها إلى لهجة أو لهجات معينة وفي النهاية يصمون كل هذه التجاوزات بتفسيراتها المختلفة بعضها إلى بعضها وبحشرونها تحت قاعدة واحدة ، وضعوها من قبل واستقروا عليها ، هي القاعدة المعيارية اللام اتساعها

ومن هنا كان الخلط في مسيح التقييد الذي أدى في النهاية إلى صعوبات ظاهرة في تعرف حدود قواعد العربية ، وصعوبات أكثر وأشد في استيعاب هذه القواعد وهي السير على طريق سوى واضح في التعامل معها ، وبرحمتها ترجمة صحيحة في الأداء الفعلي للكلام

وراد الأمر صعوبة في استحلاص قواعدهم ، اعتمادهم على الشعر اعتماداً ملحوظاً ، في حين أن الشعر له خواصه الطمينة والموسيقية التي قد نخرج به أحياناً عما قرروا من قواعد وأحكام للغة العامة الأوسع انتشاراً والأكثر استخداماً

صحيح أن النصريين - على ما يروى - حددوا بيئة الكلام المدروس نوعاً تحديداً ، فأحدوه من قبائل حاولوا تعيينها وتعيين مواطنها بصورة أو بأخرى ، ولكن هذا التحديد - على ما يبدو من آثارهم وشواهدهم - لم يكن حاسماً ؛ إذ انصرفوا من وقت إلى آخر إلى بيئات أخرى ، يلتمسون منها وفيها بعض الظواهر اللغوية التي من شأنها أن تسد النقص فيما جمعوا ، أو أن تفسر قاعدة ، أو أن تشير إلى احتمالات ترجمتها في الاستخدام الفعلي ترجمة مغايرة أما الكوفيون فقد توسعوا في هذا النهج غير الملتزم بتحديد البيئة أو تعيين مستوى الكلام الذي يستقون منه مادتهم ، فأحدوا من هنا وهناك ما حلالهم الأحد دون تفريق . لقد روى عن الكسائي رعيهم : «أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يحوز من الخطأ واللعن ، وشعر غير أهل الفصاحة والصرورات ، فيجعل ذلك أصلاً يقيس عليه حتى أفسد النحو»

ومهما يكن الأمر ، فقد وقع القبيلان - وإن بصورة مختلفة - في محذور الأحد من بيئات متنوعة ، ومستويات من الكلام غير موحدة ، الأمر الذي حرهم إلى الالتجاء إلى طرائق أخرى من التفسير والتحليل تعد بهم - قليلاً أو كثيراً - عن معياريتهم التي اعتمدها أساساً للتقيد

وفيما يلي أمثلة موزعة تؤكد صحة زعمنا هذا الذي يرى ، وهي أمثلة تبين بوضوح أن هذا النهج الذي سلكوا كانت نتيجته الحتمية وجود أكثر من حكم وأكثر من وجه للحالة الواحدة ، الأمر الذي شاب الحكم الأول المعيارى بالقصور ، وورع مصداقيته بظهور ما حاوزه وخرج عنه من طواهر محتملة ، لا تحصع له ولا تنضم تحت مطلته إلا بالالتفاف حولها وتفسيرها تفسيراً يتوسع وقوعها ، وإمكانية قبولها في الإطار المعيارى العام أو في إطارها الخاص إن أمكن ذلك

وهذه الأمثلة أيضاً لا تقتصر على جانب لعوى دون آخر إن لها وجوداً ظاهراً في قواعد الأصوات والصرف والنحو جميعاً

في الأصوات :

ليس من السادر أن نعثر على مقولات عدة مختلفة في وصف بعض الأصوات ، كالهزمة والحيم والقاف . مثلاً فالهمزة (في غير الموضع الأول من الكلمة) تحقق تحقيقاً كاملاً أو تسهل أو تحذف ، والحيم ذكروا لها عدداً من الصفات ، يطبق بعضها على ما تسميه الآن «الجيم الفصيحة» كما في نطق القراء في مصر ، وبعضها الآخر يصرف إلى ما ندعوه «الجيم القاهرية» ، على وفق ما سمعنا الآن من غالبية أهل القاهرة وبعض الخواصر المصرية الأخرى وهناك وصف ثالث يطبق على ما سمعنا الآن من الشاميين ووردت روايات أخرى تشير إلى نطقها ياء ، وهو ما يحبره الآن بعض العرب في بلاد الخليج ، وبخاصة في الكويت ، كما روى في بعض الآثار إلى أنها قد تنطق دالاً كما في نطق بعض أهالي الصعيد أحياناً . وراى الحاحظ وجهاً آخر لنطق هذا الصوت ، حيث قرر أنه قد ينطق راءاً ، ولكنه - في الحق - سببه إلى الأساط .

أما صوت القاف فهو إما لهوى مهموس ، كما في نطق مجيدى القراءات في مصر ، وإما قصي محهور كما سمعنا من أهل الصعيد . وكما هو شائع على ألسنة

المتكلمين في كثير من البلدان العربية وقد أشار بعض المستشرقين إلى أن نطق
هذا الصوت همزة - كما في نطق أهل القاهرة وبحوها - له آثار قديمة .

وإن رُمت معرفة حقيقة ما قرروا بالنسبة لصوت الصاد وقعت في حيرة ،
وخرجت حائل المقاصد ، إذ جاء كلامهم : هذا الهمزة - كـ - أ -
أصحاب هذه الكيفية أو تلك جاء هذا الكلام مضطرباً عامضاً من الصعب
استيعابه أو إدراكه بدقة

وللراء قصة يطول شرحها إذا حاولنا استقصاء ما قرروا بالنسبة لخاصة هذا
الصوت من حيث ظاهرة الترقيق والتصحيم أقوال وآراء محلقة بل مسايمة ، لعدم
القدرة على حصر مواقع هذه الحال أو تلك ، ولصعوبة نسبة أي من الحالين إلى قوم
دون آخرين

ومع ذلك ، قد يحج بعض المتأخرين في حصر مواقع الترقيق لهذا الصوت
صورة تشكل قاعدة مقبولة ، غير مشيرين بدقة كافية إلى مواقع التصحيم ، وربما كان
ذلك منهم لكثرة هذه المواقع ونشعبها .

وفد أواخر هؤلاء المتأخرون مواقع الترقيق في قول واحد منهم -

ورقق السراء إذا ما كسرت

كذلك بعد الكسر حيث سكست

ما لم تكس من قبل حرف استعلا

أو كانت الكسرة فيه ليست أصلاً

ومصموم هذا القول أن الراء تصحيم في غير هذه المواقع المذكورة أما تفصيل
لأمر في ذلك كله فمحتاج إلى بحث مستقل .

١١ - عن كتابنا «علم الأصوات» لمزيد من البيان

فى الصرف :

أما الصرف فلم يسح هو الآخر من اختلاف الآراء والأحكام حول الحالة الصرفية الواحده أوران الفعل الثلاثى (وعدوها ستة) ، أهى قياسية أم سماعية ولكثرة الاضطراب والسوء فى الأوران ، رأى بعض الثقات منهم أنها سماعية ولصعوبة الحكم بقساسة هذه الأوران ، لكثرة الاختلاف فى استعمالها ، قال واحد منهم وهو «الثقة» ثم ردد «إد حاورب لمشاهير من الأفعال فأنت بالخيار من كسر والصم» ، أى كسر عين المصارع أو صمها

واسم المفعول من الأحوف الثلاثى ، فعدته عندهم أن يكون على صورة محالمة فى شكلها السطحي لورن الفعل الصحيح ، فهو فى الصحيح على وزن مفعول ي سببه العميقة والسطحية معا ، كما فى نحو «مكتوب» - «مفهوم» إلخ ، ولكنه فى الأحوف باتى على وجه آخر ، كما فى نحو «مقول» و «مسح» و «معا لمعاريتهم يرجعونه إلى أصله «العميق» - فى رأيهم ، فيقولون إن الأصل هو «مقول ومبيوع» وأصله الإعلال ، إحصاء له لمدأ المعيارية التى اتحدوها مطلقا للتفعيد وليس هذا فقط ، فقد روي أن هذا الأحوف قد يسمع على وزن مفعول أيضا ، كما فى نحو «مضوون ومبيوع ومحبوط»

وصنفوا أوران جمع التكسير إلى ما سموها أوران القلة وأوران الكثرة ، وحاولوا أو حاول بعضهم تحديد أوران القلة ، كما فى قول ابن مالك

أفعلة أفعُل ثم فَعلة ثمت أفعال حموع قلة

ومع ذلك قد وقع فى الاستعمال الصحيح سادس بين هذه الأوران هذا بالإضافة إلى أنهم كثيرا ما يردون أوراناً مختلفة لجمع المفرد الواحد ، كما فى «رعيف» فقد يكون «رُفعة ورُعفا» إلخ ، ولم يستطيعوا وضع مفايير للأخذ بهذا

الورد أو داك ، في حين أن هذا التنوع في الأوزان يرجع في حقيقة الأمر - إلى
اللسن المختلفة

وحقيقة الأمر أن «الصرف» بالذات محشو بالظواهر المتباينة ، الأمر الذي
دعاهم إلى النظر فيها من روايا فرعية مختلفة ، قصدا إلى صمها تحت مظلة
المعيارية ، بطريق أو بآخر . (انظر تفصيل القول في ذلك وفي غيره من مسائل الصرف
ص ١ وما بعدها) .

في النحو :

وسار التقعيد في مسائل النحو المسار الذي اتبعوه في المستويات اللغوية
الأخرى ، من حيث إيراد أكثر من وجه وأكثر من صورة للحالة النحوية الواحدة ،
وبخاصة في الإعراب . وهذه أمثلة قليلة عما ورد عنهم في هذا الشأن .

١ - يرفع المثنى بالالف وينصب ويجر بالياء ، وقد يلزم الألف في جميع حالاته ،
ومنه قول الفائل

إن أباهما وأبنا أباهما

قد بلغا في المجد غايتاهما

حيث جاء «عايتاهما» بالالف وهي في موقع النصب

٢ - الأسماء الخمسة ترفع بالواو ونصب بالالف وتجر بالياء . ولكن يجوز إعرابها
جميعا بالحركات القصيرة ، أي بالنصمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة في الجر ،
وسموا الإعراب «بالقص» ، كما في نحو

ومن يشابهه أبه فما ظلم

وقول الآخر بأبه اقتدى عدى في الكرم

حيث جاء النصب في الأول بالفتحة ، والجر بالكسرة في الثاني .

وليس هذا فقط ، فقد ذكرُوا وجهًا ثالثًا من الإعراب للكلمات «أب - أح - حم» ، فقررُوا أنها قد تلزم الألف في جميع حالات الإعراب ، كما هي الشطر الأول من البيت السابق إن أناها وأبا أناها ، حيث وقعت «أباها» الثانية في موقع الجر ، ومع ذلك جاءت بالألف ، لا بالياء . ونعتُوا هذا الإعراب الإعراب «بالقصر» وإلى هذا كله أشار ابن مالك بقوله .

وارفع بواو وانصب بالألف	واجزر بياء ما عن الأسماء أصف
أب أخ حم كذاك وهن	والنقص في هذا الأخير أحسن
وقى أب وتاليه يدر	ذا النقص وقصرها من نقصهن أشهر

٣ - إذا كان الماعل «سما ظاهرا مشى أو جمعا وجب تجريد الفعل من علامات التنثية والجمع» فار الشهيدان ، فار الشهداء ، ومع ذلك قد يلحق الفعل بهذه العلامات مع وجود هذا الماعل الظاهر ، وسمّوا هذا الجوار لعة ، فتقول فار الشهيدان وفاروا الشهداء وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله

وجرد الفعل إذا ما أسدا	لاثنين أو جمع كفار الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا	والفعل للظاهر بعد مسد

٤ - ينصب الفعل المضارع إذا سبقتة «أن» ، ومع ذلك أو ردوا لنا أمثلة جاء المضارع فيها منصوبا دون ذكر هذا الحرف الناصب ، كما هي قولهم : «تسمع بالمعدي حير من أن يراه» وعدّه المصريون شادا ، والمعل منصوب بأن مقدرة ، وحوره الكوفيون قياسا ، واحتجوا بنحو قوله

ألا أيهدا الراجرى أحضر الوغى (يصب أحضر)

وقال المراد يروى «أحصر» بالرفع وهو القياس

٥ لا يجمع جمع مذكر سالما ما كان صفة على وزن «أفعل» الذي مؤنثه «فعلاء»
هذه هي القاعدة المعيارية التي ارتصوها ، فلا يقال في «أحمر أحمر» وما
طرفت أسماعهم أمثلة تجور هذه ، الشرط عدوه لهجة أو شادا ، كما في قوله

فما وجدت نساء بنى تميم حلائل أسودين وأحمرين

هذه أمثلة قليلة التقطت التقاطا من حملة أعمالهم في محالاب الأصوات
والصرف والنحو وهي أمثلة تؤكد ما ألحنا إليه سابقا من أنهم جمعوا مدتهم من
سنان مختلفة ومن مستويات من الكلام متعددة وحاولوا مع ذلك إحصاء ما
حاء في هذه النيات والمستويات من طواهر لعوية تحتف فيما بها في قليل أو
كثير لقواعد معيارية عامه ارتصوها أساسا بحكمه دون مراعاة لخواص هذه
النيات وهذه المستويات التي كان من لأور يصر فيها نظرا مستقلا ، وفقا للمبدأ
للعوى العام الذي يقرر وجوب عدم نسبة الصيغة (المستوى المعين) للكلام
المدروس ، ووضع نظم من القواعد خاصة بكل بيئة وكل مستوى ، حتى لا يحتلط
الأمر بعصه ببعض وتصيب لحقائق وسط هذا انكم الهائل من النوحات
والتفسيرات العامصة أحيانا لكل ما حرح عن القاعدة المعيارية أو تجاوزها وتكون
النسبة الخنمة لكل ذلك الاصرار أو تناهي في الحكم على الظاهرة الواحدة ،
كما حدث في تسجيل بعض قواعد اللغة لعربية من أصوات و صرف ونحو ، الأمر
الذي أدى إلى طرح هذه لأحكام لنفسه من قواعد الأساسية والفرعية التي
يصعب على المتعلمين وتصرف شفهيا الإتمام بها أو استيعابها للانتفاع بها
وترجمتها ترجمه صالحة في الأدب ، فعلى الكلام

وقد أدى إصرارهم على هذا سهج معارى الذي أخذوا به بقطع النظر عما
سدو من اختلافات بين سنت و مستويات - إلى الخروج إلى مسالك فرعية في
التحليل والتفسير ، حتى يصيب الجميع في بوتقة واحدة ، هي القاعدة المعيارية التي
حسبوا أساس الحكم على الظاهرة المعينة

من هذه المسالك المرمعة في التفسير والتحليل

- ١ الحكم بالشدود على ما خالف قاعدتهم التي فرضوها أولاً ، كما أشرنا إلى ذلك قبلاً في الحكم على محيى نحو «أحمر» جمع مذكر سالماً ، وغير هذا كثير
- ٢ الحكم بالضرورة في حال لشعر إذا انتظم وحها من الإعراب بخالف ما قررنا
- ٣ - الحكم بالبدارة ، وقد أخذ به الكوفيون واحتجوا به وهو كثير
- ٤ والتأويل منهج فرعى من مناهج التحليل ، وهو منهج شائع عندهم في مسائل لنحو على وجه الخصوص فقد قرر بعضهم أن «إن» الشرطية مثلاً لا تدحل إلا على الأفعال ، ومن ثم كان عليهم تأويل ما جاء على خلاف ذلك ، كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ سَمِعَكَ فَاَحْرَهٗ﴾ فسرره على أن «أحد» فاعل مفعول مفسره المذكور ، وتقديره «وَإِنْ اسْتَحَارَكَ أَحَدٌ» وكما في نحو

يأليت أيام الصبا رواجها

- حيث يفترون حبر ليل محدود ، والتقدير «يأليت لما أيام الصبا رواج» أو «يا ليتها أقبلت رواج» بالنصب في «رواج» في التأويل
- ٥ قد يفترون ما ورد محالها لقاعدتهم بأنه محض خطأ ، كما في نحو «مصائب» بالهمزة ، والصواب «مصائب» بالياء ، إذ المفرد «مصيبه» وربه «مُفْعِلَةٌ» ، لا «فَعِيلَةٌ» ، كما طعن أصحاب هذا الاستعمال الخطأ
- ٦ وفي أحسن الحالات يحكمون على ما جاء محووراً للقاعدة الأصلية بأنه لهجه ، كما ذكرنا سابقاً في حال اتصال الفعل بعلامات تنشئة وجمع والفاعل سم ظاهر مشى أو جمع والنحو في حال الإعراب بالذات محشون بهد فصيل من الأمثلة ، على ما هو معروف

وهكذا يتضح لنا أن القاعدة الواحدة الأصلية قد تتجاوزها أمثلة وصور
متنوعة ، الأمر الذي دعاهم إلى التفسير بوجه من الوجوه ، حتى يستقيم لهم ما
قرروا في البدء . وكانت النتيجة - كما ألمحنا إلى ذلك سابقا - كثرة التخريجات
والتفسيرات كثرة بثقل على المرء متابعتها ، بله استيعابها في كثير من الأحيان
وليس هذا فقط ، بل لم يكن من السادر طرح أكثر من وجه أو تفسير للمثال
الواحد ، أو الحالة الواحدة ، بسبب اختلاف الرواية . إيهم - كما هو معروف
اعتمدوا في جمع مادتهم في الأساس على المشافهة المباشرة ، ولكنهم ، من وقت
إلى آخر ، كانوا يأحدون عن طريق الرواية أو ما نسميه «المشافهة غير المباشرة»
ومعلوم أن الراوى مهما كانت حصافته وحيوة أدائه لا يمكنه أن يأتي بما يرويه
عن غيره على وفق أداء المروى عنه بدقة كاملة ؛ إذ إن لكل من القبيلين ثقافته
اللغوية وطرائق أداء كلامه الخاصة به .

والتراث اللغوي العربي مشحون - على المستويات كافة - بالأمثلة المروية
التي نالت قدرا من المناقشة والتوجيه ، حتى يستقيم لهم الأمر من ذلك في
ميدان «النحو» مثلا بعض المصادر التي توصل ما نقول .

فاليوم أشرب غير مستحقب

أحد سببويه الفعل «أشرب» بالسكون ، لا بالرفع على أنه للمتكلم وليس هناك
ما يجرمه ، واعتراض عليه المترد ، وقال إنما الرواية : «فاليوم فاشرب» بصيغة الأمر

ومثله تعدد الرأي في إعراب مدحول «كم» وما عطف عليه كما في

كم عمة لك يا جرير وخالة

روى عنهم إعراب «عمة» وما عطف عليه «خالة» بالنصب على أن «كم»
استهامية ، كما روى إعرابهما بالجر على أن «كم» خبرية . وقيل أيضا يحور فيهما الرفع

ويبدو لنا أن الراوى فى أداء الشطر السابق أتى بوجه يخالف ما جاء على لسان القائل الأصلى ومن حسن الخط أن اللغة فى صورتها المكتوبة الحالية من النصّ تحتل الوجهين أما فى الأداء الفعلى بالنطق ، فلا يحتل الإعراب إلا وحدها واحد : التنصب وحده ، على أن «كم» استهامية ، وللاستهام أداء موسيقى يسمار به عن أداء الأحاسيس السخوية الأخرى ، أو الجر فقط ، على أن «كم» حربية ، ولهذا النوع من التركيب موسيقاه وبغماقه الخاصة به أيضا

فالاختلاف فى الإعراب (على فرض رواية الشطر نطقا) سببه اختلاف الناطقين فى الأداء ، إذ لا يعقل ولا يتصور أن يكون ذلك من صُنع المتكلم الأصلى المروى عنه الكلام القاعدة العلمية المقررة تقول . «المثال الواحد لا ينقى من المتكلم الواحد فى الموقف الواحد إلا بصورة واحدة» فإن حدث ويطق مرة أخرى أصبح المثال مثالين والبيت بيتين مختلفين مبنى ومعنى

وعلى الرغم من أن علماء العربية استقوا أغلب مادتهم بطريق المشافهة المباشرة ، فإنهم لم يلتفتوا أحيانا إلى كيفيات أداء الناطقين ، وما ستظم هذا الأداء من تلوينات صوتية ، ونغمات موسيقية ، من شأنها أن تعين الدارس على التحليل والتفسير على وجه دقيق . وردت فى مسائل النحو (التراكيب) أمثلة كثيرة ، بالعوا أو تحاوزوا فى تحليلها لمقدار مراعاتهم لهذه الألوان الموسيقية وتلك النغمات فى المواقف الكلامية المختلفة

من أوصح هذه الأمثلة ما سلكوه فى تحليل ما سمّوه «النعته المقطوع» ، وما قدموا له من أوجه إعراب مختلفة لقد جوّروا فى نحو قولنا «مررت بمحمد» (بالجر) أن يكون نعته مرفوعا أو منصوبا أى «مررت بمحمد الكريّم أو الكريّم» ، على القطع ، بتقدير مستدا فى الأول وفعل فى حالة النصب .

وليس يعتمد هذا التحرح أو التحليل بحال ؛ إذ إن المتكلم ، خصيف العارف
بلعته لا يمكن أن يأتي بكلامه على هذا الوجه الذي ذكروا ، دون مراعاة لما يكسوه
من ألوان موسيقية وللموقف الاجتماعي الذي قبل فيه

الرأي عندما أن المفعولة «مررت بحمد الكرم (بالرفع) أو «لكريم» (بالصب)
مؤلفة من تعسرتين . الأولى «مررت بحمد» (بالجر) متبوة بوقفة خفيفة أو سكتة ،
وكرر سدا أن المتكلم أحسن بعدم استيعاب السامع للمقصود ، فوضح كلامه
بالتعبيرة الثانية الكرم بالرفع أو الكرم بالصب ، أي هو الكرم أو أعنى
الكرم ، بقصد التفسير والتوضيح فالتعبيرة الثانية ليست بغتا بحال ، وإنما هي
استئناف للإحالة عن سؤال محتمل من السامع ، هو «من هو» ؟ أو «من تعنى» ؟
فأجاب المتكلم بالرفع في الأولى والصب في الثانية وقد ألمح بهذا الذي يقول
بعض الثقات منهم ، كاس هشام والشيخ خالد الأهرى في «التصريح» .

ومثله ما ورد عنهم في تحليل العت بالحملة الطلية ، وهي جملة معوا وقوعها
هذا الموقع ، وإن أنت وحب تأويل الكلام ، كما قال ابن مالك

وامع ها إيقاع ذات الطلب وإن أنت فالقول أصغر نصب

والمثال التقليدي لهذه الحالة قولهم «جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط»
وتأويل الكلام عندهم . جاءوا بمدق مفعول فيه ، بتقدير وصف ليس طلياً ، هو
«مقول فيه»

وهي رأيا أن هذا التحليل تنقصه الدقة . والذي برع به أن العبارة «هل رأيت
ذئب قط» ليس بعتا ، وإنما هي بمثابة التوضيح للون «المدق» . وتفسير هذا الرعم
أن المتكلم أتى بعبارة الأولى «جاءوا بمدق» ، وأتبعها بسكتة خفيفة ، ثم عن له أن
يرددها عما من شأنه أن يحدد لون «المدق» ، فكانت عبارته «هل رأيت الذئب قط» ،

من باب التشبيه بشيء واقعى ملموس ، هو لون الدثب أصف إلى هذا أن هذه العذارة الثابتة وإن جاءت فى صورة الاستفهام شكلا - ليست من الاستفهام فى شيء ، إذ إن المقولة كلها فى مقامها هذا لا تطلب أو تتوقع إجابة من السامع ومثل ذلك ما بحرى على ألسنتنا العامة من نحو قولنا «كان وشه أصغر ، شمت الليمونة» ، تشبيها للون الوجه بلون الليمونة ، لا أكثر ولا أقل .

• وحديثنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن مراعاة طرائق الأداء المطبق للكلام ، بما يكسوه من موسيقى ونعمات ، مع أحد المقام فى الحسان ، من حبر السبل وأنجحها فى التحليل اللغوى ، وبخاصة فى توحيه الإعراب عند وقوع أكثر من صورته له أو احتمال هذا الوقوع

وهذا السجع نفسه قد يفيدنا فى توحيه القراءات القرآنية عند اختلافها فى صور الإعراب من ذلك مثلا قوله تعالى . ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾ فالقراءة المتبعة عندنا هى «الجن» بالنصب ، على أن «الجن» مفعول أول و «شركاء» مفعول ثان مقدم (وجعلوا لله اجن شركاء) وهذا واضح لا غموض فيه ، ولكن قراءه أخرى جاءت برفع «الجن» ، ولم تفسر هذه القراءة تفسيراً دقيقاً مقبلاً والأولى بالتفسير أن يكون بالاعتماد على طريق تلاوة الآية تلاوة مناسبة لهذا الوجه من إعراب وهذه التلاوة المناسبة فى رأينا تتمثل فى وقعة حمزة أو سكتة ، بعد «شركاء» ، والبدء بكلمة «الجن» مرفوعة على الخبرنة مستنداً محتمل تهديره «هم» ، فكأن لتفسير أو التحليل اللغوى للآية الكريمة على القول برفع «الجن» حبرا ، يكون على الوجه التالى

«وجعلوا لله شركاء ، من هم ؟ (الشركاء) اجن أى هم اجن»

ولما فى هذا انصاف أن يزيد القول بيانا لتأكيد ما أسلفنا الإشارة إليه ، وهو أن مسجعهم المعيارى المألوف فى السجع يحكم معين للطاهرة اللعونة سعى اتباعه ،

اصطبرهم إلى اتخاذ مسالك أخرى فرعية تمكنهم من إحصاء ما خرج عن هذا الحكم المألوم إلى القاعدة المعيارية ، بطريق آخر كالتأويل أو الحكم بالشدود أو الدرة أو الصرورة إلح ، كما مثلنا لذلك قلا .

من هذه المسالك الأخرى التى لعبت دورا بارزا فى تقعيد العربية ، مسلكان مهمان ظهر أثرهما واصحا فى تحليل كثير من الظواهر التى لم تأت على وفاق ما قرروا فى الأصل

المسلك الأول ،

انصرافهم من وقت إلى آخر إلى السطر المنطقى والفلسفى الذى عشى أعمالهم سحابة تحرم المرء من الوقوف على حقيقة اللغة وطبيعتها تتمثل هذه البطرة المنطقية الفلسفية فى فكرة «العامل» وما له من مشكلات ، وما أفرزه من صعوبات فى طريق نعلم اللغة واستيعاب قواعدها التى تشعبت بمنة وبسرة ، دون رابط أو حط محدد واضح يفودها إلى الهدف فى يسر وسهولة

قرروا - فيما قرروا - أنه لا بد من وجود عامل فى كل ما يقال ، وكل عامل لا بد أن يعمل ، وكل معمول له عامل فإن جاء الأمر فى طاهره على خلاف ذلك وحب تفسير الكلام وتحليله وفقا لمبدئهم هذا الذى التزموا به فى حالات كثيرة وكانت النتيجة تراكم الأحكام وتكاثرها بصورة يندفهمها أو استيعابها إلا على نهر من المتخصصين دوى الاستعداد الخاص لتلقى هذه الأفكار من هذه الأحكام المتكاثرة القول بالحدف والتقدير والاستثار (وحوبا وحوارا) ، كما هو الحال عند تحليل كثير من مسائل النحو ويأتى على القمة من ذلك بابا الاشتعال والتسارع وغيرهما .

وهذا النظر المنطقى الفلسفى فى تقعيد العربية يحتاج إلى وقفة متأنية تبين وجه الحق فيه أو الحاجة إليه . وهذه الوقفة وإن كانت تستحق حوثا ودراسات

مستقلة ليس هذا مكانها يمكن لنا أن نقدم لها مبدءاً مقررًا في الدرس اللغوي الحديث ، ينطلق منه الدارسون والباحثون إلى صنع ما يريدون صمعه

هذا المبدأ هو اللغة (أية لغة) لا تخضع قواعدها للمنطق العام دالماً ، وإنما لكل لغة مطلقها ، أي نظامها الخاص الذي تفصح عنه استعمالها الحقيقية أو ما يعبر عنه بالاصطلاح العام its commonsence .

ودليل أن اللغة ليس من الضروري أن تخضع للمنطق العام ، ما يجرى في اللغة العربية دانتها من أحكام نحالف قواعد هذا المنطق في كثير أو قليل من ذلك مثلاً

المطابقة في التذكير والتأنيث بين العدد والمعدود من الأعداد ٣ - ١٠ ، حيث تأتي المطابقة بالمخالفة . ونسحب هذه المخالفة أيضاً على الجزء الأول من العدد المركب من ١٣ - ١٩ وكذلك الحال في المعطوف عليه في أعداد ما بين العقود ، باستثناء . العددين ١ ، ٢ تقول في الجميع خمسة عشر رجلاً وخمس عشرة امرأة ، وثلاثة عشر طالباً وثلاث عشرة طالبة ، كما تقول خمسة وعشرون رميلاً وخمس وعشرون رميلة إلخ

وليس هذا فقط فيما يتعلق بباب العدد في النحو العربي . يأتي المعدود (أو التمييز) مفرداً في حين أن العدد نفسه يفيد ويعني الجمعية وهذا هو الحال في الأعداد المركبة والعدد فيما بين العقود ، وفي العدد المائة والألف وما بعدهما

خمسة عشر رجلاً ، ثلاث وثلاثون طالبة ، مائة جدي ، أو ألف مقاتل إلخ وهكذا يرى أن هذه الأمثلة كلها جاءت على وجه يحالف ما يقتضيه المنطق العام logic ، في حين أنها جميعاً خاصة من خواص العربية ، جاءت على وفق نظامها ومطلقها الخاص بها الذي تمرد به ، ولا تشترك فيه مع غيرها من اللغات التي نعرفها . وهذا يؤكد ما أسلفنا قوله من أن لكل لغة مطلقها ، أي نظامها

وظرائق التعبير فيها فكل ما جاء في أية لغة من ظواهر لغوية في حدود نظامها الخاص هو مطلق بالنسبة لها ولأهلها

وإذا امتد بنا الحديث بذكر أمثلة أخرى من نحو العربي تخرج عن دائرة المطلق العام ، لأننا نلكت كثير منها ويكفى هذا أن نشير إلى مثال واحد حار الدارسون في تقديم والحديث في تفسيره تفسيراً مطلقاً عاماً المنع من الصرف في طوائف معينة من الأسماء ، دون غيرها ما عله وما مطلقه ؟ العلة واسطق يفسرهما مطلق اللغة العربية لدى جاء مترجماً على النسبة أهلها ، وصار المنع من الصرف نسبة من نظام هذه اللغة ، واستقر هك حاصة من حوصها ، وأمكن تحديد أبعاده وحواصه في قواعد معينة ، استخلصت من طبيعة اللغة ذاتها ، وفقاً لمطلق ستعمل أصحابها

وهكذا يرى أن لعود إلى المطلق العام logic في تفسير كل قواعد اللغة (أية لغة) ، بوضعها في مأرق العقيد والتأويل والتفسير الذي يحاور واقع اللغة وخصوصياتها ، بوصفها ظاهرة اجتماعية ، لها مسلكها المسمى عن مسلك مجتمعها لى يعيش به وفيه

المسلك الثانى :

المسلك الثانى الذى ساد عملهم عند تفعيد اللغة بقعدة معارياً ، هو لتسير على طريق ما سسمى «مبدأ وحدة لنظام» monosystemic principle ومعناه فى بحار شديد ، إحصاع لظواهر اللغوية المتفيدة فى شىء واختلفة فى شىء أو أشياء تحت قاعدة واحدة أو حكم واحد ، بمحاولة تحليل ما اختلف تحليلاً يردّه إلى ما رسموه قلا من معايير ، وصم كل هذه المتفقات والمختلفات إلى نظام واحد ، الفعل لأحوف ثلاثى مثلاً قال يقول وبع سيع ، الأول على وزن فعل فاعل من باب نصر ، والثانى وزنه فعل يفعل من باب ضرب هذا حكمهم على هذين المثالين (وعيرهما

كثيراً) ، في حين أن هناك اختلافاً طاهراً في بنية المعين الأخرين ، ومن ثم كان الأوفق والأولى السطر إليهم نظراً محلها على وفاق طبيعة ما انتظامه من عناصر أو مكونات حقيقية ولكن صنعهم هذا الذي صنعوا اضطهرهم إلى التصرف مع بعض هذه المكونات (وهي حروف العلة) بردها إلى أصل معتزص ، حتى نصم إلى ما كانت كل عناصره ومكوناته صحيحة تحت نظام واحد ولكن يكون التحليل على وهو ما رسمو ووصعوا من معايير ، انصرفوا إلى السأويل والتقدير بوسيلة ما سموه الإعلال بالنقل والتقل حتى يرُحرح المعتل إلى حظيرة الصحيح ، فالكمل سواء في الورن والحكم أيضا في نهاية المطاف

وهكذا نسين لنا بوصوح أن الأحد بمدُ «وحدة النظام» عالما ما يؤدي إلى التعقيد ونراكم الأحكام ونسوعها في الحال الواحدة ، كما هو طاهر في كثير في أعمالهم للعبوة على المستويات كافة وكان الأولى في نظرا «تناع مدُ» «تعدد الأنظمة» polysystemic principle الذي من شأنه أن يحنص الدارس من الالتحاء إلى التحليل على ما لديه من مادة بتمسيها تفسيرا خارجا عن الحقيقة العبوة ، بطريق التقدير أو السأويل أو لضرورة أو النسبة إلى مستوى لعبوى مختلف كالدعجات والرطبات المختلفة

ب. مدُ «تعدد لأنظمة» من شأنه أن يراعى كل مستوى لعبوى على حدة ، ويقرر نظام خاص به نظام للضرورة شعربة ، وأحر لكل لهجة أو رطابة ، ونظام مد حاور القواعد العامة ، بسب اختلاف الروايات أو اختلاف سياق الحال إلح والأهم من هذا كله أن مدُ «تعدد الأنظمة» يحب الدارس الانصراف إلى التأوويل والتقدير والافتراض في تفسير الحقائق العبوة ، كما حدث في بعض الأمثلة المذكورة سابقا وغيرها كثير فالعمل الأخرى الثلاثى مثلا مختلف في بيته عن العمل الصحيح ، ومن ثم كان المصروض فصل القيلين بعصهما عن بعض ووضع نظام خاص لكل منهما ، بتمشى مع طبيعة كل قيل ، ونش حواصه المعينة

ففى حالة هذا الفعل الثلاثى الأحوف مثلا كان الأوفق أحده بحاله ، ونخلله بالصورة التى جاء بها طريق الوصف لمكوناته وهيئته الماثلة أمام أعينا والواصلة آثارها السمعية إلى آداسا وهذه المكونات وتلك الهيئة تقرر أن الورد فى «قال» هو «قال» ، وفى «يقول» هو «يقول» ، لا أكثر ولا أقل

أصف إلى هذا ، أن هذا المثال ونحوه يعكس النظر إليه نظرة تاريخية . من المحتمل (وشواهد كثيرة فى العربية) أن يكون هذا الفعل استعمل فى الأصل مصححا لا معتلا ، ثم أصابه التعبير الصوتى فى أصوات العلة ، وتحوّل إلى ما هو عليه الآن ومعلوم أن أصوات العلة هى أكثر الأصوات قبولا للتطور والتغير

ومهما يكن الأمر ، فهذه أمثلة لبعض الخطوط العريضة لمهج علماء العربية فى تقعيد لغتهم وهو منهج لو نظرنا إليه نظرة علمية محايدة ساع لنا الحكم عليه وإبداء الرأى فيه بوجهتى نظر مختلفتين

أولاهما :

أنا براه مسهجا صالحا مقبولا ، بل على قدر كبير من الامتياز والعمق والوفاء بأعراسه وأهدافه التى دفعتهم إلى الأخذ به ، ووضعوها نصب أعينهم لتحقيقها قدر الطاقة ، مهما كانت هناك من صعوبات أو محاورات مع مناحى هذا المنهج المتشوع الخنابات والمسالك

هذه الأعراس والأهداف فى رأينا ساء على طبيعة ما قدموا وقعلوا واعتمادا على صحامة الجهد الذى بذلوا - ثلاثة : هدف دينى وأخر قومى وثالثهما هدف علمى

يتمثل الهدف الدينى فى الحرص على المحافظة على كتاب الله من اللحن والتحريف وحشيتهم من الناس الأمر على الناس ومن ثم كان لابد من تقعيد للغة تقعيدا محكما ، بحث باتى هذا التقعيد فى إطار نظام معيارى ملزم يسعى

الأحد به ، فمن سار على هديه كان مصيبا ، ومن تجاوزه كان مخطئا . ومن هنا كان عليهم أن يسطروا فيما حرج عن هذا الخط المرسوم نظرات مختلفات لإحصاءه للقواعد العامة ، وإن بالحكم عليه بأحكام تسوغ خروجه وتقريبه من القبول والصحة ، مع وشمه سمات تنبئ عن خصوصياته ، كالحكم عليه بالضرورة أو الشدود ، أو بتأويله وتفسيره بنظر منطقي فلسفي .

ويتمثل الهدف القومي في تمسكهم بهذا الخط المعيارى الواجب اتساعه واللام الهج على موائه ، تقريبا للألسر والطرانان المختلفة البادية في اللهجات بعضها من بعض والوصول من ذلك كله إلى لغة عامة مشتركة تجمع العرب على لسان واحد ، تأكيداً لقوميتهم ، وتخصيباً لهم من التمرق والتفرق ، وإدراكاً منهم أن اللغة الموحدة من شأنها أن توحد اتجاهات أهلها وأفكارهم وأنماط سلوكهم وفي ذلك كله تجتمع للقوى وعظيم الإرادة وحمايتها بسياج من المنعة ، حتى لا يتفرقوا شيئا ويصبحوا أثراً بعد عين

أما الهدف الثالث وهو في حقيقة الأمر مردود للهدفين الأولين - فيتمثل في صحامة ما حلّفوا من تراث لعوى ، يحكى للخالفين قصة جهودهم الصادقة في اللغة العربية ، بوصفها نقطة الانطلاق إلى تشييط الفكر وتفعيل طاقاته ، ونوسيع دوائره ، بحيث تمتد إلى آفاق أخرى في مجالات العلوم والفنون المختلفة وفي رأينا أن هذا المهج اللعوى الذى اتبعوه على الرغم من صعوبته وتفرع مسالكه بمة ويسرة كان بمثابة مبادرة بيرة أصاءت الطريق أمام الصادقين المخلصين من العلماء والمفكرين للرحف إلى حقول أخرى ذات أشكال وألوان من المعرفة الإنسانية ، وبررت جهودهم واصحة للعيان فيما طرحوا على خريطة الرمان والمكان من تراث علمى صنّهم ، في الفلسفة والمنطق والطب والهندسة وفنون العمارة وفنون الحروب ومحاورة الأعداء بالمعل والقول ، على ما هو معروف ومسجل في صفحات التاريخ بأحرف من نور

صُفِّ إلى هذا أن هذه الثروة اللغوية العائقة القدر والعمق قد قدمت للأحيال اللاحقة فرصة ذهبية للاستيحاء منها على طول الزمن ، أو لاختيار وانتقاء ما يناسب حالهم ويلائم حاجاتهم المتغيرة بتغير الزمان والمكان . ويبدو أن هذا الاختيار أو الانتقاء قد تعيَّرت أو تعددت أشكاله وصوره عبر السنين ، حتى وصلنا في عصرنا هذا لدى نعيش فيه إلى شكل من الاختيار يحتاج إلى وقفة ونظر

ثانيتها :

أما النظرة الثانية إلى هذا المهج وإلى ما رتب عليه من تراكم الأحكام وسابها أو تعارضها أحيانا ، فتسوع لنا القول بأنه من الصعب لأحد به بحاله عند تقديم اللعبة وقواعدها إلى الناشئة من المتعلمين الآن ، وأصراهم من ليسوا من أهل الصعلة . ذلك أن هذه الأحكام المترابطة المتباينة المتعارضة في قليل أو كثير ، وما لف كل أولئك من تحليلات وتفسيرات لا يجمعها حظ من التفكير واحد ، بشكل حملا ثقيل على أذهان المتعلمين ذوي الثقافات اللغوية المحدودة ؛ فلا يستطيعون التعامل أو التحاور معه أو استيعابه حملة وتمصيلاً . وتكون النتيجة اضطرابا في التلقى وشيئا للفكر ، وحرمانا من الاستفادة والتحصيل المرغوب بالقدر المطلوب . ومن ثم سعى في هذه الحالة أن ينظر في الأمر بنظر حصصا راشدا ، بحيث يحار من جملة ما قدم هؤلاء الأسلاف من تراث صرح واسع ما يلائم قدرات هؤلاء الناشئين ، ويناسب مواقعهم في مراحل التعليم المختلفة ، ويترجى بهم في الترقى من مرحلة إلى أخرى ، باتساق واتزان ، حتى يصل من شاء منهم إلى مرحلة التخصص والبحث العلمي ، كل على قدر ما يأمل وما يستطيع صنعه

وأصبح من كل ما تقدم أن للصعوبة التي تواجه كثيرا من الناشئين وغيرهم ، لا ترجع إلى قواعد اللعبة ذاتها ، وإنما الأمر كله يعود إلى مهج التعيد الذي سار عليه هؤلاء الثقافات من الدارسين القدامى ومن لف لفهم من المحدثين . يسعى أن يعلم الناس أن هناك

فرقا كبيرا بين القواعد ذاتها والنظر فيها بتسع عاداتها وأمثلتها وتحليلها للحروح منها
بأحكام عامة في صورة ما نسميه «التقعيد»

اللغة المعينة هناك ، وخواصها أي قواعدها موجودة مستقرة بصورة مطردة في
أحسانها شئنا أم لم شئنا - ولكن - وهذا واقع دائما وأبدا - قد تتعدد مباح التحليل
والفسير بتعدد وجهات نظر الدارسين ومباحهم في معالجة هذه القواعد - ويكون
النتيجة تعدد صور «التقعيد» التي كثيرا ما تتخالف أو تتباين أو تتعارض ، الأمر
الذي يؤدي حتما إلى الاضطراب في المتابعة والتحصيل والاستيعاب ، بالإضافة
إلى ما تستتبعه من حمل ثميل على ذاكرة المتعلمين أو بعبارة أخرى بقول اللغة
المدرسة واحدة وقواعدها واحدة ، ولكن قد تتعدد عادات التحليل التي يود
الدارسون الوصول من خلالها إلى وضع نظام اللغة أي تقعيد قواعدها - فالتعدد حينئذ
في المناهج لا في اللغة ولا في قواعدها - وحلاصة الأمر في ذلك أن قواعد اللغة أو
أنماطها أو عاداتها موحدة باللغة ، ولكن التقعيد من صعب الباحث ، وقد يختلف
الباحثون في تناولهم لهذه القواعد ، باختلاف نظراتهم ومباحهم ، ومن ثم يختلف
السائح أو تصطب أو تتشابهك أو تتعارض أحيانا

ومعلوم أنه لا يصير اللغة أن تدرس بأي مباح من المناهج ، ولكن من المعلوم
أن يختلف في قليل أو كثير - كل مباح عن صاحبه في مساره وتحليل مادته وفي
نتائجه ، من حيث العمومية والخصوصية ، والإحكام أو الاهتزاز ، ومن حيث
الوضوح أو الخلط ، ومن حيث الصعوبة والسهولة في التناول والاستيعاب

ومن هنا يكون الاختيار من بين هذه المناهج وحصول تفعيلها محكوما بما
يناسب حاجة الباحث أو الدارس أو المتخصص وغير المتخصص من ناشئة المتعلمين
في مراحلهم الأولى - كل حسب موقعه وكفاءته وأهدافه

فإذا كان الأمر متعلقاً بالمتعلمين غير المتخصصين وكان الاختيار هو الآخر بما
ضرحه علينا الأقدمون من مادة لغوية هائلة ، وحب الاختصار على تقديم الأصول
دون المسائل الفرعية التي حرص الأسلاف على وضعها حساً إلى حب مع
الأصول ، فإذا ما واجهها المتعلم الناشئ صلّ الطريق ولم يدرك أيها الأصل وأيها
الفرع ومن ثم يحتلظ الأمر عليه ويخرج خالي الوفاص من هذا وذاك ، ونعم
لشكوى من صعوبة قواعد العربية ، وهي في حقيقة الأمر براء من كل ذلك وإنما
ترجع الصعوبة في أساسها ومصدرها إلى «التقعيد» وكيفية الوصول إليه ومناهج
تشكيكه والقاعدة الواحدة بعد تسهيلها ، كثيراً ما يلقها مسائل فرعية و تفسيرات
حاسية لطواهر لغوية تحالفها في قليل أو كثير ، يعتوها بالحوار للضرورة أو الشدود
و تكونها مسبوقة إلى مستوى لغوي آخر ، في صورة لهجات أو طيات محلفة

منهج للتقعيد مقترح .

وعلى الرغم من أن هذا المسلك الذي رسمنا (وهو الآخر بالقواعد الموروثة
بعد تحليلها من شوائب التفرع والتسايب والتخالف في الأحكام والاقتصار على
الأصول دون الفروع) صالح ومقبول نظرياً ، فإن في تعميله وتطبيقه عملياً
صعوبات حقيقية تتمثل هذه الصعوبات في احتمال اختلاف وجهات النظر
في وضع الحدود الفارقة بين الأصل والفرع ، كما تتمثل أيضاً في احتمال
الخلاف بين المسئولين في الاختيار من هذا الجانب أو ذاك ، طبقاً لموقع كل منهم
وثقافته واتجاهاته

ومن هنا ساع لنا أن نقترح منهجاً آخر أيسر سلوكاً وأقرب مثالا ، وأوفر
مردوداً ، وأوضح نتائج و منهج الذي يرشح نفسه للتعميل في إطار ما ذكرنا من
سمات وخواص ، هو منهج الوصف

والمنهج الوصفي - باختصار شديد - يهتم دوره في وصف الحقائق والطواهر اللغوية ، تنتج الأمثلة والنماذج المتماثلة المتألفة في هيئتها وخواصها ، ثم يصرف بعدئذ إلى تجميع مفردات هذه «العينة» ، لمعاودة النظر فيها والتنسيق بينها ، ليخرج منها بقاعدة عامة واحدة تعطى هذه الأمثلة والنماذج وغيرها ما جاء على شاكلتها حدود العمل بالعمل وهكذا يستمر العمل في سائر المادة الخاصة للدراسة ، حتى تكمل المسيرة المتمثلة في العناية النهائية ، وهي الوصول إلى مجموعة الصوابط والقوانين الخاصة باللغة المعينة ، أو أي مستوى من مستوياتها الصونية والصرفية والتركيبية ، وفقا للهدف المطلوب والعرض المرعوب

وانحد الوصف منهجا بالمفهوم الذي ذكرنا يوجب على الدارس الالتزام به والسير على دربه حتى نهاية المطاف ، دون الالتجاء إلى مباح أخرى تصد عليه مسيرته ، ويعقد مسالكه ، كالعود إلى المطلق أو الفلسفة ، أو البروع إلى التأويل والتقدير ، أو أي اتجاه للتفسير بما يحالف واقع الكلام وحقيقته إنه إن فعل ذلك وقع في الخلط بين الماهج الذي يؤدي حتما إلى الخلط في النتائج ، وهي صوابط اللغة وقواعدها ، كما حدث ويحدث كثيرا في أعمال بعض الدارسين في القديم والحديث هذا بالإضافة إلى أن هذا الخلط سلوك في الدرس غير مفعول عند الثقات من أهل الصعة

ومنهج الوصف لا يهتم دوره في مجرد الوصف بمعناه المطلق ، وإنما يعنى النظر الدقيق في المادة ، تنتج مادحها وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها وإبداء الرأي فيها بطريق موضوعي يحاكي الحقيقة والواقع ، وتسجيل كل ذلك بطريق الوصف الكامل

والمنهج الوصفي لا يكون ولا يصلح مسيرته إلا بمراعاة مجموعة من المبادئ ، هي أساس العمل فيه . من أهمها ما يلي

أولا تحديد الصيغة والبيئة :

يعنى تحديد الصيغة تعيين المستوى اللغوى أو نمط الكلام المقصود دراسته وتعيين صوابه وأحكامه : أهو نثر أم شعر ، أهو الفصحى المتفق عليه أم عامى إلح كما يسعى تحديد بيئة هذا اللون من الكلام أو ذاك ، إذ إن اللغة المعنية الواحدة (بالمعنى المطلق) تختلف ظواهرها وخواصها من بيئة إلى أخرى ، باختلاف الطبقات الثقافية والاجتماعية والجغرافية كذلك .

وهذا التحديد بحاسبه فى غاية الأهمية ، حتى لا يقع الخلط بين ألوان الكلام ، وتعوخ الطرق أمام الدارس ، وتكون النتيجة فى النهاية الحصول على مجموعة من القواعد والضوابط المصطنعة المتحالفة ، وقد تكون أحيانا متباينة مساقضة . وليس سعيد عنا ما طرحه علينا علماء العربية فى القديم فى هذا الشأن ، حيث يلاحظ أن الحالة الواحدة تفسر أو توحى بأكثر من تفسير وتوجيه ، بسبب اختلاف خواصها وسماتها البادية فى هذا المستوى أو ذاك ، أو فى هذه البيئة أو تلك . وكان ما كان ، كم هائل من القواعد الأصلية والعرعية المختلط بعضها بعض ، وحمل ثقل من التفسيرات والتوجيهات واختلاف الآراء فى كيهيات الوصول إلى الحقيقة

ثانيا تكامل المستويات :

اللغة (أبة لغة) شبكة من العلاقات أو الحلقات المترابطة المتداخلة ، ومن ثم يسعى عدم الفصل بينها فصلا حاسما ، حتى لا تعزل هذه الحلقات ويضيع موقعها ودورها فى تكامل الساء ووحدته ومعنى هذا أن هناك تداخلا بين قواعد المستويات المختلفة ، من أصوات وصرف وبحو (تركيب) ودلالة . كل مستوى ذو ارتباط وثيق بما قبله وبعده والبطر فى الجميع ، غير معزل عن مستوى أو آخر ، من شأنه أن يصل بنا إلى قواعد اللغة فى عمومها فى صورة أكثر وضوحا وأحلى نمثلا

لواقع الكلام المدروس فالنظام الصوتي مثلا لا يسكر دوره في تحليل بعض مسائل الصرف ، وبخاصة في لغة مثل العربية ، كالقول بحذف الواو (الصمة الطويلة) في نحو «لم يقل» بتقصير الصمة الطويلة ، في حين أن الفعل قبل الحذف هو «يقول» بصمة طويلة ، أشير إليها في الكتابة بالواو والسبب في هذا التقصير سبب صوتي ، للتحلص من مقطع غير وارد في النظام المقطعي للغة العربية في هذا المثال ونحوه وليس هذا فقط ، فإن مراعاة ظواهر النظام الصوتي تساعد الدارس في أحيان كثيرة على تحليل بعض مسائل النحو تحليلا دقيقا

أما الصرف فهو أشد ارتباطا بالنحو ، بل هو في رأينا واقع في إطاره أو هو تهيد له . إن محمل مسائل الصرف لا تظهر قيمتها ولا تصيد كثيرا بداتها ما لم يكن لها موقع في التراكيب فقولنا مثلا . الاسم قد يكون مفردا أو مشى أو جمعا ، إنما تظهر قيمته الحقيقية في الجملة أو العبارة ، عند النظر في قواعد المطابقة بين وحدات هذه الحمل والعبارات

وبأتى النحو - وهو الباحث في التراكيب مكمل للنظر الشكلي لباء اللغة ، ويتمام المسيرة بالطريق السابق يصل إلى قمة الدرس اللغوى ، وهو المعنى . وللمعنى بمفهوماته المتعددة ووسائله وتفرعاته الواسعة العريضة بحوث خاصة تحتاج إلى نظر مستقل ، شأنه في ذلك شأن أصوات اللغة بوصفها أحداثا منطوقة لا نظاما أو صوابا مستخلصة من هذه الأثر المنطوقة .

ثالثا - تعدد الأنظمة ،

ليس من السادر وقوع بعض الأمثلة المتفقة في شيء المختلفة في شيء آخر على كل المستويات كافة صوتية وصرفية ونحوية وفي هذه الحالة كثيرا ما يلجأ بعض الدارسين إلى معاملتها جميعا معاملة واحدة في التحليل واستخلاص القاعدة العامة ، حريا وراء إخصاع هذه المتفقات المختلفة لحكم عام واحد ،

«فترضوه مدد البدء معياراً للتقعيد والتحليل بفعلون هذا اتساعاً لمهجع وحدة النظام monosystemic principle ، بقطع النظر عما قد يؤدي إليه هذا المهجع من صعوبات وتعقيدات ، وما يتبعه أحياناً من تأويلات وافتراسات ليس لها مسوع ظاهر إلا الرعمة ، الملحة في اللعبة الأمثلة ذات النسب القريب أو البعيد وجمعها في حالة واحده ، وحشرها جميعاً في بوتقة حكم واحد ، كما لو كان هذا الحشر دليلاً على اتفاق مفردات المادة في الدات والصفات ، وما الأمر كذلك بحال

من ذلك مثلاً كما سبق أن أشرنا في الصرف لعرسى - معالجة عدماء العربية للفعل الثلاثي الصحيح والأجوف نظام واحد في التحليل والتفسير ، كما لو كان المودحان من قبيل واحد ، في حين أنهما مختلفان شكلاً وباء ومن ثم اضطروا إلى تأويل ساء الفعل الأجوف وهيئته برده إلى أصل مفترض يتسق في النهاية مع الفعل الصحيح وربما وباء

وكانت النتيجة الخلط بين المودحين المختلفين بسبب الخلط في مهجع التحليل ، بالإضافة إلى ما تنصمه هذا المهجع من صعوبة على الدارسين وتعقيد للأمور والأولى عدداً في هذه الحالة - وفقاً لمهجع الوصف الأحد بمبدأ تعدد الأنظمة ، بحيث يكون للفعل الصحيح نظام ولالأجوف نظام آخر ، تمشياً مع واقع المودحين وسائهما الحقيقي ، ويتم تحليل أمثلتهما بالوصف ، وفقاً لهذا الواقع وذاك الساء ، دون تأويل أو افتراض

والأحد بمبدأ تعدد الأنظمة - وإن بدا فيه شيء من الصعوبة في التفعيل والتطبيق أولى بكثير من صاحبه مدداً وحدة النظام ، حيث إن الأول يصل بنا إلى نتائج تمثل واقع اللغة وحقيقتها ، وهو المقصود بالفعل من دراسة اللغة ، والثاني قد يفقد طريقه في الوصول إلى هذا الواقع وتلك الحقيقة ، بانتحائه في هذا الطريق ساحى معوجة ، من شأنها تعقيد المسيرة التي رما (وهو كثير) لا تصل إلى الهدف إلا بعد جهد جهيد ، وهو هدف في أحيان كثيرة معلوط محلوط

- وحلاصة القول في هذا كله أنه من الضروري الأحد بمبدأ تعدد الأنظمة عند الأحد بمنهج الوصف بمعناه الدقيق وذلك للأسباب الآتية
- ١ - هذا المدأ مسيل مهم من سبل تصوير واقع اللغة وحقيقتها ، دون تأويل أو افتراض
 - ٢ - تطبيقه بدقة بقود إلى نتائج واضحة ، لا تعقيد فيها ولا اضطراب
 - ٣ - يحصلنا من كثرة الأحكام وتباينها أو تحالفاها في الحالة الواحدة
 - ٤ - والنتيجة النهائية لكل ذلك سهولة التحصيل ويسر الاستيعاب بقواعد اللغة ، وهو الهدف الأساسي من دراسة اللغة لأغراض التعليم وبخاصة في مراحله الأولى

رابعاً الاعتماد على النصوص :

لا تسجلن قواعد اللغة وأحكامها من فراغ ، وليس من المقبول ألتة أن يعتمد لدس على محصوله المعرفى من قواعد اللغة ، ويقدمها معرلة عن مادنها ، فنمقد فعاليته وحيويتها ، وتصح قوالب حامدة ليس لها موقع فاعل فى الساء

نظريو الوحيد اللارم اتباعه عند دراسة اللغة من أى رواية من الرويا هو الاعتماد على النصوص وهذه النصوص يشترط فيها أن تكون بمثابة تمثيلا صحيحا للمستوى اللغوى الخاص للدراسة وبيئته كذلك ، حتى نتجنب الخلط بين أنماط الكلام من فصيح وعامى ورطانات مختلفة ، وحتى يسلم لنا الأمر من الارتلاق إلى متاهات تنوع اللس فى البيئات المختلفة فإذا ما وقع الدارس فى هذه التجاورات المرفوضة ، كان مردود عمله وجهوده خليطاً من الأحكام التى لا تمثل الحقيقة فى شىء ؛ نتيجة للخلط بين أنماط الكلام وبيئاته

والأولى فى كل الحالات الاعتماد على النصوص المطوقة ذلك أن الكلام المطوق فيه صدق الواقع ودفع الحقيقة هذا بالإضافة إلى ما يتسم به من خواص

صوبية تكسو ساءه ، كالسر والتعظيم والمواصل الصوتية التي من شأنها جميعا أن نسيء عن أنماط التراكيب ، ونقص عن خواصها النحوية (التركيبية) ، ومن ثم يأتي المعنى المحوى والدلالى واصحًا سهل الإدراك والاستيعاب ، وفقا للمقام الاجتماعى المعين الذى ألقى فيه هذا الكلام .

ومن الطريف أن علماء العربية حاولوا أن يهجموا هذا النهج عند جمعهم اللغة بقصد التعقيد ، إذ كانوا ينزلون إلى البوادر لمشاهدة أصحاب اللغة مشاهدة مباشرة ، وهو الأعلب الأعم ، أو غير مباشرة كما فى حال تلقيهم المادة من أفواه الرواة ، على ما هو معروف . ولكهم على ما يبدو لم يلتفتوا إلى ما يكسو المنطوق من الألوان الموسيقية التى من شأنها أن تساعد على التحليل والتفسير .

ولا مانع من الأحد من المادة المكتوبة أو استشارتها عند الحاجة ، ولكن هذا النهج المعاون يحتاج إلى حصة ورشد عند التعامل مع المادة ، إذا كان لنا أن نحصل على طلبتنا من الوصول إلى حقائق اللغة وخواصها بصورة دقيقة بمكر الاعتماد عليها وسيل ذلك هو النظر الدقيق فى النص المكتوب ، بمحاولة فهمه وإدراك معانيه وترجمته ترجمة بظنية صحيحة وفقا لأنماط تراكيبه ، مع مراعاة مقامه وسياق حاله (السياق غير اللغوى) من مرسل (الكاتب) ومستقبل (المتلقى) ، وما يلف كل ذلك من ظروف ، وملايسات وهذا يقودنا فى كل الحالات - سواء أكان الأحد من المنطوق أم المكتوب - إلى صحة التحليل ودقة استساظ القواعد ؛ حيث إن الأمثلة ومادجها مستفاعة من واقع اللغة وحقيقتها ، دون اصطناع أو تكلف ، كما يحدث كثيرا من الدارسين ، وبخاصة من بعض معلمى العربية غير المدركين لهذا النهج ، حيث يأتى هؤلاء وأولئك بأمثلة أو بمادج منها مصنوعة مبروعة من سياقها فتبدو قوالب حامدة لا تفيد فى قليل أو كثير .

وتأتى بعد مرحلة النظر والتحليل والتعقيد من خلال المادة (البصوص) المسجلة بأجهزة التسجيل أو - فى أقل تقدير - بالكتابة الصوتية ، حتى نحافظ على

صورتها الحية المطوقة ، قدر الإمكان ويبدأ التحليل والاستنتاج من التراكيب أو
الحمل ، وتؤخذ هذه التراكيب والحمل بوصفها كلاً متكاملًا ، دون تقطيع أو فصل
بين عناصرها ومكوناتها ، إذ إن هذه العناصر والمكونات لا تظهر قيمها وخواصها إلا
بتحديد مواقعها في الساء وبيان وسائل الربط بينها

يبدأ العمل بالتركيز على ما يسمى بالحملة النواة المكونة مثلاً من فعل
وفاعل (أو نائبه) أو من اسم هو متبداً وحبره اسم أو شبه جملة أو جملة وللدائح
بعد أن يوسع في حمله بعناصر سابقة أو تالية لها ، ويستخلص منها ما بدا فيها من
ظواهر صوتية وصرفية ونحوية ، متبها بوصف قواعده في نظم خاصة بكل مستوى
من المستويات المذكورة

ولا يتم ذلك بالطبع - بصورة صحيحة دقيقة إلا بعد النظر المتأنى في
الحمل أو التراكيب ذات السمات المشتركة ، حتى يصم الوصول إلى قواعد
مطردة ، تدخل في إطار نظام واحد فإن تحالفت الظواهر اللغوية فيما بينها احتلافا
ستحق الوقوف عنده ، كان من الأولى وصح نظام آخر خاص بهذه المخالعات ، وفقا
لمنهج الوصف الذي يوجب تعدد الأنظمة في مثل هذه الحالات ، كما يحدث مثلاً
في لغة الشعر أو أى مستوى من الكلام مختلف

وهكذا يستمر العمل . مع المتابعة والمراجعة للمادة لتأكيد النتائج النهائية ،
مع ضرورة النظر في الحمل والتراكيب بوصفها كلاً ، متكاملًا ، كما أشرنا إلى ذلك
قبلاً ، حتى لا يقع الباحث في مأرق الأحد بمنهج التصنيف taxonemics الذى
يعتمد إلى تصنيف وحدات الجمل ومكوناتها وقطع الوصل بينها ، كما لو كان كل
منها معزلاً عن صاحبه ، هكذا (فعل + اسم + صفة + حرف حر . إلخ)

وهذا النهج التصنيفى هو ما ابتدعه فى الحدث العالم اللغوى الأمريكى
الشهير «بلومفيلد» وأتباعه فى المراحل الأولى ، ثم لحقه شىء من التعديل والتعبير

نصورة ما هي فترات لاحقة ، حتى اقترب هذا المنهج من المباحح الأحده بالنظر إلى التركيب جملة واحدة ، دون فصل بين مكوناته وهذا النهج أيضا هو ما نلاحظه في أعمال بعض الدارسين في القدم والحديث من علماء العربية ، حيث يعتمدون إلى تحليل الحمل بالتركيب على مفرداتها بقصد بيان حالات الإعراب

وهي رأسا أن السحاة العرب لم يلتصوا بالصفات المناسبة إلى الحمل والتراكيب بوصفها وحدات متكاملة ، لا من حيث بناؤها ووظائفها ولا من حيث دلالاتها ذلك أنهم مثلا لم يصمموا الجمل إلى أحاسيسها العامة تصميما مستقلا من حيث الإثبات والنفي والاستفهام والشرط والنداء والتعجب إلح ، كما لم يشيروا إشارات كافية إلى معانيها ودلالاتها في ضوء المقام وسباق الحال وما يلزمه من ظروف ومساسات اجتماعية واكتفوا في أكثر الحالات بالتركيب على مفردات الحمل وأجرائها من حيث المسى والمعنى ، ولم يحاولوا جمعها في سق واحد ، متآلف الذات والصفات في إطار نظام واحد متكامل ، فجاء النحو في جملته تقعيذا للمفردات ، لا لأحاسيس الحمل

وتصنيف الحمل إلى أحاسيسها العامة بوصفها بناء متكاملا في المنى والمعنى ، يسهل على الباحث الحصول على الحقائق اللغوية كاملة دون ريب أو اصطباع وله بعد - إن شاء التفصيل - الوقوف على حواص مفردات الحملة أو التركيب فهي حالة الحمل المنصبة مثلا يعتمد إلى حصر أدوات النفي ، ويتأمل مواقعها وطرائق تورييعها ، وسان مدحولاتها من أسماء أو أفعال ، وهكذا الحال في الأعاط الأخرى للحمل ، كالاستفهامية والشرطية إلح والباحث - أحده بهذه السبيل - يصمم الوصول إلى حملة الحقائق الصرفية والنحوية معا ، وهو بهذا يؤكد رساط العلمين بعضهما بعض ، كما يؤكد المقولة المشهورة عند الثقاة من الدارسين من أن الصرف تمهيد للنحو أو مقدمة له . وهو بهذه السبيل أيضا يكون

قد يحترط في أهم وظائف النحو ، ومعنى بذلك الكشف عن موقعية مفردات الجملة ، وبيان العلاقات وأوجه الربط بينها وفي هذا الكشف وذاك البيان ما فيه من إدراك خواص الجملة برسمها بوضعها بناء متكاملًا في مبداء ومعناه وهذا ما التفت إليه بعض البلاغيين وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني

ومن الواضح أيضًا ، أنه متى كنت لتصوص مسجله صوت أو مكتوبة بالكسابة ، صوتية - من السير على الدرس أن يفهم على الخواص الصوتية للغة المدروسة ، فيعكف على ملاحظتها وتتبع أنماطها وسماتها العامة والخاصة ، فيصل من كل ذلك إلى تشكيل النظام الصوتي لهذه اللغة وهذا النهج المتكامل الجامع بين هذه المستويات الثلاثة (الأصوات + الصرف + النحو بمعنى علم التركيب) بصير الباحث إلى تشكيل أنظمة الساء وهيئاته المكونة له ، وبصيح هذا النهج د فائدة هي عملية الإيصال والتوصيل المتمثلة في المعنى العام للجملة أو التركيب ، ذلك المعنى الذي لا سم الوصول إليه إلا بهذا لتحليل المتكامل لكل هذه المستويات المذكورة ، على ما ترى مدرسة «لندن» اللغوية ، بقيادة أستاذنا «فيرث»

ولي هنا يحذر من أن يشير إلى نقطة مهمة قد يغيب إدراكها على كثير من الناس ذلك أن كل منهج لتفعيد للغة صالح للعمل به ومفصل اتباعه ، ولكن في إطار أهدافه وأعرافه وبوعية الأحدين به فالقصة هي قضية اختيار هذا المنهج أو ذلك وفقًا لحاجة المختار وموقعه في دراسة اللغة أو تعلمها . فهناك من المناهج ما يلقى رعاية المتخصصين ، وهناك ما يصلح للمحخصصين والمتعلمين ، وهناك ما يناسب المتعلمين ، وبخاصة في المرحل الأولى من التعليم

والحقيقة المرة تؤكد أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل ، الإفاده الكاملة من المناهج المطروحة في السوق اللغوية أو التي تطرح في المستقر القريب أو البعيد بالنسبة للغة العربية في وضعها الحالي في جميع النطاق والأصقاع العربية

نظهر هذه الصعوبة أو الاستحالة بوجه خاص في تعليم لغتنا في المراحل الأولى من التعليم ذلك أن اللغة العربية قد عرلها أصحابها ، وانتعدوا عن التعامل معها وبها في حياتهم العامة والخاصة . ولم يعد لها موقع يعنى بقيمتها وقدرها بوصفها اللغة القومية إلا في القليل السادر وفي ظروف محددة ، تفرصها الماسبات أو المسئوليات ، وما أقلها الشارع العربى فى عمومها مشحون بالتلوث اللغوى ، من عاميات ورطانات ولسر أجنبية ، وبعبارة ملحونة معلوطة

فإذا ما انتقلنا إلى فصول الدراسة فى كل المراحل بلا استثناء ، ألفينا عملاً من الأمر . تقدم موادها فى اصطاع وتكلف ، وتقدم فواعدها فى صورة قوالب حامدة ، معرلة عن مادتها الحية ، لا يدرك المتعلم مصدرها الحقيقى ، ولا يدرك كيف يفعلها ويصيد منها فى صبط كلامه وإحكام بئانه

وكلنا يعلم أن هذا المتعلم قد يستوعب هذه القواعد بصورة ما ، ويصحح فيها بحاجاً ملموساً فى الامتحان ، ولكنه للأسف يطرحها جانباً أو يهملها أو يساهها بمجرد معادرتة لمقعدده فى فصول الدراسة . وهو فى حقيقة الأمر معدور ؛ إذ إنه لا يجد أية فرصة فى الانتفاع بها أو استخدامها ، حيث لا وجود فعلياً أو حقيقياً للمادة التى يفترض أنها تمثل ضوابطها وقوامها الذى تقوم عليه ، وهى اللغة العربية فى صحيح معناها

القضية هنا ليست قضية قواعد اللغة ، وإنما هى فى حقيقة الأمر قضية اللغة العربية فى عمومها ، بقاء وقواماً

ليس من شأننا فى هذا المقام أن نناقش مشكلات لغتنا ، وما يلحقها من صعوبات وتعقيدات ، ولكن لا علينا أن نشير هنا إلى أهم مشكلة تواجه هذه اللغة وتحرمها من التفاعل ومدّ حل الوصل بينها وبين أهلها . تتمثل هذه المشكلة أساساً فى الانقراض من حولها ، غارقين فى استخدام العاميات والرتانات المحلية

والأجنبية ، ولا نحاول إلا نادراً - الاقتراب منها أو التعامل معها بأدائها نطقاً قدر الطاقة ، وبإلتئامنا نأخذ بهذا السهج الزاهر ولو بالتدريج ، حتى نغرن على هذا الأداء وبمرور الزمن يعتاد الناس على هذا الأداء ويقومون ألسنتهم ، ويصحح هذا الأداء عادة وسليقة .

اكتساب اللغة (أية لغة) يطلق من مدأين متصلين غير منفصلين شيئاً ما عبرنا نحن عهما بقولنا «اسمع وأسمع» ومعنى ذلك باختصار شديد ، أن أهم عامل من عوامل اكتساب اللغة هو السماع الدائم المتكرر للغة المراد تعلمها ، والإسماع ، أى أدائها جهراً ، فيسمع الإنسان نفسه وغيره ، على وفق ما سمع واستقر في ذهنه فالسماع حصيلته وجود اللغة بالقوة والإسماع أى إيراد الكلام نطقاً - يعنى وجود اللغة بالفعل .

ودليل ما نقول تعاملنا مع العاميات وغيرها من صور الكلام الحاربة في السوق اللعوية العامة يتكلم الناس بالعاميات بطلاقة وإنفاق لقواعدها وخصوصياتها دون معلم أو حدود مرسومة ، أو مباح مقرر - كل لدى حدث ويحدث هو التفاعل الحى بين هذه العاميات وأهلها يسمعونها ليل نهار ويتكلمون بها طوال الوقت

أما اللغة العربية الفصحى فقد حرمت وما تزال محرومة - من هذا التفاعل الذى يسعى الالتفات إلى أهميته ودوره في اكتساب هذه اللغة وتقريب الشقة ما أمكن بينها وبين أهلها ولكن يبدو أن هذا السهج في اكتساب اللغة قد عاب عن أصحاب اللغة ، عامتهم وخاصتهم على سواء ، في حين أن لدينا من وسائل هذا التفاعل ما من شأنه أن يعين القوم ويمكنهم - وإن بالتدريج - من الاستفادة من هذا السهج ، وهو أمر سهل ميسور وسائل الإعلام المطبوعة ، الإذاعة (والتليفزيون) والقراءة الجهرية (المصالعة) في فصول الدراسة تقع موقع القمة في

هذه السبيل ، وبخاصة أننا قوم نسمع ولا نقرأ ولكن يبدو أن هذه القمة قد انهارت وليس لها أثر يعدل موقعها المأمول المرعوب . إعلام منطوق مشوب باعوجاج لألسر وتماقر الدات والصفات ، من عاميات متعرقات متافرات ، وعربية إن قدر لها وجود - مخلوطة معلوطة ؛ والمطالعة إن كان لها وجود تقدم على هامش الدروس مجرومة من تفعل إمكاناتها التي تتمثل في تدريب التلاميذ على الأداء الصحيح على المسنويات كافة ، صوتية وصرفية وبحوية ومعنى والمعلم الحصيف العارف بموقعه وأهميته دوره ، في مكنته أن يجعل منها أرضاً حصنة لاستتراع ما شاء له من معرفة لغوية تؤتي أكلها دون عناء يذكر ولكن أنى لنا ذلك كله ، والفوم عاقلون عن هذه الفرصة ، لدهبية التي فاتهم اعتنامها على وجهها الصحيح وبعد ذلك ومن قبله ، يحار الناس بالشكوى من اللغة العربية وصعوبتها وحمودها ، ويصفونها بالعجز والقصور عن الوفاء بحاجاتهم وهم في ذلك واهمون بلا شك ؛ إذ إن هذه الأوصاف كلها هم الأولى بها والأحق بسستها إليهم لقد أراحوها من مواقعها ، وانصرفوا عن الحوار والتفاعل معها ، فبدت في نظرهم بكرة باشرة ، ليس من سبيل إلى اللحاق بها أو الافتراء منها ولو حاولوا لظفروا بالانتباس إليها ، وسوا قدرنا غير قليل من عطائها

وراد من أوهام لشاكين بركيز شكائتهم على «النحو» بالذات ، كما لو كان «النحو» هو اللغة حسماً وبهاء غير ملتفتين إلى المستويات الأخرى ذلك أن «النحو» ، وبخاصة لإعراب ، كثر الكلام فيه وحوله في فصول الدراسة وخارجها وتناسى القوم معلمين ومتعلمين - أن هذه المستويات الأخرى ، من أصوات ومعاد - لها كتابها وأهميتها في دراسة اللغة وتدوقها وفهمها على وجهها الصحيح فالأصوات مثلاً هي لبسات الكلام ، وهي مادته الأساسية ، ومع ذلك لم يجد لها مكاناً في مقررات الدراسة في مراحل التعليم العام ، وبحطىء لباس

متخصصين وغير متخصصين - في أدائها ، وليس هناك من مرشد أو معلم وليس هناك أبصا من إحصائير من يدرك أخطاءه النطقية في كلامه ، وربما يظن أنه على صواب في كل ما ينطق به . والأمر في ذلك كله في حاجة إلى تخصص موقع معين لدراسة الأصوات أداء ونظاما في المراحل الأولى من التعليم في الأقل

والشكاوى من النحو وصعوباته لها آثار قديمة فقد روى الخاطب في «الحيوان» «قلت لأبي الحسن الأحفش أتب أعلم الناس بالنحو ، فلم لم تجعل كتبك مفهومة ؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما بالك تقدم بعض لعويص وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال أنا رجل لم أصع كتبى هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ، ولو وصعتها هذا الوضع الذى تدعو إليه قلت حاجتهم إلى فيه» ويروى أيضا أن واحدا منهم قال «النحو أوله شغل وآخره نعي»

ومعروف ما كان بحرى بين الشعراء والنحاة من حصومات وحدل ومناقشات حول حوار هذا المثل أو عدم حوارها ، كما كان هؤلاء الشعراء يصفقون بعلل النحاة وأقيستهم وهذا الحدل والنقاش حرى أيضا بين النحاة والفراء ، كما كان بحرى بين النحاة أنفسهم

ولقد كان لهذه الشكاوى من صعوبة النحو وتعقيد مسائله صدى واسع في أعمال الدارسين ، في القديم والحديث . وفى القديم انصرف جماعة من النحويين إلى محاولة التيسير على المتعلمين بإصدار مختصرات نحوية ، وإن كانت في حملتها ، تدور في فلك المطولات التى تناسب المتخصصين ، من حيث احتواؤها على أبواب النحو ، أو اقتصارها على جانب منها ، ولكن دون ترديد في التفريعات أو التعليقات التى تثقل كاهل الدارسين ، مع اختلاف أصحاب هذه المختصرات فيما يقدمون وما يصرحون حاسا من قصاها ومسائل نحوية

من هذه المختصرات «مختصر النحو» للكسائي ، و«الأوسط في النحو»
للأحمش ، و «الحمل في النحو» للرحاجي ، و«متر الأجرومية» لابن أحرور
المعري ، ومختصرات ابن هشام : «الإعراب عن قواعد الإعراب» ، وقطر البدي ومن
الصدى ، وشدور الذهب» ، وطلت هذه المختصرات تقدّم لاشئ المتعلمين بصورها
القديمة ، حتى مطلع العصر الحديث ، بل إن بعضها ما يزال مقررًا على المتعلمين
في أكثر من موقع في معاهد العلم المختلفة ، دون إعادة النظر فيها لتطويرها أو صقل
مادتها من حيث الترتيب والتقسيمات ، وشرح غوامضها أو التعليق عليها

أما حركة تيسير النحو في العصر الحديث ، فقد رادها رفاة الطهطاوى في
كتابه «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» . وقد كان هذا الكتاب بداية عهد
حديث في المصنفات التعليمية في قواعد اللغة العربية استناد فيه الطهطاوى من
«متر الأجرومية» من حيث الاختصار على الأبواب الأساسية للنحو ، كما استناد
من أعمال الفرنسيين في كتبهم الخاصة باللغة الفرنسية

وتناعت المحاولات بعد ذلك في سبيل تيسير النحو التعليمي وتحليصه من
التعقيد والاضطراب وإن كانت هذه المحاولات قد سومت في اتجاهاتها ومادتها
وأسلوب تقديم هذه المادة

فمن هذه المحاولات ما يعد امتدادًا للمختصرات القديمة من حيث المحتوى ،
ولكنها اختلفت منها بأسلوب العرض والتمثيل والشرح والتفسير ، مع الاستفادة من
الأساليب التربوية في تقديم المادة العلمية في الكتب التعليمية بوجه عام من هذه
محاولات ما ظهر في كتاب «قواعد اللغة العربية» الحفنى باصف وكتاب «النحو
الواضح» لعلى الحارم ومصطفى أمين . وهذا الكتاب الأخير بقسميه (الابتدائي
والثانوي) ينماز من سابقه وغيره من المحاولات الخالفة ، بذكر الأمثلة أو النص
الفصير الموضح للباب النحوى الذى يود صاحبه عرض مسائله ، ثم تتبع ذلك

بالشرح والتفصيل ، منتهيا باستنباط القاعدة المراد الوصول إليها ، مع إردفها بمجموعة من التدريبات التي تعين المتعلم على الفهم والاستيعاب والحق أن هذا الكتاب يعد الانطلاقة الحقيقية إلى سائر الاتجاهات التجديدية في قواعد العربية في الوطن العربي كله

وهذا ما حدث بالفعل ، إذ سرعان ما امتلأت السوق بمحاولات فردية وجماعية ترمى إلى تسهيل النحو وتقريب قواعده ، على المستويين التخصصي والتعليمي طهر كتاب إبراهيم مصطفى «إحياء النحو» (١٩٣٧) الذي قدم فيه رؤية جديدة ، تختلف في محملها عن كل ما قدمه الأقدمون من مذهب وأراء في تعقيد أبواب النحو ومسائله وعلى الرغم من كل ما وحّه إلى هذه الرؤية من انتقادات واعتراضات ، فإنها نحت في إثارة اللعويين والمهتمين بشئون اللغة من هيئات وأفراد على حدّ سواء

ففي عام ١٩٣٨ عهدت وزارة المعارف إلى لجنة من كبار اللعويين والأدباء النظر في هذا الموضوع وتحليل النحو من تعقيداته ، فعمدت اللجنة أكثر ما عمدت إلى مسائل فرعية تتركز في الإعراب ووجوهه ، وعرضت مقترحاتها على مجمع اللغة العربية بالقاهرة فأقرها في محملها ، ودخل المجمع بثقله إلى هذا الميدان ، وحاول رحاله تقديم أفكار متناثرة في هذا الشأن ، ومارالت محاولته حذرة على قدم وساق حتى الآن

ثم توالى الجهود الفردية في هذه السبيل ، وهي كثيرة من أظهرها ما صمعه أمين الخولي ١٩٤٢ ، مر كرا على بعد شديد لمهج الدرس اللعوي العربي الذي أدى في النهاية إلى اضطراب قواعد اللغة واضطراب الإعراب وكثرة وجوهه إلى حد يصعب على المتعلمين استيعابها

ولم تقف الجهود الفردية عند هذا الحد ، بل ظهرت موجة عارمة من التيسير دأب اتجاهات عدة ، تختلف باختلاف ثقافات أصحابها ، وأهدافهم من التيسير فكان هناك التيسير على المتخصصين من طلاب الدراسات العليا وأشباههم ، كما ظهر ذلك في كتاب «النحو الوافي» لعباس حسن ، و«النحو المصفي» لمحمد عبيد ، ومن كان هذا الأخير أحصر من سابقه في الشرح والتفصيل واشتد الساق في تيسير النحو للمتعلمين ، متمثلاً ذلك في تلك العناوين الراقية مثل «تهذيب النحو» ، «القواعد الأساسية» في تعليم النحو و«تجديد النحو» و«النحو الوطفي» إلخ . هذا بالإضافة إلى نوع ثالث من التيسير بعناوين مختلفة ، حاول أصحابه الأحد بالاتجاهين السابقين كليهما في عمل واحد ، فجاء العمل في هذا النوع خليطاً من المستويات ليس داعياً كبير لأي من الفريقين المتخصصين والمتعلمين . ظهر هذا النوع بوجه خاص في تلك المحاولات التي ملأت السوق اللغوية من كتبيات أو مذكرات تطرح على طلاب الجامعات والفرق العليا من التعليم العام حدث هذا ومارال يحدث حتى وقتنا هذا في سبيل تيسير النحو وتقريب قواعده من الخاصة والعامة ، ومع ذلك لم يزل النحو ولم تزل مسأله مثارا للشكوى من الكفاية ، وما انفكّ الناس عن اتهام اللغة العربية بأسرها بالحمود والنحلف وعدم قدرتها على تلبية حاجاتهم من وسائل الإيصال والتوصيل . واتهام اللغة العربية بالحمود والنحلف اتهام باطل ، ويبقى أن يوجه إلى أصحاب اللغة أنفسهم ، إذ هم الذين عرلوها وكهوا عن الحوار معها ، فقعدت حيويتها ، وحرمت إمكاناتها من التفعيل والعطاء ، وانقطع حب الوصل بين الحاشيين أو يكاد ، وكان الخفاء ، وهم في الحق مصدرة وصانعوه .

أما الشكوى من صعوبة «النحو» وتعقيده فمردها إلى مجموعة من الأسباب المتشابهة ، أهمها في نظريتين رئيسيتين يتظمان حملة ما يثار حول هذه المشكلة

الأول :

السبب الأول متصل اتصالاً عضوياً بما قررناه سابقاً أكثر من مرة ونتيجة طبيعية له ونعني بذلك عرول اللغة صاحبة هذا النحو ، وعدم التفاعل معها بالاستعمال الخي المباشر فكأن قواعد النحو حينئذ أشبه شيء بأحجار جُمعت لإرساء قوائم لبنت متوهم وجوده ، أو لتمكين حواسه من الاستقرار وتشكيل هندسته تشكيلاً يضمن له الصلاحية لأداء وظيفته المخصصة له من مكس وراحة ومتعة كذلك . هذه القوائم ، تلك التي لم تنعم بالبناء ولم تحط بما يبرز دورها من مادة نرتكر عليها ، لا تلتصق أن تصدأ أو تتأكل ويعطيها التراب ، وتصح أثراً بعد عين كذلك الحال بالنسبة لقواعد العربية التي تجمع وتقدم للدارسين معزولة عن مادتها وبنائها ، وهي اللغة التي طرحت وتطرح لها هذه القواعد لصطلها والحفاظ على قوامها اللغة العربية الآن (بهذا الوصف) في وادٍ ، والقواعد المنسوبة إليها أو الموصوعة لها في وادٍ آخر . فكيف إذن يأس كل قبيل بقبيله ويعم التفاعل بينهما ، وينادلان الأحد والعطاء ، عما بصم لهما الحركة والحيوية والنمو والاردهار ؟ فلا عجب والحال هذه أن يمر الناس من النحو ومشكلاته ويتبدرون به وبواضعيه والمسئولين عنه .

الثاني :

يتمثل السبب الثاني في الشكوى من هذا النحو (المعزول عن مادته) في طرائق تعقيد مسائله وأساليب تقديمه للدارسين منهج أو مناهج للتتعهد مصطربة ، تنحو أحيانا إلى مسلك الأقدمين ، وتحاول أحيانا أخرى النروع إلى ما سموه « التحديد أو التهديد أو التفسير » بانساع مناهج التعقيد معوجة ، يقصها التكامل أو التألف بين حيوطها وحطوطها . يظهر ذلك واضحا في أعمال من يُعتون « بالمحددين » في دراسة النحو ، حيث يعتمد بعضهم إلى إهمال بعض أبواب النحو ،

أو صمّ الحالات المتشابهة في شيء والمتخالفة في شيء بعضها إلى بعض ،
وإحصاءها جميعاً لحكم واحد ، كما يبدو ذلك مثلاً في محاولة نفر منهم صمّ خبر
كان وأخواتها إلى باب الحال

وقع هذا الخلط بين المباح وما يرال يقع ، وكانت النتيجة خلطاً في القواعد
واضطراباً في نظامها . وليس هذا فقط ، فقد جاءت أساليب تقديم هذه القواعد
للمتعلمين بصورة لا تفي بأغراضها من المهم والتدقيق والاستيعاب . تقدم القواعد
وتشرح بأمثلة تقليدية مصطعة أحياناً ، محرومة من سياق نصّ مناسب ، تظهر فيه
وبه خواصها وتحدد مواقعها وأدوارها في البناء . ومعلوم أنه لا فائدة من تقديم قاعدة
غير مستخلصة من كلام متصل أو جملة من النصوص التي من شأنها أن تعين
الدارس على استخلاص قواعده بتحريدها من السياقات الحقيقية والأمثلة الواقعية
في صورة حكم عام

ويريد الأمر صعوبة وخلطاً انتحاء بعض المعلمين في فصول الدراسة إلى
استخدام اللغة العامية بلهجاتها المتسافرة في دروس النحو إيهام بذلك يفقدون
القدوة والمثل الطيب أمام المتعلمين وأمام مسئولياتهم الأدبية وتكون النتيجة
النهائية صياغاً للوقت والجهد ، وحرمان المتلقين من الفهم الصحيح والاستيعاب لما
يطرح عليهم من مادة ، لما أصابها من خلط وتشويه ، مصدرها الخلط والتشويه في
أسلوب التقديم ولعته .

ينضاف إلى كل هذه السلبيات في معالجة النحو ومسائله ، ما درج عليه
هؤلاء المجددون أو جملة كبيرة منهم من التركيز على «الإعراب» ووجوهه المختلفة ،
مع الدخول في تفاصيل هذه الوجوه من حيث الجوار والاحتمال أو المنع ، على
عادة بعض الأقدمين في هذا الشأن . وواضح أن هذا النهج من شأنه أن يشكل
حملاً ثقيلاً على ذاكرة المتعلم ، ولا يسعفه على الاستيعاب ، لكثرة الحرثيات

والمرعيات للحالة الواحدة ، فيحار في لملتها ، كما يحار في الاختيار منها وفي تفصيل وجه منها على آخر .

وسدو أن التركيب على الإعراب ، دون الجوانب الأخرى للنحو (معنى علم التراكيب) ، أصبح عادة وتقليدا متعيا في التأليف والتعليم في عصرنا الحاضر ، حتى لكأن النحو هو الإعراب ، وأن الإعراب هو النحو ، وليس الأمر كذلك بحال من الأحوال .

النحو عند العارفين هو علم «التراكيب» syntax ، هو بهذا المعنى يختص بالطر في ثلاثة جوانب أساسية متصلة غير مفصلة هي الطر في مادة تشكيل البناء واختيارها ، وفي نظم هذا البناء وهندسته ، وفي طرائق أو وسائل الربط بين مكونات البناء . هذه الجوانب الثلاثة هي الشغل الشاغل للنحو في كل اللغات ، ويضاف إليها جانب رابع ، هو الإعراب في اللغات المعربة ، كاللغة العربية . وبعبارة أخرى ، يطر النحو في الصنيع أو الألفاظ المختارة من حيث مناسبتها أو عدم مناسبتها لهذا التركيب أو ذاك ، مع مراعاة موقع كل منها وملاءمتها لخصائصها ، وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن في اللغة المعنية ، وطبقا لأنماط النظم والهندسة في بناء هذه اللغة والطر في الصنيع أو مكونات البناء وفي مواقعها غير محدد ما لم يرتبط أو يتعلق ببعضها ببعض على طريق مخصوصة ، حتى يكون هناك تماسك وسك بين هذه المكونات ، فيصبح البناء (التركيب) ذا هيئة معينة وقوام خاص .

هذه هي الجوانب الثلاثة التي يشغل بها النحو ويشغل الساحة عند الطر في تراكيب اللغات بعامة . ويبقى الجانب الرابع وهو الإعراب الذي يعرده بعض اللغات والطر في الإعراب مهم ، إذ به تكمل مسيرة الطر في تراكيب اللغات المعربة ، وهو المنسج عن صحة هذه التراكيب أو عدم صحتها ، وهو أمانة صلاحيتها ، والكاشف عما قد يكون فيها من عموص أو لبس .

ومن اللافت للنظر أن بعض الدارسين في القديم قد ألقوا إليها بتعريفات تشير صراحة إلى إشعال النحو بالبحث في التراكيب ، بل زادوا على ذلك ، وصمموا تحت مطلته مسائل متنوعة ، تنسب إلى فروع اللغة الأخرى كالصرف والأصوات وغيرهما

يقول ابن جنى . «النحو هو انتحاء سميت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتشية والجمع أو التحقير والتكثير والإضافة والنسب والتركيب ، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها ، فيطلق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شدد بعضهم عنها رُدَّ به إليه»^(١)

وأوضح منه وأوضح في التركيب على سببة دراسة التراكيب إلى النحو ، قول «الخصري» في حاشيته على ابن عقيل ، محددا مفهوم النحو بأنه «يطلق على ما يقيم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى . ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستسطة من كلام العرب ، يعرف بها أحكام الكلمات حال أفرادها ، كالإعلال والحذف والإبدال وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط لنحو السواصح وحذف العائد وكسر همزة إن أو فتحها أو نحو ذلك . وعلى الثاني يختص بأحوال التراكيب»^(٢)

ومثل هذا التعميم ما صنعه ابن مالك في ألفيته ، وأشار إليه بقوله :

وأستعين الله في ألمية مقاصد النحو بها محوية

حيث حشا ألفيته هذه بجل أحكام التراكيب وخواصها ، ومسائل شتى وقضايا متنوعة من الأصوات والصرف كليهما ، على ما هو معروف

(١) الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٤

(٢) حاشية الخصري على ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٠

فكان ثلاثة الرجال قد أطلقوا مصطلح «النحو» على حملة قواعد اللغة ، صوبية
وصرفية ونحوية ، وهي ما يمكن أن يعبر عنها جميعا «بالخراماتيكا» grammar ، أي
«علم القواعد» وهذا في الحق - ما صرح به بعضهم من حساب النحو مساويا
«للخراماتيكا» . يقول الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» (ص ٤٢) - «هذه الصناعة
تسمى باليونانية غراماطيقى ، وبالعربية النحو» .

ولكن على الرغم من حودة هذه التعريفات نظريا ، وصلاحياتها مطلقا
لدراسة النحو دراسة علمية دقيقة ، فإن التطبيق العملي لهذه المبادئ التي
نتظمها هذه التعريفات ، جاء ناقصا وقاصرا عن أداء مقاصدها وعمايتها . فالملاحظ
أن النحويين المحترفين في مجملهم قد ركزوا على الإعراب ووجوهه ، وتناولوه
بتفصيل مبالغ فيه ، سيطر على جهودهم المتواضعة في تناول المبادئ الأخرى من
موقعية وربط ، حتى لتكاد هذه المبادئ لا تجد لنفسها موقعا يفي بقيمتها وأهميتها
في منظومة أركان التحليل النحوي معناه الدقيق ، وهو البطر في التراكيب ،
وهيئاتها ومكوناتها ، بلا تهريق خاص بين أركان هذه المنظومة

نعم ، لا ننكر أن هؤلاء النحاة قد وجهوا شيئا من الاهتمام بمواقع الكلم في
الحمل والعبارة ، وبوسائل الربط بها ، ولكن ذلك كله جاء مفرقا متناثرا ، مشارا
إليه إشارات سريعة في أبواب النحو التي صُنعت وورعت طبقا لخالات الإعراب
وجوهه ، حتى ليطن المرء أن النحو هو الإعراب ، وأن الإعراب هو النحو وهذا
النهج في التحليل النحوي المجاور لأساسيات التحليل العلمي هو السائد من
المسيطر على أعمال المتأخرين من النحاة ، وسار على طريقته هذه جملة من
يسمّون بالمجددين في الدرس النحوي في عصرنا هذا الذي يعيش فيه

أما البلاغيون فقد كانوا أعمق نظرا وأوسع إدراكا لمقاصد النحو وعمايته ، من
رفاقهم النحويين . وحه هؤلاء البلاغيون اهتماما كبيرا - نظرا وتطبيقا - إلى

أساسيات التحليل النحوى بمعناه الدقيق ، وبخاصة فيما يتعلق باختيار مكونات
الركيب ومواقعها وصمها بعضها إلى بعض ، والتعليق أو الربط بينها

يظهر ذلك كله فيما صنعوا فى آثارهم ، وأتوا فيه بما يعدل أهمية هذه
الأساسيات فى دراسة التراكيب وتحليلها ، وخصصوا له علما من علوم البلاغة ،
هو ما يعرف «بعلم المعانى» ويسدو أن شيخنا الكبير المرحوم الأستاذ على الساعى
كان على إدراك تام بأهمية هذا العلم وعلو قيمته فى الدرس النحوى ، فسماه
«النحو العالى» وهذا حق وصدق

ولقد رسم هذه الخطوط الأساسية فى تحليل التراكيب جماعة من رؤاد
السلاعيين ، وعلى القمة منهم «عبد القاهر الجرجاني» فى حديثه الفذ عن النظم
وطرائق تأليف الكلام ، معتمدا فى ذلك كله على معانى النحو وأحكامه ، وما يمكن
أن تقدمه هذه المعانى والأحكام من إمكانات ترشد المؤلف أو الناطم إلى حودة
التراكيب وسكها

يقول عبد القاهر ، مشيرا إلى المبدئين الأولين فى تأليف الكلام وتحليله ،
وهما اختيار مكونات التأليف ومواقعها بالنسبة لآرائها فى الجملة والعبارة ، «ليس
النظم إلا أن تصع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قواعده
وأصوله ، وتعرف مساهجه التى نهجت فلا تريخ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت
لك ، فلا تحل شىء منها» . ومعناه باختصار شديد ، أنه يشغى النظر أولا فى قيم
مكونات التأليف ومعانيها النحوية ، ثم يتبع ذلك بوصف كل مكون منها فى موقعه
المناسبت له ، أو كما يقول هو «فيعرف لكل من ذلك (يعنى المكونات) موضعه
ويحىء به حيث يسعى له» . ويوصف ذلك الأمر كله على صرب من التمثيل
بقوله «ويطر فى الحروف التى تشترك فى معنى ، ثم يفرد كل واحد منها
بخصوصية فى ذلك المعنى ، فيصع كلام من ذلك فى حاص معناه ، نحو أن يحىء

«عما» في معنى الحال و «بلا» إذا أراد معنى الاستقبال ، «وبأن» فما بترجح بين أن يكون وألا يكون «^{١١}

ولقد أدرك عند القاهر ثاقب فكره أن النظر في معاني المكونات وقسمها وفي وضعها في مواقعها المناسبة لها لا يكفى لإقامة بناء متكامل متنسق الوحداني ، متماسك اللسان ، بحيث يصير ذا قوام معين وهئة مخصوصة فانصرف بقوة ومركيز إلى الأساس الثالث من أسس إقامة البناء أو النظم ، وهو التعليق والربط بين الكلام يشير إلى هذه الفكرة بعبارة موحزة بارعة بقوله «ليس النظم سوى تعليق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها سبب بعض»^{١٢} ثم يؤكد ذلك بمزيد بيان ، مشير إلى أن الكلمة المفردة لا قيمة لها ولا معنى ما لم تكن في سلسلة تمتطمها ، ويعلق بعضها ببعض يقول «ليس لنظم شيء غير توحى معاني النحو وأحكامه فما بين الكلام وأما إن معنى لدهر جهد أفكارنا ، حتى نعلم للكلم المفردة سلوكا بنظمها وجامعا يجمع شملها ويؤلفها ، ويجعل بعضها سبب من بعض غير معاني النحو وأحكامه فيها ، طلبا ما كل محال دونه»^{١٣}

وللإعراب (وهو الأساس الرابع في تحليل النحو العربي) نصيب من الاهتمام كبير عند البلاغيين وإن لم يشطحوا في القوون فيه ، شطح النحاة المحترفين إيهام اكتهو ببيان قيمته وأهميته ، من حيث كونه أمانة صالحة التأليف أو فسادها ، ومن حيث كونه مفتاح المعاني المتعلقة في المكونات والتركيب جميعا أو قل (بعبارة) إن الإعراب هو حمار مبادئ التأليف في لغوية ، وهو المرآة الكاشفة عن صحة مبادئ الأخرى أو فسادها

١١ - لائن الإعجاز ، ص ٦٦ - ٦٧

١٢ السابق ص ٤٩

١٣ السابق ص ٢٥

يقول عبد القاهر الجرجاني في ذلك المعنى . «قد علم أن الألفاظ معلقة على معانيها ، حتى يكون الإعراب هو الذى يفتحها ، وأن الأعراس كامنة فيها ، حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذى لا يتغير نقصان كلام ورحلته حتى تُعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم ، حتى يُرجع إليه ولا يسكر ذلك إلا من يسكر حسه ، وإلا من عالط في الحقائق نفسه»^(١)

أما أن الإعراب - كما يقول عبد القاهر وسحر نهج بهجه - هو أمانة صحة التأليف أو فساده ، وأنه المفتاح المستخرج للمعاني السحوية العاصمة ، ويمكن توصيحه وتأكيده بتلك الأمثلة كثيرة الشيوع على ألسنة غير العارفين معرفة مناسبة بقواعد التأليف الأخرى من ذلك على صرب من التمثيل قول بعضهم إن ثمة (أو هناك) رأى آخر برفع كلمة «رأى» يقول المصححون إن هذا المتكلم قد أخطأ في الإعراب ، إذ كان اللارم الصب لا الرفع . يقول نعم إنه أخطأ ، ولكن الخطأ في أساسه إنما يرجع إلى عدم معرفة هذا القائل بالمعاني السحوية لمكونات الجملة ، ولم يدرك مواقعها المقررة لها لم يتبين له أن «ثمة» اسم إشارة للدلالة على الظرفية المكابية ، وأنها بذلك تشكل «شبه جملة» ومعلوم أن شبه الجملة في العربية لا يقع مبتدأ ، وما لا يقع مبتدأ لا يقع اسماً «لأن وأخواتها ولا اسماً لكان وأخواتها» فالسبب عليه الأمر ، متوهماً أن «ثمة» في موقع الاسم ، وتكون كلمة «رأى» حينئذ حبراً ، فترفع ، في حين أن الصواب نصبها اسماً «لأن» مؤخرًا ، وثمة شبه جملة حبر مقدم . ومعنى هذا أن الخطأ في الإعراب سببه الخطأ في قواعد التأليف ، وكان هذا الإعراب هو المفصح والمنبىء عن كل ذلك

ولنا أن نوجز قضية الإعراب هذه (بمعنى علاماته ووجوهه) ، ومنزلته في نظام التأليف ، بقولنا : «إذا جاءت لسان البناء صحيحة ، ووضعت في موقعها الصحيحة ، وتعلق بعضها بعصر تعليقاً صحيحاً ، جاء الإعراب صحيحاً لا محالة»

(١) السابق ص ٢٣ - ٢٤

لقد صنع النحويون وصنع البلاغيون ، وشتان ما بين الصنيعين الأولين لم يعدلوا في درجة الاهتمام بين أركان دراسة النحو والنظر في وحوه التأليف .
والآخرون أخذوا هذه الأركان منظومة متكاملة ، لا يغنى أحدها عن الآخر ، ولا يمار من صاحبه ، فلكل منها دوره وفعاليته في التحليل . ومن ثم يوجه الاهتمام إلى بيان هذا الدور وخصوصية هذه الفعالية ، دون تريد في جانب ونقصان أو تهاون في جانب آخر . إنما الكل سواء في منظومة التحليل ، وإن كان هناك فرق ، فهو فرق في الخصوصيات والأدوار ، لا في الأفضلية ودرجة الاهتمام .

هذا النهج البلاغي في دراسة النحو وتحليل مسأله لم يحط بالتفات مناسب من النحاة قديهم وحديثهم على سواء . وظل الإعراب وحوه تفسيراتها المتناثرة محور الاهتمام ومدار محمل العمل في دراسة النحو وتقديمه للدارسين ، حتى يمر منه الناس ، والمتعلمون بوجه خاص ، وانتقلت الشكوى إلى اللغة داتها ، واللغة براء من كل ما يسببون إليها من صعوبة وحمود ، كما قررنا قبل أكثر من مرة

ما الحل إذن ؟

أو قل ما السبيل أو السبل التي من شأنها أن تريح هذه الشكوى أو أن تحفف من وطأتها وإن بالتدريج ؟ هناك سبل عدة موعة ، وهي مع كثرتها وتنوعها يمكن صمها جميعا تحت مسارين اثنين : متصلين غير منفصلين

المسار الأول :

يمثل هذا المسار في وجوب السعى نحو عقد مصالحة بين اللغة وأصحابها واللغة بطبيعتها (أبة لغة) في لهمة شديدة إلى هذا العقد وتمعيه بصورة عملية واقعية إنها بوصفها ظاهرة اجتماعية - لا تعيش وحدها ، بل لابد من التبادل بينها وبين أهلها أحدا وعطاء ولا يكون ذلك بحزن قواعدا وصوابها في الدهر دون تعين لها لتوظيف مادتها (وهي اللغة) نطقا ، قدر المستطاع . ونأتي ذلك عن

طريق القدوة . وفي مقدمة هذه القدوة البيت ودور التعليم ، والمتخصصون والمتخصصون ويأتى على القمة من كل ذلك المسئولون وأصحاب القرار أما الإذاعة (الراديو والتليفزيون) فهي حير سبيل وأقواها تأثيراً ، ما لها من خصوصية العموم والانتشار ومسرلة أدبية وقومية ، بوصفها لسان القوم أجمعين ، تحكى حياتهم وتعبر عن شخصيتهم وموقعهم ، دون تفرق بين الطبقات والفئات والثقافات . هذا بالإضافة إلى أن خطابها تمتد أناة الليل وأطراف النهار ، وتتلقاه الجماهير ، دون إعداد أو استعداد مقصود ، فتطبع آثاره في الذهن والنفس ، وتصبح هذه الآثار محروبا فادلا للتفعيل والامنياح مه ، كل على قدر طاقته وسعداده

والعود إلى الكلام ، المفصيح ، الصحيح المكتوب بالقراءة الواعية المسأية عامل له أثره في اكتساب اللغة وسهولتها ولكن القراءة في هذا الشأن لا تصارع الاستعمال الحى للغة بالحدث وتحريك اللسان وتدريبه على أداء وطيفته ، وفقا خواص السية الصوتية للغة هذا بالإضافة إلى أساقوم سماع ولا يقرأ إلا في القليل النادر ، وهي أوقات محصورة

المسار الثانى :

المسار الأول لسانق لا يحاور أن يكون صربا من الصبح وإرشاد القوم إلى بهج فاعل في سبيل تقريب الشقة بينهم وبين لعنتهم القومية ، وفي تحقيق نوع من الإلف بين القبليين ، حتى يأس كل قبيل بقبيله ، فيرول الحياء وتراح الشكوى من الحاسين ، وإن بالتدريج وقد أشربنا إلى هد وداك بالتمثيل ، دون وضع لمعايير وصوابط معينة ، حاكمة بقود إلى الهدف المرعوب والقصد المطلوب

أما هذا المسار الثانى فهو ذلك الذى يسعى أن توضح له رسوم وخطوط تصمم له شئ من الحاح في تحقيق أعراضه وإيجار عاداته المأمولة ذلك أنه معنى توضح اللغة في دور العلم ، وكيهيات التعامل معها وأساليب تقويمها ، ونحاصه فيما

يتعلق بقواعدها أو يحوها لدى تدور حوله لشكوى ورااد المصور منه ، و بصرف
عنه الناس ، كما انصرفوا عن لعتة وهذه أفكار مقترحة حول هذا الموضوع ، أشربا
إلى شيء منها سابقا بالتصريح أو السلمح

اللغة العربية في دور التعليم :

المفروض أن هذه الدور مصرنة مبني ومعنى ، والمفروض أيضا أن يكون لسان
القوم هناك هو اللسان العربي ، وبخاصة في تلك الدوائر التي تتركز مسئولياتها
ال رسمية و لغوية على دراسة اللغة دراسة علمية دقيقة ، يقابل حاجة لمخصصين
من الدارسين الذين يحري إعدادهم ليكونوا حماة اللغة ومعلميها وحاملي لواء
شرها وتقرب لشقة سها وبين أهلها ، عامتهم وحاصهم على سواء

هذا هو المفروض بل لو احب أن يكون ، ولكن الواقع لعل في هذه الدور
جميعا لا يسير على هذا النهج ، ولا يلتزم بتحقيقه في قليل أو كثير

فاللغة العربة في دور التعليم نشكو العربة والوهن والتلوث في أسية
لمدارس وساحتها تفرع ذلك رطانات ولهجات متباينة ، بدر أن تحد العربية لها
مكانا وسط هذا الرحام هذا واقع معروف سائد بين الجميع من معلمين ومتعلمين
بلا فرق وهذا الوضع العريب له وجود طاهر بل سيطرة على التعامل اللعوى في
فصول الدراسة نفسها

نحدث هذا الخلط والاضطراب بصورة أشد وأكثر تساعا في مدارس اللغات
وما أشبه ، حيث تكسو اللسان العربي بكل صور أدته عيوم كثيفة ، تجمعت من
أحواء بعيدة مختلفة تسمع رطانات عربية كسيحة ، مخلوطة رطانات متنافرة من
لغات أحسية ، مسوحة في أدائها ونطقها ، مخلوطة في تراكيبها ومعانيها

ويأسف الإنسان العريب المخلص حين يلمس هذا الوضع عبر الفضول في
لمعاهد العلب والكليات الجامعية فاللغة العربة بلهجتها ورطاناتها ، قليلاً ما تفارق

ألسنة أصحاب البيت ها وهناك يستوى فى هذا السطح الغالب كل المتمس إلى هذه المعاهد والكليات ، بمن فيهم أولئك الذين بدبوا أنفسهم للتخصص فى دراسة العربية ، ورعايتها وبأصيل علومها وفى بعض الكليات العملية ، يلمس المرء تلوثا لعويا يصيب اللسان ويؤدى الآذان ، حيث تتداخل اللغات وتتشاك اللهجات ، مشكلاً ذلك كله تراكمات صونية متباينة ، تعجر عن البيان ، وليس لها فى دينا اللغات قوام أو كيان .

يحدث هذا وأكثر منه فى هذه الدور ، وبعض متسيها بذلك يشعرون ، ولكنهم - مع ذلك - لا يحاولون ولا يصنعون شيئاً يخفف من وطأة هذا التلوث ، وهم فى حقيقة الأمر على ذلك قادرون

هناك فى دور التعليم العام وجوه شاط لغوى عديدة ، يسهل الالتفات إليها وتفعيلها من أيسرها وأقربها مالا أحاديث الصباح قبل الانتظام فى فصول الدراسة ، وجماعات الخطابة والمناظرات ، وما إليها من الحوارات والمناقشات الجماعية بين التلاميذ ، أو بينهم وبين معلمهم وهناك أحيرا - وليس أحرا تدريب الدارسين على القراءة الجهرية ، مع تخصيص وقت محدد لها أمام معلم كفاء أما المعلمون فهم القدوة فى ذلك كله ، فهم المثل الذى يقتدى ، والذى يرسم الخطوط لساء مسطومة من السلوك الاجتماعى الصحيح ، وعلى القمة من كل ذلك السلوك اللعوى ، إذ هو قطب الرضى الذى تدور حوله ونعتمد عليه كل أنماط السلوك ، ونسبى عن قوته أو ضعفه ، وعن صلاحه أو فساده .

والانتحاء نحو التعريب سبيل من أهم سبل التخلص من هذا التلويط اللعوى فى الكليات العملية و«التعريب» عندما لا يعنى تعريب التعبير دور تعريب التفكير لا يكون التعبير صحيحا ، ولا مقبولا ، ما لم يعتمد على تفكير سليم سدوقه ويصلح مصدر للعود إليه والامتيانح منه عند تحريك محروبه وإبراره إلى

الواقع فى صورة مادية حقيقية تتمثل فى التعبير كتسا أو نطقا . إن التعبير مهم يكن نوعه أو عطه لا يأتى من فراع ، وإنما يستمد مادته ويشكل هيئته ويسى قوامه من المحزون الفكرى للإنسان وقدما قالوا . كيفما تفكر يكر كلامك .

والتعريب بهذا المفهوم ليس بالأمر السهل على كل أولئك الذين درخوا لسبب أو لأخر - على الاستسلام - تفكيرا وتعبيرا - للسن الأجنبية ، ورأينا أنهم لو حاولوا وجربوا السمودج العربى وحبروه لكان حيرا لهم ولطلابهم ولجتمهم لدى يحتصهم ويتوقع منه الوفاء ، لقاء ما قدم لهم من حير وعمه

اللغة فى مراحل التعليم العام :

بأتى المتعلم إلى المدرسة وهو خالى الوفاص من الثقافة اللعوية المأمول اكتسابها فى بيوت اتفقت كلمة الجماعة على أن تكون مسبح النور وموطن الهدى للإنسان وتؤكد إسناسه بالعمل على تثقيفه وإصلاح حاله ، وعلى تقديم الحرة له ، ويطويح قدراته واستعداده للعيش فى جماعة ، وفقا لخاصيته الأساسية ، وهو أنه اجتماعى بطعه .

هذا التثقيف وذاك التطويح ، لا يكون إلا بالتواصل المباشر ، وأداته الأولى والأحيرة هى اللغة ومن السديهى ، بل من الطيعى ، أن تكون هذه اللغة هى لعة الجماعة بأسرها ، دون تعريب بين قبيل وقبيل ، أو طائفة أو طبقة أخرى ومعلوم أن اللغة التى تنمار بهذه الصفات فى مجتمعنا العربى ، هى اللغة العربية الفصيحة الصحيحة وهذا ما تؤكد التقاليد ، ويسجله التاريخ وتنص عليه دساتير القوم أجمعين ، وهو أيضا ما استقر عليه الرأى وتلقته الجماعة بالقبول .

وبذا كانت هذه اللغة محرومة من التعامل والحوار معها فى الحياة العامة ، فلا أقل من أن تلقى رعاية وعناية خاصة فى دور العلم ، حتى يشتد قوامها وتعيد حيويها ، وتال حطا من الألفة والتصالح بينها وبين أهلها .

بداية الاهتمام والرعاية في هذه المعاهد ، تنطلق من المراحل الأولى من التعليم ذلك أن هذه المراحل تمثل حجر الزاوية في تربية الإنسان وثقافته تثقيفا عاما ، يفي بحاجاته في مواجهة الحياة ، وتثقيفا خاصا في اللغة بوصفها الأداة الأساسية في الوفاء بهذه الحاجات

في مراحل التعليم العام بالدات ، ينبغي أن تكون هناك خطة محكمة ذات رسوم وخطوط عريضة ، يهتدى بها المسئولون هناك ، لتيسر عملية التعليم وتطويعها بالقدر الذي يعين على الفهم والاستيعاب واكتساب الخبرة والدربة في التعامل مع اللغة

هذه الرسوم والخطوط قد أشرنا إلى شيء منها بالتصريح أو التلميح في غير موضع من هذا البحث ولكن لا علينا الآن أن نريدها بيانا وتأكيدا - وإن بإيجاز شديد - لنصنع منها مسهجا مقترحا يشي بشيء من تكامل الساء ، واتساق وحداته وتآلفها مع بعض .

هذه الخطوط والرسوم كثيرة من أهمها في نظري ما يلي

أولا - توصيف المادة :

يقصد بتوصيف المادة هنا وضع خطة محكمة لدروس اللغة العربية ، وتحديد أعداد ما يراد تقديمه من هذه اللغة على مراحل التعليم ، وتوزيعها على هذه المراحل بقرار في البدء أن هذا العمل يحتاج إلى وعي شديد وحس كافي ، حتى تؤتى الخطة في مجموعها ثمارها المرجوة في رأينا أن هذا التخطيط حملة وبعصلا - هو مسئولية ذوي المعرفة الواثقة باللغة العربية وبعروعها نظرا وتطبيقا لمعرفه وحدها ليست دات عاء ، ما لم تفعل تفعيلا عمليا ، يفي بموقع اللغة وحقيها من الاهتمام ، كما يفي في الوقت نفسه - بحاجة المدارس من المادة في هذه مرحنه أو تلك أو في كل المراحل مجتمع

المرشجون لهذا الأمر عندنا هم أهل الخبرة لا أهل الثقة أهل الخبرة هم الذين مارسوا مهنة التعليم أو أشرفوا على سيرها إشرافاً فعلياً ، وفابلتهم في عملية التعليم بعض المشكلات التي وعوها ، وأدركوا كيميائيات التحول منها في العاجل أو الآجل أما أن يترك الأمر للهواه أو الراعقين بأسمائهم ومواقعهم الوظيفية في مخاوف أو الهيئات العامة ، فهو صرب من العنث الذي لا يثمر إلا فساداً ، وانتهاكاً لهدر بقيلين اللعنة والمتعلمين .

المتخصصون في الدعة العربية وحدهم هم أهل الملعب وهم رحاله العرفون بالساحة وأبعادها ، وكيف يسير لشوط في سلام وأمان بحركات شبيطة خفيفة محسوبة ، حتى تحقق الأهداف المأمولة

ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء الرجال مؤهلين تربوياً أيضاً ، حتى يستطيعوا وضع الأمور في نصابها الصحيح ، من حيث التورن بين المادة وأسنان الدارسين ومراحل مسيرتهم التعليمية ، ومن حيث التدرج بالريادة والإضافة ، وفقاً لدرجات السلم ولا مانع بل لعله من الواجب أحياناً - أن يستعينوا برجال التربية من لديهم الحكمة والخبرة في أصول التربية العامة ، قصداً إلى التحويل والتسيق في خطة الدراسة أما أن يسند العمل كله إلى التربويين غير المتخصصين في علوم العربية - كما يحدث أحياناً - فهو أمر مشكوك في مصداقيته ، وربما يؤدي إلى الخلط والاضطراب في خطوط المسح ، كما هو معروف مشهور

هذه الطائفة من التربويين لسوا من رجال الملعب اللعوى لكادحين في ساحته ، العارفين بأركانه وحجراته إنبهم - عند الاستعانة بهم - أشبه بالواقفين على أطراف الساحة ، لتقديم الصبح أو الإرشاد أو التنبية إلى الأحسن والأفضل .

وفي كل الحالات ، يسعى على هؤلاء المخططين واصعي مساهم الدراسة في لتعليم العام أن يأخذوا في الحسبان المسادى التالية

١ - أن اللغة العربية (وغيرها من اللغات) كل متكامل ، ذات فروع عدة ، ولكل فرع منها نوع من الشعية ونوع من الاستقلال . يعطى كل فرع منها حقه من النظر والاهتمام ، حتى يصل في النهاية إلى تغطية كل جوانب اللغة ، بصورة مناسبة لهذه المرحلة العامة .

٢ - أن تقدم المادة وترسم خطوط مقرراتها بصورة متدرجة ، وفقا لأساس التلاميذ وثقافتهم ، ومراحل الدراسة ، حتى يصل في النهاية إلى قدر كافٍ من المعرفة اللغوية التي من شأنها سلامة اللسان بطقا وصحة القلم كتابة قدر الإمكان .

٣ - أن يكون التدرج في وضع خطوط المادة عادلا متوازيا ، بحيث يتم الوصل الكامل بين السابق واللاحق ، دون حدوث خلل أو فجوات أو انقطاع لحبل الوصل في المسيرة كلها .

٤ - ألا يطعنى فرع من فروع اللغة على غيره ، إلا بقدر ما يستحقه هذا الفرع أو ذاك من وقفات متأنية خاصة ، نظرا لأهميته في البناء اللغوي ، أو لصعوبات طاهرة فيه .

٥ - أن فروع اللغة يكمل بعضها بعضا ، ومن ثم كان من الختم في كل الحالات الاعتماد على النصوص . إن النص المناسب ببناء لغوي مصغر يستظم مجمل الطواهر اللغوية . ومن ثم يمكن استغلاله والإفادة منه إفادة حقيقية في معالجة كل ما يروم المعلم معالجته .

٦ - ويتصل بهذا المدأ السابق ، ضرورة الاهتمام بمادة القراءة ، بالتركيز على نصوص القراءة الجهرية . القراءة الجهرية هي قمة عوامل اكتساب اللغة .

ثانيا - المعلم ،

لا خير في مسيح ولا قيمة له ما لم تتلقه يد صناع قادرة على تفعيله وتوصيله إلى الدارسين بصورة سهلة شائقة ، تبعث على الاهتمام والتفاعل ومن هنا يجب

الاهتمام البالغ باختيار المعلم الكافى لأداء هذه المسئولية ليس كل عارف باللغة قادرا على توصيل هذه المعرفة ونقلها إلى الآخرين . لابد للمعلم أن يجمع بين الحسنيين : المعرفة العالية باللغة ، والمعرفة التربوية اللازمة لإيجاز عمله وتسيير العملية التعليمية بحصافة ورشد .

والمعلم قدوة ، وله تأثيره البالغ فى أثنائه معرفة وسلوكا ، فيسعى أن يكون متراً من شوائب الأداء النطقى ، كاللثغة والغافة والثأأة واللكنة ، وما إلى ذلك مما يعيب أداءه وينقص من قدره . ومن الطبيعى أن يلتزم معلم العربية باللغة الفصيحة التى يتحمل - أدبيا ووطيميا - مسئولية تقديمها للناشئة . الكلام بالعاميات والطرانات المحلية مرفوض فى حملته ، وإن ساغ له أحيانا العود إلى بعض العبارات أو الكلمات العامة ذات القبول فى سياقها ، بوصفها نماذج تعبيرية تقليدية تساعد على الفهم والإفهام ، أو بوصفها مصطلحات أو ما أشبه ذلك .

وليس من المغالاة فى شىء أن نشير إلى أهمية أن يكون المعلم حسن الترة والهيئة ، وفاء بموقعه القيادى ، وتكريما لشخصيته ودوره الرائد

ونبقى بعد الخطوة الثالثة المتممة للعملية التعليمية ، وهى ذات أهمية خاصة

فى هذا السياق

ثالثا - تقديم المادة :

المادة هى اللغة القومية . واللغة (أية لغة) بناء متكامل ، كل لبساته ووحداته لها دورها فى عملية الإيصال التوصيل . وهما ينبغى مراعاة الخطوط العريضة التالية فى مراحل التعليم العام ، وفقا لما يلائم كل مرحلة من المراحل الثلاث الابتدائية والإعدادية والثانوية .

المرحلة الابتدائية :

فى هذه المرحلة السابعة يسعى اتباع هذا النهج الذى نراه صالحا وملائما للزوار المحدد

١ فى السنوات الثلاث الأولى من هذه المرحلة تقدم اللغة العربية تقديما حصيفا راشدا ، بقصد تعرف حواصها وأبعادها المميزة لها ، متعين فى ذلك أهم عوامل اكتساب اللغة ، وهو السماع والحديث السماع من معلم باح كفاء ، مع الاستعانة بالنسجيات الصوتية المختارة اختيارا دقيقا ، مع البدء فى حصر التلاميذ وتشجيعهم على الحديث بهذه اللغة ، كلما أمكن ذلك

٢ بعد فترة أو فترات مناسبة ، تصمم القراءة الجهرية إلى هدين العاملين ، معونة ومؤكدة لدورهما فى العملية التعليمية والمفروض أن تأتى القراءة الجهرية مسوعة من حيث الطول والقصر والسهولة والصعوبة ، ومن حيث نوع المادة من حكايات وقصص وأخبار أو قطع أدبية جميلة تحكى أمورا لصيفة بحاة التلميذ ومجتمعه الصغير

٣ - التدريب على المناقشة والاشتراك فى الحديث مع المعلم أو الصحاب ومن حير السبل فى التدريب على اكتساب اللغة ، القراءة الجهرية الجماعية ، والأناشيد والأغنى ، وكل صرب من الكلام الجماعى ، إذ فيه تشجيع للكافة ، وعجوب لصاعنهم

٤ - الهدف الأساسى من كل هذا الذى سبق هو التدريب على صحة الأداء اللغوى فقط ، دون لدحول فى مناهات قواعد اللغة بكفى نوحية الدارسين إلى صحة النطق وسلامة لساب التركيب

٥ يستمر العمل بهذه الخطوط السابقة فى السنوات الساقية من المرحلة الابتدائية ، وإن شئ من التعديل بحسب الحال ، مع البدء فى تقديم إشارات

حقيقة إلى بعض قواعد اللغة الأساسية في أثناء القراءة الجهرية ، وتقديم
نصوص أدبية مناسبة لهذه السن من القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب
المعاصر نثراً وشعراً

والنصوص ليست للحفظ فقط وإنما لتقديم أفكار جديدة ورؤى موعنة ، تريد
من كفاية الصغير ، وتنمية قدراته ، وتفعيل طاقاته وذلك لا يكون إلا بالفهم
والاستيعاب لما يقدم إليه

المرحلة الإعدادية :

هذه المرحلة هي واسطة العقد في التعليم العام ، وبخاصة إذا علمنا أن
حموعاً من التلاميذ قد يقطعون عن الدراسة ، ويصرفون إلى محلات الحياة
الأخرى عند نهاية هذه المرحلة ومن ثم تجب العناية الفائقة بهذا الموقع ، باتناع
أسلوب في تقديم المادة الدعوية يضمن للتلاميذ العوز بالحسيين وذلك على
الوجه التالي

١ اتناع مجمل الخطوات السابقة المقترحة بالنسبة للمرحلة الابتدائية ، مع تكثيف
العمل بها وتعميقها ، قصداً إلى تأكيد المحصول المعرفي الذي تلقاه الدارسون
قبلاً ، وتمهيداً لإعدادهم إعداداً متدرجاً يطلق بهم بسهولة ويسر إلى المرحلة
الثانوية حائمة المطاف بالتعليم العام .

٢ - وهذا يقتضي اشتراكهم اشتراكاً إيجابياً في كل ما يقدم إليهم من مادة تكثف
القراءة الجهرية ، وتمتد أوقاتها المخصصة لها ، بحيث تكون الفرصة مناسبة
للمناقشة ، والنوحية نحو ما يراد أو ينسعى إصلاحه أو معرفته من المادة ،
وبخاصة فيما يتعلق بالأداء الصوتي ، وتدريب اللسان على النطق الصحيح

٣ - يبدأ المعلمون في الوقوف - بحصافة ورشد - وقفات خاصة متأنية لشرح بعض
الصوائط اللغوية ، صوتية أو صرفية أو نحوية أو دلالية دون تفصيل أو تفرع

٤ - لا مانع من تخصيص دروس معينة لبعض فروع اللغة ، كالنصوص وما يناسب هذه السن من قواعد النحو والمفروض أن تقدم النصوص بصورة تعين على اكتساب اللغة وتنمية المهارات على التعامل معها ، وتعرف شيء من خواصها مبني ومعنى ولا يتم ذلك بحال إلا بإلقاء النصوص إلقاء صحيحا من معلم عارف بقواعد الأداء الصوتي بناء وطلاء ومن بعده يتجاوز التلاميذ هذا الأداء بوجه أو بآخر ومن الختم أن يُسقى ذلك كله بالإشارة إلى المصموم العام للنص ، وما يستظمه من أفكار وما ينسب عنه من قيم ، وما يلفه من ظروف ومساببات وتبقى المعاني الحرفية أو الفرعية لبعض المفردات أو التراكيب ، حتى يحين وقتها المناسب في أثناء القراءة وبعدها ، مع تسجيل كل ذلك ما أمكن

أما قواعد النحو (وهي المشكلة الحقيقية في التعليم العام) فتحتاج من المسؤولين كافة إلى وعي شديد وحرية كافية . يجب أولا الاتفاق على ما يقدم من هذه القواعد في الفرق الثلاث ، مع ملاحظة التدرج والاتساق التام بين مفرداتها من فرقة إلى أخرى . وفي كل الحالات ينبغي الاقتصاد في هذه المرحلة بالذات على ما من شأنه أن يؤدي إلى صحة الأداء اللغوي كتباً ونطقاً كما يجب ثانياً استخلاصها من نصوص فعلية متكاملة . القواعد لا تأتي من فراغ ، ولا تقدم حجارة مبروعة من بنائها . وفي النهاية تجرى تدريبات مناسبة ، لتأكيدا أو استيعابها ، شعوريا أو تحريريا .

٥ - يميل بعضهم إلى تخصيص وقت معين ، لما سَمَّوه «التعبير» . وهذا شيء صالح مقبول ، ولكن بشروط تضمن نجاحه وأداء غاياته

أولها . طرح أكثر من فكرة على التلاميذ ليختار كل واحد منهم ما يحلو له ويناسب ميوله واستعداداته .

ثانيها تدور مناقشة حرة حول الأفكار المطروحة بين المعلم وأبنائه ، أو بينهم بالتداول وتعاور الأدوار ، حتى يمرتوا على التفكير الحر بلسان مقبول . ثم يطلب إليهم - إن كان ضروريا - أن يكتبوا ، كل فيما يختار

ثالثها : الاقتصار على الموضوعات اللصيقة الصلة بهذه السن ، وبالحياة التي تلت الدارسين ، مع التدرج المناسب إلى أفكار أخرى أعمق وأوسع

المرحلة الثانوية ،

وهي حاتمة المطاف في التعليم العام . وهي بهذا الموقع تعد الركيزة الأساسية لإعداد الناشئة لمواجهة الحياة ، أو للتمهيد الواعي الرشيد للمرحلة الجامعية . مرحلة إعداد رجال المستقبل ، الموط بهم تسيير شئون الحياة وكشف أسرارها وكمهيات التعامل معها . وهذا يقتضى من المسؤولين نظرا واعيا وتخطيطا راشدا لمسيرة التعليم في المرحلة الثانوية ، حتى نصمم تأهيلا وافيا بحاجات الاحتمالين ' قطع الشوط والاتجاه إلى الحياة العامة بعد هذه المرحلة ، أو مواصلة المسيرة نحو الجامعة .

هذا ما ينبغى عمله فيما يتعلق بكل المواد المقررة في هذه المرحلة الفاصلة . وهذا أيضا ما يجب الالتزام به والعمل على إبحاره بصدق وإخلاص بالنسبة للغة العربية . ذلك أن هذه اللغة بوصفها اللغة القومية ، هي الأداة الفاعلة الأساسية في تنمية الأفكار واكتساب المعرفة ، وتوسيع دوائر الرؤى لكل ما يلف أصحابها وأهلها من ظروف وأحوال . وهي في الوقت نفسه - السلاح الأكيد الفاتح لكل المغاليق من أسرار المعرفة وضروب العلوم والفنون الأخرى ، وهي السبيل الأولى لاستيعاب ما تقدمه هذه المعارف والعلوم والفنون ، ولهضم كل أولئك ، فيصبح مكوّنا جديدا في لحم الإنسان ودمه ، فيقوى الجسم ، ويريد الفكر غمًا وتعميقا

ومن هنا ، كان لنا أن نشير إلى شيء من الخطوط العريضة متى نظر
صلاحيتها للوفاء بموقع اللغة القومية ، ونعكسها من أداء أعراسها لعلمية
والاجتماعية في إطار المرحلة الثانوية من التعليم وذلك على الوجه التالي

١ - بصرف أولا إلى تأكيد ما سبق في المرحلتين السابقتين من معرفة ومعلومات
لعوبة ، مع التعميق والتوسيع والريادة وإضافة فروع مكلمة للبناء اللغوي العامة

٢ يتم التأكيد بالمرحلة ، مع الاعتماد طوال الوقت على القراءة الجهرية ، إذ هي
السبل الأسمى إلى تحقيق هذه الغاية ، لانتظامها كل ما يحتاج إلى معاودة السطر
فيه (وهي غيره) . القراءة الجهرية كما أشرب إلى ذلك أكثر من مرة هي
القمة في اكتساب اللغة وتسميتها وصفها

٣ والتوسيع هنا نقصد به محاولة إحراء شيء من التفصيل ومريد من التوضيح
للمسائل أو القضايا اللغوية التي لم تنل حظها سابقا من الدرس أو النظر
الذي يعدل أهميتها وذلك كالعود إلى نص أدبي أو قاعدة نحوية مسها
الشرح من حفيها في المرحلة السابقة . وأهمية العود إلى هذه الحالات وبحوها
تظهر في تأكيد الماصي وفي تمهيد الطريق إلى تلقى الحديد أو ما ينبغي إضافته
في هذه المرحلة بدءا من المرحلة الأولى .

٤ من المفترض أن تصاف مواد جديدة ، أو أن يمتد حبل الوصل في مواد أشير
إلى شيء منها في المرحلة الإعدادية ، قصدا إلى لم حواسها والاتيان على
محملها في صورة متكاملة أو ما يشبه أن يكون كذلك .

للأدب وبصوصه مكان معلوم ووقت مرسوم في هذه المرحلة وهذا يجب
الاتفاق برؤية راشدة على توزيع أعماط الأدب ومونه ونوعيات بصوصه على الفرق
الثلاث ، بالتدريج المناسب لكل فرقة ، حتى لا يحدث انفصال للحلقات المسيرة
أو ساعد بينها وعندها أنه من الأولى البدء بالأدب الحديث وبصوصه ، مع

الارتفاع خطوة خطوة أو فرقة فرقة إلى آخر المطاف الذي يفرّره المسئولون من أهل
الخبرة والصعة

وهي كل الحالات يسعى الاقتصار في تقديم المادة على الخطوط العريضة
الأساسية التي ترسم مفهوم الأدب وعصوره ومراحل تطوره وفنونه ، مصحوبا كل
ذلك بالصيغ الموصحة أو الكاشفة عن حوص هذه العصور وتطور مادتها ،
وبوعات فنونها

ويرى بعضهم ضرورة تخصيص وقت معلوم وقدر محسوب «للسلاعة»
وعلموها وهذا أمر مقبول بل قد يكون ضروريا شريطة أن تأخذ في الحسبان أن
لسلاعة العربية وعلموها تمثل حل الوصل بين الأدب واللغة ومن هنا يمكن
الإفادة - خير إفادة - من مادنها في تعميق التدوي الأدبي ، والكشف عن موطن
الجمال في التعبير وملاءمته في مباء ومعناه للمقام الذي صنع من أحله أو
وقع فيه ومن الواضح أن هذا التعبير - بصفته تلك - لا يكون ولا يصح إلا إذا
حات مكوناته اللغوية صوتية وصرفية وتركيبية على نسق لغوي موسوم
بالسبك والحبك والتلاؤم والتألف بين مباء ومعناه .

ومعنى ذلك كله أن علوم السلاعة لا يمكن تدوقها أو استيعابها إلا من خلال
صصوص مختارة من ناحيتها الأدبية واللغوية ، ولا أصبحت قواعدها وضوابطها
أشبه بقوالب حامدة ، تصب في الأدهان صفاً ولا تعيد شئت دال

ويأبى السحو أو قواعد اللغة التي تحاج في هذه المرحلة الثانوية إلى لمريد
والإضافة كماً وكيفاً ، وإن بأقدار محسوبة تفي بحاجة الطالب إلى استخدام لغته
استخداماً صحيحاً ، كتباً ونطقاً وفي الإمكان تحقيق هذا العرص على لوحة التالى

١ مراجعة ما تمّ تقديمه في المرحلة الإعدادية ، لتأكيد ، وعهيد للدحول إلى ما
يراد إضافته

٢ - تصاف أبواب جديدة من النحو إلى ما سبق طرحه قبلاً ، مع مراعاة التناسق بين السابق واللاحق ، حتى تضمن تكامل المسيرة ويصل إلى العاية في سهولة ويسر

٣ قواعد اللغة شكة من القوانين الصابطة لهيئة البناء ، والراسمة لأبعاده وحدوده والبناء هو اللغة نفسها ، ومن ثم لا يمكن عزل القواعد والنظر فيها من فراغ لابد من الاعتماد على النصوص المتكاملة التي تبرز فيها فعاليات هذه القواعد ، وقيمتها في إحكام البناء وتماسك لسانه

٤ تقدم القواعد الأساسية ، بالتدرج من فرقة إلى أخرى ، دون الدخول ألبتة في التفريعات أو الجزئيات التي قد تفسد على المتلقي مواصلة المتابعة والاستيعاب

إن تقديم النحو (أو قواعد اللغة) في هذه المرحلة العامة ، أي مرحلة ما قبل التخصص ، ينبغي اقتصاره على مجموعة القواعد الأساسية التي من شأنها عصمة المتعلم من الخطأ قدر الإمكان في لغته ، حديثاً قراءة وكتابة وهذا ما عبر عنه عبد العليم إبراهيم وسماه «النحو الوظيفي» يقول في مقدمة كتابه الموسوم بهذا الاسم «النحو نوعان ، نحو وظيفي ، ونحو تخصصي ويقصد بالنحو الوظيفي مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو ، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة أما النحو التخصصي فهو ما يتحاور ذلك من المسائل المتشعبة والبحوث الدقيقة التي حملت بها الكتب» ومثله ما روى عن بعضهم في التقديم من قولهم «يسعى ألا يشغل غير المتخصص بالنحو إلا بمقدار ما يؤدي إلى السلامة من الخطأ» وشبه بهذا الكلام ما عبر عنه رفاعة الطهطاوي في مقدمة كتاب «التحفة المكتوبة في تقريب العربية» ، حيث عرف النحو بأنه «فن تصحيح الكلام العربي كتابة وقراءة» وخلاصة هذا كله أنه ينبغي الاقتصار في النحو في

المراحل العامة على ما يقود الكلام الصحيح والقراءة السليمة ، دون تحليل أو الدخول في الخريجات والتمريعات .

٥ - الأمثلة والشواهد المقدمة للتوضيح ومريد من البيان ، يجب أن تكون حبة ملائمة - قدر المستطاع - لثقافة الطلاب ، ومحاكية للواقع دون تعسف أو اصطناع .

٦ - يحتتم الدرس بالتدريب مشافهة أو بالكتابة ، على حسب الحال ، قصدا إلى تأكيد المادة ، وتعويدا للطلاب على تفعيل هذه القواعد بأنفسهم

٧ - كل هذا يحتاج إلى تخصيص وقت أو دروس محددة في جدول الدراسة لتقديم هذه القواعد المعتمد استخلاصها على النصوص دائما وأبدا .

٨ - يوحد النحو على أنه نظام ضابط للنساء من جواب أربعة هي اختيار اللغات ومواقعها المناسبة لها والعلاقات الداخلية بينها ثم الإعراب فليس من الخائر علميا وعمليا التركيز على الإعراب وحده ، كما يفعل بعض المعلمين

وهنا يتساءل لم يقتصر بعضهم في تقديم قواعد اللغة على «النحو» بالمفهوم الضيق الذي ذكرنا ؟ النحو معناه الدقيق ذو اتصال وثيق بالصرف بل والأصوات أيضا فالصرف إن هو إلا مدخل إلى النحو أو تمهيد له ولا قيمة للصرف إلا بتفعيله في خدمة النحو وللأحكام والطواهر الصوتية دور مهم في طلاء الساء وتكوينه بما يناسب هيئته ونظمه ، من سر وتعيم وفواصل صوتية .

الرأي عندما أنه في تناول الصرف في هذه المرحلة ينبغي أن يقتصر على تلك الأبواب والمسائل التي من شأنها أن تخدم النحو ، وتعين على تحليل التراكيب وتفسير خواصها ، وفقا لمكوناتها من صيغ صرفية وذلك كالاقتفاء وتصريف الأفعال والتعدي واللزوم ، والكلام على النوع (التأنيث والتذكير) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) أما الإعلال والإبدال ومآلف لفهما فمكائهما مرحلة أعلى وهي مرحلة التخصص

وتقدم هذه المسائل والأبواب حسب الحاجة إليها عند مناقشة حوص التراكيب ، وطسعة نظمها ، ذلك النظم الذى لا تستقيم حواسه ونسب هيثاته إلا نعرف لنباته الصرفية المكونة له أما تقديم الصروف معرلا فى هذه المرحلة غير المتحصصة ، فلا يفيد فى قليل أو كثير وبهذه السبيل يكون قد أحدا «السحو» عماء العام دى الإطار الواسع المعروف علميا بعلم القواعد grammar

ومن لحواب المهمة من حواب اللغة التى ينبغى الالتفات إليها فى مراحل التعليم العام نكل مراحلها ، دراسة الأصوات وهى علما أن هذا الصرع من فروع اللغة يكاد يكون مهملا إهمالا تاما فى هذه المراحل . يبدو أنه قد عاب عن المسئولين حقيقة أن اللغة (أنة لغة) سلسلة من الأصوات المسوقة سقا معسا فى صوره براكيب ، وفقا لنظام كل لغة وهذا يعنى أن عدم تناولها أو لنحاور عن ساد طسعتها وحواصها قد يؤدى إلى اخطأ فى حسم الساء نفسه ، وهو واقع بالمعل بين طلاب هذه المراحل (ن وفى غيرها)

والنظر الذى يريده عدد ساول أصوات اللغة هما لا نعى الدحول إلى ميدان البحث لنطرى فى التفريعات واخرنيات ، ومتابعة هذه التفريعات والخريثات للوصول منها إلى وضع نظم صوتية وإنما الذى سعيه ونصيح ببحاره هو مجرد الوقوف من وقت إلى آخر - عند أصوات العربية لتدرب الطلاب على نطقها الصحيح ، ونعرف حواص كل صوت ، حتى يمكن الطالب من تفعيل جهار النطق نفعلا سليما ، فيأتى كلامه فى محمله صحيحا مقبولا

تعقيب :

بمى أن شبرها إلى فروع أخرى ، بحسبها مكملة لمنطومة الدر من اللعوى . وهى «من اللغة» (الثروة اللفظية) وسبيل النظر فيها فى هذه المراحل العامة ، العود إلى المعجمات ، ونظام الكتانة والخط

المعجمات :

يكتسب الفرد لعنه ويسمىها ويعمقها بالتبادل الدائم بالحديث بينه وبين أهل سنه كما يعتمد هذا الاكتساب وتلك التسمية على القراءة وقد نهوته في هذا المجال أو ذاك معانى بعض المفردات ، فيحتاج إلى تعرفها بطريق أو آخر ومن أهم وسائل الوصول إلى هذا الغرض بالنسبة للطلاب (وعبرهم) الرجوع إلى المعجمات

والمعجمات في العربية كثيرة كثيرة ملحوظة ، ولها مساهم في التأليف مختلفة وطرائق في ترتيب المادة متنوعة ، فمنها ما تأخذ بالنظام الصوتي ، أى بحسب محارج لأصوات في اللفظ ، كما في كتاب «العن» للحليل بن أحمد ، ومنها ما يتبع ذلك النظام المعروف بنظام الباب والفصل ، كما في «الصحاح» للحوهري «ولسان العرب» لابن منظور و«القاموس المحيط» للفيروزبادي في صنعتها القديمة

والأنسب في كل الحالات لطلاب التعليم العام الرجوع إلى تلك المعجمات الحديثة ، الأحدة بنظام لترتيب «الألفبائي» ، وهي كثيرة أيضا ومن أشهرها «المعجم الوسيط» وموجزه المعروف «بالمعجم الوحيد» وكلاهما من صنع مجمع اللغة العربية بالهاهرة ، ومنها أيضا «المجدد» و«مختار الصحاح» إلخ

هذه المعجمات وبحوها هي الأولى بالاعتماد عليها في مراحل التعليم العام ، لسهولة التعامل معها في الكشف عن المعانى ومع ذلك ، يحتاج تلميذها ويعرف وسائل الكشف فيها إلى كفاية وحصافة من المعلم ، إذ إن مادتها جديدة كل الجدة على الدارسين ، ومن ثم يجب الاقتصاد على المبادئ الأساسية التي يعنىهم على الوصول إلى طلبتهم

ولرأى عندما أنه لا يبدأ العمل بها إلا في أواخر لتعليم الإعدادي ، مع الانتقال بالتدريج إلى شئ من التوسع ولتعميق كلما ارتقى الطالب في سواد الدراسة حتى بهانة الثانوية العامة

ولا مانع مطلقا من أن يشير المدرس إشارات حقيقة حسب الحال إلى فكرة المعاجم ووظائفها وتاريخها ومناهجها المختلفة ، دون الدخول في أية تفاصيل أو تفريعات غير مناسبة

وللمعلم الخيار : إما أن يقدم المواد المعجمية في أثناء الاشتغال بالمواد الأخرى ، كالنصوص مثلا ، وإما أن يقف عندها وقفات خاصة في أوقات معينة والأولى الأحد بالخيار الثاني ، إذ هو الأكيد في التحصيل والاستيعاب . ويتوقف الأمر كله على مساحة الأوقات المخصصة لفروع اللغة .

نظام الكتابة ،

المفروض أن يوضع نظام الكتابة لأية لغة على وجه كافٍ لتصوير نطق أصوات هذه اللغة أو تلك تصويرا ينبثق عن خواصها ويميزها بعضها من بعض إلى أقصى حد ممكن . والمفروض أيضا أن هذا هو ما حدث ويحدث في اللغات المختلفة . ولكن يعكس صمو هذا الافتراض المأمول احتمالان أولهما عدم الدقة من الواضعين لحدود هذا النظام ووحداته ، وثانيهما (وهو الأكثر وقوعا) أن اللغة يصيبها التعبير من وقت إلى آخر ، في حين يبقى النظام الكتابي على حاله ، دون تعبير إلا نادرا وفي صور جزئية ومن هنا يظهر الخلاف بين المنطوق والنظام الذي وضع لتصويره . والاختلاف بين المنطوق والرسم الكتابي بالنسبة للغة العربية ، له وجود ، وإن كان محدودا للغاية . ولكننا لا نستطيع على وجه الدقة سنده إلى أى من الاحتمالين السابقين أما الذي ندرجه وتؤكدده هو أن مجمل وجوه الاختلاف يرجع إلى طبيعة بنية الكلمة التي يقع فيها هذا الصوت أو ذاك صوتيا وصرفيا . ومعناه أن الفيصل في الكشف عن حقيقة هذا الاختلاف هو السياق الصوتي الذي يقع فيه هذا الصوت أو ذاك ، أو الأصل الصرفي للصيغ ذات الرسم الكتابي المختلف .

وفيما يلي أمثلة موزعة توضح أهم وجوه هذا الاختلاف بين المطوق
ورسمه الكتابي .

أولاً :

هناك حالات يذكر فيها رمز كتابي دون مقابل له مطوق ، وقد يحدث
العكس ، فيسطق الصوت دون رمز يصوره مكتوب . يجمع الخالسين معا كلمة
«أولئك» ، حيث جاء رمز «الواو» ، وليس له مقابل في السطق ، وفي الوقت نفسه
لم يذكر رسم يشير إلى الفتحة الطويلة (الألف) بعد اللام والأكثر من هذا ورودا
سطق الصوت ولا مقابل له في الكتابة ، مثل «هذا» ، «هؤلاء» إلخ . ومهما يكن
الأمر ، فهذا الصرب بصورتيه من الاختلاف بين المطوق والمكتوب قليل الوقوع
بل نادر .

ثانياً :

هذا الصرب من الاختلاف بين المطوق والمكتوب تقصد به تلك الحالات
التي بتغير فيها نطق الصوت المعين ، في حين يبقى الرمز واحداً لا يتغير ، كما هو
الحال مثلاً في صوت «لام التعريف» و«التاء المربوطة» فهذه اللام إما شمسية فلا
تسطق ، وإما قمرية فيتحقق نطقها ، وفي كلتا الحالتين يشار إلى الصوت برمز واحد
هو [ل] ، كما هو معروف

والتاء المربوطة [ة] قد تسطق هاء خالصة كما حالة في الوقف ، ولكنها تسطق
تاء في وصل الكلام . تقول «جاءت فاطمة» بهاء خالصة ، ولكن جاءت فاطمة
بست محمداً ، بالتاء وعلى الرغم من هذا التغير السطحي لهذا الصوت ، بقي الرسم
واحداً دون أي تغير

ومن الجدير بالذكر أن تنبه هنا إلى تعدد السطق للمثالين السابقين محكوم
بالسياق الصوتي الذي تقع فيه «لام التعريف» و«التاء المربوطة» ، فهذه اللام لا تسطق

١٦ وبها وانصل بها صوت قرب السب منها في المخرج ، وه التاء المربوطة تنطق بهذه الصورة أو تلك ، وفقا لما تقتضيه صواب لوقف والوصل من حيث الأداء الصوتي للكلام

ومن اللافت لندظر أن رمز التاء المربوطة [ة] بهذه لصورة حاء و ا ب خاصيتين الصوتيتين المذكورتين تنطق هاء خالصة أحيانا ورمها مذكور [ه] وتنطق هاء أحيانا ، وأشير إليه بوضع نقطتين فوق الهاء [ة] ، مقولتين من رمز التاء [ب] ومن هذا لم يرد رمز مستقل للتاء المربوطة في الألفاء العرسة ، ولهذا كان من الختم على الكانس ب يترمو بهذه الصورة من الكتابة الدالة على انطقتين كليهما ، أي بهاء فوقها نقطتان [ة] ، إذ لو أهملت أو سوسيت النقطتان صدر الرمز دالا على الهاء الخالصة ، والتاء المربوطة ليست كذلك بحال ، وإنما هي هاء أو تاء ، وفما للسباق الصوتي الذي تقع فيه

ثالثا ،

هذا الصرب من الاختلاف بين المطوق والمكتوب تأتي صورته على عكس ما جرى في أمثلة النوع السابق فهذا الصرب الثالث تأتي أمثله منتظمة أصواتا تنطق بصورة واحدة ، في حين يتعدد رمها أو رسمها في الكتابة . يظهر ذلك بوضوح في حال الألف اللينة ، الثالثة من الكلمة ، وفي حال همزة القطع

فهذه الألف تنطق دائما وأبدا بصورة واحدة ، (ألفا معدودة أي فتحة طويلة) ، وكتبها ترسم في الكتابة بصورتين مختلفين بالألف في حالات معينة كما في «عرا» ، وبالياء في حالات أخرى في مثل «رمي» فسر اللغويون هذا لاختلاف في كتابة أنه راجع إلى الأصل الصرفي للكلمة ودليل عليه قالوا نكتب هذه الألف ألفا إذ كان أصلها واو (عرو عرو إلح) ، وكتبها تكتب ياء إذ كان أصلها ثائنا (برمي رمي إلح)

وقد وقع خلاف بين الدارسين حديثاً حول هذه المسألة ، حيث رأى بعضهم أنه من الأسلم والأوفق كتابة هذه الألف بصورة واحدة ، وهي رسمها بالألف في كل الحالات ، طبعاً لطقها وبسيراً على المتعلمين كما نافسها مجمع اللغة العربية أكثر من مرة ، ولكن يبدو أن الرأي قد استقرّ على عدم التعبير وإبقاء الأمر على ما هو عليه ، حفاظاً على تقاليد النظام الموروث .

وهمة القطع (بهذا الوصف) رمزها مستقلاً هو رأس عين صغيرة [ء] وهذا الرمز من الحتم تسجيله في أى موقع تقع فيه الهمزة ، وإهماله يعدّ خطأ صريحاً ولكن هذا الرمز قد يكون على ألف أو تحتها ، مثل أحمد - إبراهيم ، أو على ناء نحو طائفة فئة ، أو على واو مثل لؤلؤ ، أو مفردة في نحو جزء بطاء إلح

وهذا التعدد في صور كتابة الهمزة يشكل صعوبة ظاهرة على المتعلمين ، وبخاصة الناشئة منهم الذين لم يحبروا الأمر ولم يدركوا سره وهذا يقتضى أن يكون المعلم على وعى ومعرفة كافية بهذه الصور وأسباب وقوعها هذه الصور وتلك الأسباب موضحة حرر نوضح في كثير من الآثار اللغوية القديمة والحديثة التى يمكن الرجوع إليها ، والننى لا نستطيع العود إليها في هذا المجال

ولكننا مع ذلك نستطيع أن نوضح محمل ما قالوا في تفسير هذه الصور وأسبابها في كلمات قصيرات هذه الصور الكتابية وأسبابها محكومة بالسياق الذى تقع فيه الهمزة ، أى بحسب موقعها من الكلمة وبوعية حركتها وحركه ما سبقها من أصوات

ولأن حتى العظیم تفسیر آخر أعرق وأروع مما قدما به يرجعه إلى الأصل الأصل الذى استخلصت منه هذه الصور وحريّ نقيدها على هذا النهج يقول «وإن كنت الهمزة على ألف ناره وعلى ياء أو و ناره أخرى ، مراعاة لأهل الصحيف» ومعناه أن هذه الصور يهيئتها بحث بما جاء لفصل نطق من بحقق

الهمزة تحقيقاً كاملاً ونطق من بحفصونها أو يسهلونها في صورة ألف أو ياء أو واو ومعناه أيضاً ، أنه بالنسبة للمحققين فرمر الهمزة [ء] هاء في كل حالة ، وبالنسبة لمن يسهلونها ، فرمر التسهيل أيضاً هاء ، وهو الألف أو الياء أو الواو ، وفقاً لكل حالة بعينها . ما أروعك يا ابن جنى وما أعمق فكرك !!

وهناك أيضاً في نظام الكتابة العربية أو رسم المنطوق بالمكتوب مسائل أخرى فرعية تتمثل في رموز إضافية تشير إلى خواص صوتية معينة ، كالمدة [] في مثل ﴿ من الرسول بما أنزل إليه من ربه ﴾ ، والشدة [ء] في الإدغام شروطه المسجلة في كتب الأصوات والصرف ، والسكون [هـ] ، وله وظائف صوتية وصرفية ونحوية ، كما هو معلوم بالضرورة

أما المشكلة الحقيقية في نظام الكتابة العربية فتتمثل في رموز الحركات القصيرة وأشكالها ومواقعها هذه الحركات ، وضعها شيع العربية الخليل بن أحمد ، ولكنه اكتفى بوضعها فوق الحرف كما في الفتحة والصمة ، وتحت الحرف كما في الكسرة [َ] ، ولم يشأ أن يضعها في صلب الكلمة وهذا النهج وإن سلم لصاحبه تلفه صعوبات كثيرة ، إذ قد نهمل هذه الرموز نهائياً ، أو يقع خلط بينها . ومن ثم تمقد قيمتها ويلتبس الأمر على القارئ ، فيقع في الخطأ ، ما لم يكن متمكناً من لغته ، وما أندر هؤلاء المتمكنين في وقتنا الحاضر .

وعلاج مشكلة الحركات القصيرة هذه هو الإصرار على رسمها في مواضعها بدقة في كل ما يقدم للطلاب من مواد علمية مهما كان نوعها أو تخصصها ، بدءاً من أول المرحلة الابتدائية حتى نهاية الثانوية العامة وبإلزام الكاتبين كل من تخصصه - يلتزمون بهذا النهج في كتاباتهم ، وبخاصة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر ، وأية نصوص أخرى ، يحتفل التجاوز أو الخطأ في نطقها من الرّجل العادي ، إذا حلت من هذه العلامات

الخط :

الخط العربى علم وفن له قواعده وأصوله ، ولكن هذه القواعد والأصول لا تظهر قيمتها ولا يتأتى تحقيقها واقعيا إلا بلمسة فنية من يد صناع ، منحت التذوق ورفاهة الحس . وفى كل الحالات ، لا تتحق «فنية» الخط ، ولا تكمل هندستها إلا بالتجربة والدربة والخبرة .

ولقد برع العرب منذ القديم فى صناعة الخط ، حتى صار الخط العربى معلما من معالم الفنون العربية ، ذات السمات البارزة التى تميزهم وتميز فنونهم من غيرهم من الأمم ، ومن كل ما جرى مجرى الفنون فى عرفهم .

انكبوا على تجويد الخط ، وتلوينه بألوان متنوعة ، برزت فى صور تبدو مختلفة شكلا ، ولكنها محافظة فى أصولها ومعانيها العميقة على الذوق العربى وطبيعة لغتهم . ظهر الخط النسخ ، والرقعة والثلث والكوفى والديوانى إلخ ، وكلها ألوان عربية خالصة بناء وطلاء . ولم يكتف القوم بهذا التلوين الرائق ، بل عمدوا إلى تخصيص كل لون بظرفه ومقامه والمجال الواقعى الذى يناسبه ، على ما هو معروف مشهور ، ولكل كاتب أن يختار ما يروقه حسب الحال والرؤية الخاصة ..

ويبدو أن تقديم الخط للناشئة فى التعليم العام وبخاصة فى السنوات الأخيرة ، لم ينل حظه من الاهتمام ، وجرى ويجرى العمل فيه كما لو كان شيئا هامشيا ، ليس لتقدمه ضوابط أو رسوم معلومة ، ولم تخصص له أوقات تناسب أهميته . هذا بالإضافة إلى أن من حاولوا ويحاولون تقديمه اقتصروا فى عملهم على خط النسخ والرقعة . أما خط الثلث ، وهو فن جميل رائع ، فيبدو أنهم هناك تغافلوه ، أو تناسوا قدره وقيمه فى منظومة الفنون العربية . وربما كان ذلك للصعوبة النسبية فى «فنيته» ، وندرة الصانع الماهر من المعلمين الكافين للوصول إلى هذه «الفنية» .

لا مانع ، لأسباب عملية ، من الاختصار فى التعليم العام على النسخ والرقعة ، ولكن على نهج مخلص صادق ، بوصفه مادة من مواد العربية ، لها زمن فى الدرس معلوم يفى بحققها ، واهتمام مناسب . نقول هذا ، لأننا نعلم أن الخط قد غاب عن التقديم السنوات طويلة ، ثم عاد النظر إليه أخيراً فى صورة هامشية ، الأمر الذى أدى إلى هذا الواقع الردىء فى كتابة الدارسين صغاراً وكباراً . وكلنا يدرك هذه المشكلة وما يترتب عليها من آثار فى حياتنا العلمية والعامة ، كما يظهر ذلك واضحاً فى كتابة الطلاب فى الامتحان وغيره ، وكما يظهر أيضاً فى الهيئات والمؤسسات العامة التى لها اتصال وثيق بالتعامل مع الجماهير العامة وقضاء مصالحهم وفى النهاية نقول : إذا لم يكن الخط مادة عربية مقررة ، فيكفى أنه فن رفيع قريب المنال ذو أثر بالغ فى صقل الشعور والوجدان .

والخط ذو اتصال وثيق بنظام الكتابة (الرسم الإملائى) ، بل إنهما جانبان لشئ واحد . يكمل أحدهما الآخر . فالكتابة بالمعنى العام أو التحرير لا يتحقق لهما قوام ، ولا يكون لهما بناء سليم مقبول إلا بإرساء قواعد هذا البناء ودعمها على وجه يشكل هيئة ذات حدود وأبعاد واضحة ، صالحة للانتفاع واقية بأغراضها من البيان وتواصل الأفكار .

من هنا كان لابد من اعتماد الخط ونظام الكتابة مقررين من مقررات دراسة اللغة العربية فى التعليم العام بكل مراحله . وينبغى أن يخصص لهما - منفردين أو مجتمعين - وقت محدد معلوم ، بدءاً من المرحلة الابتدائية إلى نهاية الثانوية العامة . ويسير الأمر فى التعامل معهما بالتدرج ، حتى نصل إلى الغاية المنشودة ، وفاء بحق اللغة من الاهتمام ، وتلبية لحاجات الناشئة من التثقيف اللغوى ، بكل فروع وألوانه ، وإكمالاً للبناء اللغوى الذى لا تستقيم هيئته إلا بوسمه بما يدل على سلامته وجوده لبثاته . ولا يكون هذا وذاك إلا بلافتة تنبئ عن هذه السلامة وتلك

الجودة ، وقوامها الرسم الإملائي الصحيح المكتوب بخط رائق واضح . وهذه اللفتة - بعنصريها - لا يستطيع صنعها الا معلم كفء عارف بالبناء ومادته (اللغة) ، خبير بقواعد الرسم (الإملاء) ذو دربة كافية وقدرة على تحقيقها بخط مفصح مبين . وأنى لنا هذا المعلم ؟ قليل أو نادر وجوده !! .

وبعد ، فإن كل ما قدمنا إن هو إلا محاولة لتشكيل منظومة من الأفكار والمبادئ حول واقع العربية من أهلها الذين تغافلوا عنها وحرموها من التفاعل معها ، حتى بدت عصية المنال من العامة والخاصة . وبيننا أن صعوبتها ليست في ذاتها وطبيعتها ، وإنما لأسباب مختلفة هم صانعوها ، ومن الحتم عليهم أن يعوا ذلك ، ويعملوا على إزاحتها بالوسائل العامة والخاصة .

ودرجنا بعد إلى ذكر شيء من هذه الوسائل ، من أهمها التحوار معها أخذاً وعطاءً ، وتحريك إمكاناتها الكامنة فيها . وربما يساعدنا في ذلك رسم خطة علمية دقيقة لتقدمها تقديمًا صالحًا في دور التعليم وبخاصة في المراحل العامة . وحاولنا تقديم بعض المبادئ التي يمكن أن تفيد في هذا الشأن ، كالدقة في اختيار واضعي المناهج ، وطرائق تقديمها ، ونوعيات مقدميها من المعلمين .

ووصولاً إلى هذه الخطوات العاملة في تحريك اللغة وعقد نوع من الإلف بينها وبين أصحابها ، حاولنا رسم منهج سهل يمكن الوصول به إلى الغاية المنشودة . فرشحنا المنهج الوصفي البعيد عن التأويل والافتراض والدخول في المناهات الفرعية والجزئية لإتجاز هذه المهمة ، مع الإشارة إلى أن مناهج تقديم العربية وطرائق تعقيدها في القديم (وهي صالحة خير صلاحية للمتخصصين) تتسم بشيء غير قليل من الصعوبة وكثير من التفرعات واختلاف الآراء ووجهات النظر ، الأمر الذي لا يتسق مع قدرات الناشئة وثقافتهم . وهذا بالطبع لا يمنع من

العود إلى هذه الآثار القديمة من وقت إلى آخر ، لربط الحاضر بالماضي ، ولأخذ منه ، كلما كان ذلك مناسباً .

وعندنا أن قضية اللغة ومشكلاتها هي قضية ثقافية اجتماعية في الأساس . على القوم العرب أن يدركوا أن لغتهم هي قوام كياناتهم ومرآة ذاتيتهم ، فلينظروا إليها نظرة فوقية تدفعهم إلى علاج مشكلاتها وأسباب عزلها وبعدها أو بعدهم عنها ، فيسعد القبيلان بالتلاقى ودفء التفاعل والحوار بينهما .

والله ولي التوفيق